

4724



117

OL 20 073 YL 20 033 JA JV

[illegible]

قال قائل فأن الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله قبله ان شاء الله كان الناس مستقبلي بيت المقدس ثم حوّلهم الله الى البيت الحرام فأتى أهل قباء آتوهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتابا وأن النبلة حوّلوا الى البيت الحرام فاستداروا الى الكعبة وهم في الصلاة وأن أباطلحة وجاعة كانوا يشربون فضيخ بسر ولم يحرم يومئذ من الاشارة بشئ فأتاهم آت فأخبرهم أن الخمر قد حرمت فأمرُوا أناسا فكسروا جرار شرابهم ذلك ولا شك أنهم لا يحدون في مثل هذا الاذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم مما يجوز لهم قبوله أن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تم على قبلة ولم يكن أن تحوّلوا حاضرا لكم أو

يحلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الحالف على الحق بصيره بوجه من الوجوه وصية أميراث أو شئ يليه عبدا أو وكيله غاب عنه بشئ الا لم يذكر منه في الشهادات والأيمان قال ما يجد الناس من هذا بدا وما زال الناس يجيزون ما وصفت لك قلت فاذا أجازوا الشئ فلم يجيزوا مثله وأولى أن يكون علما يسمع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا يلزمنا قال فان عمار دنا به اليمين مع الشاهد أن الزهري أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولي فلو كان أنكرها ثم عرفها وكنت أنما اقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد انكارها وتعلم أنه أنما أنكرها غير عارف بها وقضى بها مستفيدا عنها ولو أقام على انكارها ما كان في هذا ما يشبهه على عالم قال وكيف قلت أرويت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه وقال بحلقة قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الجنب وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتأول قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس الا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكلهم سمع بصير حريص على حفظ فعله والابتداء به فخرج أسامة فقال أريد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها بفعل كلما استقبل منها ناحية اسندبر الاخرى وكره أن يستدبر من البت شأ فكبر في نواحيها وخرج ولم يصل فكان ابن عباس يفتي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحابنا بحديث أسامة وقال بلال صلى الله عليه وسلم أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أحق من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهد والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق سنة ولم تبطلها بردي على الله تعالى عنه وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الجنب سنة ولم تبطلها بردي وعمر وخلاف ابن مسعود والتيمم وتأولها ما قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والظهور بالماء وقول الله عز ذكره ولا جنبا الا عارى سبيل حتى تغسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشئ كان القول قولي لاني شاهد وأنت مضيع أو عاقل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه فلما أقام على انكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه اذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يطل قول من روى الحديث كان الزهري اذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان بعض السنن قد عجز عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند الضعفاء بن سفيان وجل بن مالك مع قلة صحبتهما وبعدارهما وعمر يطلبها من الانصار والمهاجرين فلا يجدوها وان كانا الحكم عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتججت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لي لقد علمت ما في هذا حجة قلت فلم احتججت به قال احتججت به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا رجعة الا بشاهدين الا أن يكون عندي ما يشاهد ويحلف مع شاهده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعطاء يفتي باليمين مع الشاهد فبالا يقول به أحد من أصحابنا ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه إلا كهي في الزهري وأضعف منها فممن أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها أن كان لأحد خلافها وردها بالتأويل قال لا فذكرت له بعض ما روينا فيها وقلت له أثبت مثل هذا قال نعم ولكني لم أكن سمعته قلت أنذهب عليك من العلم شئ قال نعم

(١) كذا بالنسخ ولعله قال نعم أو سقط من هنا شئ تأمل

يسمهم لهم ويخبرهم
 أن الحجة تقوم
 عليهم بمثلها لا بأقل منها
 أن كانت لا تثبت عنده
 بواحد والفساد لا يجوز
 عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا عند عالم
 وهرقة حلال فسادوا
 لم تكن الحجة أيضا تقوم
 عليهم بخبر من أخبرهم
 بتعريضه لأشبه أن يقول
 قد كان لكم حلالا ولم
 يكن لكم إفساده حتى
 أعلمكم أن الله جل وعز
 حرمه أو بأنكم عدد
 يحده لهم يخبرني
 بتعريضه وأمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أم
 سلة أن تعلم أمرا أن
 تعلم زوجها أن قبلها
 وهو صائم لا يحرم عليه
 ولولم ير الحجة تقوم عليه
 بخبرها إذا صدقها لم
 يأمرها أن يشاء الله به
 وأمر رسول الله أن يسأ
 الأسلى أن يغدو على
 أمرا أن رجل فإن اعترف
 زوجها فاعترفت فربها
 وفي ذلك أدلة تفصيل
 باعتبارها عند مدق
 وهو واحد من النبي
 ابن أمية عليه وسلم
 بأسفلهم إذ كانوا
 إن الله تعالى نصرهم

قلت فلهذا هذا ما ذهب إليه وأدلة سمعته فصر اليه فكذلك يجب عليك قال فإنه قد بلغنا أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (١) أن خزيمة بن ثابت شهد لصاحب الحق (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فسأله من أخبره فإذا هو بآتي بخبر ضعيف لا يثبت مثله عندنا ولا عنده فقلت له أرايت لو كان
 خبرك هذا قويا وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق فأحلفه النبي صلى الله عليه وسلم ألم تكن خالفت خبرك
 الذي به احتجبت قال وأين خالفته قلت أبعده وخزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال لا
 ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فإن جاء طالب حق بشاهدين أحلفه معهما قال لا ولكن
 أعطيه حقه بغير عيس قلت له فهذه أداسنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أخرى خالفتها لأنه إن كان قضى
 بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وإن كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين
 فيما روي عنه فقد قضى قضيتين خالفتها معا قال ففعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما قضى باليمين أنه علم أن
 حق الطالب حق فقلت له أم يجوز في جميع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية أما بقرار
 من المدعي عليه أو بينة المدعي أن يقال لعله إنما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر أو ما قامت به البينة حق فلا
 يجوز لأحد بعده أن يقضى بينة ولا بقرار لأن أحد بعده لا يعلم صدق البينة ولا المقر لأن هذا لا يعلم إلا من جهة
 الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت وما قضى به على ما قضى به ولا يبطل بلعل
 قال نعم قلت فلم أردت إبطال اليمين مع الشاهد بلعل وقلت له وأكل على لعل أفرأيت لو أكل رجل يدعي
 على رجل ألفا فقلت أنها عليه ثابتة هل تعدو من أن تكون ممن يقضى بعلمه فتأخذها له منه ولا تكلفه
 شاهدا ولا يميناً أو ممن لا يأخذ بعلمه فلا تعطيه إياها إلا بالشاهدين سواك قال ما أعدوهذا قلت له فلو كان
 النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعي حق كنت خالفته قال
 ففعل المطلوب رضى يمين الطالب قلت وقد عدت إلى لعل وقلت أرايت لو جاءك خصمان فرضى المطلوب
 بيمين الطالب أكنت تكلفه شاهد أو تحلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاهده والمطلوب رضى بيمينه
 لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بيمينه مع شاهده شيئا ولكن إن أقر بحقه أعطيته قلت أنت تعطيه إذا أقر
 ولا تحلف الطالب قال نعم قلت فهذه سنة أخرى إن كانت كما قلت خالفتها قال فما تقول أنت في أحكام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك أمرهم الله قال ففعل النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فما حكمه من جهة الوحي فقد بينه وذلك مثل ما أحل للناس
 وحرم وما حكم به بين الناس بالبينة فعلى الظاهر حكمه قال فأيديل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلي فليعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما
 أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فاعما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى قلت له فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه إنما يقضى بينهم بما يظهر له وأن الله ولي
 ما غاب عنه وليستين به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم لأن أحد بعده من ولاية المسلمين لا يعرف صدق
 الشاهد أبدا إنما يحكم على الظاهر وقد يمكن في الشهود الكذب والغلط ولو كان القضاء لا يكون إلا من
 جهة الوحي لم يكن أحد يقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لأن أحد لا يعرف الباطن بعد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال إذا حلفتم الحرم مع شاهده فكيف أحلفتم المملوك والكافر الذي لا شهادة له قلت أرايت
 الحر العدل إذا شهد لنفسه أم يجوز شهادته قال لا قلت ولو جازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت
 فكيف توهمت أن أجعلنا شاهدان لنفسه قال لأنكم أعطيتوه بيمينه فقامت مقام شاهد فقلت له أعطيتاه
 بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وإن أعطى بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أي من أجل أن خزيمة الخ فهو خصومة له تأمل

قيل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمراة نيساو عبد الله بن أنيس « شك الربيع » أن يقتل خالد بن سفيان المهدي فقتله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أسلم أن لا يقتله وكل هؤلاء من معاني ولاته وهم واحد واحد فتصور الحسب باخبارهم وبعث رسول الله بجماله واحدا واحدا ورسله واحدا واحدا وانما بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما لهم ويقبضوا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الأحكام ولم يبعث منهم واحدا الا مشهورا بالصديق عند من بعثه اليه ولو لم تقم الحجة عليهم بهم اذ كانوا في كل ناحية وجههم اليها أهل صديق عندهم باعنتهم نساء الله وبعث أبانكر اعلى الج فكان عماله ثم بعث بأول سورة في مجمع وأبو

وهل تجد على ما تقول دلالة قلت نعم ان شاء الله تعالى قلت له أرايت ان ادعى عليه حق بخاء بشاهدين يشهدان له بالبراءة مما ادعى عليه أيبرأ قال نعم قلت فان حلف ولا يثبت عليه أيبرأ قال نعم قلت أفقوم يمينه ببراءته مما ادعى عليه مقام شاهدين قال نعم في هذا الموضع قلت أفيمينه شاهدان قال لا وهما ان اجتماعا في معنى فقد يفتقران في غيره لانه لو حلف فأبرأته ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت يمينه وأخذت لصاحب الحق حقه بشهادته قلنا فكذا قلنا في اليمين وان أعطيناها كما أعطينا بشاهد فليست كالشاهد في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعى عليه في زمان أهله أهل عدل واسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه من مشرك ولا مسلم غير عدل قال ليس ذلك له واذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فهو عام قلنا وكذلك اليمين مع الشاهد لما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطالب الحق كان الحر العبد وغيره سواء فيها والعبد والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خير الناس لو كان يعرف اذا ادعى عليه يحلف فيبرأ والكافر أيضا كذلك فكذلك يحلفان ويأخذان وقلت له أرايت أهل محلة وجدين أظهرهم قبيل فأقام وليه شاهدين أنهم قتله خطأ قال فالدية عليهم قلت فلو لم يقم شاهدين أنحلتهم وتعتبهم الدية قال نعم كما تعتبهم اذا أتى بشاهدين قلت فأيمانهم بالبراءة من دمه اذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا عليهم يقتله فقال لا فقلت له ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين قال انما أعطيت بالآثر قلت ولا يلزمك ههنا حجة قال لا قلنا فنحن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الآثر فكيف ذعرت أن الحجة منمتنا قلت له فأيمان أهل المحلة وهم مشركون كما يمانهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل حقا فنكحل عن اليمين أنعطى المدعى حقه قال نعم قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه قال لا قلت فقد أعطيت به بنكوله كما تعطى منه بشاهدين قال فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه قلنا هذان روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبتته وثبتناه برواية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد روى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيب وعمرو بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فردته وهو أكثر وأثبت وثبتنا وثبت معنا الذي هو دونه وقلت له أرايت ان حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت بذلك السنة وقال الله عز وجل شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراةان إما صار أهل العلم الى اجازة أربعة في الزنا واثنين في غير الزنا ولم يقولوا ان واحدا منهم ما نسخ الآخر ولا خالفه وأمضوا كل واحد منهم ما على ما جاء فيه قال بلى قلت فاذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها من أمر النساء بلا كتاب مضي فيه ولا سنة أيجوز ان يقال اذا حذ الله الشهادات فجعل أقلها شاهدا وامراةين فلا تجوز شهادة النساء لرجل معهن ومن أجازها خالف القرآن والسنة اذا كان أقل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شاهد ويمين قال لا يجوز اذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامراةين نصا ولم تحظر ذلك السنة والمسلمون أعلم بعني القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم أكرم أو ما قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم رددت السنة في اليمين مع الشاهد وتاوت القرآن ولم تردأربا أقل من شاهد ويمين فتأوت عليه القرآن قال ولو ثبتت السنة لم أردوها وكانت السنة دليلا على القرآن قلت فان عارضك أحد عتل ما عارضت به فقال لا يثبت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة قال اذار وأه الثقات فليس له هذا قلت فن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوثق وأعرف من روى عن عمرو وعلى

مارويت أمثلة القوي وتأخذ بأضعف منه وقلت له لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محرمًا أن يجوز
أقل منه فانت تجيزه ولا يكون محرمًا ذلك فانت محط بقولك أنه محرم أن يجوز أقل منه وقد بينا بعض
ذلك في واصله وسكتنا عن كثيره أن يكون أكثر مما بينا كغناء بما بينا عمالين وإن الحجة لتقوم بأقل
مما بينا والله تعالى أعلم

(المدعى والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فأتقول في البيعة على المدعى
واليمين على المدعى عليه أم عامة قلت لا ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال فأتقول إنها عامة
قلت حتى يطل بها جميع ما حلفتنا عليه قال فان قلت ذلك قلت إذا تركت عامة ما في يدك قال وأين قلت
في البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهد وامرأتين قلت فأتقول في مولي
وجده قتيلا في حجة فلم أقم بيعة على أحد منهم بعينه أنه قتله قال تخلف منهم نحسين رجلا نحسين بيننا ثم
نقضى بالدية عليهم وعلى عواقلهم في ثلاث سنين قلت فقالوا لك زعمت أن كتاب الله يحرم أن يعطى بأقل من
شاهدين أو شاهد وامرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرم أن يعطى دية إلا بالبيعة
وهي شاهدان عدلان أو شاهد وامرأتان وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين
براهة لمن حلف فكيف أعزيت بلا شاهد وأحلفتنا ولم تبرئنا فالتفت في حجة قولك الكتاب والسنة قال لم
أخالفهما وهذا عن عمر بن الخطاب قلت أرايت لو كان ثابتا عن عمر لكان هذا الحكم مخالفا للكتاب والسنة
وما قال عمر من أن البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال
قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن ديواله أن الكتاب يحرم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين وأن السنة
تحرم أن يجوز حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يخلف فيه أحد ثم لا يبرأ ليس بعامة على جميع
الأشياء كما قلت قال نعم ليس بعامة ولكني إنما أخرجت هذا من جملة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر قلت
أفأرى تناقلنا باليمين مع الشاهد بآرائنا والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ألزم لنا ولك من الخبر عن
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أرايت أن قال لك أهل الحجة إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم
البيعة على المدعى فلم لا تكلف هذا بيعة وقال اليمين على المدعى عليه وقال ذلك عمر أهدى علينا قال كأنكم
قلما وكانكم لمن أو يقين هذا ولي القتل لا يزعم أن اقتله وقديعكن أن يكون غيرنا قتله وطرحه علينا
فكيف أحلفتنا ولسنا مدعى علينا قال فأجعلكم كالمدعى عليهم قلنا فقالوا ولم يجعلنا ولي الدم لا يدعى
علينا وإذا جعلتنا أبعضنا مدعى عليه أو قلنا فقال بل كلكم قلنا فقالوا فأحلفنا كلنا ففعل فبينما من
يقر فسقط الغرامة عنا وتزبه قال فلا أحلفكم كلكم إذا جاوزتم نحسين قلنا فقالوا والوادي علينا درهما
أحلفنا كلنا قال نعم قلنا فقالوا فأنت تطلم ولي القتل إذا لم تخلف كلنا وكلنا مدعى علينا وتطلمنا إذا
أحلفنا ولسنا مدعى علينا وتخص بطلم خيارنا ولا تقتصر على يمين واحدة على إنسان لو كان اثنين أحلفت
كل واحدنا خمسة وعشرين يمينا أو واحدا أحلفته نحسين يمينا وإنما الأيمان على كل من حلف من كان
فيما سوى هذا عندك وإن عظم يمين واحدة وتحلفنا ونقر متاف كيف جاز هذا لك قال رويت هذا عن عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه قلت فقالوا لك فإذا رويت أنت الشيء عن عمر ألا تنهم المخبرين عنه وتتركه
بان ظاهرا الكتاب بخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب ولا السنة ولا قوله بخالفه
ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فان قيل أنه غلط من رواه عن عمر لان عمر
لا يخالف ظاهرا الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن أنهم
من أتق به ولكني أقول أن الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فيما جاء فيه وأستعمل الأخبار إذا
وجدت إلى استعملها سبيلا ولا أبطل بعضها ببعض قلت فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

واحد وكلاهما
بعينه بغير الذي بعث به
صاحبه ولو لم تكن الحجة
ثقوم عليهم بعينه كل
واحد منهما إذا كان
مشهورين عند عوامهم
بالصدق وكان من
جهلهم من عوامهم
يخجل من يتق به من أصحاب
يعرف صدقهما ما بعث
منهما واحدا فقد بعث
عليها يعطيه نقض يده
واعطاه مدد ونبد إلى قو
ونهى عن أمور وأمر
بأخرى وما كان لأحد
من المسلمين بلفه على أن
لهم مدد أربعة أشهر
أن تعرض لهم في مدتهم
ولا مأمور بشيء ولا
منهى عنه برسالة على
أن يقول له أنت واحد
ولا تقوم على الحجة بأن
رسول الله بعثك إلى
بنقض شيء جعله لي ولا
بأحداث شيء لم يكن
لي ولا لغيري ولا ينهى
عن أمر لم أعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ينهى
عنه ولا بأحداث أمر
أعلم رسول الله أنه
وما يجوز ههنا النجس
في شيء قطع عليه وس
برسالة إليهم إذا كان
أياهم والله تعالى ينص

والسنة عام ثم قلت الآن خاص ولم تحز لنا ما أجزت لنفسك وقلت له أرايت ان قال لك أهدا الحديث ثابت
عن عمر قال نعم هو ثابت فقلت فقال لك فقلت به على ما قضى به عمر ولم تلتفت الى شيء ان خالفني أصل
الجملة وقلت عمر فيه قال نعم وهو ثابت فقلت له فقال لك خالفت الحديث عن عمر فيه قال واين قلت أخبرنا
سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتل وجدين خيران ووداعة
أن يقاس ما بين القريتين فإلى أيهما كان أقرب أخرج اليه من أجسود رجل حتى يوافوه بمكة فدخلهم الحجر
فأحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا فقال عمر كذلك الأمر وقال
غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعبي قال قال عمر حقنتم بآيمانكم دماءكم ولا يطل دم مسلم قال وهكذا
الحديث قلنا أفلحكم اليوم أن يرفع قوم من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم ما يحجز حركه فقال لا
ولامن مسيرة ثلاث قلنا فقد رفعتهم عمر من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حكام تجوز أحكامهم
أقرب اليهم من مكة قلنا أفلحكم أن يكتب الى الخا كيم يخرج خمسين رجلا أو أمانا لك الى ولي الدم يختار بينهم
خمسين رجلا قال بل الى ولي الدم قلنا فمرا نكتب الى الخا كيم برفع خمسين فرقتهم رجعت ولم يجعلهم
الى ولي الدم ولم يأمره بتخيرهم فرفعهم الخا كيم باختار الولي قلنا وألحنا كيم أن يحلفهم في الحجر قال لا ويحلفهم
حيث يحكم قلنا فمرا لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا وألحنا كيم لولم يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فمرا
يختار بينهم انما حقنوا دماءهم بآيمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم لولم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها
عمر لا تخالف لعمر فيها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمته خالفه فيها وتقبل عنه حكمي يخالف
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد
وجد عبد الله بن سهل بينهم فتأخذ ببعض ما روي عن عمر وله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وتترك
ما روي عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأبى تجهل
أبين من قولك هذا قال أفتأبى هو عندك قلت لا انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث الأعور
مجهول ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ بالمسدين فلما لم يحلفوا قال
أفتبرئكم يهود بخمسين عينا فاذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار بآيمانهم وداه النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقتيل بن أظهرهم شيئا ويروي عن عمر أنه بدأ المدعي عليهم ثم
ردوا الايمان على المدعين وهذا ان جميعا يخالفان ما روي عنه وقلت له اذ عمت أن الكتاب يدل على أن
لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الا سبنة فأتقول في رجل قال لامرأته
ما ولدت هذا الولد مني واما استعريته ليلحق بي نسبه قال ان جاءت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدت له الحقته
به الا أن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والولاد تخير فيه شهادة امرأة واحدة قال نعم قلت فمن روي
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أميد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل
على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين والسنة ليس كما ادعيت قال نعم وقد أعطيتك هذا قبل هذا في
القسامة ولكن في هذا علة أخرى قلت وما هي قال ان الله عز وجل اعماض حدوده على ما يحل فلوان
شاهدين عدا أن ينظر الى فرج امرأة تلد لشهد الها بذلك كاتا بذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما قلت فهل
في القرآن استثناء الا لا يراهم الرجال قال لا قلت فقد خالفت في أصل قول القرآن قلت أفرأيت شهود
الزنا اذا كانوا يدعون النظر ويرصدون المرأة والرجل يرتان حتى يشبوا ذلك يدخل منه دخول المروءة في
المسحاة فيرون الفرج والدبر والفخذين وغير ذلك من بدنهما (١) الى ما لا يحل لهم نظره أم الى ما يحرم عليهم
قال لي الى ما يحرم عليهم قلت فكيف أجزت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

(١) لعل الأوضح إلى ما يحل لهم نظره أم الى الخ تأمل كتبه معصده

عنه بان يقول لم أسعه
من رسول الله أو يقبله
إلى عند أول أقبل فيه
خبره وانت واحد
ولا كان لأحد وجه
اليه رسول الله عاملا
يعرفه أو لا يعرفه من
بصدقه صدقه أن يقول
له العامل عليك أن
تعطى كذا وكذا أو
تفعل بك كذا فيقول
لا أقبل هذا منك لأنك
واحد حتى أتني رسول
الله فخصبرني أن على
ما قلت أنه على فافعله
عن أمر رسول الله لا عن
خبرك (١) وقد يمكن أن
يغلط أو يجهل بينة
عامة بشرط في عددهم
واجبا عليهم على الخبر
عن رسول الله وشهادتهم
معاً ومتفرقين ثم لا يذكر
أحد من خبر العامة
عدداً أبدا الا وفي العامة
عدداً أكثر منه ولا من
اجتماعهم حين يخبرون
وتفرقهم ثبينا الا يمكن
في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم أو بعض
له حين كثر أهل
الأم فلا يكون
لا خبار غاية
الها ثم
أحد من
له الخ

قلت فإن كان عمر بن الخطاب يجهل ما دعى من نظر إلى ما يحرم عليه لأنه إنما نظر إلى ما لا يفسق فكيف زعمت أنك ترد شهادة من نظر إلى ما يحرم عليه لئلا يفسد نفسه؟ قال ما أردتها قلت قد زعمت ذلك أولا فانظر وإن كانت امرأة مسلمة صالحة عند فاسق فقلت هو ينكر ولدي يفتلني ولدي عارا وأنت تزعم أن الكتاب والسنة لا يبيحان أقل من شاهدوا امرأتين فأجلس شاهدين أو شاهدا وامرأتين من خلف الباب والنساء معي فإذا خرج رأس ولدي كشفني ليرى وخر وجهه مني فيلحق بأبيه فهذا نظر لتثبت به شهادة لي وللولود وهو من حقوق الناس وأنت تشدد في حقوق الناس وليس هذا بتطير بل تذبذب الشاهدان بل هو تطير بقدر أنه ونظر شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من تطيرهما إلى ولادتي وأعم لعامة البدن وأنه نظر لذة يحرك الشهوة ويدعو إليها فأجر هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا وأردت شهادة شهود الزنا فهم أولى أن يردوا إذا كان ذلك يجوز لقولك أن من نظر إلى ما يحرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادته إذا كان حداثته عز وجل وأنت تدرك أحدا الله بالشبهات وتأمر بالسرعة على المسلمين قال لا أرد هؤلاء لو شهدوا ولا أكلفك هذا قلت فقد خالفت ما قلت أولا من أن الله عز وجل حرم أن يجوز أقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين وبما ادعيت في السنة وما احتججت به من أن هذا محرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت رأيت استهلال المولود (١) لم تقبل عليه شهادة امرأة والرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك بما ادعيت في الكتاب والسنة قال لا يخالف الكتاب قلت فالكتاب والسنة بهذا والتقتيل يوجد في المحلة خاص قال نعم قلت لا تتخرج بأنه عام مرة وتقول أخرى هو خاص وقلت له رأيت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم تحكم فيه بأن تجعله للذي له البيت أو للمرأة لأنها أكرم البيت وتجعل الزوج مدعيا والمرأة وتكلف أيهما جعلت مدعيا البيعة أو تجعله في أيديهما فتقسم بينهما وهذا نقول نحن فنقسمه بينهما وأنت تخالف هذا فتعطيها على غير بيعة ولا معنى أكتسبته الشيء في أيديهما فتجعل متاع الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد علك الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجال أو رأيت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم تجعله بينهما وكذلك نقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن فنقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن مالك للجدار وقد بيني الرجل الجدار بناء مختلفا وقد يكونان اقتسما المنزل فلم يعتدل القسم إلا بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس إليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن ويكون أحدهما اشتراه هكذا أو رأيت الرجل يتكاري من رجل يتافيتان في رفاف البيت والرفاف بناء فلم تجعل البناء لصاحب البيت وكذلك نقول زعمت أنت أن الرفاف أن كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت وإن كانت ملتصقة فهي للساكن وقد بيني صاحب البيت رفافا ملتصقة وبني الساكن رفافا فيصفر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في هذا كله بلا بيعة واستعملت فيه أضعف الدلالة ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس ثم لم تنسب نفسك إلى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وإن كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان محرمان أن يعطى أحد بأقل من هذا فقد أعطيه بأقل من هذا وخالفته بلا عذر وخالف ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحدا البيعة فيه وفي غيره مما هذا كافي منه ومبين عليك ترك قولك فيه قال فإنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عني فاعرضوه على القرآن فإن وافقه فأنقلته وإن خالفه فلم أقله فقلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أراد خاصا وعاما وفرضا وأدبا وناسحا ومنسوخا إلا بسنة صلى الله عليه وسلم فيما أمر الله عز وجل به فيكون الكتاب يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما دل على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم

(١) قوله لم تقبل هي لام التعليل وما الاستفهامية فتنبه

الناس أجوز منه فإن قال هذا رسول الله بين ظهرانيه لأنه قد يدرك لقاه رسول الله ويدرك ذلك له أبوه وولده وأخوته وقرابته ومن يصدق في نفسه ويفضل صدقه له بالنظر فإن الكاذب قد يصدق نظرا له وإذا لم يجوز هذا لأحد يدرك لقاه رسول الله ويدرك خبر من يصدق من أهله والعامة عنه كان لمن جاء بعد رسول الله من لا يلقاه في الدنيا أولى أن لا يجوز ومن زعم أن الحجة لا تثبت بخبر المخبر الصادق عند من أخبره فما يقول في معاذ ذنبه رسول الله إلى أهل اليمن والبا ومخاربا من خالفه ودعا قوما لم يلقوا النبي عليه السلام إلى أخذ الصدقة منهم وغيرها فامتنعوا فقاتلهم وقاتلهم معه من أسلم منهم بأمر رسول الله ولم يكن عندهم قاتل معه أو أكثرهم إلا طلق معاذ عنهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بقتلهم إذا كانوا مطيعين لله تعالى في نصرة

عنه فأتتهوا فقدموا عليه فجلسوا معه فحدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول ما ندرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له لو كان هذا الحديث الذي احتججت به ثابتا كنت قد تركته فيما وصفتنا وفيما سنصف بعض ما يحضرنه من شأن الله تعالى وقال لي بعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد قال الله عز وجل ذوى عدل منكم وقال شهيد من رجالكم فكيف أجزمت أقل من هذا فقلت له لما لم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين وكان التنزيل محتملا أن يكون الشاهدان تأمين في غير الزناو يؤخذ بهما الحق لطلبه ولا عين عليه ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيز اليمين مع الشاهد لصاحب الحق ويأخذ حقه ووجدت المسلمين يجيزون شهادة أقل من شاهدين ويعطون بهادلت السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل شهيد من رجالكم ليس محرم أن يجوز أقل منه والله تعالى أعلم ونحن نسأل أن قلت بمثل قولنا لزمك أن ترجع إلى اليمين مع الشاهد وإن خالفته لزمك أن تترك عامة قولي وإن تبين لك أن ما قلت من هذا ونجحتنا على غير ما قلت وأنت أولى بما نجتنا من الخطأ في القرآن منا قال فصل فقلت حدثني كل حكم في شهيد من رجالكم قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير يمين من الطالب قلت وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه قلت وما الشاهدان من رجالنا قال حران مسلمان عدلان قلت له فالأثنان ذوى عدل كما وصفت يجوزان ومحرم أن يجوز إلا ما زعمت ووصفت أنهم شرطوا في الكتاب قال نعم قلت لم أجزت شهادة أهل الذمة فيما بينهم والآيتين بينتان أنهما في المؤمنين وإنما قلت (١) في الأحرار المؤمنين خاصة بتأول ونحن بالآيتين لا يجيز شهادة أهل الذمة فيما بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى قولنا فقال لا يجوز شهادة أهل الذمة وقال القرآن يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على إجازتها فقلت له لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيت في الآيتين إلا إجازة شهادة أهل الذمة كنتم محجوجين ليس لكم أن تتأولوا على أحد ما قلتم لأنكم خالفتموه وكنتم أولى بخلاف ظاهر ما تأولتم من غيركم قال فانما أجزنا شهادة أهل الذمة بآية أخرى قلنا وما هي قال قول الله عز وجل حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له أنا نسخة هذه الآية عندك لشهيد من رجالكم أو نسخة بها قال ليست بنسخة ولا منسوخة ولكن كل فيما نزل فيه قلت فقولا إذا لا يجوز إلا الأحرار المسلمون ليس كما قلت قال فأت تقول بهذا قلت لست أقول به بل سمعت من أَرْضِي يقول فيه غير ما قلت قال فأت تقول هي في المشركين فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم لأن كلهم مشرك وأجز شهادة بعضهم لبعض قال لا قلت فن قال هي في أهل الكتاب خاصة أرايت أن قال قائل أجز شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتابا انما وجدوا آباءهم على ضلال فتبعوهم وأهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَلَمَّا بَانَ لَنَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ عَدَاوَةُ الْكُذْبِ عَلَى اللَّهِ لَمْ تَكُنْ شَهَادَتُهُمْ جَائِزَةً فَأَخْبَرْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُمْ كَذِبَةٌ وَإِذَا كُنَّا بُنْطُلُ الشَّهَادَةِ بِالْكَذْبِ عَلَى الْآدَمِيِّينَ كَانُوا هُمْ أَوْلَىٰ بِمَا نَقُولُ لَهُ مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَحْسَنُ مَذْهَبًا وَأَقْوَىٰ حُجَّةً مِنْكَ قُلْتُ لَهُ أَفْتَحِيْزُ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى وَصِيَّةِ مُسْلِمٍ الْيَوْمَ كَمَا زَعَمْتَ أَنَّهُ فِي الْقُرْآنِ قَالَ لَا قُلْتُ وَلَمْ قَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ قُلْتُ عِمَّا ذَا قَالَ يَقُولُهُ ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ قُلْتُ وَمَا نَسَخَ لِمَ يَعْمَلُ بِهِ وَعَمِلَ بِالَّذِي نَسَخَهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَقَدْ زَعَمْتَ بِلِسَانِكَ أَنَّكَ خَالَفْتَ الْقُرْآنَ إِذْ زَعَمْتَ أَنَّ اللَّهَ شَرَطَ أَنْ لَا يَجُوزَ إِلَّا لِلْمُسْلِمِ وَأَجْزَتْ كَافِرًا وَإِذَا نَسَخَتْ فِيمَا زَعَمْتَ أَنَّهُ نَزَلَتْ فِيهِ أَفْتَحِيْزُ فِي غَيْرِ مَا نَزَلَتْ فِيهِ قَالَ لَا قُلْتُ فَمَا الْحُجَّةُ فِي إِجَازَةِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ قَالَ إِنْ شَرِيحَا

معاذ وتصديقه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الحجة قائمة على من رد على معاذ ما جاء به معاذ حتى قبله معاذ وهو محجوج ومعاذ الله مطيع وما يقول فبين كان رسول الله يبعثه في جيوشه وسراياه إلى بعث فيدعوهم إلى الإسلام أو اعطاء الجزية فان أبوا قاتلهم أكان أمير الجيش والسرية والجيش والسرية مطيعين لله فبين قاتلوا ومن امتنع ممن دعوه محجوجا وقد كانت سراياه تكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر أم لا فان زعم أن من جاءه معاذ وأمراء سراياه محجوجا بخبرهم فقد زعم أن الحجة تقوم بخبر الواحد وان زعم أن لم تقم عليهم حجة فقد أعظم القول وان قال لم يكن هذا أنكر خبر العامة عن وصفت وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامة وما يقول في امرئ ببادية من الله عليه بالاسلام ثم تهي إلى باديته فإمام أخوه وأبوه وهما صادقان عنده

(١) لعله وإنما قلت في الأحرار المؤمنين بين المؤمنين خاصة الخ تأمل

أجازها فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ذوى عدل منكم أو شهدين من رجالكم يعني المؤمنين ثم يخالف هذا قال فان شريحا أعلم متى قلت فلا تقل هي منسوخة اذا قال فهل يخالف شريحا غيره قلت نعم سعيد بن المسيب وابن خرم وغيرهما وفي كتاب الله الحجة التي هي أقوى من هذا وقلت له يخالف أنت شريحا فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه يخالف مثله قال الى لأفعل قلت له وكيف تختج به على الكتاب وعلى ماله فيه يخالف وأنت تدع قوله لرأى نفسك فقال أجزت شهادتهم للرقق بهم لثلاث بطل حقوقهم ان لم تجز شهادتهم بينهم فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم حكاهم لم يزالوا يراضون بهم لاندخل في أمرهم فان أرادوا دخولنا في أحكامهم لم ندخل إلا بما أمرنا الله تعالى به من إجازة شهادة من أمرنا من المسلمين وقلت له أرايت اذا اعتلت بالرقق بهم لثلاث بطل حقوقهم فالرقق بالمسلمين أوجب أوالرقق بهم قال بل الرقق بالمسلمين قلت له ماتقول في عبيد عدول مأمونين كانوا بوضع في صناعة أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فما تقول في أهل البحر والاعراب الاحرار المسلمين لا يخاطبهم غيرهم اذ لم نجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فاذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم قال وان بطلت فما نألم أبطلها وانما أمرت بأخذ الحق بالعدول الاحرار فاذا كانوا عدولا غيرا حرار فقد نقصوا أحد الشرطين أو كانوا أحرارا لا يعرف عدلهم فقد نقصوا أحد الشرطين قلت والشرط الثالث مؤمنين قال نعم قلت فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الايمان وأجزت شهادتهم ونقص العبيد والاحرار أقل الشروط فرددت شهادتهم وفيهم شيطان ولم اذا اعتلت بالرقق بهم لم ترق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعبيد العدول لو عتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا لم تقبل شهادتهم حتى تختبر أسلامهم بعد مدة تطول والمسلمون أولى بأن ترقق بهم ونحطأ لهم في أن لا نبطل حقوقهم من المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا وقلت له أرايت قول الله تبارك وتعالى اذا قم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين أليس بين في كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسح على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح قال ليس في رد من رده حجة واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يضره من خالفه وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقا عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم لا تقول بهذا في البين مع الشاهد وغيره مما يخالف فيه الحديث وتريد ابطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن وقلت له قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال بعض الخوارج بمثل معنى قولك في البين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة أو كثرن ويجلد كل من لزمه اسم الزنا لم لو كان أو حرا محصنا أو غير محصن وزعمت أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه جلد الزاني ورجسه فلم يرغب عن هذا قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا يقطع الا من سرق من حرز ومن بلغت سرقة شيئا موقتا دون غيره ورجحه ما عزاه لم يجلد ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم معنى ما أراد الله عز ذكره وقلت له وهل جاء هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بحديث كحديث البين مع الشاهد فاستطاع دفع ذلك وذكرته أمر الموارث كلها ما ورث الله الوالد والوالدة والاخت والأخوات والزوجة والزوج فقلت له فلم قلت اذا كان الأب كافرا أو مملوكا أو قاتلا عدا أو خطا لم يرث واحد من هؤلاء قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قلت فهل روى عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن

فأخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحله فحرمه أو أحله أن يكون مطيعا لله بقبول خبرهما فان قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وان قال لا خرج بمسلم أعلم فيه مخالفا فاني لم أحفظ عن أحد لقبيته ولم أعلم حكى لي عن لم ألق من أهل العلم أن لا يثبت الا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلى وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى القيام به إلا بمقتضى ما أجاز له من بيعت اليه وعلى من بعث اليه النبي ولم أعلم مخالفا من أهل العلم في أن لم يكن لأحد وصل إليه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمينا أو لم نسّم من عماله ورسله أن يمنع شيئا أعلمه أنه يجب عليه ولا أن يرد حكمه به عليه ولا أن يعصيه فيما أمر به مما لم يعلم لرسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث الا بما تقوم به الحجة وكل من بعث رسول الله واحد ثم لم أعلم لثلاث

منذ قبض الله رسوله
اختلفوا في أن خليفته
ووالى المصر لهم وقاضى
المصر واحدا وليس
من هؤلاء واحد
عدل يقضى فيقول
شهد عندي فلان وفلان
وهما عدلان على فلان
أنه قتل فلانا وأنه
ارتد عن الاسلام وأنه
قتل فلانا وأنه أتى
فاحشة مما يجوز فيه
شاهدان الإجازة أن يقام
عليه ما وصفه هؤلاء ولا
حاكم يعرف بعدل
يكتب بأنه قضى لفلان
على فلان بكذا من المال
وبالدرا التي في موضع
كذا ولا لأحد بانه ابن
فلان ووارثه ولا شيء من
حقوق الناس إلا نفذ
الحاكم المكتوب إليه
وكل حاكم جاء بعده ولا
يكتب به إلى حاكم يبلد
من بلدان أهل الاسلام
لاحد ولا على أحد إلا
أنفذه وليس فيه عند
أحد أنفذه علم إلا يقول
الحاكم الذي قضى به
ولا عند الحاكم المكتوب
إليه أن أحد شهد عند
القاضي الذي ذكر أنه
شهد عنده إلا يجبر ذلك
القاضي والقاضي

حسين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر وقال بعضهم كما يرث لنا نسأؤهم ولا يرث الكافر المسلم كما لا يرث لهم نسأؤنا
فلم يقل به قال ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وإن قال لك قائل هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج القول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فهو على العموم
ولا نزعم أن وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر
وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرثه ورثته من المسلمين قال بقول علي
رضي الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا إن احتج عليك بقول معاذ وغيره فقلت ليس فيه حجة فان لم تكن فليست
في جملته بقول علي رضي الله تعالى عنه حجة وإن كانت فيه حجة فقد خالفنا مع أن هذا غير ثابت عن علي عند
أهل العلم منكم وقلت له حديث اليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث
المسلم الكافر فثبت وردد - قضا النبي صلى الله عليه وسلم باليمين وهو أصح منه - وقلت له في الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب عن سلا وعمر بن شعيب يروى مستندا
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل العمد من مال
ولاديه وتردد حديثه وتضعفه ثم نحتاج من حديثه بأضعف مما احتج به وقلت له قد قال الله عز وجل
فإن كان له أخوة فلائمه السدس وكان ابن عباس لا يحجبها عن الثلث إلا بثلاثة أخوة وهذا الظاهر وحجبتها
بأخوين وخالف ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومعه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضي الله تعالى عنه
وقال توارث عليه الناس قلنا فإن قيل لك فأنزل ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم
بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضا أعلم منا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف
ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها وأدين
ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم ولهن الثلثين من ثمن ما تركن من بعد وصية يوصون بها وأدين
فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد أنما ذكر الله عز وجل الموارث بعد الوصية والذين فلم يختلف
الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وإن أتى ذلك على المال كله أفرأيت أن قال لنا ولك
قائل الوصية مذكورة مع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن ينفذ شيء من جميع الوصية واقتصرت
بها على الثلث هل الحجة عليه الآن يقال الوصية وإن كانت مذكورة بغير توقيت فإن اسم الوصية يقع على
القليل والكثير فلما احتملت الآية أن يكون يراد بها خاص وإن كان مخرجها عاما استدللنا على ما أريد بالوصية
بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ماله جواب
الاهذا قلت فإن قال لنا ولك قائل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد
الثلث والثلث كثير قلنا فإن قال لك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر أن لا يتعدى الثلث وقد قال غير واحد
الخمس أحب إلى في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن
رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأعق اثنين وأرق أربعة قلنا
فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية وأن الوصية مرجوعة إلى الثلث قال نعم أبين الدلالة قلنا فقال لك
أفتأبى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك
نوهيه بان مخرج الوصية كخرج الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسنة تدل على معنى الكتاب
قلت فأى حجة على أحد أبين من أن تكون تزعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب
الله أن أقرع بين مملوكي أعتقهم ست فأعق اثنين وأرق أربعة ثم خالف ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم مبينة فرق بها بين الوصية والدين ومخرج الكلام فيهما واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كاهم يعتقون

ويسعى كل واحد منهم في خمسة أسداس قيمته قال اني انما قلته بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عبد
أعتق أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غير ثابت ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة قال ومن
أين قلت أرايت المعتق ستة أسداس ماله وماله غيره فأنفسه ماله وردت ماله غيره قال بلى قلت فكأن
الستة يتجزؤون والحق فيما يتجزأ اذا اشتراك فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فاذا كان
فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف قال نعم قلت فالعبيد يتجزؤون بخلافهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفترد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم تمضي كل واحد منهما
كجاءه قال بلى أمضي كل واحد منهما كجاء قلت فلم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على
ما يخالفه لان ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما لا نخرط
الضعيف للقوى وحديث الاسعاء ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً
أو غير ثابت لم يكن لنا ولك في الانتصار بالوصايا على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال في جميع
الموارث مثل هذا المعنى فانما ملك الله الاحياء ما كان ملك غيرهم بالبراث بعد موت غيرهم فاما ما كان
مالك المال حيا فهو مالك ماله وسواء كان مريضاً أو صحيحاً حاله لا يتحول مال من أن يكون له مالك وهذا مالك
لا غيره فاذا أعتق جميع ما يملك أو وهب جميع ما يملك عتق بنات أو هبة بنات حاز العتق والهبة وان مات لانه
في الحال التي أعتق فيها وهب مالك قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال لك ما ذلك على هذا قال حديث
النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق سنة مملوكين لا مال له غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال لك ان كان الحديث معارضاً بخلافه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث
عندك الا أن يكون ضعيفاً بالمعارض له وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك لان الشاهد اذا
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها وكان معناه معنى لم يشهد والحديث عندك في ذلك
المعنى أو يكون منسوخاً فالمنسوخ كالم يكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف
جازا تركه في نفس ما حكم به فيه ولا يجوز لك تركه كله قال ما تركته كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم
واحد وترك بعضه كترك كل كاه مع أنك تركت جميع ظاهرها ومعانيها وأخذت بمعنى واحد بدلالة أورأت
لوجاز ذلك أن بعضه فأنخذ منه بشئ وترك شياً وأخذ رجل بالقرعة التي ترك وترك أن يرد ما صنع المريض
في ماله الى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب الى شبهة من القرآن والقياس منك
قال وأين القياس قلت أنت تقول ما أفسر به لأجنبي في ماله ولو أحاط بماله جاز وما أتلف من ماله يعتق
أو غيره ثم صح لم يرد لانه أتلفه وهو مالك ولو أتلفه وهو غير مالك لم يجز له به وقلبه أرايت حين نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك قال
بلى قلت فان قال قائل فهذان مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة ووجدت لكل واحد منهما مخرجاً
بنيهما جميعاً وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت
ويثبت الذي طرحت فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا يملكها
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والسلف وان كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك فأنفذت
كل واحد منهما ولم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين أو لا يكون مثل
هذا حجة لك قلت أرايت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم ونعلاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات
نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ثم قال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

ذلكم فقال قدمي الله من حرم ثم أحل ما وراءهن فلا أزعمن أن ما سوى هؤلاء حرام فلا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لا كل واحدة منهما تحل على الآخر إلا إذا جسد في الكتاب تحرير الجمع بينهما قال ليس ذلك له والجمع بينهما حرام لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قلنا فان قال لك أفتثبت نهى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وحده عن الجمع بينهما وفي ظاهر الكتاب عندك أباحته ولا توهمه بظاهر الكتاب قال فإن الناس قد أجعوا عليه قلنا فإذا كان الناس أجعوا على خبر الواحد بتصديق المخبر عنه ولا يحتجون عليه بمثل ما يحتجون به ويتبعون فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما اختلفوا فيه مما وصفنا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتعييب علينا أن ثبتنا ما هو أقوى منه وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف فان قال لك قائل تجوز الوصية لو أرت قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا فالحديث لا تجوز الوصية لو أرت أثبت أم حديث البين مع الشاهد قال بل حديث البين مع الشاهد ولكن الناس لا يحتفلون في أن الوصية لو أرت منسوخة قلنا ليس بخبر قال بلى قلت فإذا كان الناس يجتمعون على قبول الخبر ثم جاء خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أقوى منه لم جاز لا أحد خلافه قلنا رأيت أن قال لك قائل لا تجوز الوصية إلا لذي قرابة فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمران للمالك ولا قرابة لهم قلنا أفتحتج بحديث عمران مرة وتتركه أخرى وقلت له نصير بك إلى ما ليس فيه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نوجدك تخرج من جميع ما احتجبت به وتختلف فيه ظاهر الكتاب عندك قال وأين قلت قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالكتم عليهن من عدة تعتدنها فلم زعمت أنه إذا أغلق بابا وأرخصي سترأ وهما يتصاذا فان أنه لم يمسها فلها الصداق كملأوا عليها العدة وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال ليس لها الأنصف المهر ولا عدة عليها وشريح يقول ذلك وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما قلنا ونالفهما فيه ابن عباس وشريح ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا وابن عباس وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد المفتين فيه يوافقون ظاهر الكتاب واحتجبت في ذلك برجلين من أصحاب النبي عليه السلام وقد يخالفهما غيرهما وأنت تزعم أنك ما تخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركت الحجية برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي ألزمتنا الله طاعته والذي جاء عنه من البين مع الشاهد ليس يخالف حكم الكتاب قال ومن أين قلنا قال الله عز وجل وأشهدوا شهادتين من رجالكم وأشهدوا ذوى عدل منكم فكان هذا محتملا أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تتم به الشهادة حتى لا يكون على المدعي عين لا تحرم بما أن يجوز أقل منه ولم يكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه وإذا وجدنا المسلمين قد يجيزون أقل منه فلا يكون أن يحرم الله أن يجوز أقل منه فيصير المسلمون قال ولا تنكر أن تكون السنة تبين معنى القرآن قلنا فلم عبت علينا السنة في البين مع الشاهد وقلت بما هو أضعف منها قال والأثر أيضا يفسر القرآن قلنا والأثر أيضا أضعف من السنة قال نعم قلت وكل هذا حجة عليك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي منهم قائل إذا نصب الله حكما في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي فيه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قال فقلت قد نصب الله عز وجل الوضوء فأحدثت فيه الممسح على الخفين وليس في القرآن ونصب ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وسى المواريث فقلت

من حكى عنه في زمانه والناس عليه حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن خرم كبيره رسول الله لعرو بن خرم فيه وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل فصار الناس اليه وتركوا ما قضى به عمر مما وصفت وسووا بين الخنصر التي قضى فيها عمر بست والاجهام التي قضى فيها بخمس عشرة وكذلك يحب عليهم ولو علم عمر كما علموا لقبيله وترك ما حكم به إن شاء الله كما فعل في غيره مما علم فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ما كان هو يقول فترك قوله بخبر صادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك يجب عليه (قال الشافعي) ولا أحسبه قال بما قال من ذلك وقبل ذلك من قبله من المقتضى له والمقتضى عليه وغيرهم إلا أنه وإياهم قد علموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين من الأبل وكانت اليد خمسة أطراف فاجتمع فيها على قدر منافعها وجمالها

فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر وإن كانوا أولاداً أو والد أو حبيبت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله المطلقة قبل أن تمس نصف المهر ولم يجعل عليها عتة ثم قلت إن خلاصها وإن لم يمس فلها المهر وعليها العتة فهذا كله عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً لا يحكم بشاهدين ولا يمين فإذا كان شاهد حكماً بشاهد ويمين وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين المتلاعنين قال أن يلتعن الزوج ثم تلتعن المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم نفيت الولد قال بالسنة قلت فلم قلت لا يتناكحان ما كانا على اللعان قال بالأثر قلت فلم جلده إذا كذب نفسه وألحقته به الولد قال بقول بعض التابعين قلت فلم قلت إذا أبت أن تلتعن حبست قال بقول بعض لفقاء قلت فنسمعل في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة الآية وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذي ناب من السباع حرام وليس هو مما سئى الله منصوصاً محرماً قال قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ابن شهاب رواه وهو يضعفه ويقول لم أسمعه حتى جئت الشام قال وإن كان لم يسمعه حتى جاء الشام فقد أحاله على ثقتهم أهل الشام قلنا ولا توهمه بتوهمين من رواه وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به ورسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد بن عمير مع سنه وعلمه يبيحون كل ذي ناب من السباع قال ليس في باحتهم كل ذي ناب من السباع ولا في أباحه أمثالهم حجة إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمه وقتل تخفى عليهم السنة بعلمهم من هو أبعد داراً وأقل للنبي صلى الله عليه وسلم حجة وبه علمهم ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا وتراهم يخفى ذلك عليهم ويسمعه رجل من أهل الشام قال نعم قد خفي على عمر والمهاجرين والانصار ما حفظ الضحاك ابن سفيان وهو من أهل البادية وجعل بن مالك وهو من أهل البادية قلنا فقهرهم كل ذي ناب من السباع مختلف فيه قال وإن اختلف فيه إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ولا في خلاف مخالف ما ورن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحريم كل ذي ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ثبت الذي هو أضعف اسناداً وأقوى مخالفاً وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلت له أسمعتك استدلت بقول عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يغلق عليها الباب ويرخي الستة وقول عثمان أن حجبت الأم عن الثلث بالأخوين وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت أن أوجدتك قول عمر وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله ثم تركت قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية فلم قلت بحجزيه من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه إنما يحجزيه من قتله عمداً قال بحديث عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أوطئاً طيباً قلت قد يوطئ أنه عامدين فإذا كان هذا عندك هكذا فقد حكم عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزاء واحد وحكم ابن عمر على قتلة صيد بجزاء واحد وقال الله عز وجل مثل ما مثل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لوقتلوا صيداً جزوه بعشرة أمثال قال شبهته بالكفار في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لك يكون على كل واحد منهم رقبة ولو قبل لك ذلك أفنتع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن نقيس ثم تخطئ أيضاً القياس أرايت الكفار أموات قال نعم قلت بجزاء الصيد موقت قال لا لا بقيمته قلنا أجزاء الصيد

ففضل بعضها على بعض ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل أصبع عشرة صرنا إلى ما قال عمر أو ما شبهه وعلما أن الخنصر لا تشبه الإبهام في الحال ولا المنفعة وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغنى بنفسه ولا يحتاج إلى غيره ولا يزده غيره وأن واقفه قوة ولا يوهنه أن خالفه غيره وأن بالناس كلهم الحاجة إليه والخبر عنه فانه متبوع لا تابع وأن حكم بعض أصحاب رسول الله أن كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم العصبية الواسع العلم الشيء يعلمه غيره وكان عمر بن الخطاب يقضى أن الدية للعاقلة ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أشيم

إذا كان قيمته بديه المقتول أشبه أم بالكفارات فثأته عنده لوقتلوا رجلا لم يكن عليهم إلا دية واحدة فلو لم يكن فيه إلا القياس كان بالدية أشبه وقيل له حكم عمره في البروع بجفرة وفي الأرنب بعناق فلم زعت والله تعالى يقول في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة أن هذا لا يكون هديا وقلت لا يجوز ضحية وجزاء الصيد ليس من الضحايا بسبيل جزاء الصيد قد يكون بدنة والضحية عندك شاة وقيل له قال الله عز وجل بجزاء مثل ما قتل من النعم وحكم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم حكم ما حكمهم في النعمة ببدة والنعامة لا تسوى بدنة وفي جوار الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى كبشا وفي الغزال يعنز وقد يكون أكثر ثمنها منها أضعافا ومثلها ودونها وفي الأرنب بعناق وفي البروع بجفرة وهما لا يسويان عنقا ولا بجفرة أبدا فهذا يدل على أنهم إنما نظروا إلى أقرب ما يقتل من الصيد شيئا بالبدنة لا بالقيمة ولو حكموا بالقيمة لاختلفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولنا مختلفا فقلت بجزاء الأسد ولا يعدي به شاة فلم تنظر إلى بدنة لأنه أعظم من الشاة ولا قيمته إن كانت قيمته أكثر من شاة وهذا مكتوب في الحج بحججه قال لي أرا لا تنكر على قول في اليمين مع الشاهد هي خلاف القرآن قلت نعم ليست بخلافه القرآن عربي فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما كان اسم السرقة يلزم سراقا لا يقطعون مثل من سرق من غير حرز ومن سرق أقل من ربع دينار وكانت الثيب ترقى فترجم ولا تجلد والعبد يرقى فيجلد نحسين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه إنما يريد بهذا بعض الزنادون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافا لكتاب الله عز وجل فكذلك كل كلام احتل معاني فوجدنا سنة تدل على أحدها معانيه دون غيره من معانيه استدلالنا بها وكل سنة موافقة للقرآن لا لمخالفة وقولنا خلاف القرآن في إجماع فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فإنا نزع من أن النهي عن نكاح المرأة على عمتها وأختها مخالف للقرآن فقلت قد أخطأت من موضعين قال وما هما قلت لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن تثبت كانت اليمين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتملا فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واجماع أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلنا هم أعلم بكتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى كتاب الله وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا إجماع يدل منه على ما وصفت من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهور وعمومه لا يخص منه شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبهه بظاهر التنزيل وقولنا فيما فيه سنة هو خلاف القرآن جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه قال وأين قلنا فيما بينا وفيما سنين إن شاء الله تعالى قلت قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقال المطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء إلى قوله أصلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهرهاتين الآيتين يدل على أن كل مطلق فله الرجعة على أمر أنه ما لم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتداء الزوج فهو يملك فيه الرجعة في العدة فان قال لامرأته أنت طالق ملك الرجعة في العدة وإن قال لها أنت خلية أو برة أو بائن ولم يرد طلاقا فليس بطلاق وإن أراد الطلاق وأراد به واحدة فهو طلاق في الرجعة وكذلك إن قال أنت طالق البتة لم ينو الا واحدة فهي واحدة ويملك الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت لبعض من يخالفنا أليس هكذا تقول في الرجل يقول لامرأته أنت طالق قال بلى قلت ونقول في الخلية والبرية والبتة والبائنة ليست بالطلاق الآن يريد طلاقا قال نعم قلت

الضباي من دية زوجها فرجع إليه عمر قال وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين فأخبره رجل بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة فقال عمر بن الخطاب إن كدنا أن نقضى في مثل هذا رأينا وقال لو لم نسمع هذا لقلنا فيه بغرة وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد إذا كان صادقا عنده من أخبره ولو جاز لا حذر هذا بحال جاز لعمر بن الخطاب أن يقول للضحية أنت رجل من أهل نجد ولجل بن مالك أنت رجل من أهل تهامة لم يرا رسول الله ولم تصعبه الا قليلا ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والانصار فكيف عذب هذا عن جماعتنا وعلمته أنت وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتنسى بل رأي الحق اتباعه والرجوع عن رأيه في ترك توريت المرأة من دية زوجها وقضى في الجنين بما أعلم من خبر أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئا

قضى فيه بغيره كنهه
يرى إن كان الجنين حيا
ففيه مائة من الابل
وان كان ميتا فلا شيء
فيه ولكن الله تعبد
والطلاق بما شاء على
لسان نبيه فلم يكن
له ولا لأحد ادخال
لم ولا كيف ولا شيئا من
الرأى على الخبر عن
رسول الله ولا رده على
من يعرفه بالصدق في
نفسه وان كان واحدا
وقبل عمر بن الخطاب
خبر عبد الرحمن بن
عوف في أخذ الجزية
من المجوس ولم يقل لو
كانوا أهل كتاب كان
لنا أن كل ذبا نحهم
ونسكح نساءهم وان لم
يكونوا أهل كتاب لم
يكن لنا أن نأخذ الجزية
منهم وقبل خبر عبد الرحمن
ابن عوف في الطاعون
ورجع بالناس عن خبره
وذلك أنه يعرف صدق
عبد الرحمن ولا يجوز له
عنده ولا عندنا خلاف
خبر الصادق عن رسول
الله فان قال قائل فقد
طلب عمر بن الخطاب
من مخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم خبرا
آخر غيره معه عن النبي

واذا قال طالق لزمه الطلاق وان لم يرد به طلاقا قال نعم قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية أو برية لان هذا
قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقا إلا بإرادته الطلاق فإذا أراد الطلاق كان طلاقا قال نعم قلت فلم
زعمت أنه ان أراد بهذا طلاقا لم يكن ذلك الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لأنه قياس على طلاق
فالطلاق القوي يملك الرجعة فيه عندك والضعيف لا يملك فيه الرجعة قال فقد روينا بعض قولنا هذا
عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياسا عليه قلت فحين قدر وبناعن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه جعل البتة واحدة يملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد إلا واحدة وروينا مثل ذلك عن
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا طاهر القرآن فكيف تركته وقلته قال الله عز وجل للذين
يؤثرون من نسائهم تر بص أربعة أشهر إلى قوله سمع عليم قلنا فظاهر كتاب الله تعالى يدل على معنيين أحدهما
أن له أربعة أشهر ومن كانه له أربعة أشهر أجلاه فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كالأجالتى أربعة أشهر
لم يكن لك أخذ حقل منى حتى تنقضي الأربعة الأشهر فدل على أن عليه اذا مضت الأربعة الأشهر واحدا
من الحكيم إما أن ينفى وإما أن يطلق فقلنا بهذا وقلنا لا يلزمه طلاق بغيره أربعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقا
فزعمت أنه اذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطلقه بائنة فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا فيته له إلا في الأربعة الأشهر
(١) فما نقصتموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر الفضة ولم زعمتم أن الفضة له فيما بين أن يولى إلى
أن تنقضي الأربعة الأشهر وليس عليه عزيمة الطلاق إلا في الأربعة الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معا
لا فصل بينهما ولم زعمتم أن الفضة لا تكون إلا بشئ يحلله من جماع أو في بلسان ان لم يقدر على الجماع
وأن عزيمة الطلاق هي مضى الأربعة الأشهر لا بشئ يحلله هو بلسان ولا فعل أرايت الأربعة طلاق هو قال لا
قلت أرايت كلاما قط لبس بطلاق جاءت عليه مذهب فخلته طلاقا قال فلم قلت أنت يكون طلاقا قلت
ما قلت يكون طلاقا انما قلت ان كتاب الله عز وجل يدل أنه اذا آلى فضت الأربعة الأشهر على أن عليه اما
أن ينفى وإما أن يطلق وكلاهما شئ يحلله بعد مضى الأربعة الأشهر قال فلم قلت ان فاء في الأربعة الأشهر
فهو فائى قلت أرايت لو كان على دين إلى أجل فخلته قبل محله ألم أكن محسنا ويكون قاضيا على قال
بلى قلت فكذلك الرجل ينفى في الأربعة الأشهر فهو محجل ماله فيه مهمل قال فليسننا محجل في هذا ولكنا
اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا أما ابن عباس فانك تخالفه في الإيلاء قال ومن
أين قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال المولى الذي
يخلف أن لا يقرب امرأته أبدا وأنت تقول المولى من حلف على أربعة أشهر فصاعدا فأما ما رويته منه عن
ابن مسعود فرسل وحديث على بن زيد لا بسند غيره علمته ولو كان هذا ثابتا عنه فكنت انما بقوله
اعتلت لكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد
أو اثنين قال فنأين لكم بضعة عشر قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار
قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى (قال الشافعي) رجه
الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار وعثمان بن عفان وعلى وعائشة
وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى فان كنت ذهبت إلى الكثرة فن قال يوقف أكثر
وطاهر القرآن معهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا إلى قوله ستين
مسكينا وقلنا لا يجوز له الأربعة مؤمنة ولا يجزئيه إلا أن يطعم ستين مسكينا والاطعام قبل أن يتأسا فقال
يجزئيه رقبته غير مؤمنة فقلت له أذهبت في هذا القول إلى خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في النسخ ولعله فنقصتموه أو فلم نقصتموه تأمل وحرر كتبه صححه

صلى الله عليه وسلم قيل
له ان يقول عمر بن الخطاب
واحد على الافراد يدل
على أنه لا يجوز عليه
أن يطلب مع غيره
غيره الاستظهار لا
أن الحجة تقوم عنده
بواحد مرة ولا تقوم
أخرى وقد يستظهر
الحاكم فيسأل الرجل
قد شهد له عنده
الشاهدان العدلان
زيادة شهود فان لم يفعل
قبل الشاهدين وان فعل
كان أحب اليه أو أن
يكون عمر جمل الخبر
وهو ان شاء الله لا يقبل
خبر من جهله وكذلك
نحن لا نقبل خبر من
جهلناه وكذلك لا
نقبل خبر من لم نعرفه
بالصدق وعمل الخير
وأخبرت الفريضة بنت
مالك عثمان بن عفان
أن النبي عليه السلام
أمرها أن تمكث في
بيتها وهي متوفى عنها
حتى يبلغ الكتاب أجله
فاتبعه وقضى به وكان
ابن عمر يخبر الأراض
بالثالث والرابع لا يرى
بذلك بأساً فأخبره رافع
أن النبي نهى عنها فتركه
ذلك بخبر رافع وكان زيد

قال لا ولكن اذا سكنت الله عن ذكر المؤمنة في العتق فقال رقية ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه
لو أراد المؤمنة ذكرها قلت له أو ما تنكفي اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال رقية مؤمنة
ثم ذكر كفارة مثلها فقال رقية بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئاً يدل على هذا
قلت نعم قال وأين هو قلت قول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله حين الوصية اثنان ذوا عدل
منكم فشرط العدل في هاتين الآيتين وقال وأشهدوا اذا تباعتم ولا يضاير كاتب ولا شهيد وقال في القاذف
ولا جاءوا عليه بأربعة شهداء وقال واللاتي باتن الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان
شهدوا فافهموا في البيوت لم يذكرهننا عدلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أرايت لو قال
للك فائل أجزي البيوع والقذف وشهدوا بالزنا غير العدل كما قلت في العتق لأني لم أجدي في التنزيل شرط العدل
كما وجدته في غير هذه الاحكام قال ليس ذلك له فديكتفي بقول الله عز وجل ذوي عدل منكم فإذا ذكر
الشهود فلا يقبلون الا ذوي عدل وان سكنت عن ذكر العدل فاجتمعوا في أنهم شاهدة يدل على أن لا يقبل
فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقل بهنا فتقول اذا ذكر الله رقية في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقية
أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانهم مجتمعان في أنهما كفارتان فان لم يكن لنا عليهن هذا حجة فليست
على أحد لولا خلفه فقال الشهود في البيوع والقذف والزنا يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وانما أرى ان فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعة الى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضاً
عليه في عتق به ذمياً وقتلناه زعمت أن رجلاً لو كفر باطعام مسكيناً عشرين ومائة مد في أقل من
ستين يوماً لم يجزه وان أطعمه اياه في ستين يوماً أجزأه ما يدل فرض الله عز وجل به باطعام ستين مسكيناً على أن
كل واحد منهم غير الآخر وانما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكيناً يفرقه
عليه في ستين يوماً ولم يجزه أن يطعم تسعة وخمسين في يوم طعام ستين أرايت رجلاً وجبت عليه ستون
درهما لستين رجلاً لم يجزه أن يؤدي الستين الى واحد أو الى تسعة وخمسين قال لا والفرض عليه أن
يؤدي الى كل واحد منهم حقه قلنا فقد أوجب الله عز وجل لستين مسكيناً طعاماً فرغمت أنه ان أعطاه
واحد منهم أجزأه أرايت لو قال لك فائل قد قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم أتقول انه أراد
أن يشهد الطالب بحقه فشرط عدد من يشهد له والشهادة وانما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود
وشهادة ذوي عدل منكم اثنان قلت ولو شهد له بحقه واحد اليوم ثم شهد له غد أجزأه من شاهدين قال لا
لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالمسكين اذا ردت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحداً لستين
قلنا فقد سمي ستين مسكيناً فجعلت طعامهم لواحد وقلت اذا جاء بالطعام أجزأه وسعي شاهدين خلفاً شاهد
منهم امرتين فقلت لا يجزي فافرق بينهما فارجع بعضهم الى ما قلنا في هذا وفي أن لا تجزي الكفارة الا
مؤمنة قال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الى قوله أن غضب الله
عليها ان كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل
زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحداً من الأزواج دون غيره ولم
تدل سنة ولا أثر ولا إجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذه الآية بعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ان التعن الزوج ولم تلتن المرأة اذا أتت أن تلتن لقول الله عز وجل ويذكر عنها العذاب
أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليها الا أن تدرك باللعان وهذا طاهر حكم الله جل وعز قال
نفا قلنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن الا حران مسلمان ليس منهم ما عذوني قذف فقلت له وكيف
خالفت طاهر القرآن قال روي نافع عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة لالعان بينهم
فقلت له ان كانت رواية عمرو بن شعيب مما ثبتت فقد روي لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين مع

ابن ثابت سمع النبي يقول لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت يعني طواف الوداع بعد طواف الزيارة فالحق ابن عباس وقال تصدر الحائض دون غيرها فاذكر ذلك زيد علي ابن عباس فقال ابن عباس سل أم سلمة فسالها فأخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم أخص للحائض في أن تصدر ولا تطوف فرجع الي ابن عباس فقال وجدت الأمر كما قلت وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه السلام نهى عن بيع باعة معاوية فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذري من معاوية أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه لا أسألك بأرض فخرج أبو الدرداء من ولاية معاوية ولم يره يسعه مساكنته اذ لم يقبل منه خبره عن النبي ولولم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن مساكنته عليه ضيقة ولم أعلم أحدا من التابعين أخبر عنه إلا

الشاهد والقسامة وعددا أحكام غير قليلة فقلنا بها وخالفنا وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتاج مرة روايته على ظاهر القرآن وتدعها الضعفة مرة أما أن يكون ضعيفا كما قلت فلا ينبغي أن تحتاج به في شيء وأما أن يكون قويا فاتباع ما رواه مما قلناه وخالفته وقلت له أنت أيضا قد خالفنا ما رويت عن عمرو بن شعيب قال وأين قلت إن كان ظاهر القرآن عاما على الأزواج ثم ذكر عمرو أربعة للعان بينهم فكان يلزمك أن تخرج الأربعة من العان ثم تقول يلاعن غير الأربعة لأن قوله أربعة للعان بينهم يدل على أن العان بين غير الأربعة فليس في حديث عمرو ولا يلاعن المحدود في القذف قال أجل ولكن قلنا به من قبل أن العان شهادة لأن الله عز وجل سماها شهادة فقلت له انما معناها معنى البين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة أتجاوز شهادة المرد لنفسه قال لا (١) قلت أفستكون شهادته أربع مرات إلا كشهادته مرة واحدة قال لا قلت أفيفعل الشاهد قال لا قلت فهذا كله في العان قلت أفرأيت لو قامت مقام الشهادة ألا تحذف المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة أتجاوز شهادة النساء في حد قال لا قلت ولو جازت كانت شهادتها نصف شهادة قال نعم قلت فالتعت ثمان مرات قال نعم قلت أفبين لك أنها ليست بشهادة قال ما هي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأيتها أخرى فإذا قلت هي شهادة فلم أتلاعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لا عنت بين الفاسقين الذين لا شهادة لهما قال لأنهما إذا تابا قبلت شهادتهما فقلت له ولو قال قد تبنا تقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال لا قلت أفرأيت العبد من المسلمين العبد الأمين إذا أتت العان بينهما لأنهما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما ولو عتقا من ساعتها أتجاوز شهادتهما قال نعم قلت أهما أقرب إلى جواز الشهادة لأنك لا تختبرهما بكيفية خبرهما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا يجيز شهادتهما حتى تختبرهما قال بل هما قلت فلم أتت العان بينهما وأما أقرب من العدل إذا تحوّل حالهما ولا عنت بين الفاسقين الذين هما أبعد من العدل ولم أتت العان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج وقلت له أرايت أعين (٢) بتحقيق خلقا كذلك يقذف الزوج المرأة وفي الأعميين ثلثان أحدهما لا يران الزنا والآخرى أنك لا تجيز شهادتهما بحال أبدا ولا يتحولان عندك أن تجوز شهادتهما وأحد منهما أبدا كيف لا عنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبدا وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته قال فظاهر القرآن أنهم زوان قلنا فهذه الحجة عليك والذي أتيت بقوله نأان العان بين كل زوجين وقال الله عز وجل في قذفة المحصنات فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تمسواوهن شهادته أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا وقلنا إذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز لأشهد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أو أن تب قبلت شهادته قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا مرارا ثم سمعته يقول شككت فيه قال سفيان أشهد لأخبرني ثم سمى رجلا فذهب على حفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر قال أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك (١) كذا في النسخ وعبارته في العان هكذا «قلت ولو شهد أليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعة أربعا قال بلى» وهي أوضح تأمل (٢) البخى بالتحريك العور بالتحساف العين وقد تقدمت هذه اللفظة في العان غير منقوطة وهذا توضيحها فتنبه كنهه معججه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبي بكر أن يرجع فردت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا اسمعيل بن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف إذا تاب قال تقبل شهادته قال وكلنا نقوله عطاء وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا تجوز شهادة المخدوق بالقذف أبدا قلت أفرأيت القاذف إذا لم يتحدث حدثا تاما لم تجوز شهادته إذا تاب قال نعم قلت له ولا أعلمك إلا أدخل عليك خلاف القرآن من موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بجلده وأن لا تقبل شهادته فزعمت أنه أن لم يجلد قبلت شهادته قال فانه عندي انما ترد شهادته إذا جلد قلت أفقتصد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبر فلا وأما في ظاهر القرآن فان الله عز وجل يقول فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قلت أقبالقذف قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أم بالجلد قال بالجلد عندى قلت وكيف كان ذلك عندك والجلد انما وجب بالقذف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بمثل جحدك فقال ان الله عز وجل قال في القاتل خطأ فتمر برقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فتمر برقبة لله والدية لأهل المقتول ولا يجب الذي لا دمين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما قلت لا يجب أن ترد الشهادة وردها عن الأدميين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له قال أقول ليس هذا كما قلت وإذا أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما لا دمين أخذ منه وكان لا يخرجه جل وعز فينبغي أن يؤخذ منه أو يؤديه فان لم يؤخذ منه ولم يؤديه لم يسقط ذلك عنه حتى لا دمين الذي أوجبه الله عز وجل عليه قلت له فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجلد الحد وجلد بعضه فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة فاعلمته رد حرقا إلا أن قال هكذا قال أصحابنا فقلت له هذا الذي عبت على غيرك أن يقبل من أصحابه وان سبقوه الى العلم وكانوا عنده ثقة مأمونين فقلت لا تقبل الا ما جاء فيه كتاب أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب وقلت له اذ قال الله عز وجل الا الذين تابوا فكيف جاز لك ألا أحد ان تكلف من العلم شيئا أن يقول لأقبل شهادة القاذف وان تاب ومن قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبدا ولا أعطيك درهما ولا آتي منزل فلان ولا أعتق عبدى فلان ولا أطلق امرأتى فلانة ان شاء الله ان الاستثناء واقع على جميع الكلام أو له وآخره فكيف زعمت أن الاستثناء لا يقع على القاذف الا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال فانه شريح فقلنا فاعمرأولى أن يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرمة الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله ولسان العرب لانه بلسانهم نزل القرآن قال فقول أبي بكر استشهد واغيري فان المسلمين فسقوني فقلت له فلما رأيتك تحتج بشيء الا وهو عليك قال وما ذلك قلت احتججت بقول أبي بكر استشهد واغيري فان المسلمين فسقوني فان زعمت أن أبا بكر تاب فقد ذكر أن المسلمين لم يزيوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يزال عنه اذا تاب اسم الفسق ولا يجز شهادته وقول أبي بكر ان كان قاله انهم لم يزيوا عنه الاسم بدل على أنهم ألزموه الاسم مع تركهم قبول شهادته قال نهكذا احتج أصحابنا قلت أفقتصد ما في الدرك والسن والفضل من صاحبك أن تحتج بما اذا كشف كان عليك وبما ظاهر القرآن خلافه قال لا قلت فصاحبك أولى أن يرد هذا عليه وقلت له أتقبل شهادة من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من نحر ومن زنا قال نعم قلت والقاذف شر أم هؤلاء قال بل أكثر هؤلاء أعظم ذنبامنهم قلت فسلم قبلت من التائب من الاعظم وأبيت القبول من التائب مما هو أصغر منه وقلت وقلنا لا يحل نكاح اماء أهل الكتاب بحال وقال جماعة منا ولا يحل نكاح أمة مسلمة لم يجسد طول الحرة ولا وان لم يجسد طول الحرة حتى يخاف العنت فحصل حينئذ فقال بعض الناس يحل نكاح اماء أهل الكتاب ونكاح الامم المسلمة لم يجسد طول الحرة

قبل خبر واحد وأفتى به واتهمى اليه فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعله سنة وعروة يصنع ذلك في عائشة ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن ابن عبد القاري عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بمكة فقبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر عروة ابن مضر عن النبي وثبته سنة وكذلك قبل خبر غيره وصنع ذلك ابراهيم النخعي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبته سنة وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فقبلوا أعلم

أحدانهم الاوقد وى
هذا عنه فيما لوذ كرت
بعضه لطلال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنبأنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن
عبدالله بن عمر أن
ابن الخطاب نهى عن
الطيب قبل زيارة
البيت وبعد الجرة قال
سالم فقالت عائشة
طابت رسول الله يدي
لأحرامه قبل أن
يحرم ولعله قبل أن
يطوف بالبيت وسنة
رسول الله أحق
قال الشافعي فترك
سالم قول جده عمر في
امامته وقبل خبر عائشة
وحدها وأعلم من حديثه
أن خبرها وحدها سنة
وأن سنة رسول الله
أحق وذلك الذي يجب
عليه وصنع ذلك الذين
بعد التابعين المتقدمين
مثل ابن شهاب ويحيى
ابن سعيد وعمرو بن
دينار وغيرهم والذين
لقيناهم كلهم ثبت خبر
واحد عن واحد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويجعله سنة جدم
تبعها وعاب من خالفها
فحكيت عامة معاني

لحرمة وإن لم يخف العنت (١) في الأئمة فقلت له قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فحرم
المشركات جملة وقال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب
فاحل صنف واحد من المشركات بشرطين أحدهما أن تكون المنكوحه من أهل الكتاب والثاني أن
تكون حرة لانه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم هن
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
قرأ الربيع إلى قوله لمن خشي العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه إنما
أباح نكاح الأماء من المؤمنين على معنيين أحدهما أن لا يجد طولا ولا آخر أن يخاف العنت وفي هذا
مادل على أنه لم يبيح نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من إباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو أجمع لك عليه المسلمون فتقدمهم وتقول هم أعلم بعني ما قالوا إن احتمله الآيتان قال لا فلنا قل
خالفت فيه ظاهر الكتاب قال إذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الأماء قلنا ولم لا يحرم
الأماء منهم بجملة تحريم المشركات وبأنه خص الأماء المؤمنات لمن لا يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
المشركات جملة ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلت له أرايت
لو عارضك جاهل غثل ما قلت فقال قال الله جل وعز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
إلى قوله وما ذبح على نصب وقال في الآية الأخرى إلا ما اضطررتم إليه فلما أباح في حال الضرورة ما حرم
جملة أي يكون في إباحة ذلك في غير حال الضرورة فيكون التحريم فيه منسوخا وإباحة قائمة قال لا قلنا
وتقول له التحريم بحاله والإباحة على الشرط فقي لم يكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فهذا مثل الذي قلنا
في إماء أهل الكتاب وقلت له قال الله عز وجل فمن حرم وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من
نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أفرايت لو قال قائل إنما حرم الله بنت
المرأة بالدخول وكذلك الأم وقد قاله غير واحد قال ليس ذلك قلنا ولم لأن الله حرم الأم بمهمة والشرط
في الربيبة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أبغى وحده محللا لغيره قال نعم قلنا فهكذا
قلنا في إماء أهل الكتاب والأماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسح على الخفين أي يكون لنا إذا دلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن مسح على البرقع والقفازين
والعمامة قال لا قلنا ولم أنتم الجمل على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة قال نعم قلنا فهذا
كله حجة عليكم وقلنا أرايت حين حرم الله تعالى المشركات جملة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
فقلت يحل نكاح الأماء منهن لانه ناسخ للتحريم جملة وإباحته حرائرهن تدل على إباحة أمائهن فان قال لك
قائل نعم وحرائر أماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا ولم لأن المستثنيات بشرط أنهن
من أهل الكتاب قلنا ولا يمكن من غيرهن قال نعم قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن إماء
والأمة غير الحرة كما الكتابية غير المشركة التي ليست بكتابية وهذا كله حجة عليه أيضا في إماء المؤمنين يلزمه
فيه أن لا يحل نكاحهن إلا بشرط الله عز وجل فان الله تبارك وتعالى إنما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء
ذلكم وقال الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال الله عز وجل الرجال قوامون على
النساء بما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذا آيات ان التحريم في غير النسب والرضاع وما خصت سنة
بهذه الآيات إنما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلوان

(١) كذا في التنسخ ولعله من زيادة التنسخ تأمل

رجلا ناله أم امرأته عاصيا لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته وقال بعض الناس إذا قبل أم امرأته أو نظرت
إلى فرجها بشهوة حرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه لأنها أم امرأته ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة
حرمت على زوجها فقلنا له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم إنما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام
يحرم الحلال قال لا قلت فانت تذكر شيئا ضعيفا لا يقوم بمثله حجة لوقاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن
وقال هذا موجود فان ما حرمه الحلال والحرام له أشد تحريما فلنا رأيت لو عارضك معارض بمثل يحتك
فقال ان الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها الثالثة من الطلاق فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زواجا غيره فان نكحت والنكاح العقد حلت لزوجه الذي طلقها قال ليس ذلك لان السنة تدل على
أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فان السكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن
يحلها فان كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها الزوج الذي فارقتها فالعني إنما هو في أن يجامعها
غير زوجها الذي فارقتها فإذا جامعها رجل برزنا حلت وكذلك ان جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت
قال لا وليس واحد من هذين زواجا قلنا فان قال لك قائل أو ليس قد كان التزويع موجودا وهي لا تحل
فإنما حلت بالجماع فلا يضره من أين كان الجماع قال لا حتى يجتمع الشرطان معا فيكون جماع نكاح
صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وان كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها
سيدها قال لا قلنا فهذا جماع حلال قال وان كان حلالا فلا يفسد بزواج لا يحل لزوجه الأولى حتى يجتمع
أن يكون زواجا ويجامعها الزوج قلنا فإنا حرم الله بالحلال فقال وأمهات نسائكم وقال ولا تنكحوا
ما نكح آبؤكم من النساء فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبى ذلك في المرأة يفارقها زوجها
والأمة يفارقها زوجها فيصيرها سيدها وقلت قد قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف
أو تسرع بإحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زواجا غيره فان قال لك قائل فلما كان
حكم الزوجة إذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زواجا غيره فلما كان رجلا تنكح بالطلاق من امرأة يصيرها
بفجور أفنكون حرمت عليه حتى تنكح زواجا غيره لان الكلام بالطلاق إذا حرم الحلال كان للحرام أشد
تحريما قال ليس ذلك قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت
قال فان صاحبنا قال أقول ذلك قياسا قلنا فإن القياس قال الكلام محرم في الصلاة فإذا تنكح حرمت الصلاة
قلنا وهذا أيضا فإذا تنكح في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن يعود فيها وأحرمت صلاة غيرها بكلامه فيها
قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا فلو قاس هذا القياس غير صاحبك أي تنكح كنت تقول له
لعلك كنت تقول له ما يحل لك تنكح في الفقه هذا رجل قيل له استأنف الصلاة لأنها لا تجزى عندك إذا تنكحت
فيها وذلك رجل جامع امرأة فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها
حرام ليسه أن يصلها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وإن قلته فأيهما تحرم عليه أرزعم أنها حرام عليه
أن يصلها أبدا كما زعمت أن امرأته إذا نظر إلى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة
المرأتان محرمان لو شبهتهما بالصلاة قلته يعود في كل واحدة من الأمرتين فينكحها بنكاح حلال
وقلت له لا تعد في واحدة من الصلاتين قلنا فلو زعمت قسمة به وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان قاسه
صاحبنا قلنا أقممت قياسه قال لا ما منعه شيئا وقال فان صاحبنا قال والماء حلال فإذا خالطه الحرام نجسه
قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تين لك علمت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أنتجد
الحرام في الماء مختلطا فالللال منه لا يميز أبدا قال نعم قلت أفنجد بدن التي رزني بها مختلطا بدن ابنتها لا يميز
منه قال لا قلت وتجد الماء لا يحل أبدا إذا خالطه الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت فنجد الرجل إذا
رزني بامرأة حرم عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرام عليه أمها وابنتها قال بل هي حلال له قلت فهما

ما كتبت في صدر كتابي
هذا العدد من المتقدمين
في العلم بالكتاب والسنة
واختلاف الناس
والقياس والمعقول فما
خالف منهم واحد واحد
وقالوا هذا مذهب أهل
العلم من أصحاب رسول
الله والتابعين وتابعي
التابعين ومذهبنا نحن
فارق هذا المذهب كان
عندنا مفاارق سبيل
أصحاب رسول الله وأهل
العلم بعدهم إلى اليوم
وكان من أهل الجهالة
وقالوا معانا نرى الإجماع
أهل العلم في البلدان على
تجهيل من خالف هذا
السبيل وجاوزوا أو
أكثرهم فممن يخالف
هذا السبيل إلى مالا
أبالي أن لا أحكيه وقلت
لعدد ممن وصفت من
أهل العلم فان من هذه
الطبعة الذين خالفوا
أصل مذهبنا ومذهبكم
من قال (١) ان خلافتنا
(١) قوله ان خلافتنا لما
زعمت إلى قوله فأتأول الخ
كذا في النسخ ولعل
مراده ان خلافتنا لما
زعمت من القرآن أن
علينا به حجة والقرآن
والسنة كلام عربي
فأتأول الخ تأمل

لما زعمت في القرآن
والحديث يأمر بأن
لنا فيه حجة على أن
القرآن عربي
والأحاديث بكلام
عربي فأتأول كلا
على ما يحتمل اللسان
ولا أخرج مما يحتمله
اللسان وإذا تأولته على
ما يحتمله اللسان فليست
أخالفه فقلت القرآن
عربي كما وصفت
والاحكام فيه على
ظاهرها وعمومها ليس
لأحد أن يحيل منها
ظاهرا الى باطن ولا عاما
الى خاص الا بدلالة من
كتاب الله فان لم تكن
فسترسول الله تدل
على انه خاص دون عام
أو باطن دون ظاهر أو
اجماع من عامة العلماء
الذين لا يجهلون كلهم
كأبائنا ولا سنة وهكذا
ولو جاز في الحديث أن
يحال شيء منه عن ظاهره
الى معنى باطن يحتمله
كان أكثر الحديث
يحتمل عددا من المعاني
ولا يكون لأحد ذهب
الى معنى منها حجة
على أحد ذهب الى
معنى غيره ولكن الحق
فيها واحد لأنها على
ظاهرها وعمومها

حلال لغيره قال نعم قلت أفترأى قيدا على الماء قال لا قلت أفترأى أن خطأه في هذا ليس يسيرا
إذا كان يعصى الله عز وجل في امرأته فزنى بها فإذا نسكحها حلت له بالنسكاح وإن أراد نسكاحا بنتها لم يحل له
فجعل له التي زنى بها وعصى الله تعالى فيها ولو طلقها ثلاثا لم يكن ذلك طلاقا لان الطلاق لا يقع الا على الزوج
ويحرم عليه أفتها التي لم يعصى الله تعالى في أمرها وانما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من نظر الى فرج امرأة وابنتها قلت وما أدري لعلى من زنى بامرأة ولم يفرج
ابنتها ملعون وقد أوعده الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شيئا يحرم عليه فقبل له ملعون
من نظري الى فرج أختين قال لا قلت فكيف زعمت أنه ان زنى بأخت امرأته حرمت عليه امرأته ففرج
بعضهم الى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجال
قوامين على النساء والطلاق اليهم فزعموا هم أن المرأة إذا اشاعت كان الطلاق اليها فإذا كرهت المرأة زوجها
قبلت ابنه وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه ففعلوا الامر اليها وقتلنا نحن وهم وجميع الناس لا يختلفون
في ذلك علمته من طلق غير امرأته أو الى منها أو تظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمه ظهار ولا ايلاء قال
فقلنا اذا اختلعت المرأة من زوجها ثم طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق لانها ليست له بامرأة وهذا يدل على
أصل ما ذهبنا اليه لا يخالفه فقال بعض الناس اذا اختلعت منه فلا رجعة له عليها وان طلقها بعد الخلع في
العدة لزمتها الطلاق وان طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق فقلت له قد قال الله عز وجل للذين يؤلون
من نسائهم تربص أربعة أشهر الى آخرا آيتين وقال الله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون
لما قالوا فتحير برقبته من قبل أن يمسسا وقلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن
لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن ان
لم يكن لكم ولد وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفا فقال يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
فما تقول في المختلعة ان آى منها في العدة بعد الخلع أو تظاهر هل يلزمه الايلاء أو الظهار قال لا قلت فان
مات هل ترثه أو ماتت هل يرثها في العدة قال لا قلت ولم وهي تعتد منه قال لا وان اعتدت فهي غير زوجة
وانما يلزم هذا في الازواج وقال الله عز وجل والذين يرملون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الآية
واذا رمى المختلعة في العدة أبلغها قال لا قلت أفتبالقرآن تدين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف
زعمت أن الطلاق لا يلزم الا زوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق
يلزمها وأنت تقول ان آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روينا قولنا هذا
بحديث شامي قلنا أفيمكن مثله مما ثبت قال لا قلنا فلا نتج به قال فقال ذلك ابراهيم النخعي وعامر
الشعبي قلنا فهم اذا قالوا لم يخالفهما غيرهما حجة قال لا قلنا فهل يحتج بهما على قولنا وهو يوافق
ظاهر القرآن ولعلمهما كانا نرى ان له عليها الرجعة فيلزمه الايلاء والظهار ويجعلان بينهما الميراث قال فهل
قال أحد بقولك قلنا الكتاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
وابن الزبير أنهما قال لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لانه طلق ما لا عاك قلت له لولم يكن في هذا الا قول ابن
عباس وابن الزبير كلهم ما كان لك خلافه في أصل قولنا وقولك الابن يقول بعض أصحاب النبي - صلى الله
عليه وسلم خلافه قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفهما وخالف في قولك عدد آى من كتاب الله
عز وجل قال فأين قلت أن زعمت أن حكم الله في الازواج أن يكون بينهم الايلاء والظهار واللعان وأن
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزم اذا قلت يلزمها
الطلاق والطلاق لا يلزم الا زوجة أنك خالفت حكم الله في الزامها الطلاق أو في ترك الزامها الايلاء والظهار
واللعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فارد شيئا إلا أن قال قال بهذا أصحابنا

فقلت له (١) أتجعل قول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرة حجة وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت إذا أرخى ستره وجب المهر وظاهر القرآن أنه إذا طلقها قبل أن يمسا فلهما نصف المهر واغلاق الباب وارضاهما الستريس بالميس ثم تركه قول ابن عباس وابن الزبير ومعهم انجس آيات من كتاب الله تعالى كلها تدل على أن المختلعة في العدة ليست برجوة ومعهم القياس والمعقول عند أهل العلم وتركه قول عمر في الصيد أنه فنى في الضبع بكبش وفي الغزال بعز وفي البربوع بحفرة وفي الأرنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكما على رجلين أو طائطيا بشاة والقرآن يدل على قولهما بقول الله عز وجل فخرأء مثل ما قبل من النعم فرغمت أنه يجزي بديارهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول جزأ أن وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين وقال لاجناح عليكم أن تطلقن النساء ما لم تغموهن فقرأ إلى المحسنين فقال عامة من لقيت من أصحابنا المتعة هي التي لم يدخل بها قط ولم يفرض لها مهر فطلقت ولطلقت المدخول بها المهر وض لها بأب الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون أخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة التي فرض لها صداق ولم يدخل بها فمساها نصف المهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب ابن عمر استدلالاً بالآية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعدها وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات ولعله رأى أنه إنما يريد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئاً فلما كانت المدخول بها تأخذ شيئاً وغير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى ونصف المهر وهو أكثر من المتعة ولم يستمتع بها فرأى حكمها بخالفها حكم المطلقات بالقرآن وخالف حالها حالهن فذكر ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا أنه أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب إذا احتمله والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوله فكيف خالفته ثم لم تزعم بالآية أن المطلقات سواء في المتعة وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمعروف لم يخص مطلقاً دون مطلقة قال استدلتنا بقول الله عز وجل حقاً على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا فقد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقها وإنما قال الله عز وجل فيها حقاً على المحسنين فكيف زعمت أن ما كان حقاً على المحسنين حقاً على غيرهم في هذه الآية وكل واحدة من الآيتين خاصة فكيف زعمت أن أحدهما عامة والأخرى خاصة فإن كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم هل معك هذا دلالة كتاب أو سنة أو أثر أو إجماع فاعلمته رداً كثر مما وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواهم يحتمل سبيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهون وأهواهم كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم فقلنا إذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الإسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين وأنه لا يجوز بينهم الأشهادة المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فقال بعض

البدلالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنهم على خاص دون عام وباطن دون ظاهر إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه (قال) وسمعت عبددا من متقدمي أصحابنا وبلغني عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه وقال لبعض أهل العلم في هذا الأصل انما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم ولا يثبتونه في التأويل فقلت لأهل بعدو حديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما ثبت عندك عدل الشاهد بعده الأدلة على ما شهد عليه الأعدل نفسه أو لا يثبت قال لا يعدو هذا قلت فإذا ثبت حديثه مرة لم يجوز أن نطرحه أخرى بحال أبداً إلا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لأنه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير

(١) أي أحتاج بقول الصحابي وإن خالف ظاهر القرآن كما قلت إذا أرخى الخ ثم تركه قول ابن عباس الخ تأمل

هذا أبدا وهذا العدل
قلت وهكذا كل من فوقه
ممن في الحديث لذلك
تحتاج في كل واحد
منهم إلى صدق وحفظ
قال أجل فقلت وهكذا
تصنع في الشهود ولا
تقبل شهادة رجل في شيء
وترد هاهنا مثله قال أجل
وقلت له لو صرت إلى غير
هذا قال لك من خالفك
مذهبه من أهل الكلام
إذا جاز لك رد حديث
واحد وسعى رجلا ورجالا
فوقه بلا حجة في رده
جاز لي رد جميع حديثه
لأن الحجة بصدقه أو
تهمته بلا دلالة في واحد
الحجة في جميع حديثه
ما لم يختلف حاله في
حديثه واختلافها أن
يحدث مرة ما لا يخالف
له فيه ومرة ما فيه
مخالف فإذا كان هذا
هكذا اختلف حاله في
حديثه بخلاف غيره
له ممن هو في مثل حاله
في حديثه كما تقبل شهادة
الشهود ويقضي عما
شهدوا به على الكمال
فإذا خالفهم غيرهم حال
الحكم بخلاف غيرهم
لهم عنه إذا كانوا شهدوا
غير مخالفين لهم في
الشهادة فقال من قلت

الناس تجوز شهادتهم بينهم فقلنا ولم والله عز وجل يقول شهد بين من رجالكم وذوى عدل منكم وأنت
لا تخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لا من غيرهم فكيف أجرت غير من أمر الله تعالى به قال يقول
الله عز وجل إنسان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له فقد قيل من غير قبيلتكم والتنازل والله
تعالى أعلم يدل على ذلك لقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة والصلاة الموقنة للمسلمين ويقول الله
تبارك وتعالى فيقسمان بالله أن ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قرى وانما القرابة بين المسلمين الذين كانوا
مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب أو بينهم وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك
وتعالى ولا تكتم شهادة الله إننا إذا لمن الآمين فانما بتأثم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لأهل الذمة
قال فإنا نقول هي على غير أهل دينكم قلت له فإنت تترك ما تأولت قال وأين قلت أفتحيز شهادة غير أهل
ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية أو في خبر يلزم
مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة أو رأيت لو قال لك فائل أراك قد خصصت
بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه آبائهم ولم يبدلوا كتابا
كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم يبدلوا كتابه قال ليس ذلك له وفيهم قوم
لا يكذبون قلنا وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فالناس مجتمعون على أن لا يحيزوا شهادة أهل الأوثان
قلنا الذين يحتاج باجماعهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل ذوى عدل
منكم والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة فإن كانوا أخطوا فلا يحتاج باجماع المخطئين معك وإن كانوا
أصابوا فاتبعهم فقد اتبعوا القرآن فلم يحيزوا شهادة من خالف دين الإسلام قال فإن شريحا أجاز شهادة
أهل الذمة فقلت له وخالف شريحا غيره من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأجازوا شهادة من ابن
المسيب وأبو بكر بن خزم وغيرهما وأنت تخالف شريحا فيما ليس فيه كتاب رأيك قال أنى لأفعل قلت ولم
قال لأنه لا يلزم من قوله قلت فإذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فقلوه فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن
لا يلزمك قال فإذا لم أجز شهادةهم أضرت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم حكام ولم ير الوائسا لون ذلك منهم
ولا تمنعهم من حكامهم وإذا حكمنا لم نحكم إلا بحكم الله من أجازوا شهادة المسلمين وقلته أرايت عبيدا
أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت لا يخلطهم غيرهم في أرض
رجل أو يضيعته فبهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماؤهم وحقوقهم قال فأنالهم
أبطلها وانما أمرت بأجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين قلت وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف
عدلهم وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم ولا يخلط هؤلاء ولا هؤلاء أحد يعدل أن يطل الدماء والأموال التي
بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخلطهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا ولا أهل الذمة ممن شرط
الله بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول لو اعتقوا أجازت شهادتهم من غدو لو أسلم ذمى لم تجز شهادته
حتى نختبر إسلامه وقلله إذا احتججت باثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أفتحيزها على وصية المسلم
حيث ذكرها الله عز وجل قال لا لأنها منسوخة قلنا أفتنسخ فيما نزلت فيه وثبتت في غيره لو قال هذا غيرك
كنت شبيها أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرقى بهم قلنا الرقى
بالعبيد المسلمين العدول والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك وألزم لك من الرقى بأهل الذمة فلم
ترقى بهم لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرقى
بهم ولم تجاوز في المسلمين للرقى بهم وقلت أيضا على هذا المعنى إذا اتحاكموا السنا وفدزني منهم يبرر جناه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجم يهوديين زنيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى هذا القول وقال أرجهما إذا زنيا لأن

ذلك حكم الاسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجمها اذا زنيا وقالوا جميعا في الجملة تحكم عليهم بحكم الاسلام
فقلت لبعضهم رأيت اذا أربوا فيما بينهم والربا عندهم حلال قال أردأ الربا لانه حرام عندنا قلت ولا تلتفت الى
ما عندهم من احلاله قال لا قلت رأيت ان اشترى محبوسى منهم بين يديك غنما بألف ثم وفدها كلها لبيدها
فباع بعضها موقودا بربح وبقى بعضها فخرها عليه مسلم أو محبوسى فقال هذا مالى وهذه كانه عندى وحلال
في ديني وقد نقدت ثمنه بين يديك وبعث بعضه بربح والباقي كنت بائعه بربح ثم حرقة هذا قال فليس لك عليه
شيء قلت فان قال لك ولم قال لانه حرام قلت فان قال لك حرام عندك أو عندى قال أقول له عندى
قلت فقال هو حلال عندى قال وان كان حلالا عندك فهو حرام عندى على وما كان حراما على فهو حرام
عليك قلت فان قال فأنت تقرنى على أن آكله أو أبعده وأن فى دار الاسلام وتأخذ منى عليه الجزية قال فان
أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذى يوجب لك على أن أصيرك شريكاً بأن أحكم لك به قلت فأتقول
ان قتل له خنزيراً وأهراق له نجساً قال يضمن ثمنه قلت ولم قال لانه مال له قلت أحراركم أم غير حرام
قال بل حرام قلت أفقتضى له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الربا وعن الميتة لينة كانت أولى أن يقتضى له
بثمنها لان فيها أهاباً قد يسلبها فبغيرها فحق له وليس فى الخنزير عندك ما يحل (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى قلت له ما تقول فى مسلم أو ذمى سلخ جلوده ميتة ليدفعها فخرق تلك الجلود عليه قبيل الدباغ مسلم أو ذمى
قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تدبغ فتصير تسوى مالا كثيراً يحل بيعها قال لا تنها حرقت (١) فى وقت فلما
اتلفت فى الوقت الذى ليست فيه حلالاً لم أضمنها قلت والخنزير شرأ وهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم
والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده قال بل ظلم المسلم والمعاهد معا قلت فلا سمعك الا ظلمت المسلم والمعاهد
أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بثن الاهب وقد تصير حلالاً وهى الساعة له مال لو غصبه ياها انسان لم تحل له
وكان عليك ردّها اليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبه وعن ميتته أو ظلمته حين أعطيته ثمن الحرام من
الخر والخنزير (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه وفيما كتبنا بيان مما
لم نكتب ان شاء الله تعالى (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين قرأ الربع الآية فقلنا بما قال الله عز وجل اذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب والغارم
وابن السبيل أعطوا منها كلهم ولم يكن الامام أن يعطى صنفاً منهم ويحرمها صنفاً بجهلهم لان حق كل واحد
منهم ثابت فى كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطى صنفاً واحداً ويمنع من
بقي معه فقيل له عن أخذت هذا فذكر بعض من ينسب الى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها
فى صنف واحد (٢) وهو يجد الأصناف أجزاء قلنا فلو كان قول هذا الذى حكيت عنه هذا مما يلزم لم يكن
لك فيه حجة لانه لم يقل فان وضعها والأصناف موجودة أو أحرأ وانما قال الناس اذا لم يوجد صنف منها ردّه
حصة على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لا نجد أحداً أحق به ممن ذكره الله فى كتابه معه فأما
والأصناف موجودة فنفع بعضهم ماله لا يجوز ولو جاز هذا جاز أن يأخذه كله فيصرفه الى غيرهم مع أن لا نعلم
أحداً قال هذا القول قط يلزم قوله ولو لم يكن فى هذا كتاب الله وكيف تحتج على كتاب الله بغير سنة ولا امر
مجمع عليه ولا أمرين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد تركنا من الحجة على من خالف البين مع الشاهد
أكثر مما كتبنا كتفاء بعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وديننا ان شاء الله تعالى أنهم
لم يحتجوا فى ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد بشئ زعموا أنه يخالف
ظاهر القرآن الا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا بقول
(١) لعله فى وقت لا تحل فيه تأمل (٢) قوله وهو يجد الأصناف كذا فى النسخة هنا وبعبارة فى كتاب
قسم الصدقات قال ان جعلت فى صنف واحد جزءاً وربا الامام عليه بما هنا فتنبه كنبه معجده

له هذا من أهل العلم
هنا هكذا وقلت
لبعضهم ولو جاز لك غير
ما وصفت جاز لغيرك
عليك أن يقول أجعل
نفسى بالخيار فأرد من
حديثه ما قبلت وأقبل
من حديثه ما رددت
بلا اختلاف لحاله فى
حديثه وأسل فى ردّها
طريقك ليكون لى ردّها
كلها لأنك قد رددت
منها ما شئت فشئت أنا
ردّها كلها وطلب العلم
من غير الحديث ثم أعتل
فيها بمعنى عتلت ثم لعله
أن يكون ألحن بحجته
منك قال ما يجوز هذا
لأحد من الناس وما
القول فيه الا أن يقبل
حديثهم كما وصفت
أولاً ما لم يكن له مخالف
أو يختلف حالهم فيه
وقلت له واجهة على من
تأول بلا دلالة كتاباً أو
سنة على غير ظاهرهما
وعومهما وان احتملا
الحجة لك على من خالف
مذهبك فى تأويل
القرآن والحديث فقال
ما سمعنا منهم أحداً
تأول شيئاً الا على ما يحتمله
احتمالا حائزاً فى لسان
العرب وان كان ظاهره

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا ولم يجعل لاحد بعده ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير موضع أيضا فأى تجهل أيمن من أن يكون قوم يحتجون بشئ يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم والله تعالى الموفق

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى مالا فأقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه بين نظر في قيمة المال فإن كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وإن كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان عليه بين لا يحلف بين المقام والبيت فقال بعض أصحابنا إذا كان هذا هكذا أحلف في الحجر فإن كانت عليه بين في الحجر أحلف عن بين المقام ويكون أقرب إلى البيت من المقام وإن كان ما يحلف عليه أقل من عشرين دينارا أحلف في المسد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا إذا كان ما يحلف عليه من أرض جناية أو غيرها من الأموال كلها ولو قال قائل يحبر على اليمين بين البيت والمقام وإن حنت كما يحبر على اليمين لوزنه وعليه بين أن لا يحلف كان مذهبا ومن كان ببلد غير مكة والمدينة أحلف على عشرين دينارا أو على العظيم من الدم والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد وينبئ عليه أن الذين بشرت به بعد الله وأيمانهم ثمن قليل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح العمد صغرت أم كبرت بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال إذا بلغ أرشها عشرين دينارا فإن لم يبلغ لم يحلف بين المقام والبيت وكذلك العبد يدعى العتق أن بلغت قيمته عشرين دينارا أحلف سيده والام يحلف قال وهذا قول حكاه المصنفين ومقتبسيهم ومن يحتجهم فيه إجماعهم أن مسلم بن خالد والقداح أخبرا عن ابن جريح عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال أفعلى عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي ملبكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في حاريتين ضربت أحدهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكذب إلى أن أحبسهما بعد العصر ثم أقرأ علم ما أن الذين بشرت به بعد الله وأيمانهم ثمن قليل ففعلت فاعترفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن بإسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المحف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا يصنع يحلف على المحف قال ويحلف الذمبون في بيعتهم وحيث يعظمون وعلى التوراة والانجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حد أو جراح عمد قل أرشها أو كثر أو زوج لا عن فهذا أعظم من عشرين دينارا فيحلف عليه كما وصفت بين المقام والبيت وعلى المنبر وفي المساجد وبعد العصر وعبثوا بكذبه الإيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه بين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت والقول في ذلك واحد من قولين أحدهما أنه إذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عنده حاكم لا يجلب إلى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أعظم من حلفه في غيره ولا تعاد عليه اليمين والآخرة إذا كان من حقه أن يحلف بين المقام والبيت أو على المنبر والناس اليمين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجلب أحد من بلده حاكم يجوز حكمه

على غير ما تأوله عليه
للسبعة لسان العرب
وبذلك صار من صار
منهم إلى استئصال
ما كرهنا نحن وأنت
استئصاله وجهل
ما كرهنا لهم جهله قال
أجل وقتله قدرينا
ورويت أن رسول الله
أمر امرأته أن تحج عن
أبيها ورجلا أن يحج
عن أبيه فقلنا نحن
وأنت به وقلنا نحن وأنت
معنا لا يصوم أحد عن
أحد ولا يصلي أحد عن
أحد فذهب بعض
أصحابنا إلى أن ابن عمر
قال لا يحج أحد عن
أحد أقرأت أن احتج
له أحد من خالفنا فيه
فقال الحج عمل على البدن
كالصلاة والصوم
فلا يجوز أن يعمل المرء
الاعن نفسه وتأول
قول الله عز وجل وأن
لبس الإنسان الأماشي
وتأول فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره ومن يعمل
ذرة شرا يره وقال السبي
العمل والمجهود عنه
غير عامل فهل الحجة
عليه إلا أن الذي روى
هذا الحديث عن رسول

رسول الله مما يخالف
جلتها وأن في الحديث
الذي روى عن النبي
المسلمون على شروطهم
أن قال النبي الاشرطا
أحصل حراما أو حرم
حلالا وهذا من تلك
الشروط وقد شرط أهل
بريرة على عائشة أن تعتق
بريرة ولهم ولا بريرة
بفعل النبي الولاء لمن
أعنت قال فهذه الحجة
عليه وكفى بهذه حجة
وقلت فإن احتج بان
القاسم بن محمد قال في
المرى ما أدركت الناس
الاعلى شروطهم قال
هذا مذهب ضعيف
ولاحجة في أحدنا قال
ما ثبت عن رسول الله
بحال وذكرته بعض
ماروينا ورووا من
الحديث وخالفه بعض
أهل ناحيتنا واحتجبت
عليه بمعان شبيهة بما
وصفت واحتج بخبر
ما ذكرت فقلت له
فأقلت فيمن قال
هذا من أهل ناحيتنا
قال قلت له خالف السنن
فماذا كرنا وكان أقل
عذرا لما خالف فيها من
الذين أصل دينهم طرح
الحديث ولم يدخل
أهل الرد للحديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم بخمسين يمينا لفظه وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المنبر وفعل
أصحابه وأهل العلم ببلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هاشم بن عتبة عن أبي وقاص
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين
آئمة تبوأ مقعده من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن الضمالة بن عثمان الخراشي عن نوفل بن
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح
في وثاق فأحلفه خمسين يمينا عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زادوى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا عطفان بن طريف المزني قال اختصم زيد بن ثابت
وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار ففضي باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلفه مكاني فقال
مروان لا والله إلا عند قاطع الحقوق ففعل زيد يحلف أن يحلف على المنبر ففعل مروان
يعجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فأنقأها
واقصدى منها وقال أخاف أن يوافق بدر بلاء فيقال يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على المنبر مما
لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته

(الخلاف في اليمين على المنبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان فيحلف
من بالمدينة على المنبر ومن بمكة بين البيت والمقام فكيف يصنع من ليس بمكة ولا المدينة أن يحلف البها م
يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت الملاعن أربعة
أيمان وخامسة وهو قاذف لأمرائه وأحلفت القاذف لغير أمرائه يمينا واحدة وكيف أحلفت في الدم خمسين
وأحلفت في الحقوق غيره وغير الأيمان يمينا واحدة وكيف أحلفت الرجل على فعله ولم تحلفه على غير فعله
ثم أحلفته في القسامة على فعله وما علم فعل غيره قال اتبعنا في بعض هذا كتابا وفي بعضه أثر وفي بعضه قول
الفقهاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم ببلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو أئزم من أحلافك في القسامة
ما قتل ولا علمت قال فإن صاحبنا قال إنما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان وخالفوا زيدا
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكر صاحبنا هذا أو قال أن زيدا أنكر اليمين على المنبر فقلت له
فصاحبك أن كان علم سنة فسكت عنها فلم ينصف وإن كان لم يعلمها فقد عجل قبل أن يعلم فقلت له زيد من
أكرم أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك أن زيدا دخل على مروان فقال أحل بيع الربا فقال مروان أعوذ بالله قال فالناس
يتبايعون الصكوك قبل يقبضونها فبعث مروان حرسا يرتدونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلزم يعرف
زيد أن اليمين عليه لقال لمروان ما هذا على وكيف تشهر عيني على المنبر ولما كان عند مروان لزيد أن لا يفتي
عليه ما ليس عليه لو عزم على أن يرضيه لقال زيد ليس هذا على قال فلم يحلف زيد أن حقه لحق فلنا وما
يحلف الرجل من غير أن يستحلف فإذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهر قال بلى قلنا ولم يكن على
(١) قوله عن هاشم بن عتبة الذي في الخلاصة هاشم بن هاشم بن عتبة ووقع في الموطأ المطبوع هشام بن
هشام بن عتبة وهو تحريف فتنه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زادوني ولم نعر عليه خبر رتبته مصححه

صاحب حجة الاما احتج به من حديث زيد كانت عليه حجة فكيف وهي بالسنة والخبر عن أبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهم أثبت قال فكيف يحلف من بالأمصار على العظيم من الامر قلنا بعد العصر
كما قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة وكأمر ابن عباس ابن أبي مليكة بالطائف أن يحبس الجارية
بعد العصر ثم يقرأ عليها ان الذين يشترون بعهده الله وأيمانهم ثمنا قليلا ففعل فاعترفت (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا بذلك ابن مؤمل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

(باب رد اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل
ابن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحيصة
وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فحلف يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي وابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدأ الانصار بين فلان يحلفوا ردا لأيمان علي يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني ليث بن سعد أحرى فرسا فوطئ اصبع رجل
من جهينة فنزى فيها فقاتل عمر الذين ادعى عليهم تحلفون نجسين يمينا ما مات منها فأبوا وتحرجوا من
الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم فأبوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد رأى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الميمن على الانصار بين يستحقون بها فلما يحلفوا حولها على اليهود يبرؤن بها ورأى عمر على البشيين
يبرؤن بها فلما أبوا حولها على الجهنيين يستحقون بها فكل هذا تحويل بين من موضع قدر ثبت فيه الى الموضع
الذي يخالفه فهذا وما أدر كاعليه أهل العلم فلتاقلنا في رد اليمين وقد قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد
الصلاة فيقسمان بالله وقال الله عز وجل فان عثر على أنهما استحقا اثما فأتا حرا يقوم مقامهما من
الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله فهذا وما أدر كاعليه أهل العلم ببلدنا يحكونه عن مفاهيم وحكامهم
قديم واحد بنا قلنا برد اليمين فاذا كانت الدعوى دما فالسنة فيها أن يبدأ المدعون اذا كان ما تجب به
القسامة وهذا مكتوب في كتاب العقول فان حلفوا اسحقوا وان أبوا الأيمان قيل يحلف لكم المدعى عليهم
فان حلفوا برئوا ولا يحلفون ويغرمون والقسامة في العمد والخطا سواء يبدأ فيها المدعون وان كانت الدعوى غير
دم وكانت الدعوى ما لا أحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل عن الأيمان قيل للمدعى ليس النكول باقرار
فناخذ منه حقا كما نأخذه بالافرار ولا بئنه فناخذ بها حقا بغير يمين فاحلف وخذ حقا فان أثبت أن تحلف
سألتك عن إياك فان ذكرت أنك تأتي بينة أو تدكر معاملة ينك ويبنه تركك فتي جئت بشئ تسحق
به أعطيناك وان لم تأت به حلفت فان قلت لا أو نكر ذلك لشيء غير رأى لا أحلف أبطلت يمينك فان طلبتها بعد
لم نعطك بها شيئا وان حلف المدعى عليه فبرئ أو لم يحلف فنكل المدعى فأبطلنا يمينه ثم جاء بشاهدين أخذنا
بحقه واليمين العادلة أحق من اليمين القاذرة وقد قيل ان بعض أصحابنا لا يأخذ بالشهود اذا حلف المدعى
عليه ويقول قدمضي الحكم باطل الحق عنه فلا أخذه بعد أن بطل ولو أي المدعى اليمين فأبطلت أن
أعطيه بيمينه ثم جاء بشاهد فقال أحلف معه لم أر أن يحلف لأنني قد حكمت أن لا يحلف في هذا الحق ولو
ادعى عليه حقا فقلت لا ادعى عليه احلف فأبى ورد اليمين على المدعى فقلت للمدعى احلف فقال المدعى عليه بل
أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحوات اليمين على المدعى فان حلف استحق وان لم يحلف
أبطلت حقه بلا يمين من المدعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولترد أي رجلا ن شيا في أيديهما

معنى الادخل فيما
خالف منه في مثله بل
هم أحسن حجة فيما
خالفوه منه وتوجهه
منه فقلت له فاذا كانت
لنا ولا بهذه الحجة على
من سلك هذه السبيل
فهى عليك اذا سلكت
في غير هذه الأحاديث
طريقه فاذا جددت
باتباع حديث لرسول
الله فتمسك على رد آخر
مثله ولا يجوز أن أجده
بموافقة الحديث وخلافه
لأنك لا تتخلص من الخطا
في أحدهما قال أجل
وقلت له قدر وى أصحابنا
أن النبي قال من وجد
عين ماله عنده عدم
فهو أحق به وقالوا قلنا
به ونالفته وروى
أصحابنا أن النبي قضى
بالميمن مع الشاهد
وقلنا وقالوا به ونالفته
وذكرت له أحاديث
خالفها أخذ بها أصحابنا
وذكرت من الحجة عليه
في تركها شيئا مما
ذكرت له عن بعض
أصحابنا فيما أخذنا
نحن وهو به من الحديث
ونالفتوه وان كنت أعلم
أنه ألحن بحجته ممن
أخذ من أصحابنا من

وكان كل واحد منهما يدعي كله أحلف كل واحد منهما صاحبه فان حلفا معا فالشي بينهما نصفان كما كان في أيديهما فان حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قيل للحالف انما أحلفناك على النصف الذي في يده فلما حلفت جعلناه لك وقطعنا دعوى المدعي عليك وأنت تدعي نصفاً في يده فأبى أن يحلف فأحلف أنه لك كما ادعت فان حلف فهو له وإن أبى فهو للذي في يديه ولو كانت دار في يدي رجل فدعى آخر أنها داره يملكها بوجه من وجوه الملك وسأل عيين الذي الدار في يديه أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها وما وهبت لي فان أبى ذلك الذي الدار في يديه أحلفناه بالله كما يحلف مال هذا المدعي بسمه باسمه في هذه الدار حق بئال ولا غيره بوجه من الوجوه من قبل أنه قد شترتها ثم تخرج من يديه ويتصدق بها عليه فتخرج أيضاً من يديه وتوجب له ولا يقبضها فإذا أحلفناه كما وصفت فقد احتطنا له وعليه في اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحلفنا في رد اليمين بعض الناس وقال من أين أخذتموها فكيف له ما كتبت من السنة والأثر عن عمر وغيره مما كتبت وقلت له كيف لم تصر إلى القول بهما مع ثبوت الحجج عليك فيها قال فاني انما اردتها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر وقاله عمر فقلت له وهذا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وهو على خاص فيما بيناه في كتاب الدعوى واليمنتان فان كانت بيعة أعطى بها المدعي وإذا لم تكن أحلف المدعي عليه وليس فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين على المدعي عليه أنه ان لم يحلف أخذ منه الحق قال فاني أقول هذا عام ولا أعطى مدعياً إلا بيعة ولا أبرئ مدعي عليه (١) من عين فإذا لم يحلف لزمه ما ادعى عليه وإذا حلف برئ فقلت له أرايت مولى لي وجدته قتيلاً في محلة فحضرته أنا وأهل المحلة فقالوا لك أيدعي هذا بيعة فقلت لا بيعة لي فقلت فاحلفوا أو اغرموا فقالوا لك قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعي عليه وهذا لا يدعي علينا قال كأنكم مدعي عليكم قلنا وقالوا فإذا حكمت بكأن وكان مما لا يجوز عندك هي فيما كان فيه ليس كان أفعلينا كننا أو على بعضنا قال بل على كلكم قلت فقالوا فأحلف كننا والأفانت تظلمه إذا اقتضت بالأيمان على الخمسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك لو ادعى درهما على مائة أحلفتهم كلهم وظلمتنا إذا أحلفتنا فلم تبرئنا واليمين عندك موضع براءة وإذا أعطيت بلا بيعة فخرجت من جميع ما احتجبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه قال هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر خاصة قلت فان كان عن عمر خاصة فلا يظلم بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر ونضى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خبر عن عمر قال نعم قلنا ولا يختلفان عندك قال لا قلنا ويدلك خصوصه حكماً يخرج من حجة قوله أن حجة قوله ليست على كل شيء قال نعم وقلت له فالذي احتجبت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في نقل الايمان عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه والذي احتجبت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الولاية الضعيفة عن عمر حجة على ما زعمت من عموم السنة التي تخالفه ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت على أن قلت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رد اليمين واستدلت بها على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه خاص فأضيت سنته برد اليمين على ما جاءت فيه وسنته في البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه ولم يكن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه بيان أن النكول كالأقرار إذا لم يكن مع النكول شيء يصدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يخالف البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى واليمنتان واكتفينا بالذي حكينا في هذا الكتاب وقلت له فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الاقرار فان ادعت حقا على رجل كثيرا وقلت فقأ عين غلامى أو قطع يده أو رجله فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كماها فان ادعت أنه قتله قلت القياس إذا لم يحلف

(١) كذا في النسخ وقوله بعده في فيما كان فيه ليس كان أي هذه القصة ليست مما المظنة فيه كالمثنية نامل

الحديث بما خالفه قال حديث التفليس وحديث اليمين مع الشاهد أضعف من حديث العمري وحديث أن يحج أحد عن غيره قلت أماهما مما ثبت نحن وأنت مثله قال بلى قلت فالحجة بهما لازمة ولو كان غيرهما أقوى منهما كما تكون الحجة لازمة لنا بشهادة رجلين من خير الناس وشهادة رجلين حين خرجا من أن يكونا مجروحين وكما تكون الحجة لنا بأن نقضى بشهادة مائة عدول عاينة وشهادة اثنين عدلين وكلاهما دون جميع الغاية في العدل وان كانت النفس على الاعديل وعلى الأكثر أطيب فالحجة بالاعل إذا كان علينا بقوله ثابتة وقلت له قد شهد عليك أصحابنا الجازيون وعلى من ذهب مذهبك في رد هذين الحديثين وفيما رددت مما أخذوا به من الحديث أنكم تركتم السنن وابتدعتم خلافها ولعلهم قالوا فيكم ما أحب الكف عمن ذكره لأفراطه وشهدت على

أن يقتل ولكن استعس فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فيسبأ وقال صاحبك بل أجعل عليه الدية ولا أجبسه وأحلتها جميعا في العمد وهو عندكم لادية فيه فقال أحدكم هو حكم الخطأ وقال الآخر أجبسه ونالفتما أصل قولكم أن النكول يقوم مقام الاقرار فكيف زعمتم أنكم أن لا عنتم بين زوجين فالتعن الزوج وأبت المرأة تلتن حبستموها ولم تحذوها والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله فين والله تعالى أعلم أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج الآن تشهد ونحن نقول متحدان لم تلتن ونالفتما أصل مذهبكم فيه فقال فكيف لم تجعلوا النكول يحق الحق للدمي على المدعي عليه وجعلتم بين المدعي بحقه عليه فقلت له حكم الله فيمن رعى امرأته برأ أن يأتي بأربعة شهداء أو يحد فجعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا أن تحلف فإن حلفت برئت وإن نكحت لزمها ما نكحت عنه وليس بنكولها فقط لزمها ولكن بنكولها مع يمينه فلما اجتمع النكول وبين الزوج لزمها الحد وجدنا السنة والخبر برد اليين فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليين ردتاها على الذي يخالفه فإن حلف فاجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه وإن لم يحلف لم يأخذ حقه لأن النكول ليس باقرار ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقرارا وجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكحت وحلف الزوج لا إذا نكحت فقط اتباعا وقيدا بل وجدتها لا يختلف الناس في أن لا حد عليها إلا بينة تقوم أو اعتراف وأن لو عرضت عليها اليين فلم تلتن لم تحذ بترك اليين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم تحلف فاجتمعت بين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الاجنبي ونكولها عما ألزمها التعانه وهو عينه حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب

(في حكم الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا قول وفي هذا البيان الذي لا اشكال معه بمحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر أن الله عز وجل فاللحل والحرام على ما يعلم الله تبارك وتعالى والحكم على ظاهر الامر وافق ذلك السرائر وأخالفها فلأن رجلا زور بينة على آخر فشهدوا أن له عليه مائة دينار فقضى بها القاضي لم يحل للقضي له أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضي علم المقضي له والمقضى عليه ولا يجعل الحلال على واحد منهم ما حراما ولا الحرام لواحد منهم ما حلالا فلو كان حكم أبا يزن بل علم المقضي له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرما عليه فأباحه له القاضي أو علمه حلالا فخرمه عليه القاضي بالظاهر عنده ما نل بحكم القاضي عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الاحكام أن يكون هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمه لا يحل لهم ما حرم الله تعالى عليهم فأصل هذا ما وصفتك من أن تنظر ما حل لك فان حكمك له أخذته وما حرم عليك فحكمك له لم تأخذ ولو طلق رجل امرأته ثلاثا ثم جحد فأحلفه الحاكم ثم قضى له بحبسها لم يحل له إصابتها ولا لها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضربه وإن أتى الضرب على نفسه ولو شهد شاهدا زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما لم يحل لها أن تنكح أبدا إذا علمت أن ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أربعا سواها وكان له أن يصدمها حيث قدر عليها إلا أنكره له

من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالبدعة وخلاف السنة م وردا هم ضعف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عابله بما خالفت من الحديث وعينهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفت وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيبا فيكون شاهدا على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد أو مخطئا بيمينه ترك حديث الانفراد فيكون مخطئا في أخذ من بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم ففسبوا من خالف

أن يفعل خوفاً أن يعتذرانياً فيصد ولم يكن لها أن تمتنع منه وكان لكل واحد منهما أن مات صاحبه قبله أن يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حصه في ميراثه إذا علموا أن الشهود كاذبون وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه والبيوع بمجامعة ما وصفناه من الطلاق في الاصل وقد تختلف هي وهي في التصريف فيعتمد أن يكون معناهما لا يفترقان للاجتماع في الاصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفترقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية فجده البيع خلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد الميزان كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول للبائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحل للبائع فرجها بالتفاسخ البيع فان لم يفعل ففيها أقاويل أحدها لا يحل فرجها للبائع لأنها في ملك المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يجده البيع وحلفه بحلفها للبائع ويقطع عنها ملك المشتري وأن يقول هذا ربيع ان شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر ثالثاً وقال وجدت السنة إذا فليس بثمنها كان البائع أحق بها من الغرماء فلما كانت البيوع تلك بأخذ العوض فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالملك الاول كان مذهباً أيضاً والله تعالى أعلم وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالأحياط للقاضي أن أحلف المدعى عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه ان كان بينك وبينه بيع فقد فسخته ويقول للبائع اقبل الفسخ حتى يعود ملكه اليه بحاله الاول وان لم يفعل الحاكم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجحد للشراف فسخ البيع وقول من لم يره وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه تكحها بشهود وغاها وما تواجد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك ان كنت تكحتها فهي طالق ان كان لم يدخل بها وان كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة ولا عليك رجعتها وان ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعى عليه الشكاح والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق فلا تحل لغيره ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أناناكرهما لإصابتها خوفاً من أن يعتذرانياً فيقام عليه الحد ولها هي منعه نفسها لتركها إعطاءها الصداق والنفقة فان سلم ذلك اليها ومنعته نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوف الحبل وأن تعد زانية كان لها ان شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك مخالفة حاله هو اذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فيها لم يخف وهي تخاف الحبل أن تعد باصابتها أو باصابه غير زانية متحد وحالها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه بزور والقول في البعير يباع فيجحد البيع والدار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب للوالي أن يقول له افسخ البيع والبائع اقبل الفسخ فان لم يفعل فلبائع في ذلك القول يقبل الفسخ فان لم يفعل ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالفلس فله اجارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها اليه أو إلى وارثه وكذلك يصنع بالبعير وان وجد ثمن الدار والبعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه اليه اذا أخذ منه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيبها اذا قدر وان كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستبرح بجهدها ثلاثاً تعد زانية وإن كانت تشك ولا تدري أصدقا أم كذاباً لم يسعها ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصيبها وأحبب لها الوقوف عن النكاح وان صدقتهما جاز لها أن تنكح والله وليهما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه وان كان ممن يشك ذلك عليه أحبب أن يقف حتى يسأل فإن رآه أصاب أخذه وان كان الامر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله خير من أخذه وليس له والمقضى عليه بما للقضى له ان علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه وان أشكل عليه أحبب له أن لا يحبسه ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه

حديثاً أخذوا به عن رسول الله إلى الجهل اذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلمه وإلى البدعة اذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلد فيها علم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنقرد فلم يكن في تبيت الحديث المنقرد حجة الا ما وصفت من هذا كان تبيينه من أقوى حجة في طريق الخاصة لتتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن يأخذ من خالفه منكم بحديث ويترك مثله لان ذلك عنده داخل في معناه وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت واجبة بهذا ثالثة لكل من صحح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أحببنا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الحجة عليه قلت فسنذكر من التأويل

ان شاء الله ما يدل على
أن الخبة فيه وما سلك فيه
سالك طريقا خالف
الحق عندنا كان أشبه
أن يشتبه ٣ على كل من
يسمعه منك من أصحابك
لأنكم قلتم ولكم علم
بمذاهب الناس وبيان
العقول وكتبه وغيره
من سلك طريقه فبما
تأولوا ورأيتم غلطوا
فيه وخطوا بوجود شئ
أمثل مما حضري منها
مثلا يدل على ما رواءها
ان شاء الله ونسأل الله
العصمة والتوفيق (قال
الشافعي) أبان الله جل
ثناؤه خلقه أنه أنزل
كتابا بلسان نبيه وهو
لسان قومه العرب
نفاطهم بلسانهم على
ما يعرفون من معاني
كلامهم وكانوا يعرفون
من معاني كلامهم أنهم
يلفظون بالشئ عاما
يريدون به العام وعاما
يريدون به الخاص ثم
دلهم على ما أراد من ذلك
في كتابه وعلى لسان
نبيه وأبان لهم أن ما
قبلا عن نبيه فعنه جل
ثناؤه قبلا بما فرض
من طاعة رسوله في غير
موضع من كتابه منها من
يطع الرسول فقد أطاع
الله وقوله فلا وربك

وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلانا توفي وأوصى له بألف ويحسد الوارث فإن صدقهما وسعه أخذها وإن
كذبهما لم يسعه أخذها وإن شك أحبت له الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد رجلان أن فلانا قد فقه فإن
صدقهما وسعه أن يحده وإن كذبهما لم يسعه أن يحده وإن شك أحبت له أن يقف وحاله فيما غاب عنه
من كل ما شهد به هكذا ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه ثم قال من حث فإن صدقه بأنه مزاح لم يحل له أخذه
وإن كذبه وكان صادقا بالقرار الأول عنده وسعه أخذ ما أقر له به وإن شك أحبت له الوقوف فيه

(الخلاص في قضاء القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبعض الناس في قضاء القاضي فقال قضاؤهم يحل الأمور عما هي عليه فلو أن
رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنها ما شهدت بوزور ففرق القاضي بينهما وسع
أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن لو شهد رجلان بوزور أن فلانا قتل
ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقود أن يقتله ولو شهد على امرأة أن تزوجها
بولي ودفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها ولو ولدت له جارية فخجدها فأحلفه القاضي
وقضى بآبنته جارية له جازله أن يصيبها ولو شهد على مال رجل ودمه بباطل أن يأخذ ما له ويقتله وقد بلغنا
أنه سئل عن أشنع من هذا أو أكثر فقال فيه بما ذكرناه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى
لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فخجدها وحلف
وقضى القاضي بأن تفر عنه لم يسعها أن يصيبها وكان لها إذا أرادت صابها قتله وهذا القول بعيد من القول
الأول والقول الأول خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرفه أهل العلم من المسلمين قال خالفه
صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بوزور أن زوجها طلقها ففرق الحاكم بينهما فقال لا يحل لأحد الشاهدين
أن ينكحها ولا يحل القضاء ما حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يحل للزوج أن يصيبها فقيس أنكره له ذلك لثلاث
يقام عليه الحد فنكره أم لغير ذلك قال لذلك ولغيره قلنا أي غير قال قد حكم القاضي فهو يحل لغيره
تزوجها وإذا حل لغيره تزوجها حرم عليه هو صابها فقيس له أو لبعض من يقول قوله أ رأيت قوله يحل لغيره
تزوجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور فرأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو
لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه أن علم بطل ما علم الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة
في عدتها وقد قالت له ليست على عتدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا بباطل حل
له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحبك خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ
عنه في هذا جوابا بآثار ما وصفت

(الحكم بين أهل الكذب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أحفظ من قول أصحابنا وفيما سعه أنهم لا ينظرون فيما بين أهل الكذب
ولا يكشفونهم عن شئ من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتداروا وهم
والمسلمون فإن فعلوا فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه إلا المسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه
فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شئ منه بحال وكذلك لو تداروا وهم ومستامن
لا يرضى حكمهم أو أهل ملة وملة أخرى لا ترضى حكمهم وإن تداعوا إلى حكمان شاء المتنازعون معامترين
فالحاكم بالخيار أن شاء حكمهم وإن شاء لم يحكم وأحب البناء أن لا يحكم فإن أراد الحكم بينهم قال لهم قل أن ينظر
فيه أنا أنما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجيز بينكم الشهادة العدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم
في الإسلام من الربا ونحو الخمر والتخزير وإذا حكمت في الجنايات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جناية

لا يؤمنون حتى يحكوا
فيما شجر بينهم ثم
لا يجحدوا في أنفسهم
حرجا مما قضيت ويسلوا
تسليما قال وقد
اختصرت من تمثيل
ما يدل الكتاب على أنه
نزل من الأحكام عاما
أريده العام وكتبته في
كتاب غير هذا وهو الظاهر
من علم القرآن وكتبت
معه غيره مما أنزل عاما
يراد به الخاص وكتبت
في هذا الكتاب مما نزل
عام الظاهر ما دل الكتاب
على أن الله أراد به الخاص
لابانة الحجة على من تأول
مارأناه مخالف فيه
طريق من رضىنا مذهبه
من أهل العلم بالكتاب
والسنة من ذلك قال الله
جل ثناؤه فاذا انسلخ
الاشهر الحرم فاقتلوا
المشركين حيث
وجدتهم الآية وقال
وقاتلوهم حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله
لله فكان ظاهره جرح
هذا عاما على كل مشرك
فأنزل الله قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا
باليوم الآخر ولا يجحرون
ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحق من
الذين أتوا الكتاب حتى

تكون على العاقلة لم يحكم بها الا برضا العاقلة فان رضوا بهذا حكم به ان شاءوا لم يرضوا لم يحكم فان رضى
بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل ما الحجة في أن لا يحكم
بينهم الحاكم حتى يجتمعوا على الرضا ثم يكون بالخيار ان شاء حكم وان شاء لم يحكم فقلت له قول الله عز وجل
لنبيه فان جاول فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان جاول جاول كأنها
على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار فقال فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فانازعهم
أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله قلت له فافرق الآية ولا تتبع أهواءهم
واحد رهم أن يقتولوا عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من
أرضي علمه يقول وأن احكم بينهم ان حكمت على معنى قوله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فذلك مفسرة وهذه جملة
وفي قوله فان تولوا دلالة على أنهم ان تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن احكم بينهم الزامنا
للحكم بينهم ألزمهم الحكم متولين لانهم انما تولوا بعد الايمان فاما ما لم يأتوا فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون اذا
لم يأتوا تبعا كون لم يحكم بينهم الا أنه يتقدم من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فيغير عليهم وان كان
أهل الذمة دخلا بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم في معنى المسلمين انبغى الوالي أن يتقدم منهم ما أقاموا
عليه مما يحرم عليهم وان تولي عنه زوجان على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يردن وجين من المسلمين لو توليا
عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفدك ووادي القرى وباليمن كانوا وكذلك في زمان
أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أحلهم وكانوا بالشام والعراق واليمن ولاية عمر بن الخطاب وعثمان
وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهم يحكم الاربعة يهوديين موادعين تراضيا
بحكمه بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتظالمون ويندرون ويختلفون ويحدون فلولزم
الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما تفقد من المسلمين ولولزم الحكم بينهم اذا جاء الطالب لكان
الطالب اذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكماء بلحا والمطلوب اذا رجا الفرج عند المسلمين ولحاوا
في بعض الحالات مجتمعين ان شاء الله تعالى ولو حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أئمة
الهدى بعدهم لحفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة ان شاء الله تعالى
وقلت له لو كان الأمر كما تقول فكانت احدى آيتين ناسخة لاخرى ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية
جاز ان يكون قول الله عز وجل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ناسخا لقوله وأن احكم بينهم وكانت عليها دلالة بما
وصفنا في التنزيل قال فما جئت في أن لا تجز بينهم الشهادات المسلمين قلت قول الله عز وجل وان حكمت
فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله
والذي أنزل الله حكم الاسلام فحكم الاسلام لا يجوز الا بشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوي
عدل منكم وقال تعالى حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فلم يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين
الاحرار العدول اذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأدميون معينة وكان فيما تداعوا الدماء
والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك الا بغير شرط الله من البينة وشرط الله المسلمين (١) أو بسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو بإجماع من المسلمين ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولا أحدا من أصحابه
ولم يجمع المسلمون على اجازة شهادتهم بينهم وقلبه أرايت الكذاب من المسلمين أتجز شهادته عليهم قال لا
ولأحيز عليهم من المسلمين الا بشهادة العدول التي يجوز على المسلمين فقلت له فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم
بدلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم وقالوا هذا من عند الله ليشتري به غنا قليلا فويل لهم مما كتبت بأيديهم

(١) أي أو بالسنّة الخ أي أنه لا يباح الدم وغيره الا بشهادة من شرط الله الخ أو بسنة رسول الله الخ تأمل

وويل لهم عما يكسبون قال فالكذاب من المسلمين على الآدميين أخف في الكذب ذنباً من العاقدا للكذب على الله تعالى بلا شبهة تأويل وأدنى المسلمين خيراً من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من هو خير منهم بكذب وتقبلهم وهم شر بكذب أعظم منه والله أعلم

(الشهادات)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى لولا جأؤه عليه بأربعة شهاداء فاذلم يأتوا بالشهاداء فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهاداء فاجلدوهم ثمانين جلدة أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعداً قال يا رسول الله أرايت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتني بأربعة شهاداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالكتاب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكتاب يدل على أنه لا يجوز شهادة غير عدل قال والاجماع يدل على أنه لا يجوز الا الشهادة عدل حراً بالغ عاقل لما يشهد عليه قال وسواء أي زناً كان زنا حراً أو عبداً أو مشركين لأن كله زنا ولو شهد أربعة على امرأة بالزنا وعلى رجل أو عليها معاً لم ينفع لها أن يقبل الشهادة لأن اسم الزنا يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهود الأربعة الزنا فإذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منه دخول المرء في المكحلة فأثبتوه حتى تغيب الحشفة فقد وجب الحد ما كان الحد رجلاً أو جلدًا وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها ولم يثبت أنه دخل فيه فلا حد ويبرر فإن شهدوا على أن ذلك دخل في دبره فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأة فأنكرت وقالت أنا عذراء أو ارتقاء أو بها النساء فاشهد أربعة حرائر عدول على أنها عذراء أو ارتقاء فلا حد عليها لأنها لم يزن بها إذا كانت هكذا الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليهم من قبل أنا وإن فلتنا شهادة النساء فمبارين على ما يجزى عليه فأنالنا لخدمهم شهادة النساء وقد يكون الزنا فيما دون هذا فإن ذهب ذاهب إلى أن عيرين الخطاب رضى الله تعالى عنه قال إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (١) فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا وقال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالمسيس وإن لم يكن أرخت سترا ويجب بالراء الست وإن لم يكن مسيس وذهب إلى أنها إذا خلعت بينه وبين نفسها فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالقبض في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لو أعلق عليها باباً أو أرخت ستراً أو أقام معها حتى تلي ثيابها وتلبس سنة ولم يقر بالاصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والخديس من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقدة فلو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح ثم مات أو ماتت كان لها الصداق كاملاً وإن لم يرها وليس معنى الصداق من معنى الحد وبسبيل قال وإذا شهد أربعة على محصن أنه زنى بذمة حد المسلم ودفعت الذمية إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال يحكم عليهم رضوا أو لم يرضوا فجدد هاهنا كانت بكراتها وفي عام وإن كانت ثيباً فالرجم قال وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة فقال هي امرأتى وقالت ذلك أو قال هي جارية قال فقول قولهما ولا يكشفاً في ذلك ولا يخلغان فيه إلا أن يحضرهما من يعلم غير ما قالوا وتثبت عليه الشهادة أو يقران بعد بخلاف ما ادعى فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة بلا دغرة وينقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون ويعنون ويشتري الجارية بغير ينسة وبينه فيغيبون فتكون الناس أماناً على هذا لا يحدون وهم يزعمون أنهم أتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول يحد كل من وجدناه يجامع

(١) لعل هذا هو جواب قوله ذن ذنب وغرض الامام إزاء الفرق بين العدان والحد فلا يقاس أحدهما بالآخر فتأمل كتبه صححه

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فدل أمر الله جل ثناؤه بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة وأن يقاتلوا حتى لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله من خالف أهل الكتاب من المشركين وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى يسلبوا وقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنه إنما أراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين ناسخة للآخرى لأن لأعمالهما معا وجهاً بأن كان كل أهل الشرك صنفتين صنفت أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر وفي السنن مثل هذا قال والتاسخ من القرآن الأمر ينزله الله من بعد الأمر يخالفه فيحول

الآن يقيم بينة على نكاح أو شراء وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتى وهذه جاريتى فان كنت أدرا عن الفاسق بأن يقول جبرانه رأيتناه يدعى أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلمون أصل نكاح درأت عن الصالح الفاضل يقول هذه جاريتى لانه قد يشترىها بغير بينة ويقول هذه امرأتى على أحد هذه الوجوه ثم كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحد اذا ادعى ما وصفت والناس لا يحدون الا باقرارهم أو بينة تشهد عليهم بالفعل وأن الفعل محرم فأما بغير ذلك فلا يحد قال وهكذا الوجدت حاملا فادعت تزويجا أو اكرها لم يحد فان ذهب ناهب في الحامل خاصة الى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجيم في كتاب الله عز وجل حق على من زنا اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فان مذهب عرفيه بالبيان عنه بالخبر أنه يرجم بالحبل اذا كان مع الحبل اقرارا بالزنا أو غير ادعاء نكاح أو شبهة يدربها الحد

(باب اجازة شهادة المحدث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة المحدثين في القذف وفي جميع المعاصي اذا تابوا فأما من أتى محرما حذفه فلا تقبل شهادته الا بعدة أشهر يختبر فيها بالانتهال من الحال السيئة الى الحال الحسنة والعفاف عن الذنب الذي أتى وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال الى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حذف أنه شهد على رجل بالزنا فلم يتم الشهادة فان كان عدلا يوم شهد فساعة يقول قد تب وكذب نفسه تقبل شهادته مكانه لأننا وجدناه حد القاذف فلم يكن في معاني القذفة ألا ترى أنهم اذا كانوا أربعة لم يحدوهم ولو كانوا أربعة شاتين حددناهم والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل شهادته وسماء فاسقا ثم استثنى له الآن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وأخره في جميع ما يذهب اليه أهل الفقه الآن يفرق بين ذلك خبر وليس عند من زعم أنه لا تقبل شهادته وأن النبالة انما هي على طرح اسم الفسق عنه خبر إلا عن شريح وهم يخالفون شريح الرأي أنفسهم وقد كلف بعضهم فكان من حجة أن قال ان أبابكر قال لرجل أراد ان يستشهد استشهد غيري فان المسلمين فسقوني فقلت له لو لم تكن عليك حجة الا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت أرايت أبابكر هل تاب من تلك الشهادة التي حذبه قال فان قلت نعم قلت فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأى شيء استثنى له بالتوبة قال فان قلنا لم يتب قلت فحين لا يتخلف في أن من لم يتب لم تقبل شهادته قال فما توبته اذا كان حسن الحال قلت اكذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما يحتاج مع القرآن الى خبر ولا مع القياس اذا كنت تقبل شهادة الرائي والقائل والمحدث في الجرا اذا تاب وشهادة الزنديق اذا تاب والمشرع اذا أسلم وفاطع الطريق والمقطوع اليد والرجل اذا تاب لا تقبل شهادة شاهد الزنا فلم تتم به الشهادة فجعل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبرنا سفيان أنه سمع الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أو ان تب قبلت شهادته قال سفيان فذهب على حفظي الذي سماء الزهري فسألت من حضرني فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت لسفيان فهو سعيد قال نعم الا أنى شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أثبت عن الزهري حفظا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يجيز شهادة القاذف اذا تاب وسئل الشعبي عن القاذف فقال أيقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته . أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف اذا تاب قبلت شهادته وقال كلنا يقوله عطاء وطاوس ومجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن يحد مثله حين يحد لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد شر حال منه حين يحد لان

الحدود كفارات الذنوب فهو بعدما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أرد شهادته في خير حاله وأجيزها في شر حاله وانما رددتها باعلانه ما لا يحل له فلا أقبلها حتى يتقل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد بالزنا عند الحاكم فلا يحده الحاكم لحاجة أو شبهة فإذا كان عدلا يوم شهد ثم كذب نفسه قبلت شهادته مكانه لأنه ليس في معاني القذف

(باب شهادة الاعي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأنبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لأن الشهادة انما وقعت وهو بصير الآن بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رده شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء قال أنه كذب كما أنبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادته لأن الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس فان قال قائل فالأعمى يلاع امرأته فأجل انما احده الله في القذف غير الأزواج اذا لم يأتوا بأربعة شهداء فإذا جاءوا بهم خرجوا من الحد وحد الأزواج الا بأن يخرجوا بالالتعان ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا المعنى وجع بينهم في أن يحذوا ما اذا لم يأت هؤلاء بيينة وهؤلاء بالالتعان أو بيينة وسواء قال الزوج رأيت امرأتى تزني أو لم يقله كما سواء أن يقول الأجنبيون رأيناها تزني أو هي زانية لافرق بين ذلك فأما اصابة الاعي أهله وجاريته فذلك أمر لا يشبه الشهادات لأن الاعي وان لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة يكتفي بها وتعرفه هي معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة من يخبرها ويحسبها ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المجسمة والمخفيع وقد يوجد من شهادة الاعي بذل أن أكثر الناس غير عي فإذا أبطلنا شهادته في نفسه ففخن لم ندخل عليه ضرر وليس على أحد ضرورة غيره وعليه ضرورة نفسه فهو مضطر إلى الجماع الذي يحل له لا يجوز له كثر من هذا ولا يصبر أبدا وليس بمضطر إلى الشهادة ولا غيره مضطر إلى شهادته وهو يحل له في ضرورته لنفسه ما لا يحل لغيره في ضرورته ألا ترى أنه يجوز له في ضرورته الميتة ولو صحبه من لا ضرورة له كضرورته لم يحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث انما قبل على صدق الخبر وعلى الأغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أننا قبل في الحديث حديثي فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد لسمعت فلانا ونقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته وزد حديث العبد اذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(شهادة الوالد والولد والوالدة والولدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الوالد والولدة والابن بنيه ولا ابنته بناته وان تسفلوا ولا لأبائه وان بعدوا لأنه من آباءه وانما شهد بشيء هو منه وان بنيه منه فكأنه شهد لبعضه وهذا لا أعرف فيه خلافا ويجوز به شهادته لكل من ليس منه من أخ وذو رحم وزوجة لاني لا أجد في الزوجة ولا في الأخ علة أرد بها شهادته خيرا ولا قيسا ولا معقولا ولا في لو رددت شهادته لزوجه لانه قد يرثها وترثه في حال رددت شهادته لمولاه من أسفل اذا لم يكن له ولد لانه قد يرثه في حال ورددت شهادته لعصبته وان كان بينه وبينهم مائة أب ولسن أبجد علك مال امرأته ولا علك ماله فيكون يجر إلى نفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا أجد في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جدهم والأدنى وردها لابن جدهم الذي يليه وردها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أردها على مائة أب أو أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كتاب الله في حال لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئا من سنن رسول الله ناسخ لكتاب الله لانه قد أعلم خلقه أنه انما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن وقد اختصرت من ابانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على ما في مثل معناه ان شاء الله قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقفها والعمل بها وفيها ودل على أنها على العامة الاحرار والماليل من الرجال والنساء الا الحيض فأبان منها المعاني التي وصفت وأنها مرفوعة عن الحيض وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية وكان ظاهر مخرج الآية على أن على كل قائم إلى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم إلى

الصلاة في حال دون حال
لأنه صلى صلاتين
وصلوات بوضوء واحد
وقد قام إلى كل واحدة
منهن وذهب أهل العلم
بالقرآن إلى أنها على
القائمين من النوم ودل
رسول الله على أشياء
توجب الوضوء على من
قام إلى الصلاة وذكر

الله غسل القدمين
فسح رسول الله على
الخفين فدل على أن
الغسل على القدمين
على بعض المتوضئين
دون بعض وقال الله
جل ثناؤه لنبيه خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم بها وقال وأقيموا
الصلاة وآتوا الزكاة
فكان ظاهر مخرج
الآية بالزكاة عاميراد
به الخاص بدلالة سنة
رسول الله على أن من
أموالهم ما لبس فيه
زكاة وأن منها ما فيه
الزكاة ما لا يجب فيه
الزكاة حتى يبلغ وزنا
أو كيلاً أو عدداً وإذا بلغه
كانت فيه الزكاة ثم دل
على أن من الزكاة شيئاً
يؤخذ بعدد شيئاً يؤخذ
بكيل شيئاً يؤخذ بوزن
وأن منها ما زكاته نجس

أو شهد عليه أحد بحق فترجاه قبلت شهادتهما ولو رددتها في إحدى الحالين لرددتها في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو مملوك أنه أعتق وكذلك لو حرقوا شاهدين شهدا عليه بحديث قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا تخفى قبلت في كل شيء فإن قال قائل فقد يجزؤون إلى أنفسهم الميراث إذا صار حراً قبل له أفرأيت أن كان له ولد أحراراً ورأيت أن كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه إن مات ولأولاده أفرأيت أن كان رجل من أهل العشيرة مترأى النسب أترد شهادتهم له في الحد يدفعونه بجرح من شهدوا على جرحه من شهد عليه أو بعته فإن قال نعم قيل أفرأيت أن كانوا حلفاء فكانوا يعيرون بما أصاب حليفهم أو كانوا أصحاب أركان أو يعيرون بما أصاب صهرهم وإن بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأذى أفرأيت أن كانوا أهل صناعة واحدة يعاونون معا ويعدون معاً من علم وغيره وإن ردد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا فهم وإن أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

(شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها أو يسماعها منه تكلف فإذا بلغ الصبي وعتق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نزلوا في العبد والصبي بعلّة سقطت في أعمالهما ولا كذبهم ما ولا بحال سيئة في أنفسهم ما ولا بتقلاّعها وهما بحالهما قبلناهما إنما رددناها لأنهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهما وسكاتهما في حالهما تلك سواء وأنا لأنسأل عن عدلها ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مملوك وفي الكافر وإن كان ما مونا على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا ممن لم يشهد إلا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد بها فلا نقبلها لأننا قد حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معاني الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتى اخترنا أنه مجروح فيها بعل شيء أو كذب فاختبر فرددنا شهادته فلا يجزئها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً وغير عدول فقيمهم على أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

(شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وإن كثرت إلا ومعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعداً ولا يجزئ اثنتين ويحلف معهما لأن شرط الله عز وجل الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتهما لغيره قال الله عز وجل فإن لم يكونا رجلين فرجل واحد وأما أن الرجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب الإيمن مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فإنهم يجزئون فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياساً على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهداً واحداً فإن انفردت فقام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطالع عليه الرجال من النساء أقل من

شاهدين ولا يجوز في العتق والولاء ويحلف المدعى عليه في الطلاق والحدود والعتاق وكل شيء بغير شاهد وبشاهد فان نكل رددت اليمين على المدعى وأخذت به بحقه وان لم يحلف المدعى لم آخذ له شيئاً ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال

(شهادة القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان القاضي عدلاً فأقر رجل بين يديه بشيء كان الاقرار عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهد واعنده زور والاقرار عنده ليس فيه شك وأما القضاة اليوم فلا أحب أن أتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سيلاً إلى أن يجوزوا على الناس والله تعالى الموفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يلزم الامام الناس أن يصوموا بالابتهادة عدلين فأكثر وكذلك لا يفطرون وأحب إلى لو صاموا بشهادة العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من رمضان أدّوه وان لم يكن رجوت أن يؤخر ربه ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم عمل بر والفطر ترك عمل أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين رضي الله تعالى عنه أن شاهداً شهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمره الناس بالصيام وقال أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان أحسبه «شك الشافعي» قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام بالابتهادة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان على رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الالتزام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز شهادة الصبيان في حال من الأحوال لانهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء وانما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى ومن قبلنا شهادة قبلنا حاجين بشهادتها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعده وفي كل حال ولا أعرف مكان من تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه اذا علم أن عقل الشاهد هكذا فمن أجاز لنا أن نقبل شهادة من لا ندرى ماله تبارك وتعالى اسمه عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير قبلها قيل فابن عباس رذها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن نرضى أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الشهادة ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوزا لرجلان ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء مع رجل وان كان ذلك في مال لانهم لا يشهدون على أصل المال انما يشهدون على تثبيت شهادة رجل أو امرأة واذا كان أصل مذهبننا أن لا نجيز شهادة النساء الا في مال أو فيما لا يراه الرجال لم نجيز لئلا نجيز شهادتهن على شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ أو عداً مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكان له الأرض وان كان عداً فيه قصاص بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أجزنا اليمين مع الشاهد في القصاص أجزنا في القتل وأجزنا في الحدود ووضعناها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتله حر أو نصراني قتله حر مسلم أو جرح قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عداً لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل ولا يجوز اذا انفردن ولا يمين لطالب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب داهب إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاهدين النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول أو القوت من البينة ولا يجوز له إلا أن يزعم أن الجرح الذي فيه الفود مثل النفس فيعصى فيه بالقسامة ويجعلها نجس عينا ولا يفرق بين دعوى النسامة

(١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

وعشر ورابع عشر وثي
بعدد وقال الله ولله على
الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلاً الآية
فدل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على
مواقيت الحج وما يدخل
به فيه وما يخرج به منه
وما يعمل فيه بين الدخول
والخروج وقال الله
جبل ثأره والشارق
والسارقة فاقطعوا
أيديهما وقال الزانية
والراني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة
وكان ظاهر مخرج هذا
علما فدل رسول الله
على أن الله جل
ثأؤه أراد بهذا بعض
الشارقين بقوله تقطع
اليدين ربع دينار
فصاعدا ورجم الحرين
الزانيين الثيبين ولم
يجلدهما فدلّت السنة
على أن القطع على بعض
الشارق دون بعض
والجلد على بعض الزناة
دون بعض فقصدي يكون
سارقاً من غير حرز
فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ
سرقته ربع دينار
فلا يقطع ويكون
زانياً نيباً فلا يجلد
مائة فوجب على كل
عالم أن لا يشك أن سنة
رسول الله اذا قامت

هذا المقام مع كتاب الله
في أن الله أحكم فرضه
بكتابه وبين كيف
ما فرض على لسان
نبيه وأبان على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
ما أراد به العام والخاص
كانت كذلك سنته في
كل موضع لا يختلف
وأن قول من قال تعرض
السنة على القرآن فان
وافقت ظاهره والا
استعملنا ظاهر القرآن
وتركنا الحديث جهل
لما وصفت فأبان الله لنا
أن سنن رسوله فرض
علينا بأن نقتضي اليها
لأن لنا معها من الأمر
شيئا لا التسليم لها واتباعها
ولا أنها تعرض على
قياس ولا على شيء غيرها
وأن كل ما سواها من
قول الأديمين نبع أيها
قال فذكرت ما قلت
من هذا لعدد من أهل
العلم بالقرآن والسنة
والآثار واختلاف الناس
والقياس والمعقول
فكلهم قال هذا مذهبا
ومذهب جميع من
رضينا من لقينا وحكي
لنا عنه من أهل العلم
فقلت لأحسن من
خبرت منهم عندي
بحجة وأكثرهم علما

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون إلا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهدان أو شاهد
واحد أو ثلث في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال
والقصاص ليس بحال قال فلا ينبغي إلا أن لا يجاز على القصاص إلا شاهدان إلا أن يقول قائل في الجراح أن
فيها قسامة مثل النفس فإذا أبي من يقول هذا أن يقبل شاهد أو امرأتين ثم يقتص كان ينبغي أن يكون لأن
يقبل عينا وشاهدا أشدأياه

(شهادة الوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أوصى له بالثلث وجاء آخر بشاهدين
يشهدان له أن أباه أوصى له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بأنياله ويقيم الآخر
شاهدا أنهما لا اختلاف بينهما فن رأى أن يسوي بين شاهد وعين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع
شاهده وجعل الثلث بينهما نصفين ومن لم يرنك لأن الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنيا عن أن
يحلف بجعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث إذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر
تجاوز شهادته أو أجنبي كان الثلث بينهما نصفين في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجوع عن
وصيته للمشهود له وصيره إلى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث له وهذا يخالف المسئلة الأولى لأنهما
في المسئلة الأولى مختلفان وهذا ثبت ما ثبتا وثبت أن أباه رجوع فيه قال ولو مات رجل وترك بنين
عددا فاقسموا أولهم يقتسموا ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه أوصى له بالثلث فان كان عدلا حلف مع
شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعا وإن كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيئا
وأحلفوا وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عسرا من الورثة لرجل معهن أخذ ثلث ما في
أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال ولو كان الميت
ترك ألفا نقدا وألفا ديناً على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أوصى له بالثلث فان كان عدلا
أعطاه ثلث الألف التي عليه لأنهما من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها حلف (١) وإن
كان مفلسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء
الإقرار الأول والإقرار الآخر لأن الوارث لا يبعد وأن يكون أقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث
أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه وهو لو أقر المومر لرجل عليه بدين وغدا لا خزل منه ذلك كله ويتحصان
في ماله أو يكون أقراره سافطا لأنه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما وهذا مما لا يقوله أحد علمه بل هما
لازمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلا حلف مع شاهدهما ولو لم يكن عدلا كانت كالمسئلة الأولى
ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال وإذا مات رجل وترك وارثا أو ورثة فأقر أحد الورثة في
عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال بل هو لهذا الآخر فهو لا ول وليس للآخر فيه شيء ولا غرم
على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال هو لهذا بل هو لهذا كان لا ول منهما وذلك أنه حينئذ
كالقرف في مال غيره فلا يصدق على إبطال أقراره قطعه لا خرب أن يخرج به إلى آخر وليس في معنى الشاهد
الذي شهد بما لا يملك لرجل ثم رجوع قبل الحكم فيشهد به لا خرب قال وإذا مات الميت وترك ابنين فشهد
أحدهما لرجل بدين فان كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعا إذا
حلف المشهود له وإن كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهدين من دينه بقدر ما كان يأخذ منه
لو جازت شهادته لأن موجودا في شهادته أنه اتحاله في يدي المقرح وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر

(١) أي وإن كان الآخر مفلسا لأن عين مال الميت عنده وقد استحق الوصي له منها ثلثها تأمل

ولم أعطه من الحاحه بشياً وليس هذا كما هلك من مال الميت ذلك كما لم يترك الأتري أنه لو ترك ألفين فهلكت أحدهما وثبت عليه دين ألف أخذت الألف وكذلك لو ثبت لرجل وصية بالثلث أخذت ألف وكانت الهالكه كما لم يترك ولو قسم الورثة ماله اتبع أهل الدين وأهل الوصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا من يديه بقدر ما صار لهم ولو أقلسوا فأعطى أهل الدين دينهم من يدي من لم يقلس رجع به على من أنلس وهذا الشاهد لا يرجع أبداً على أخيه بشئ إنما هو أقرب قال ولو ترك الميت رجلاً وارثاً واحداً فأقر لرجل أنه هذا العبد بعينه ثم أقربه بعد لهذا فهو الأول ولا يضمن للأخر شيئاً وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول أو لم يدفعه لافرق بينهما ولو زعمت أنه إذا دفعه إلى الأول ثم أقربه للأخر ضمن للأخر قيمة العبد لأنه قد استهلكه بدفعه إلى الأول قلت كذلك لو لم يدفعه (١) من قبل أني إذا أخرجت أقراره الأول ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول إلى الآخر بأقرار كنت أقرر في مال غيري فلا يكون ضامناً لذلك وسواء كان الوارث إذا كان منفرداً بالمرثية من تجوز شهادته أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا أقبل شهادته في شيء قد أقربه لرجل وخرج من ملكه إليه قال وهكذا لو أقر أن أباه أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال بل أوصى به لهذا لم أقبل قوله من قبل أني قد ألزمت أن أخرج من يديه ثلث مال أبيه إليه فإذا أراد إخراجه إلى غيره جعلته خصماً للذي استحقه أولاً بإقراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه له قال ولو أقسم الورثة ثم نسق الميت دين أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة إن تطوعتم أن تؤدوا على هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وإن أبيت بعناله في أحضر ما ترك الميت ونقضنا القسم بكم ولم نسق على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الوصية ألا ترى أنه لو ترك داراً وأرضاً وقرينة وثياباً ودرهماً وترك ديناً أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة ولم نجبسه على غائب يباع ولم ننع له مال الميت كله وبعناله من مال الميت بقدر دينه أو وصيته

(الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في كل حق للآدميين من مال أو حداً أو قصاص وفي كل حد لله تبارك وتعالى قولاً أحدهما أنها تجوز والآخرون لا تجوز من قبل درء الحدود بالشبهات فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو أربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحداً وفي وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغيب الفرج في الفرج وتثبت الشهود على الشاهدين مثل ذلك ثم يقيم عليه الحد قال وهكذا كل شهادة لا يقبلها الحاكم فيعدها حتى يشهدوا بها على زنا واحد فان شهدوا فأنهم يصفوا أنها رؤية واحدة ثم مات أحدهم أو ماتوا أو غاب أحدهم أو غابوا لم يحدده ولم يحددهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد قال وهكذا لو شهد ثمانية على أربعة في هذا القول أقيم عليه الحد قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم ولم يقل لهما شهدا فليس عليهما أن يقوم بهما هذه الشهادة فإن قاما بها فليس للقاضي أن يحكم بهما لأنه لم يسترعهما الشهادة فيكونانما شهد بحق ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن فلان عليه ألف درهم وعدهما بها أو من وجه لا يجب لأنه غير مأخوذ بها فإذا كان مؤديها إلى القاضي أو يسترعى من يؤديها إلى القاضي لم يكن ليفعل إلا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وإن كان على الصحة حتى يسأله من أين هي له عليه فإن قال بأقراره منه أو يبيع حضرته أو سلف أجازة فإن قال هذا ولم يسأله القاضي كان موضع غيباً ورأيت جازاً من قبل أنه إنما شهد بها على الصحة قال وإن شهد شاهد على شهادة غيره فعليه أن يؤديها وليس للقاضي أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال وإذا سمع الرجل يقول لرجل

(١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنبه

فيما علمت أرايت اذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر فهل يجوز خلافه قال لا قلت وجبتا جنتك على من رد لأحاديث واستعمل ظاهراً القرآن فقطع السارق في كل شيء لأن اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجم لأن الله يقول الزانية والرائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء وقال لا يسمع على الخفيين لأن الله قد قسد القديين بغسل أو مسح وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريره في القرآن لقول الله قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزير وقالوا قال بما قلنا من أصحاب رسول الله من هو أعلم به من أبي ثعلبة فمرنا كل ذي ناب من السباع بخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي قال نعم هذه حجتنا وكفى بها حجة ولا حجة في أحد مع رسول الله

وبال وصف ذلك من غضب أو بيع أو لم يصف ولم يشهد المقر فلازم له أن يؤيدها وعلى القاضي أن يقبله وذلك أن إقراره على نفسه أصدق الأمور عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن لقان على فلان حقا لم يلزم فلان لأنه لم يقربه وإقرار غيره عليه لا يلزمه ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهدا عليه والشهادة عليه أن يقوم بها عند الحاكم أو يستريحها شاهد أفا ما أن ينطق بها وهي عنده كالزناح فيسمع منه ولا يستريحها فهذا بين أن ما أقربه على غيره ولا يلزم غيره إقراره ولم يكن شاهدا به فيلزم غيره شهادته وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قد سرق مالا لرجل فوصفا المال ولم يصفاه من حيث سرقه أو وصفاه من حيث سرقه ولم يصفاه الميال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقا لا قطع عليه وذلك أن يتخلص أو يسرق من غير حرز أو يسرق أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا مات أحدهما لم يقطع في السرقة ولو كان السارق ولم يقطع قال وإذا شهد شهود الزنا على الزنا لم يقيم الحد حتى يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أقيم الحد وإن لم يفعلوا حتى غابوا (١) أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبد حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحد فيجب بمثله الحد أو يحلفه ويحلفه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أزي بأمرأة لأنهم قد يبعدون الزنا وقع على هيمته ولعلمهم أن يعدوا الاستمنا زنا فلا يتحدا أبد حتى يثبتوا الشهادة وبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأثبتوه فقال الرابع رأيت نال منها ولأدري أعاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المفتين أن يحذف الثلاثة ولا يحذف الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحذف قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحذفوا وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحذفوا ولو قالوا رأينا بهذه المرأة ثم لم يثبتوا حذوا بالقذف لأنهم قد قذفوا بغير حوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلقته بالحنة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلما بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون كافيا ببادية أهل جفاء لم أر بأسا بأن يعرض له بأن يقول لعنه لم يسرق فأما أن يقول له اجد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة واختلفا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبش الفلان وقال الآخر بل سرقه من هذه الدار وشهد بالارؤية معا وقال الآخر سرقه من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيبة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشا وقال الآخر كان نجعة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت واحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشا ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشا ووصفه عشيبة فلم يدع المسروق إلا كبشا حلف على أي الكبشين شاء وأخذته أو ثمنه إن فات وإن ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكوونا وصفا أن السرقة واحدة واختلفا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذته قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب نجرا اليوم وشاهد آخر أنه شرب نجرا أمس لم يحكم من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتوا أربعة حدهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلا اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا حد من قبل أنه (١) قوله أو ماتوا لعنه مقدم من تأخير والأقوال ما أتوا قبل الوصف خلى سبيل المشهود عليه (٢) لعنه ثم قالوا تأمل

ولافي أحدث حديث رسول الله بلا حديث مثله عن رسول الله وقد يخفى على العالم برسل الله الشيء من سنته يعلمه من ليس مثله في العلم وهؤلاء وإن أخذوا ببعض الحديث فقد سلخوا في ترك تحريم كل ذي ناب من السباع ورك المسح على الخفين طريق من ردا الحديث كاه لانهم إذا استعملوا بعض الحديث وتركوا بعضه لا تخالفه عن النبي فقد عطلوا من الحديث ما استعملوا مثله وقلت ولا حجة لهم بتوهين الحديث إذا ذهبوا إلى أنه يخالف ظاهر القرآن وعمومه إذا احتل القرآن أن يكون خاصا وقولهم لمن قال بالحديث في المسح وتحريم كل ذي ناب من السباع وغيره إذا كان القرآن محتملا لأن يكون عاما يراد به الخاص خالف القرآن ظاهرا قال نعم قلت ولا تقبل حجتهم بأن أنكر على بن أبي طالب رضي الله عنه المسح على الخفين وابن عباس

ليس ثم اثنان يشهدان على فنف واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لامرأته أمس أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول الذي يقع به الآن الحدا والطلاق والعق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقرب شيء مضي منه قال ويحلف في كل شيء من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استخلفته ولم يكن عليه شيء قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فدخلتها وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان ركبت الدابة فركبتها لم تطلق امرأته لأن كل واحد منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر قال وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهد اثنان أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخر أن أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا فكانت إحدى الشهاداتين يجب فيها القطع والأخرى لا يجب بها القطع فلا قطع عليه من قبل أن نأخذ بالحدود بالشبهة وهذا أقوى ما يدرك به الحد ونأخذ بالآقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بالف والآخر بالعين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجهه وألفان من وجهه وهذا لا يكون إلا ثمن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس شهود الزيادة بأولى من شهود النقص وأحلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغير الزنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عبثهم أو جهلهم بما يشهدون عليه ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل أو الحيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له أو الحيف له فإن صححو الشهادة قبلها وإن اختلفوا فيها اختلفوا فيفسد الشهادة ألغائها قال وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حذما كان ثم غابوا أو ما نوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد وهكذا لو كانوا عدولا ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم وهكذا لو خرسوا أو عموا قال وإذا كان الشهود عدولا أو عدلوا عند الحاكم أطردهم الشهود عليه جرحهم وقبلها منه على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك لأننا نرشد شهادة أفضل الناس بالعداوة والجر إلى نفسه والدفع عنها ولا نقبل الجرح من الجراح لا بتفسير ما يجرح به الجراح المجروح فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء ويكفر بعضهم بعضا ويضل بعضهم بعضا ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الجراح فقيها أو غير فقيها أو صفت من التأويل قال وإذا شهد شهود على رجل بحد ما كان أو حق ما كان فقال المشهود عليه هم عبيد أو لم يقله فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبره منه بهم أو بينة تقوم عنده أنهم أحرار بالغون مسلمون عدول فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحهم فإن جاء بها قبلها منه وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد نفع له إلا أن يكون قليلا يحض الطاعة والمروءة حتى لا يخلطه ما شيء من معصية ولا ترك مروءة ولا يحض المعصية وترك المروءة حتى لا يخلطه شيء من الطاعة والمروءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته وكل من كان مقيما على معصية فها حذوا وأخذوا فلا تجبر شهادته وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير مستعبر لم تجبر شهادته وكذلك كل من جرب بشهادة زور وإن كان غير كذاب في الشهادات ومن كان انما يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب وكل من تأول فأتى شيئا مستحلا كان فيه حذوا ولم يكن لم ترد شهادته بذلك ألا ترى أن ممن حل عنه الدين ونصب علماء في البلدان من قد يستحل المتعة فيفتي بان ينكح الرجل المرأة أو يامدراهم مسماة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من يستحل الدينار

وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وألزم للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب منه وأحفظ عنه وإن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن وأنه انما كان قبل نزول سورة المائدة وإن لم يزل في الناس إلى اليوم من يقول بقولهم قال لا قبل من هذا شيئا وأيس في أحد رديخا عن رسول الله بلا خبر عنه حجة قلت له وانما كانت الحججة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تمسحوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم لم يمسح النبي بعد المائدة فأنما قاله بعلم أن المسح منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال إن النبي لم يمسح بعد المائدة إذا لم يرو ذلك عن النبي قلت له ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله سنة تنسخها قال أما هذا فأحب أن تبينه لي قلت أ رأيت لو جاز أن يكون رسول الله سن فلزمه مناسنة ثم نسخ الله

ب عشرة دنانير يدا بيد وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك
 السماء ولا تعلم شيئا أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من
 حرمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اتيان النساء في أدبارهن وغيره يحرمه ومنهم من أحل بيوعا محرمة عند
 غيره فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت وما أشبهه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم وقد ترك عليهم ما تأولوا
 فاختلطوا فيه ولم يحرخوا بعظيم الخطأ إذا كان منهم على وجه الاستحلال كان جميع أهل الأهواء في هذه المنزلة
 فإذا كانوا هكذا فالأغلب بالشرط نرجح أن كرهنا هاله وبالحمام وإن كرهنا هاله أخف حالا من هؤلاء عما لا يحصى
 ولا يقدر فأما من قاهر رجل بالحمام أو بالشرط نرجح ردنا بذلك شهادته وكذلك لو قاهر غيره فقاهر على أن
 يعادى أنسانا أو يدا بقة أو يناضله وذلك أننا نعلم أحدا من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها
 سبقامتا ولا كالسبي في الرمي وفي الخيل قبل له قد أخطأ خطأ فاحشا ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه
 بعد ما بين له وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وأن العامة مجتعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود
 الشهادة (١) لأنه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن يبيعها محرم فأما من عصر عتبا فباعه عصيرا فهو في الحال التي
 باعه فيها حلال كالعنب يشتره كيايا كل العنب وأحب إلى الله أن يحسن التوقي فلا يبيعه ممن يراه يتخذ
 خرا فان فعل لم أفسخ البيع من قبل أنه باعه حلالا ونية صاحبه في أحداث المحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد
 شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقل ربا ويتخذ خلا فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالا لا يحل فيها بيعه وكان
 قد يتخذ حلالا وحراما فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال وإذا
 شهد الشهود بشئ فلم يحكم به لحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه
 حتى يكونوا عدولا ولا يوم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم
 لأنه انما ينظر إلى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم قال وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم أجل
 في جرحهم بالمصر الذي هو به وما يقار به فان جاء بها والا أنفذ عليه الحكم ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه
 الحكم وان جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلا يوسع
 عليه فيه حتى يجرحهم أو يعوزه ذلك فيحكم عليه قال وإذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع إلى الحاكم فشهد
 فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها ولا يناله بعقوبة لان الخطأ موضوع عن بني آدم
 فيها هو أعظم من هذا وقال له لقد كنت أحب أن تنبئ في الشهادة قبل أن تثبت عليها فان قال قد غلطت
 على المشهود عليه الاول وهو هذا الآخر طرحتها عن الاول ولم أجزها على الآخر لانه قد أطلعني على أنه قد شهد
 فغلط ولكن لو لم يرجع حتى يعرض الحكم بها ثم يرجع بعد مضى الحكم لم أرد الحكم وقد مضى وأغرمهم ما ان
 كانا شاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حاله لانهما قد أخطأ عليه وان قال أعدنا أن نشهد عليه
 ليقطع وقد علمنا أنه سيقطع اذا شهدنا عليه جعلنا المقتوع الخيار ان شاء أن يقطع يدهما فصاوا ان شاء أن
 يأخذ منهما مادية يده . أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال وإذا كان
 الراجع شاهدا واحدا بعد مضى الحكم والقول فيه كالقول في الاول يضمن نصف دية يده وان عمد قطعت
 يده هو فأما اذا أقر بعد شهادة الزور في شئ ليس فيه فصاص فاني أعاقبه مادون الحد ولا تجوز شهادتهما على
 شئ بعد حتى يختبرا ويجعل هذا احادنا من محتاج إلى اختبارهما بعده اذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا
 عليه فأما لو شهدا ثم قالالا تفنض شهادتنا فانا قد شكك فيهما لم ينفذها وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها
 لان قولهما قد شككتنا ليس هو قولهما أخطأنا قال وإذا شهد الشهود لرجل بحق في قصاص أو قذف
 أو مال أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بعد كذا بهم مرة أن يأخذ بشئ من ذلك الذي شهدوا
 له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به اذا كذب الشهود وانما له شهدوا وهو على نفسه أصدق

(١) لعله لا خلاف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

أن الأولى منسوخة والا
دخل هذا كله وكان
فيه تعطيل الأحاديث
قلت وكذلك لا يجوز
أن يقبل قول من قال
إن النبي لم يمسخ على
الخفين بعد المائدة إذا لم
يرو ذلك خبراً عن النبي
لأنه إنما قاله على علمه
وقد يعلم غيره أنه يمسخ
بعدها ولا يرد عليه قول
غيره لم يمسخ بعدها
اذ لم يروه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لأن هذا الواجز حازان
يقال لا يقبل أبداً أن
رسول الله قال شيئاً مثل
هذا إلا بان يقال قال
رسول الله ويجعل
القول قول صاحبه دون
قول النبي ولا يجعل في
قوله حجة وإن وافق
ظاهر القرآن اذ لم يعزه
إلى النبي بخبر يخالفه
قال نعم قلت إن هذا الواجز
حازان أن يقال إن
النبي إنما قال تقطع يد
السارق في ربع دينار
فصاعداً ورجم الثيبين
ثم نزل والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما ونزل
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة فتمسخ روجه بالجلد
ودلالة أن لا يقطع إلا

ولو لم يكذب الشهود ولكنهم رجعوا وقد شهدوا له بقتل أو غيره لم يقض له بشيء منه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى الرجوع عن الشهادات خبر بان فإذا شهد الشاهدان أو الشهود على رجل بشيء يتلف من بدنه
أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح وفعل ذلك به ثم رجعوا فقلوا عسداً أن ينال ذلك منه
بشهادتنا فهمي كالجناية عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه
من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد ولو قالوا عسداً الباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا
وأخذ منهم العقل وكان هذا عسداً يشبه الخطأ فيما يقتص منه وما لا يقتص منه ولو قالوا خطأنا وشككنا
لم يكن في شيء من هذا عقوبة ولا قصاص وكان عليهم فيه الأرش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا
على رجل أنه طلق امرأته فلا تفرق بينهما الحالك ثم رجعوا أغرمهم الحالك صدقاً مثلها إن كان دخل بها
وان لم يكن دخل بها غرمهم نصف صدقاً مثلها لأنهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا الفت
إلى ما أعطاهما قل أو كثر إنما ألقت إلى ما أتلفوا عليه فأجعل له قيمته (قال) وإذا كانوا عسداً شهدوا على الرجل
بمال يملك فأخرجوه من يديه بشهادتهم إلى غيره عاقبتهم على عمد شهادة الزور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم
من قبل أني لو قلت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دار قائمة أخرجتها فرددتها إليه لم يجوز أن أغرمهم شيئاً
قائماً بعينه قد أخرجته من ماله الكسك وفقد قال بعض البصريين إنه ينقض الحكم في هذا كله فتردد الدار
إلى الذي أخرجها من يديه أولاً (١) وإنما منعنا من هذا أنان جعلناه عدلاً بالاول فأمنينا به الحكم ولم يرجع
قبل مضيه أنان نقضناه جعلنا لا آخر في غير موضع عدالة فيجوز شهادته على الرجوع ولم يكن أن تلف شيئاً لا يوجد
إنما أخرج من يدي رجل شيئاً فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر فلما رجع كان كبت شهادته لا يجوز
شهادته وهو لم يأخذ شيئاً نفسه فلم نترعه من يديه ولم يفت شيئاً لا يتفع به من أفته وإنما شهد بشيء انتفع به
غيره فلم أغرمه ما أقرب يدي غيره قال وإذا شهد الرجل أو الاثنان على رجل أنه اعتق عبده أو أن هذا العبد
حر الأصل فرددت شهادتهما مملكتاً أو أحدهما معتق عليهما وعلى المالك أنه منهما لأنه أمر بأنه حر لا يحل
لأحدهما ملكه ولا قبل منه أن يقول شهدت أولاً بالمال قال وهكذا لو قال العبد لأبيه قد اعتقه أبي في وصية
وهو يخرج من الثلث ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئاً لأنه قد أقر له بالحرية قال وإذا شهد الرجلان
على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبداً أو مشركان أو أحدهما نكاحي لغيره ثم يقضي
بين وشاهدان كان أحدهما عدلاً وكان مما يجوز فيه البين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وهكذا لو علم أنهما يوم شهدا كانا غير عديلين من جرح بين في أبدانهم ما أوجب بينهما ما أوجب بينهما وبين العبد
فرقاني أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال إذا كانوا بشيء ثابت في أنفسهم من فسق أو عبودية
أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقطى بها كان القضاء نفسه خطأ بنا عند كل أحد ينبغي أن
يرده القاضي على نفسه ويرده على غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أين خطأ من القاضي بشهادة العبد
وذلك أن الله عز وجل قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء وليس الفاسق
واحد من هذين فنقض بشهادته فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد فضائه ورد شهادة العبد
إنما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم ولو كانا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنفذه القاضي
ثم بان له لم يكن عليهما شيء لانهما صادقان في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من
القاضي تحمله عاقلة فيكون للقاضي عليه بالقصاص أو القطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ وان أقر أنه جاء
ذلك عسداً وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فبإفهامه قصاص وهو غير محمود قال وإذا مات الرجل وترك
ابنًا وارثاً لا وارثاً له غيره فأقر أن هذا الف درهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه أو أكثر فعنا إليه

(١) قوله وإنما منعنا إلى قوله يدي غيره كذا في النسخ وتأمل

ربع دينار قال نسيم
وقلت له ولا يجوز اذا
ذكر الحديث عن النبي
عليه السلام أبو سعيد
أو ابن عمر أو رجل من
أصحاب النبي فقضى
رجل من أصحاب
النبي المتقدي
الصحة بخلاف ما روى
أحمد هؤلاء عن النبي
الأن يؤخذ بقول النبي
صلى الله عليه وسلم
(١) قال بخبر صادق عنه
وعلى بأن الرجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قال بخبر
صادق عنه لعنه من
التابعين وخبر صاحب
النبي أولى بأن يثبت
من خبر تابعي أو أن
يستويان أن يثبتا فإذا
استويا علم بأن النبي قال
أو أن رجلا من أصحابه
قال ولا يسمع مسلماً أن
يشك في أن الفرض
اتباع قول النبي وطرح
كل ما حالفه كما صنع
الناس بقول عمر في
تفضيل بعض الأصابع
على بعض وكما صنع عمر
بقول نفسه إذ كان
لا يورث المرأة من
دبة زوجها شيئاً
حتى وجد ووجدوا
خلافه عن النبي قال
نعم هذا هكذا ولا يسمع

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحد حذان حد الله تبارك وتعالى لما أراد من تنكيل من غشيه عنه وما
أراد من تطهيره به أو غير ذلك مما هو أعلم به وليس للأدمين في هذا حق وحداً وجهه الله تعالى على من أتاه
(١) من الأدمين فذلك اليهم ولهم في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل فاما أصل حد الله تبارك وتعالى في
كتابه فقول عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله رحيم فأخبر الله تبارك اسمه بما علمهم
من الحد الآن يتوبوا من قبل أن يقدر عليهم ثم ذكر حد الزنا والسرقة ولم يذكر فيه الاستثناء واحتمل ذلك أن
لا يكون الاستثناء الا حيث جعل في المحارب خاصة واحتمل أن يكون كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل
أن يقدر عليه سقط عنه كما احتمل حين قال النبي صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في ما عز الأثر كتموه أن يكون
كذلك عند أهل العلم السارق اذا اعترف بالسرقة والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام
عليه الحد سقط عنه ومن قال هذا قال هذا في كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه
حد الله تبارك وتعالى في الدنيا وأخذ بحقوق الأدمين واحتج بالمرتد عن الإسلام ثم رجع الى الإسلام
فيسقط عنه القتل فيه ظل القطع عن السارق ويلزمه المال لأنه قد اعترف بشيئين أحدهما الله عز وجل
والآخر للأدمين فأخذناه بما للأدمين وأسقطناه عنه ما لله عز وجل ومن ذهب الى أن الاستثناء في المحارب
ليس الا حيث هو جعل الحد على من أتى حد الله متى قدر عليه وان تقادم فاما حد وداد الأدمين من القذف
وغيره فتقام أبدأ لا تسقط « قال الربيع » قول الشافعي رحمه الله تعالى الاستثناء في التوبة للمحارب
وحده الذي أطن أنه يذهب اليه « قال الربيع » والحجة عندي في أن الاستثناء لا يكون الا في المحارب
خاصة حديث ما عر حين أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالزنا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجه ولا نسل
أن ما عر بالآيات النبي صلى الله عليه وسلم فيخبره لا تناب الى الله عز وجل قبل أن يأتيه فلما أقام عليه الحد دل
ذلك على أن الاستثناء في المحارب خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على السرقة
وشهدا أن هذا سارق لهذا كذا وكذا قطع السارق اذا ادعى المسروق المتاع لأنه قد قام عليه شاهدان بأنه
سارق متاع غيره ولو لم يزيد ادعى أن قال هذا سارق من بيت هذا كان مثل هذا سوا اذا ادعى أنه له قطعت السارق
لأنني أجعل له ما في يده وما في بيته مما في يده قال ولو ادعى في الحالين معاً أن المتاع متاعه عليه عليه هذا
أو باعه أباه أو وهبه له وأذن له في أخذه لم أقطعه لأنني أجعله خصماً له ألا ترى أنه لو نكل عن المين أحلفت
المشهد عليه بالسرقة ودفعته اليه ولو أقام عليه بيعة دفعته اليه ولو أقام عليه بيعة في المسئلة الأولى فأقام
المسروق بيعة أنه متاعه جعلت المتاع الذي المتاع في يده وأبطلت الحد عن السارق لأنه قد جاء بيعة أنه له
فلا أقطعه فيما أقام البيعة أنه له وان لم أقض به له وأنا أدرك الحد أقل من هذا ولو أقر المسروق منه بعد
ما قامت البيعة على السارق أنه نقب بيته وأخرج متاعه أنه أذن له أن ينقب بيته وأخذه وأنه متاعه لم أقطعه
وكذلك لو شهد له شهوداً كذب الشهود اذا سقط أن أضنه المتاع بأقرار رب المتاع له لم أنطعمه في شيء أنا أفضى
به له ولا أخرج من يده والشهادة على اللواط وإتيان البهائم أربعة لا يقبل فيها أقل منهم لان كلا جماع
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن شهد على رجل بحد أو قصاص أو غيره فلم يجز شهادته بمعنى من المعاني
أما بأن لم يكن معه غيره وأما بأن لم يكن عدلاً فلا حد عليه ولا عقوبة الا لشهود الزنا الذين يقذفون بالزنا فإذا
لم يتوافقوا لأثر عن عمرو بن وهب أن كبر المفتين أن يحذوا والفرق بين الشهادة في الحدود وبين المشاهدة التي يعز
فيها من ادعى الشهادة أو يحذر أن يكون الشاهد انما يتكلم بها عند الامام الذي يقيم الحدود أو عند شهود
يشهدهم على شهادته أو عند مدفت يسأله ما تلزمه الشهادة لو حكاها لا على معنى الشتم ولكن على معنى
الشهادتها فاما اذا قالها على معنى الشتم ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه وأقيم عليه فيها الحد ان كان حداً

(١) أي لاجل الأدمين فهو من حقوقهم تأمل

(١) يتأمل هذا المقام

مسألة أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم يعلمه من ليس له حجة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا تأخذ وجدناه عذب قلت له أعطيت عندنا بحجة هذا القول النصفة ولزمتنا الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفردا بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة وأن كثيرا قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير مما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فحسبتها وأقاويل تخالف هذا فلا يجوز أن أجده على خلاف ما جرت عليه ولا يجوز لك إلا أن تنتقل عما أثبت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على قهول تعلم شيئا أثبت عليه من خلاف هذا قلت نعم حديث الرسول الله تركته بأضعف من حجة من احتجبت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فإذا كرم من ذلك شيئا قلت له قلنا ان رسول الله قضى بالبين مع الشاهد

أو التعزير ان كان تعزيرا قال ولا يجوز كتاب القاضي الى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأ القاضي عليهم ما يعرفونه وكتبه اليه كالصكولة للناس على الناس لا قبلها مخنومة وان شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك ان شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه اليها وقال اشهدوا أن هذا كتابي الى فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويقر به ثم لا بألى كان عليه خاتم أو لم يكن فأقبله قال وقد حضرت قاضيا أنه كتاب من قاض وشهود عدد عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه اليها وقال اشهدوا أن هذا كتابي الى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب من يدعي الفقه فوقف القاضي عنه وكتب اليه بنسخته ما كتب اليه يخبره أن أحدهما صحيح وأن الآخر وضع في مكان كتاب جميع فدفعه وهو يرى أنه أياه وذكر المشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتابه أو أعوانه فإذا أمكن هنا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولا حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل الا كتاب قاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه ثم مات أو عزل انبغى للمكتوب اليه أن يقبله قال وكذلك لو مات القاضي المكتوب اليه انبغى للقاضي الوالي بعهده أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب اليه أن لا يجوز شهادة خصم على خصمه لان الخصومة موضع عداوة سببا إذا كان الخصم يطلبه بنتم قال ولو أن رجلا قذف رجلا أو جماعة فشهدوا عليه برأ أو بغيره لم أجر شهادة المذوف لانه خصمه له في طلب القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم ذهبهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لانها كانت قبل أن يكونوا له خصماء ولكنهم لو زادوا عليه فيها بعد القذف لم أقبل الزيادة لانها كانت بعد أن كانوا له خصماء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف رجل رجلا وكان المذوف عبدا فأقام شاهدين أن سيده أعترفه قبل قذف هذا بساعة أو أكثر حتى قاذفه وكذلك لو جنى عليه أو جنى هو كانت جنايته والجناية عليه جناية حر قال وكذلك لو أصاب هو حدا كان حده حدة حر وطلاه طلاق حر لا في انما أنظر الى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر اليه يوم يقع به الحكم ولو جده سيده العتق سنة أعترفه يوم أعترفه السيد وحكمت له بأحكام الحر يومئذ وردته على السيد بإجارة مثله بما استخذه وهكذا نقول في الطلاق إذا جده الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لان يوم وقع الحكم وهكذا نقول في القرعة وقيم العبيد قيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول في عتق من التلث قيمتهم يوم مات المعتق لانه يومئذ وقع العتق ولا تلف الى وقوع الحكم فأما أن يتحكم متحكم فيزعم مرة أنه انما يتنظر الى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومرة الى يوم يقع الحكم فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز فيه الا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاهدا على رجل أنه غصبه جارية وشاهد أنه أقر أنه غصبه إياها فهذه شهادة مختلفة ويحلف مع أحد شاهديه يأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر أنه غصبه إياها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلا جارية وقد رطها وولدت له ولادافله الجارية وما نقص منها ومهرها أو ولاده رقيق فإن أقر أنه غصبها وطئها حرد ولا يلحق به الولد وان زعم أنها له وأن الشهود وشهدوا عليه بباطل فلا حجة عليه ويلحق به الولد ويقومون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسلمة في الحد عليه لانهم لم يشهدوا عليه برأ انما شهدوا عليه بغصب وإذا شهد الشهود على قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطا والأصل فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كان الحكم يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل (٢) لعله مسكة تأمل كتيبه صحيحه

فرددتها وما رأيت - لما
 جعلت تحتك على شيء
 بجمعكها على من قال بها
 وسلكت سبيل من رد
 خبر المنفرد عن رسول
 الله بتأول القرآن
 ونسبت من قال بها إلى
 خلاف القرآن وليس
 فيها من خلاف القرآن
 شيء ولا في شيء يثبت
 عن النبي وأما ثبت
 الشهادة على غيرك
 بالخطأ فيما وصفت من
 رد المسح وكل ذي ناب
 من السباع عتق ما رددت
 به اليين مع الشاهد بل
 يحتمل فيها أضعف
 فقال بعض من حضره
 قد علمنا أن لا حجة فيها
 احتج به من القرآن ورد
 اليين مع الشاهد إلا
 أن لا يكون له حجة على من
 ترك المسح على الخفين
 وأحل أكل كل ذي
 ناب من السباع وفتح
 كل من لزمه اسم سرقة
 وعطل الرجحان كان
 من حدث بها ممن
 ثبت أهل الحديث
 حديثه أو حديث
 مثله بحجة اسناده واتصافه
 وقال هو وهم ولكنها
 رويت فيما علمنا من
 حديث متقطع ونحن
 لا تثبته فقلت له

رجل أنه غصب جارية لا يعرفون قيمتها وقد هلك الحاربه لم يقض عليه بقيمة صفته حتى يثبتوا على قيمتها
 ويقال لهم اشهدوا أن أثبت على أن قيمتها دينار أو أكثر فلا تأمروا إذا شهدتم بما أحطتم به علما ووقفتم عما
 لا يحيطون به علما فان ما تأولم يثبتوا قبل الغاصب قل ما شئت في قيمتها مما يحتمل أن يكون ثمن شر ما يكون
 من الخواري وأقله ثمنوا وحلف عليه وليس عليك أكثر منه فان قال لا قيل للعصوب ادع وحلف فان فعل
 فهو له وإن لم يفعل فلا شيء له قال ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية ولم يقولوا هي له قضينا عليه بردها اليه
 وكذلك كل ما أخذ من يده قضى عليه برده عليه لانه أولى بما في يده من غيره قال ولو شهد شاهدان على
 رجل يغصب بعينه وقام عليه الغرماء حيا وميتا فالسلعة التي شهدوا بها بعينها للغصوب له ما كان عبدا أو ثوبا
 أو دنانير أو دراهم قال وإذا أقام رجل شاهدين على دابة أنها له زادوا ولا يعلمونه باع ولا وهب أو لا قضيت
 له بها إلا أنهم لم يشهدوا أنها له إلا وهو لم يبيع ولم يهب ولم يخرج من ملكه ولكنه ان دفعه المشهود عليه عنها
 أحلفته أنها له في ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه قال وإذا أقام رجل شاهدين أن هذا الميت مولى له
 أعتقه ولا وارث له غيره قضى له بميراثه وليس على أحد قضى له بينة تقوم له أن يؤخذ منه كفيلا إنما الكفيل
 في شيء ذهب اليه بعض الحكماء يسأله المقضى له فيمنطوع به احتياطاً لئلا ينكره وإن لم يأت بكفيل قضى له
 به قال (١) ولو أقام رجل بعد هذا بينة على أنه مولاه أعتقه هو وكانت البينة شاهدين وأكفر فسواء إذا
 كانا شاهدين تجوز شهادتهما هما ومن هو أكثر منهما وأعدل لاني أحكم بشهادة هذين كما أحكم بشهادة
 الجماعة التي هي أعدل وأكثر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد
 شاهدان أن رجلاً أعتق عبداً في مرضه الذي مات فيه عتق بنات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان
 الشاهدان وارثين أو غير وارثين إذا كانا عتقين قال ولو جاء أجنبيان فشهدا لا خراة أعتقه عتق بنات
 سلا عن الوقت الذي أعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي أعتق العبد فيه فأى العتقين كان أولاً
 قدم وأبطل الآخر وإن كانا سواء وكانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولاً أفرع بينهما وإن كان أحدهما عتق
 بنات والآخر عتق وصية كان البنات أولى فان كانا جميعاً عتق وصية أعتق تدبير فكله سواء يفرع بينهما
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أجنبيان لعبد أنه أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد شاهدان
 وارثان لعبد غيره أنه أعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان والوارثان لأن الوارثين إذا شهدا على
 ما يستولف الثلث فليس ههنا في الثلث موضع في أن يوفرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهما نصفه
 « قال الربيع » قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبد إذا استويا في الدعوى والشهادة لم يدرا أيهما
 عتق أولاً فاستولف به الثلث أنه يفرع بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الأول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما إذا كان الثلث وإنما أجزت شهادتهما
 فيما جاز إلى أنفسهما التوفير فأما إذا لم يجزا إلى أنفسهما فلا قال ولو شهد أجنبيان لرجل أنه أوصى له
 بالثلث أو بعبد هو الثلث وشهد الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى بها لغيره وهو غير وارث
 أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما لأنهما مخرجان الثلث من أيديهما فإذا لم يخرجاه لشيء يعود عليهما منه
 ما يملكان ملك الأموال لم أجزت شهادتهما فأما الولاء فلا يملك ملك الأموال وقد لا يصير في أيديهما من الولاء
 شيء ولو كانا بطلها بأنهما قد يرثان المولى يوم أن مات ولا وارث له غيرهما أبطلناهما الذوى أرحامهما وعصبتهما
 ولكنها لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة
 الأجنبيين فان شهد الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهد الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان

(١) ولو أقام رجل بعد هذا بينة الخ أي لا يحكم له بها ولو كانت أكثر من الأولى وأعدل لاني أحكم الخ فتدبر

فقد كانت لك كفاية
تصدق بها وتنصف
وتكون لنا حجة في ردّها
لو قلت انها رويت من
حديث منقطع لانا
ويا له وأهل الحديث
لأنيت حديثا منقطعا
بنفسه بحال فكيف
خبرت بانها خلاف
القرآن فزعت أنك
تردها ان حكم بها حكم
وأنت لا ترد حكمها
برأيه وان رأيت أنه
جورا قال فذبح هذا
فقلت نعم بعد علم بانك
أغفلت أو عمدت أنك
تشع على غيرك بما
تعلم أن ليست لك عليه
فيه حجة وهذا طريق
غفلة أو ظلم قال فهل
ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يناد
متصلا فاتمأعرفنا
فما حديثا منقطعا
وحد يثار وي عن
سهيل بن أبي صالح
متصلا فينكره سهيل
ويرويه رجل ليس
بالحافظ فيحتمل له مثل
هذا قلت ما أخذنا باليمين
مع الشاهد من واحد
من هذين ولكن عندنا
فيها حديث متصل عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال فاذا ذكره قلنا أخبرنا

بينهما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد وارثان لعبد
أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا شهد أجنبيان بالميث أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارثان أنه أوصى بذلك العبد
بعينه لآخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة والوصية لمن شهد له وكذلك لو شهدا بعبد آخر
غيره قيمته مثل قيمته جازت شهادتهما ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يزان إلى
أنفسهما ففضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به فلا أرد من شهادتهما
الامارد عليهما الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين نسي مرق الثلث أجزت شهادتهما من قبل أن
الثلث خارج لاحالة فليس ايرذان على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئا لأن ذلك الشيء لغيرهما من الموصي
لهم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه من الثلث في وصيته رده
وارثان لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود له وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميث أبطلت شهادتهما
عن الاول لانهما يجزان إلى أنفسهما ففضل قيمة ما بينهما وأعتقت الاول بغير قرعة وأبطلت حديثهما من هذا
الآخر لانهما يشهدان له أنه حر من الثلث ولو لم يردا على أن يقولان شهد على أنه أعتق هذا أجزت شهادتهما
وأقرعت بينهما حتى استوفى الثلث واذا شهد أجنبيان لرجل حتى أن ميتا أوصى له ثلث ماله وشهد وارثان
أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق بآب في مرضه فعتق البنت بدأ على الوصية (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وتجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهما اذا كانوا عدولا ولو كان
العتق عتق وصية فن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثم ان فضل منه شيء أعطى صاحب الميث وان
لم يفضل منه شيء فلا شيء له ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصي له
بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميث اذا كانوا عدولا سواء عمل به من وإلى
أنفسهم بشهادتهم أو يدفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان لرجل أن الميث
أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لاخر غير أن الميث أوصى له بالثلث فشهادتهما سواء ويتنسان
الثلث نصفين في قول أكثر المفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد وارث واحد أنه أوصى له بالثلث
وشهد أجنبيان لاخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهد من أن المشهود له يأخذ بهما بهر عين والشاهد
أنه لا يأخذ باليمين وكأنا حكمين مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أوصى
سببا من صاحب الشاهد واليمين وذلك أنه يعطى بلا عين وقد يحتمل أن يقال اذا أعطيت بشاهدين كما
تعطى بشاهدين فاجعل الشاهد واليمين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهدين فاما أربع شهود
وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن تعطى بها عطاء واحد بلايين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا شهد أجنبيان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد وارثان لاخر أنه رجع في الوصية
بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما جائزة والثلث لاخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين اذا كانوا عدلين
مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجزان إلى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد
شاهدان أن الميث أوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان أنه انتزعه منه وأوصى به لاخر وشهد أجنبيان أن
انتزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لاخر غيرهما جعلت الاول المتزعه منه لا شيء له بشهادة الوارثين
أنه رجع في الوصية للاول ثم انتزعه أيضا من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه انتزعه من الذي
أوصى له به وأوصى به لاخر ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه انتزعه منه وأعتقه لاخر
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى
به لاخر وشهد شاهدان أن الميث رجع عن أحدهما ولا يدري من هو فشهادتهما باطلة وهو بينهما نصفان

عبد الله بن الحرث عن
 سيف بن سليمان عن
 قيس بن سعد عن عمرو
 ابن دينار عن ابن عباس
 أن النبي قضى باليمين مع
 الشاهد وأخبرنا إبراهيم
 ابن محمد عن ربيعة بن
 عثمان عن معاذ بن عبد
 الرحمن عن ابن عباس عن
 النبي مثله قال ما سمعته
 قبل ذكره الآن قلت
 أثبت نحن وأنت مثله
 قال نعم قلت فلزمك أن
 ترجع إليه قال فأرذها
 من وجه آخر وهو أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال البيعة على من ادعى
 واليمين على المدعى عليه
 وقد كتبت هذا في
 الأحاديث الجدل
 والمفسرة وكتبت فيه بما
 علم من حضر بأنه لم
 يحتاج فيه بشئ وقد
 وصفت في كتابي هذا
 المواضع التي غلط
 فيها بعض من عجل
 بالكلام في العلم قبل
 خبرته وأسأل الله التوفيق
 والحديث عن رسول الله
 كلام عربي ما كان منه
 عام المخرج عن رسول الله
 كما وصفت في القرآن
 يخرج عاماً وهو يراد به
 العام ويخرج عاماً وهو
 يراد به الخاص والحديث

قال وإذا شهد شاهدان أن فلانا قال إن قتلت فعلاحي فلان حر وشهد رجلان على قتله وآخران على أنه قد مات موتاً بغير قتل ففي قياس من زعم أنه يقتل به قاتله يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل وهذا قياس يقول به أكثر المفتين ومن قال لا يجعل الذين أثبتوا القتل أولى من الذين طرحو القتل عن القاتل ولا أخذ القاتل بقتله لأن ههنا من يبرئه من قتله وأجعل البيعتين تهاترا لا يعتق العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل إن مات في سفرى هذا أو في مرفى هذا أو ستى هذه أو بلد كذا وكذا فحضر في الموت في وقت من الأوقات أو في بلد من البلدان فعلاحي فلان حر فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعتق هذا العبد لأنه اعتقه على شرط فلم يكن الشرط لا يعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال إن مات في رمضان ففلان حر وإن مات في شوال ففلان غيره حرف شهد شاهدان أنه مات في رمضان وآخران أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم أنه تثبت الشهادة للأول وتبطل للأخر لأنه إذا ثبت الموت أولاً لم يمت ثانياً وفي قول من قال أجعلها تهاترا فتبطل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نادى عبداً فقال أحدهما قال مالكى إن مات من مرضى هذا فأنت حر وقال الآخر قال إن برأت من مرضى هذا فأنت حر فادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم سواء كانوا عدولاً فإن شهدوا الواحد بعد عوا عتق ورق الآخر قال وإن شهد الورثة لواحد وشهد الأجنيب لواحد فالقياس على ما وصف أولاً إلا أن الذى شهد له الوارث يعتق نصيب من شهد له بالعتق منهم على كل حال لأنه يقرآن لارقه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لعبداً أن سيده قال إن مات من مرضى هذا فأنت حر فقال العبد مات من مرضه ذلك وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع يمينه الآن يأتي العبد بيمينه أنه مات من ذلك المرض

﴿ الإيمان والنذور والكفارات في الإيمان ﴾

« أخبرنا الربيع » قال سئل الشافعي فقل إننا نقول إن الكسارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن كذا وكذا فنكون مخبرين في فعل ذلك إن كان جائزاً ففعله وفي أن تكفر وتدعه وإن كان مما لا يجوز ففعله فإنه يؤمر بالكفارة وينهى عن البر وإن فعل (٢) ما يجوز له من ذلك لم تكن عليه كفارة والثاني والله لأفعلن كذا وكذا فنكون مخبرين في فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان مما لا يجوز لك ففعله وخبرنا في الإقامة على ذلك ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فهو مبرء ففعله ويكفر عن يمينه ونقول إن قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله أو قال وعزته الله أو وقدره الله أو وكبرياء الله أن عليه في ذلك كله كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول إنه قال أشهد ولم يقل بالله أو أقسم ولم يقل بالله أو أعزم ولم يقل بالله أو قال الله أنه إن لم يكن أراد به يميناً في ذلك كما أنه لا حنث عليه وإن أراد به يميناً فحنث قوله والله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشئ غير الله جل وعز مثلاً أن يقول الرجل والكعبة وأبي وكذا وكذا ما كان حنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك قوله لعمري لا كفارة عليه وكل عين بغير الله فهي مكروهة فمنها من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو بأبائكم أخبرنا ابن عيينة قال حدثنا الزهري قال حدثنا سالم عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر يحلف بأبيه فقال ألا إن الله ينهاكم

(١) كذا في النسخ ولا يخلو من سقط والمراد ظاهره فأمل (٢) لعنه ما لا يجوز تأمل كتبه معجمه

عن رسول الله على
عمومه وظهوره حتى
تأتي دلالة عن النبي
صلى الله عليه وسلم
بأنه أراد به خاصا دون
عام ويكون الحديث
العام المخرج محتملا
معنى الخصوص بقول
عزم أهل العلم فيه أو
من جل الحديث سمعا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم بمعنى يدل على
أن رسول الله أراد به
خاصا - ون عام ولا يجعل
الحديث العام المخرج
عن رسول الله خاصا
بغير دلالة ممن لم يحمله
ويسمعه لأنه يمكن فهم
جملة أن لا يكونوا علموه
ولا بقول خاصة لأنه
يمكن فهم جهله ولا يمكن
فهم علمه وسمعه ولا في
العامه جهل ماسمع وجاء
عن رسول الله وكذلك
لا يحتمل الحديث زيادة
ليست فيه دلالة بها
عليه وكلما احتمل حديثان
أن يستعلا معا استعمالا
معا ولم يعطل واحد
منهما الآخر كما وصفت
في أمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
وما أمر به من قتال
أهل الكتاب من المشركين
حتى يعطوا الجزية

أن تحلفوا بأبائكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) ذاكرا ولا آثرا (قال الشافعي)
رحمته الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهته وخشيت أن تكون عينة معصية أو كره الأيمان بالله على
كل حال الا فيما كان الله طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
حلف على عين فرأى خيرا منها فواسع له وأخار له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن عينة لقول النبي صلى الله
عليه وسلم من حلف على عين فرأى غيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينة ومن حلف عامدا
للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كفر وقد آثم وأساء حيث
عمد الحلف بالله باطلا فان قال وما الحجة في أن يكفر وقد عمد الباطل قيل أقر بما قول النبي صلى الله عليه
وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينة فقد أمره أن يعمد الحنث وقول الله عز وجل ولا يأتل أولوا الفضل
منكم والسعة أن يؤثروا أولى القربى نزلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلا فأمره الله عز وجل أن ينفعه
وقول الله عز وجل وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا ثم جعل فيه الكفارة ومن حلف وهو يرى
أنه صادق ثم وجد كاذبا فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فليس بيمين
فان قال أقسم بالله فان كان يعني حلفت قديما عينا بالله فليست بيمين حادثة وانما هو خبر عن عين ماضية
وان أراد بها عينا فهي عين وان قال أقسم بالله فان أراد بها إيقاع عين فهي عين وان أراد بها موعدا أنه
سيقسم بالله فليست بيمين وانما ذلك كقوله سأحلف أو سوف أحلف وان قال لعمر الله فان أراد اليمين فهي
يمين وان لم يرد اليمين فليست بيمين لانها تحتمل غير اليمين لان قوله لأمري انما هو لحق فان قال وحق الله وعظمته
الله وجلال الله وقدرته الله يريد بهذا كله اليمين أو لانيته فهي عين وان لم يرد اليمين فليست بيمين لانه
يحتمل وحق الله واجب على كل مسلم وقدرته الله ماضية عليه لأنه عمن وانما يكون عينا بأن لا ينوي شيئا
أو بأن ينوي عينا وانما قال بالله أو بالله في عين فهو كما وصفت ان نوى عينا أو لم تكن له نية وان قال (٢) والله
لا فعلن كذا وكذا لم يكن عينا إلا بأن ينوي عينا لان هذا ابتداء كلام لا يمين إلا بأن ينويه وانما قال أشهد بالله
فان نوى اليمين فهي عين وان لم ينو عينا فليست بيمين لان قوله أشهد بالله يحتمل أشهد بأمر الله وانما قال
أشهد لم يكن عينا وان نوى عينا فلا شيء عليه ولو قال أعزم بالله ولانيته فليست بيمين لان قوله أعزم بالله انما
هي أعزم بقدرة الله أو أعزم بعون الله على كذا وكذا واستعلا فله صاحبه لا عينة هو مثل قولك للرجل
أسألك بالله أو أقسم عليك بالله أو أعزم عليك بالله فان أراد المستحلف بهذا عينا فهو عين وان لم يرد به عينا فلا
شيء عليه فان أراد بقوله أعزم بالله أو أقسم بالله أو أسألك بالله عينا فهي عين وكذلك ان تكلم بها وان لم ينو
فلا شيء عليه وانما قال على عهد الله وميثاقه وكفالتة ثم حنث فليس بيمين إلا أن ينوي بها عينا وكذلك ليست
بيمين لو تكلم بها إلا ينوي عينا فليس بيمين بشئ من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه
ميثاق بذلك وأمانة بذلك وكذلك الذمة والكفالة

(الاستثناء في اليمين)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فاننا نقول في الذي يقول والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله انه ان كان أراد بذلك
الثنيا فلا يمين عليه ولا كفارة ان فعل وان لم يرد بذلك الثنيا وانما قال ذلك لقول الله عز وجل ولا تقوان لشيئ
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أو قال ذلك سهوا أو استهتارا فانه لا ثنيا وعليه الكفارة ان حنث وهو قول

(١) أي متكلما بها عن نفسى ولا مخبرا بها عن غيرى كما لو خذ من لسان العرب فانظره (٢) كذا في النسخ
بالواو والظاهر اسقاطها أو يقرأ بالرفع كما يشير إليه قوله ابتداء كلام تأمل كتبه مصححه

وفي الحديث ناسخ
ومسوخ كما وصفت
في القبله المنسوخه
باستقبال المسجد الحرام
فإذا لم يحتمل الحديثان
الاختلاف كما اختلفت
القبله نحو بيت المقدس
والبيت الحرام كان
أحدهما ناسخا والآخر
مذسوخا ولا يستدل
على النسخ والمسخ
الا بنسخ عن رسول الله
أو بقول أو بوقت يدل
على أن أحدهما بعد
الآخر فيعلم أن الآخر
هو الناسخ أو بقول من
سمع الحديث أو العامة
كما وصفت أو بوجه
آخر لا يبين فيه النسخ
والمسخ وقد كتبت
في كتابي وما ينسب إلى
الاختلاف من
الاحاديث ناسخ ومسوخ
فيصار إلى النسخ دون
المسوخ ومنها ما يكون
اختلاف في الفعل من
جهة أن الأمرين مباحان
كاختلاف القيام
والقعود وكلاهما مباح
ومنها ما يختلف ومنها
ما لا يخلو من أن يكون
أحد الحديثين أشبه
بمعنى كتاب الله أو أشبه
بمعنى سنن النبي صلى الله
عليه وسلم مما سوى

مالك رحمه الله تعالى وأنه ان حلف فلما فرغ من يمينه نسق الثياب أو تدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء
يمينه ولم يصل الاستثناء باليمين فإنه ان كان نسقا بها تابعا فلا له استثناء وان كان بين ذلك صمات فلا استثناء
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عتار أو غيره أو واجب على
نفسه شيئا ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى ولم يقع عليه شيء من اليمين ان حنث والوصل أن يكون
كلامه نسقا وان كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام التذكرا والي أو النفس أو انقطاع الصوت
ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهى أو غيره
أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً فإذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء فان حلف فقال والله
لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فإنه يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان فان مات أو خرس أو غاب لم يفعل
وان قال لا أفعل كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان وان مات فلان
أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلان شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف فقال
والله (١) لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يحنث ان شاء فلان وان مات فلان أو خرس أو غاب عنا معنى
فلان حتى يمضي وقت يمينه حنث لأنه انما يخرج منه الحنث مشبهة فلان ولو كانت المسئلة بحالها فقال
والله لأفعل كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان وان غاب عنا معنى فلان فلم نعرف شاء أو لم يشأ
لم يفعل فان فعله لم أحسنه من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

(لغو اليمين)

قبل للشافعي رحمه الله تعالى فإنا نقول ان اليمين التي لا كفارة فيها وان حنث فيها صاحبها انها عمن واحدة
الآن لها وجهين وجه يعذر فيه صاحبه ويرجى له أن لا يكون عليه فيها ثم لأنه لم يعذر فيها على اثم ولا كذب
وهو أن يحلف بالله على الأمر لقد كان ولم يكن فإذا كان ذلك جهده وبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله
تعالى فيه المؤنة عن العباد وقال لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان
والوجه الثاني ان حلف عامد للكذب استخفاً فاليمين بالله كاذباً فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة
لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وأنه لما قال له تقرب إلى الله بما استطعت من خير
أخبر ناسفاً قال حدثنا عمرو بن دينار وابن جريج عن عطاء قال ذهبت أنا وعبيد بن عمير إلى عائشة وهي
معتكفة في شيرفسا لناها عن قول الله عز وجل لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو اليمين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل
لا والله وبلى والله وذلك اذا كان على الجحاح والغضب والعجلة لا يعقد على ما حلف عليه وعقد اليمين أن يشبها
على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيفعله أو ليفعله فلا يفعله أو لقد كان وما كان فهذا آثم وعليه الكفارة
لما وصفت من أن الله عز وجل فجعل الكفارات في عهد المآثم فقال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرماً وقال ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى بالغ الكعبة ومثل قوله في الظهار وانهم ليقولون منكراً من القول
وزوراً ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى
غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه

(الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فن حلف بالله على شيء فأراد أن يحنث فأحب إلى أن لا يكفر حتى يحنث وان
(١) لعل فيه سقطاً وعبارة المختصر لأفعلن كذا وكذا لوقت إلا أن يشاء الخ وقال المزني في آخر الكلام قال
يختلف في جامع الإيمان تأمل كتبه معصمه

كفر قبل الحنث بالطعام رجوت أن يجزى عنه وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يجز عنه وذلك أن نذرهم أن الله تبارك وتعالى حقا على العباد في أنفسهم وأموالهم فالحق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل محله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسكين قد قدمه وصدقة الفطر قبل أن يكون الفطر ففعلنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما الأسماء التي على الأبدان فلا تجزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزى إلا بعد الوقت والصوم لا يجزى إلا في الوقت وقضاء بعد الوقت والحج الذي لا يجزى إلا بعد ولا الصغير من حجة الإسلام لانهما يجب قبل أن يجب عليهما

(من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها تطليقة عكك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث والطلاق الذي أوقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فسمى وقتا فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثا ولو أنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عذتها وفت عليها التطليقة الثالثة وإن لم يوقت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تمت قبل أن يتزوج عليها وما تزوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها خرج بهما من الحنث دخل بها ولم يدخل ولا يخرج من الحنث إلا أن تزوج صحيح يثبت فاما تزويج فاسد فليس بنكاح يخرج من الحنث وإن ماتت لم يرثها وإن مات هو ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعد لا ترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير « قال الربيع » صار الشافعي إلى قول ابن الزبير وذلك أنهم أجمعوا أن الله عز وجل أنما ورث الزوجات من الأزواج وأنه أن لا شيء من المبتوتة فلا يكون عليه إيلاء وإن طاهر فلا يطهر عليه وإن قذفه لم يكن له أن يلاعن ولم يرأ من الحد وإن ماتت لم يرثها فلما عزموا أنها حرة في هذه الأشياء من معاني الأزواج وأنما ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق

(الاطعام في الكفارات في البلدان كلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجزى في كفارة البين مائة النبي صلى الله عليه وسلم من حنث ولا يجزى أن يكون دقيقا ولا سويقا وإن كان أهل بلد يقاتون الذرة أو الرز أو التمر أو الزبيب أجزأ من كل جنس واحد من هذا مائة النبي صلى الله عليه وسلم وأنما فلنا يجزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعا وذلك أن تون مدا فلكل مسكين مائة فان قال قائل فقد قال سبعين المسبب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه خمسة عشر صاعا وعشرون صاعا فيل فأكثرت ما قال ابن المسبب دور ربع أو ثلث وأنما هذا شك أدخله ابن المسبب والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعا والكفارات بالمدنية ونجد ومصر والقبر وإن والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط ولا يجرى في ذلك إلا مكملة الطعام وما أرى أن يجزئهم دراهم وإن كان أكثر من قيمة الطعام وما يقبض أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مائة ويجزى أهل البادية مائة قط وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أو مائة ما يقبض أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والزكاة كل من لا تزيه نفقة من قريته وهم من عدا الوالد والولد والزوج إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهما من غيرهم وإن كان ينفق عليهم من غير ما أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر بالطعام أن يطعم أقل من عشرة وإن أطعم تسعة وكسا واحدا كان عليه أن يطعم عشرة أو يكسو تسعة لانه إنما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسوهم وهو لا يجزئ

الحديثين المختلفين أو أشبهه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من يقرر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه اختلاف أو لم يختلف الفعل فيه الاختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبهه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جملة وآخر مفسرا وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه روي بخلاف المفسر وليس هذا اختلافا إنما هذا ما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عاماتريد به الخاص وهذا يستعملان معا وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كالأقبل من الشهود إلا من عرف عدله فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عن حمله كان كالم يأت لانه ليس بثابت

(باب الاختلاف من جهة المباح)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ وجهه ويديه ومسح برأسه مرة مرة أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جرير بن محمد عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً * أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه سمع رجلاً يسأل عبد الله بن زيد هل تستطيع أن تربني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فتدعاهما ثم ذكر أنه غسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ومسح رأسه وغسل رجله (قال الشافعي) ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام

أن يكسو تسعة ويضع واحداً لأنه حينئذ لا أطعم عشرة ولا كساهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً كانت عليه ثلاثة أيمان مختلفة فخنث فيها فاعتق وأطعم وكسا بنوى الكفارة ولا ينوي عن أيها العتق ولا عن أيها الاطعام ولا عن أيها الكسوة أجزأه نية الكفارة وأيهما شاء أن يكون عتقاً أو اطعاماً أو كسوة كان وما لم يشأ فالتسعة الأولى تجزئ به فإن اعتق وكسا وأطعم ولم يستكمل الاطعام كله ونواه عن أي الكفارات شاء ولو كانت المسئلة بمحالفها فكسا واعتق وأطعم ولم ينو الكفارة ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئ به حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها أو أماً كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئ به من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور أو استأذن الرجل الرجل أن يكفر عنه من ماله فأذن له أجزأت عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة لأن دفعه إياها إلى المسكين كين بأمره كقبض وكيله لهبة وهبها له وكذلك أن قال اعتق عني فهي هبة فاعتقا عنه كقبضه ما وهب له ولأولاهم العتق عنه لأنه قبل ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كالأشتره فلم يقبضه حتى اعتقه كان العتق مثل القبض ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل باطعام أو كسوة أو عتق ولم يتقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجزئ عنه وكان العتق عن نفسه لأنه هو المعتق لما ملك ما لم يهب لغيره فيقبله وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد الموت فالولاء إذا لم يكن ذلك بوصية منهم أو لشيء من أموالهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزئه الصوم عنه وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزئ عنها أن يعمل غيرها ليس الحج والعمر بالخير الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن فيها نفقة وأن الله فرضها على من وجد إليها السبيل والسبيل بالمال

(من لا يطعم من الكفارات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزئ أن يطعم في كفارات الأيمان إلا حراماً مسلماً محتاجاً فإن أطعم منه ذمياً محتاجاً أو راسماً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزئه ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعيد وهكذا لو أطعم غنياً وهو لا يعلم ثم علم غناه كان عليه أن يعيد وهكذا لو أطعم من تلزمه نفقته ثم علم أعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله وخادم أعطى من كفارة اليمين والصدقة والزكاة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون بمثله غنياً لم يعط

(ما يجزئ من الكسوة في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل والمرأة لأن ذلك كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المسكين جاز لغيره أن يستدل بما يكفي في الشتاء أو في الصيف أو في السفر من الكسوة ولكن لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا وإذا أطلق الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسوا رجلاً أو نساء وكذلك يكسوا الصبيان وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعيد الكسوة

(العتق في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اعتق في كفارة اليمين أو في شيء وجب عليه العتق لم يجزئه إلا رقبته مؤمنة ويعتق فيها الأسود والأحر والسوداء والحرأ وأقل ما يقع به اسم الإيمان على الجعي أن يصف الإيمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزئ فيه الصغير إذا كان أبواه أو أحدهما مؤمناً لأن حكمهم حكم الإيمان ويجزئ في الكفارات ولذا رزنا وكذلك كل ذي نقص يعيب لا يضر بالعمل ضرراً ينامل العرج الخفيف والعمور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً ينال ويجزئ

فيه العرج الخفيف ولا يجزى المقعد ولا الأعرج ولا أشل الرجل يابسها ولا الديدن يابسها وما يجزى الأصم والخصى المحبوب وغير المحبوب ويجزى الميض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل وما أشبهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الحاربة حاملا من زوجها ثم اشتراها زوجها أعتقها في كدارة أجزأت عنه وانما لا تجزى في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه أياها ووضعها الستة أشهر فصاعدا لأنها تكون بذلك أم ولد فأما ما كان قبل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقبة واجبة فأراد أن يشتري رقبة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق فلا تجزى عنه وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجزأ عنه ولا يعتق عليه إلا الآباء وإن بعدوا والبنون وإن سفلوا والدون كلهم أو مولودون وسوا ذلك من قبل البنات والبنين لأن كلهم ولد ووالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى رقبة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقبة واجبة عليه قال ويجزى المدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزى عنه المكاتب حتى يجزئهم بعد رقيقا فيعتقه بعد العجز ويجزى المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المدبر ومن اشترى عبدا فأعتقه وهو من لا يجزى في الرقاب الواجبة فالعتق ماض ويعود لرقبة تامة فإن كان الذي باعه دلس له بعبد عادله فأخذ منه قيمة ما بينه وبين صحبته ومعيان الثمن وإن كان معيانياً يجزى مثله في الرقاب الواجبة أجزأ عنه وعاد على صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والحجة ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذ منه من البائع وهو مال من ماله

(الصيام في كفارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس بمسروق في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعاً أجزأه أن يكون متفرقاً قاضاً على قول الله عز وجل في قضاء رمضان فعدة من أيام آخر والعدة أن يأتي بعد الصوم لا ولاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الصوم متتابعاً فافطريه الصائم والصائمة من عذر وغير عذر. أما فالصيام الحائض أنها لا تستأنف

(من لا يجزى به الصيام في كفارة البين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يجب عليه من الكفارة الأطعام أو الكسوة أو العتق من كان غنياً فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئاً فأما من كان له أن يأخذ من الصدقة فله أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق إن فعل أجزأ عنه وإن كان غنياً وكان ماله غائباً عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله أو يذهب المال إلا بالطعام أو كسوة أو عتق

(من حنت معسر أيسر أو حنت موسراً ثم أعسر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت الرجل موسراً ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا يرى الصوم يجزى عنه وأمرته احتياطاً أن يصوم فإذا أيسر كفر وانما أنظر في هذا إلى الوقت الذي يحنت فيه ولو أنه حنت معسر ثم لم يصم حتى أيسر أحبت له أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام ولم يكفر أجزأ عنه لأن الكفر من حنت الصيام « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه انما ينظر إلى الكسوة يوم يكفر وإذا كان معسراً كان له أن يصوم وإن كان موسراً كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة البين ولا في شيء وجب عليه من الصوم بإيجاب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعاً أو واجباً فإذا كان الصوم متتابعاً فافطريه الصائم من الأيام

(من أكل أو شرب ساهياً في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويسد صوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك في أكل فيها أو شرب نادياً فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب عامداً أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقوطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً أو واجباً فإذا كان الصوم متتابعاً فافطريه الصائم من عذر وغير عذر والصائمة استأنف الصيام إلا الحائض فإنها لا تستأنف

والامر والنهي ولكن يقال أقل ما يجزى من الوضوء مرة وأكل ما يكون من الوضوء ثلاث أخبرنا عبد الله بن نافع أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال أن رسول الله توفناً ومسح على الخفين (قال الشافعي) ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل رجله على المصلى انما يقال الغسل كمال والمسح رخصة وكال وأيهما شأ فعل

(باب القراءة في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مسعر عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حريث قال سمعت النبي يقرأ في الصبح والليل إذا عسعس قال الشافعي يعني يقرأ في الصبح إذا الشمس كورت - أخبرنا سفيان عن زياد بن علاقة عن عمه قال سمعت النبي عليه السلام في الصبح يقرأ والتخل بأسفقت قال الشافعي يعني يقاف

أخبرنا مسلم وعبد الحميد
عن ابن جريح قال أخبرنا
محمد بن عباد بن جعفر
قال أخبرنا أبو سلمة بن
سفيان وعبد الله بن عمرو
العائذي عن عبد الله
ابن السائب قال صلى
لنارسل الله صلى الله
عليه وسلم الصحبة
فاستفتح بسورة المومنين
حتى اذا جاء ذكر موسى
وهرون أو ذكر عيسى
أخذت النبي سعة
خفف فرجع قال
وعبد الله بن السائب
حاضر ذلك قال الشافعي
وليس تعد شيئاً من هذا
اختلافاً لأنه قد صلى
الصلاوات عمره فيحفظ
الرجل قراءته يوماً
والرجل قراءته يوماً
وقد أباح الله في القرآن
بقراءة ما تيسر منه
وسن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يقرأ
بأم القرآن وما تيسر
فدل على أن اللازم في
كل ركعة قراءة أم
الاولين ما تيسر معها

(باب في الشهد)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
الثقة عن الليث بن سعد

(الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق بكفارة ثم اشتراها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لم يهتد حق السالكين في زكاة مال أو لم يهتد في كفارة عيّن فلنك كلهم من رأس المال يحاصره ديون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يكتفي مثله وإن أوصى بعتق في كفارة ولم يكن في رأس المال إلا الطعام فإن حل ثلثه العتق أعتق عنه من الثلث وإن لم يهتد أطمع عنه من رأس المال وإذا أعتق عنه من الثلث لم يطمع عنه من رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كفر الرجل بالطعام أو بالكسوة ثم اشترى ذلك فدفعه إلى أهله ثم اشترى منهم ما يبيع جازر ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى

(كفارة عيّن العبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت العبد فلا يجزيه إلا الصوم لأنه لا يملك شيئاً وإن كان نصفه عبداً ونصفه حراً وإن في يديه مال لنفسه لم يجز الصيام وكان عليه أن يكفر مما في يديه من المال مما يصيبه وإن لم يكن في يديه مال لنفسه صام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت العبد ثم عتق وكفر كفارة حراً جزأت عنه لأنه حينئذ مالك ولو صام أجزأت عنه لأنه يوم حنت كان حكمه حكم الصيام

(١) (من نذر أن يعشي إلى بيت الله عز وجل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن نذر تبرراً أن يعشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يعشي إن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دم احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطبق شيئاً سقط عنه كمن لا يطبق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعداً ولا يطبق القعود فيصلي مضطجعا وأما فريضة الجوارح والعمره والصلاة أن اللباس أصلها أمر الجلب بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يعشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً أو معتمراً لا بدله منه قال الربيع وللشافعي رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن يعشي إلى بيت الله الحرام حنت فكفارة عيّن تجزيه من ذلك إن أراد بذلك اليمين « قال الربيع » وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً فقال هذا قول يا أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالمشي إلى بيت الله ففها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمره فكفارته كفارة عيّن إذا حنت ولا يكون عليه حج ولا عمره ولا صوم ومذهبنا أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه أو تبريراً يريد الله به فأما على غلق الأيمان فلا يكون تبرراً وإنما عليه التبرر بغير الغلق وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه إذا نذر متبرراً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتبرر أن يقول الله على أن شئ الله فلان أو قدم فلان من سفره أو قضى غنى ديناً أو كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر فأما إذا قال إن لم أقض حقت فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا من معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة وذلك أن يقول الله على أن شغافى أو شئ فلان أن أنحرأخي أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شئ عليه فيه وفي السائبة وإنما أبطل الله عز وجل السذرة في البعيرة والسائبة لانهما معصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه لالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة * « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله

(١) قد تقدم في نسخة البلقيني جل من هذا الباب في أو آخر الجزء الثاني في أبواب عقدها هو على حسب المناسبات مع ترك بعض منه ولكنه بتمامه في الأصول بهذا الموضوع فأثبتناه تعالى

تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه
 * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء
 لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه
 ناقته وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية
 لم تمنع من كلا ترنع فيه ولم تمنع من حوض تشرع فيه قال فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فم
 أخذتني وأخذت سابقا الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجزيرة حلفائك ثقيف قال وحبس حيث
 عير به النبي صلى الله عليه وسلم فتر به النبي صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك فقال يا محمد اني مسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لو قتلها وأنت تلك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة
 أخرى فقال يا محمد اني جائع فأطعمني وطمأن فأسقى فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي
 صلى الله عليه وسلم بدله ففادى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأسلك الناقة ثم إنهما غارا على المدينة عدو
 فأخذوا سرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد
 أسروها وكانوا يريدون النعم عشاء فقامت المرأة ذات ليلة إلى النعم فجعلت لا تبجي إلى بعير إلا راغحت انتهت
 إليها فلم ترغ فاستوت عليها فبغت فلما قسمت المدينة قال الناس العصابة العصابة فقالت المرأة اني نذرت
 أن الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسما جزيتها لأوفاء لنذر في معصية الله
 ولا فيما لا يملك ابن آدم . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تخبر مثلها أو تخبرها ولا
 تكفر قال وكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينكر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فالنذر ساقط عنه وبذلك
 نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل فهو كالأبليس مما سواه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال
 حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وخطى أو يقصر وذلك
 كمال عمرة هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يحج ماشيا مشى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى
 بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه
 لو كان متطوعا بالحج أو نذر له أو كانت عليه حجة الاسلام أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمرة فإذا كان
 حكمه (١) أن يسقط ولا يجزئ من حج ولا عمرة فكيف لا يسقط المشي الذي أنما هو هيئة في الحج والعمرة (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر ولم يحج ولم يعتمر فإن كان نذر ذلك ماشيا فلا
 يمشي لأنها جميعا حجة الاسلام وعمرته فإن مشى فأنما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشيا
 من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمرة إذا لم يعتمر ويحج فأنما هو حجة الاسلام وإن لم يتوجه حجة الاسلام
 ونوى به نذرا أو جماعا غيره أو تطوعا فهو كله حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشيا
 أو غير ماش « قال الربيع » هنا إذا كان المشي لا يضرب عن عشي فإذا كان مضرا به فترك ولا شيء عليه
 على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأبائنا أن يترك صومه ويتنجى عن الشمس فأمره بالذي فيه البر
 ولا يضربه ونهاه عن تعذيب نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي عشي إذا كان المشي تعذيبا له
 يضربه تركه ولا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا قال لا شيء الله فلا فاته على أن
 أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شأ يكون مثله را فإن لم ينو شأ فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى
 غير مواضع البر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نذر فقال على المشي إلى أقر بتمه أرأته راق أو غيرها
 من البلدان لم يكن عليه شيء لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شيء من البلدان وأنما يكون المشي إلى الموضع

(١) أي أن يطلو وبلغو وقوله لا يسقط المشي أي لا يلغو فيجب إعادته ماشيا تأمل

عن أبي الزبير عن سعيد
 وطاوس عن ابن عباس
 قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا التشهد
 كما يعلمنا السورة من
 القرآن فكان يقول
 التحيات المباركات
 الصلوات الطيبات لله
 سلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن
 لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله « قال
 الربيع » هذا حدثنا
 به يحيى بن حسان
 قال الشافعي وقد روى
 أئمن بن نابل بإسناده
 عن جابر عن النبي عليه
 السلام تشهدا يخالف
 هذا في بعض حروفه
 وروى البصريون عن
 أبي موسى عن النبي
 عليه السلام حديثا
 يخالفهما في بعض
 حروفهما وروى
 الكوفيون عن ابن
 مسعود في التشهد
 حديثا يخالفهما كلها
 في بعض حروفها فهي
 مشبهة متقاربة واحتمل
 أن تكون كلها ثابتة
 وأن يكون رسول الله
 يعلم الجماعة والمنفردين
 التشهد فحفظوا أحدهم

الذي يرتجى فيه البر وذلك المسجد الحرام وأحب إلى أن نذراً أن يمشى إلى مسجد المدينة أن يمشى وإلى مسجد بيت المقدس أن يمشى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس ولا يبين لي أن أوجب المشى إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما يبين لي أن أوجب المشى إلى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض والبر باتيان هذين نافله وإذا نذراً أن يمشى إلى بيت الله ولا يمشى إلا إلى بيت الله الحرام ولا يجب ذلك عليه إلا بأن يمشى به لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذراً أن يمشى إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يمشى إليه ولو نذراً بر أمرناه بالوفاء به ولم يجبر عليه وليس هذا كما يؤخذ لا كميمن من الآمين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه إلا بما يجابه على نفسه بعينه وإذا نذراً الرجل أن ينحر بمكة لم يجزه إلا أن ينحر بمكة وذلك أن النحر بمكة بر وأن نذراً أن ينحر بغيرها لمتصدق لم يجزه أن ينحر إلا حيث نذراً أن يتصدق وأنما وجبته وليس في النحر في غير هار لأنه نذراً أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فإذا نذراً أن يتصدق على مساكين ببلد فعله أن يتصدق عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غلامي حر إلا أن يبدولي في ساعتي هذه أو في يومي هذا أو شأء أو يشاء فلان أن لا يكون حراً أو أمر أنه طالق إلا أن أشاء أن لا تكون طالق في يومي هذا أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئة لم يكن العبد حراً والمرأة طالقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذراً أو أمشي نذراً فعليه أن يهديها وعليه أن يمشى إلا أن يكون أراد أني سأحدث نذراً أو أني سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغيره يجب فإذا نذراً الرجل أن يأتي موضعاً من الحرم ما شياً أو راكباً فعليه أن يأتي الحرم جاحاً ومعتبراً ولو نذراً أن يأتي عرفة أو زمراً أو موضعاً قرباً من الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذراً في غير طاعة وإذا نذراً الرجل بحج أو لم يسم وقتاً فعليه حج يحرمه في أشهر الحج متى شاء وإن قال على نذراً أن شاء فلان فليس عليه شيء ولو شاء فلان أنما النذر ما أريد الله عز وجل به ليس على معاني العلق ولا مشيئة غير الناذر وإذا نذراً أن يهدي شيئاً من النعم لم يجزه إلا أن يهديه وإذا نذراً أن يهدي متاعاً لم يجزه إلا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى ولو نذراً أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى ثمنه وبلى الذي نذراً الصدقة بذلك وتعليقه على البيت وتطيينه به أو يوكل به ثقة بلى ذلك له وإذا نذراً أن يهدي بدنة لم يجزه فيها إلا في من الأبل أو ثنية وسواء في ذلك الذكرو الأنثى والخصى وأكرهاً ثمناً أحب إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعداً وإذا لم يجد بقرة أهدي سبعاً من الغنم ثنيافصاعداً إن كن معزى أو جذاً فصاعداً إن كن ضأناً وإن كانت نيتهم على بدنة من الأبل دون البقر فلا يجزيه أن يهدي مكانها من البقر والغنم الأقيمتها وإذا نذراً الرجل هدياً ولم يسم الهدى ولم ينوشياً فأحب إلى أن يهدي شاة وما أهدي من مذخطة أو ما فوقه أخره لأن كل هذا هدي وإذا نذراً أن يهدي هدياً ونوى به همة جدياً رضيعاً أهدها أنما معنى الهدى هدية وكل هذا يقع عليه اسم هدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذراً أن يهدي شاة عوراء أو عيماً أو عرجاً أو مالا يجوز أخيه أهدها ولو أهدي تاماً كان أحب إلى لأن كل هذا هدي ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتلته منكم مستعداً فخرام مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى وأنما يجز به بئله ألا ترى أنه يقتل الجراد والعصفور وهما من الصيد فيجزى الجراد بتمرة والعصفور بقيمة ولعله قبضة وقد سمي الله تعالى هذا كله هدياً وإذا قال الرجل شاتي هذه هدي إلى الحرم أو ببقعة من الحرم أهدي وإذا نذراً الرجل بدنة لم تجزه إلا بمكة فإذا سمي موضعاً من الأرض ينحرها فيه أجزأته وإذا نذراً الرجل عند صوم صامه أن شاء متفرقاً وإن شاء متتابعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذراً صيام أشهر فصام منها بالآلهة صامه عدد أيامين

﴿باب في الوتر﴾

حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقد سمعت أن

النبي صلى الله عليه وسلم
أوترأول الليل وآخره في
حديث يثبت مثله
وحديث دونه وذلك
مما وصفت من المباح
له أن يوتر في الليل كله
ونحن نبيح في المكتوبة
أن يصل في أول الوقت
وآخره وهذا في الوتر
أوسع منه ، حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان قال
أخبرنا أبو يعقوب عن
مسلم عن مسروق عن
عائشة قالت من كل
الليل قد أوتر رسول الله
فاتمى وتره إلى السحر

(باب سجود القرآن)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا محمد بن اسمعيل
عن ابن أبي ذئب عن
الحرف بن عبد الرحمن
عن محمد بن عبد الرحمن
عن ثوبان عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قرأ بالنجم
فسجد وسجد الناس
معه الأرجل قال أراد
الشهر ، أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
محمد بن اسمعيل عن
ابن أبي ذئب عن يزيد

الهلالين أن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوما وإذا نذر صيام سنة
بعضها صامها كلها إلا رمضان فإنه يصوم له رمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كالأ
قصد فنذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها حتى
يوفي صوم سنة كاملة وإذا قال الله على أن أحج عا حيا لم يخل بينه وبينه عدوا أو سلطان - ليس فلا قضاء عليه
وإن حال بينه وبينه مرض أو خطأ عددا أو نسيان أو توان فضاء إذا زمت أنه سهل بالجمع صبر بعد وفلا
يكون عليه قضاء كان من نذر حيا بعينه مثله وما زمت أنه إذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذره
فأحصر وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعضها فرض قضاها إلا الأيام التي ليس له أن يصومها فإن قال
قائل فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا قل أمر به للخروج من الإحرام وهذا لم يحرم
فأمر بالهدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أكل الصائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم
كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه وإذا تسكر بعد الفجر وهو لا يعلم
أو أظفر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فإن كان صوم متتابع فعليه أن يستأنفه
وإذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم لأنه قدم
في الليل ولم يقدم في النهار وأحب إلى لو صامه ولو قدم الرجل نهارا وقد أظفر الذي نذر الصوم فعليه قضاء ذلك
اليوم وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعا أو لم يأكل فعليه أن يقضيه لأنه نذر والتندر
لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاء من
قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائما عن نذره وإنما قلنا بالاحتياط أن جازا أن يصام وليس هو كيوم
الفطر وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان فقلنا عليه قضاؤه وهذا أصح في القياس من الأول ولو أصبح
فيه صائما من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصومه لنذره وقضائه ويعود لصومه لمقدم فلان
ولو أن فلانا قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاؤه لأنه ليس
في صوم ذلك اليوم طاعة ولا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا
فقدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلان وصوم الاثنين كالمستقبله وإن تركه فيما يستقبل
قضاء إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أخفى أو أيام التشريق فلا يصومه ولا يقضيه وكذلك إن كان في
رمضان لم يقضه وصامه من رمضان كالأول أن رجلا نذر أن يصوم رمضان صام رمضان بالنذر بنية وبنيته
بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأضحي أو أيام التشريق ولو كانت المسئلة بمحاله
وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فمما لا يشبه هذا
شهر رمضان لأن هذا شيء أسخفه على نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شيء أوجب الله
تعالى لشيء دخله على نفسه ولو كانت المسئلة بمحاله وكان النادر أمرا فكل الرجل رتقضى كل ما أمر
عليها من حيثها وإذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حيضتي فليس عليها صوم ولا قضاء
لأنها لا تكون صائمه وهي حائض وإذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان
ومن الصوم يوم لأن هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم إلا الوتر « قال الربيع » وفيه قول آخر يجزيه
ركعة واحدة وذلك أنه يرى عن عمر أنه تغل بركعة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر
ركعات وأن عثمان أوتر بركعة ، قال الربيع ، فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يصل صلاة ولم ينو عددا
فصل ركعة كانت ركعة صلاة عما ذكرنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الله على عتق رقبة فأى
رقبة أعتق أجزأه

(فمن حلف على سكنى دار لا يسكنها)

(سئل الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل له فإنا نقول فممن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا تزي عليه حنثا في أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة فإنه حائث إذا أقام يوما وليلة أو يقول نويت أن لا أجعل حتى أجد منزلا فيكون ذلك له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج مكانه فإن تخلف ساعة وهو يمكنه الخروج منها حنث ولكنه يخرج منها بصدقه متعولا ولا يضره أن يتردد على حل متاعه منها وأخرج أهله لأن ذلك ليس يسكن قال فإنا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لهما مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لهما مقاصير يسكن كل مقصورة منها ساكنها وكان الحالف مع المخاوف عليه في بيت منها أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة دون البيت وصاحبه المخاوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها اليمين وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة أو له مقصورة أو كان في مقصورة دون البيت والآخر في البيت دون المقصورة أنه إن أقام في البيت أو في المقصورة يوما وليلة كان حائثا وإن أقام أقل من ذلك لغير المساكنة لم يكن عليه حنث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فهي كالمسئلة قبلها يخرج منها مكانه أو يخرج الرجل مكانه فإن أقام جميعا ساعة بعدما أمكنه أن يتحول عنه حنث وإن كانا في بيتين فعمل بينهما حائرا ولكل واحد من الحجرين باب فليست هذه مساكنة وإن كانا في دار واحدة والمساكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتيهما ومدخلهما واحد فأما إذا افرق البيتان والحجرتان فليست مساكنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما جوابنا في هذه الأيمان كلها إذا حلف لانية له إنما خرجت اليمين منه بلانية فأما إذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما توى قال فإنا نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه فإنا نستحب له أن ينتقل بجميع متاعه وأن لا يخلف شيئا من متاعه وإن خلف شيئا منه أو خلفه كله فلا حنث عليه فإن خلف أهله وولده فهو حائث لأنه ساكن بعد المساكنة التي حلف عليها المساكنة منه ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنقلة والمساكنة على البدن دون الأهل والمال والولد والمتاع فإذا حلف رجل لينتقل فانتقل بيده وترك أهله وولده وماله فقد بر وان قال قائل ما ألحجة فيل رأيت إذا سافر ببدنه أيقصر الصلاة ويكون من أهل السفر وأريت إذا انقطع إلى مكة ببدنه أ يكون من حاضري المسجد الحرام الذين انتمعوا لم يكن عليهم فإذا قال نعم قيل فإنا نأمن النقلة والحكم على البدن لا على المال ولا على ولد ولا على متاع قال فإنا نقول فممن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه فتركه عليه بعد اليمين أنازاه حائثا لأنه قد لبسه بعد يمينه وكذلك نقول فيه أن حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها فان نزل مكانه والا كان حائثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يلبسه فغسل المستلثين الأولين إن لم ينزعه من ساعته إذا أمكنه نزعه حنث وكذلك أن حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فان نزل مكانه والاحتث وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل فإنا نقول فممن حلف أن لا يسكن بيتا ولا نبهة وهو من أهل الحضارة فسكن بيتا من بيوت الشعر فإنه إن كان ليمينه معنى يستدل عليه بالامر الذي له حلف مثل أن يكون مع يقوم انهدم عليهم بيت فمهم تراه فلا شيء عليه في سكنه في بيت شعر وإن لم يكن له نية حين حلف وإن كان انما وجه يمينه أنه قيل له إن الشمس محتجة وإن السكنى في السطوح والخروج من البيوت معجحة ويسر خلف أن لا يسكن بيتا فانزاه حائثا إن سكن بيت شعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتا وهو من أهل البادية أو أهل القرية ولا نبهة فأي

ابن عبد الله بن قسيط
عن عطاء بن يسار عن
زيد بن ثابت أنه قرأ
عند رسول الله بالجم
فلم يسجد فيها (قال
الشافعي) وفي هذين
الحديثين دليل على أن
سجود القرآن ليس بحتم
ولكننا نحب أن لا يترك
لأن النبي عليه السلام
سجد في النجم وترك *
حدثنا الربيع بن سلين
قال الشافعي وفي النجم
سبعة ولا أحب أن يدع
شيئا من سجود القرآن
وإن تركه كرهته له
وليس عليه قضاء لأنه
ليس بفرض فان قال
قائل ما الدليل على أنه
ليس بفرض قيل
السجود صلاة وقد قال
الله تعالى إن الصلاة
كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا فكان الموقوت
يحتمل موقوتا بالعدد
وموقوتا بالوقت فأبان
رسول الله أن الله جل
ثناؤه فرض خمس
صلوات فقال رجل
يا رسول الله هل على
غيرها قال لا إلا أن تطوع
فلما كان سجود القرآن
خارجا من الصلوات
المكتوبات كان سنة
اختيار وأحب النيات

لا يدعه ومن تركه تركه
فضلا لا فرضا وانما
سجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في النجم لان
فيها سجودا في حديث
أبي هريرة وفي سجود
النبي صلى الله عليه في
النجم دليل على ما وصفت
لأن الناس سجدوا معه
الارجلين والرجلان
لا يدعان ان شاء الله
القرض ولو تركاه امرهما
رسول الله باعادته (قال
الشافعي) وأما حديث
زيد أنه قرأ عند النبي
صلى الله عليه وسلم
النجم فلم يسجد فهو
والله أعلم أن زيدا لم
يسجد وهو القاري فلم
يسجد النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يكن عليه
فرضا فأمره النبي به
« حدثنا الربيع »
أخبرنا الشافعي
أخبرنا إبراهيم بن محمد
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رجلا
قرأ عند النبي السجدة
فسجد فسجد النبي ثم
قرأ آخر عنده السجدة
فلم يسجد فلم يسجد النبي
فقال يا رسول الله قرأ
فلان عندك السجدة
فسجدت وقرأت عندك
السجدة فلم تسجد فقال

بيت شعرا وأدم أوحية أو ما وقع عليه اسم بيت أو حجارة أو مدر سكن حنث قال فأنانقول فيمن حلف أن
لا يسكن دار فلان فسكن دارا بينه وبين رجل آخرانه يحنث وكذلك ان كانت الدار كلها فسكن منها
بيتا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن دارا فلان ولم ينو دارا بعينها فسكن
دارا له فيها شركا كرها كان له أو أفلها لم يحنث ولا يحنث حتى تكون الدار كلها خاصة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وأخرمه طعاما ولا نية له لم يحنث
ولا أقول بقولكم انكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان
وأخرمه انكم تحنثونه ان كل منه قبل أن يقتسمه وزعمنا وزعمتم انهما ان اقتسما فأكل الحالف مما صار
الذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حنث والقول فيها على ما أجبته في صدر المسئلة قال فأنانقول من حلف
أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان انه ان كان عقدي يمينه على الدار لا نهاده لا يحنث ان سكنها وهي لنفسه
وان كان انما عقدي يمينه على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المزوقة فذهب
ترويقها فأرأها حائثا ان سكنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بعينها
وباعها فلان فان كانت نيته على الدار حنث بأى وجه سكنها وان ملكها هو وان كانت نيته ما كانت لفلان
لم يحنث اذا خرجت من ملكه وان لم يكن له نية حنث اذا قال دار فلان هذه

(فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت فغير عن حاله)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فأنانقول لو أن رجلا حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت
طريقا وأخر به الناس فيها ذاهبين وجامين انه ان كان في يمينه سبب يستدل به على شيء من نيته وما أراد
في يمينه حل على ما استدل به وان لم يكن لذلك سبب يستدل به على شيء من نيته فأن لا ترضى عليه حنثا في دخولها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فانهدمت حتى صارت طريقا فلم
دخلها لم يحنث لانها ليست بدار قال فأنانقول فيمن قال والله لا أدخل من باب هذه الدار فدخل
من بابها هذا المحدث انه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار
ولانية له فدخل فدخل من بابها فأن لا ترضى عليه حنث وان كانت له نية فتوى من باب هذه الدار في هذا الموضع
لم يحنث قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث قال فأنانقول فيمن حلف أن
لا يلبس هذا الثوب وهو قيص فقطعه قباء أو سراويل أو حبة انازا ما حائثا الا أن تكون له نية يستدل بها على
أنه لا حنث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا وهو رداء ففقطعه قيصا
أو تزر به أو ارتدى به أو قطعه فلانس أو تباين أو حلف أن لا يلبس سراويل فارتدى بها أو قيصا فارتدى به
فهذا كله لبس وهو يحنث في هذا كله اذا لم تكن له نية فان كانت له نية لم يحنث الا على نيته ان حلف أن
لا يلبس القميص كما تلبس القمص فارتدى به لم يحنث وكذلك ان حلف أن لا يلبس الرداء كما تلبس الأردية
فلبسه قيصا لم يحنث وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا امرأته وقد كانت منت بالثوب عليه أو ثوب رجل
من علبه فأصل ما أبى عليه أن لا أنظر الى سبب يمينه أبدا وانما أنظر الى مخرج اليمين ثم أحنث صاحبها
أو أمره على مخرجها وذلك أن الاسباب متقدمة والأيمن محدثة بعدها فقد حدثت على مثالها وعلى خلاف
مثالها فلما كان هكذا لم أحنثه على سبب يمينه وأحنثه على مخرج يمينه أرايت لو أن رجلا قال لرجل قد
نحلتك داري أو قد وهبتك مالي خلف ليضربني أما يحنث ان لم يضربه وليس حلفه ليضربني يشبه سبب ما
قال له فإذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب لثوب امرأته فوهبته له أو باعته واشترى يمينه ثوبا أو اتفّع به لم يحنث
ولا يحنث أبدا الا يلبسه قال فأنانقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فرقى على ظهر يمينه انه يحنث لانه
دخلها من ظهرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان فرقى فوقها فلم

يدخلها وانما دخوله أن يدخل بيتها وأعرضتها قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل بيت فلان المحلوف عليه وانما فلان ساكن في ذلك البيت بكراهة فيبحث لانه يتسه ما دام ساكنا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكراهة لم يبحث لانه ليس بيت فلان الا أن يكون أراد مسكن فلان ولو حلف أن لا يدخل مسكن فلان فدخل عليه مسكنا بكراهة حنث الا أن يكون نوى مسكنا عليه (قال الشافعي) فانا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان فادخله قهرا فانه ان كان غلبه على ذلك ولم يتراخ فلا حنث عليه ان كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته فأما ان أقام ولو شاء أن يخرج فخرج فان هذا حنث « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخلها لم يحنث الا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي أو لم يتراخ قال فانا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان فقال انما حلفت أن لا أدخلها ونويت شهرا ان اترى عليه أنه ان كانت عليه في عينة بيته فانه لا يصدق بيته وان دخلها حنث وان كان لا يثبته عليه في عينة قبل ذلك منه مع عينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل دار فلان فقال نويت شهرا أو يوما فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه البين فاما في الحكم فتدخلها فهي طالق قال فانا نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه فلان ذلك بيتا انما حانثان أقام معه في البيت حين دخل عليه وذلك أنه ليس يراد بالبين في مثل هذا الدخول ولكن يراد به المجالسة الا أن تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه وانه ان كان هو في البيت أولا ثم دخل عليه الآخرة فلا حنث عليه واذا كان هذا هكذا نيته يوم حلف فانا لا نرى عليه حنثا اذا كان المحلوف عليه هو الداخل عليه بعد دخوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل عليه الآخرة يثبته فأقام معه لم يحنث لانه لم يدخل عليه قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل على جاره بيته فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره انه يبحث لانه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره وانه ان دخل عليه مسجدا لم يحنث الا أن يكون نوى المسجد في عينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل على رجل غيره بيتا فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحنث من قبل أنه ليس على ذلك دخل « قال الربيع » والشافعي قول آخر انه يبحث اذا دخل عليه لانه قد دخل عليه بيتا كما حلف وان كان قد قصد بالدخول على غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان علم أنه في البيت فدخل عليه حنث في قول من يبحث على غير النية ولا يرفع الخطأ فاما اذا حلف أن لا يدخل عليه بيتا فدخل عليه المسجد لم يحنث بحال

(من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما ففعل أحدهما)

قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين فكساها أحدهما انه حانث الا أن يكون نوى في عينة أن لا يكسوها اياهما جميعا لحاجته الى أحدهما أو لأنها لا حاجة لهما فيهما جميعا فقال أنت طالق ان فعلت فتكون له نيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين أو هذه الاثواب الثلاثة فكساها أحد الثوبين أو أحد الثلاثة أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحد لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين فأكلهما الا قليلا لم يحنث الا أن يأتي على الشئتين اللذين حلف عليهما الا أن يكون ينوى أن لا يكسوها من هذه الاثواب شيئا أو لا يأكل من هذا الطعام شيئا فيحنث واذا قال والله لا أشرب ماء هذه الاداة ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كله فكل هذا سواء ولا يبحث الا أن يشرب ماء الاداة كله ولا سبيل الى أن يشرب ماء النهر كله ولا ماء البحر كله ولكنه لو قال لا أشرب من ماء هذه الاداة

(باب القصر والاعمام
في السفر في الخوف
وغير الخوف)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه وانما ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الا نية قال الشافعي وكان بينا

ولامن ماء هذا النهر ولامن ماء هذا البحر فشرب منه شيأ حثت الآن تكون له نية فيحسث على قدر نيته
واذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً فأكل خبزاً ولحمياً يحث وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت وكل
شيء أكل به الزيت سوى الخبز فإنه ليس يحث وكذلك لو قال لا آكل زيتاً ولحمياً كذلك كل ما أكل مع اللحم
سوى الزيت قال فأنفق قول لمن قال لأمته أو امرأته أنت طالق أو أنت حرة أن دخلت هاتين الدارين
فدخلت أحدهما ولم تدخل الأخرى أنه حث وإن قال إن لم تدخلهما فأنت طالق أو أنت حرة فأن لا يخرج
من بينهما لا بدخولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لامرأته أنت طالق إن دخلت هاتين
الدارين أولاً ثم أنت حرة أن دخلت هاتين الدارين لم يحث في واحدة منهما إلا بان تدخلهما معاً وكذلك كل
عين حلف عليها من هذا الوجه قال فأنفق قول من قال لعبد له أنه أعتقه أن شتمها فإن شاء أجمعها الحرية
فهما حران وإن شاء أجمعها الرق فهما رقيقان وإن شاء أحدهما الحرية وشاء الآخر الرق فالذي شاء الحرية منهما
حر ولا حرية بمشبهة هذا الذي لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبد له أنه أعتقه أن شتمها
أن شتمها لم يعتق إلا بان يشأ أو لم يعتق إلا بان يشأ أحدهما دون الآخر وكذلك إن قال أعتقه أن شتمها
فلان وفلان لم يعتق إلا أن يشأ فلان وفلان ولم يعتق إلا بان يشأ أحدهما دون الآخر ولو كان قال لهما أياكما
شاء العتق فهو حر فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر أو لم يشأ قال فأنفق قول رجل قال والله لن قضيتني حتى
في يوم كذا وكذا لأفعلن بك كذا وكذا ففقه بعض حقه أنه لا يلزمه الميئن حتى يقضيه حقه كدله أنه أراد به
الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق حلف لن قضيتني حتى في يوم
كذا وكذا لأهين لك عبداً من يومك ففقه بعض حقه أنه لا يلزمه ذلك اليوم كدله لم يحث ولا يحث
الإبان يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه ولا يهيب له عبداً

(من حلف على غريمه أن لا يفارق حتى يستوفي حقه)

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فأنفق قول من حلف أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففر
منه أو أفلس أنه حث الآن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يفارق
غريمه حتى يأخذ حقه منه ففر منه غريمه لم يحث لأنه لم يفارقه هو ولو كان قال لا أفترق أنا وهو حث في قول
من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحث في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما من حلف
لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحث في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس والخطأ ولا يثبت في قول
من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فأنفق قول من حلف لغريمه أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه
فأحاله على غريمه آخر أنه ان كان فارقه بعد الجمالة فإنه حث لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي ففارقه
لم يستوف لم أحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذي يأخذه الشافعي إنه ان لم يفترق فيه حتى فر منه
فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي
منه حقه فأحاله بعد على رجل غيره فأبرأه ثم فارقته حث وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحث
لأنه وان لم يستوف أولاً بالجمالة فقد برئ بالحوالة قال فأنفق قول من حلف على غريمه أن لا يفارقه حتى
يستوفي حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً أو رصاصاً ونقصا بينا نقصانه أنه حث لأنه فارق
لم يستوف وأنه ان أخذ بحقه عرضاً فإن كان يسوى ما أخذه به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بابه ولم يحث
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ منه حقه فيما يرى ثم
وجد دنانيره زجاجاً ونحاساً حث في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الإيمان ولا يحث في قول من
يطرح عن الناس ما لم يمدوا عليه في الإيمان لأن هذا لم يمد أن يأخذ الأوفاء حقه وهو قول عطاء أنه
يطرح عن الناس الخطأ والنسيان وروى عطاء فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ بحقه عرضاً

في كتاب الله أن
القصر في السفر في
الخوف وغير الخوف
معارضة من الله لأن
الله فرض أن تقصروا
كما كان بينا في كتاب الله
أن قوله لا جناح عليكم
إن طلقتم النساء ما لم
تمسوهن رخصة لأن
حتماً من الله أن
يطلقوهن من قبل أن
يمسوهن وكما كان
بيننا في كتاب الله ليس
عليكم جناح أن تأكلوا
من بيوتكم أو بيوت
آبائكم إلى جميعاً وأشتاتا
رخصة لأن الله تعالى
حتم عليهم أن يأكلوا
من بيوتهم ولا من
بيوت آباءهم ولا جميعاً
ولا أشتاتا وإذا كان
القصر في الخوف
والسفر رخصة من الله
كان كذلك القصر في
السفر بلا خوف فمن
قصر في الخوف والسفر
قصر بكتاب الله ثم بسنة
رسول الله ومن قصر
في سفر بلا خوف قصر
بنص السنة وإن
رسول الله أخبر أن
الله تصدق بها على
عباده فإن قال قائل
فأين الدلالة على
ما وصفت قبل أخبرنا

فان كان العرض الذي أخذ قيمته ماله عليه من الدنانير لم يحنث وان كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لغريمه والله لا أفارقك حتى آخذ حقي فان كانت نيته حتى لا يبقى عليه من حقي شي فأخذ منه عرضا يسوى أو لا يسوى برئ ولم يحنث لانه قد أخذ شيئا ورضيه من حقه وبرئ الغريم من حقه وكذلك ان كانت نيته حتى أستوفي ما أرضى به من جميع حقي وكذلك ان قال رجل لرجل والله لأقضي بك حقل فوهب صاحب الحق حقه للمخالف أو تصدق به عليه أو دفع به اليه سلعة لم يحنث ان كانت نيته حين حلف أن لا يبقى على شيء من حقل لانه دفع اليه شيأ رضيه فقد استوفى فان لم تكن له نية فلا يبرأ أبدا إلا بان يأخذ حقه ما كان ان كانت دنانير فدنانير أو دراهم فدراهم لا ن ذلك حقه ولو أخذ فيه أضعاف ثمنه لم يبرأ لان ذلك غير حقه وحد الفراق أن يتفرقا من مقامهما الذي كانا فيه ومجسهما

(من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل انه ان استثنى في حاله أن لا مال عليه فلا حنث عليه وان لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل لم يحنث لان النفس غير المال قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبدا فتكفل لو كفل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل الذي حلف عليه فإنه اذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكالاته وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حنث عليه وان كان ممن علم ذلك منه فإنه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليه فيها سبيل لنفسه فان نوى هذا فكفل لو كفل له في مال للمخوف حنث وان كان كفل في غير مال المخوف لم يحنث وكذلك ان كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحنث

(من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم) (قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول في رجل قال لرجل والله لأقضي بك حقل غدا ففقه اليوم انه لا حنث عليه لانه لم يرد بيته الغدا انما أراد وجه القضاء فاذا خرج الغد عنه وليس عليه فقد بر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال لرجل والله لأقضي بك حقل غدا ففعل له حقه اليوم فان لم تكن له نية حنث من قبل أن قضاء غدا غير قضاءه اليوم كما يقول والله لا كلمتك غدا فكله اليوم لم يبر وان كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غدا حتى أفضيل حقل ففقه اليوم بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال والله لا أكلن هذا الرغيف اليوم فأكل بعضه اليوم وبعضه غدا انه حانث لانه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والبساط محال وانما يقال السبب بساط اليمين عنه أصحاب مالك أنه حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فباع الغزل واشترت طعاما فأكله فهو عندهم حانث لان بساط اليمين عندهم أن لا يتنفع بشي من غزلها فاذا أكل منه فقد انتفع به وهو عند الشافعي محال « قال الربيع » قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل فقال والله لا أكلن هذا الطعام غدا أو لا ألبس هذه الثياب غدا أو لا أركب هذه الدواب غدا فانت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد فن ذهب الى طرح الاكراه عن الناس طرح هذا قياسا على الاكراه فان قيل فما يشبهه من الاكراه قيل لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفرة أنهم اذا كرهوا عليه فجعل قولهم الكفر مغفورا لهم مرفوعا عنهم في الدنيا والآخرة وذلك قول الله عز وجل من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره الآية وكان المعنى الذي عقلنا أن قول المكره كما لم يقبل في الحكم وعقلنا أن الاكراه هو أن يغلب بغير فعل منه فاذا تلف ما حلف ليفعل فيه شيأ فقد غلب بغير فعل منه وهذا في أكثر من معنى الاكراه ومن أكره المكره عيسته ولم يرفعها عنه كان حانثا في هذا كله (قال الشافعي)

مسلم وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني ابن أبي عمير عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فقد أمان الناس فقال عمر عبت مما عبت منه فسألت رسول الله فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فدل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ودلت على أن يقصر في السفر بلا خوف ان شاء المسافر وان عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر « حدثنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال سافر رسول الله من مكة الى المدينة أمنا لا يخاف الا الله فصرى ركعتين « حدثنا الربيع

فست صلاة المأموم
ونيسة الامام والمأموم
مختلفة ههنا في أكبر
الاشياء وذلك عسدد
الصلاة قال اني أقول
اذا دخل خلف المقيم
حال فرضه قلت بانه
يصير مقيماً أو هو
مسافر قال بل هو
مسافر قلت فمن
أين يحول فرضه قال
قلنا اجماع من الناس
أن المسافر اذا صلي
خلف مقيم أتم قلت
وكان ينبغي أن لو لم تعلم
في أن للمسافر أن يتم ان
شاء كتاباً ولا سئنه أن
يدلك هذا على أنه أن
يتم وقلت له قلت فيه
قولا بحال قال وما هو قلت
أرأيت المصلي المقيم
اذا جلس في مشى من
صلاته قدر التشهد
أيقطع ذلك صلاته قال
لا ولا يقطعها الا
السلام أو الكلام أو
العمل الذي يفسد
الصلاة قلت فلم زعمت
أن المسافر اذا جلس
في مشى قدر
التشهد وهو ينوي حين
دخل في الصلاة في كل
حال أن يصلي أربعاً
فصلي أربعاً تمت صلاته
الآن الا ولتين الفرض

أنه انما يأمر فاذا أمر فضررب فقد بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً
فدفع المخاوف عليه سلعة الى رجل فدفع ذلك الرجل السلعة الى الخائف فباعها لم يحنث لانه لم يبيعها للذي حلف
أن لا يبيعها له الا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة يملكها فلان فيحنث فلو حلف أن لا يبيع لرجل سلعة
فدفعها الى غيره ليبيعها فدفع ذلك الغير الى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الخائف من قبل ان يبيع
الثالث غير جائز لانه اذا وكل رجلاً ببيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل
من رآه فدفعها اليه فباعها وان كان نوى أن لا يبيع لي بأمرى لم يحنث وان كان نوى أن لا يبيعها بحال حنث
لانه قد باعها

(من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى ثم قال لها قبل أن
تسأله الاذن أو بعد ما سأله اياه قد أذنت لك فخرجت لم يحنث ولو كانت المسئلة بحالها فأذن لها ولم تعلم وأشهد
على ذلك لم يحنث لانها قد خرجت باذنه فان لم تعلم فأحب الى في الورع أن لو حنث نفسه من قبل أنها عاصية
عند نفسها حين خرجت بغير اذنه وان كان قد أذن لها فان قال قائل كيف لم تحنث وهي عاصية ولا تجعله
باراً الا أن يكون خروجهما بعلها باذنه قيل أرأيت رجلاً غصب رجلاً حقاً وكان له عليه دين فخله الرجل
والغاصب المحلل لا يعلم أما يبرأ من ذلك أرأيت أنه لو مات وعليه دين فخله الرجل بعد الموت أما يبرأ قال
فاننا نقول فيمن قال لامرأته ان خرجت الى موضع الاباذنى فانت طالق ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت
ولم يعلم فانه سواء قال لها في يمينه ان خرجت الى موضع الاباذنى أو لم يقل لها الى موضع فهو سواء ولا حنث عليه
لانه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فاعما هو الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل
ذلك كله أقول لاحنث عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عبادة مريض
فأذن لها في عبادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العبادة وهي عند المريض فذهبت فيها فانه اذا أذن لها في
عبادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يحنث لانها ذهبت الى غير المريض بغير اذنه فلاحنث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول انه لاحنث عليه قال فاننا (١) نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج
الا لالعبادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال
الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى وان خرجت الى مكان أو الى موضع الاباذنى فاليين على مرة
فان أذن لها مرة فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث لانه قد بر مرة فلا يحنث ثانية وكذلك ان قال لها أنت
طالق ان خرجت الا ان أذن لك فأذن لها فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما
خرجت الاباذنى أو طالق في كل وقت خرجت الاباذنى كان هذا على كل خرجة فأى خرجة خرجت بغير اذنه
فهو حانث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الا أن يأذن له فان الذي حلف على اذنه فدخلها حنث ولو لم يمت والمسئلة
بحالها فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يحنث لانه قد أذن له مرة قال فاننا نقول فيمن
حلف بعق غلامه ليضرب به ان يحال بينه وبين بيعه لانه على حنث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى يبيعه ان شاء ولا يحال بينه وبين بيعه لانه على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حنث بعق وله
مكاتبون وأمهات أولاد ومدر ون وأشخاص من عبيد يحنث فهم كلهم الا في المكاتب فلا يحنث فيه الا بأن
ينويه في ماله لانه لان الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو بحال بينه وبين

(١) لعله نقوله بالضمير أو سقط من الكلام مقول القول تأمل كتبه مصححه

والآخرتين نافلة وقد
وصلهما قال كان له أن
يسلم منهما قلت وقولك
كان له يصيره في حكم
من سلم منهما ولا يكون
في حكمه الا بالسلام فما
علمته زاد على أن قال فأنما
أضيق عليه ان قلت
تفسد قلت فقد ضيقت
ان سها فلم يجلس في
منى وصلى أربعاً فرجعت
أن صلاته تفسد لأنه
يخط نافلة بفريضة
فما علمت وافقت قولاً
ماضياً ولا قياساً صحيحاً
وما زدت على أن
اخترت قولاً أحدثته
مخالفاً لقديم هذا
ولكن لم تقل أنت ان
فرض ركعتان قلت أقول
له أن يصلي ركعتين
بالرخصة لأن حتماً عليه
أن يصلي ركعتين في
السفر كما قلت في المسح
على الخفين له أن يغسل
رجليه وله أن يمسح على
خفيه قال فكيف
قالت عائشة قلت
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن
عائشة قالت أول
ما فرضت الصلاة
ركعتين ركعتين فزيد
في صلاة الحضر وأقرت
صلاة السفر قال الزهري

أخذ ماله واستخدمه وأرض الخناية عليه فلا يكون عليه من كمال المكاتب ولا يكون عليه من كمال القطر فيه
وليس هكذا أم ولده ولا مدبره كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرض الخناية عليهم وتكون
عليه الزكاة في أموالهم لأنه ماله فان ذهب ذهاباً إلى أن يقول المكاتب عبداً باقياً عليه من كتابته درهم فأنما
يعني عبداً في حال دون حال لأنه لو كان عبداً بكل حال كان مسلطاً على بيعه وأخذ ماله وما وصفت من أنه
يحال بينه وبينه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل بعق غلامه ليضر به غداً فباعه
اليوم فلما مضى غداً اشتراه فلا يحنث لأن الحنث إذا وقع مرة لم يعد ثانية وهذا قد وقع حنثه مرة فهو لا يعتق
عليه ولا يعود عليه الحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرأس أو كل
رؤس الحيتان أو رؤس الجراد أو رؤس الطير أو رؤس شئ يخالف رؤس البقر والغنم والأبل لم يحنث من
قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرأس أنها الرؤس التي تعمل بميزة من الأجساد يكون لها سوق
كما يكون للحم سوق فان كانت بلادها صيد ويكثر كما يكثر لحم الانعام ويميز لجهان رؤسها فتعمل كما تعمل
رؤس الانعام فيكون لها سوق على حدة وللحمها سوق على حدة فحلف حنثاً بها وهكذا ان كان ذلك يصنع
بالحيتان والجواب في هذا اذا لم يكن للمخالف نية فاذا كان له نية حنث وبر على نيته والورع أن يحنث بأى
رأس ما كان والبيض كما وصفت هو بيض الدجاج والاوز والنعام فاما بيض الحيتان فلا يحنث به الا نية
لأن البيض الذي يعرف هو الذي يرأى بأرضه فيكون مأكولاً وبأرضه كما فاما بيض الحيتان فلا يكون
هكذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يأكل لحماً حنث بلحم الأبل والبقر والغنم
والوحوش والطير كله لأنه كله لحم ليس له اسم دون اللحم ولا يحنث في الحكم بلحم الحيتان لأن اسمه غير اسمه
فالأغلب عليه الحوت وان كان يدخل في اللحم ويحنث في الورع به (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا
حلف أن لا يشرب سويقاً فأكله أو لا يأكل خبزاً فانه فشر به لم يحنث لأنه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله
والذين مثله وكذلك ان حلف أن لا يأكله فشر به أو لا يشربه فأكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
حلف أن لا يأكل سمناً فكل السمناً بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حنث لأن السمناً هكذا لا يؤكل انما
يؤكل بغيره ولا يكون مأكولاً الا بغيره الا أن يكون جامداً فيقدر على أن يأكله جامداً منفرداً (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوقع في التمر فأكل التمرة حنث لأنه قد
أكلها وان بقي من التمرة واحدة أو هلك من التمرة واحدة لم يحنث الا أن يكون يستيقن أنها فيما أكل
وهذا في الحكم والورع أن لا يأكل منه شيئاً الا حنث نفسه أن أكله وان حلف أن لا يأكل هذا الدقيق
ولا هذه الخنطة فأكله خنطاً أو دقيقاً حنث وإذا خبز الدقيق أو عصده فأكله أو طحن الخنطة أو خبزها
أو فلاحها فجعلها سويقاً لم يحنث لأن هذا لم يأكل دقيقاً ولا خنطاً انما أكل شيئاً قد حال عنهما بصنعة حتى
لا يقع عليه اسم واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل لحماً فكل لحمياً أو
لا يأكل لحمياً فكل لحمياً في واحد منهما لان كل واحد منهما غير صاحبه وكذلك ان حلف أن
لا يأكل رطباً فكل تمرأ أو لا يأكل بسرأ فكل رطباً أو لا يأكل بسرأ فكل رطباً أو لا يأكل طلعاً فكل طلعاً
لان كل واحد من هذا غير صاحبه وان كان أصله واحداً وهكذا ان قال لا آكل زبدافاً فكل لبنأ وقال
لا آكل خلافاً فكل مرقة فحل فلاحنث عليه لأن الخل مستهلك فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا حلف أن لا يشرب شيئاً فدخل بطنه لم يحنث بالذوق لان الذوق غير الشرب (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا حلف أن لا يكلم فلاننا فسلم على قوم وهو فيهم لم يحنث الا بأن ينويه فيمن سلم عليهم « قال الربيع »
وله قول آخر فيما أعلم أنه يحنث الا أن يعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا امر عليه فسلم عليه وهو عامد للسلام عليه وهو لا يعرفه ففهمها قولان فاما قول عطاء فلا يحنثه فإنه ينهض إلى

بوجهه الشئ فيصدق به لان الحر عليه قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله (١) فان كان هذا شئ منه باذن مولاه فليس له أن يمنعه منه وان كان منه بغير اذن مولاه فان كان الصوم يضرم بعمل المولى كان له أن يمنعه فان صام بغير اذن مولاه في الحال التي له أن يمنعه فيها أجزاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يحنت الناس في الحكم على الظاهر من أعيانهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها الا الله فهو يدين بها ويجزي ولا يعلمها دونه ملك مقرب ولا نبي مرسل ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم مشركين فأوجب عليهم في الآخرة جهنم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الاسلام بما أظهر وامنه فلم يسفك لهم دما ولم يأخذ لهم مالا ولم يمنعههم أن يناكحوا المسلمين وينكحوهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم يأتيه الوحي ويسمع ذلك منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة والوحي يأتيه بأنهم كاذبون بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحدود فأقام على رجل حدًا ثم قام خطيبًا فقال أيها الناس قد آن لكم أن تتبوا عن محارم الله فن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئًا فليست بستر الله فانه من يبد لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال تولى الله منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا بشر وانكم تخصمونني إلى ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجفاني وأمراته وهذا رجل لا يعينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به كذا فهو الذي يتهمه وان جاءت بكذا فلا آراء الا قد كتب عليها خفافته به على التعت المكره وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان أمر مبين لولا ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحد من الخلق أن يتحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك لأحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يأتيه به الوحي وبما جعل الله تعالى فيه مما لم يجعل في غيره من التوفيق فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضي الا على الظاهر والباطن يأتيه وهو يعرف من الدلائل بتوفيق الله اياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الا على الظاهر وانما جوابنا في هذه الآيات كلها اذا حلف الرجل لآبته له فأما اذا كانت المين بنية فآمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا الكتاب فاننا نقول فهو قول مالك قال نعم والله أعلم

(باب الاشهاد عند الدفع الى البيت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا النبي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها سراوا وبادرا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان أحدهما الأمر بالشهادة وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم من أن يكون الأمر بالشهادة دلالة لاحتمال وفي قول الله عز وجل وكفى بالله حسيبا كالدليل على الارحاض في ترك الشهادة لأن الله عز وجل

(١) لعله فان كان هذا أوشى منه أي ان كان ماوجب فيه الذبذبة والحنث أوشى الخ تأمل

(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا انتم ايهم ويد كان قبل هذا الباب باب الشهادة في البيوع فنقله السراج البلقيني الى كتاب البيوع في الجزء الثالث فارجع اليه كتبه

ثم أتت بعد وحالها في أنها أتم المؤمنين قبل القصر وبعده سواء وقد قصرت بعد رسول الله وأتمت قال أما إن ليست لي عليك مسألة بأن أصل ما ذهب اليه وتذهب اليه أن ليس في أحد مع رسول الله حجة وانك تذهب الى أن فرض القرآن أن القصر رخصة لاحتم وكذلك روايتك في السنة قلت ما خفي على ذلك ولكنني أحببت أن تكون على علم من أتى لم أدرك سلكت طريقا في صلاة السفر الا أخطأت في ذلك الطريق فتكون أو هن لجميع قواك قال فقد عاب ابن مسعود على عثمان اتعابه عني قلت وقام فصلي بأصحابه في منزله فأتهم فقيل له عبت على عثمان الاتعاب وأتمت قال الخلاف شر قال نسيم قلت وهذا مما وصفت من احتجابك بما عليك قال وما في هذا مما على قلت أترى أن ابن مسعود

كان يتم وهو يرى الاتعاب ليس له قال ما يجوز أن يكون ابن مسعود أتم

يقول وكفى بالله حسيبا أي أن لم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثاني أن يكون ولي اليتيم المأمور بالدفع إليه ماله والأشهاد به عليه يبرأ بالأشهاد عليه أن يجده اليتيم ولا يبرأ بغيره أو يكون مأمورا بالأشهاد عليه على الدلالة وقد يبرأ بغير شهادة إذا صدقه اليتيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية محتملة المعنيين معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما وتلك التسمية تدل على ما يجوز فهم ما وفي غيرهما وتدل معهما السنة ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه وفي ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن الشهادات حكم وحكمها والله تعالى أعلم أن يقطع بهما بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى ثم ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إجماع سند كره في موضعه قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا الآية فسيح الله في الشهادة في الفاحشة والفاحشة ههنا والله تعالى أعلم الزنا وفي الزنا أربعة شهود ولا تتم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهداء لا امرأه فهم لأن الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة شهداء وعلى مثل ما دل عليه القرآن في الظاهر من أنهم رجال محضون فإن قال قائل الفاحشة تحتل الزنا وغيره فإدال على أنها في هذا الموضع الزنا دون غيره قيل كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم عالمنا خلاف فيه في قول الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم يسكن حتى يجعل الله لهن سبيلا ثم زلت الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ودل الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أن هذا الحد إنما هو على الزناة دون غيرهم لم أعلم في ذلك مخالفا من أهل العلم فإن قال قائل ما دل على أن لا يقطع الحكم في الزنا بأقل من أربعة شهداء قيل له الآيات من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك قال الله عز وجل في القذف لولا جأوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون يقول لولا جأوا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ودل على ذلك مع الاكتفاء بالتزويل السنة ثم الأمر ثم الإجماع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أي هريرة رضي الله تعالى عنه أن سعدا قال يا رسول الله أرايت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل وجعل وجمع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته وشهد ثلاثة على رجل عند عمر بالزنا ولم يثبت الرابع فخذ الثلاثة ولم أعلم الناس اختلفوا في أن لا يقيم الحد في الزنا بأقل من أربعة شهداء

(باب ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى)

قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سماهن من نساء المؤمنين لأن المؤمنين الخاطبون بالقرائن يجمع هذا أن لم يقطع العصمة بين أزواجهن وبينهن في الزنا وفي هذه الآية دلالة على أن قول الله عز اسمه الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك كما قال ابن المسيب إن شاء الله تعالى منسوخة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال قال ابن المسيب نسختها وأنكحوا إلا بأمي منكم فهن من أمي المسلمين وقال الله عز وجل فأمسكوهن في البيوت يشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون إذا لم تقطع العصمة بالزنا فالمرأة بأحكام الإسلام ثابتة عليها وإن زنت

أراد بهم اليسر (قال الشافعي) وكان قول الله

ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام

أخرى يحتمل معنيين أحدهما أن لا يجعل

عليهم صوم شهر رمضان مريض ولا مسافرين

ويجعل عليهم عدداً إذا مضى المرض والسفر

من أيام أخر ويحتمل أن يكون انما أمرهم

بالفطر في هاتين الحالتين على الرخصة ان شاؤا

ثلاثاً يجرحوا ان فعلوا وكان فرض الصوم

والأمر بالفطر في المرض والسفر في آية واحدة

ولم أعلم مخالفاً أن كل آية انما أزلت متتابعة

لا متفرقة وقد تنزل الآيتان في السورة

مفترقتين فأما آية فلا لأن معنى الآية انها

كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم

يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل إلا معاً

مفترقة فدلّت سنة رسول الله على أن أمر

الله المريض والمسافر بالفطر اخصا لهما ثلاثاً

يخرجون ان فعلاً لانهما (٣) لعلة لا أنهما لا يجوز لهما تأمل

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما إذا تصادق على الطلاق ثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الشهادة

(باب الشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا تدانتم بيندين الى أجل مسمى فاكتبوه الآية والتي بعدها وقال في سياقها واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحداهما مقتد كرا أحدهما الأخرى الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا وذكر شهود الطلاق والرجعة وذكر شهود الوصية فلم يذكر معهم امرأة فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حذلا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحرير بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما وذكر شهود الوصية ولا مال للشهود أنه وصي ثم لم أعلم أحداً من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا إلا الرجال وعلت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة ذاتنا كرا الزوجان وقالوا ذلك في الوصية وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصار إليه ويقاس عليه وذكر الله شهود الدين فذكر فيهم النساء وكان الدين أخذ مال من المشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن يتطرق كل ما شهد به على أحد فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها مال وكان انما يلزمها حق غير مال أو شهد به لرجل وكان لا يستحق به ما لا لنفسه انما يستحق به غير مال مثل الوصية والوكالة والقصاص والحد وما أشبه فلا يجوز فيه الشهادة الرجال لا يجوز فيه امرأة ويتطرق كل ما شهد به مما أخذه المشهود له من المشهود عليه ما لا يقبوز فيه شهادة النساء مع الرجال لانه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه فيجوز قياساً لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لا خدخاله حجة فيه بقياس ولا خبر لازم وفي قول الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحداهما مقتد كرا أحدهما الأخرى دلالة على أن لا يجوز شهادة النساء حيث يجبرهن الأمع رجل ولا يجوز منهن إلا امرأتان فصاعداً لان الله عز وجل لم يسم منهن أقل من اثنتين ولم يأمر بهن الله الأمع رجل

(باب الخلاف في هذا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد فقال ان شهدت امرأتان لرجل حلف معهما فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم وهذا أجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجيز أربعاً فيعطى بهن حقا على مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فان قال اني انما أجزت شهادتهما أنهما مع عين رجل فينبغي أن لا يخالف امرأته ان أقامت شاهد أو الذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما وهكذا ينبغي أن لا يخلف مشرك ولا عبداً ولا حر غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لا حد أن يغلط اليه فان قال اني أعطى باليمين كما أعطى بشاهد فذلك بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لمنا أن نقول بما حكم به لأنهم من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجزنا شهادته لنفسه ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تحلف امرأة ولا عبداً ولا كافراً ولا غير عدل فان قال قائل فما هي قيل عين أعطى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطينا بها كما كانت عينا في المتلاعنين والنبي صلى الله عليه وسلم تنفق المدعى عليه فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لأنهم من الشهادات بسبيل

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت بما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان الكتاب كالديل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير يمين على من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم الآثار وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة ذكر في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذ كر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما سمينا معه فلما احتمل المعنيين معاً لم أعلم مخالفاً لقيته من أهل العلم الا واحد في أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقيته من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقدماً ما إذا احتمل القياس خلاف قوله وإن احتمل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على الخمر وغير ذلك وكذلك الشهادة على القذف فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية وقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لأن الله حكم في الزنا بأربعة فإذا قذف رجل رجلاً بالزنا لم يخرج من الحد إلا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتوا أربعة فهو قاذف يحد وأما أن يريد بالأربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المذوف وحكمهم معاً حكم شهود الزنا لأنهم شهادات على الزنا لا على القذف فإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلاً حذ لانه لم يذ كر عدد شهود القذف فكان قياساً على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحد له الأربعة شهداء يشبثون الزنا على المذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(اليمين مع الشاهد)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان فكان تفريق الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفرقة واحتمل إذا كان أول ما ذكر الله من الشهادات شاهدين أو شاهداً وامرأتين أن يكون أراد ما تم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له يمين إذا أتى بكل الشهادة فيعطى بالشهادة دون يمينه لأن الله عز وجل حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين أو شاهداً وامرأتين لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول لأن عليه دلالة السنة ثم الآثار وبعض الإجماع والقياس فقلنا يقضى باليمين مع الشاهد فسألنا سائل ما رويت منها قلنا أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يمينه باليمين مع الشاهد قال عمرو وفي الأموال «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سماء لا أحفظ اسمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه يميناً أظهركم قال سلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكتبنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد بخلافه شهادة النساء مع الرجال وما لم نحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نخرج فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالاً بمعنى كتاب الله عز وجل الذي وصفت في شهادتهم: رجل هذا

يجزئهما أن يصوما في تينك الحالين شهر رمضان لأن الفطر في السفر لو كان غير رخصة لمن أراد الفطر فيه لم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز ابن محمد عن عمار بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله ابن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كذا مع رسول الله زمان غزوة بولك ورسول الله يسير بعد أن أضحى إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل صائم أجهد الصوم أو كلمة نحو هذه فقال

((باب الخلاف في اليمين مع الشاهد))

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً لسرف فيه على نفسه فقال أردت حكم من حكم بها لأنها خلاف القرآن فقلت لا على من لقيت ممن خالفنا فيها علماً أمر الله بشاهدين أو شاهد واحد أو اثنين فقال نعم فقلت فقيه أن حتماً من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين فقال فإن قلته قلت له فقله فقال فقد قلته فقلت وتجد من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما فقال حران مسلمان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له إن كان كما زعمت ففقدت حكم الله عز وجل قال وأين قلت إذا جرت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجرت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذان وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول إن القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد ففرض الله طاعة رسوله فاتبعته رسوله فعن الله فقلت كما قبلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصفت من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقلنا وأكثرتنا قال أفنوجدني لها نظير في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين أو مسحهما مسحاً ومسحت على الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً غير منأجن وأنك كل ذي ناب من السباع بالسنة وقول الله عز وجل كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم فخر منأجن وأنك أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ودلت السنة على أنه عايق قطع بعض السراق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الميّن عن الله عز وجل ومعنى ما أرادنا صاوغاً ما فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمك هذا فإن كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنن مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد وإن كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق فقد خالف في هذا كله بعض أهل العلم ووافقت في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا ومنهم من خالف أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أثبت من اليمين مع الشاهد وإن كانت اليمين ثابتة لعله أضعف من كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فإن كانت لنا وله بهذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث

((باب شهادة النساء لرجل معهن))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولاد وغيوب النساء مما لم أعلم مخالفاً لقيته في أن شهادة النساء فيه جائزة لارجل معهن وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد وأمر اثنين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً ولا يجوه فقيهه دلالة على أن أمر الله بشاهدين أو شاهد واحد أو اثنين حكم لا يمين على من جاء به مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا بخلاف للشاهدين لأنه غيرهما ثم اختلفوا في شهادة النساء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجوز في شهادة النساء لارجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أناخذ فإن قال قائل فكيف أخذت به قلت لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء فجعل أمر اثنين يقوم مقام رجل في الموضع الذي أجازهما الله تعالى فيه وكان أقل

رسول الله ليس من البر أن تصوموا في السفر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله قال للصائم في السفر ليس من البر أن تصوموا في السفر * أخبرنا مالك عن سفيان مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله أن النسبي أمر الناس في سفر عام الفتح بالفطر وقال تقووا العذر وصام النبي قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش وأمر من الحر فقيل يا رسول الله إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت فلما كان رسول الله بالكديد دعا بقصدح فشرّب فأفطر الناس * أخبرنا عبد العزيز ابن محمد عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة

ما انتهى اليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق ولا يخلف معها المشهود له شاهدين أو شاهد أو امرأتين لم يحز والله تعالى أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل

(الخلافا في إجازة أقل من أربع من النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس تجوز شهادة امرأه وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أبخسها وإن كان من قبل الشهادات أبخسها لم أجز إلا ما ذكر من أربع أو شاهد أو امرأتين فقبل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يفترون قلت تقبل في الخبر كما قلت امرأه واحدة ورجلا واحدا وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفتقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والمخبر والعامة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خليا والعامة وانما تنزله المشهود عليه قال نعم قلت أفتري هذا يشبه هذا قال أما في هذا فلا قلت أفرأيت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلان عن فلان فاقبل في أن تخبرك امرأته عن امرأة أو رجل ولدت هذا الولد قال ولا قبل هذا حتى أقف التي شهدت أو يشهد عليهما من تجوز شهادته بامر قاطع قلت وأنزله منزلة الخبر قال أما في هذا فلا قلت في أي شيء أنزلتم منزلة الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر ولم نفسه في شيء غير الأصل الذي قلت فأسمعك إذا تضع الأصول لنفسك قال فمن أصحابك من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلت له هل رأيته أذ كررك قول لا تقول به قال لا قلت فكيف ذكرت لي ما أقول به قال فإلى أي شيء ذهب (١) من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خبر لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن تقول به على معنى كتاب الله وما أعرف له متقدما يلزم قوله فقلت له أن تقتل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تنفل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم نكلفه نحن ولا أنت ولولا عرضك بترقيق قولك ونخطئة من خالفك كنا شيبنا أن ندع حكاية قولك قال فان شهد على شيء من ذلك رجلان أو رجل وامرأتان قلت أجزير الشهادة وتكون أوثق عندي من شهادة النساء لرجل معهن قال وكيف لم تعدهم بالشهادة فساقوا ولا تخبر شهادتهم قلت الشهادة غير الفسق قال فإدلتني على ما وصفت قلت قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن قال له أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم والشهود على الزنا نظر وامرأة المرأة إلى محرم ومن الرجل إلى محرم فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراما فلما كان إقامة شهادة لم يحز أن يجر الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإجماع لا يحرم فكل من نظر ليثبت شهادته لله أو للناس فليس يجر ومن نظر لتلذذ وغير شهادة عامدا كان حراما لا أن يعفو الله عنه

(باب شرط الذين تقبل شهادتهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اثان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خطوط هذا أنه أريد به الاحرار المرضيون المسلمون من قبل أن رجالنا ومن رضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين نرضى أحرارنا (١) لعل من محرقة عن ما النافية أي ما ذهبنا إليه فيخير الواحدة ولا إلى ما ذهبنا أنت إليه فلا يجوز أقل من أربع تأمل كتبه معصمه

عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع النجم فصام الناس معه فقيل له يا رسول الله ان الناس قد شق عليهم الصيام فلما بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناسا صاموا فقال أولئك العصاة وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر نخرج رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقفوا بعددكم على عدوكم فقيل له ان الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فلما بقدر من ماء فشربه ثم ساق الحديث أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن أحمد بن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله

لأهل البيت الذين يغلبهم من يملكهم على كثير من أمورهم وأنا لا نرضى أهل الفسق منا وأن الرضا إنما يقع على العدل منا ولا يقع الأعلى البالغين لأنه إنما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ فإذا كانت الشهادة ليقطع بها لم يجز أن يتوهم أحداً به يقطع عن لم يبلغ أكثر الفرائض فإذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم غيره فرفضاً بشهادته ولم أعلم مخالفاً لقيته في أنه أريد بها الأحرار العدول في كل شهادة على مسلم غير أن من أصحابنا من ذهب إلى أن يجزى شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فإذا تفرقوا لم تجز شهادتهم عنده وقول الله تبارك وتعالى من رجالكم يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فإن قال قائل أجازها ابن الزبير قيل فإن ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله عز وجل قال من ترضون من الشهداء قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس والله تعالى أعلم فإن قال أردت أن تكون دلالة فيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا تفرقوا لم يقبلوا إنما تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلاً على أن حكم الله فيمن تجوز شهادته هو من وصفت بمن يشبه أن تكون الآية دلت على صفته ولا تجوز شهادته بمملوك في شيء وإن قل ولا شهادة غير عدل

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبداً وسماه فاسقاً إلا أن يتوب فقلنا يلزم أن يضرب ثمانين وأن لا تقبل له شهادة وأن يكون عندنا في حال من سمي بالفسق إلا أن يتوب إذا تاب قلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمي بالفسق قال وتوبته كذابه نفسه فإن قال قائل فكيف تكون التوبة لا كذاب قيل له إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول بها بالآيمان الذي تركه فإن قال قائل فهل من دليل على هذا فصيماً وصفت كفاية وفي ذلك دليل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في موضع فأن كان القاذف يوم قذف من تجوز شهادته فحذو قيل له مكانه أن تب قبلت شهادته فإذا كذب نفسه قبلت شهادته وإن لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فإذا كذب نفسه فقد تاب وإن قذف وهو ممن لا تجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف والآخر القذف فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن يكون خارجاً من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف فإذا كذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء الحال حتى تختبر حاله فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذو مملوك حسن الحال ثم عتق لم تقبل شهادته إلا إذا كذابه نفسه في القذف وهكذا لو حذو مملوك حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته إلا إذا كذابه نفسه في القذف فقال لي قائل أفنتدكر في هذا حديثاً فقلت إن الآية لم تكتفي بهما من الحديث وإن فيه حديثاً «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لا أخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لأبي بكر تب قبل شهادتك أو أن تب قبلت شهادتك قال سفيان شككت بعد ما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيدان شاء الله تعالى (قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال

حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابن أبي نجيم أنه قال في القاذف إذا تاب قبلت شهادته وقال كلنا نقوله فقلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد

(باب الخلاف في إجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى تخالفنا بعض الناس في القاذف فقال إذا ضرب الحد ثم تاب لم تجز شهادته أبدا وإن لم يضرب الحد أو ضربه ولم يوفه جازت شهادته فذكرت له ما ذكر من معنى القرآن والآثار فقال فإنا ذهبنا إلى قول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا فقبلنا منهم عنهم اسم الفسق ولا تقبل لهم شهادة فقلت لقائل هذا أو تجادل أحكام عندك فيما يستثنى على ما رصفت فيكون مذهبا ذهبت في اللفظ أم الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما رصفت فقال أوضع هذا إلى قلت أرايت رجلا لو قال والله لا أكل كذا أبدا ولا أدخل لك بيتا ولا آكل لك طعاما ولا أخرج معك سفرا وانك لغير جدي عندى ولا أكسوك ثوبا إن شاء الله تعالى أي يكون الاستثناء واقعا على ما بعد قوله أبدا أو على ما بعد غير جدي عندى أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله وأوقعته في هذا الذي هو أكثر في اليمين على الكلام كله «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي قال محمد بن الحسن إن أبابكرة قال لرجل أراد أن يشهدا مستشهد غيري فإن المسلمين فسقوني قلت فالرجل الذي وصفت امتنع من أن يتوب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف ولو لم يكن لنا في هذا حجة إلا ما رويت كان حجة عليك قال وكيف قلت إن كان الرجل عندك بمن تاب من القذف بالرجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه إذا تاب سقط عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفسق إلا وشهادته غير جائزة قلت ولا يجوزون شهادته إلا وقد أسقطوا عنه اسم الفسق لأنهم لا يفرقون بين إسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة وإجازة شهادته بسقوط الاسم عنه كما تفرق بينه وإذا كنت تقبل شهادة القاتل والزاني والمستتاب من الردة إذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو أيسر ذنبا من غيره قال تأولت فيه القرآن قلت تأولت خطأ على لسانك قال قاله شريح قلت أفجعل شريحا حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سميت وغيرهم والا أكثر من أهل المدينة ومكة وكيف زعمت أن لم يطهر بالحد قبلت شهادته وإذا طهر بالحد لم تقبل شهادته إذا كان تابيا في الحالين والله تعالى أعلم

(باب التحفظ في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقال الله عز وجل لا من شهد بالحق وهم يعلمون «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وحكي أن أخوة يوسف وصفوا أن شهادتهم كما ينبغي لهم فحكي أن كبيرهم قال أرجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبا ناسك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا لغيب حافظين قال ولا يسع شاهد أن يشهد إلا بما علم والعلم من ثلاثة وجوه منها ما عاينه الشاهد فيشهد بالمعينة ومنها ما سمعه فيشهد ما أثبت سمعاً من المشهود عليه ومنها ما تناظرته به الأخبار مما لا يمكن في أكثرها العيان وثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو أقر به لم يجز إلا أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يشته بمعينة والآخرة أن يكون يشته سمعاً مع اثبات بصريين يكون الفعل وهذا قلت لا تجوز شهادة إلا بمعنى الأنا يكون أثبت شيئا بمعينة أو بمعينة وسمعاً معي فتجوز شهادته لأن الشهادة إنما تكون يوم يكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت سمعاً وهو يعرف وجهه

مسافر من فهم إذا قصر أو مسافر من بما ذكرت من السنة أولى أن يكون القصر رخصة لا حتماً أن يقصر أو لأن قول الله فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا رخصة بينة وظاهر الآية في الصوم أن الفطر في المرض والسفر عزم لقول الله ومن كان مريضاً أو على سفر فعذرة من أيام أخر كيف لم تذهب إلى أن الفطر عزم وأنه لا يجزى شهر رمضان من صام مريضاً أو مسافراً مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومع أن الآخر من أمر رسول الله ترك الصوم وأن عمر أمر رجلاً صام في السفر أن يقضى الصيام قال فكيف قلت في قول الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعذرة من أيام أخر أنها آية واحدة وأن ليس من أهل العلم بالقرآن أحد يخالف في أن الآية الواحدة كلام

واحد وأن الكلام
الواحد لا ينزل الاجتماع
وانزلت الآيات في
السورة مفترقتين لأن
معنى الآية معنى قطع
الكلام قال أجل قلت
فاذا صام رسول الله في
شهر رمضان وفرض
شهر رمضان انما أنزل
في الآية أليس قد علمنا
أن الآية بفطر المرض
والمسافر رخصة قال
بلى فقلت له ولم يبق
شيء يعرض في نفسك
الا لأحاديث قال نعم
ولكن الآخر من أمر
رسول الله أليس الفطر
قال فقلت له الحديث
يبين أن رسول الله لم
يفطر لمعنى نسخ الصوم
ولا اختيار الفطر على
الصوم ألا ترى أنه
يأمر الناس بالفطر
ويقول تقصروا
لعدوكم ويصوم ثم يخبر
بأنهم أو أن بعضهم أي
أن يفطر اذ صام فأفطر
ليفطر من تخلف عن
الفطر لصومه بفطره
كما صنع عام الحديبية
فانه أمر الناس أن
ينصروا ويحللوا فأبوا
فانطلق فنصروا وحلق
ففعلوا قال فاقوله ليس
من البر الصيام في السفر

صاحبه فإذا كان ذلك قبل يعي ثم شهد عليه حافظه بعد العي جاز وإذا كان القول والفعل وهو أعى لم يجوز
من قبل أن الصوت يشبه الصوت وإذا كان هذا هكذا كان الكتاب أخرى أن لا يحل لأحد أن يشهد عليه
والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على تظاهر الاخبار بأنه مالك الدار وعلى أن لا يرى منازعاه في الدار
والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه ينتسب زماناً وسمع غيره ينتسب الى
نسبه ولم يسمع دافعا ولم يرد لاله ترتيبها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها اذا تظاهرت له اخبار من يصدق
بأنها فلا تروى اها مرة بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه
الوجوه فيما أخذ به مع شاهد وفي رد اليمين وغير ذلك والله تعالى الموفق

(باب الخلاف في شهادة الأعشى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في شهادة الأعشى فقال لا تجوز حتى يكون بصيرا يوم شهد
ويوم رأى وسمع أو رأى وان لم يسمع اذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب أو سنة أو أثر يلزم فلم
يذكروا من ذلك شيئا وكانت حججهم فيه أن قالوا انا احتجنا الى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا الى أن
يكون يرى يوم عاين الفعل أو سمع القول من المشهود عليه ولم تكن واحدة من الخالين أولى به من الأخرى
فقلت له أرايت الشهادة أليست بيوم يكون القول أو الفعل وان يقيم بها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فاذا
كان القول والفعل وهو بصير سمع مثبت ثم شهد به بعد ذلك أعشى لم تجز شهادته قال فأقول بغير الأول
لا يجوز إلا بامرين قلت أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حتى ثم يموت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى
الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لا يراه قال نعم قلت فما علمت تثبت لنفسك حجة الا خالفنا
ولو كنت لا تجيزها اذا أنتم بصيرا وشهد بها أعشى لانه لا يعاين المشهود عليه لان ذلك حق عندك لزمك أن
لا تجيزها بصيرا على ميت ولا غائب لانه لا يعاين واحدا منهما أما المبت فلا يعاينه في الدنيا وأما الغائب ببلد
فأنت تجيزها وهو لا يراه قال فان رجعت في الغائب فقلت لا أجيزها عليه فقلت أفترجع في الميت وهو أشد
عليك من الغائب قال لا قال فان من أصحابك من يجيز شهادة الأعشى بكل حال اذا أثبت كما ثبت أهله
فقلت ان كان هذا صوابا فهو بعد ذلك من الصواب قال فلم تقل به قلت ليس فيه أثر يلزم فأتبعه ومعنا
القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون الا بعيان أو عيان وإثبات سمع ولا يجوز أن تجوز
شهادة من لا يثبت بعيان لان الصوت يشبه الصوت قال ويحلفونك في الكتاب قلت وذلك أبعدهم أن
تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متنافض ويترجمون أنه لا يحل لي لو عرفت كتابي ولم أذكر الشهادة أن أشهد
الا وأنا ذا كروى وعرفت كتاب ميت حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من
كتاب غيره ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيره ولا يجوز واحد
منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فاما يحتاج عليك في أنك تعطي بالقسمه وتحلف الرجل
مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون قلت يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه
الثلاثة التي وصفت لك قلت فان قال لا يكون الا من المعاينة والسماع فقلت له أتتره هذا القول اذا سئلت
قال فاذا كذا قلت أرايت الشهادة على النسب والملك أتقبلها من الوجوه التي قبلناها منها قال نعم قلت
وقد يمكن أن ينتسب الرجل الى غير نسبه لم يراه بقرته ويمكن أن تكون الدار في يد الرجل وهو لا يملكها
قد غصبها أو أعارها يا غائب ويمكن ذلك في الثوب والعبد قال فقد أجمع الناس على اجازة هذا فلنا وان
كانوا أجمعوا فقصه دلالة لك على أن القول كما قبلادون ما قلت أو أرايت عبد ابن نحسين ومائة سنة ابتاعه ابن
نحس عشرة سنة ثم باعه وأبق عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعه اياه بربا من الاباق فقلت
وقال لك هذا ولد بالمشرق وأنا بالمغرب ولا تمكنني المسئلة عنه لانه ليس هاهنا أحد من أهل بلده أثق به قال

يخلف على البت وانما يرجع في ذلك الى عمله قلت ويسعد ذلك ويسع القاضي قال نعم قلت أرايت قوما قتل أبوه فأمكنهم أن يعترفوا القاتل أو يعاينوه أو يخبرهم من عاينه من مات أو غاب ممن يصدق عندهم ولا يجوز شهادتهم عندي أليس وأولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يخلف والله تعالى أعلم

(باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهادة بالقسط ولا تجرم منكم شئاً من قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهادة لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى وقالوا الذين هم بشهادتهم قاعون وقال عز وجل ولا تكموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال وأقيموا الشهادة لله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقدر زمته الشهادة وأن فرضاً عليه أن يقوم بها على والديه ولده والقريب والبعيد والبغض والقريب والبعيد ولا يكتم عن أحد ولا يحجب بها ولا يمنعها أحداً قال ثم تفرع الشهادات فيجتمعون ويختلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتاب غير هذا

(باب ما على من دعي بشهادة قبل أن يستلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا تدانيتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقاً في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي لحق كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم به منهم من يكفي حتى لا تكون الحقوق معطلة لا يوجد لها في الابتداء من يقوم بكفايتها والشهادة عليها فيكون فرضاً لازماً على الكفاية فإذا قام بها من يكفي أخرج من يتخلف من المأثم والفضل للكافي على المتخلف فإذا لم يقم به كان حرج جميع من دعي إليه فتخلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الجنائز ورد السلام فرضاً على الكفاية لا يخرج المتخلف إذا كان فبين يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سياق الآية ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهداء المدعون كلهم أن يأبوا قال ولا ينار كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون يخرج من ترك ذلك ضراراً وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية وهذا يشبه والله تعالى أعلم ما وصفت من الجهاد والجنائز ورد السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قرياً من هذا المعنى ولم أحفظ خلافاً عن أحد أذكره منهم

(الدعوى واليمينات) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المذبحي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب وإن حاول فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إلى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك وقال وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (قال الشافعي)

قلت قد أتني به جابر مفسراً فذكر أن رجلاً أجهد الصوم فلما علم النبي به قال ليس من البر الصيام في السفر فاحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد أرخص الله له وهو صحيح أن يفطر فليس من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المفروض الذي من خلفه أثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا قلت كعب روى حراً فواحد أو جابر ساق الحديث وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت وكذلك في أمر حرة بن عمرو أن شاء صام وأن شاء أفطروا في قول أنس سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال فقد روى سعيد أن النبي قال خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا والصلاة قلت وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لا أن قبول

رحمه الله فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرضا عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل والعدل اتباع حكمه المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الأمانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما حجب بينهم الآية وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره الآية فعلم أن الحق كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس لفت ولا لحاكم أن يفتي ولا يحكم حتى يكون عالما بهما ولا أن يخالفهما ولا واحد منهما بحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستحسننا على غير الاجتهاد كما ليس لأحد إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع يكمله في كتاب جماع علم الكتاب ثم السنة

(باب في اجتهاد الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرب إذ نفشت فيه غم القوم وكلا لحكمهم شاهد من فهمنا هاسلين وكلا آتينا حكمنا وعلمنا قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن الحكام قد هلكوا ولكن الله جده هذا الصواب وأثنى على هذا الاجتهاد «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراودي عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مغيب فاعلم كاف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأى نفسه لا برأى غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره من رأى أنها في غير ذلك الموضع وإذا كافوا الاجتهاد فبين أن الاستحسان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسا من أحدهما يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ثم قياس أن يشبه الشيء بالشيء من الأصل والشيء من الأصل غير فيشبه هذا الأصل ويشبه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب فيه عندنا والله تعالى أعلم أن يتطرقا فيهما كان أولى بشبهه صيره إليه أن أشبه أحدهما في خصتين والآخر في خصلة ألحقه بالذي هو أشبه في خصتين ومن اجتهد من الحكماء ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو قد خالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو شأ في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غيره لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع ولو صلى على جبل من جبال مكة ليلا فتأذى البيت ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يراه لم يعد من قبل أنه رجع في المرة الأولى من مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب وهذا موضوع في كتاب جماع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد ولا يحل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يخلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناها حتى يكون حكمهم واحدا أنما يتفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

الرخصة تحتهم بأمر به من تركه قال فإما أمر عمر رجلا صام في السفر أن يعيد قلت لا أعرفه عنه وإن عرفته فالخجة ثابتة بما وصفت لك وأصل ما ذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالخجة لازمة للخلق به وعلى الخلق اتباعه وقلت من أمر المسافر أن يقضى الصوم فذهب والله أعلم أنه رأى الآية حتما بفطر المسافر والمريض ومن رآها حتما قال المسافر منهى عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منهيا عنه فيعيده كالوصام يوم العيدين من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد بنا دالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالأختر فالآخر من أمر رسول الله فقلت روى أنه صام وأفطر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن أفطره كان لا متناع من أمره بالفطر من أفطر حتى أفطر وجاء

(باب التثبت في الحكم وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وقال إذا ضر بتم في سبيل الله فتبينوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله من عصى أمره على أحد من عباده أن يكون مستبيناً قبل أن يعضيه ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو غضبان لأن الغضبان مخوف على أمرين أحدهما قلة التثبت والآخر أن الغضب قد يغيره مع العقل ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عبد المطلب بن عمار عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أولاً لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) ومعقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أنت عليه تغير خلقه أو عقله انبغى له أن لا يقضي حتى تذهب وأي حال صيرت إليه سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى له أن يتعاهدها فيكون حاكماً عندها وقدر وى عن الشعبي وكان قاضياً أنه رأى أنه يأكل خبزاً بين فقيل له فقال آخذ حكى كنهه يريد أن الطعام يسكن حر الطبيعة وأن الجوع يحرك حرها وتتوق النفس إلى الماء كل فيشتغل عن الحكم وإذا كان (١) مريضاً شقيحاً وتعباً شقيحاً فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره أو اشتد توق الحكم ويتوقاه على الملاة فإن العقل بكل مع الملاة وجماعه ما وصفت

(باب المشاورة) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وشاورهم في الأمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال قال أبو هريرة ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم (قال الشافعي) قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لغنياء عن مشاورتهم ولكنه أراد أن يستنبط تلك الحكم بعينه إذا نزل بالحاكم الأمر في محتمل وجوهاً ومشكل انبغى له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور رجلاً لأنه لا معنى لمشاورة ولا عالماً غير أمين فإنه ربما أضل من يشاوره ولكن يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والحق عليه

(باب أخذ الولي بالولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى أم لم ينأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي أن لاترز وازرة وزراً أخرى (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك ابن أبيجر عن أبان بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قال ابني يارسول الله أشهد به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أمأانه لا ينبغي عليك ولا ينبغي عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بدين غير حتى جاء إبراهيم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفي أن لاترز وازرة وزراً أخرى (قال الشافعي) رحمه الله والذي سمعت والله أعلم في قول الله تعالى أن لاترز وازرة وزراً أخرى أن لا يؤخذ أحد بدين غير وذلك في بدنه دون ماله وإن قتل أو كان حذاً لم يقتل به غيره ولم يؤخذ ولم يتحدث به فيما بينه وبين الله تعالى لأن الله جل وعزاً جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبهم عليها وكذلك أموالهم لا ينبغي أحد على أحد في ماله إلا حيث خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن جنائنا الخطأ من الحر على الآدميين على عاقلته فأما ما سواها فمأولهم ممنوعة من أن تؤخذ بجنائنا غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس من وجه الجنابة

(١) قوله مريضاً شقيحاً الشقيح الناقه من المرض اه كتبه صححه

غيره بما وصفت في حجة ابن عمرو وهذا ما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فينأوله ولا يسمع غيره ولا يمنع من علم الأمرين أن يقول بهما معاً

(باب قتل الأسارى والمفاداة بهم والمن عليهم)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله رجلاً من بني عقييل وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي بالرجلين الذين أسرتهم ثقيف قال وقدر وى عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري لا يحضرن ذكر من فوقه في الأسناد أن خيلاً للنبي صلى الله عليه وسلم أسرت ثمانية ابن أنال الحنفي فأتى به مشركاً فربطه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سارية من سواري المسجد ثلاثاً ثم من عليه

(باب ما يجب فيه اليمين) (قال الشافعي) كل من ادعى على امرئ شيئاً ما كان من مال وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعى عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى ولا يقوم النكول مقام اقرار في شيء حتى يكون مع النكول عيبين المدعى فإن قال قائل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجمعت الأيمان كلها تجب على المدعى عليه وتجعلها كلها ترد على المدعى قيل له ان شاء الله تعالى قلت استدلالاً بكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فان قال وأين الدلالة من الكتاب قيل له ان شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فخذ الراعي بالزنا ثمانين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم الى قوله أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين حكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالجلد ولم يجعل له مخرجاً منه إلا بان يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد ويلزمها ان يخرج أربعة أيمان والتعانه اوسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يني الولد (١) والتعانه وسن بينهما الفرقه ودرأ الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعانه وكانت أحكام الزوجين اذا تعالفت أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة له في غيره وذلك أن اليمين فيه قد جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان الحد والطلاق والنفي معاد اخلافها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الا بيمين الزوج وتكمل عن اليمين ألا ترى أن الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه ولم يكن على المرأة حد ولم تلتعن ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد الأيمان على اليهود ليسبروا بها فلما لم يقبلها الانصار يون تركوا حقهم ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بدأ بالإيمان على المدعى عليهم فلما لم يحلفوا ردتها على المدعين والله أعلم

(هذا كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى)

(قال) اذا أسلم الرجل الى الخياط ثوباً فخطه قباء فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقباء فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ «يعني أبا يوسف» وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك «ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فان أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال الا فيما جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم يجن أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ضاع الثوب عند الخياط أو الغسال أو الصباغ أو أجيراً امر ببيعته أو جال استوجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه واحد من الأجزاء شيئاً أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجزاً على شيء ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال انما تضمنت العارية لمنفعة فيها للمستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له ان العارية مأذون لك في الانتفاع بها لا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به وانما منعتك في شيء فعله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكرة فتنتفع منها بعوض تؤخذ منك فلا تضمن ان عطبت في يدك وقد ذهب الى تضمن القصار شريح فضمن قصار احرق بيته فقال تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيته كنت تركته له أجزتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عنه ابن عيينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز اذا ضمن الصانع الا هذا وأن يضمن

(١) لعله بالتعانه تأمل كتبه مصححه

وهو مشرك فأسلم بعد (قال الشافعي) وأخبرني عدمن أهل العلم من قرش وغيرهم من أهل المغازي أن رسول الله أسر النضر بن الحرث العبدري يوم بدر وقتله بالبادية أو بين البادية والأثيل صبرا ، حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدمن أهل العلم أن رسول الله أسر عقبة بن أبي معيط يوم بدر فقتله صبرا وأن رسول الله أسر سهيل بن عمرو وأبا وداعة السهمي وغيرهما ففاداهما بأربعة آلاف أربعة آف وفادى بعضهم بأقل وأن رسول الله أسر أبا عزة الجمحي يوم بدر فقتله ثم أسره يوم أحد فقتله صبرا (قال الشافعي) فكان فيما وصفت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن اللام اذا أسرى رباً لا من المشركين أن يقتل أو أن يمن عليه بلا شيء أو أن يصادى بمال يأخذه منهم أو أن يفادى بأن يطلق منهم على أن يطلق له بعض أسرى المسلمين لأن بعض

كل من أخذ على شيء أجزأ ولا يخالوما أخذ عليه الأجر من أن يكون مضمونا والمضمون ضامن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا فلا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال وقدير ويمن وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ضمن الغسل والصباغ وقال لا يصلح الناس الا بذلك أخبرنا بذلك ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه قال ذلك ويروي عن عمر بن قنينة بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ولم تعلم واحدا منهم ما يثبت وقدر يروي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجر من وجه لا يثبت مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وثابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جنت أيدي الأجراء والصناع فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جنت يده والحناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنوا « قال الربيع » الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصناع إلا ما جنت أيديهم ولم يكن يبرح بذلك خوفا من الصناع

(باب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع والعق فيها باطل لا يجوز لانه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الجارية فأعتقها أو باعها من أعتقها أو باعها من أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المبتاع لانه غير مالك وهي مملوكة للمالك الاول البائع بيعا فاسد ولو تناسخها ثلاثون مستريفا أكثر وأعتقها أيهم شاء إذا لم يعتقها البائع الاول فالبيع كاه باطل ويتراذون لأنه إذا كان بيع المالك الاول الصحيح المالك فاسد فباعها الذي لا يملكها فلا يجوز بيعه فيها بحال ولا يبيع من باع بالمالك عنه والبيع إذا كان فاسدا لم يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الرجل الجارية ففوطها ثم اطاع المشتري على عيب كان بهادلسه البائع له فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس له أن يردّها بعد الوطء وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولكنه يقول يرجع عليه بفضل ما بين الصحة والعيب من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد معها مهر مثلها والمهر في قوله يأخذ العشر من قيمته ونصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك ولأن المشتري لم يبطأ الجارية ولكنه حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردّها في قول أبي حنيفة ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه يأخذ صاحبها وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد ما نقصها العيب الذي حدث عنده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الجارية ثيبا فأصابها ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له ردّها لانه لو طء لا ينقصها شيئا وانما ردّها بمثل الحال التي أخذها بها وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخراج بالضممان ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضررا عليهما من خدمة أو خراج لو أدته بالضممان وإن كانت بكرًا فأصابها في بادون الفرج ولم يفتنضها فكذلك وإن أفتنضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها بذهاب العذرة فلا يجوز له أن يردّها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلّس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها إلا أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة فيكون ذلك له إلا أن يشاء المشتري أن يجبسها مبيعة ولا يرجع بشئ من العيب ولا نعله ثبت عن عمر ولا على ولا خلافة ما أنه قال خلاف هذا القول وإذا اشترى الجارية ففوطها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول على الواطئ مهر مثلها على مثل ما تروى به الرجل مثلها يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت لك من قوله ويرجع

هذا ناسخ لبعض ولا مخالف له إلا من جهة إباحته ولا يقال لشيء من الأحكام مختلف مطلقا إلا ما قال حاكم حلال وحاكم حرام فأما ما كان واسعا فيقال هو مباح وكل من صنع فيه شيئا وإن خالف فعل صاحبه فهو فاعل ما يجوز له كما يكون التائم مخالفا للقائد والماتى مخالفا للقائم وكل ذلك مباح لأن حتما على الماتى أن يقسوم ولا على القائم أن يقعد

(باب الماء من الماء)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي ابن كعب قال قلت يا رسول الله إذا جامع أحدنا فأكسل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ليغسل مامس المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل (قال الشافعي) وهذا من أثبت اسناد الماء من الماء أخبرنا ما عن يحيى بن سعيد

عن سعيد بن المسيب أن
أبا موسى الأشعري أتى
عائشة أم المؤمنين فقال
لقد شق على اختلاف
أصحاب محمد في أمرنا
لأعظم أن أسئلك
به فقالت ما هو ما كنت
سألا عنه أملك فسألني
عنه فقال لها الرجل
يصب أهله ثم يكسل
ولا ينزل فقالت إذا
جاوزا الختان الختان فقد
وجب الغسل فقال أبو
موسى لا أسأل عن هذا
أحد بعدك أبنا
حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرني
إبراهيم بن محمد عن
محمد بن يحيى بن زيد
ابن ثابت عن خارجة
ابن زيد عن أبيه
عن أبي بن كعب أنه
كان يقول ليس على من
لم ينزل غسل ثم نزع عن
ذلك أي قبل أن يموت
(قال الشافعي) وانما بدأت
بحديث أبي في قوله
الماء من الماء وزوجه
أن فيه دلالة على أنه
سمع الماء من الماء
عن النبي ولم يسمع
خلافه فقال به ثم لا
أحسبه تركه إلا لأنه
ثبت له أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غتره منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما
أحدث وهو الذي وطئ أريت لو باعه ثوبا فخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة أليس انما يرجع على
البائع بالثمن وان كانت القيمة أكثر منه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحارية فوطئها
ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها الا ما يتكبح به مثلها ويرجع المشتري على
البائع بثلث الحارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذه رب الحارية منه لانه كشي استهلكه هو فان
قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن ولها أن
نكاحها باطل وأن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بشبهة توجب المهر ولا يكون للصبي الرجوع على
من غتره لانه هو الآخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غتره لم يكن للمرأة عليه مهر لانه قد تكون غارته
فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحارية فندلس له فيها
بعب عليه البائع أولم يعلم فسواء في الحكم والبائع أنتم في التدليس ان كان عالما فان حدث بها عند المشتري
عيب ثم اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردها وان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق
وإذا كان مشتريا فكان له أن يردّها بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذلك عليه
للبيع مثل ما كان له في البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن
للبيع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن
يرد العبد بالعيب وللمشتري إذا حدث العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه
به كما أصف لك أن تقوم الحارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون
وقيمتها ومقبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له يرجع بعشر عنهما على البائع كأنما كان
قل أو كثر فان اشتراها بعشرين رجوع بعشرين وان كان اشتراها بخمسين رجوع بخمسة إلا أن يشاء البائع
أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فامسكها ولا ترجع بشيء
وإذا اشترى الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أباح خيفة رضى الله
تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يحجته عا على الرجوعا وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما
أن يرد حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا اشترى الرجلان
الحارية صفقة واحدة من رجل فوجداهما عيبا فأراد أحدهما الرد والآخر التمسك فللذي أراد الرد الرد وللذي
أراد التمسك التمسك لأن وجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد
كأن كل واحد باعه كالأول باع لأحدهما نصفها وللآخر نصفها ثم وجداهما عيبا كان لكل واحد منهما رد
النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رد صاحبه وإذا اشترى
الرجل أرضا فيها نخيل وفيه ثمر ولم يشترط شيئا فان أباح خيفة رضى الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط
ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلا له ثمر مؤبر فثمره
للبيع إلا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري وان لم يشترط لان ثمره النخل من النخل (قال الشافعي) رجه الله
تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط ذلك المتاع وان كانت
لم تؤبر فثمرتها للمشتري لان ثمرها غير منكشف الا في وقت الابار والابار حين يبدو الانكشاف وما لم يبد
الانكشاف في الثمر فهو كالجنين في بطن أمه يملكه من ملك أمه وإذا بد منه الانكشاف كان كالجنين قد زایل
أمه وهذا كله في معنى السنة فان اشترى عبدا أو تينا أو ثمر ما كان بعد ما طلع صغيرا كان أو كبيرا
فالثمره للبائع وذلك أنها منكشفة لاحال دونها في مثل معنى النخل المؤبر وهكذا إذا باع عبدا له مال فماله للبائع
الا أن يشترط المتاع وهذا كله مثل السنة نصا وشبهه بمعناها لا يخالفه

(باب الاختلاف في العيب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الحاريرة أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البيعة فإن لم تكن له بيعة فعلى البائع العيب بالثوب بغيره وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أردت البيعة عليه فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لأرد البيعة عليه ولا يحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي رداً للبيعة عليه فيقال أحلف ورددنا أن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عيبه على البتة بالثوب بغيره وما هذا العيب به الآن يأتي المشتري على دعواه بيعة فتكون البيعة أولى من البيعة وإن نكل البائع رددنا البيعة على المشتري اتهمناه أو لم تنهه فان حلف رددنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن البيعة لم نرددها عليه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط إنما نعطيه بالنكول إذا كان مع النكول عيبه فان قال قائل ما دل على ما ذكرت قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيِّينَ بِالْإِيمَانِ يَسْتَحِقُّونَ بِهَادِمٍ صَاحِبِهِمْ فَذَكَرُوا وَرَدَّ الْإِيمَانَ عَلَى يَهُودِ يَرْوَنَ بِهَاتِمٍ رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِيمَانَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمُ الْبَرَاءَةُ بِهَاتِمٍ فَكَوَلُوا فَرَدَّهَا عَلَى الْمَدْعَى وَلَمْ يُعْطِهِمْ بِالنَّكُولِ شَيْئاً حَتَّى رَدَّ الْإِيمَانَ وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّصَّ الْمَفْسُورَةَ تَدُلُّ عَلَى سَنَةِ الْحَالَةِ وَكَذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْعَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْبَيْعُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَلِكَ جَلَّةٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا نَصُّ حَكَمِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الَّذِي قَالَ لَا يَدْعُو بِالْبَيْعِ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ هَذَا فَيَكْفُرُ وَيَحْمِلُ الْحَدِيثُ مَا لَيْسَ فِيهِ وَقَدْ وَضَعْنَا هَذَا فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ وَالْبَيْعُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ عَلَى الْبَيْتِ فِيمَا تَبَايَعَا فِيهِ ١٠ وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ بِيَعَا فَبَرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَإِنْ أَبَاحْنِيْقَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ يَقُولُ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ حَازِمَةً وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ بِعَيْبٍ كَانَتْ مَا كَانَ الْآثَرُ أَنْهُ لَوْ أَبْرَأَهُ مِنَ الشَّجَاجِ بَرَى مِنْ كُلِّ شَجَةٍ وَلَوْ أَبْرَأَهُ مِنَ الْقُرُوحِ بَرَى مِنْ كُلِّ قُرْحَةٍ وَهَذَا يَأْخُذُ وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ لَا يَبْرَأُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَسْبِيَ الْعُيُوبَ كُلَّهَا بِأَسْمَائِهَا وَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئاً من الحيوان بالبراءة من العيوب والذي ذهب إليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه برى من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ويقفه عليه وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً وإن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان تغذى بالصحة والسقم وتحول طبائعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفي على البائع أبرأه ببرئه منه فإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه يقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا أن يقفه عليه وإن أصبح في القياس لولا التقليد وما وصفتنا من تفرق الحيوان غيره لأن لا يبرأ من عيب كان به لم يبرأ صاحبه ولكن التقليد وما وصفتنا أولى بما وصفتناه * وإذا اشترى الرجل دابة أو خادماً أو داراً أو ثوباً أو غير ذلك فدعى فيه رجل دعوى ولم يكن للمدعى على دعواه بيعة فأراد أن يستحلف المشتري الذي في يده ذلك المتاع على دعواه فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول البيعة عليه البتة بالله ما لهذا فيه حق وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لهذا فيه حقاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه إلى البيعة عليه بالبتة ما لهذا فيه حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لهذا فيه حقاً وهكذا عامة الأيمان والشهادات وإذا اشترى المشتري ببيعاً على أن البائع بالخيار نهرراً وعلى أن المشتري بالخيار شهاً فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول البيع فاسد ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام

قال بعده ما نسخته * أخبرنا الثقة عن يونس عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء في أول الإسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالغسل إذا مس الختان الختان * أخبرنا سفيان عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى سأل عائشة عن التقاء الختانين فقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا التقي الختانان أو مس الختانان فغسل فقد وجب الغسل * أخبرنا السمعيل بن إبراهيم قال حدثنا علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد بين الشعب الأربع ثم ألقى الختان بالختان فقد وجب الغسل * أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أو عن يحيى بن

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظر من ثلاثة أيام
 إن شاء ردها وردها مع أصابعها من تمر وأصابعها من شعير بفعل الخيار كله على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهراً كان أو سنة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى
 الرجل العبد أو أمة سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار أو المشتري أوهما معاً إلى مدة يصفانها فإن كانت
 المدة ثلاثاً أو أقل فالبيع جائز وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فأكثر فالبيع منتقض فإن قال قائل
 وكيف جاز الخيار ثلاثاً ولم يجز أكثر من ثلاث قبل لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز أن يكون
 الخيار بعد تفرق المتبايعين ساعة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا وذلك
 أن رجلاً لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري فلا يكون البائع الانتفاع بثمن سلعة
 ولا للمشتري أن ينتفع بخياره ولو رغبنا أن لهما أن ينتفعا عنهما أن عليهما أن شاء أحدهما أن يردده فإذا كان
 من أصل مذهبنا أنه لا يجوز أن يبيع الخيار على أن لا يبيعها صاحبها لاني إذا شرطت عليه هذا فقد نقصته
 من الملك شيئاً ولا يصلح أن أملكه بعوض آخذته إلا ما ملكه عليه تام فقد نقصته بشرط الخيار كل الملك
 حتى حظرته عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسداً لا أنفسد البيع بأقل منه
 مما ذكرنا فليأمر شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاث بعد البيع وروى عنه عليه
 الصلاة والسلام أنه جعل (١) لحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع انتهى إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الخيار ولم يجاوزه ولم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالخذ
 لغايته من قبل أن المصراة قد تعرف تصريتها بعد أول حلبة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان
 الخيار إنما هو ليعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصراة طال ذلك أو قصر كما
 يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ولو كان خيار حبان إنما كان لاستشارة غيره
 أمكنه أن يستشير في مقامه وبعد ساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر دل على أن
 خيار ثلاث أقصى غاية الخيار فلم يجز لنا أن نجاوزه ومن جاوزه كان عندنا مشترياً ببيعاً فاسداً * (قال) وإذا
 اشترى الرجل يباع على أن البائع بالخيار يوماً وقبضه المشتري فهل كان عنده فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول المشتري ضامن بالقيمة لأنه أخذ على بيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك
 لاشئ عليه فيه ولو أن الخيار كان للمشتري فهل كان عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولهما (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثاً وأقل وقبضه فمات العبد في يدي المشتري فهو ضامن
 لقيمته وأما منعنا أن نضمنه ثمنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذه إلا على بيع
 يأخذ من المشتري به عوضاً فلا يجعل البيع المضموناً ولا وجه لأن يكون أميناً فيه إنما يكون الرجل أميناً
 فيما لا عيب ولا ينتفع به منفعة عاجلة ولا آجلة وإنما عسكه لمنفعة ربه بالمنفعة نفسه (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وسواء في ذلك كان الخيار للبائع أو للمشتري لأن البيع لم يتم فيه حتى مات * وإذا اشترى الرجل الخيار
 فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع بما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها
 ولا فلا حق له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منه على البائع بقدر ثمنها
 وكذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل من الرجل
 الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه البائع لم يكن له أن يرد النصف
 حصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشئ من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردها كلها
 أو أحبس وإنما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو أعتقت فصارت لا ترد بحال أو حدث

(١) هو بفتح الحاء المهملة وشد الباء الموحدة وتقدم في الجزء الثالث حبان بن سعد وهو خطأ فتنه

باب الخلاف في أن
 الغسل لا يجب إلا
 بخروج الماء

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي يخالفنا بعض
 أصحاب الحديث من
 أهل ناحيتنا وغيرهم
 فقالوا لا يجب على الرجل
 إذا بلغ من أمره ما شاء
 الغسل حتى يأتي منه
 الماء الدقيق واحتج فيه
 بحديث أبي بن كعب
 وغيره مما وافقه وقال
 أما قول عائشة فعلته
 أنا ورسول الله فاعتسلنا
 فقد يكون تطوعاً منهما
 بالغسل ولم تقل إن النبي
 عليه السلام قال عليه
 الغسل (قال الشافعي)
 فقلت له الأغلب أن
 عائشة لا تقول إذا مس

بها عنده عيب فصار ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها فقد يمكن أن يردّها وإذا أمكن أن يردّها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكها بيده ويرجع بنقص العيب (١) * (قال) وإذا اشترى الرجل عبدا واشترط فيه شرط أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعتقه فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يخرج منه فالبائع فيه كاه فاسد لأن هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعا للسنة ولفرق العتق لما سواه فنقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالبائع جائز فان قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه وأبيعه وأصنع فيه ما شئت غير العتق فلا يلزم في ضمان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلاما لك لما ملك فان أعتقه وأناموسرعتي على نصيب شريك الذي لأماك ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي شريك بغير أمره وأعتق الحمل فتلده لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يحز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما * (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع خلّ المال فأخره عنه إلى أجل آخر فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول تأخير جائز وهو إلى الأجل الآخر الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه الصلح منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها ليست بأخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئا أخذ منه به عوضا قلنا به إياه للعوض الذي يأخذه منه أو نفسده ويردّ العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاخا في البيع والمبيع قائم فيجعلانه بيعا غيره بنظرة أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعا مستأنفا إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدهما * ولو أن رجلا كان له على رجل مال فتغيب عنه المطالب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعضه ثم ظهر له بعد فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع فيما حط عنه لانه تغيب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال ان ظهر لي فله بما عليه كذا وكذا لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئا في قولهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تغيب الرجل عليه الدين من الرجل حط عنه وهو متغيب شيئا وأخذ منه البقية ثم قال انما حطت عنه للتغيب فليس له أن يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معاني الإكراه التي نظرهما عن أكره عليها لأن الإكراه موضوع عن العبد فيما بينه وبين الله وفي الحكم وليس هذا إكراه قد كان يظهر له بعد التغيب ويعدى عليه في التغيب ويظن أنه غاب عنه ولم يغيب ولو قال الطالب ان ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

« قال الربيع » إذا بعثك عبدا على أن لا تبعه أو شيئا سواه أو شرطت عليك فيه شرط ليس يلزمك في عبده إلا أن نشأ فالبائع فيه باطل من قبل أني إذا ملكتك عليك العوض منه فلك أن تملكه كما كنت أنا ملكه فإذا بعثك على أن لا تبعه فقد نقصت مما كنت أملكه لأنه كان لي أن أبيع وأصنع به ما شئت وإذا نقصت مما كنت أنا أملك فيه فلم تملكه ملكا تاما كما كنت أنا ملكا لا العتق وحده بحديث بريرة فان هذا خاص مستخرج من العام ألا ترى أني لو وهبت لك نصف عبدي لم يكن عليّ لك أن أهب لك النصف الآخر وإذا أعتقت نصف عبدي قوم على عتق الباقي إذا كنت موسرا فالعتق خلاف غيره من جميع الأشياء اهـ

الختان الختان أو جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وتقول فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا الا خبرا عن رسول الله بوجوب الغسل منه قال فيحتمل أن تكون لما رأت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتسلت وراثة واجبا ولم تسع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه فقلت نعم قال فليس هذا خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لأغلب أنه خير عنه قال وأما حديث علي بن زيد فليس مما يثبت أهل الحديث وهو لا تقوم به الحجة فقلت له فان أبي بن كعب قد رجح عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمرا من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجح الانحياز يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا لأقوى فيه من غيره وما هو بالبين وقلت له ما أعلم عندنا من جهة الحديث شيئا أكبر من هذا قال فمن جهة غير الحديث فقلت نعم قال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأنتم

سكارى الى قوله حتى
تغتسلوا فكان الذى
يعرفه من خطوب
بالجنابة من العرب أنها
الجماع دون الانزال ولم
تختلف العامة أن الزنا
الذى يجيب به الحد
الجماع دون الانزال
وأن من غابت حشفته
في فرج امرأة وجب
عليه الحد وكان الذى
يشبه أن الحد لا يجب
الاعلى من أجنب من
حرام وقلت له قد يحتمل
أن يقال حديث أبى
إذا جامع أحدنا فأكسل
أن ينزل أن يقول إذا
صار الى الجماع ولم يغيب
حشفته فأكسل فلا
يكون حديث الغسل
إذا التقى الختانان مخالفا
له قال أفنقول بهذا
فقلت ان الأغلب أنه
إذا بلغ أن يلتقى الختانان
ولم ينزل وكذلك والله
أعلم الأغلب من قول
عائشة فعلته أنا والنبي
صلى الله عليه وسلم
فاغتسلنا على
إيجاب الغسل لأنها
توجب الغسل إذا التقى
الختانان قال فإذا التفتاه
الختانين قلت إذا صار
الختان حذو الختان
وان لم يتساسا قال

لأنه عطية مخاطرة ، وإذا باع الرجل الرجل بيعا الى العطاء فإن أباحنيته رجه الله تعالى كان يقول في ذلك
البيع فأسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال الـ وكذلك قولهم في كل مبيع الى أجل لا يعرف
فان استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبى حنيفة وان حدث به عيب رده وردما نقصه العيب وان
كان قاعبا بعينه فقال المشتري لا أريد لأجل وأنا أنفدك المال جاز ذلك له في هذا كله في قول أبى حنيفة وبه
ياخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل بيعا الى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز
وجل أذن بالدين الى أجل مسمى والمسمى الموقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فانه يقول يسألونك عن
الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج والاهلة معرفة المواقيت وما كان في معناها من الايام والمعلومات فانه
يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن
قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبدا لا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غاية جهده لادخله التقدم والتأخر
« أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا زهير بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس
قال لا تباعوا الى العطاء ولا الى الأندرو ولا الى العصير (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر
وكل بيع الى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) رجه الله تعالى فان هلكت السلعة التي
ابيعت الى أجل غير معلوم في يدي المشتري رد القيمة وان نقصت في يديه بعيب ردها وما نقصها العيب
فان قال المشتري أنا أرضى السلعة بنين حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له اذا انعقد البيع فاسدا لم يكن
لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبى حنيفة رأيت اذا زعمت أن البيع فاسد فتي صلح
فان قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فلهذا أن يكون باعما مشتريا أو ناعما هذا مشتر ورث السلعة بائع
فان قال بل رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعا غير البيع الاول فان قال لا قيل فقوله
متناقض تزعم أن بيعا فاسدا حكمه كالم يصرفه بيع يصير بيعا من غير أن يبيعه ماله

(باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا اشترى الرجل ثمارا قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها فان
أباحنيته رجه الله تعالى قال اذا لم يشترط ترك ذلك الثمر الى أن يبلغ فان البيع جائز الا ترى أنه لو اشترى قصيل
يقضه على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزا قال ولو اشترى شيئا من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزا وإذا
اشتراه ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه فإذا استأذن صاحبه في تركه فأنزله في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يبلغ ولا بأس اذا اشترى شيئا من ذلك قبل أن يشترط
على البائع تركه الى أجل وكان أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول لا خير في هذا الشرط (قال الشافعي)
رجه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أصنافا من الثمار قبل أن يبدو صلاحها فالبيع فاسد لان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحه كان
البيع فيه فاسدا لانه انما يشترى ثم يترك الى أن يبلغ ابائه ولا يحل بيعه منفردا حتى يبدو صلاحه الا أن
يشترى منه شيئا يراه بعينه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس اذا كان موضوعا بالارض
فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة
أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال رأيت ان منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه وقد نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تنجو من العاهة وانما يمنع من الثمرة ما يترك الى مدة يكون المنع دونها وكذلك
انما أتى العاهة على ما يترك الى مدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كالوضع بالارض ، وإذا
اشترى الرجل أرضا فيها نخل فيها أجل فلم يذ كر النخل ولا الجمل فان أباحنيته رضى الله تعالى عنه كان يقول

فيقال لهذا التقاء قلت
نعم أرايت اذا قيل التقى
الفرسان أليس انما
يعنى اذا توافقا فصار
أحدهما وجاء الآخر
أو اختلفت دوابهما
فصار أحدهما والآخر
وجاء صاحبه ويقال
اذا جاوز بدن أحدهما
بدن صاحبه فتخلف
الفرسان الفارس قال
بلى قلت ويقال اذا
تماسا التقيا لانه أقرب
اللقاء وبعض اللقاء أقرب
من بعض قال ان
الناس يقولونه قلت
وهذا كله صحيح جائز
في لسان العرب فانما
يراد بهما أن تغيب
الحشفة في الفرج حتى
يصير الختان الذي
خلف الحشفة حذو
ختان المرأة وانما يجهل
هذا من جهل لسان
العرب

(باب التيم)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه نزلت آية التيمم
في غزوة بني المصطلق
انحل عقد لعائشة فأقام
الناس على التماسه مع
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليسوا على

النخل للمشتري تبعا للارض والثمرة للبائع الا أن يشترط المشتري بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال من اشترى نخلا مثو برا فثمرته للبائع الا أن يستثنيه المشتري وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة
للمشتري (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل وفي النخل ثمرة فالثمره للبائع
اذا كان قد أبر وان لم يؤثر فهو للمشتري والارض بالنخل للمشتري (قال) وإذا اشترى الرجل مائة ذراع
مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجزأة من أرض غير مقسومة فإن أباحني فترضى الله تعالى عنه كان
يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الارض وأين موضعه
من الدار والارض وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ وان كانت
الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار ان شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن
أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثا أو ربعا أو عشرة أسهم من مائة
سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد
أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل
أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئا غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره
من الدار فنجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزا من قبل أن هذه كلها سهم معلوم
من جميعها وهذا مثل شرائه سهما من أسهمها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت
كان البيع فاسداً وان كانت الأجام محظورة وقد حظر فيها سئل فاشترى رجل فان أباحني فترضى الله
تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال لا تشترى والسئل في الما فانه
غرر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإبراهيم النخعي وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
في هذا شراؤه جائز لا بأس به وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان
السئل في بئر (١) أو ما جمل أو أجنة محظورة وكان البائع والمشتري يرايه فباعه ماله كالأشياء منه يراه بعينه وهو
لا يؤخذ حتى يصاد فالبيع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفة مضمونة ولا بيع عين مقدور عليها حين تباع
فيدفع وقد يمكن أن يموت فينتن قبل قبض فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه ولكنه لو كان
في عين ماء لا يتمتع فيه ويؤخذ بالسلم كان جائز بيعه كما يجوز اذا أخرج فوضع على الارض . وإذا حبس
الرجل في الدين وفسله القاضي فباع في السجن واشترى وأعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فإن أباحني فترضى
رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدين وليس بعد التقليل شيء ألا ترى
أن الرجل قد يفسد اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عقته
ولا هبته ولا صدقته بعد التقليل فيبيع ماله ويقضيه الغرماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن
أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر وليس من قبيل التقليل ولا ينجيز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدأ حتى يقضى
دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذابن أو غير ذابن
دين وذافاء أو غير ذابن وفاء حتى يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فثبت عليه شيء أو أقر منه بشيء
انبغي للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضى دينه وفلسه ثم يحصى ماله ويأمره
بأن يجتهد في التسوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا
لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الحجر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين
غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود . وإذا أعطى
الرجل الرجل متاعا يبيعه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول
هو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمر من لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع

(١) الماحل كل ما في أصل جبل أو واد والأجنة الشجر الملتف فتنبه كتنبيهه بحججه

فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بمارأيت من نقد أو نسيئة فالبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد فإن فاتت فالبائع ضامن لقيمتها وإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما رزقه من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فها لم يتم * (قال) وإذا اختلف البيعان فقال البائع بعثك وأنا بالخيار وقال المشتري بعثني ولم يكن لك خيار فإن أباحني فله رضى الله عنه كان يقول القول قول البائع مع يمينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا بايع الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أني بالخيار ثلاثا وقال المشتري بعثني ولم تشترط خيارا تحالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون البائع الخيار وهذا والله تعالى أعلم باختلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما في الثمن وننقضه بأداءه هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يصر بالبيع إلا بالخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا * (قال) وإذا باع الرجل جارية بجزالة وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فإن أباحني فله رضى الله تعالى كان يقول يردها أو يأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردها أو يأخذ قيمتها صحبة وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحیوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا بايع الرجل الرجل جارية بجزالة وتقابضهما وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا يردها أو يأخذ الجارية التي باعها وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية يردها أو يأخذ قيمة الجارية الميتة لأنها هي الثمن الذي دفع كما يردها أو يأخذ الثمن الذي دفع * وإذا اشترى الرجل ببعال غيره بأمره فوجد به عينا فإن أباحني فله رضى الله تعالى عنه كان يقول يخاصم المشتري ولا ينالني أحضر الأمر أم لا ولا تكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا نرى على المشتري عينا إن قال البائع الأمر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضى بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد * وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر فيها بذلك المال فإن أباحني فله رضى الله عنه كان يقول ما اشترى من ذلك فوجد به عينا فله أن يرده ولا يستحلف على رضا الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيحلف بالله ما رضى بالعيب وإن لم ير المتاع وإن كان غائبا أرأيت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة فوجد المشتري به عينا يخاصم البائع في ذلك أو تكلفه أن يحضر الأمر رب المتاع ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا تكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرأيت لو اشترى متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرأيت لو اشترى عبدا فوجده أعني قبل أن يقبضه فقال لا حاجة لي فيه أما كان له أن يرده بهذا حتى يحضر الأمر بلى له أن يرده ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه مالا قراضا فاشترى به تجارة فوجد بها عينا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المال فيما اشترى لرب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لأرضي بما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى

ماء وليس معهم ماء فأنزل الله آية التيمم أخبرنا بذلك عن عبد الله بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فأنقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فقلت آية التيمم * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار ابن ياسر قال فتبعنا مع رسول الله إلى المناكب قال الشافعي ولا أعلم بنص خبر كيف تيمم النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت آية التيمم * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر قال كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقلت آية التيمم فتيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب (قال الشافعي) فلو كان لا يجوز

أن يكون تبهم عمار إلى المناكب الأبامر النبي عليه السلام مع التنزيل كان منسوخا لأن عمارا أخبرنا هذا أول تيمم كان حين نزلت آية التيمم فكل تيمم كان للنبي صلى الله عليه وسلم بعده مخالفة فهو ناسخ له * أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن أبي الخويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسخ بجدار ثم يم وجهه ونزاعيه (قال الشافعي) وابن الصمة وبنو الصمة معروفون بدريون وأحاديون وأهل غناه في الاسلام ومكان منه والأعرج وأبو الخويرث ثقة ولو كان حديث ابن الصمة مخالفا لحديث عمار ابن ياسر غيرين أنه نسخه كان حديث ابن الصمة أولا ههما أن يؤخذ به لأن الله جل ثناؤه أمر في الوضوء بغسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس والرجلين ثم ذكر التيمم ففعا جمل ثناؤه

شيئا فابي فيه لم ينتقض البيع وكانت التباعة لرب المال على الوكيل لأعلى المشتري منه وكذلك تكون التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فان ادعى البائع على المشتري رضارب المال حلف على علمه لأعلى البت * واذا باع الرجل ثوبا مباحة على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خافه في المباحة وزاد عليه في المباحة فان أباحه فرفض الله تعالى عنه كان يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان عنده الثوب كان له أن يردده أو يأخذ ما نقدان شاء ولا يحطه شيئا وكان ابن أبي ليلى يقول تحط عنه تلك الخيانة وحصتها من الربح وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوبا مباحة فباعه ثم وجد البائع الأول الذي باعه مباحة قد خافه في الثمن فقد قيل تحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به ولو كان الثوب قائما لم يكن له أن يردده وانما منعنا من افساد البيع وأن يردده إذا كان قائما ويجعله بالقيمة إذا كان قائما أن البيع لم ينقد على محرم عليهم معا وانما انعقد على محرم على الخائن منها فان قال قائل ما يشبه هذا مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قيل بدلس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرما عليه وما أخذ من ثمنه محرما كما كان ما أخذ من الخيانة محرما ولا يكون البيع فاسدا فيه ولا يكون للبائع الخيار في رده وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لأنه لم ينقد الا بثن مسمى فاذا وجد غيره فلم يرض به المشتري ففسد البيع لأنه يرد إلى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع * واذا اشترى الرجل للرجل سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن فان أباحه فرفض الله تعالى عنه كان يقول له أن يرددها ان أقام القيمة على العيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لا قبل بشهودا على العيب حتى ينقد الثمن (قال الشافعي) واذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها أو لم ينقد حتى ظهر منها على عيب يقر به البائع أو يرى أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كماله الرد بعد النقد * واذا باع الرجل على ابنه وهو كبير دار أو متاعا من غير حاجة ولا عذر فان أباحه فرفض الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول بيعه عليه جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الرجل يلى مال نفسه فباع أبوه عليه شيئا من ماله بأكثر مما يسوى أضعافا أو بغير ما يسوى في غير حاجة أو حاجة زلت بأبيه فالبيع باطل وهو كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله الا أن يحتاج فيمنفق عليه بالمعروف وكذلك ما استهلك من ماله * واذا باع الرجل متاعا للرجل والرجل حاضر ساكت فان أباحه فرفض الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك عليه وليس سكوتة اقرارا بالبيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول سكوتة اقرارا بالبيع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل ثوبا للرجل أو خادما والرجل المبيع ثوبه أو خادمه حاضر البيع لم يוכל البائع ولم ينه عن البيع ولم يسلمه فله ذلك البيع ولا يكون صمته رضا بالبيع انما يكون الصمت رضا بالسكر وأما الرجل فلا * (قال) واذا باع الرجل نصيبا من داره ولم يسم ثلثا أو ربعا أو نحو ذلك أو كذا وكذا سهمها فان أباحه فرفض الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار اذا علم ان شاء أخذ وان شاء ترك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول اذا كانت الدار بين اثنين أو ثلاثة أجزت بيع النصيب وان لم يسم وان كانت أسهما كثيرة لم يجز حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعثك نصيبا من هذه الدار ولم يقل نصيب فالبيع باطل من قبل أن النصيب منها قد يكون سهمان ألف سهم وأقل ويكون أكثر الدار فلا يجوز حتى يكون معلوما عند البائع والمشتري ولو قال بعثك نصيب لم يجز حتى يتصافا بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع * واذا ختم الرجل على شراء فان أباحه فرفض الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك بتسليم البيع حتى يقول سلمت وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا أتى الرجل بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه ولم يتكلم ولم يشهد ولم يكتب فالحتم ليس باقرارا انما يكون الاقرار بالكلام

عن الرأس والرجلين
وأمر بأن نيم الوجه
والبيدين وكان اسم
البيدين يقع على الكفين
والذراعين وعلى الذراعين
والرفقين فلم يكن معنى
أولى أن يؤخذ به مما
فرض الله في الوضوء
من غسل الذراعين
والرفقين لأن التيمم
بدل من الوضوء والبذل
أنما يؤتى به على ما يؤتى
به في المبدل عنه (قال
الشافعي) وروى عن
عمار أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمره أن
ييم وجهه وكفيه قال
فلا يجوز على عمار إذا
كان ذكر تيمم مع النبي
عند نزول الآية إلى
المناسك أن كان عن
أمر النبي إلا أنه منسوخ
عنده أذرى أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
بالتيمم على الوجه والكفين
أو يكون لم يرو عنه إلا
تيمما واحدا فاختلفت
روايته عنه فتكون
رواية ابن الصمة التي لم
تختلف أثبت فإذا لم
تختلف فأولى أن يؤخذ
بها لأنها وفق لكتاب
الله من الروايتين اللتين
رويتا مختلفتين أو يكون
انما سمع آية التيمم عند

* وإذا بيع الرقيق والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم قد غلبهم عليه
فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز
وان كان المتاع قائما بعينه والرقيق قائما بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعوه رد على أهله في قولهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها ثم ظهر الإمام
على من هي في يديه أخرجهما من يديه وفسخ البيع ورد به الثمن على من اشتري منه * وإذا باع الرجل المسلم
الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصارى فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه
كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على
النصراني ولا يرجع على المسلم بشئ وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز شهادة أحد خالف
الاسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا حرين مسلمين بالغين عدلين غير ظنينين فيما يشهدان
فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد * وإذا باع الرجل ببعاء من بعض ورثته وهو مريض
فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه وكان ابن أبي ليلى يقول يبيعه
جائز بالقيمة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل المريض ببعاء من بعض ورثته بمثل
قيمتها أو بما يتغابن الناس به ثم مات فالبيع جائز والبيع لاهبة ولا وصية فيرد * وإذا استهلك الرجل ما لولده
وولده كبير والرجل غني فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يهودين على الأب وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا يكون لهدين على أبيه وما استهلك أبوه من شئ لابنه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استهلك الرجل لابنه ما لا ما كان من غير حاجة من الأب يرجع عليه الابن كما يرجع على
الأجنبي ولو أعتق له عبدا لم يجز عتقه والعتق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك * وإذا اشترى
رجل جارية بعبود زاد معها مائة درهم ثم وجد بالعبودية وقدمت الجارية عند المشتري فإن أبا حنيفة
رضي الله تعالى عنه كان يقول يرد العبد و يأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية صحيحة فإن كانت الجارية بهي
التي وجد بها العيب وقدمت العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له
ما أصاب المائة الدرهم ويرد (١) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا إن
وجد بالعبودية بآدمه وأخذ قيمته صحيحا وكذلك الدراهم التي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا اشترى الرجل جارية بعبود زاد مع الجارية مائة درهم فتباضا ثم ماتت الجارية فوجد بالعبودية
فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وانما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها
لو كانت قائمة ردناها بعينها لأنها من العبد والمائة الدرهم وكذلك إن مات العبد وجد بالجارية العيب
ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لأنه لو كان قائما لأخذه فإذا فاتت قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع بعبا
فأصاب عيبا رده ورجع بما أعطى في ثمنه * وإذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد
ووجد بالثوب الآخر عيبا فأراد رده فاختلفا في قيمة الهالك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول
البائع مع يمينه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده ووجد بالآخر عيبا فاختلفا في ثمن الثوب فقال
البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري والمشتري
إن أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن أو أراد الرجوع بالعيب يرجع به بأكثر الثمن فلا نعطيه بقوله الزيادة « قال
الربيع » وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية من قيمة العبد تأمل كتبه من صحيحه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى ثوبين أو شيئين في صفقة واحدة فهلك أحدهما أو وجد بالآخر عيبا فليس إلى الرد سبيل ويرجع بقيمة العيب لأنه اشتراهما صفقة واحدة فليس له أن ينقضها

(باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فبينهما نصفان أو أعطاه دارا بينهما أو يؤجرها على أن أجرهما بينهما نصفان فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد وللذي باع أجر مثله على رب الثوب ولباني الدار أجر مثله على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز والأجر والربح بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الأرض للزراعة والتخل للعامة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعها بكذا فإذا زاد فهو بينهما نصفان أو بقعة بينهما على أن يكرها والكرها بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباني أجر مثله وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فآدانه ولم يأمره بذلك رب المال ولم ينهه يعني بقوله فآدانه اشترى به وباع بنسيئة ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا ضمان على المضارب وما آدان من ذلك فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالينة أن رب المال أذن له في النسيئة ولو أقرضه قرضا ضمن في قولهما جميعا لان القرض ليس من المضاربة أبو حنيفة عن جدي بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أعطى مال يقيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدري كيف قاطعه على الربح أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أعطى زيدا بمقارضة معنى مضاربة أبو حنيفة عن جده عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أعطى زيدا بخليعة بالمقارضة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا لمضاربة ولم يأمره ولم ينهه عن الدين فآدان في بيع أو شراء أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن إلا أن يقره رب المال أو تقوم عليه بينة أنه أذن له في ذلك

(باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلم إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجميل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم قبل الأجل قراضا بأن يتفاسخا البيع كله كان جائزا وإذا كان هذا جائزا أن يتفاسخا نصف البيع ويثبتا نصفه وفدسئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجميل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره (قال) وإذا أسلم الرجل في اللحم فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير فيه لأنه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مواضع اللحم فقال أخاذ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فالسلف جائز

حضور الصلاة فقيموا واحتاطوا فاتوا على غاية ما يقع عليه اسم البدلان ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء فلما صاروا إلى مسئلة النبي أخبرهم أنه يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عندي برواية ابن شهاب من حديث عمار عاوصفت من الدلائل قال وانما منعنا أن نأخذ برواية عمار في أن نسم الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس بأن البدل من الشيء انما يكون مثله

(باب صلاة الإمام جالسا ومن خلفه قياما)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الإمام على القيام فصلي بالناس جالسا صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياما كما يصلي هو قائما ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالسا فصلي كل فرضه وقدره عن

(باب الشفعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تزوجت امرأة على شقص من دار فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لاشفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة انما هذا نكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبه يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلعت بشقص من دار في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقص من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد إلى ربه ويكون لها صداق مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل دارا وبني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة فان باحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثن الدار الذي اشتراه صاحب البناء والا فلا شفعة له (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل نصيبا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم طلبه الشفيع بالشفعة قبل له ان شئت فأذا التئ الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فذع الشفعة لا يكون له الا هذا لأنه بني غير متعدي فلا يكون عليه هدم ما بني * واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم وان طلب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر علم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو امتناع من وصول إلى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعه ولا وقت في ذلك إلا أن يمكنه وعليه البين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تترك لحقه فيه فان كان غائبا بالقول فيه كره في معنى الحاضر اذا أمكنه الخروج والتوكيل ولم يكن له حاس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته * واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن فان باحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فاذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدة المشتري على بائعه انما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الاول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرأ إلى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده * واذا كانت الشفعة لليتيم فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجار الملاصق واذا اجتمع الخياران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة الا للشريك

التي عليه السلام فيما قلت شيئا منسوخ وناسخ * أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ركب فرسا فصرع فحش شقه الأيمن ففلى صلاته من الصلوات وهو قاعد ففصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا صلى جالسا فصلوا جالوسا أجمعون (قال الشافعي) وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بسنته وذلك أن أنساروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا من سقطه من فرس في مرضه وعائشة تروي ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهما وأمر من خلفه في هذه العلة بالجلوس اذا صلى جالسا ثم تروي عائشة أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما قال وهي آخر صلاة صلاها بالناس حتى لقي الله تعالى وهذا لا يكون إلا ناسخا * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان

الذي لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى الا للشرى الذي لم يقاسم وهذا قول أهل الجواز وكذلك بلغنا عن علي
وابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وأذابيع الشقص من الدار
والتيتم فيه شفعة أو الغلام في حجر أبيه فلولي التيم والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة إن كانت غبطة
فإن لم يفعلا فإذا بلغا أن يلبا أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علم بعد البلوغ فتر كالترك الذي
لو أحدث البيع في تلك الحال فتر كما انقطعت شفعتهم فقد انقطعت شفعتهم ولا شفعة الا فيما لم يقسم فإذا
وقعت الحدود فلا شفعة وكذلك لو اقسما الدار والأرض وتر كوا بينهم طريقا وتر كوا بينهم مشربا لم تكن
شفعة ولا توجب الشفعة فيما قسم بشرط في طريق ولا ماء وقد ذهب بعض أهل البصرة الى جلة قولنا
فقالوا لا شفعة الا فيما بين القوم الشركاء فإذا بقيت بين القوم طريق مملوك لهم أو مشرب مملوك لهم فإن
كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لانهم شركاء في شئ من الملك ورووا وحديثا عن عبد الملك بن أبي
سلمين عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيه بهذا المعنى أحسبه يحتمل شبيه بهذا المعنى
ويحتمل خلافه قال الحارثي أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وانما منعتنا من القول بهذا أن أبا سلمة
وأبا الزبير سمعا جابرا وأن بعض حجازيين روى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة
شيا ليس فيه هذا وفيه خلافه وكان اتنا إذا اجتمعنا على الرواية عن جابر وكان الثالث يوافقهما أولى بالتثبت
في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم قائما في هذا المقسوم ألا ترى
أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولا يجزأ حد قال
بهذا القول مخرجا من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود فإن قال فإني انما جعلتها فيما
وقعت فيه الحدود ولأنه قد بقي من الملك شئ لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة
فإن احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وإن لم يتمل فلا تجعل
الشفعة في غيره وقال بعض المشرقين الشفعة للجوار والشرى إذا كان الجوار ملاصقا أو كانت بين الدار
المسبعة والدار التي له فيها الشفعة رحبة ما كانت إذا لم يكن فيها طريق نافذة وإن كان فيها طريق نافذة وإن
ضاققت فلا شفعة للجوار قلنا لبعض من يقول هذا القول على أي شئ اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا شافعيان بن
عمينة عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحار
أحق بسبقه فقل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جلة وحديثنا مفسر قال وكيف لا يخالف
حديثكم قلنا الشرى الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من ينسك وبينه أو بعون دارا
فلم يجز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الحيران دون بعض فإذا قلنا لم يجز ذلك لنا على غيرنا لا بد لاه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت
الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجلة الحار أحق بسبقه على بعض الحيران دون بعض وأنه الحار
الذي لم يقاسم فإن قال وتسمى العرب الشرى جارا قيل نعم كل من قارب بدنه بدنه صاحبه قيل له جارا قال
فادلني على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت احدهما بالأخرى

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

(قال الشافعي) عن عبد الله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عون بن أبي رافع عن
عميد الله بن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب إذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الشافعي عن
عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن جرير عن أبان بن عثمان قال إذا وقعت الأربعة فلا
شفعة والأربعة الحدود (قال الشافعي) أخبرنا معلى بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن
الحكم قال قال إذا وقعت الحدود فلا شفعة

أخبرنا جاد بن سلمة عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أن
رسول الله كان وجعا
فأمر أبا بكر أن يصلي
بالناس فوجد النبي خفة
لحاء ففقد الى جنب أبي
بكر فأم رسول الله أبا
بكر وهو قاعد وأم أبو
بكر الناس وهو قائم
* وذكر إبراهيم عن الأسود
عن عائشة عن النبي
مثل معناه * أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
يحيى بن سعيد عن ابن أبي
مليكة عن عبيد بن عمير
عن النبي مثل معناه
لا يخالفه (قال الشافعي)
وفي حديث أم حاننا
مثل ما في هذا وإن ذلك
في مرض النبي صلى الله
عليه وسلم الذي مات
فيه فحسن لم يخالف
الأحاديث الأولى الا بما
يجب علينا من أن
نصير الى الناسخ الأولى
كانت حقا في وقتها ثم
سخت فكان الحق
فيما نسخها وهكذا كل
منسوخ يكون الحق
مالم ينسخ فإذا نسخ كان
الحق في ما نسخه وقد روى
في هذا الصنف شئ يغلط
فيه بعض من يذهب
الى الحديث وذلك أن

(١) بمسطح فالت جنتنا ميتا فقتضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرة وقال الاعشى لامرأته
 * أجار تبايني فانك طالقة * فقيل له فأنك اذا قلت هو خاص على بعض الخيران دون بعض لم تأت
 فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من لزمه اسم الجوار وحديث ابراهيم بن ميسرة
 لا يحتمل الا أحد المعنيين وقد خالفتهما معا ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رجة فيها ألف
 ذراع فأكثر اذا لم يكن فيها طريق نافذة فيكون فيها الشفعة وان كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع
 لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لا بعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى لجارانه قسمت
 وصيته على من كان بين داره وداره أربعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية اذا خالفت
 حديثنا وحديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتجبت به قال فهل قال بقولكم أحدهم أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم قلنا نعم ولا يضرنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به
 قيل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعثمان رضي الله تعالى عنه وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز
 رجة الله تعالى عليه وغيره * واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسلم ذلك الشفع ثم علم
 بعد ذلك أنه أخذها دون ذلك فان أباح شفعه رضي الله تعالى عنه كان يقول هو على شفعته لأنه انما سلم بأكثر
 من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رجة الله تعالى يقول لا شفعة له لأنه قد سلم ورضي (٣) أخبرنا الحسن بن
 عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن يحيى عن علي أنهم قالوا لا شفعة الا لشريك لم يقاسم
 الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجار أحق بسقبة ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة (قال الشافعي) رجة الله تعالى واذا اشترى الرجل النصيب من
 الدار فقال أخذته بمائة فسلم ذلك الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذها بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة
 وليس تسلمه بقاطع شفعته انما سلمه على عن فلما علم ما هو دونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن
 أكثر من الذي سلمه لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الاكثر أولى أن يسلمه به

(باب المزارعة)

(قال الشافعي) رجة الله تعالى واذا أعطى الرجل الرجل أرضا مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع أو أعطى
 نخلا أو شجرة امعاملة بالنصف أو أقل من ذلك أو أكثر فان أباح شفعه رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله
 باطل لأنه استأجره بشئ مجهول يقول أرايت لو لم يخرج من ذلك شئ أليس كان عمله ذلك بغير أجر وكان
 ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خبير بالنصف فكانت كذلك
 حتى قبض وخلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه وعامة خلافة عمر وبه يأخذ وانما قياس هذا عندنا مع الأثر
 ألا ترى أن الرجل يعطى الرجل مالا مضاربة بالنصف ولا بأس بذلك وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه وعن عبد الله بن مسعود وعن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنهم أعطوا مالا مضاربة
 وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم أنها كانتا يعطيان أرضهما بالربع
 والثلث (قال الشافعي) رجة الله تعالى واذا دفع الرجل الى الرجل النخل أو العنب يعمل فيه على أن للعامل
 نصف الثمرة أو ثلثها أو ما تشارطا عليه من جزئها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أهل خيبر واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا بيضاء على أن يزرعها المدفوعة اليه فما أخرج الله منها من
 شئ فله منه جزء من الاجزاء فهذه المحاقلة والمخاربة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المسطح كنبير وعمود الخباء اه (٣) كذا هذه الا ساند في هذا الموضع من النسخ

عبد الوهاب أخبرنا
 عن يحيى بن سعيد عن
 أبي الزبير عن جابر أنهم
 خرجوا يشيعونه وهو
 مريض فصرى جالسا
 وصلوا خلفه جالسا
 * أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 عبد الوهاب عن يحيى
 ابن سعيد أن أسيد بن
 حضير فعل ذلك (قال
 الشافعي) وفي هذا ما يدل
 على أن الرجل يعلم
 الشئ عن رسول الله
 لا يعلم خلافة عن رسول
 الله فيقول بما علم ثم
 لا يكون في قوله بما علم
 وروى حجة على أحد علم
 أن رسول الله قال قولا
 أو عمل عملا ينسخ العمل
 الذي قال به غيره وعلمه
 كالم يكن في رواية من
 روى أن النبي صلى جالسا
 وأمر بالجلوس وصلى
 جابر بن عبد الله وأسيد
 ابن الحضير وأمرهما
 بالجلوس وجلسا من
 خلفهما حجة على من
 علم عن رسول الله شيا
 ينسخه وفي هذا دليل
 على أن علم الخاصة يوجد
 عند بعض ويعزب
 عن بعض وأنه ليس
 كعلم العامة الذي لا يسع
 جهله ولهذا أشبه كثرة

وفي هذا دليل على ما في
معناه منها

باب الصوم يوم
عاشوراء

* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب
عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت كان
رسول الله يصوم يوم
عاشوراء ويأمر بصيامه
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت كان
يوم عاشوراء يوما تصومه
قريش في الجاهلية
وكان النبي يصومه في
الجاهلية فلما قدم النبي
صامه وأمر بصيامه
فلما فرض رمضان كان
هو الفريضة وترك يوم
عاشوراء في شاء صامه
ومن شاء تركه * أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
حميد بن عبد الرحمن
ابن عوف قال
سمعت معاوية بن أبي
سفيان يوم عاشوراء
وهو على المنبر منبر
رسول الله وقد أخرج
قصة من شعر يقول

فأحللنا المعاملة في النخل خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحررنا المعاملة في الأرض البيضاء خبرا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تحريم ما حررنا بأوجب علينا من إحلال ما أحلنا ولم يكن لنا أن
نطرح بأحد سنته الأخرى ولا نحرّم بما حرّم أحد كالأكل بما أحل ما حرّم ولم أر بعض الناس سلم
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلهم جميعا ولا الذي حرّمهم جميعا فاما
ما روى عن سعد وابن مسعود أنهم صدقوا أرضهما من أربعة فإلا يثبت هو مثله ولا أهل الحديث ولو ثبت
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قياسه وما أجاز من النخل والأرض على المضاربة
فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على خبر واحد من الصحابة كانه يلتمس أن يثبت بأن توافق الخبر
عن أصحابه فهذا جهل انما جعل الله عز وجل للخلق كلهم الحاجة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضا
يغلط في القياس انما أجازنا المضاربة وقبضات عن عمر وعثمان أنها كانت قياسا على المعاملة في النخل
فكانت تبعاقياسا لا متبوعة مقياس عليها فان قال قائل فكيف تشبه المضاربة المساقاة فيل النخل
قائمة لرب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقاة على ربحه صلاح ثم راعى أن له بعضهما فلما كان المال
المدفوع قائما لرب المال في يد من دفع اليه يعمل فيه على ربحه الفضل جازله أن يكون له بعض ذلك
الفضل على ما تشارطا عليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال فلم لا يكون هذا في الأرض قيل الأرض
ليست بالنخل تصلح فيؤخذ منه الفضل انما يصلح فيها شيء من غيرها وليس بشيء قائم يباع ويؤخذ فضله
كالمضاربة ولا نبي متمر بالغب فيؤخذ ثمرة كالنخل وانما هو شيء يحدث فيها ثم يتصرف لافي معنى واحد من
هذين فلا يجوز أن تكون قياسا عليها وهو مفارق لها في المبتدأ والمتعقب ولو جاز أن يكون قياسا ما جاز أن
يقاس شيء منه على النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز به شيء حرّمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المفسد للصوم بالجماع رقبة فلم يقس عليها المفسد للصلاة بالجماع وكل أسد فرضا بالجماع

باب الدعوى والصلح

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك
المدعى عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر ذلك فان أباحني فله رحمه الله كان يقول في هذا جاز
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما
يكون الصلح على الإنكار واذا وقع الأقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل
على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح
باطلا من قبل أنا لا نجيز الصلح إلا بما تجوز به اليسوع من الأيمان الحلال المعروفة فاذا كان هذا هكذا عندنا
وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا دعوى وضاع العوض كله عن ولا يصلح أن يكون العوض إلا بما تصادفا
عليه العوض والمعوض الآن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثرا
يلزم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب
متغيب فان أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح
مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وكذلك لو أخر عنه دين عليه وهو متغيب كان قواهم ما جمعا على
ما وصفت لك (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا صالح الرجل عن الرجل والمصالح عنه غائب أو أنظره
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا بطل بالتغيب شيئا أجيزه في الحضور لأن هذا ليس من معاني
الأكراه الذي أوردته واذا صالح الرجل الرجل أو باع بعبا أو أقر بدين فأقام الينسة أن الطالب أكرهه

أين علماءكم يا أهل
المدينة سمعت رسول
الله ينهى عن مثل هذه
ويقول إنما هلكت
بنو إسرائيل حين
اتخذها نسأؤهم ثم قال
سمعت رسول الله يقول
في مثل هذا اليوم انى
صائم من شاء منكم فليصم
* أخبرنا الشافعى
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن حميد بن
عبد الرحمن أنه سمع
معاوية عام حج وهو على
المنبر يقول يا أهل
المدينة أين علماءكم
سمعت رسول الله يقول
له - ذا اليوم هذا يوم
عاشوراء ولم يكتب الله
عليكم صيامه وأنصائم
فمن شاء منكم فليصم ومن
شاء فليفطر * أخبرنا
الثقة يحيى بن حسان
عن الألب بن سعد عن
نافع عن ابن عمر قال
ذكر عند رسول الله يوم
عاشوراء فقال النبي
كان يوما يصومه أهل
الجاهلية فمن أحب
منكم أن يصومه فليصمه
ومن كرهه فليدعه
* أخبرنا شفيان أنه
سمع عبيد الله بن أبي يزيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول ما علمت رسول

على ذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كله جائز ولا أقبل منه بينة أنه أكرهه وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البينة على الإكراه وأرد ذلك عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان
الإكراه في موضع أبطل فيه الدم قبلت البينة على الإكراه وتفسير ذلك أن رجلا لو شهر على رجل سيفا فقال
لتقرن أو لا تقتل فقال أقبل منه البينة على الإكراه وأبطل عنه ذلك الإقرار (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى واذا أكره الرجل الرجل على بيع أو إقرار أو صدقة ثم أقام المكروه البينة أنه فعل ذلك كله وهو مكروه
أبطلت هذا كله عنه والا كراه من كان أقوى من المكروه في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من
الإكراه ولا يمنع هو بنفسه سلطانا كان أو لصا أو خارجيا أو رجلا في صحراء أو في بيت مغلق على من هو أقوى
منه . واذا اختصم الرجلان الى القاضي فأقر أحدهما بحق صاحبه بعدما قاما من عند القاضي وقامت
عليه بذلك بينة وهو يحسد ذلك فان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا إقرار لمن خاصم الاعندى ولا صلح لهما الاعندى (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا
اختصم الرجلان الى القاضي فأقر أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه أو علم القاضي فان ثبت
لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضى القاضي بعلمه لانه
انما يقضى بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كأنه دافى بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين
وشهود كثيرة لانه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال
ان حكم بينهما لم يكن شاهدا وكلف الخصم شاهدين غيره وكان حكمه حكم من لم يسمع شيئا ولم يعلمه وهذا قول
شريح قد جاءه رجل يعلم له حقا فسأله أن يقضى له به فقال انتني بشاهدين ان كنت تريد أن أقضى لك قال
أنت تعلم حقى قال فاذهب الى الأمر فأشهدك ومن قال هذا قال ان الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ
منهم الحقوق اذا تجاحدوا بعد بينة فلا تؤخذ بأقل منها ولا تطل اذا جاهاوا وليس الحاكم على يقين من أن
ما شهدت به البينة كما شهدت وقد يكون ما هو أقل منها عندا أزركى فلا يقبل وماتم العدد نقص من الزكاة
فيقبلون اذا وقع عليهم أدنى اسم العدل ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كالم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن
يكون شاهدا كما في أمر واحد كالم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق « قال الربيع » الذى
يذهب اليه الشافعى أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة اليه وانما كراهنا ذلك
لثلاث يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس . واذا اصطاح الرجلان على حكم يحكم بينهما ففضى
بينهما بقضاء مخالف لرأى القاضي فارتفع الى ذلك القاضي فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي
لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليه ما جائز
(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا اصطاح الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شئ يتنازعان فيه
فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع الى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الا واحد
من قولين اما أن يكون اذا اصطاحا جميعا على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي أو خالفه فلا يكون
للقاضى أن يرد من حكمه الا ما يرد من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شئ داخل في
معناه واما أن يكون حكم بينهما كالفتيا فلا يلزم واحد منهما شئ فيبتدىء القاضي النظر بينهما كما يبتدئ
بين من لم يحاكم الى أحد

(باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا هبت المرأة لزوجها هبة أو تصدقت أو تركته من مهرها ثم قالت
أكرهنى وجاءت على ذلك بينة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينها وأمضى عليها ما فعلت

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل يبتئها على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشئ أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كاه * وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الواهب في شئ من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيرا ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوب له شئ لم يكن في ملك الواهب أرايت ان ولدت الجارية ولدا كان للواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو دارا فرادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكرناه وهب للثواب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فرادت في يديها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار فإن الباني انما يبني ما يملك فلا يكون له أن يبطل بناء ولا يهدمه ويقال له ان أعطته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يبنى فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها دارا فبنتها لم يرجع بنصفها لانه مبنيا أكثر قيمة منه غير مبنى ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوب له لانه حدث في ملكه بائن منها كباينة الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للراة أو يرجع بنصف الجارية ان أراد ذلك * وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه كبير وهو في عياله فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه وان كان قد أدرك هذه الهبة جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لأمه أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فان كان الابن بالغ لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا أصغارا وهذا يدل على أنه لا يجوز لهم الا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم الا قبض المعطى * وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا ونكاح المتاع مما يقسم فقبض الجميع فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز تلك الهبة الا أن يقسم لكل واحد منهم ما مناحسته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ وإذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبدا لا يقسم فقبض الجميع الهبة فالهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنان دارا بينهما تقسم أو لا تقسم أو عبدا لرجل وقبض جازت الهبة * وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ ومن حجة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة الا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضى الله تعالى عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها جازة عشرين وسقما من نخل له بالعبية فلما حضر الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضته وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لانها لم تكن قبضته وكان ابراهيم يقول لا تجوز الهبة الا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

الله صام يوما يتكسرى صيامه فضله على الايام الا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء (قال الشافعي) وليس من هذه الاحاديث شئ مختلف عندنا والله أعلم الاشياء ذكره في حديث عائشة وهو مما وصفت من الاحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمرنا بصيامه لو انفرد كان ظاهره أن عاشوراء كان فرضا وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صام في الجاهلية وأمر بصيامه فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء قال الشافعي لا يحتمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح الترك ايجاب صومه اذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبان لهم ذلك رسول الله وترك ايجاب صومه وهو أولى الامور عندنا لان حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله ان الله لم يكتب صوم

يوم عاشوراء على الناس
ولعل عائشة ان كانت
ذهبت الى أنه كان واجبا
ثم نسخ قائله لانه يحتمل
أن تكون رأت النبي
لمصاميه وأمر بصومه
كان صومه فرضا ثم نسخ
ترك أمره فمن شاء أن
يدع صومه ولا أحسبها
ذهبت الى هذا ولا
ذهبت الا الى المذهب
الاول لان الاول هو
موافق القرآن ان الله
فرض الصوم فبان انه
شهر رمضان ودل
حديث ابن عمر
ومعاوية عن النبي
صلى الله عليه وسلم
على مثل معنى القرآن
بان لا فرض في الصوم
الا رمضان وكذلك

قول ابن عباس ما علمت
رسول الله صام يوما
يتحرى فضله على الايام
الا هذا اليوم يعني يوم
عاشوراء كأنه يذهب
يتحرى فضله في التطوع
بصومه

(باب الطهارة بالماء)

« حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه قال الله تعالى
وأزلفنا من السماء ماء
طهورا وقال في الطهارة

فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوب به لا وكيل معه
فيها أو يسلمها ربا ويحلي بينه وبينه واحتى يكون لاحائل دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا
والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم
يكن قبضا في الهبة * وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوذه به بذلك منها عوضا وقبض
الواهب فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا
بمنزلة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء وبأخذ الشافع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
الرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوذه الموهوب به شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبتها لثواب
كان فيها الشفعة وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثواب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من
قبل أنه اشترط عوضا مجعولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو
معنى قول الشافعي * وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب به حتى مات الواهب فإن
أباحنيضة رحمه الله تعالى كان يقول الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وصية الا ان
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب به حتى مات لم يكن للموهوب به شيء وكانت للورثة الحجاج بن
أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة الا عمن
عن ابراهيم قال الصدقة اذا علمت جازت والهبة لا تجوز الا مقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
لواهب أن يرجع في الهبة اذا قبض منها عوضا قل أو أكثر

(باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان
فدفعها اليه قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ
يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فقصاها عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع
الوديعة الى رجل فدفعتها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى
* وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فجاء آخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه
الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بينة فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول يعطيهما تلك
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أتلف ما استودع بجهالة لا ترى أنه لو قال هذا
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أولا ويضمن للآخر
مثل ذلك لان قوله أتلفه وكذلك الاول انما أتلفه هو بجهالة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي الرجل
وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعية والدار فقال هي لأحدكما
ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله

قال اذا ولىع الكلب في
 لئاه أحدكم فليغسله
 سبع مرات * حدثنا
 الربيع أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 أن رسول الله قال اذا
 ولىع الكلب في لئاه
 أحدكم فليغسله سبع
 مرات أو لاهن أو
 احداهن بالتراب (قال
 الشافعي) فهذه الأحاديث
 كلها نأخذ وليس
 منها واحد يخالف عندنا
 واحدا أما حديث بئر
 بضاعة فان بئر بضاعة
 كثيرة الماء واسعة كان
 يطرح فيها من الأنجاس
 ما لا يغير لها لونا ولا
 طعما ولا يظهر له فيها
 ريح فقيل للنبي صلى الله
 عليه وسلم تتوضأ من بئر
 بضاعة وهي بئر يطرح
 فيها كذا فقال النبي
 والله أعلم بحبيبا الماء
 لا ينجسه شيء وكان
 جوابه محتملا كل ماء
 وان قل وبينا أنه في الماء
 مثله اذا كان محببا عليها

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن * واذا وضع الرجل الرهن
 على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول
 للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس
 له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء وللسلط أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للمرتهن خاصة في
 قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند
 محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بامر
 السلطان أو برضا الوارث لأن الميث وان رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين
 لم يرضوا أمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة أنما ملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا
 كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث ولو كالة لم يبعد غير الرهن الو كالة لو بطلت لم يبطل الرهن
 * واذا ارتهن الرجل دارا ثم أجزها بآذن الراهن فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول قد خرجت من
 الرهن حين أذن له أن يؤجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها
 والغلة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها الى
 المرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكريت كان الكراء للراهن لانه مالك الدار ولا يخرج به ذامن الرهن وانما
 منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس هو المرهون ألا ترى أنه لو باعه
 دارا فسكنها أو استغلها ثم ردها بعيب كان السكن والغلة للشري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن
 يردّها لان ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليس أصل البيع فلما كان الراهن انما رهن رقبته
 الدار وكانت رقبته الدار للراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حق ما يجوز أن يكون النماء من الكراء والسكن إلا
 للراهن المالك الرقبته كما كان الكراء والسكن للشري المالك الرقبته في حينه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله
 واذا ارتهن الرجل ثلث دار أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبضا في البيع جاز أن
 يكون رهنا وقبضا في الرهن واذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن فأذن له رب الدابة أو الدار أن
 ينفع بالدار والدابة فانتفع بهما لم يكن هذا اخراجا له من الرهن وما لهذا وخراجا من الرهن وانما هذا منفعة
 للراهن ليست في أصل الرهن لانه شيء يملكه الراهن دون المرتهن واذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض
 المرتهن الاصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن

(باب الحوالة والكفالة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به عنه رجل فان أباحنيقة رضى الله
 تعالى عنه كان يقول للطالب أن يأخذ أيهم ماشاء فان كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لانه قد
 أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الاصل فيهما جميعا لانه حيث قبل منه
 الكفيل فقد أبرأه من المال إلا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه الاصل وان
 كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهم ماشاء في قولهم ما جمعا (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى واذا كان الرجل على الرجل المال وكفل به آخر فلرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما مولا
 يبرأ كل واحد منهما ما حتى يستوفى ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان للغيرم أن
 يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم بشرط له ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنها تتحول حق على
 رجل الى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجوز أن يعود عليه ما تحول عنه الابتعاد بغير عودته عليه ويأخذ المال

عليه دون المحيل بكل حال * وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فإن
أباحنيقة رجه الله كان يقول هما كفيلان جميعا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول
حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم أخذ منه كفيل آخر
بنفسه ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه * وإذا كفّل الرجل الرجل بدين غير مسمى فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول هوله ضامن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لأنه ضمن شيئا مجهولا غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضي عليه من شيء
وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رجه الله تعالى
وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به عليه شهودا وما أشبه هذا فأنا له ضامن لم
يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضي له ولا يقضي وبشهادة ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوه فلما
كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا ولا غاملا يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة
* وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئا ولا قليلا ولا كثيرا فإن أباحنيقة
رجه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى إن ترك شيئا ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان ترك وفاء فهو ضامن
لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما عرفه ويعرف لمن هو
فالضمان له لازم ترك الميت شيئا أو لم يترك * وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة فإن أباحنيقة رجه
الله تعالى كان يقول كفالته باطلة لأنها معروفة وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
كفالته جائزة لأنها من التجارة * وإذا أفلس المحتال عليه فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يرجع
على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس وبهذا
يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى الحوالة تحوّل حق فليس له أن يرجع (قال الشافعي) رجه الله
تعالى وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة بكفالة الكسالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب
مال وإذا كذا غنمه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فكذلك غنمه أن يتكفل فيغرم من ماله شيئا قل أو كثر
* وإذا وكل الرجل رجلا في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول ليس
له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمره أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره إذا
أراد أن يغيب أو مرض فأما إذا كان محيا حاضرا فلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وكيف يكون له أن
يوكل غيره ولم يرض صاحبه بخصومة غيره وانما رضى بخصومته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وكل
الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يردها لأن الموكل له رضى
بوكالته ولم يرض بوكالة غيره فإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل * وإذا وكل رجل رجلا
بخصومة وأثبت الوكالة عند القاضي ثم أقر على صاحبه الذي وكاه أن تلك الخصومة حق لصاحبه الذي
يخصمه أقر به عند القاضي فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال وإن
أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود فأقراره باطل ويخرج من الخصومة وقال أبو يوسف إقراره عند
القاضي وعند غيره جائز عليه وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا
وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل في الوكالة أنه وكاه بأن يقربه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فليس له أن يقر
ولا يبرئ ولا يهب ولا يصالح فإن فعل فمافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكلا فيما لم يوكله
* وإذا وكل رجل رجلا في قصاص أو حد فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

فلما روى أبو هريرة
عن النبي أن يغسل الأثاء
من ولوغ الكلب سبعا
دل على أن جواب رسول
الله في بئر بضاعته عليها
وكان العلم أنه على مثلها
وأكثر منها ولا يدل
حديث بئر بضاعته
وحده على أن مادونها
من الماء لا ينجس وكانت
آنية الناس صغارا
انما هي صحن وصحاف
ومخاضب الحجارة وما
أشبه ذلك مما يجلب
فيه ويشرب ويتوضأ
وكبيراً ينتهم ما يجلب
ويشرب فيه فكان
في حديث أبي هريرة
عن النبي إذا ولغ الكلب
في آثاء أحدكم فليغسله
سبع مرات دليل على
أن قدر ماء الأثاء ينجس
بمخالطة النجاسة وإن
لم تغير له طعما ولا ريحا
ولا لونا ولم يكن فيه بيان
أن ما يجاوزه وإن لم
يلغ قدر ماء بئر بضاعته
لا ينجس فكان البيان
الذي قامت به الحجة على
من علمه في الفرق
بين ما ينجس وبين مالا
ينجس من الماء الذي لم
يتغير عن حاله وانقطع
به الشك في حديث

وبه يأخذ وروى أبو يوسف أن أباحنيفة قال أقبل من الوكيل البيعة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى وقال أبو يوسف لا أقبل البيعة إلا من المدعى ولا أقبل في ذلك وكيلًا وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حسدته أو قصاص له على رجل قبلت الوكالة على تثبيت البيعة وإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم أقص حتى يحضر الحد وله والمقتصر له من قبل أنه قد يقره فيبطل الحق ويكذب البيعة فيبطل القصاص ويعفو * وإذا كانت في يدي رجل دار فأدعاه رجل فقال الذي هي في يديه وكتبي بها فلان لرجل غائب أقوم له عليها فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أصدق إلا أن يأتي على ذلك بيعة وأجعله خصمًا وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان منهما أيقض لم يقض البيعة وجعلته خصمًا إلا أن يأتي بشهود أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدق ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول إذا اتهمته سألت البيعة على الوكالة فان لم يقم البيعة جعلته خصمًا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كانت الدار في يدي رجل فأدعاه رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراء أو نافيها وكيبل فن قضى على الغائب سمع من المدعى البيعة وأحضر الذي هي في يديه فان أثبت وكالته قضى عليه وإن لم يثبتها قضى بها الذي أقام عليه البيعة وكتب في القضاء أني قضيت بها ولم يحضر في فيها خصم وزعم فلان أنها ليست له ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البيعة على ما يقول فان جاءها على أنها في يديه بكراء أو وديعة لم يجعله خصمًا فان جاءها بالبيعة على الوكالة جعلته خصمًا « قال الربيع » وحفظني عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضى على الغائب * قال وإذا كان للرجل على الرجل مال بفاء رجل فقال قد وكتني بقبضه منك فلان فقال الذي عليه المال صدقت فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره على أن يعطيه إياه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أجبره على ذلك إلا أن يقيم بيعة عليه وأقول أنت أعلم فان شئت فأعطه وإن شئت فأتزكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده بفاء رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فان دفعه لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله أو تقوم عليه بيعة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة دينًا على رب المال لم يجبر الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه به إقرار منه على غيره فلا يجوز إقراره على غيره * وإذا وكل الرجل رجلًا في شيء فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت وكالته إلا أن يأتي معه بخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل بيعة على الوكالة ونثبتها له وليس معه خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل فدعاه فريد أن يغيب فقال هذا وكلي في كل حق لي بخصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته وإذا تغيب الخصم وكل له وكيلًا وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيعة على الوكالة وجعله وكيلًا حضر معه خصم أو لم يحضر وليس الخصم من هذا بسبيل وإنما أثبت له الوكالة على الموكل وقد ثبت له الوكالة ولا يلزم الخصم شيء وقد يقضى للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة أعماهي شهادة للخصم تثبت له حقًا على الموكل * وإذا وكل رجل رجلًا بكل قليل وكثير فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه لانه لم يوكله بالبيع الآن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في كل قليل وكثير فباع دارًا أو غير ذلك كان جائزًا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير لم يزد على هذا فالو كالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير ويوكله بحفظ القليل والكثير لا غيره ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجوز

الويلد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسًا * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح باسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسًا وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريح وقد رأيت قلال هجر والقللة تسع قربتين أو قربتين وشيأ (قال الشافعي) وقرب الحجاز قديمًا وحديثًا كبار لعز الماء بها فإذا كان الماء خمس قرب كبار لم يحمل نجسًا وذلك قلتان بقلال هجر وفي قول النبي إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسًا دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجسًا لأن القلتين إذا لم نجسًا لم نجسًا أكثر منهما وهذا يوافق جملة حديث بربضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين حمل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه

أن يكون وكيلاً حتى بين الوكالات من بيع أو شراء أو ودعة أو خصومة أو عارة أو غير ذلك * وإذا وكلت المرأة وكيلاً بالخصومة وهي حاضرة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول لأقبل الآن يرضى الخصم وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونجيزه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وأقبل الوكالة من الحاضر من النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه وكان يوكّل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يوكّله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول إن للخصومة قماً وإن الشيطان يخضرعنا

(باب في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عنده ودعة غير معلومة بعينها فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول ماترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الودعة بالخصص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الودعة شيء لأن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله مالم يقر قبل الموت قد هلكت ألا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهبت فيه وكذلك كل مال أصله أمانة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان عند الرجل ودعة بعينها وكانت عليه مديون فالوديع يقرب الودعة لا تدخل عليه الغرماء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دنانير ودراهم وما لا يعرف بعينه حاص رب الودعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد هلك الودعة فيكون القول قوله لأنه أمين * وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه دين وعليه دين بشهود في صحته وليس له وفاء فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في صحته فإن فضل عنهم شيء كان للدين أقر لهم في المرض بالخصص ألا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئاً ولا يجوز وصيته فيه لما عليه من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقر له في الصحة والمرض سواء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت على الرجل ديون معروفة من بيع أو خنایات أو شيء استهلكه أو شيء أقر به وهذا كله في الصحة ثم مرض فأقر بحق لأنسان ذلك كله سواء ويتخاصمون معاً لا يقدم واحد على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا والله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض فأقره باطل كإقرار المحجور عليه فأما أن يزعم أن إقراره يلزمه ثم لا يخاص به غرماء فهذا تحكم وذلك أن يبدأ بدين الصحة وإقرار الصحة فإن كان عليه دين في المرض بينة حاص وإن لم يكن بينة لم يخاص وإذا فرغ الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينة لم تجزله وصية ولم يورث حتى يأخذ هذا حقاً فهذا دين مرة يبدأ على الموارث والوصايا وغير دين إذا صار لا يخاص به * وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول أقرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لا شيء لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل وكذلك بلغنا عن شريح بهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غاب الرجل عن امرأته فلم ينفق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن أنفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضراً ألزمناه نفقة ما بعنا لها في ماله ثم يغيب عنها أو يمنعها النفقة ولا يجعل لها عليه ديناً لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقاً والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقة في الغيبة يزعم أنه لا يقضي على غائب إلا زوجه فإنه يفرض عليه نفقة ما هو غائب فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها أوكد من حقوق الناس مرة في هذا ثم يطرحها بغيبته إن لم تقم عليه وهو لا يطرح حقاً بترك صاحبه القيام عليه ويحب من قول أصحابنا في الحياة ويقول الحق جديد والترك غير

إذا لم يكن كذا جمل النجاسة وما دون القلتين موافق جلة حديث أبي هريرة أن يغسل الاناء من شرب الكلب فيه وأذية القوم أو أكثر أذية الناس اليوم صغار لاتسع بعض قرية فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بشر بضاعة وإذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً وإذا أفلح الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبع مرات لأنه إن كان يعني به الماء الدائم الذي يحمل النجاسة فهو مثل حديث الوليد بن كثير وأبي هريرة وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بشر بضاعة على أنه إنما هي عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول ينجمه كما ينهي الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والظل والمواضع التي يأوى إليها الناس لما

يتأذى به الناس من ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قدر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى ابن أبي عثمان يضاد حديث بئر بضاعة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول ينجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أرايت رجلاً بال في البحر أن يجس بوله ماء البحر فإن قال لا قيل ماء البحر ماء دائم وقيل له أفتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل نهى ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر ينجس فقد خالف قول العامة مع خلافه السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل إذا بلغ الماء ما شئت لم ينجس فإن حدثته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر ماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في النفقة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وحسم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً * وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضيا به فإن كان لأحدهما على صاحبه مال بخلاف ذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد وكانا حين معافاهو قصاص فإن كانا مختلفين لم يكن قصاصاً إلا بتراضٍ ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما تحل به اليسوع * وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وفاء بذلك الدين فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا ميراث له حتى يقضى الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أنما يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخيه دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عنده منهم وحده بمنزلة المقر وإن كانا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصباهم ما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك ابنتين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقر به الآخر ذلك النصف من دينه مما في يديه وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا فحق أقوله الآخر رجوع المأخوذ من يديه على الوارث معه فيقاسمه حتى يكونافي الميراث سواء * وإذا كتب الرجل بقرض في ذكرك حق ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول آخذه به وأقراره على نفسه بالقرض أصدق من دعواه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً ثم جاءه بينة أنها مقارضة سئل الذي له السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر بهذا الرب المال وادعاه المشهود له أحلفناه وإن حلف كانت له عليه ديناً وكان إقراره على نفسه أولى من شهود شهدوا له بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها ضمن أو يكونوا كذبوا * وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بما في ذكرك حق من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من رباؤه قد أقر أنه قد كتب ذكرك حق من شيء جائز فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بأقراره أنه من شيء جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرده إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من رباؤه فإن شهدت البينة على أصل بيع رباؤه الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع رباط ولا حق عليه من وجه من الوجوه إلا هذه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأنما كان وردته إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له فإن حلف لزمته الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أربى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها * وإذا أقر الرجل بما في ذكرك حق من بيع ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع ولم تشهد عليه بنية قبضه فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول المال له لازم ولا ألقت إلى قوله

(١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخر الفرع كذا في النسخ وتأمله

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكر الحق وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعث هذا فان قال نعم قلت فأقيم البينة على أنك قد وفيت متاعه فان قال الطالب لم أبعه شيأ لزمه المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا جاء بذكر حق وبيته على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع أو ما كان فقال الذي عليه البينة أنه باعني هذا المتاع ولم أقبضه كلفت الذي له الحق ببيته أنه قد قبضه أو أقر بقبضه فان لم يأت بها أحلفت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف ثمنه ثم أبرأته من هذا الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه ثمنه بتسليم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا للثمن إلا أن يدفع السلعة اليه ولو كان الذي له الألف أتى بذكر حق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف فان قال هذه الألف من ثمن متاع بعته ياءه وقبضه كلف البينة على أنه قبضه سئل المشهود له بالألف فان قال قد أقرني بالألف فخذني باقراره أخذته له به وأحلفته على دعوى المشهود عليه * وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بالفين فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لأشهادة لهما لانهما قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يجيز من ذلك ألف درهم ويقضي بها الطالب وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بالف ونجسمائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعا وإنما أجاز هذا أبو حنيفة لانه كان يقول قد سمى الشاهدان جميعا ألفا وقال الآخر نجسمائة فصارت هذه مفصلة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد أحدهما بألف والآخر بالفين سألتهما فان زعما أنهما شهدا بها عليه باقراره وأزعم الذي شهد بألف أنه شق في الفين وأثبت الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين ان أراد أخذه باليمين وان أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذه باليمين مع شاهد وان كانا اختلفا فقال الذي شهد بالألفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بها عليه من ثمن ثياب قبضها فقد بينا أن أصل الحقين مختلف فلا يأخذ اليمين مع كل واحد منهما فان أحب حلف معهما وان أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر اذا ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ألفين أو ألفا ونجسمائة . وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شراء أو بيع فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل عليه الا شاهدان وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد وكذلك بلغنا عن شريح وابراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهد لم أقبل على كل شاهد الا شهادة شاهدين معا «قال الربيع» من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بها الخاكم الا بشاهد آخر فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا انما جارا الى أنفسهما اجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها الخاكم فلم تجز الا شهادة شاهدين على كل شاهد وإذا شهد الشهود على دار أنهما افلان مات وتركها ميراثين فلان وفلان فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ان شهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم اذا قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فيقولوا لا وارث له غيرهم . وإذا وارث غيرهم بينة أدخله معهم في الميراث ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا الا فلان وفلان وبطل القاضي شهادتهم فان كان الشاهدان من أهل المعرفة الباطنة

أن يكون ما آن تخالطهما نجاسة واحدة لا تغير منهما شيأ ينجس أحدهما ولا ينجس الآخر الانجبر لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا يكون الانجبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينجس ما دون نجس قرب ولا ينجس نجس قرب فما فوقها فأما شيء سوى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن ينجس ماء ولا ينجس آخرهما لم يتغيرا الا أن يجمع الناس فلا يختلفون فتنبع اجماعهم وإذا تغير طعم الماء أولونه أو ريحه بحرم مخالطه لم يطهر الماء أبدا حتى ينزح أو يصب عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه فاذا ذهب فعاد بحاله التي جعله الله بها طهورا ذهب نجاسته وما قلت من أنه اذا تغير طعم الماء أو ريحه أولونه كان نجسا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم

به قضى لهم بالميراث وإن جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم وكذلك لو جاء أهل وصية أو دين فإن كانوا من غير أهل المعرفة الباطنة بالميت احتاط القاضي فسأل أهل المعرفة فقال هل تعلمون له وارثا غيرهم فإن قالوا نعم قد بلغنا فإننا لنقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم وإن تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال ودفعه إليه ولم يجبره أن يأت بكفيل ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم ولو قالوا ذلك على الاحتاط لم يكن هذا صوابا منهم ولم يكن فيه ما ردّ شهادتهم لأن الشهادة على البت تؤول إلى العلم . وإذا شهد الشهود على زنا قديم أو سرقة قديمة فإن أنا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يدرأ الحد في ذلك ويقضى بالمال ويتطرق في المهر لأنه قد وطئ فإذا لم يقم الحد بالوطء فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال أيعاقبهم شهدوا على حد لم يشهدوا وعند حضر ذلك فأنا شاهدوا على ضعف فلا شهادة لهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضى الحد فأما السكران فإن أتى به وهو غير سكران فلا حد عليه وإن كان أخذ وهو سكران فلم يرتفع إلى الوالى حتى ذهب السكر عنه لأنه في بدى الشرط أو عامل الوالى فإنه يحّد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الشهود على حدّته أو للناس أو حدّ فيه شيء لله عز وجل وللناس مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأبوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه ذلك الحد لأن الحد لا يحدّ بعده توبة فيلزمه ما للناس ويسقط عنه ماله قيسا على قول الله عز وجل في المحاربين إلا الذين تابوا من قبل أن تقدر وأعليهم الآية فما كان من حدّته تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط عنه والتوبة مما كان ذنبا بالكلام مثل القذف وما أشبهه الكلام بالرجوع عن ذلك والتزوع عنه والتوبة مما كان ذنبا بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفا وانما يخرج من الشيء تركه الذي دخل به فيه « قال الربيع » للشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد وإن تاب لأن الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحدّ لم يأت أنه شاء الله تعالى إلا تابا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بوجه وليس طرح الحدود التي لله عز وجل إلا في المحاربين خاصة فأما ما كان للآدميين فأنهم إن كانوا قتلوا فأولياء الدم مخيرون في قتلهم أو أخذ الدية أو أن يعفوا وإن كانوا أخذوا المال أخذ منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادّعى المشهود عليه أنهم شهدوا بزرور وقال أنا أخرجهم وأقيم البينة أنهم استوحدوا وأنها قوم فساد فإن أنا حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل الجرح على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدودي قذف أو شريك أو عبد فهم يقبلان في هذا الجرح جميعا وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل الجرح إذا شهد من أعرفه وأتق به (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعذّلوا النبي للقاضي أن يسبهم وما شهدوا به على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم فإن جاء بجرحهم قبلها وإن لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل في جرحهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه وإن كانوا عدولا ويقبل جرحهم عما تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحهم ولا يقبل منهم الجرح إلا بأن يبنوا ما يجرحون به مما يراه هو جرحا فإن من الشهود من يجرح بالتأويل وبالأمر الذي لا جرح في مثله فلا يقبل الجرح حتى يثبتوا ما يراه هو جرحا كمن الجرح من شاء أن يكون في فقه أو فضل . وإذا شهد الوصى للوارث الكبير على الميت بدین أو صدقة في دار أو هبة أو شراء فإن أنا حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل فأوصى إلى رجل فشهد الوصى لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد أو أجنبي أو وارث يليه غير الوصى فشهادته جائزة وليس فيها شيء تزله وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي . وإذا شهد الوصى على غير الميت للوارث الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولهما جميعا (قال الشافعي) وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على

أجنبي * وإذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهدهو وآخراً على وصية ودين لرجل عليه فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم جائزة لان الغريم يضمر نفسه بشهادته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم تجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم وقال أبو يوسف أصحاب الوصايا والغرماء سواء لا تجوز شهادة بعضهم لبعض (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان لرجل دين بينة على ميت ثم شهدهو وآخراً على رجل بوصية فشهادتهم جائزة ولا شيء فيها مما تردله انما ترد بان يجزى الى أنفسهما وهذا لم يجز الى أنفسهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم . وإذا شهد الرجل لامرأته فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادته لها وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ترد شهادة الرجل لوالديه وأجداده وان بعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده وان سفلوا ولا ترد لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال * وإذا شهد الرجل على شهادة وهو صحيح البصر ثم عي فذهب بصره فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز شهادته تلك إذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه رد شهادة أعمى شهد عنده وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ إذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الرجل وهو بصير ثم أدى الشهادة وهو أعمى جازت شهادته من قبل أن أكرما في الشهادة السمع والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد فان قال قائل ليس فيه يوم يشهد قيل انما احتجنا الى الشهادة يوم كانت فاما يوم تقام فاما هي تعاد بحكم شيء قد أنتم بصيرا ولورددناها اذا لم يكن بصير الا انه لا يرى المشهود عليه حين يشهد لزمنا أن لا يجيز شهادة بصير على ميت ولا على غائب لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب والذي يزعم أنه لا يجيز شهادته بعد العي وقد أنتم بصيرا يجيز شهادة البصير على الميت والغائب * وإذا أقر الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هذا عندى بمنزلة مرة واحدة ولا حد عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما عزم مالك أناه فأقر عند ما الزنا فآمرته ثم آناه الثانية فأقر عند فرده ثم آناه الثالثة فأقر عند فرده ثم آناه الرابعة فأقر عند فسال قومه هل تنكرون من عقله شيئا قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد إذا أقر أربع مرات في مقام واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالزنا ووصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس أربع مرات فسواء هو والذي أقر به في مجالس متفرقة ان كانا احتجنا الى أن يقرأ أربع مرات قياسا على أربعة شهود فالذي لم يقرأ عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامها عليه في أربع مرات في مقامات مختلفة ترك أصل قوله لانه يزعم أن الشهود الاربعة لا يقبلون الا في مقام واحد * (قال) ولو تفرقوا واحدهم فكان ينبغي له أن يقول الاقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات فان قال انما أخذت بحديث ما عزم فليس حديث ما عزم كما وصف ولو كان كما وصف أن ما عزم أقر في أربعة أماكن متفرقة أربع مرات ما كان قبول اقراره في مجلس أربع مرات خلافا لهذا لاننا لم ننظر الى المجالس انما نظرنا الى اللفظ وليس الامر كما قالوا جميعا واقراره مرة عند الحاكم يوجب الحد اذا ثبت عليه حتى يرجع الى قول النبي صلى الله عليه وسلم اغديا أييس الى امرأته هذا فان اعترفت فأرجها وحديث ما عزم يدل حين سأل أبه جنة أنه رده أربع مرات لانكار عقله * وإذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان لا يرى ذلك شيئا ولا يحده وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا قامت عليه الشهود بذلك أحده (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا ينبغي للقاضي أن لا يرجعه حتى يقر عنده وذلك أنه يقر عنده ويقضى برجه فيرجع فيقبل رجوعه فإذا كان أصل القول في الاقرار هكذا

قليلا فلا ينجس الماء بمساة الجاسة اذا أريد به ازالها عن الثوب لانه لو نجس بمساستها يهذه الحال لم يطهر وكان اذا غسل الغسلة الاولى نجس الماء ثم كان في الماء الثاني عماس ماء نجسا فينجس ماء نجسا الثالث عماس ماء نجسا فينجس ولكن كما تطهر بما وصفت ولا يجوز في الماء غير ما قلت لأن الماء يزيل الأنجاس حتى يطهر منها ما ماسه ولا ينجسه ينجس الا في الحال التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي قال اذا ولغ الكلب في آناء أحدكم فليغسله سبع مرات وهو يغسل سبعا بأقل من قدح ماء وفي أن النبي أمر بدم الحيضة يقرص بالماء ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح فقال بعض من قال قد سمعت قولك في الماء فلو نلت لا ينجس الماء بحال للقياس على ما وصفت

لم ينبغ أن يرجمه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجعت فأتوا كوه بعد وقوع الحجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرفناه ليرجموه إلا بعد وقوع الحجارة * وإذا رجع الرجل عن شهادته بالزنا وقد رجم صاحبه بها فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يضرب الحد ويغرم ربع الدية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله فإن رجعوا أو بيعتهم قتلهم ولا نغرمهم الدية فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضربوا الحد وغرم كل واحد منهم ربع الدية (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته سأله القاضي عن رجوعه فإن قال عدت أن أشهد بزور قال له القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى أولياء المقتول فإن شأوا قتلوا وإن شأوا عفا فإن قالوا ترك القتل وتأخذ الدية كان لهم عليه ربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عدا القتل وكان عليه ربع الدية والحد وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا * وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد وحواله وصفوه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الحلية قد توافقت الحلية وهو ينتفع بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرايت لو كانت جارية جميلة والرجل غير أمين أكتب أبعث بهما معه وكان ابن أبي ليلى يختم في عنق العبد ويأخذ من الذي جاءه بالكتاب كفيلا ثم يبعث به إلى القاضي فإذا جاءه العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عبده أبرا كفيله وقضى بالعبد أنه له وكتب له بذلك كتابا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يبري كفيله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة غائبة فوصفوها وحوالها فالقياس أن لا يكلف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية وإذا ختم القاضي الذي هو ببلده في عنقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه فقد أخرجها من يديه ولم يبرئ من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه فإن لم يثبت عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فردت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه ولم يعط لها اجارة عوضت تلفا غير مضمون له ولو جعل ضمانها من المدفوعة له وجعل عليه كراءها في مغيبها ان ردت كان قد ألزم ضمانها وأما بضمن المتعدي وهذا لم يتعد وإنما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبه إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إليها وليس على الشهود أن يكفوا الذهاب من بلدانهم والأتیان بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل مال الشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان * وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدا بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصره بالشهادة وزكى هناك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنه فاسق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ترد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك لأنه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدري ما أحدث ولعله قد تاب (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدا بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أو أوطنة أو مات رديه شهادة العدل قبل ذلك منه وردهما عنه وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدة التي قدزى لابلانها مصر وصارها إلى مكة فإن كانت مدة تتغير الحال في مثلها التغير الذي لو كان بمصر هما مجروحين فتغير إليها قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلتفت إلى الجرح لأن الجرح متقدم وقد حدثت لهما حال بعد الجرح صارها غير مجروحين وإن لم تكن أنت عليهما مدة تقبل فيها شهادتهما إذا تغيرا قبل عليهما الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء يزيل الانجاس كان قول لا يستطيع أحدره ولكن زعمت أن الماء الذي يطهر به ينجم بعضه فقلت له اني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه الاطاعة الله بالتسليم له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه ما وصفت من أجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ماء المصانع الكبار والبحر فلم يكن عنده فيه حجة * حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا أجماعا ولا قياسا ولقد قاتم فيه أقاويل لعله لو قيل لعاقل تخاطأ فقال ما قاتم لكان قد أحسن التخاطو ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة وقلت له أفى أحدمع النبي حجة فقال لا وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أما حديث الوليد ابن كثير وحديث ولوغ

الكلب في الماء وحديث
مسوسى بن أبي عثمان
فتثبت بأسنادها
وحديث بئر بضاعة
فيثبت بشهرته وأنه
معروف فقلت له لقد
خالفتها كلها وقلت قولا
اخر عنه مخالفا لالاخبار
خارجا من القياس
فقال وما هو قلت
اذكر القدر الذى اذا
بلغه الماء الراكد لم
ينجس واذا نقص منه
الماء الراكد نجس
قال الذى اذا حرل
أدناه لم يضطرب أقصاه
فقلت أقلت هذا خبرا
قال لا قلت فقياسا قال
لا ولكن مع قول أنه
يختلط بتحريل
الآدميين ولا يختلط
قلت أرايت ان حركته
الريح فاختلط قال ان
قلت انه ينجس اذا
اختلط ما تقول قلت
أقول أرايت رجلا
من البحر تضطرب
أمواجها فتأتى من
أقصاها الى أن تفيض
على الساحل اذا
هالجت الريح فاختلط
قال نعم فقلت أفتنجس
تلك الرجل من البحر
قال لا ولو قلت نجس
تفاحش على قلت فن

أعلمهم ما من عدلهم مغربا ومن أهل بلدهما لان الجرح أولى من التعديل (قال الشافعى) رحمه الله
قال الله عز وجل وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال من ترصون من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعى قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيع عن مجاهد أنه قال عدلان حران مسلمان ثم لم أعلم من أهل
العلم مخالفا أن هذا معنى الآية واذا لم يختلفوا فقد زعموا أن الشهادة لاتتم الا بأربع أن يكون الشاهدان
حرين مسلمين عدلين بالغين وأن عبد الو كان مسلما عدلا لم تجز شهادته بأنه ناقص الحرية وهى أحد الشروط
الاربعة واذا زعموا هذا فنقص الاسلام أولى أن لا تجوز معه الشهادة من نقص الحرية فان زعموا أن هذه الآية
التي جمعت هذه الأربع انحصال حتم أن لا يجوز من اليهود الامن كانت فيه هذه الخصال الاربعة المجتمعة فقد
خالقوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادة كافر بحال وان زعموا أنها دلالة وأنها غير مانعة أن
يجوز غير من جمع هذه الشروط الاربعة فقد ظلموا من أجازوا شهادة العبيد وقد سألتهم فكان أعلى من زعموا
أنه أجازوا شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض شريح وقد أجاز شريح شهادة العبد فقال له المشهود عليه أتميز
على شهادة عبد فقال قم فكلكم سواء عبيد وإماء فان زعم أنه يخالف شريح لقول أهل التفسير ان في الآية
شرط الحرية فليس في الآية بعينها بيان الحرية وهى محتملة لها وفي الآية بيان شرط الاسلام فلم وافق شريح
مرة وخالفه أخرى وقد كتبنا هذا في كتاب الاقضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شئ من الدنيا لأحد
ولا على أحد حتى يكون بالغاعا فلا حرام مسلما عدلا ولا تجوز شهادة ذمى ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه
وإذا شهد الشاهدان من اليهود على رجل من النصارى وشهدا شهدان من النصارى على رجل من اليهود
فان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائزا لأن الكفر كله ملة واحدة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
لا يجيز ذلك ويقول لانهما ملتان مختلفتان وكان أبو حنيفة يورث اليهودى من النصارى والنصارى من
اليهودى ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وان اختلفت ملتهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورث
بعضهم من بعض (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا تحاكم أهل الملل الينا فكننا بينهم لم نورث مسلما
من كافر ولا كافر من مسلم وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودى النصارى والنصارى اليهودى
ونجعل الكفر ملة واحدة كما جعلنا الاسلام ملة لان الاصل انما هو ايمان أو كفر وإذا شهد الشهود عند
قاضى الكوفة على عبد وحواله ووصفوه أنه لرجل فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا أكتب له وقال ابن
أبي ليلى أكتب شهادتهم الى قاضى البلد الذى فيه العبد فيجمع القاضى الذى العبد في بلده بين الذى جاء
بالكتاب وبين الذى عنده العبد فان كان الذى عنده العبد حجة والابعث بالعبد مع الرجل الذى جاء بالكتاب محتوما
في عتقه وأخذ منه كفيلا بقيمته ويكتب الى القاضى بحجابه بذلك فيجمع قاضى الكوفة بين البينة وبين
العبد حتى يشهدوا عليه بعينه ثم يرد مع الذى جاء به الى قاضى البلد الذى كان فيه العبد حتى يجمع بينه
وبين خصمه ثم يعضى عليه القضاء ويبرأ كفيله وبه يأخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم تجب تهمة
أو أمر يستريه من الغلام وإذا سافر الرجل المسلم فأسهده الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب
فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوى
عدل منكم وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائزا (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا سافر المسلم فأشهد على
وصيته ذميين لم يقبلهما لما وصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى
على شاهد الزور تعزير غير أنه يعثبه الى سوقه ان كان سوقيا والى مسجد قومه ان كان من العرب فيقول
القاضى يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا ورؤا حذره وحذروه الناس وذكر ذلك أبو حنيفة
عن القاسم عن شريح وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يعثبه ويضربه خمسة وسبعين سوطا قال
أبو يوسف رحمه الله أعززه ولا يبلغ به أربعين سوطا ويطاف به وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين

سوطا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزور أو علم القاضي يقينا أنه قد شهد بزور وعززه
ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره فإن كان من أهل المسجد وقفه في المسجد وإن كان من أهل القبيلة وقفه
في قبيلته وإن كان سوقيا وقفه في سوقه وقال أنا وجدنا هذا شاهدا ورعا عرفه واحذروه وإذا أمكن
بحال أن لا يكون شاهدا زورا وشبه عليه بما يغلط به مثله قبل له لا تقدم من على شهادة إلا بعد اثبات ولم يعززه
وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهما المشهود له ردت شهادتهما لأنه أبطل حقه في شهادتهما ولم
يعززا ولا واحد منهما لأن لا ندري أيهما الكاذب فأما الأولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما
كاذب فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعززا واحد منهما من قبل أن لا ندري أيهما الكاذب
(قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعززا لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين
* وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه فإن أحق حقه رضي الله عنه كان يقول لا نعزرها
ويقول لاني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل فإن كانا شهدا على اقرار فإنه كان
يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعا وإن اختلفا في الافرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما
ضربهما وعاقبهما وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى
فإن أباح حنيفة رحمه الله كان يقول لا تضربهما وتتهم المدعي عليهما وكان ابن أبي ليلى ربما عزرهما وضربهما
وربما لم يفعل (قال الشافعي) رضي الله عنه لا نعزرها إذا أمكن صدقهما * وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد
فإن أباح حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ
* وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة
الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن
فيه الخصم أو لم يطعن ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرها قبل أن يتفرقوا ولا بعد
أن يتفرقوا لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله ممن ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضي
الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال يجيز شهادة من إذا لم يتفرقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن
والقياس لا أعرف شاهدا يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردودا
بعد مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبينه فإن أباح حنيفة رضي الله عنه
كان يقول لا ترضى عليه عينا مع شهوده ومن حجتة في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
اليمين على المدعي عليه واليمين على المدعي فلا تجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تحول اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على
المدعي اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستخلفه وجعل اليمين على المدعي عليه فإن قال المدعي عليه أنا
أرد اليمين عليه فإنه لا يرد اليمين عليه إلا أن يثبته فيرد اليمين عليه إذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق فلا يمين عليه مع شاهده ولو جعلنا عليه اليمين مع شاهده
لم يكن لاحلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافا لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على
المدعي عليه وإذا ادعى رجل على رجل دعوى ولا بينة له أحلفنا المدعي عليه فإن حلف برئ وإن نكل قلنا
لصاحب الدعوى لستنا نعطيك بشكوكه شيئا إلا أن تخلف مع نكوله فإن حلفت أعطيناك وإن امتنعت لم نعطك
ولهذا كتاب في كآب الأفضية * وإذا ورت الرجل ميرا نادارا أو أرضا أو غير ذلك فادعى رجل فيها دعوى

ولم تكن له يئنة فأراد أن يستخلف الذي ذلك في يديه فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وانما جعل أبوحنيقة رضى الله عنه على هذا اليمين على علمه لأن الميراث لزمه ان شاء وان أبي والبيع لا يلزمه الا بقبول واذا كان الشيء لا يلزمه الا بقبوله وقبول منه مثل البيع والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لا أقبله كان قوله ذلك باطلا وكان الميراث له لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرنا من بيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله واذا ورث الرجل دارا أو غيرها فادعى رجل فيها دعوى سألناه عن دعواه فان ادعى شيئا كان في يدي الميت أحلفنا الوارث على علمه ما يعلم له فيها حقا ثم أبرأناه وان ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة بخلفه في كل ما كان في يديه على البتة وما كان في يدي غيره فورثه على العلم ، واذا استخلف المدعى المدعى عليه على دعواه فخلفه القاضي على ذلك ثم أتى باليئنة بعد ذلك على تلك الدعوى فان أباحنيقة رحمه الله كان يقبل منه ذلك لانه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشريح أنهما كانا يقولان اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيئنة العادلة وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه البيئنة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه بيئنة وأخلفه القاضي خلف ثم جاء المدعى بيئنة قبلتها وقضيت له بها ولم يمنع البيئنة العادلة التي حكم المسلمون بالايعطاء بها باليمين الفاجرة

(باب الوصايا)

واذا أوصى الرجل للرجل بسكنى دارا أو بخدمة عبدا أو بغلة أو بستان أو أرض وذلك ثلثه أو أقل فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء (قال الشافعي) رضى الله عنه واذا أوصى الرجل للرجل بغلة داره أو غرة بستانه والثلث يحمله فذلك جائز واذا أوصى له بخدمة عبده والثلث يحمله العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز له منه ما حل الثلث ورد ما لم يحمل ، واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الا جازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا الى شيء منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لانهم أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما لم يملكوا فادأ أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لانهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا * (قال) واذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لا خرف ذلك الورثة كله الى الثلث فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا خرف ماله كله ولم يجز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا بواحد

بطم حرام ولا لونه ولا ريحه أن ينجس بعض الماء دون بعض أيتنجس بعضه أم ينجس كله قال بل ينجس كله قلت أفأريت شيئا قط ينجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الاثر عن علي وابن عباس رضى الله عنهم ما قلت أفختلف ما جاء عن رسول الله الى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وخلفت مع ذلك عليا وابن عباس زعمت أن عليا قال اذا وقعت الفأرة في بئر نزح منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر الا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس نزح زمزم من زمجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا قال فلعل البئر تغيرت بدم قلت فتحن نقول اذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه وهذا لا يكون في زمزم ولا

(باب الموارث)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه ووجهه فان أباً خيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان رضي الله عنهم وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالته مع عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحداً من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد أبعد من القياس من إثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب إننا طرحن الأخ بالجد ثلاث خصال أنهم مجتمعون معنا عليها أنكم تحجبون به بنى الام وكذلك منزلة الاب ولا تنقصونه من السدس وكذلك منزلة الاب وأنكم تسمونه أباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت إنما يحجبنا به بنى الام خبراً لا قياساً على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نحجب بنى الام بنت ابن ابن متسقة وهذه وإن وافقت منزلة الاب في هذا الموضع فلم يحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره وإذا وافقه في معنى وإن خالفه في غيره وأما أن لا تنقصه من السدس فإننا لم ننقصه خبراً ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفرأيتنا وأياك أفتناها مقام الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الأبوة فنحن وأنت نلزم من يبننا وبين آدم اسم الأبوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافراً والموروث مسلماً أو قاتلاً والموروث مقتولاً وكان الموروث حراً والاب مملوكاً فلو كان ناعماً ورثنا باسم الأبوة فقط ورثناهؤلاء الذين حرمانهم كلهم ولكننا ناعماً ورثناهم خبراً لا بالاسم قال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما فهم قياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والأخ إذا طلبا ميراث الميت أيدليان بقراءة أنفسهما أم بقراءة غيرهما قال وما ذلك قلت أليس إنما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فبقراءة أبي الميت يدلان معاً على الميت قلت فأجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه أنه أم أبوه قال بل ابنه لأن له خمسة أسداس ولأبيه السدس قلت فكيف حجت الأخ بالجد والأخ إذا مات الاب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجباً أحدهما بالآخر ينبغي أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيما معاً يجوز ولو كان له معنى ينبغي أن نجعل للأخ أبداً حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللجد السدس وقلت أرايت الاخوة أم بنى الفرض في كتاب الله قال نعم قلت فهل للجد في كتاب الله فرض قال لا قلت وكذلك السنة هم ميثبون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضاً الا من وجه واحد لا يثبت أهل الحديث كل التثبيت فلا أعلم الا طرحت الأقوى من كل وجه بالأضعف * وإذا أقرت الأخت وهي لأب وأم وقد ورث معها العصبية بأخ لأب فان أباً خيفة رضي الله عنه كان يقول نعطيه نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيه مما في يدها شيئاً لأنها أقرت بما في يدي العصبية (١) وهو سواء في الورثة كلهم ما قالوا جميعاً (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الأخت بأخ فالقياس أنه لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقر به وهو وارث فكان إقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل أنه إنما أقره بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقره به لانه إذا كان وارثاً بالنسب كان

(١) لعل مراده وهكذا الحكم في الورثة كلهم على ما قالوا من الاعطاء مما في يديها وعدمه تدبر

فيها هو أكثر ما منها وأوسع حتى ينزح فليس لك في هذا شيء وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت وقد خالفهم مالو كان ثابتاً وزعت لو أن رجلاً كان جنباً فدخل في بئر ينوي الغسل من الجنابة نجس البئر ولم يظهر ثم هكذا ان دخل ثانية ثم يظهر الثالثة فإذا كان ينجس أولاً ثم ينجس ثانية وكان نجساً قبل دخوله أولاً ولم يظهر بها ولا ثانية أليس قد ازداد في قولك نجاسة فانه كان نجساً بالجنابة ثم زاد نجاسة بمس الماء النجس فكيف يظهر بالثالثة ولم يظهر بالثانية قبلها ولا بالأولى قبل الثانية قال ان من أحببنا من قال لا يظهر أبداً قلت وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج من أقاويل الناس قلت فن كلفك خلاف السنة وما يخرج من أقاويل الناس وقلت وزعت أنك ان أدخلت يدك في بئر تنوي بها أن توشئها نجست البئر كلها لانه ماء توشئ به

ولا تظهر حتى تنزع كلها
واذا سقطت فيها ميتة
طهرت بعشرين دلو
أو ثلاثين دلو أفرغت أن
البئر بدخول اليد التي
لأنجاسة فيها تنجس
كلها فلا تطهر أبدا وأنها
تطهر من الميتة بعشرين
دلو أو ثلاثين هل رأيت
أحدا قط زعم أن يد
مسلم تنجس أكثر مما
تنجس الميتة وزعمت
أنه إن أدخل يده ولا
ينوي وضوءا طهرت يده
للوضوء ولم تنجس البئر
أو رأيت أن لو ألقى فيها
جيفة لا ينوي تحييدها
أو ينوي أولها ينوي شيئا
أذلك سواء قال نعم
النجاسة كلها سواء ونيت
لا تصنع في الماء شيئا
قلت وما خالطه أما
طاهر وأما نجس قال
نعم قلت فلم زعمت أن
نيت في الوضوء تنجس
الماء أني لأحسبكم لو
قال هذا غيركم لبلغتم به
إلى أن تقولوا القلم عنه
مر فوج فقال لقد سمعت
أبا يوسف يقول قول
الجزائريين في الماء
أحسن من قولنا وقولنا
فيه خطأ قلت وأقام
عليه وهو يقول هذا فيه

موروثاته وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاته لم يجز أن يكون وارثاته وذلك مثل الرجل يقرأ أنه باع داره
من رجل بألف فحده المقر له بالبيع لم نعطه الدار وإن كان بائعا قد كان أقر بأنها قد صارت ملكا له وذلك
أنه لم يقرأ أنها كانت ملكا له إلا وهو مملوك عليه بهاشي فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الإقرار له
وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في غنمه وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى مالك
المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الإقرار فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حق وقد
أخطأ أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاته
وإذا لم يثبت له أن يكون موروثا بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثا . وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدها
ولم يقر بحمل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فإن أباحني فدرجه الله تعالى
كان يقول لأقبل هذا ولأثبت نسبه ولأزته بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأزته
بشهادتهما وحدها وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ولدا وزوجة فولدت
فأنكر ابنه ولدها بقاءت بأربع نسوة يشهدن بأنها ولدته كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من
أربع نسوة قياسا على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا أو امرأتين فأقام امرأتين حيث
أجازهما مقام رجل فلما أجزأ النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يجز أن نجيز منهن إلا بأربع قياسا على ما وصفت
وجملة هذا القول قول عطاء بن أبي رباح . وإذا كان الرجل عبدا ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة
فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فإن أباحني فدرجه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب
واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل أمتان لازم ج واحد منهما فولدتا ودين فأقر السيد بأن أحدهما
ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب فأنازر بينهما القافة فإن ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة
أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وإن لم تكن قافة وكانت فأسكل عليهم لم نجعل ابنه واحدا منهما وأقرعنا
بينهما فأما مخرج سهمه اعتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق
. وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما الذي هي في يديه منكرك لذلك فإن
أباحني فرضي الله عنه كان يقول لأقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجدتر كهاميرانا لا بيه ولا بي صاحبه
لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما ميراثا لهذا لا يعلمون له وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى
يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البينة على الموارث
كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان لا تعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول
ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقتسمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي
الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما أبي أبهما ولم تقل البينة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر
قضيت بهادار الجدتهما ولم أقسم بهما بينهما حتى تثبت البينة على من ورث جدتهما ومن ورث أباهما لا أني لأدري
لعل معهما ورثة أو أصحاب دين أو وصايا وأقبل البينة إذا قالوا مات جدتهما وترك كهاميرانا لا وارث له غيرهما
ولا يكونون بهذا شهداء على ما لا يعلمون لأنهم في هذا كله أنما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب
وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا تعلم وارثا غير فلان وفلان الآن يكونون من
أهل الخبرة المشهود عليه الذي يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوي
قربة أو موثقة أو خلطة أو خبرة بجوار أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لأن معنى البت معنى العلم ومعنى
العلم معنى البت . وإذا توفي الرجل وترك امرأة وترك في يته متاعا فإن أباحني فرضي الله عنه كان

يحدث عن حماد عن إبراهيم أنه قال ما كان للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت أو الرجل وكذلك الزوج إذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة إلا ما يجزئها مثلها في ذلك كله لأنه يكون رجل تاجر عنده متاع النساء من تجارته أو صنائع أو تكون رهونا عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول إذا مات الرجل أو طلق فناع البيت كله متاع الرجل إلا الدرع والخمار وشبهه إلا أن تقوم لأحدهما بيعة على دعواه ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة والرجل أو بعد ما يموتان واختلفت في دلالة ورثتهما بعد موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فمن أقام البيعة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بيعة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع في أيديهما معافاهو بينهما مناصفة فان كانا يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل فكيف يكون للرجل النضوح والخسوق والدروع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد علمك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البيعة على متاع النساء والمرأة البيعة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البيعة فإذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كسونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما تثبت له البيعة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليهما الظنون وتركتهما فليس لك فأتقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعيهما فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعيا باقوتا ولؤلؤا فان زعمت أنك تجعله للموسر وهو بأيديهما معا خلفت مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة (قال) وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل والامه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء إلا لذی نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك ما لا فهو له وإن أبي فليبت المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والي ابن عمه فمات وترك ما لا فسألا ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعمالا لولا لمن أعتق وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق والآخر أنه لا يتحول الولاء عن أعتق وهذا مكتوب في كتاب الولاء

(باب في الأوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وبهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى إليه ولا يكون وصيا للآخر إلا أن يكون الآخر وصى إليه بوصية الأول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون وصيا للآخر إلا أن يقول الثاني قد أوصيت إليك في كل شيء أو يذ كر وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

واذا أوصى الرجل الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى بحاله وولده ووصية الذي أوصى إليه إلى رجل آخر فلا يكون الآخر بوصية الأوسط وصيلاً للأول ويكون وصيلاً للأوسط الموصى إليه وذلك أن الأول رضى بأمانة الأوسط ولم يرض أمانة الذي بعده والوصى أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل ولأن رجلاً وكل رجلاً بشئ لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به ليستوجب الحق ولو كان الميت الأول أوصى إلى الوصى أن لك أن توصي بما أوصيت به إليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بركة فلان فيكون حينئذ وصياله ولو أن وصيلاً أيتام تجرلهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن إبراهيم الخفي وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم والوصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على السامى الزكاة في أموالهم فإن أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على يقيم زكاة حتى يبلغ الأثرى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا كان الرجل وصياً بركة ميت يلى أموالهم كان أحب إلى أن يجبر لهم بها لم تكن التجارة بها عندى تعدياً وإذا لم تكن تعدياً لم تكن ضامناً تلفت وقد اتجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بحال يقيم كان يليه وكانت عائشة رضى الله تعالى عنها تبضع بأموال بنى محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتلبسهم وتؤدي منها الزكاة وعلى ولي اليتيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهما كما على ولي اليتيم أن يعطى من مال اليتيم ما لزمه من جناية أو جناها أو نفقة له من صلاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل ان عندنا مالاً ليتيم قد أسرعت فيه الزكاة وذكر أنه دفعه إلى رجل يتجرفيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إما قال مضاربة وإما قال بضاعة وقال بعض الناس لا زكاة في مال اليتيم الناض وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجناتاته التي تلزم من ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله اذ زعم أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن وصى ميت ورثته كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقاراً من عقار الميت فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك بيعه جائز على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بيعه على الصغار جائز في كل شئ كان منه بداً ولم يكن ولا يجوز على الكبار في شئ من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشئ يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغاراً ولم يوص بوصية ولم يكن عليه دين فباع الوصى عقاراً مما ترك الميت كان بيعه على الكبار باطلاً ونظر في بيعه على الصغار فإن كان باع عليهم فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به أو باع عليهم نظراً لهم ببيع غبطة كان بيعاً جائزاً وإن لم يبيع في واحد من الوجهين ولا أمرهم بهم كان بيعه مردوداً وإذا أمرناه إذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي هو خير لهم من الناض لم يجز له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر

(باب في الشركة والعق وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترك الرجلان شركة مفوضة ولا أحدهما ألف درهم ولا آخر أكثر من ذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليست هذه مفوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفوضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشركة المفوضة باطلة ولا أعرف

قولكم في الماء قلت أفرج جمع إلى الحسن فما علمته رجع إليه ولا غيره ممن ترأس منهم بل علمت من أزداد من قولنا في الماء بعدا فقال إذا وقعت فأرة في بئر لم تطهر أبداً إلا بأن يحفر تحتها برفيفرغ ماؤها فيها وينقل طينها وينزع بناؤها وتغسل مرات وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا وفي هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يحمله عالم وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء واجبة عليه واجبة عليهم وخالفنا بعض الناس فقال لا يغسل إلا نائم الكلب سبعة ويكفي فيه دون سبع فالجثة عليه بثبوت الخبر عن رسول الله ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الأناة إذا ولغ الكلب فيه وأن يهراق الماء ثم عاد فقال إن ولغ الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وكل وغسل الأناة لأن الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا

القول عما وصفنا من
قول غيره أرايت اذ زعم
أن الكلب بلغ في اللبن
فينجس الاناء بماسه
اللبن الذي ماسه لسان
الكلب حتى يغسل
فكيف لا ينجس اللبن
واذا نجس اللبن فكيف
يؤكل أو يشرب فان
قال لا ينجس اللبن فكيف
ينجس الاناء بماسه اللبن
واللبن غدير نجس
أرايت قوله ما زالت
الكلاب بالبادية فمن
أخبرها أنها اذا كانت
بالبادية لا تنجس واذا
كانت بالقرية نجست
أرى أن البادية تطهره
أرايت اذا كان الفأر
والوزغان بالقرية أكله
من الكلاب بالبادية
وأقدم منها أو في مثل
قدمها أو أخرى أن
لا يمنع منها أرايت اذا
وقعت فارة أو وزغ أو
بعض دواب البيوت في
سمن أولبن أو ماء قليل
أينجسه قال فان قال لا
ينجسه في القرية لانه
لا يمنع أن يموت في
بعض أنيتهم وينجسه
في البادية ففسد سوى
بين قوله وزاد في الخط
وان قال ينجسه قيل

شيأ من الدنيا يكون باطلا ان لم تكن شركة المفاوضة باطلة إلا أن يكون ناشر يكتن يعدان المفاوضة خلط المال
بالمال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان
فاذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير
هذا المال الذي اشتركا فيه معامن تجارة أو إجارة أو كزأ وهبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وان زعما
بان المفاوضة عندهما بان يكونا شريكين في كل ما أقادا بوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة
فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشتري الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كزأ
فيكون بينهما أرايت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا على أن يجوز فان قال لا يجوز لانه عطية
مالم يكن للعطى ولا للعطى مالم يعلمه واحد منهما أفتخيزه على مائتي درهم اشتركا بها فان عدوه بيعا فيبيع مالم
يكن لا يجوز أرايت رجلا وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفادها لامن عمل أو هبة أي يكون الآخريها
شريكا لقد أنكرنا وأقل من هذا (قال) ولو أن عبد ابن رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان
الخيار للآخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وان شاء استسعى العبد
في نصف قيمته فيكون الولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على
العبد ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شئ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول والأول ضامن لنصف القيمة ولا يرجع بها على العبد وله الولاء ولا يخبر
صاحبه في أن يعتق العبد أو يستسعيه ولو كان الذي أعتق العبد معسرا كان الخيار في قول أبي حنيفة
للشريك الآخر ان شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعى فيها والولاء بينهما وان شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والولاء
بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان معسرا سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع
بذلك العبد على الذي أعتقه والولاء كله للذي أعتقه وليس للآخر ان يعتق منه شئ وكان يقول اذا أعتق
شخصا صافيا مملوكا فقد أعتقه كله ولا يتبع العبد فيكون بعضه رقيقا وبعضه حرا وبه يأخذ أرايت ما أعتق
منه أي يكون رقيقا فان كان ما أعتق منه يكون رقيقا فقد عتق فكيف يجتمع في معتق واحد عتق ورق
الآخر أنه لا يجتمع في امرأه بعضهما طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأة للزوج على حالها وكذلك
الرقيق وبهذا يأخذ الاخضلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله بمنزلة العبد مادام منه شئ رقيق أو يسعى في قيمته أرايت لو أن
الشريك قال نصيب شريكي منه حرا وما نصيبى فلا هل كان يعتق منه ما لا يملك واذا أعتق منه ما يملك
فكيف يعتق منه ما لا يملك وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان العبد
بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه فان كان موسرا بان يؤدى نصف قيمته والعبد حر كله والولاء للعتق
الأول ولا خيار لسيد العبد الآخر وان كان معسرا فالنصف الأول حر والنصف الثاني مملوك ولا سعاية
عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه الا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججهم كان مما
احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما
لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحرية قياسا على المرأة
قيل له لا يجوز للرجل أن ينكح بعض امرأة فان قال لا لا تكون الامنكوحة كلها أو غير منكموحة قيل له
أفيجوز أن يشتري بعض عبد فان قال نعم قيل له فإين العبد من المرأة وقيل له لا يجوز له أن يكتن المرأة
على الطلاق ويكون مملوكا حتى تؤدى الكتابة أو تهز فان قال لا قيل أفيجوز هذا في العبد فان قال
نعم قيل فلم يجمع بينهما فان قال لا يجتمعان قيل وكذلك لا يجتمعان حيث جعت بينهما ويقال له
أيضا أن تكون المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوكا لاثنتين ويكون لزوج المرأة أن يهب للرجل فتكون زوجته له

كما يكون العبد اذا وهبه صار عبد المولى وبهله فان قال لا قيل فبال المرأة تقاس على المولى ويقال له
 رأيت العبد اذا عتق مرة أي يكون لسيده أن يسترقه كما يكون له اذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها فان
 قال لا قيل فاعلم شيئا بعد مما قاسه به منه . (قال) ولو أن عبد ابن رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن
 صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يودى المكاتب شيئا فان أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان
 يقول المكاتب باطلا ولصاحبه أن يردها لانها منفعة تصل اليه وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ . وكان ابن
 أبي ليلى يقول المكاتب جائزة وليس للشريك أن يردها ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلا في قول
 ابن أبي ليلى حتى يتقرر ما يصنع في المكاتب فان أذاها إلى صاحبها عتق . كان الذي كاتب ضامنا نصف القيمة
 والولاء كله . وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جائز ويخبر المكاتب فان شاء ألغى الكتابة وعجز
 عنها وان شاء سعى فيها فان عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار ان شاء ضمن الذي أعتق ان كان موسرا وان
 شاء استسعى العبد في نصف قيمته وان شاء أعتق العبد فان ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد عما
 ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه
 فالكتابة مفسوخة وما أخذ منه بينهما نصفان مالم يود جميع الكتابة فان أدى جميع الكتابة عتق نصف
 المكاتب وكان كمن ابتدأ العتق في عبد بينه وبين رجل ان كان موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا عتق
 منه ما عتق ولوردت الكتابة قبل الاداء كان مملوكا بينهما ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الاداء
 كان نصفه منه حرا فان كان موسرا ضمن نصفه الباقي لان الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخير العبد لان عقد
 الكتابة كان فاسدا وان كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة الا أن يشاء مالك العبد أن
 يحدوها . (قال) ولو أن مملوكا بين اثنين دبره أحدهما فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول ليس للأخر
 أن يبيعه لمادخل فيه من العتق وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته . واذا ورث أحد
 المتفاوضين ميراثا فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبهذا يأخذ . قال وتنتقض المناوضة اذا
 قبض ذلك . وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين
 رجلين فدبره أحدهما فلا تخرب نصيبه لان التدبير عندى وصية وكذلك الذي دبره أن يبيعه وهذا مكتوب
 في كتاب المدبر ومن زعم أنه ليس للمدبر أن يبيع المدبر لزمه أن يزعم أن على السيد المدبر نصف القيمة
 لشريكه ان كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هنا في العتق اذا جعل هذا عتقا يكون له بكل حال
 فان قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعم في الجارية بين الرجلين بطوها
 أحدهما قتلها أم ولد وعليه نصف القيمة وهذا عتق ليس بواقع مكانه انما هو واقع بعدمدة كعتق المدبر
 يقع بعدمدة * وان كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فان أباح خيفة رحمه الله تعالى
 كان يقول الذي دبره بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان شاء ضمن المعتق
 نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به المعتق على العبد والولاء بينهما نصفان . وكان ابن أبي ليلى يقول
 التدبير باطل والعتق جائز والمعتق ضامن لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى فيه العبد
 ثم يرجع على المعتق والولاء كله للمعتق وقال أبو يوسف اذا دبره أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن نصف قيمته
 وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين اثنين فدبر أحدهما
 نصيبه وأعتق الآخر بتاتا فان كان موسرا فالعبد حركه وعليه نصف قيمته وله ولاؤه وان كان معسرا فنصيبه
 منه حركه ونصيب شريكه مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يبطل العتق الآخر ويجهله مادبره
 اذا كان المدبر الأول موسرا لان تدبير الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر قال وهكذا قال أهل القصار
 الذين لم يبيعوا المدبر

تكيف لم يقل هذا في
 الكلب في البادية وأهل
 البادية يضبطون أو عيّنهم
 من الكلاب ضبطا
 لا يقدر عليه أهل
 القرية من الفارة
 وغيرها لانهم يكوّن
 على ألبانهم القرب
 ويقل حبسه عندهم
 لانه لا يبقى لهم ولا
 يقونه لانه مما لا يدخر
 ويكفون عليه الأنية
 ويخرجون الكلاب عن
 مواضعه ويضربونها
 فتزجر ولا يستطيع شئ
 من هذا في الفارة ولا
 دواب البيوت بحال
 وأهل البيوت يدخرون
 إدامهم وأطعمتهم
 للسنة وأكثر فكيف
 قال هذا في أهل البادية
 دون أهل القرية وكيف
 جازلن قال ما أحكى أن
 يعيب أحدا بخلافه
 الحديث عن النبي عيبا
 يجاوز فيه القدر والذي
 عابه لم يعد أن ترد الاخبار
 ولم يدع من قبولها
 ما يكثر به على قائله
 أو آخر استمر من رد
 الاخبار ووجهها وجوها
 تحتملها أو تشبه بها
 فعينا مذهبهم وعابه
 ثم شرّكهم في بعض

(باب في المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه فإن أباحنيقه رحمه الله كان يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال وإن لم يشترط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده وبنيده العبد مال السيد لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله فيكون له بالشرط وهذا معنى السنة نصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ولا يعد والمكاتب أن يكون مشتر بالنفس فرب المكاتب بأثمن وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم المال أو يكون غير خارج من ملك مولاه فيكون معه كالمعلق فذلك أحرى أن لا يملك على مولاه مالا كان لمولاه قبل الكتابة والمشتري الذي أعطى ماله في العبد أولى أن يكون ماله كمال المال العبد بشرائه العبد لأنه لو مات مكانه مات من ماله من المكاتب الذي لو مات لم يلزمه شيء وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته وردته مولاه في الرق فإن أباحنيقه رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه رد مكاتبه إليه حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاض وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاض وكذلك لو أتى القاضي فقال قد عجزت فإن أباحنيقه رضي الله عنه كان برده وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أردته حتى يجتمع عليه نجمان قد خلا عليه في يوم خاصم إليه ثم قال أبو يوسف بعد لا أردته حتى أنظر فإن كان نجمه قريبا وكان يرجي لم يجل عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محل نجم من نجومه فهو كمال قال وهو كمن لم يكاتب ببيع سيدة ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاض أو لم يكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقيفي وابن عليه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنه رد مكاتبه عجز في الرق قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه شهد بشريحارد مكاتب عجز في الرق * وإذا تزوج المكاتب أو وهب هبة أو أعتق عبدا أو كفل بكفالة أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه فإن أباحنيقه رحمه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفالاته باطل وما تكفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن عتق أمضى ذلك وإن رجع مملوكا فذلك كله مردود وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف تجوز الكفالة عنه لمولاه أرايت رجلا كفل لرجل عن عبده كفالة أليست باطلا فكذلك مكاتبه وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل بمكاتبته عبده لأنه عبده وإنما كفل له بماله وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر فقال أؤديه اليوم أو غدا فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المكاتب أو وهب أو أعتق أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل لأن في هذا اتلاف لماله وهو غير مسلط على المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بذن سيده ولو كفل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لبعده إن بعثك فأنت حر ثم باعه فإن أباحنيقه رحمه الله كان يقول لا يعتق لأن العتق انما وقع عليه بعد البيع وبعد ما خرج من ملكه وصار لغيره وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه وكذلك لو قال البائع إن كنت فلانا فأنت حر فباعه ثم كلف فلانا فإن أباحنيقه رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق إلا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف أرايت لو أعتقه المشتري أيرجع إلى الخالف وقد صار مولى للمشتري

أمرهم فرد هذا من
الأخبار بلا وجه تحمله
وزاد أن ادعى الأخبار
وهو بخالفها (١) وفي رد
من ترك أسوأ السر
والعلائية ما لا يشكل
على من سمعه

(باب الساعات التي
تكره فيها الصلاة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تحرك
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وعن
الصلاة بعد الصبح حتى
تطلع الشمس * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تحرك
أحدكم فيصلي عند
طلوع الشمس ولا عند
غروبها * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك

عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن
الصنابحي أن رسول الله
قال إن الشمس تطلع
(١) كذا في النسخ وتأمل

ومعها قرن الشيطان
 فاذا ارتفعت فارقتها
 فاذا استوت فارقتها فاذا
 زالت فارقتها فاذا دنت
 للغروب فارقتها فاذا
 غربت فارقتها ونهى
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الصلاة
 في تلك الساعات وروى
 عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن أبي سعيد
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله نهى عن الصلاة
 نصف النهار حتى تزل
 الشمس الا يوم الجمعة
 أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب
 أن رسول الله نام عن
 الصبح فصلاها بعد أن
 طلعت الشمس ثم قال
 من نسي صلاة فليصلها
 اذا ذكرها فان الله عز
 وجل يقول اقم الصلاة
 لذكري * أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن
 دينار عن نافع بن جبير
 عن رجل من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال كان رسول الله في سفر
 فعرس فقال الأرجل
 صالح يكلونا الليلة لا نرقد
 عن الصلاة فقال بلال

أرأيت لو أن المشتري اتعاه وزعم أنه ابنه فأثبت القاضى نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كلم
 البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ويرجع الولاء الى الأول وكان
 ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء الى الأول ويرد الثمن ويبطل النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 واذا قال الرجل لعبده ان بعثك فأنت حرفاعه بيعا ليس يبيع خيار بشرط فهو حر حين عقد البيع وانما
 زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)
 وتفرقهما تفرقهما عن مقامهما الذي تبايعا فيه فلما كان مالك العبد الخالف بعثه اجازة البيع ورده
 كان لم ينقطع ملكه عنه الا بقطع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبده الذي باعه عتق فعتق بالخنث
 ولو كان باعه يبيع خيار كان هكذا عندى لأنى أزعم أن الخيار انما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز
 مع عقد البيع لم يعتق لان الصفقة أخرجه من ملك الخالف خروجا لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خارج
 من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا قال رجل لعلامة أنت حر لو كُتبت فلانا ودخلت الدار
 فباعه وفارق المشتري ثم كلم فلانا ودخل الدار لم يعتق لان الخنث وقع وهو خارج من ملكه واذا قال
 الرجل لامرأته أنت طالق ان كُتبت فلانا ثم طلقها واحدة بآنة أو واحدة يملك الرجعة وانقضت عدتها ثم كلم
 فلانا فان أباحني فرجعه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به لنها قد خرجت من ملكه
 ألا ترى أنها لو تزوجت رجلا غيره ثم كلم الاول فلانا وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لانه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان كُتبت فلانا ثم خالها ثم كلم فلانا لم يقع عليها الطلاق من قبل أن الطلاق
 وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلم فلانا لم يقع عليها الطلاق لان الطلاق
 لا يقع الا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو نكحها نكاحا جديدا لم يحنث بهذا الطلاق وان كلمه كلاما
 جديدا الا ان الخنث لا يقع الا مرة وقد وقع وهي خارجة من ملكه (قال) واذا قال الرجل كل امرأه
 أتزوجها أبدا فهي طالق ثلاثا وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا وتزوج امرأه فان
 أباحني فرجعه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة ألا ترى أنه طلق بعد ما ملك
 وأعتق بعد ما ملك وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ما ملك
 فهذا انما وقع بعد الملك كله ألا ترى أنه لو قال اذا تزوجتها أو مملكتها فهي طالق صارت طالقا وهذا يأخذ
 ألا ترى أن رجلا لو قال لأمته كل ولد تلدينه فهو حر ثم ولدت بعد عشر سنين كان حرا فهذا عتق ما لم يملك
 ألا ترى أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها ان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بآنة ثم تزوجها
 في العدة أو بعدها أن ذلك واقع عليها لانه حلف وهو يملكها ووقع الطلاق وهو يملكها أرأيت ليقال لعبده
 ان اشترينك فأنت حرفاعه ثم اشتراه أما كان يعتق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق الا
 أن يوقت وقتا فان وقتا فثاني سنين معاه مدة أو قال مائة اش فلان أو ثلاثة أو وقت مضى من الأمصار أو مدينة
 أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فانه يوقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا وقت
 وقتا وقبيلة أو مائة اش فلان وقع * واذا قال الرجل ان وطئت فلانة فهي حرة فاشترىها فوطئها فان أباحا
 حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا يعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله
 تعالى يقول تعتق فان قال ان اشترينك فوطئت فأنت حرة فاشترىها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعا
 « قال الربيع » الشافعي رحمه الله تعالى هاهنا جواب

(باب في العارية وأكل الغلة)

أنا يا رسول الله قال قال
 فاستند بلال إلى راحلته
 واستقبل الفجر قال فلم
 يفرغوا إلا بجر الشمس
 في وجوههم فقال
 رسول الله يا بلال فقال
 بلال يا رسول الله أخذ
 بنفسى الذى أخذ
 بنفسك قال فتوضأ
 رسول الله ثم صلى ركعتي
 الفجر ثم اقتادوا
 رواحلهم شيئاً ثم صلى
 الفجر قال الشافعي
 وهذا روى عن النبي
 متصلاً من حديث
 أنس وعمران بن حصين
 عن النبي ويزيد أحدهما
 عن النبي من نسي
 الصلاة أو ناسى عنها
 فليصلها إذا ذكرها يزيد
 الآخر أى حين ما كانت
 * حدثنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا سفيان عن أبي
 الزبير المكي عن عبد الله
 ابن باباه عن جابر بن
 مطعم أن رسول الله قال
 يا بني عبد مناف من ولي
 منك من أمر الناس
 شيئاً فلا يمنع أحداً
 طاف بهذا البيت
 وصلى أية ساعة شاء من
 ليل أو نهار * أخبرنا
 مسلم وعبد المجيد عن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها ولم يوقت وقتاً ثم بدله أن يخرج به بعد ما بنى فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرج به ويقال للذي بنى انقض بناءه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الذى أعاره ضامن لقيمة البنين والبناء للغير وكذلك بلغنا عن شريح فإن وقت له وقتاً فأخرج به قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناءه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج به من بناءه حتى يعطيه قيمته فأما يوم يخرج به ولو وقت له وقتاً وقال أعرتكها عشرين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليه أن تنقض بناءه كان ذلك عليه لأنه لم يفرغ انما هو غتر نفسه * (قال) وإذا أقام الرجل البينة على أرض ونخل أنهما وقد أصاب الذى هي في يديه من غلة النخل والأرض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الذى كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثروة به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النخل والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البينة أنهما منذ عشرين سنة قد أصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البينة فإن كانت الأرض تزرع فزرعها فالزرع للزارع وعليه كراء مثل الأرض وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض * (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الزرع للذى كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة ويتصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشئ وليس عليه ضمان * (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل إجارة سنة وعملها وأقام فيها سنتين فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية ويتصدق بالفضل ويعطى أجر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكرر الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراءها الذى تشارط عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية ولو حدث عليها في السنة الثانية حدث ينقصها كان ضامناً وهكذا الدور والعييد والدواب وكل شئ استوجر * (قال) وإذا وجد الرجل كزاً قديماً في أرض رجل أو داره فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو رب الدار وعليه الخمس وليس للذى وجد منه شئ وكان ابن أبي ليلى يقول هو الذى وجدته وعليه الخمس ولا شئ لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كزاً جاهلياً في دار رجل فالكز لرب الدار وفيه الخمس وانما يكون الكز لمن وجدته إذا وجدته في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكز اسلامياً ولم يوجد في ملك أحد فهو له بطله يعرفه سنة ثم هو له

(باب في الأجير والأجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الأجرة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول القول قول المستأجر مع عيने إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذى ادعى أقل فيعطيه إياه وإن لم يكن عمل العمل تحالفاً وترادى قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شئ متقارب قبلت قول المستأجر وأحلفته وإذا تفاوت لم أقبل وأجعل للعامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجيراً فتصادق على الإجارة واختلفا كم هي فإن كان لم يعمل تحالفاً وترادى الإجارة وإن كان عمل تحالفاً وترادى أجر مثله كان أكثر مما ادعى وأقل مما أقر به المستأجر إذا بطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة

لم يجز أن أستدل بالمفسوخ على ثبوت ولو استدلت به كنت لم أعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء * (قال)
 وإذا استأجر الرجل بيتا شهرًا يسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن أبا حنيفة
 رحمه الله تعالى كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لانه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع
 عليه الضمان والأجر وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم
 ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل
 الدابة إلى موضع فخاوزه إلى غيره فعليه كراء الموضع الذي تكاثرها إليه الكراء الذي تكاثرها به وعليه من حين
 تعدى إلى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عطبت لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطبت فيه وفيما
 وهذا مكتوب في كتاب الإجازات . (قال) وإذا تكاثر الرجل دابة ليحمل عليها عشرة فخاتم حمل عليها
 أكثر من ذلك فعطبت الدابة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن وفيه الدابة بحسب ما زاد عليها
 وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيتها ثمانية ولا أجر عليه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكابيل أو خمسة مكابيل
 عليها أحد عشر مكبلا فعطبت فهو ضامن لقصة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكاثرها على أن يحمل عليها عشرة مكابيل يحمل عليها أحد عشر
 فيضمنه سهما من أحد عشر سهما ويجعل الأحد عشر كلها قتلها ثم يزعم أنه بوجوه رحمه الله تعالى أنه
 تكاثرها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
 قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قتلها فيضمنه بقدر الزيادة لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
 بها حتى ردها ولو كان الكراء مقبلا ومديرا فماتت في المائة الميل وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
 وقد جله بأجر فغرق من مده أو معالجته السفينة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن وبه
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المد خاصة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فعل من ذلك الفعل
 الذي يفعل بمثله في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب القسمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شقص قليل في دار لا يكون بها فإن
 أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول أيهما طلب القسمة وأي صاحبه فبمنه ألا ترى أن صاحب القليل
 ينتفع بنصيب صاحب الكثير وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا
 كانت الدار والبيت بين شركاء فسال أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسمة شيء
 ينتفع به وإن قلت المنفعة قسم له وإن كره أصحابه وإن كان لا يصل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له

(باب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الإمام في أيام التشريق وقد سبقه ركعة فسلم الإمام
 عند فراغه فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لأن التكبير ليس
 من الصلاة عاها بعده أو به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي (قال) وإذا صلى الرجل
 في أيام التشريق وحده أو المرأة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في
 جماعه في غير مصر جامع ولا تكبير على المسافرين وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن
 عبيدة عن إبراهيم أنه قال التكبير على المسافر وعلى المقيم وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة
 ربه يأخذ مجال عن عامر مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام

ابن جريج عن عطاء
 عن النبي مثله أو مثل
 معناه لا يخالفه وزاد
 عطاء يا بني عبد المطلب
 أو يا بني هاشم أو يا بني
 عبد مناف * أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 أبي ليلى قال سمعت أبا
 سلمة قال قدم معاوية
 المدينة فبينما هو على
 المنبر إذ قال يا كثير بن
 الصلت اذهب إلى
 عائشة أم المؤمنين
 فسلها عن صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم
 الركعتين بعد العصر
 فقال أبو سلمة فذهبت
 معه وبعث ابن عباس
 عبد الله بن الحر بن
 نوفل معنا فقال اذهب
 واسمع ما نقول أم
 المؤمنين قال فأتاها
 فسألتها فالتفت عائشة
 لأعلم لي ولكن ادعني
 إلى أم سلمة فسلها قال
 فذهبتا معه إلى أم سلمة
 فدخلت على
 رسول الله ذات يوم بعد
 العصر فصلى عسدي
 ركعتين لم أكن أراه
 بصليهما فقلت يا رسول
 الله أتدري ما هذه الصلاة

لم أكن أراك تصلحها
قال اني كنت أصلي
ركعتين بعد الظهر وانه
قدم عليّ وقد بنى عيم
أو صدقة فشغلوني
عنهما فهما هاتان
الركعتان * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن ابن قيس
عن محمد بن ابراهيم
التميمي عن جده قيس
قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أصلي
ركعتين بعد الصبح
فقال ما هاتان الركعتان
يا قيس فقلت اني لم أكن
صليت ركعتي الفجر
فقلت عني النبي صلى
الله عليه وسلم (قال
الشافعي) وليس بعد هذا
اختلاف في الحديث
بل بعض هذه الاحاديث
يدل على بعض فمما ع
نهى النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم
عن الصلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس وبعد
ما تبدو حتى تبرز وعن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وبعد
مغيب بعضها حتى
يغيب كلها وعن الصلاة
نصف النهار حتى تزول

التشرى فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فإذا سلم كبر وذلك أن التكبير
أبام التشرى ليس من الصلاة وإنما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة
ويكبر في أيام التشرى المرأة والعبد والمسافر والمصلي منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا ومضطجعا
وعلى كل حال * وإذا أدرك الامام وهو راكع فكبر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه فان أبا حنيفة
رضي الله عنه كان يقول يسجد معه ولا يعتد بتلك الركعة أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته * وكان أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا
شهر واحد حارب حيانا من المشركين فقتل يدعو عليهم وأن أبا بكر رضي الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله
عز وجل وأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يقنت في سفر ولا في حضر وأن عمر بن الخطاب لم يقنت وأن
ابن عباس رضي الله عنه لم يقنت وأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يقنت وقال يا أهل العراق أنبت
أن إمامكم يقوم لا قارى قرآن ولا راكع يعني بذلك القنوت وأن عليا رضي الله عنه قنت في حرب يدعو على
معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك وقنت معاوية بالشام يدعو على علي رضي الله عنه فأخذ أهل الشام
عنه ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الآخرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر
ويرى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قنت بهاتين (٣) السورتين اللهم اننا نستعينك ونستغفرك
وننتي عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق وكان يحدث عن ابن عباس
رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه بهذا الحديث ويحدث عن علي رضي الله عنه أنه قنت (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ومن أدرك الامام راكعا فكبر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه سجد مع الامام ولم يعتد بتلك
السجود لانه لم يدرك ركوعه ولور كع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم
يقرأ لها فيكون صلى لنفسه فقرأ ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام ويقنت في صلاة الصبح بعد
الركعة الثانية قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علناه القنوت في الصبح قط وانما قنت النبي صلى
الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل بئر معونة خمس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها
ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنت في الصبح قبل قتل
أهل بئر معونة وبعد وقد قنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله
عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضي الله عنه في بعض إمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من
سبق بالصلاة الركعة

(باب صلاة الخوف)

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام وتقوم معه طائفة فيكبرون مع الامام
ركعة وسجدتين ويسجدون معه فينقلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بإزاء العدو ثم تأتي الطائفة التي
كانت بإزاء العدو فيستقبلون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى ويسجدون ويسلم الامام فينقلون
هم من غير تسليم ولا يتكلموا فيقوموا بإزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدا ثم يسلمون وذلك
لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس و ابراهيم
النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا اذا كان العدو بينهم وبين القبلة فيكبر
ويكبرون ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو فإذا

الشمس اليوم الجمعة
ليس على كل صلاة لزمت
المصلي بوجهه من الوجوه
أو تكون الصلاة
مؤكدّة فأمر بها وإن
لم تكن فرضاً أو صلاة
كان الرجل يصلها
فأغفلها فإذا كانت
واحدة من هذه الصلوات
صليت في هذه الاوقات
بالدلالة عن رسول الله
ثم اجماع الناس في
الصلاة على الخنازير
بعد الصبح والعصر
(قال الشافعي) رحمه الله
فإن قال قائل فأين
الدلالة عن رسول الله
فيل في قوله من نسي
صلاة أو نام عنها فليصلها
إذا ذكرها فإن الله
يقول أقم الصلاة لذكري
وأمره أن لا يمنع أحد
طاف بالبيت وصلى أي
ساعة شاء وصلى المسلمون
على جنازتهم بعد العصر
والصبح (قال الشافعي)
وفيما روت أم سلمة من
أن النبي صلى في بيتها
ركعتين بعد العصر كان
يصلهما بعد الظهر
فشغل عنهما بالوفد
فصلاهما بعد العصر
لأنه كان يصلهما بعد
الظهر فشغل عنهما قال
وروي قيس جديجي

رفع الامام رفع الصف الأول ورؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر فإذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم
الصف المؤخر ويتأخر الصف الأول فيصلي بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن
عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان العدو
في دبر القبلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعاً
ويركع ويركعون: يعاظم يسجد الصف الذي مع الامام سجدين ثم ينقلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون
فيسجدون ويصلي بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعاً ويسجد معه الصف الذي معه ثم ينقلون
فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويركعون ثم يسلم الامام وهم جميعاً (قال الشافعي) وإذا صلى
الامام صلاة الخوف مسافراً جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم أتى قائماً يقرأ
وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسلموا ثم انصرفوا وقاموا براء العدو وجاءت الطائفة التي
كانت بازاء العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فإذا جالس في التشهد قاموا فاصلوا
الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فتشهدوا فإذا رأى الامام أن قد قضوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى
صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقدرى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا
مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العدو بينه وبين القبلة لا حائل بينه
وبينهم ولا سترة وحيث لا يناله النبل وكان العدو قليلاً مأمونين وأصحابه كثيراً وكانوا بعيداً منه لا يقدر
ون في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا إلى الركوب والامتناع صلى بأصحابه كلهم فإذا ركع ركعوا كلهم
وإذا رفع رفعوا كلهم وإذا سجد سجدوا كلهم الا صفياً يكونون على رأسه قياماً فإذا رفع رأسه من السجدين
فاستوى قائماً أو قاعداً في ثني اتبعوه فسجدوا ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده وهكذا صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في غزاة الخديجة بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وكان خالد في مائتي فارس منتبهاً
من النبي صلى الله عليه وسلم في حمراء لمساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي صلى الله عليه وسلم في ألف
وأربعمائة ولم يكن خالد فيما نرى يطمع بقتالهم وإنما كان طليعة يأتي بخبرهم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا جهرا الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عمداً فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول قد أساء
وصلاته نامة وكان ابن أبي ليلى يقول يعيد بهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جهرا الامام
في الظهر والعصر وأخافت في المغرب والعشاء فليس عليه إعادة وقد أساء أن كان عمداً وإذا صلى الرجل
أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى
يقول أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار
من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدرى عنه
خبر ثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار ولو لم يثبت كان إذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل
أن يسلم من كل ركعتين كان معقولا في الخبر عنه أنه أراد والله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا
تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنهما موصولة كلهما قال وهكذا
ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والشكبير على الخنازير أربع وماعلت
أحدا حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يثبت مثله أنه كبر الأربعة وكان أبو حنيفة يكبر على
الخنائز أربعة وكان ابن أبي ليلى يكبر جسا على الخنازير (قال الشافعي) ويجهر في الصلاة بسم الله الرحمن
الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها فإن جمع في ركعة سوراً جهرا بسم الله الرحمن الرحيم قبل
كل سورة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول
إذا جهرت فحسن وإذا أخفيت فحسن قال وذو كرع ابن أبي ليلى عن رجل توضأ ومسح على خفيه من
حدث ثم نزع الخفين قال يصلح كاهو وحدث بذلك عن الحكم عن ابراهيم وذو كرع أبو حنيفة رحمه الله تعالى

ابن سعيد بن قيس أن النبي رآه يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأمور بهما فلا يجوز إلا أن يكون نهيهم عن الصلاة في الساعات التي نهي عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأما كل صلاة كان يصليها صاحبها فأغفلها أو شغل عنها وكل صلاة أكدت وإن لم تكن فرضاً ركعتي الفجر والكسوف فيكون نهي النبي فيما سوى هذا ثابتاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله إذا غاب حاجب الشمس وبرز الاختلاف فيه لأنه نهي واحد قال وهذا مثل نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس اليوم الجمعة لأن من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة الخروج الإمام وهذا مثل الحديث في نهي

عن جاد عن إبراهيم أنه قال لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صلى الرجل وقدم مسح على خفيه ثم زعما أحبت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لأن الطهارة إذا انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الأعضاء كلها فإذا لم يزد على غسل رجله أجزاءه وقد روى عن ابن عمر أنه توضأ وخرج إلى السوق ثم دعى لخنزيرة فسح على خفيه وصلى وذكر عن الحكم أيضاً عن إبراهيم أنه قال لا بأس بعد الآي في الصلاة * قال ولو ترك عدا الآي في الصلاة كان أحب إلى وإن كان انما بعدتها عقداً ولا يلفظ بعدها لفظاً لم يكن عليه شيء وإن لفظ بشيء من ذلك لفظاً فقال واحدة وثلاثان وهوذا كر لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئذان * قال وإذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يمه حتى جف ما قد غسل فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما قد بقي ولا يبعد على ما مضى وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن كان في طلب الماء أو في الوضوء فإنه يتم ما بقي وإن كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت المسلمين جاءوا بالوضوء متتابعين على مثل ما توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم فمن جاء به كذلك ولم يقطعه لغيره عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه ومن قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفاً أنه أخذ في عمل غيره فأحب إلى أن يستأنف وإن أتم ما بقي أجزاءه . ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا يمسه وجهه من التراب في الصلاة حتى يشهد ويسلم وبه يأخذ . أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأساً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب إلى فإن فعل فلا شيء عليه

(باب الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم وفي يده ألف درهم فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه فيزكيه وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يديه الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي رجل ألف درهم وعليه مثله فلا زكاة عليه وإن كانت المسئلة بحالها وله دين ألف درهم فلو غسل الزكاة كان أحب إلى وله أن يؤخرها حتى يقبض ماله فإن قبضه ماله في يديه وإن تلف لم يكن عليه فيه زكاة « قال الربيع » آخر قول الشافعي إذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة « قال الربيع » من قبل أن الذي في يديه ان تلف كان منه وإن شاء وهبها وإن شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة * قال وكان ابن أبي ليلى يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له إذا خرج كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان للرجل دين على الناس فإن كان حالاً وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول فإن كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له وديعة في يدي رجل عليه أن يزكيه إذا كان قادر عليه وإن كان لا يدرى لعله سيفلس له به أو كان متغيباً عنه فعليه إذا كان حاضرًا طلبه منه بألح ما يقدر عليه فإذا انقض في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من السنين فإن تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه وهكذا إذا كان صاحب الدين متغيباً عنه . قال وإذا كانت أرض من أرض الخراج فإن أباح خيفة رحمه الله كان يقول ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر مع الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضاً من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه انما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعلم أن النبي صلى بعد العصر ركعتين كان يصلهما بعد الظهر فشكل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكدها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضا إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج

كامل من الأخرى أوجب فيه الزكاة وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا ففيه الزكاة فيضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير وإن شاء زكى الذهب والفضة بحصتهما أي ذلك فعل أجزاء ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي درهم بخمسة دراهم وزكى العشرة المثاقيل ربع مثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فخال عليها الحول فلا زكاة فيها ولا يضم الذهب إلى الورق وهو صنف غيرهما يحل الفضل في بعضها على بعض يدابيد كما لا يضم التمر إلى الزبيب والتمر بالزبيب أشبه من الفضة بالذهب وأقرب منها بعضه من بعض وكما لا يضم الإبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم * قال ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويركبه كله وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب وقال أبو يوسف فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويركبه وكذلك الذهب والفضة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر رجلا تاجرا أن يقوم تجارته عند الحول فيركبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالا زكى المائتين ولم يركب التسعة عشر مثقالا كما يكون له خمسة أوسق تمر أو خمسة أوسق زبينا الأصا غير زكى التمر ولا يركب الزبيب

(باب الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا اكتمل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأبأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شارب به يدهن يجبد طعمه وهو صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأبأس أن يكتحل الصائم ويدهن شارب به ورأسه ووجهه وقدميه وجميع بدنه بأي دهن شاء غالية أو غير غالية * وإذا أصاب الرجل يوما من شهر رمضان فشكل أنه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يجزئه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزئه ذلك وعليه قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان وقديت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة له تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر « قال الربيع » قال الشافعي في موضع آخر لا يجزئه لأنه صام على الشك * وإذا أفطرت المرأة يوما من رمضان متعمدة ثم حاضت من آخر النهار فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس عليها كفارة وعليها القضاء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الكفارة وعليها القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة فقد قيل على الرجل عتق رقبة وقيل لا شيء عليه فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة وذلك أن السفر شيء يحد منه فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشئ يحد منه * قال وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة أفطار من رمضان فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذاك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما الامتبايعين وذكر أبو حنيفة نحوه من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليسا متتابعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجد المحجم في شهر رمضان عتقا فصام لم يجز عنه الأشهران متتابعان وكفارته كفارة الظهر ولا يجزئ عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجده عتقا * قال وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقه وهو صائم في رمضان ذا كرا لصومه فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إن كان ذا كرا لصومه حين توضأ فدخل الماء حلقه فعليه القضاء وإن كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه وذكر ذلك أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن

أبي ليلى يقول لأقضاء عليه إذا تواضاً للصلاة مكتوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا تواضاً للصلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وإن كان تواضاً للصلاة تطوق فعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تواضاً الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناس لصومته فلا شيء عليه ولو شرب وهو ناس لم ينقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلى أن يعيد الصوم احتياطاً وأما الذي يلزمه فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من ازدراء أو فعل فعلا ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان انما أراد المضمضة فسبقه شيء في حلقه بلا أحداث ازدراء تعبد به الماء إلا ادخال النفس وإخراجه فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خاطي معنى النسيان أو أخف منه

((باب في الحج))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الأشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الأشعار في السنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في أسنمها والبقر في أسنمها ومواضع الأسمنة ولا تشعر الغنم والأشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركا قول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقدرى أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر: أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يبالي في أي الشقين أشعر في الأيمن أو الأيسر: قال وإذا أهل الرجل بعمره فأفسدها فقدم مكة وقضاها فإن أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يجوز به أن يقضيها من التنعيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز به أن يقضيها إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بعمره من ميقات فأفسدها فلا يجوز به أن يقضيها إلا من الميقات الذي ابتدأ منه العمرة التي أفسدها ولا نعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فأما عمل أقل منه فهذا قضاء لبعض دون الكل وإنما يجزى قضاء الكل لا البعض ومن قال له أن يقضيها خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه إنما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها إنما كانت مهله بعمره وأنها رفضت العمرة وأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بأن تقضيها من التنعيم وهذا ليس كما روى إنما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العمرة فكانت قارئة وإنما كانت عمرتها شيئاً استحبته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها فاعتزلت لأن عمرتها كانت قضاء: وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك فإن أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد المحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعامه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حبش الحرم فقال أكره أن يرعى من حبش الحرم شيئاً ويحتش منه: قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يحتش من الحرم ويرعى منه: قال وسألت الحاج بن أرطاة فأخبرني أنه سأل عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرعى وكره أن يحتش وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجرة وممرعاً ولا خير في أن يحتش منه شيء لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يحتل خلاها إلا الأذن

بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أناخ بذى طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فان كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو

مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيه مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول للصلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائتة وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتنام مغيباً ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي نهى أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجبة الإنسان قال

والاختلاء الاحتشاش تنفوا و قطعوا وحرم أن يعضد شجرها ولم يحرم أن يرعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا بأس أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كره أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل شيئا وحديثنا شيخ عن رزين مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب إليه أن يعث إليه بقطعة من المروة يتخذها مصلى به جدد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من جارة الحرم ولا ترابه شيئا إلى الحل لأن له حرمة ثبتت بآين بهما مساوها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن جائز لأحد أن يزيله من الموضع الذي بآين به البلدان إلى أن يصير كغيره (قال الشافعي) وقد أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أمي أوقال جدتي مكة فأتتها صغيفة بنت شيبه فأكرمتها ووفعت بها ففالت صغيفة ما أدري ما أكا فثابه فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجت بها ففزلنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلتهم جميعا قال فقالت أمي أوجدتي ما أرانا آينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت أمثلهم انطلق بهذه القطعة إلى صغيفة فردها وقل لها إن الله جل وعلا وضع في حرمة شيئا فلا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى فقالوا لي فما هو إلا أن تحيناد دخول الحرم فكأنما أنشطنا من عقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيء إلى غيره * وإذا أصاب الرجل جاما من جام الحرم فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قيمته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول في جام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل بمكة جاما من جامها فعليه شاة أتباع العمر وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع ابن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف أربعة في جام مكة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المحرم يصيب الصيد فيحكم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك فقال لا يجزى في هدى الصيد إلا ما يجزى في هدى المتعة الجذع من الضأن إذا كان عظيما أو الثاني من المعز والبقر والابل فما فوق ذلك لا يجزى ما دون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد هدا بالغ الكعبة * وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وإن كان عناقا أو حلا قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالآخر في العناق والجفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل صيدا صغيرا فدها بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول مثل والمثل مثل الذي يفدى فإذا كان كبيرا كان كبيرا وإذا كان الذي يفدى صغيرا كان صغيرا ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا خالف القرآن والآثار والقياس والمعقول وإذا كان يرغم أن الصيد محرم كله فرغم أنه يفدى الجراد بتمرة أو أقل من تمره لصغرهما وقلة قيمتهما ونفدى بقرة الوحش بقرة لكبرهما فكيف لم يرغم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد نفدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل جزاء مثل ما قتل من النعم وانما رفع وخفض بالمثل عنده فكيف يفدى بتمرة ولا يفدى بعناق وما للضحايا وهدى المتعة وجزاء الصيد هل رأه قياس جزاء الصيد حين أصاب المحرم البقرة بأن قال يكفيه شاة كما يكفي المتع أو المضحى أو قاسه حين أصاب المحرم جرادة بأن قال لا يجزى المحرم إلا شاة كما لا يجزى المضحى والمتع إلا شاة فان قال لا قيل لأن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وانما المثل صغيرا أو كبيرا على قدر المصاب فان قال نعم قيل فما أضلك عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب وإن كنت تقلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لا يجهل في شيء منها الاتقليد فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا ناهرا حيض قد صنعت فنشرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر عن يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بحاجة الإنسان وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله علم أبو أيوب النهي فراءه مطلقا وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته ولم يعلم النهي فرد النهي ومن علمهما معا قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا ستر فيها لذهاب لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلى أو يستدبره فترى عورته إن كان مقبلا أو مدبرا وقال لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها وإن بدا لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه (قال الشافعي)

والمعقول وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الارب بعناق وفي
اليربوع بجفرة وقضى في الضب بجدي قد جمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع
بجفرة أو جفر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من الغنم يعني حملا وذ كر عن خفيف
الخرزى عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه المحرم عنه داود بن أبي هند عن
عامر مثله وسمعت ابن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في البيضة درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله قيمتها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيض من الصيد ففيه قيمته
قياسا على الجراد وعلى ما لم يكن له مثل من النعم

(باب الديات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا وللقول ورثة صغار وبكار فإن أباحنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول للكبار أن يقتلوا صاحبهم إن شأوا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى
يكبر الا صغرو به يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل
ابن ملحج بعلی وقال أبو يوسف وكان لعلي رضي الله عنه أولاد صغار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
قتل الرجل الرجل عمدا وله ورثة صغار وبكار أو بكار غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار وتحضر
الغيب ويجتمع من له سهم في ميراثه من زوجة أو أم أو جدة على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم
يجتمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلا يهمل من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من
الدية من مال الخاني بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لا ولياء الغيب وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا
لهم حصصهم من الدية لان القتل قد حال وصار ما لا يكون لولي الصغير أن يدعه وقد أمكنه أخذه فان
قال قاتل كيف ذهبت الى هذا دون غيره من الأفاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولادة الدم قام به قتل
وان عفا إلا آخرون فأنزله بمنزلة الحد وقال غيره من أهل العلم يقتل البالغون ولا ينتظرون الصغار وقال
غيره يقتل الولد ولا ينتظرون الزوجة قيل ذهبنا اليه أنه السنة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنة
والقياس على الإجماع فان قال تأين السنة فيه قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا
فأهله بين خيرتين أن أحبوا وأخذوا القصاص وإن أحبوا فالدية فلما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لولا الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية مورثة لم يحل لوارث أن
ينعم الميراث من ورث معه حتى يكون الوارث يمنع نفسه من الميراث وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل
فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما خالفه
من الأفاويل لاجبة فيه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك قولهم متناقضا اذ زعموا أنهم امتنعوا
من أن يأخذوا الدية من القاتل لانه انما عليه دم لا مال فلوزعموا أن واحدا من الورثة لو عفا حال الدم ما لا
ما لزموا قولهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحد فيقوم به أي الورثة شاءوا وعفا غيره فقد خالفوا بينه
وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن للورثة العفو عن القتل يزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد يزعمون أنهم
لواصلطوا في القتل على الدية جاز ذلك يزعمون أنهم لواصلطوا على مال في الحد لم يجز وإذا قتل
القوم فأنجلوا عن قتيلا لم يدبرأهم أصابه فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القبيلة التي
وجد فيها الذم يدع ذلك أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتل القوم فأنجلوا عن قتيلا فدعى أولياءه على أحد بعينه أو على طائفة بعينها أو قالوا قد قتلتنا أحدا

وفي هذا المعنى أن
أسيد بن حضير وجابر
ابن عبد الله صلياً
مريضين قاعدين يقوم
أحدهما فأمرهم بالقعود
معهما وذلك أنهم والله
أعلم علما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
جالسا وصلى وراءه قوم
قياماً فأمرهم بالجلوس
فأخذوا به وكان حقا
عليهما ولا شك أن قد
عزب عليهما أن النبي
صلى في مرضه الذي
مات فيه جالسا وأبو بكر
الى جنبه قائما والناس
من وراءه قياما فنسخ
هذا أمر النبي بالجلوس
وراءه اذ صلى شاكيا
جالسا وواجب على كل
من علم الأمرين معان
يصير الى أمر النبي
الآن خراذ كان ناسخا
للاول وأولى أمر النبي
الدال بعضه على بعض
(قال الشافعي) وفي مثل
هذا المعنى أن على بن
أبي طالب خطب
الناس وعثمان بن عفان
محصور فأخبرهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن امساك لحوم
الأنعام بعد ثلاث وكان
يتدل به لانه سمعه من

الطائفتين لا يدري أيتهما قتله قبل لهم إن جئتم بما يوجب القسامة على إحدى الطائفتين أو بعضهم أو واحد بعينه أو أكثر قيل لكم أقسموا على واحد فان لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ومن شئتم أن تخلفه لكم على قتله أحلفناه ومن أحلفناه أبرأناه وهكذا ان كان جريحاً مات ادعى على أحد أو لم يدع عليه اذالم أقبل دعواه فيما هو أقل من الدم لم أقبله في الدم وما أعرف أصلاً ولا فرعاً لقول من قال تجب القسامة بدعوى الميت ما القسامة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن سهل الأعلى خلاف ما قال فيها دعوى وللولث من بينة * واذا أصيب الرجل وبه جراحة فاحتمل فلم يزل مريضاً حتى مات فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ديت على تلك القبيلة التي أصيب فيها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس عليهم شيء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول القصاص لكل وارث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل لكل وارث قصاصاً الا الزوج والمرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزوج والمرأة الحرة والجدة وبنت الابن وكل وارث من ذكر أو أنثى فله حق في القصاص وفي الدية * واذا وجد القاتل في قبيلة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول القسامة على أهل الخطأ والعقل عليهم وليس على السكان ولا على المشتريين وبه يأخذ ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد على المشتري والسكان وأهل الخطأ وكان ابن أبي ليلى يقول الدية على السكان والمشتريين معهم وأهل الخطأ وكذلك اذا وجد في الدار فهو على أهل القبيلة قبيلة تلك الدار والسكان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول على عاقلة أرباب الدور خاصة وان كانوا مشركين وأما السكان فلا وبهذا يأخذ « رجع أبو يوسف رحمه الله إلى قول ابن أبي ليلى وقول أبي حنيفة المعروف ما بقي من أهل الخطأ رجل فليس على المشتري شيء » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وجد الرجل قتيلاً في دار رجل أو أهل خطأ أو سكان أو عسكرة فكلهم سواء لا عقل ولا قود الا بينة تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم الاولياء فاذا ادعى الاولياء على واحد أو ألف أحلفناهم وأبرأناهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين قبرئكم يهود بخمسين عينا فلما أبوا أن يقبلوا إيمانهم لم يجعل على يهود شيئاً وقد وجد القاتل بين أظهرهم ووداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده متطوعاً . واذا قطع رجل يدا امرأة أو امرأة يدرجل فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ليس في هذا قصاص ولا قصاص فيما بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا فيما بين الأحرار والعبيد فيما دون النفس ولا قصاص بين الصبيان في النفس ولا غيرها وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القصاص بينهم في ذلك وفي جميع الجراحات التي يستطاع فيها القصاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح وفي النفس وكذلك العبيد بعضهم من بعض واذا كانوا يقولون القصاص بينهم في النفس وهي الأكره كان الجرح الذي هو الأقل أولى لان الله عز وجل ذكر النفس والجراح في كتابه ذكر واحد أو أما الصبيان فلا قصاص بينهم . واذا قتل الرجل رجلاً بعصاً وبمحجر فضربه ضربات حتى مات من ذلك فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قصاص بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول بينهما القصاص وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل الرجل بحجر بحديدة تموراً وبشئ تمور فمرفاه فيه موران الحديد فمات من ذلك ففيه القصاص واذا أصابه بعصاً وبمحجر أو مالا يمور موران السلاح فأصله شيء ان كان ضربه بالحجر العظيم والخشبة العظيمة التي الأغلب منها أنه لا يعاش من مثلها وذلك أن يشدخ به رأسه أو يضرب بها جوفه أو خصره أو مقتله من مقاتله أو جل عليه الضرب بشئ أخف من ذلك حتى بلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعاش من مثله قتل به وكان هذا عمد القتل وزيادة أنه أشد من القتل بالحديد لان القتل بالحديد أوحى وان ضربه بالعصا والسوط أو الحجر الضرب الذي الأغلب منه أنه يعاش من مثله فهذا الخطأ شبه العمد ففيه الدية مغلظة ولا قود فيه

* وإذا عض الرجل يد الرجل فانتزع العضوض يده فقلع سنن من أسنان العاض فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأضيمن عليه في السن لانه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا عض يد رجل فانتزع يده من فيه فترع نتيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أعض أحدكم أخاه عض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن لدية السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في الضمان (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع العضوض ماعض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله فلا شيء عليه لانه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعدبا بالانتزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن رجلا عض يد رجل فانتزع العضوض يده من في العاض فسقطت نتيته أو نتيته فأعذرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في فيك فإني لا نلغنا نفحت الدابة برجلها وهي تسير فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأضيمن على صاحبها لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا لما أصابت (قال الشافعي) رجه الله تعالى يضمن قائد الدابة وسائقها وراكبها ما أصابت أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز إلا هذا (١) ولا يضمن شيئا إلا أن يحملها على أن تطأ شيئا فمن لأن وطأها من فعله فتكون حينئذ كدابة من أدانته جني بها فأما أن يقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فان قال لا يرى رجلها فهو اذا كان سائقا لا يرى يدها فينبغي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن اليد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لان الحفاظ لم يحفظوا هكذا وكان أبو حنيفة رجه الله يقول في الرجل اذا قتل العبد إن قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا تعقله العاقلة وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته لانها إنما تعقل جناية حرق في نفس محرمة يد يكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحرب كل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالاموال هو لا يجامع الاموال في معنى الا في أن دية قيمته فأما ما سوى ذلك فهو مفارق للاموال مجامع للنفوس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق

(باب السرقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعدا فان أباحنيقة رجه الله كان يقول أقطعه ويقول ان لم أقطعه جعلته عليه ديناً ولا قطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الاقرار وكانت مما ينقطع فيه اليد طع وسواء اقراره مرة أو أكثر فان قال قائل كما لا أقطعه إلا بشاهدين فهو اذا شهد عليه شاهدان قطعه ولم يلتفت الى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة ثم رجع لم يقطعه فان قال قائل فهكذا لو رجعت الشهود لم يقطعه قبل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه بما رجعوا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قبل منه فالأقرار يخالف للشهادات في البعد والمتعقب وان كان المسروق منه غائباً فان أباحنيقة رجه الله تعالى قال لا أقطعه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعه اذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شيئا الخ هذا تنقيح للضمان قبله أي ان ضمانه لا يكون الا في هذه الحالة تأمل

بعض من نظرق العلم
ليعلم من علمه أن من
متقد في الصفة وأهل
الفضل والدين والأمانة
من يعزب عنه من سنن
رسول الله الشيء يعلمه
غيره ممن اعلمه لا يقاربه
في تقدم صحبته وعلمه
ويعلم أن علم خاص
السنن إنما هو علم خاص
بمن فتح الله عليه لانه
عام مشهور وكشيرة
الصلاة وجل الفرائض
التي كلفتم العامة ولو
كان مشهوراً شهرة جل
الفرائض ما كان الامر
فيما وصفت من هذا
وأشباهه كما وصفت
ويعلم أن الحديث اذا
رواه الثقات عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذلك ثبوته وان لا نقول
على حديث ليثبت أن
واقفه بعض أصحاب
رسول الله ولا يرد لان
عمل بعض أصحاب
رسول الله عملاً يخالفه
لان بأصحاب رسول الله
والمسلمين كلهم حاجة
الى أمر رسول الله
وعلمهم اتباعه لا أن
شيئاً من أفاويلهم تبع
ما روى عنه وواقفه
يزيد قوله شدة ولا شيئاً

خالفه من أقاويلهم
يوهن ما روى عنه الثقة
لأن قوله المفروض
اتباعه عليهم وعلى الناس
وليس هكذا قول بشر
غير رسول الله (قال
الشافعي) رحمه الله
فإن قال قائل أنهم
الحديث المروى عن
النبي إذا خالفه بعض
أصحابه جازله أن يتم
الحديث عن بعض
أصحابه بخلافه لأن كلاً
روى خاصة معاون
يتهما فماروى عن
النبي أولى أن يصار إليه
ومن قال منهم قولاً لم
يرو عنه النبي لم يحز
لأحد أن يقول انما قاله
عن رسول الله لما
وصفت من أنه يعزب
عن بعضهم بعض قوله
ولم يحز أن نذكره عنه إلا
رأى الله ما لم يقله عن رسول
الله فإذا كان هكذا لم
يحز أن نعارض بقول
أحد قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو
قال قائل لا يجوز أن
يكون إلا عن رسول الله
لم يحل له خلاف من
وضعه هذا الموضع
وليس من الناس أحد
بعد رسول الله إلا وقد

وان كان المسروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المسروق منه غائباً بحبس السارق
حتى يحضر المسروق منه لأنه لا يأتي له بمخرج يسقط عنه القطع أو القطع والضمان * وإن كانت
السرقة تساوي خمسة دراهم فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بل غناعن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم وبهذا
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فأما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تخالف هذا فإنها ليست من
وجه ثبت مثله لو انفرد وأما ما روى عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحدمع النبي صلى الله
عليه وسلم حجة ولا أعليه ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن جسد الطويل أنه سمع قتادة
يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عن القطع فقال حضرت أبابكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقاً
في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسرني أنه لي بثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت
القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة * قال وإذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة
والمسروق منه غائب فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل الشهادة والمسروق منه غائب أ رأيت
لو قال لم يسرق مني شيئاً كنت أقطع السارق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل الشهادة عليه وأقطع
السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبل
الشهادة وسألت عن الشهود وأخرت القطع إلى أن يقدم المسروق منه * قال وإذا اعترف الرجل
بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول ندرأ عنه الحد فيما
جيءوا بضمه السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم من مال وأمره
أن يرحم حين أصابته الحجارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل خليت سبيله حديثاً بذلك أبو حنيفة
رحمه الله يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل رجوعه فيها جميعاً
وأما ما ذهب إليه (قال الشافعي) وإذا أقر الرجل بالزنا أو بشرب الخمر أو بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه
قبل أن تأخذه السياط أو بالحجارة أو الحديد وبعد جاء بسبب أو لم يأت به غير أول يعير قياً ساعلي أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال في ما عزمه فلا تتركوه وهكذا كل حد لله فأما ما كان للآدميين فيه حتى قبله
ولا يقبل رجوعه فيه وأغرمه السرقة لانهما لا آدميين وإذا دخل الرجل من أهل الحرب إلى أمان
فسرق عندنا سرقة فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول يضمن السرقة ولا يقطع لانه لم يأخذ الأمان تجرى
عليه الأحكام وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع يده وبه يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرب دار الإسلام بأمان فسرق ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له
ننبذ إليك عهدك ونبلغك مأمنك لأن هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها إلا من يجزى عليه الحكم « قال الربيع »
لا يقطع إذا كان جاهلاً فإن كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يعطى أحداً أما
على أن لا يجزى عليه حكم الإسلام مادام مقيماً في دار الإسلام

(باب القضاء)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أثبت القاضي في دوائه الإقرار وشهادة الشهود ثم رفع إليه ذلك وهو لا يذكره
فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا ينبغي له أن يجيزه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يحيز ذلك وبه يأخذ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كان يذكروه ولم يثبت عند أحازره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجيزه حتى يثبت عند من ذكره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه مخطئ أو خط كاتبه باقرار رجل لا سخر أو ثبت حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضي به حتى يذكروه أو يشهد به عنده كما لا يجوز إذا عرف خطئه ولم يذكر الشهادة أن يشهد * وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى قاض والقاضي لا يعرف كتابه ولا خاتمه فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى ما في الكتاب كله إذا قرئ عليه عرف القاضي الكتاب والخاتم ولم يعرفه ولا يقبله إلا بشاهدين على ما وصفت لأنه حق وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجع أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأ عليهم وأعطاهم نسخة معهم يحضرونها هذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول إذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف المكتوب إليه كتاب القاضي وخاتمه ولم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل إلا بشاهدين أن هذا كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على ما في الكتاب بما يحفظ له وإما نسخة معهم ما وافق ما فيه ولا يرى أن يقبله محتوما وهما يقولان لا ندري ما فيه لان الخاتم قد يصنع على الخاتم ويبدل الكتاب * وإذا قال الخصم للقاضي لا أقر ولا أنكر فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول لا أجبره على ذلك ولكنه يدعو المدعي بشهوده وبهذا يأخذ * قال وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقرأ وينكر وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له احلف مرارا فان لم يحلف فحضي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر قيل للديعي إن أردت أن تحلف عرضنا عليه اليمين فان حلف برى إلا أن تأتي بينة وإن نكل قلنا لك احلف على دعواك وخذ فان أبيت لم نعطك بشكوكه شيئا دون يمينك مع نكوكه * وإذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على المخرج منه فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه بعد الانكار بخبرنا وتفسير ذلك أن الرجل يدعي قبل الرجل الدين فيقول ماله قبلي شيء فيقيم الطالب البينة على ماله وقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه إياه وقال أبو حنيفة المطلوب صادق بما قال ليس قبلي شيء وليس قوله هذا با كذاب لشهوده على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ديناً فأنكر المدعي عليه فأقام عليه المدعي بينة فبأنه المشهود عليه بمخرج مما شهد به عليه قبلته منه وليس انكاره الدين كذاباً للبينة فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الظاهر إذا جاء بالخبر منه ولعله أراد ألا يقطع عنه المؤنه * وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندى المخرج فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول ليس هذا عندى باقراراً عما يقول عندى البراءة وقد تكون عند البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقراران جاء بمخرج والآخره الدعوى وأبو حنيفة يقول إن لم يأت بالخبر لم تلزمه الدعوى إلا بينة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل حقاً فقال المدعي عليه عندى منها المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا اقراراً يأخذه به إلا أن يجي عنه بالخبر فليس هذا باقراراً لأنه قد يكون عند المخرج بأن لا يقربه ولا يوجد عليه بينة ولا يأخذ المدعي إلا بينة يثبتها ويقبل من المدعي عليه المخرج وان شهد عليه * قال وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء فلم يقض به القاضي عليه ولم يثبت في ديوانه ثم خاصمه بالمعقوب بعد ذلك فان أبو حنيفة رحمه الله قال إذا ذكر القاضي ذلك أمضاه عليه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يعضي ذلك عليه وإن كان ذا كراهة حتى يثبت في ديوانه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل عند الحاكم فأنبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهة

أخذ من قوله وتركه لقول غيره من أصحاب رسول الله ولا يجوز في قول رسول الله أن يرد لقول أحد غيره فان قال قائل فاذكر لي في هذا ما يدل على ما وصفت فيه قيل له ما وصفت في هذا الباب وغيره مفرقا وجملة ومنه أن عمر بن الخطاب امام المسلمين والمقدم في المنزلة والفضل وقدم العجة والورع والفقه والثبت والملتد بالعلم قبل أن يثبت الكاشف عنه لان قوله حكم يلزم كان يقضي بين المهاجرين والانصار أن الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دين زوجها شيئاً حتى أخبره أو كتب اليه الضمك بن سفيان أن النبي كتب اليه أن يورث امرأته أشيم الضبابي من دينه فرجع اليه عمر وترك قوله وكان عمر يقضي أن في الابهام خمس عشرة والوسطى والمسبعة عشر اشراً وفي التقي تلي الخمسة تسعاً وفي الخصم ستاً حتى وجد كتاب عند آل عمر بن حزم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي أولست من بني فلان لقبيلة فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لاحذعليه في ذلك وانما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا أبو يوسف عن حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس هو من ولد فلان لصلبه وانما هو من ولد الولدان القذف ههنا انما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فهما جميعا الحد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي وقتته فان قال عني بنطي الدار أو بنطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه وينسبه إلى النبط فان حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى وإن أبي أن يحلف أحلفت المقول له لقد أراد نفيك فإذا حلف سألت القائل عمن نفي فإذا قال ما نفيته ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعا على أم المقول له فان كانت حرة مسلمة حددته إن طلبت الحد فان عفت فلا حد لها وإن كانت ممتة فلا ينها القيام بالحد وإن قال عني بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحد من أهل الاسلام وعزته ولم أحده وإن قال لست من بني فلان لحدته ثم قال انما عني لست من بني ملص له انما أنت من بني بنيه لم أقبل ذلك منه وجعلته قاذفا لأمه فان طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك لأن يقول نفي الحد الأعلى الذي هو جاهلي فأعززه ولا أحده لأن القذف وقع على مشركة * وإذا قال الرجل لرجل لست ابن فلان وأمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لاحذ على القاذف انما وقع القذف ههنا على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نفي الرجل الرجل من أبيه وأم المنى نسية أو أمة فلا حد عليه لأن القذف انما وقع على من لاحده ولكنه ينكح عن أذى الناس بتعزير لاحد * قال وإذا قذف رجل رجلا فقال يا ابن الزانية وقدمات الابوان فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول انما عليه حد واحد لأنها كلمة واحدة وبهذا يأخذ قلت ان فرق القول أو جمعه فهو سواء وعليه حد واحد وكان ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضرب به الحدين في مقام واحد وقد فعل ذلك في المسجد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية وأبواه حران مسلمان ميطان فعليه حدان ولا يضربهما في موقف واحد ولكنه يحبس حتى إذا برأجلده حد حدان أو كذا لو فرق القول أو جمعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا فلم يطلب واحد الحد أو قرأ حر بالزنا حد للطلاب الثالث حدا تاما ولو كانوا شركاء في الحد ما كان ينبغي أن يضرب الاثلاث حد لان حدين قد سقطا عنه أحدهما باعتراف صاحبه والاخر بترك صاحبه الطلب وعفوه وإذا كان الحد حقاً لمسلم فكيف يبطل بحال أرايت لو قتل رجل ثلاثة أو عشرة معاً ما كان عليه لكل واحد منهم دية ان قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عمدا ودية لكل من لم يقدمه لانهم لا يجذون إلى القود سبيلا . وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل يا ابن الزانية والابوان حيان فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كانا حيين بالكوفة لم يكن على قاذفهما الحد إلا أن يأتيا يطلبان ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان جبا عليه جميعا وبه يأخذ * قال ولا يكون في هذا أحد الا حد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

الذى كتبته النبي صلى الله عليه وسلم وفى كل اصبع مما هنالك عشر من الابل فترك الناس قول عمر وصاروا الى كتاب النبي ففعلوا فى ترك امر عمر لامر النبي فعل عمر فى فعل نفسه فى أنه ترك فعل نفسه لامر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذى أوجب الله عليه وعليهم وعلى جميع خلقه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وفى هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله فيه سنة لم يعلموا ولم يعلموا أكثرهم وذلك يدل على أن علم خاص الاحكام خاص على ما وصفت لاعام كعام جل القرائض (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقسم أبو بكر حتى لقي الله فسوى بين الحر والعبد ولم يفضل بين أحد بسابقة ولانصب ثم قسم عمر فألقى العبيد وفضل بالنسب والسابقة ثم قسم على فألقى العبيد وسوى بين الناس وهذا أعظم ما يلى الخلفاء وأعمه وأولاه أن لا

ويضرب المرأة قائمة ويضربها ماحدين في كلمة واحدة ويقوم الحدود في المسجد اطلق ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الا حد واحد فان أخذه بعضهم لحمله كان لجميع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وقال لا تقام الحدود في المساجد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحد أحدهما ثم يحبس حتى يبرأ ثم يحد الآخر ولا يحد في مسجد . ومن قذف أبا رجل وأبوه حتى لم يحد له حتى يكون الأب الذي يطلب واذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وان كان له عدد دينين فأبهم قام به حد له وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان وجبا عليه جميعا ولكنه يقيم عليه أحدهما ثم يسحب حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وانما الحدان في شرب وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كاه وشرب كاه مرارا أو زنا مرارا فاعلم عليه حد واحد . قال ولو كان الابوان المقتذوفان حين كانا بمنزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فلا حق للولد حتى يجيىء الوالدان أو أحدهما يطلب فذقه وانما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتضرب الرجال في الحدود قديما وفي التعزير وتترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط ولا يحدون وتضرب النساء جلوسا وتضم عليهن ثيابهن ويربطن للثلاثين كشفن ويلين رباط ثيابهن أو تلبسه منهن امرأة . واذا قذف الرجل رجلا ميتا فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يأخذ بحد الميت الا الولد أو الوالد بهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يأخذ أيضا الاخ والاخت وأما غيره هؤلاء فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يأخذ حد الميت ولده وعصبته من كانوا * واذا قذف الرجل امرأته وشهد عليه الشهود بذلك وهو يحد فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول اذا رفع الى الامام خبره حبسه حتى يلاعن بهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على اللعان منها اذا جحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلمة وطلبت أن يحد لها ويحد شهادتهما قيل له ان لا عنت خرجت من الحدوان لم تلاعن حد ذلك

(باب النكاح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تزوج المرأة بغير مهر مسمى فدخل بها فان لها مهر مثلها من نساها لا وكس ولا شطط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى نساؤها أخواتها وبنات عها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نساؤها أمهاتها ونساها (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلها صداق مثلها من نساها ونساها نساء عصبته الأخوات وبنات المم وليس الأم ولا الخالات اذا لم يكن بنات عصبته من الرجال ونساؤها اللاتي يعتبر عليهن من كان مثلها من أهل بلدها وفي سنه وجمالها وبالها وأدبها وصراحتها لان المهر يختلف باختلاف هذه الحالات . واذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتم في حجره فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله الخيار اذا أدرك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم يرجع أبو يوسف وقال اذا تزوج الولي فلا خيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء الا أن يزوجهن الاباء والأجداد اذا لم يكن لهن آباء فانهم آباءه واذا تزوجهن أحد سواهم فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان فيه وان كبرا فان دخل عليها فأصاها فلها المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهاره ولا ايلأوه لانها لم تكن زوجة قط * واذا تزوج الرجل المرأة وامرأته ابها فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأة على رضي الله عنه وابنته جميعا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

يختلفوا فيه وانما الله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم النقي وقسم الغنينة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يتنع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لما حكمهم وان كان رأيهم خلاف رأيه وأن كان حكمهم قديما بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الاجماع منهم وفيه ما يرد على من ادعى أن حكم حكمهم اذا كان بين أظهرهم ولم يردوه عليه فلا يكون الا قدرا وأما رأيه من قبل أنهم لو رأوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده فان قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فيدخل عليك في هذا ان كان كما قلت أن اجماعهم لا يكون حجة عندهم اذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر وكل واحد منهم يخالف صاحبه فاجماعهم اذا ليس بحجة عندهم أولا ولا آخر وكذلك

لو كانت احداهما رجلا لم يحل لهما نكاح صاحبها فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لمزعت أن الآباء يزوجون الصغار قبل زواج أبويهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست أو سبع وبني بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحال ان اللذان كان فيهما النكاح والنكاح كانا وعائشة صغيرة ممن لا أمر لهما في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآباء ولم تلتفت الى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لها الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار الا في الاماء اذا تحولت حالهن والحرائر لا تحول حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن مالهن منه بد ثم يلزمهن فكيف لم يجعل الأولياء قياسا على الآباء قيل لا لافتراق الآباء والأولياء وأن الأب عاك من العقد على ولده مالا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغاً ولا يرد عنها وان كرهت ولا يكون ذلك للم وللاخ ولا ولي غيره فان قال قائل فانا لا نجيز لآباء أن يعقد على البكر بالغاً ويجعل فيها وفي الثيب مثل غيرهن من الأولياء قيل فأنت تجعل قبضه للمهر البكر قبضاً ولا تجعل ذلك لولي غيره الاوصى بمال وتجعل عقده عليها صغيرة جائزاً لا خيار لهما فيه وتجعل لها الخيار ان عقدها على ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقت بينه وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح « واذا نظر الرجل الى فرج المرأة من شهوة فان أباحني فرجه الله كان يقول تحرم على ابنه وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها بلغنا ذلك عن ابراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خال لبجارية له بغير دها وان ابنه استوهبها منه فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ملعون من نظر الى فرج امرأة وأمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء مالم يمسسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنته ولا يحرم عليه بالنظر دون المس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يتزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما لان الله عز وجل انما حرم الجمع بين الاختين وهاتان ليستا بأختين وحرمان الام والبنت احدهما بعد الاخرى وهذه ليست بأب وبنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على رضي الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وابنته واذا نظر الرجل الى فرج أمته من شهوة فان أباحني فرجه الله تعالى كان يقول لا تحل لابنه ولا ابنته ولا تحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول هي له حلال حتى يمسها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زنا الرجل بالمرأة فلا تحرم عليه هي ان أراد أن ينكحها ولا أمها ولا ابنتها لان الله عز وجل انما حرم بالحل والحرام ضد الحلال وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن « واذا تزوج الرجل المرأة بشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤا لها فان أباحني فرجه الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنها لو رفعت أمرها الى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما ولا يسعه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزاً ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفاءة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة تزوجت ابنتها بآباء أولياءها فخاصموا الزوج الى علي رضي الله تعالى عنه فأجاز علي النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان رفع الى الحاكم وهو كفؤاً أجزت ذلك كأن القاضي هاهنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجاز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً « واذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان أسراً قبل ذلك مهر أو شهد شهوداً عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمع بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر ثم تزوج فأعلن الذي قال فان أباحني فرجه

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال شيء من هذا اجماع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فعله والى عمر فعله والى علي فعله ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قومه وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أفقد مثل هذا قلنا انما بدأنا به لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختل فوافيه وأن لا يجعله العامة ونحن نجد كثيراً من ذلك أن أبابكر جعل الحد بأثم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي ومن ذلك أن أبابكر رأى علي بن رض أهل الردة فداء وسبوا وحبسهم بذلك فأطلقهم عمر وقال لا سبي ولا فداء

رضي الله عنه كان يقول المهر هو الأول وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي أظهر للقوم وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول السمعة هي المهر والذي أسر باطل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال إذا أسر
 الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية * أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح
 وأبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسر قبل ذلك مهرها
 أقل منه فالمهر المهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح الآن يكون شهود المهرين واحدا فيثبتون
 على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقد النكاح عليه وأعلن الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن
 المرأة بعد العقد أقربت بأن ما شهد لها به منه سمعة لا مهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز
 النكاح إلا بولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والنكاح لا في الأمة فإن سيدها من وجهها والبكر فإن أباهما
 يزوجهما ومن لم يبلغ فإن الأب يزوجهنم وهذا مكتوب في كتاب النكاح . قال وإذا تزوج الرجل ابنته
 وقد أدركت فإن أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كرهت ذلك لم يجز النكاح علمها لأنها قد أدركت
 وملكت أمرها فلا تكره على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها
 وأذنها صامتة فلو كانت إذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح
 جائز عليها وإن كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إنكاح الأب خاصة جائز على البكر بالقعة وغير بالقعة
 والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمؤامرة والمؤامرة قد
 تكون على استطابة النفس لأنه روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمر والنساء في بناتهن ولقول الله
 عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهن واحدا لقال الأيم والبكر أحق بنفسهما وهذا كله
 مستقصى بحججه في كتاب النكاح . وإذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلف في المهر فدخل بها وليس بينهما
 بينة فإن أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها الآن يكون ما دعت أقل من ذلك
 فيكون لها ما دعت وكان ابن أبي ليلى يقول أعما لها ما سمي لها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم
 قال أبو يوسف بعد إن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أو قربا منه قبل منه واللم يقبل منه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل المرأة دخل بها ولم يدخل بها فاختلاف في المهر تحالفا وكان لها مهر
 مثلها كان أقل مما دعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كالقول في البيوع الفاتية إلا أن لا يزداد العقد
 في النكاح بما يرد به العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتية لأن البيوع الفاتية يحكم فيها بالقيمة
 وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة ، وإذا أعتقت الأمة
 وزوجهها فإن أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار إن شاءت اختارت نفسها وإن شاءت أقامت
 مع زوجها وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول كان زوجها عبدا
 ومن حجة أبي خيفة في ذلك أنه يقول إن الأمة لا تملك نفسها ولا نكاحها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها بريرة كان حرا (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعتقت الأمة فإن كانت تحت عبد فلها الخيار وإن كانت تحت حر فلا خيار
 لها وذلك أن زوجها بريرة كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح . وإذا تزوجت وزوجها غائب كان
 قد نعى بها فولدت من زوجها الآخر ثم جاء زوجها الأول فإن أباه خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الولد
 للأول وهو صاحب الفراش وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش والعاشر الحجر
 وكان ابن أبي ليلى يقول الولد للآخر لأنه ليس بعاشر والعاشر الزاني لأنه متزوج وكذلك بلغنا عن
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا بلغ المرأة وفاة زوجها فاعتدت

مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه * حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب فاعتق من صلي من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم ترعه إلا جملة ما وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فحدثه فقال له عمر لانت الرجل الذي لا يأتي بخير فأقرع ذلك فأرسل إليها عمر فقال أحبلت فقالت نعم من مر عرس بدرهمين فإذا هي تستهل بذلك ولا تكتمه قال وصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا قاضطجع فقال علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد فقال أشير علي يا عثمان فقال قد أشار عليك أخوالك فقال أشير علي أنت قال أراها تستهل به كأنها لا تعلمه وليس الحد إلا على من علمه فقال عمر

أثبت الطلاق ولم أثبت عدده وقال الآخر قد أثبت الطلاق وهو ثلثان لزمته واحدة لانهم مجتمعان عليها
 * واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وقد دخل بها فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول في ذلك لها السكني
 والنفقة حتى تنقضي ذمتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكني وليس لها النفقة وقال أبو حنيفة
 لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فأنفقوا عليهم حتى يضعن جلهن وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه أنه جعل للطاقة ثلاثا السكني والنفقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا
 ولا حبيل بها فلها السكني وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق * واذا آلى الرجل من امرأته
 خلف لا يقربها شهرا أو شهرين أو ثلاثا لم يقع عليه بذلك ابلاء ولا طلاق لان يمينه كانت على أقل من أربعة
 أشهر حد ثناسعدين أي عروبة عن عامر الأحوال عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
 قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مول منها ان تركها أربعة أشهر بانت بالابلاء والابلاء
 تطليقة بئنة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقيم عليه
 حكم الابلاء لان حكم الابلاء إنما يكون بعد مضي الأربعة أشهر فيوم يكون حكم الابلاء يكون الزوج لامين
 عليه واذا لم يكن عليه يمين فليس عليه حكم الابلاء وهذا مكتوب في كتاب الابلاء * واذا حلف الرجل
 لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركها أربعة أشهر فلم يقربها فبئنة ولا في غيره فان أباحنيقة رجه
 الله ~~كان~~ يقول ليس عليه في هذا ابلاء ألا ترى أنه لو أن يقربها في غير ذلك البيت ولا يثبت عليه
 الكفارة وإنما الابلاء كل عين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر يمينه وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مول ان تركها أربعة أشهر بانت بالابلاء والابلاء تطليقة بئنة (قال
 الشافعي) رجه الله واذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضع يسميه
 فليس على هذا حكم الابلاء إنما حكم الابلاء على من كان لا يصل إلى أن يصيب امرأته بحال الا لزمه الخنث
 فأما من يقدر على اصابه امرأته بلا خنث فلا حكم لابلاء عليه * واذا طاهر الرجل من امرأته فقال أنت
 علي كظهر أمي يوما أو وقتا أو وقتا أكثر من ذلك فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو مظاهر منها
 لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار فاذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن
 يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أبدا وان مضى ذلك الوقت فهو مظاهر
 لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار (قال الشافعي) رجه الله واذا طاهر الرجل من امرأته يوما فأراد
 أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار وان مضى ذلك اليوم ولم يقربها يمينه فلا كفارة لاظهار عليه كما
 قلنا في المسئلة في الابلاء اذا سقطت اليمين سقط حكم اليمين والظهار عين لا طلاق * واذا ارتد الزوج عن
 الاسلام وكفر فان أباحنيقة رجه الله كان يقول بانت منه امرأته اذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فان تاب فهي امرأته وان أبي قتل
 وكان لها ميراثها منه (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتد الرجل عن الاسلام فنكاح امرأته موقوف
 فان رجع الى الاسلام قبل أن تنقضي عذتها فهما على النكاح الاول وان انقضت عذتها قبل رجوعه الى
 الاسلام فقد بانت منه واليمين فسخ لا طلاق وان رجع الى الاسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقا وهذا مكتوب
 في كتاب المرتد * قال واذا رجعت المرأة من أهل الاسلام الى الشرك كان هذا الباب الاول سوا في
 قولهما جميعا غير أن أباحنيقة كان يقول يعرض على المرأة الاسلام فان أسلمت خلى سبيلها وان أبت
 حبست في السجن حتى تتوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول
 ان لم تب قتلت وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن قتل النساء في الحروب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتدت المرأة

وغيره وقضى عمر بن
 الصرمي بجعل وخالفه
 غيره بفعل الصرمي
 سناها خمس من الابل
 وقال عمر وعلي وابن
 مسعود وأبو موسى
 الأشعري وغيرهم للرجل
 على امرأته الرجعة
 حتى تظهر من الحيضة
 الثالثة وخالفهم غيرهم
 فقال اذا طغت في
 الدم من الحيضة الثالثة
 فقد انقطعت رجعت
 عنهما جميعا كثر ما
 وصفت فدل ذلك على
 أن قائل السلف يقول
 برأيه ويخالفه غيره
 ويقول برأيه ولا يروى
 عن غيره فيما قال به شيء
 فلا ينسب الذي لم يرو
 عنه شيء الى خلافه ولا
 موافقه لانه اذا لم يقل
 لم يعلم قوله ولو جاز أن
 ينسب الى موافقه جاز
 أن ينسب الى خلافه
 ولكن كذا كذب اذا لم
 يعلم قوله ولا الصدق فيه
 الا أن يقال ما يعرف
 اذ لم يقل قولاً وفي هذا
 دليل على أن بعضهم
 لا يرى قول بعض حجة
 تلزمه اذا رأى خلافها
 وأنهم لا يرون اللازم
 الا الكتاب أو السنة

عن الاسلام فلا فرق بينها وبين الرجل تستتاب فان تاب والاقبلت كما يصنع بالرجل فالفناني هذا بعض
الناس فقال يقتل الرجل اذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتج بشيء رواه عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله
وقدر وي شبيه بذلك الاسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فلم ير أن
نحتج به اذا كان اسناده مما لا يثبت به أهل الحديث واحتج من خالفنا بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن قتل النساء في دار الحرب وقال اذا نهى عن قتل المشركات الا ان لم يؤمن فالمؤمنة التي ارتدت عن
الاسلام أولى أن لا تقتل قيل لبعض من يقول هذا القول قد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن قتل الكبير الفاني وعن قتل الاجير وروي أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان أفرأيت ان
ارتد شيخ فان أوجير أئدع قتلها ما وارتد رجل راهب أئدع قتله قال لا قيل ولم الآن حكم القتل على الردة
حكم قتل حد لا يسع الوالي تعطيله مخالف حكم قتل المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احتجبت
بحكم دار الحرب في قتل المرأة ولم تره حجة في قتل الكبير الفاني والاجير والراهب ثم قلت لئنا ندع أهل
الحرب بعد القدرة عليهم ولا تقتلهم وليس لنا أن ندع مرتدا فكيف ذهب عليك اقتراحهم في المرأة فان
المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل * واذا قال الرجل كل امرأة تزوجها فهي طالق فان
أباحنفة كان يقول هو كما قال وأى امرأة تزوجها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول لا يقع عليه الطلاق لانه عم فقال كل امرأة تزوجها فاذما سمى امرأة سماء أو مصرا بعينه أو جعل ذلك
الى أجل فقولهم ما فيه سواء ويقع به الطلاق «قال الربيع» الشافعي فيه جواب * قال واذا قال الرجل
لا امرأة ان تزوجت فأنك طالق أو قال اذا تزوجت الى كذا وكذا سمى الأجل امرأة فهي طالق أو قال كل
امرأة تزوجها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فهم جميعا كانوا يقولون اذا تزوج
تلك فهي طالق وان دخل بها فان أباحنفة كان يقول لها مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر
بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر ويفرق بينهما في
قولهما جميعا * قال واذا قذف الرجل امرأته وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أباحنفة كان يقول
لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد * ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد
في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان
(قال الشافعي) واذا وطئت المرأة وطأ حراما ما يدركها الحد فيه ثم قذفها زوجها فاستل فان قذفها حاملا
وانتفى من ولدها وعن يمينها لان الولد لا ينفي الابلعان وان قذفها غير حامل بالوطء الاول أو بزنا غيره فلا حد
عليه وعليه التعزير وكذلك ان قذفها بأجنبي فقال غيب ذلك الوطء الذي هو محرم فلا حد عليه وعليه التعزير
* واذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي فيك فان أباحنفة كان يقول ليس هذا بطلاق وان أراد به الطلاق
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو بمنزلة الاستهيك ولا أريدك ولا أهوالك ولا أحبك
فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي فيك فان قال لم أرد طلاقا
فليس بطلاق وان قال أردت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة الا أن يكون أراد أكثر منها ولا يكون طلاقا
الا أن يكون أراد به ابتعاد طلاق فان كان انما قال لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى
يوقعه بطلاق غير هذا * واذا قذف الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة وقد اعتق نصف العبد أحد الشريكين
وهو يسعي للآخر في نصف قيمته فان أباحنفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو عبد ما بقي عليه شيء من
السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة
أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبحد العبد والأمة في كل شيء
حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعا الحرية ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق (قال الشافعي)

وأنهم لم يذهبوا قاطن
شاء الله الى أن يكون
خاص الاحكام كلها
اجماعا كاجماعهم
على الكتاب والسنة
وجمل الفرائض وأنهم
كانوا اذا وجدوا كتابا
أو سنة اتبعوا كل واحد
منهما فاذا تأولوا ما يحتمل
فقد يختلفون وكذلك
اذا قالوا فيما لم يعلموا
فيه سنة اختلفوا (قال
الشافعي) رضي الله عنه
وكفي حجة على أن دعوى
الاجماع في كل
الاحكام ليس كما ادعى
من ادعى ما وصفت من
هذا ونظائر له كثر منه
وجملته أنه لم يدع الاجماع
فيما سوى جمل الفرائض
التي كلفتها العامة أحد
من أصحاب رسول الله
ولا التابعين ولا القرن
الذين من بعدهم ولا
القرن الذين يلونهم
ولا عالم علمته على ظهر
الارض ولا أحد نسبته
العامة الى علم الا حينا
من الزمان فان قائلا
قال فيه بمعنى لم أعلم
أحدا من أهل العلم
عرفه وقد حفظت عن
عدد منهم ابطاله ومتى
كانت عامة من أهل

وكذلك لا يحدله حتى تكمل فيه الحرية ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية * ولو قذف رجل هذا العبد الذي يسمى في نصف قيمته لم يكن عليه حلف قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ * ولو قطع هذا العبد يدرج لم يحد له من جرح عليه القصاص في قول أبي حنيفة وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل وكثير وأخذ أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد ما دام عليه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما جميعا لو اعتق جزء من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته ان شاء الله تعالى * وإذا كانت أمة بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحد موليا وقضى عليها بالسعاية فلا تخر لم يكن لها خيار في النكاح في قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق علما وبه يأخذ * ولو طلق يومئذ كانت عتقها وطلاقها في قول أبي حنيفة عتد أمة وطلاق أمة وكانت عتقها وطلاقها في قول ابن أبي ليلى عتد حرة وطلاق حرة ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تزوج لم يكن لها ذلك حتى يأذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية فيوم تكمل فيها الحرية قلها الخيار فان طلقت وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عتقها عتد أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة * وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان غائب لا يدرى أحيى هو أم ميت أو فلان ميت قد علم بذلك فان أباحنيته رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعدما قال ذلك وقبل أن يشأ فلا تكون طالقاً بهذا الطلاق اذ لو كان فلان حاضرا حيا ولم يشأ لم تطلق وانما يتم الملاق بمشيئته فإذا مات قبل أن يشأ علمنا أنه لا يشأ أبداً ولم يشأ قبل فطلق بمشيئته وإذا قذف الرجل امرأته وقامت لها البينة وهو يحد فان أباحنيته كان يقول بلاعن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بلاعن ويضرب الحد * وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فان أباحنيته كان يقول ليس هذا باقرار بالنكاح انما امرأته يفرقها فكيف يكون هذا اقرارا بالنكاح وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار بالنكاح (قال الشافعي) وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فليس هذا باقرار بالنكاح من مولاه في قول من يقول ان أجاز له مولاه فالنكاح يجوز وأما في قولنا فلو أجاز له المولى لم يجز لان أصل ما ذهب اليه أن كل عقدة نكاح وقعت والجماع لا يحل أن يكون فيها ولا حد فسخها فهي فاسدة لا يجيزها الا أن تجدد ومن أجازها باجازه أهدب بعدها فان لم يجزها كانت مفسوخة دخل عليه أن يجيز أن ينكح الرجل المرأة على أنه بالخيار وعلى أنها بالخيار لا يبرأ منه في النكاح كما يجوز في البيوع * وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائة فأراد أن يتزوج في عتقها حامية فان أباحنيته رحمه الله تعالى كان يقول لا أجيز ذلك وأكرهه وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فارق الرجل امرأته بخلع أو فسخ نكاح كان له أن ينكح أو يبايع في العدة وكان له ان كان لا يجحد طولاً لحره وخاف العنت على نفسه أن ينكح أمة مسلة لان المفارقة التي لا رجعة له عليها غير زوجة * وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فان أباحنيته رضي الله تعالى عنه كان يقول ان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها منه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وتطليقة لم يكن بقي لها غير ما وهو مريض ثم مات بعد انقضاء عتقها فان عامة أصحابنا يذهبون الى أن لها منه الميراث ما لم تزوج وقد خالفنا في هذا بعض الناس

العلم في دهر بالبلدان على شيء وعامة قبلهم قبل يحفظ عن فلان وفلان كذا ولم نعلم لهم مخالفاً وأخذ به ولا نعلم أنه قول الناس كلهم لانا لا نعرف من قاله من الناس الا من سمعنا منه أو عنه قال وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصاً واستدللاً (قال الشافعي) رضي الله عنه والعلم من وجهين اتباع واستنباط والاتباع كتاب فان لم يكن فسنه فان لم تكن فقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً فان لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل فان لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا مخالف له ولا يجوز القول الا بالقياس وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلاً أن يقول ببلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى

اليه اجتهاده بخلافه
وانه أعلم

(باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن
الضب فقال لست
بأكله ولا يحرمه
* أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عبد الله بن دينار عن
ابن عمر عن النبي نحوه
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أبي أمامة
سهل بن خنيف عن ابن
عباس « قال الشافعي
أشك » قال مالك عن
ابن عباس عن خالد بن
الوليد أو عن ابن عباس
وخالد بن الوليد
أنهما دخلا مع النبي
صلى الله عليه وسلم
بيت ميمونة فأتى بضب
محمود فأهوى اليه
رسول الله بسده فقال
بعض النسوة اللاتي
في بيت ميمونة أخبروا
رسول الله ما يريد أن
يأكل فقالوا هو ضب
يارسول الله فرفع رسول
الله يده فقلت أحرام هو

بأقويل فقال أحدهم لا يكون لها الميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه
مالم تنقض العدة ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق
وقال غيره ترثه وان تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترث مبتوتة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته ان شاء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه اذا طلقها ثلاثا ثم آلى
منها لم يكن موليا وان تظاهروا لم يكن متظاهرا واذا قد فها لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحد وان ماتت
لم يرثها فلما أجمعوا جميعا أنها خارجة من معاني الأزواج لم ترثه * واذا طلق الرجل امرأته في حتمته ثلاثا
فحد ذلك الزوج وادعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استحلفه القاضي فان أباح خيفه رضى الله
عنه كان يقول لاميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث الا أن تقر بعد موته أنه كان طلقها
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا البتة فأحلفه القاضي بعد
انكاره وردّها عليه ثم مات لم يحل لها أن ترث منه شيأ أن كانت تعلم أنها صادقة ولا في الحكم بحال لانها تقر
أنها غير زوجة فان كانت تعلم أنها كاذبة حل لها فيما بينها وبين الله أن ترثه * واذا خلا الرجل بامرأته
وهي حائض أو وهي مريضة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان أباح خيفه رضى الله تعالى كان يقول لها نصف
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا * واذا قال الرجل لامرأته ان ضمت اليك امرأه
فأنت طالق واحدة فطلقها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج تلك المرأة التي حلف
عليها فان أباح خيفه كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها اليها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لامرأته ان ضمت اليك امرأه
فأنت طالق ثلاثا فطلقها وانقضت عدتها ثم نكح غيرها ثم نكحها بعد نكاحها جديدا فلا طلاق عليها وهو لم يضم
اليها امرأه انما ضمها هي الى امرأته * واذا قال الرجل ان تزوجت فلانة فهي طالق فترجها على مهر مسمى
ودخل بها فان أباح خيفه رضى الله تعالى عنه كان يقول هي طالق واحدة بائة وعليها العدة ولها مهر ونصف
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس
لها بالخول شيء ومن حتمته في ذلك أن رجلا آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم آلى
ابن مسعود فامرأته أن يخطبها فخطبها وأصدقها صداقا مستقبلا ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطاء صداقا ومن
حجة أبي حنيفة أنه قال قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر ولو لم
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جماع يدرأ فيه الحد ففيه صداق لا بد من الصداق اذا
درأت الحد وجب الصداق واذا لم أجعل الصداق فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد
عن ابراهيم أنه قال فيه لها مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة * واذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار
فأنت طالق ان شاء الله فدخلت الدار فان أباح خيفه وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان شاء
الله ولم يقبل ان دخلت الدار فان أباح خيفه رضى الله عنه قال لا يقع الطلاق وقال هذا الأول سواء وبه
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل
لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى فلا طلاق ولا عتاق * واذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدتها
فترجها ورجا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الأول فان أباح خيفه قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقى (قال الشافعي) واذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها
ونكح تزوجا غيره ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها ففكحت الزوج الأول فهي عنده على
ما بقى من الطلاق يهدم الزوج الثاني والثالث ولا يهدم الواحدة ولا اثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعدد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس فقال
إذا هدم الزوج ثلاثا هدم واحدة واثنين واحتج بقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا فقال من أين
زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمناه بالأمر الذي لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال
وما هو قلنا حرّمها الله بعد الثلاث حتى تنكح زوجا غيره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل
أن النكاح الذي أحلها الله به بعد الثلاث إصابة الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج
فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حللا فلا يمكن للزوج هاهنا حكم
فرعنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له الأبوه وكان حكمه قائما ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حللا
بغيره وكان أصل المعقول أن أحد الأهل له بفعل غيره شيء فلما أحل الله له بفعل غيره أحلنا له حيث أحل
الله له ولم يجوز أن نقس عليه ما حلفه لو كان الأصل للمعقول فيه وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن
بعد ما كان يقول بقول أبي حنيفة والله أعلم

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة فإن أباحنيفة رحمه الله
تعالى كان يقول لأنفي من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك وقال كفى بالنفي فتنه وبه
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ينفي سنة إلى بلد غير البلد الذي خبر به وروى ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينفي الزايمان البكران من موضعهما
الذي زنا به إلى بلد غيره بعد ضرب مائة وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني ونفي أبو بكر وعمر وعثمان
وعلى رضي الله تعالى عنهم وقد خالف هذا بعض الناس وهذا مكتوب في كتاب الحدود وبه حجة وإذا زنى
المشركان ومائتيان فإن أباحنيفة رضي الله عنه قال ليس على واحد منهما الرجم وكان ابن أبي ليلى يقول
عليهما الرجم وروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أنه
رجم يهوديا ويهودية وبه يأخذ أبو يوسف قال أبو حنيفة لا تقام الحدود في المساجد وروى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقيم الحدود في المساجد وقد فعل ذلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تخلى كمين أهل الكتاب ورضوا أن يحكم بينهم فترافعوا في الزنا أقرروا
به رجنا الشيب وضربنا البكر مائة ونفيناه سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنا وهو
معنى كتاب الله تبارك وتعالى فإن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط
وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين لأن حكم الله
واحد لا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحدود في المساجد وإذا وطئ الرجل جارية
أمه فقال ظننت أنها تحل لي فإن أباحنيفة كان يقول يدرا عنه الحد فإذا أقر بذلك في مقام واحد أربع
مرات لم يحدوبه يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقر عندي رجل أنه وطئ جارية أمه فقال له
أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم قال له الرابعة ووطئتها قال نعم قال ابن أبي
ليلى فأمرت به فجلد الحد وأمرت الجواز فأخذه بيده فأخرجه من باب الجسر نفيا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا أصاب الرجل جارية أمه وقال ظننتها تحل لي أحلف ما ووطئها إلا وهو يراها حللا ثم درى عنه الحد
وأغرم المهر فإن قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم ووطئها أحد ولا يقبل هذا إلا من أمكن فيه أنه
يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبو حنيفة ليس ينبغي للحاكم أن يقول له أفعلت ولا نوجب عليه
الحد باقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال ووطئتها جارية أمي في أربعة واطن لم يكن عليه حد لأن
الوطء قد يكون حللا ولا حراما فلم يقر هذا بالزنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن
بأرض قوسى فأحدثى
أعافه قال خالد فاجترته
فأكته ورسول الله صلى
الله عليه وسلم ينظر
(قال الشافعي) وحديث
ابن عباس موافق
لحديث ابن عمر أن
رسول الله امتنع من
أكل الضب لأنه عافه
لأنه حرمة وقد امتنع
من أكل البقول ذوات
الرجل لأن جبريل
يكلمه ولعله عافها لا حرما
لها وقول ابن عمر إن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لست بأكله يعني
نفسه وقد بين ابن عباس
أنه عافه وقال ابن عمر
إن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ولا محرمة قال
بفاء يعني ابن عباس بينا
وإن كان معنى ابن عمر
أبين منه قال لست
أحرمة وليس حراما
واستأكله نفسير
وأكل الضب حلل
وإذا أصابه المحرم فداه
لأنه صيد يؤكل

(باب المحمل والمفسر)

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي قال
الله عز وجل فإذا انسلخ

(اختلاف على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما)

(أبواب الوضوء والغسل والتيمم)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سأل رجل علياً رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئاً من هذا واجباً » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي اسحق أن علياً رضي الله عنه قال في التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين هكذا يقولون ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين

(باب الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن أبي السوداء عن ابن عبد خيرة عن أبيه قال توضأ على رضي الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق أبو معاوية عن الأعمش عن أبي طبيان قال رأيت علياً رضي الله عنه بال ثم توضأ ومسح على النعلين ثم دخل المسجد فخلع نعليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن جيب عن زيد بن وهب أنه رأى علياً رضي الله عنه فعل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أنس بن سويد بن غفلة أن علياً رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبيد عن محمد بن أبي اسمعيل عن معقل الخثعمي أن علياً فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا ولا يابهم ولا أحد نعلمه يقول بهذا من المقتنين خالد بن عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي بصير عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البئر فتوت قال ترح حتى تغلبهم قال ولسنا ولا يابهم نقول بهذا أما نحن فنقول بعمار وبنان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجساً وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلوا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأي أنت وأمي إن أبي قد مات قال اذهب فواره فقلت أنه مات مشركاً قال اذهب فواره فواريته ثم آتته قال اذهب فاغتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتاً مشركاً غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عبيدة عن عبد الله قال القبلة من الأس وفها الوضوء عن شعبة عن مخارق عن طارق عن عبد الله مثله وهم يحالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمر وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولسنا ولا يابهم نقول بهذا نقول إذا مس الحتان الحتان فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحداً يقول به ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن علية عن عوف الأعرابي عن أبي رباح عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً أصابته جنابة أن يتيمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحرب بن الأزمع قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يبعده غسله وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس بالخطمي بطهور وإن خالطه الماء الطهور إنما الطهور الماء محضاً فاما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يطهر وحده

الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال الله جل ثناؤه وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكرهين منع الصدقة أليس قد قال رسول الله لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة وقال الله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

(أبواب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد عن عقيل عن ابن الحنفية أن علياً رضي الله تعالى عنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم بها غير التكبير بالتسبيح ورجع صاحباه إلى قولنا وقولنا لا تنقض الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل عملهما يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم فقد أفسدها فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم قدر التشهد (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا وجد أحدكم في صلاته في بطنه رزاً أو قيأً أو رعاءً فليصرف فليتوضأ فإن تكلم استقبل الصلاة وإن لم يتكلم احتسب بما صلى وليسوا يقولون بهذا يقولون ينصرف من الرز وإن انصرف من الرعاء فمصلاته تامة ويخالفونه في بعض قوله ويوافقونه في بعضه وإن كانوا يثبتون هذه الرواية فيلزمهم أن يقولوا في الرز ما يقولون في الرعاء لأنه لم يخالفه في رز غير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم عن حصين قال حدثنا أبو ظبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج البناوتين ينظر إلى تبشير الصبح فيقول الصلاة الصلاة فإذا قام الناس قال نعم ساعة الوتر هذه فإذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم أقبلت الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت علياً رضي الله عنه وهو معسكر بدير أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل فقلت إني أريد الصوم فقال وأنا أريده فدوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة وهذا خبران عن علي رضي الله عنه كلاهما يثبت أنه كان يغلس بأقصى غاية الغليس وهم يخالفونه فيقولون يسفر بالفجر أشد الأسفار ونحن نقول بالغليس به وهو يوافق ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الغليس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم وغيره عن ابن حبان التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال لا صلاة لحمار المسجد إلا في المسجد قيل ومن جار المسجد قال من أسمعته المنادي ونحن نقول يجب لمن لا عذر له أن لا يتخلف عن المسجد فإن صلى فصلاته تجزى عنه إلا أنه قد ترك موضع الفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً رضي الله عنه كان يغتسل من الحمامة ولسنا ولا يأتهم يقول بهذا (قال الشافعي) أخبرنا شريك عن عمران بن طعيان عن حكيم بن سعد أن رجلاً من الخوارج قال لعلي رضي الله عنه ولقد أوحى إليك والي الذين من قبلك الآية فقال علي رضي الله عنه فاصبران وعد الله حق ولا يستخفك الذين لا يؤفون وروا به وهم يقولون من فعل هذا يريد به الجواب فصلاته فاسدة (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم ابن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت والاشعشت ولك أسأت وبك آمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك وهذا عندهم كلام يفسد الصلاة وهم يكرهون هذا وهذا عندى كلام حسن وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شبه به ونحن نأمر بالقول به وهم يكرهونه (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرب الهمداني عن علي رضي الله تعالى عنه كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني وزاد ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق ونسي أسناده وهم يكرهون هذا ولا يقولون به (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن مغيرة عن أبي رزين أن علياً رضي الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله سلام عليكم سلام عليكم (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين عن علي رضي الله عنه مثله سواء وليسوا يأخذون به ويزيدون

الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية * أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا لقيت عدوهم إلى المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال « شئت علقمة » ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى التحول من دأهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أن هم فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأخبرهم أنهم كأعراب المسلمين يجزى عليهم حكم الله كما يجزى على المسلمين وليس لهم في النفي شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم وإن أبوا فاستعن بالله وقتلهم (قال الشافعي) وليست واحدة

فيه ورجع الله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت في المغرب يدعو على قوم باسمائهم وأشياهم فقلنا آمين هشيم عن رجل عن ابن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت بهم فدعا على قوم يقول اللهم العن فلانا بادئاً وفلاناً حتى عذت فراء وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لانفسد بهذا أصلاته لانه يشبه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله عنه أن رجلاً قال اني صليت ولم أقرأ قال أمت الركوع والسجود قال نعم قال عنت صلاتك وهم لا يقولون بهذا ويرعون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما أدركت مع الامام وهم لا يقولون بهذا يقولون أقرأ فيما يقضى لنفسه فاما هو ورواء الامام فلا قراءة عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الامام والامام يقرأ أقرأه لا يسمع فيما أقرأ فيها هشيم ويزيد عن سحاج عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في امام صلى بغير وضوء قال يعيد ولا يعيدون وهذا موافق للسنة وما روي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار اليهم ثم رجع وعلى جلده أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا جاحد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن عن أبي بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن ابن عون عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال اني كنت جنباً فنسيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن اسرائيل عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال اذا أحدث في صلاة بعد السجدة فقد عنت صلاته ولسنا ولا ياهم بقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الا حدثاً كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أصحابه عن أبي اسحق عن أبي الخليل عن علي رضي الله عنه كان اذا افتتح الصلاة قال لا اله الا انت سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا انت وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيقاً وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقدر وينا من حديثنا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام اذا افتتح الصلاة وبهذا ابتداء يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وهم يخالفونه ولا يقولون منه بحرف يقولون ان سبحانك اللهم وبحمدك كلام « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان اذا تشهد قال بسم الله وبالله وليسوا يقولون بهذا وقد روي عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن السدي عن عبد خير أن علياً رضي الله عنه قرأ في الصبح بسم اسم ربك الأعلى فقال سبحان ربّي الأعلى وهم يكرهون هذا ونحن نستحبّه وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء يشبهه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله عنه كره الصلاة في جلود الثعالب ولسنا ولا ياهم بقول بهذا بل نقول نحن وياهم لا بأس بالصلاة

من الآتين ناسخة
للأخرى ولا واحد من
الحديثين ناسخاً للآخر
ولا مخالف له ولكن أحد
الحديثين والآتين من
الكلام الذي مخرجه
عام برأيه الخاص ومن
المجمل الذي يدل عليه
المفسر فأمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
والله تعالى أعلم أمره
بقتال المشركين من
أهل الأوثان وهم أكثر
من قاتل النبي صلى الله
عليه وسلم وكذلك
حديث أبي هريرة
عن النبي وذكر أبي بكر
وعمر بإيهام عن النبي
صلى الله عليه وسلم
في المشركين من أهل
الأوثان دون أهل
الكتاب وفرض الله
قتال أهل الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون ان لم
يؤمنوا وكذلك حديث
ابن بريدة في أهل الكتاب
خاصة كما كان حديث
أبي هريرة في أهل
الأوثان خاصة قال
فالفرض في قتال من
دان وآبؤه دين أهل
الأوثان من المشركين
أن يقاتلوا اذا قدر

في جلوس الثعالب اذا دبغت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أيوب عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه في المستحاضة تغتسل لكل صلاة ولتناولوا ياهاهم نقول بهذا ولا أحد علمته « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال عن وهب بن الأبطح عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة ولا تناولوا ياهاهم ولا أحد علماه يقول بهذا بل نكره جميعا الصلاة بعد العصر والصبح نافلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بركل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا يخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي رضي الله تعالى عنه في سفر فصرى العصر ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين وهذه الأحاديث يخالف بعضها بعضها إذا كان علي يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر ولا الصبح فلا يشبه هذا أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلهما

(باب الجمعة والعبدان)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولتناولوا ياهاهم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال الشمس وكذلك رويناه عن عمرو بن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جريد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة ثم لم يجلس حتى فرغ ولتناولوا ياهاهم نقول بهذا نقول يجلس الإمام بين الخطبتين ونقول يجلس على المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن العباس بن ذريح عن الحرب بن ثور أن عليا رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال أتموا ولتناولوا ياهاهم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجهه هذا إلا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هو ركعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فإن كان هذا مذهبه فليس يقول بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات ولتناولوا ياهاهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منهل عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من آجر فجاء الأشعث وقد امتلأ المسجد وأخذوا بمجالسهم فجعل يتخطى حتى دنا وقال غلبتنا عليك هذه (١) الجراء فقال علي ما بال هذه الضباطرة يتخلف أحدهم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأشعث ولم ينهه علي رضي الله عنه وتكلم علي وأحسبهم يقولون يتدنى الخطبة ولست نأزى بأسا بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو جرد عن سفيان عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه

(١) المراد بهم الفرس والضياطرة جمع ضبطر وهو الخنم انظر اللسان

عليهم حتى يسلموا ولا يحل أن تقبل منهم جزية بكتاب الله وسنة نبيه قال والقرض في أهل الكتاب ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسواء كانوا عربا أو عجماء قال والله كتب نزلت قبل نزول القرآن المعروف منها عند العامة التوراة والإنجيل وقد أخبر الله أنه أنزل غيرهما فقال أم لم ينبا بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم وذكريور داود فقال وأنه لن يزر الأولين قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل وقد نسوا كتبهم وبدلوه فأذن رسول الله في أخذ الجزية منهم « حدثنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع بجالة يقول ولم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن النبي

عن أبي إسحق عن حنبل بن المعتمر أن علياً رضي الله عنه قال صلوا يوم العيد في المسجد أربع ركعات
ركعتان للسنة وركعتان للخروج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن
سفيان عن أبي إسحق أن علياً رضي الله تعالى عنه أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد
ركعتين وهذا حديثان مختلفان ولستأولاً إياهم نقول بواحد منهما ما يقولون الصلاة مع الإمام ولا
جماعة إلا حيث هو فإن صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو تطوع
بها رجلاً في جماعة ونحن نقول إذا صلاها أحد صلاها وقرأ وفعل كما يفعل الإمام فيكب في الأولى سبعاً
قبل القراءة وفي الآخرة نحو قبل القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر
ابن عباس عن أبي إسحق عن علي رضي الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية خمس وليسوا
يأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن
زاذان أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من المفصل وهم يقولون يقرأ
بسم الله ربك الأعلى والثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما
نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس يفصل بين كل ركعتين
والركعة بالتسليم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن السائب عن
أبي عبد الرحمن السلمي أن علياً رضي الله عنه كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون
يقنت قبل الركوع فإن لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدنا السهو « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله تعالى عنه كان
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل
أن علياً رضي الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نراه السنة الثابتة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح * أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسليمة بن هشام
وعياش بن أبي ربيعة وذ كرا الحديث ونقول من أوتر أول الليل صلى مثني مثني حتى يصبح « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن أبي هريرة عن عطاء بن حطان بن عبد الله قال قال
علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ثم ان استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة يصلي
ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل
وهم يكرهون أن ينقض الرجل وتره ويقولون إذا أوتر صلى مثني مثني « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن حماد عن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله عنه خرج
حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس
وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عاصم الأحول عن فرعة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع
سجعات خمس ركعات وسجدة في ركعة وركعة وسجدة في ركعة ولستأقول بهذا نقول لا يصلي
في شيء من الآيات إلا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله تعالى عنه
لقلناه وهم يثبتونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الزلزلة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

صلى الله عليه وسلم
أخذها من مجوس
هجر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وذان
قوم من العرب دين
أهل الكتاب قبل نزول
القرآن فأخذ رسول الله
من بعضهم الحزبة فذل
ذلك على أن أهل
الكتاب الذين أمرنا
بقتالهم حتى يعطوا
الحزبة عن يد أهل
التوراة وأهل الإنجيل
(١) دون غيرهم فإن قال
قائل هل حفظ أحد
أن المجوس كانوا أهل
كتاب قلت نعم . أخبرنا
سفيان عن أبي سعد
سعيد بن المرزبان
عن نصر بن عاصم
قال قال فروة بن نوفل
الاشجعي علام تؤخذ
الحزبة من المجوس
وليسوا بأهل كتاب
فقام اليه المستورد
فأخذ بلبية فقال يا عدو
الله تطعن على أبي بكر
وعمر وعلى أمير المؤمنين
يعني علياً وقد أخذوا
منهم الحزبة فذهب به
إلى القصر فخرج على
عليهما فقال البسدا
فخلصنا في ظل القصر
فقال علي أنا أعلم الناس

(١) لعل هنأ زيادة أو
سقطا من النسخ تأمل

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن أن علياً رضي الله تعالى عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع سجعات ولنا ولا ياهاهم نقول بهذا أمان نحن فنقول بالذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وأربع سجعات أخبرنا بذلك مالك عن يحيى عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين وسجدةً في كل ركعة ركعتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة بمثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وقالوا هم يصلي ركعتين كما يصلي سائر الصلوات ولا يركع في كل ركعة ركعتين خالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفوا ما روي عنه عن علي رضي الله تعالى عنه

((الجنازة))

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد عن اسمعيل عن الشعبي عن عبد الله بن معقل قال صلى على علي سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن أبي زياد عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله تعالى عنه كبر على سهل بن حنيف خمساً ثم التفت إلينا وقال أنه بدري وهذا خلاف الحديث الأول ولنا ولا ياهاهم نأخذ بهذا التكبير عندنا وعندهم على الجنائز أربع وذلك النابت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن غير بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر (١) على ابن المكلف أربعاً وهذا خلاف الحديثين قبله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن قرظة أن علياً رضي الله تعالى عنه أمره أن يصلي على قبر سهل بن حنيف وهم لا يأخذون بهذا ولا يقولون به يقولون لا يصلي على قبر وأمان نحن فنأخذ به لأنه موافق لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن الزهري عن أبي امامة بن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عمير بن زيد بن ثابت أن كبر من زيد بن ثابت الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر

((سجود القرآن))

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن شعبه عن عاصم عن زر عن علي رضي الله تعالى عنه قال عزائم السجود الم تنزيل وحتم تنزيل والتجيم واقرأ بأسم ربك الذي خلق ولنا ولا ياهاهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي عبد الله الجعفي عن أبي عبد الرحمن السلمى عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان يسجد في الحج سجدةً وسجدةً وهذا قول العامة قبلنا يروي عن عمرو بن عمرو وابن عباس وهم ينكرون السجدة الآخرة في الحج وهذا الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه يخالفونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن قيس عن أبي موسى أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أتى بالحدج خر ساجداً ونحن نقول لا بأس بسجدة الشكر ونسحبها ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد لها وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وهم ينكرونها ويكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تبارك وتعالى في الشكر

(١) لعله على أبي مكلف وهو كحسن زيد الخليل صحابي له كتبه صحيحة

بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما سمعوا أو يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديناً خيراً من دين آدم قد كان آدم ينكح بنيسه من بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فاتبعوه وقتلوا الذين خالفوه ثم حتى قتلوه ثم فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله وأبو بكر وعمر منهم الجزية قال فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا فقلت نعم رأيت إذا أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أمافي ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يؤتوا الكتاب فقال بلى لأنه إذا قيل خذ من صنف كذا فقد منع من الصنف الذي يخالفه قلت رأيت

﴿ الصيام ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه نهى عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلوف فيها ولسنا ولا يا هم نقول بهذا نقول لأبأس بقبلة الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السفر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه يقول بهذا أعماله يورق قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

﴿ أبواب الزكاة ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يزكي أموالهم وهم أيام في حجره وبهذا أخذ وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال الناحي وهم يخالفونه فيقولون ليس على مال اليتيم زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في نجس وعشرين من الأبل نجس من الغنم ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه أخذ بهذا والثابت عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في نجس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في نجس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر يا هم عاله بذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كتاباً كتبه له أبو بكر فقال هذه فريضة الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نجس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن فابن لبون ذكر « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ناسريك عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا زادت الأبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه مثله وبهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٣) أبي بكر أنه كتبه السنة فذكر هذا وهم لا يأخذون بهذا يقولون إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرائض أولها وكان في كل نجس شاة إلى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيضالفون ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والثابت عن علي عندهم إلى قول إبراهيم وثي يغلط به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له حمل وهو محرم فأكل القوم إلا علياً فإنه كره ذلك ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أمانحن فنقول بمحدث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا اللحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطية بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

حين أمر الله أن يقتل المشركون حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وأمر إذا نسلخ الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصوا ويقعد لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلى سبيلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان وأن الفرض في أهل الكتاب غيره في أهل الأوثان قال أما القرآن فيدل على وصفت (قال الشافعي) وقلت له وكذلك السنة فإن قال قائل إن حديث ابن بريدة عام بأن يدعوا إلى إعطاء الجزية فتند يحتمل أن يكون عنى كل مشرك وثني أو غيره قلت له وحديث أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله عام المخرج فإن قال جاهل بل هو على كل مشرك فلا تؤخذ الجزية من كتابي ولا

الشافعي قال أخبرنا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة نحوه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه فيمن أصاب بيض نعام قال يضرب بقدرهن نوقا قيل له فإن أربعت منهن ناقة قال فإن من البيض ما يكون مارقا ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا نقول يغرم ثمنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي فيمن يجعل عليه المشي قال يعني فإن عجز ركب وأهدى بدنه وهم يقولون يعني إن أحب وكان مطيقا والاركب وأهدى شاة ونحن نقول ليس لأحد أن يركب وهو يستطيع أن يمشي بحال وإن عجز ركب وأهدى فإن صمغ منى الذي ركب وركب الذي مشى حتى أتى به كأنذر « قال الربيع » وقد قال الشافعي غير هذا قال عليه كفارة يمين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في هذه الآية وأتموا الحج والعمرة لله قال أن يحرم الرجل من ديرة أهله وهم يقولون أحب اليك أن يحرم من الميقات « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثله بهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي رضي الله تعالى عنه في الضبع كبش « أخبرنا الشافعي » قال أخبرنا ابن أبيان عن سفيان عن سمالة عن عكرمة أن عليا رضي الله تعالى عنه قضى في الضبع بكبش وبهذا نقول وهو موافق ما ذكرنا عن عمرو بن مرة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون يغرم قيمته في الموضع الذي أصابها فيه لا يجعلون فيها شيئا موقتا

غيره ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل هل الحجة عليه إلا كهى على من ذهب إلى الجلة حديث ابن بريده ودعى أن حديث أبي هريرة ناسخ له قال ما لواحد منهما في الحديثين شيئا إلا كمال صاحبه مثله لولم يكن إلا الحديثان

(باب الخلاف)

فمن تؤخذ منه الجزية وفمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن

(أبواب الطلاق والنكاح)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد بن مقرن أنه وجد في كتاب أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أن لا نكاح إلا بولي فإذا بلغ الحقائق النص فالعصبة أحق وبهذا نقول لأنه يوافق ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إيمان امرأة لم ينكحها إلا بولي أو فتنكحها باطل فإن اشترى أو فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا بذلك الرزبي عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهم يقولون إذا كان الزوج كفوا وأخذت صداق مثلها جاز النكاح وإن كان غير ولي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سمالة بن حرب عن حنش أن رجلا تزوج امرأة فزني بها قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي ففرق بينهما وجلده الحد وأعطاه نصف الصداق ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن رجل عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص قال إذا لم يدخل بها فرق بينهما فإن كان دخل بها فهي امرأته إن شاء طلقها وإن شاء أمسك وهم يقولون هي امرأته على كل حال إن شاء طلق وإن شاء أمسك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في البصراني تسلم امرأته قال هو أحق بهما لم يخرجها من دار الهجرة ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا قال لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها وبهذا نقول الآن ثبت

حدثنا الربيع قال قال الشافعي فقال بعض الناس فقال تؤخذ الجزية من أهل الكتاب ومن دان دين أهل الأوثان ما كان إلا أنها لا تؤخذ من العرب خاصة إذا دانوا دين أهل الأوثان فأما العجم فتؤخذ منهم وإن دانوا دين أهل الأوثان قال فقلت لبعض من يقول هذا القول ومن أين قلت هذا قال ذهبت إلى أن الذين أمر بقتالهم حتى يسلموا العرب قلت أفسر أرباب العرب

حديث بروع وقدر وبنامه عن ابن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه ويقولون لها صادق نسائها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن عباد عن جاد بن سلمة عن بديل عن مبسرة عن أبي الوضي أن أخوين تزوجا أختين فأهديت كل واحدة منهما إلى أخ وزوجها فأصابها فقضى على رضي الله عنه على كل واحد منهما صادق وجعله يرجع به على الذي غره وهم يخالفونه ويقولون لا يرجع بالصادق وبه يقول الشافعي لا يرجع بالصادق « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن جرير بن حازم عن عيسى عن عاصم الأسدي عن زاذان عن علي رضي الله عنه يقول في الخيار أن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ولسنا ولا إياهم نقول بهذا القول أما نحن فنقول أن اختارت زوجها فلا شيء ويرى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد ذلك طلاقا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحكم عن إبراهيم أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في الخلية والبرية والحرام ثلاثا لانا ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول أن نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق أن كانت واحدة فواحدة وأن أراد اثنين فاثنتين وعلى الرجعة وأما هم فيقولون أن نوى واحدة فواحدة وأن نوى اثنتين فلا يكون اثنتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن داود عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الحرام ثلاث ولسنا ولا إياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد ومحمد بن عبيد وغيرهما عن اسمعيل عن الشعبي عن رياش بن عدي الطائي قال أشهد أن عليا رضي الله عنه جعل البتة ثلاثا ولسنا ولا إياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وسفيان بن عيينة عن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة أن عليا رضي الله عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن بكر بن الأخنس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عليا رضي الله تعالى عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن إيث عن مجاهد عن مروان شهد عليا رضي الله عنه وقف المولى وهكذا نقول وهو موافق لما روي عن ابن عمر وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم يخالفونه ويقولون لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر رأت منه « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عبيد عن اسمعيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه كان يوجل المتوفى عنها لا ينظر بها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن فراس عن الشعبي قال نقل على رضي الله تعالى عنه أم كلثوم بعد قتل عمر بسبع ليال ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث فريضة ابنة مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والبسوة وهم يروون عن علي رضي الله عنه أنه نقل ابنته في عذتها من عمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الحكم عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله عنه قال العدة من يوم يموت أو يطلق وبهذا نقول ويقولون بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سمع الحكم يحدث عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال وليسوا يقولون بهذا وينكرون هذا القول فيقولون ما نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأخر الأجلين وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال سألت ابن عباس وأبا هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل

إذا دنا من أهل الكتاب أنا أخذناهم الجزية قال نعم قلت ويدخلون في معنى الآية التي نزلت في أهل الكتاب قال نعم قلت فقد تركت أصل قولك وزعمت أن الجزية على الدين لا على النسب قال فلا أقدر أن أقول الجزية وترك الجزية وأن يقتلوا حتى يسلموا على النسب وقد أخذ النبي الجزية من بعض العرب فقلت له فلم ذهب أولا إلى الفرق بين العرب والعجم ولست تجد ذلك في كتاب ولا سنة قال زان من أصحابك من قال تؤخذ الجزية من كل من دعا إليها وثني أو غيره أو أعجمي أو عربي فقلت له أجدت قول من قال هذا قال لا وذلك أن أكثر من قاتل رسول الله العرب فلم يأخذ الجزية إلا من عربي دان دين أهل الكتاب وساقوم لمن خالفنا وإياك من أصحابك بقوله فأقول إن النبي أخذ الجزية من الجوس ورأت المسلمين لم يحتلفوا في

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت قال أبو سلمة قد حلت على أم سلمة فساتها
 عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاته وجهها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر شيخ
 فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحل وكان أهلها غيبا فربما إذا جاء أهلها أن يؤثر وجهها فسات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأتكحى من شئت فهذا نقول وهم يقولون بقولنا فيه ويشكرون ما روى
 عن علي رضي الله عنه ويخالفونه . وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه قال في التي تزوج
 في عدتها قال تم ما بقي من عدتها من الأول ونستأنف من الآخر عدة جديدة وكذلك نقول وهو موافق
 لما روينا عن عمر وهم يقولون عليها عدة واحدة ويشكرون ما روى عن علي رضي الله عنه ويخالفونه
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد عن اسمعيل
 عن الشعبي عن شريح أن رجلا طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي رضي
 الله عنه لشريح قل فيها فقال ان جاءت بيينة من بطانة أهلها يشهدون صدقت فقال له على قالون وقالون
 بالرومية أصبت وهم لا يأخذون بهذا ويخالفونه أما بعضهم فيقول لا تنقضي العدة في أقل من أربعة
 وخمسين يوما « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فيمن تحيض ثلاثة وثلاثون يوما لأن أقل
 الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثون يوما (١) وأما
 نحن فنقول بما روى عن علي رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يجعل
 للحيض وقتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوما « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
 قالت قالت فاطمة بنت أبي حنيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ابي لا أظهر فأدع الصلاة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيضة فاذا أفلت الحيضة داركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعسلي
 عنك الدم وصلي فلم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتا في الحيضة فيقول كذا وكذا يوما ولكنه قال اذا
 أفلت واذا أدبرت : وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود في العزل قال هو الوالد
 الخفي ولست نقول بهذا الا يرون بالعزل بأسا وروى عن عمرو بن الهيثم عن شعبة عن عاصم عن زر عن
 علي رضي الله عنه أنه كره العزل وايسوا يأخذون بهذا ولا يرون بالعزل بأسا ونحن نروى عن عدد من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فلم يذكر عنه نهيا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
 رضي الله عنه قال اكروا الصبيان النكاح فان كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه ولستنا بأخذ بهذا ونقول
 لا طلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم وروى عن حماد بن سلمة عن حميد
 عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره جائز
 وحماد عن قتادة عن خلاص أن رجلا طلق امرأته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها
 واستكتم الشاهدين حتى أنه مضت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عليا
 رجعة وعز الشاهدين وهم يخالفون هذا ويقولون الرجعة ثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود عن سماعة عن أبي عطية الاسدي أنه تزوج امرأته أخيه وهي ترضع ابن
 أخيه فقال والله لا أقربها حتى تظطه فسأل عليا رضي الله عنه عن ذلك فقال علي أن كنت انما تريد
 الاصلاح لك ولابن أخيك فلا يلاء عليك وانما الايلاء ما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

أن تؤخذ منهم الجزية
 ولا تؤكل ذبائحهم
 ولا تنكح نسائهم
 وروى هذا عن النبي
 وأهل الكتاب تؤكل
 ذبائحهم وتنكح نسائهم
 وفي هذا دليل على أن
 المجوس ليسوا بأهل
 كتاب (قال الشافعي)
 فقلت له قلت ان
 المجوس ليسوا بأهل
 كتاب مشهور عند
 العامة باق في أيديهم
 فهل من حجة في أن
 ليسوا بأهل كتاب
 كما عرّب قال لا الا
 ما وصفت من أن
 لا تنكح نسائهم ولا
 تؤكل ذبائحهم قلت
 فكيف أنكرت أن
 يكون النبي دل على
 أن قول الله حتى يعطوا
 الجزية من دان دين
 أهل الكتاب قبل نزول
 الفرقان وأن يكون
 احلال نساء أهل
 الكتاب احلال نساء
 بني اسرائيل دون أهل
 الكتب سواهم فيكونون
 مستوين في الجزية
 مخلفين في النساء
 ولا بائع كما أمر الله
 بقول المشركين حتى
 لا تكون فتنة ويكون

(المتعة)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسمعيل عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نشكح المرأة إلى أجل بالشئ وليسوا يأخذون بهذا ويخالفون ما روى عن عبد الله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله ابنا محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أنه قال لابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ولحوم الجر الأهلية زمن خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وبهذا يقول الشافعي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم عن عبد الله قال يبيع الأمة طلاقها وهم يثبتون مرسل إبراهيم عن عبد الله ويروون عنه أنه قال إذا قلت قال عبد الله فقد حدثني غير واحد من أصحابه وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا ويقولون لا يكون بيع الأمة طلاقها وهكذا نقول ونخرج بحديث بريرة أن عائشة رضى الله عنها اشترتها ولهاز وج ثم أعقبتها فجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار ولو كان بيعها طلاقها لم يكن للخيار معنى وكانت قد بانت من زوجها بالشراء وروينا عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف أنهم لم يربيع الأمة طلاقها أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية فأخبر أن لهاز وجافردها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن الحكم عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود في الرجل يزني بامرأة ثم يترجها قال لا يزالان زانيين ولست ولا إياهم يقول بهما آتمان حين زنيا ومصيان الحلال حين تناكحا غير زانيين وقد قال عمرو ابن عباس نحو هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إذا قال الرجل لامرأته استلحي بأهلك أو وهبها لأهلها فقبولها فهي تطليقة وهو أحق بها وبهذا نقول إذا أراد الطلاق وهم يخالفونه ويرعون أنها تطليقة بآئنة عبد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن إلا خلع أو إيلاء وهم يخالفونه في عامة الطلاق فيجعلونه بائنا وأما نحن فنجعل الطلاق كله يملك الرجعة الاطلاق الخلع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في البتة أنها واحدة يملك فيها الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبيد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجبير عن زكاة أنه طلق امرأته البتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال والله ما أردت الا واحدة فردتها إليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد عن المطلب قال قال لي عمر وطلقت امرأتى البتة أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة ثبت وروى عن زيد بن ثابت في التمسك وطلقت نفسها واحدة يملك الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ومغيرة عن إبراهيم عن عبد الله في الخيار أن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويرون الطلاق فيه بائنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم في اختاري وأمرك بيدك سواء وبهذا نقول وهم

الدين كلمته وأمر
بقتال أهل الكتاب
حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون
فسوى بينهم في الشرك
وخالف بينهم في القتال
على الشرك فقال أوفال
بعض من حضره ما في
هذا ما أنكره عالم (قال
الشافعي) قلت له لم
يذهب هذا المذهب
أحد له علم بكتاب الله
أو السنة قال ومن أين
قلت السنة لا تكون
أبدا إلا بتعال القرآن بمثل
معناه ولا يخالفه فإذا
كان القرآن نصا فهي
مثله وإذا كان جملة
أبانت ما أريد بالجملة
ثم لا تكون الا والقرآن
محتمل ما أبانت السنة
منه قال أجل قلت
فمن ذكر أن الجزية
تؤخذ من كل أحد
خرج من الأمرين معا
من الكتاب إلى غير كتاب
ومن السنة إلى غير السنة
وذهب في الجسوس إلى
أمر جهله فقال فيهم
بالجهالة قال أنه شبه
عليهم في أن لا تؤكل
ذبايحهم قلت لا ولا
ذبايح نصارى العرب
وتؤخذ الجزية منهم كما
وصفت بأن يجتمعوا
في جملة من أوتي الكتاب
والذين أمر بنسكاح

فسامهم من أهل الكتاب
وأكل ذبائحهم أهل
التوراة والانجيل
من بني إسرائيل
دون غيرهم

باب في المروور بين
يدي المصلي

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي حدثنا
مالك عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس قال
أقبلت راكباً على أتان
وأنا يومئذ قد راقت
الاحتلام ورسول الله

يصلي بالناس فررت بين
يدي بعض الصف فترلت
فأرسلت حماري يرتع
ودخلت في الشف فلم
ينكر ذلك علي أحد
« حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن كثير بن
كثير عن بعض أهله
عن المطلب بن أبي
وداعة قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم (١)

(١) كذا في النسخ ولم
يذكر من الحديث
والذي يؤخذ من بقية
الباب أنه في الصلاة إلى
الستر بل أنه يؤخذ
منه أن هناك أحاديث
أخر سقطت من هذا
المقام وكلها تتعلق
بالمروور بين يدي المصلي
إلى ستره وغيرها فتنبه
وحرر كتبه

يخالفونه فيفرون بينهما أبو معاوية ويعلي عن الأعشى عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت لزوجها
لو أن الأمر الذي بيدك بيدي طلقت نفسي فقال قد جعلت الأمر إليك فطلقت نفسها ثلاثاً فسأل عمر
عبد الله عن ذلك فقال هي واحدة وهو أحق بها فقال عمر وأنا أرى ذلك وبهذا نقول إذا جعل الأمر إليها
ثم قال لم أرد إلا واحدة والقول قوله وهي تطليقة علك الرجعة وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدة بائنة
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار أبي الحكم رأيت حيان عن الشعبي
أن رجلاً قال من يذبح للقوم شاه وأزوجه أول بنت تولد لي فذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله النكاح
ولسنا ولا إياهم ولا أحد من الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله ولا يكون هذا نكاحاً « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال يكره أن
يطأ الرجل امرأته إذا خرت أو يطأها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لا بأس أن يطأها قبل
الفجور وبعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي
عن عبد الله في الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب
الميراث لأهله والله أعلم

(ما جاء في البيوع)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا السمعيل عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أباوهوا أنها عتيقة فقتل به عمر حياته وعثمان بعده فلما
وليت رأيت أنها رقيق ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول يقول عمر لا تباع « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلاً
باع نجبية واشترط (١) ثمنها ففرغ فيها فاختصم إلى عمر فقال اذهب إلى علي رضي الله عنه فقال علي
اذهب إلى السوق فإذا بلغت أقصى غمها فأعطوه حساب ثمنها من ثمنها وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم
بيع فلهذا فاعلموا ولا تعلم له مخالفاً في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم يثبتون هذه الرواية عن
علي رضي الله عنه فإن يثبتوها فيزيمهم أن يقولوا أنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فاسد « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن عثمان بن عيسى عن الحسن أن علياً رضي الله عنه
قضى بالخلع وليسوا يقولون بهذا يقولون إن استحق رد البائع الثمن الذي جف من ثمنه ولم يكن عليه أن
يخلصه بثمن ولا غير ذلك وليسوا يرون خلاف هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيزيمهم
إذا تبوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال كسب الحمام من السحت وليسوا
يأخذون بهذا ولا يرون بكسب الحمام بأساً ونحن لا نرى بذلك بأساً ونروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى الحمام أجره ولو كان محتالاً يعطيه إياه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
وحفص وغيرهما عن الحاج عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه أنه باع علياً رضي الله عنه درهماً منسوجة بالذهب
بأربعة آلاف درهم إلى العطاء وليسوا يقولون بهذا عندنا بيع مفسوخ لانه إلى غير أجل « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي رضي الله
عنه فبين اشتري ما أحرز العدو قال هو جائز وهم يقولون إن صاحبه إذا جاء بالخيار إن أحب أخذه بالثمن أخذه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى عن إبراهيم التيمي عن أبيه

(١) الثمن بالضم من الخرز والرأس والقوائم أي اشترط أن له رأسها وأرجلها كتبه مصححه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس يعد شيء من هذا مختلفا وهو والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم ينقص المؤدي لها أسماؤها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالدنوس السرية اختيار لأنه أن لم يفعل فسدت صلاته ولأن شيئا غير بين يديه يفسد صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم قد صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه وليس بينه وبينهم ستره وهذه صلاة انفراد لا جماعة وصلى بالناس بمعنى صلاة جماعة إلى غير ستره لأن قول ابن عباس إلى غير غير يعني والله أعلم إلى غير ستره ولو كانت صلاته تفسد بغير شيء بين يديه لم يصل إلى غير ستره ولا أحد وراءه يعلمه وقد مر ابن عباس على آتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا والله أعلم أمره بالخط في الصحراء اختيار وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو

عن عبد الله قال لا بأس بالدرهم بالدرهمين ولسنا ولا ياهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفضة بالفضة الأمثلة وعن الذهب بالذهب الأمثلة وعن كان عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فنهوه فلما رجع قال ما أرى به بأسا وما أنا بفاعل له « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال من ابتاع مصراة فهو بالخيار أن شاء ردها وصاعا من طعام وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا حلبها فليس له ردها لأنه قد أخذ منها شيئا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تعتق من نصيب ولدها واستنولا ياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه أعتق أمهات الأمهات ولولا ذامات ساداتهن ويقولون جميعا تعتق من رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره شراء المصاحف وبيعها وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأسا ببيعها وشرائها ومن الناس من لا يرى بشرائها بأسا ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع أن عليا رضي الله عنه قال لا يحل أكل الثوم الأمطبوخا وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه ويقولون ما يقول بهذا أحد ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساجدنا يؤذي نابريج الثوم وهذا الذي نأخذ به

(باب الديات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال الخطأ شبه العمد بالخسبة والجرا فخنم ثلث حقائق وثلث جذاع وثلث ما بين نيسة إلى بازل عامها كلها خلفه وفي الخطأ خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون ونحن زوي عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وروي عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الجرا فخنم والخسبة هذا عمد فيه القودو يعيرون مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطائفة عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي رضي الله عنه فأتاه ثلاثة فشهدوا على اثنين أنهما غرقا صبيا وشهدا الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقضى على رضي الله عنه على الثلاثة بخمسة الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أنجاس الدية ولسنا ولا أحد علمناه يقول بهذا يقولون لولي الدم أن يدعى على إحدى الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جرير عن مغيرة عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أراد أولياء المرأة أن يقتصوا لم يكن ذلك لهم حتى يعطوا نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما نعلم أحدا يقوله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا وهم يقولون الدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجالد عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في القامصة والقارصة والواقصة حارية ركبت جارية ففقرتها جارية ففقرتها المحمولة فاندق عنقهها فجعلها أثلاثا وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به ويقولون ما يقول هذا أحد يزعمون أن ليس على الموقوفة شيء وأن دينها على العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن العوام

عن عمرو بن عامر عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه أن غلامين كانا يلعبان بقلعة فقال أحدهما لحذار وقال الآخر حذار فأصابته فكسرتهم فرفع إلى علي رضي الله عنه فلم يضمنه وهم يضمنون هذا ويخالفون مارووافيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد عن قتادة عن خلاص عن علي قال إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلاً فأنما هو كسيفه أو سوطه يقتل المولى ويحبس العبد في السجن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما في أيدي الناس قال لا الآن يؤتي الله عبداً فهم في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر وهم يخالفون هذا ويقولون يقتل المؤمن بالكافر ويخالفون مارووافيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن سماعة بن حرب عن عبيد بن القعقاع قال كنت رابع أربعة نشرب الخمر فطأنا عبدي كانت معنارفنا إلى علي رضي الله عنه فاحتجنا فأتانا ثمان فقال أولياء المتوفيين أقدمنا من الباقيين فسأل علي رضي الله عنه القوم ما تقولون فقالوا نرى أن نقتلهما قال فعلل أحدهما قتل صاحبه قالوا لا ندرى قال وأنا لا أدرى وسأل الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فقال مثل مقالة القوم فأجابهم بمثل ذلك ففعل دية المقتولين على قبائل الأربعة ثم أخذ دية جراح الباقيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن سماعة عن حنن بن المعتمر أن ناساً حفر وابتأراً لأسد فزدهم الناس عليها فتردى فيها رجل فتعلق برجله وتعلق الآخر بأخر فحرقهم الأسد فاستخرجوا منها فتوافقت شجرة وفي ذلك حتى أخذوا السلاح فقال علي رضي الله تعالى عنه لم تقتلوا مائتين من أجل أربعة تعالوا فلتنقض بينكم بقضاء إن رضيتم والا فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ذل ربع الدية والثاني ثلث الدية والثالث نصف الدية والرابع الدية كاملة وجعل الدية على قبائل الذين ازدجوا على البر فقههم من رضي ومنهم من لم يرض فترافعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصوا عليه القصة وقالوا ان علينا رضي الله تعالى عنه قضى بكذا وكذا فأما قضى قضاء علي رضي الله تعالى عنه وهم لا يأخذون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء تستوى في السن والموضع وما خلا في النصف وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم عن عبد الله في الذي يقتص منه فموت قال على الذي اقتص منه الدية ويرفع عنه بقدر جراحته وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم لا شيء على المقتص لانه فعل فعلا كأنه أن يفعل

(باب الأفضية)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الأجلح عن الشعبي عن علي رضي الله عنه اختصم إليه ناس ثلاثة يدعون ولداً فسألهم أن يسلم بعضهم لبعض فأبوا فقال أنتم شركاء متشاكسون ثم أقرع بينهم ففعله لواحد منهم خرج سهمه وقضى عليه بثلاثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أصبت وأحسن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث عن أبي الخليل وأبان الخليل أن ثلاثة نفر اشترى كوا في طهر فلم يدر لمن الولد فاختصموا إلى علي رضي الله عنه فأمرهم أن يقتروا وأمر الذي أصابته القرعة أن يعطى للآخرين ثلثي الدية وليسوا يقولون بهذا وهم يثبتون هذا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخالفونه والذي يقولونه هم ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يخالفه ولو ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه

بعض ما يمر بين يديه فيصير إلى أن يحدث ما يفسدها لمرور ما يمر بين يديه وكذلك ما يكره للمارين بين يديه ولعل تشديده فيها أنما هو على تركهم نهيه عنه والله أعلم وقوله إذا صلى أحدكم إلى غير ستره فليس عليكم جناح أن تَمُرُوا بين يديه يدل على أن ذلك لا يقطع على المصلي صلته ولو كان يقطع عليه صلته ما أباح لمسلم أن يقطع صلاة مسلم وهكذا من معنى مرور الناس بين يدي رسول الله وهو يصلي والناس في الطواف ومن مرور ابن عباس بين يدي بعض من يصلي معه بنى لم ينكر عليه وفيه دليل على أنه يكره أن يمر بين يدي المصلي المستتر ولا يكره أن يمر بين يدي المصلي الذي لا يستتر وقوله صلى الله عليه وسلم في المستتر إذا مر بين يديه فليقاتله يعني فليدفعه فإن قال قائل فقد روي أن مرور الكلب والحمار يفسد صلاة المصلي إذا مر بين

وسلم قلنا به ونحن نقول ندعو القافة فان الحقوه بأحدهم فهو ابنة وان الحقوه بكلهم أو لم يلحقوه بأحدهم فلا يكون له ويوقف حتى يبلغ فينسب إلى أيهم شاء ولا يكون له أبوان في الاسلام وهم يقولون هو ابنهم يرثهم ويرثونه وهو الباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سماعة عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلا استأجر نجارا يضرب له مسمارا فانكسر المسمار فاصبه إلى على رضى الله عنه فقال أعطه درهما مكسورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لانقول به ومن ضمن الأجير ضمنه قيمة المسمار ولم يجعل له شيئا اذ لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه ان كانت الاجارة صحيحة وان كانت الاجارة فاسدة فله أجر مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضى الله عنه بيت المال (١) فأضربه وقال لا أمسى وفيلك درهم فأمر رجلا من بني أسد فقسمة إلى الليل فقال الناس لو عوّضته فقال ان شاء الله ولكنه سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون قال على سحت وهم يروون عن علي رضى الله عنه ان شاء أعطيته وهو سحت ونحن وهم نقول لا يحل لأحد أن يعطى السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى عليا رضى الله عنه يعطى شيئا يراه سحتا ان شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال أتى علي رضى الله عنه في بعض الأمر فقال ما أراءم الاجورا ولولا أنه صلح لردته وهم يخالفون هذا ويقولون اذا كان جورا فهو مردود ونحن نروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو رد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حنش أن عليا رضى الله عنه رأى الحلف مع البيعة وهم يخالفون هذا ولا يستخلفون أحدا مع بيئته وهم يروون عن شريح أنه استخلف مع البيعة ولا تعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافهما

(باب اللقطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أنه أثار رجل بصرة محتومة فقال قد عرفتها ولم أجدهم يعرفها فقال استمتع بها وهذا قولنا اذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود أشبه بالسنة وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثا عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كره فلي وعلى الغرم ثم قال هكذا نفعل باللقطة فخالفوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث عبد الله ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو فيه بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشترى أن يتصدق بثمنها ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

(باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضى الله عنه أنه كان يشرك بين الجد والاختوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما أحبهم فيقول الجد أب فيطرح الاختوة وأما هم ونحن فنقول يقول زيد بقاسم الاختوة ما كانت المقاسمة خيرا له ولا ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون قول علي ويرون ما يقول هذا أحد « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخفف به وسخر منه انظر اللسان كتبه معصمه

تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حجاج عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه يعق من المكاتب بقدر ما أدى ويرث بقدر ما أدى وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن حماد عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله تعالى عنه قال يستسعى المكاتب بعد العجز وليسوا ولا أحد من الناس يقول بهذا إنما نقول إذا عجز فهو رقيق وحدثننا أن عليا رضي الله تعالى عنه قال لا يهجر المكاتب حتى يدخل نجما في نجم وليسوا ولا أحد من المفتين يقول بهذا نحن وهم قول إذا حلت نجومه فإن لم يجد فهو عاجز رقيق ولا ينتظر بتهيزه النجم الآخر وكذلك يقول مفتوا الناس لأعلمهم يختلفون فيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حجاج بن خالد الحياط عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن أبي الأحوص قال قال عبد الله إذا أدى المكاتب قيمته فهو حر ونحن زوى عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ما بقي عليه شيء وبه نقول

(باب الحدود)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد سراحه يوم الخميس ورجها يوم الجمعة وقال أجلدها بكتاب الله وأرجها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا يقولون ترجم ولا تجلد والسنة الثابتة أن تجلد البكر ولا ترجم وترجم الثيب ولا تجلد وقدر ترجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلدته وقال لا يساغد على امرأة هذا فإن اعترفت فأرجها فعدا أنيس فاعترفت فرجها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد امرأة في الزنا وعليها درع قبل لي جديد وكذلك يقول المفتون ولا أعلمهم يختلفون في ذلك هشم عن الشيباني عن الشعبي أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد امرأة في الزنا ورجلها في البصرة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى عنه نفى إلى البصرة وليسوا يأخذون بهذا ويرعون أنه لا نفي على أحد وأما نحن فنأخذ به لأنه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجلين اللذين اختصما إليه لأقضي بينك بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتغريب عام ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن خليفه الثوري أن رجلا أقر عند علي بجدف فهد عليه أن يخبره ما هو فأبى فقال اضربوه حتى ينهاكم وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ولا أعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي خلاف هذا فإن كانوا يثبتون مثل هذه الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فيلزمهم أن يقولوا بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان واسرائيل عن عبد الأعلى عن أبي جيلة عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمتهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نقول به وهو السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت فقال إذا زنت أمة أحدكم فأجلدوها ثم إن زنت فأجلدوها ثم إن زنت فابعوها في الرابعة ولو بضعف رجل قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة والضعف الرجل « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه

أنه أراد به غير التحريم وهو عام على مساجد الله والعام عندك على عمومه الإبدالة عن النبي أو عن جماعة لا يمكن فهم جهل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص فانه يقول في هذا الحديث أهو عام فيكون تحريم أن يمنع أحداء الله مساجد الله بحال أو خاص فيكون لهم منعهم بعض المساجد دون بعض فانه لا يحتمل الا واحد من معنيين قلت بل خاص عندي والله أعلم قال ما دل على أنه خاص عندك قلت الاخبار الثابتة عن النبي بما لا أعلم فيه مخالفا قال فاذكر ما جاء عن النبي من الدليل على ما وصفت قلت « أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجلس لاهرة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن عادت فزنت فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها فإن عادت فتيين زناها فليجلدها ولو يضيف من شعر يعني الجبل وهم يخالفون ما رويوا عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روينا نحن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن حجر بن عنبس قال شهد رجلان على رجل عند علي رضي الله تعالى عنه أنه سرق فقال السارق لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيالنا لزل عذري فأمر بالناس فضربوا حتى اختلطوا ثم دعا الشاهدين فلم يأتيا فدرأ الحد وليسوا يأخذون بهذا يقولون لا نسترب الشهود يقولون نقف الشاهدين فإن شهدا وكانا عدلين قطع وإن لم يكونا عدلين لم تجز الشهادة وما علمت أحدا يأخذ بقولهم هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه قال لم أر السراق قط أكثر منهم في زمان علي رضي الله تعالى عنه ولا رأيت قطعه أحد منهم قلت وكيف كان يصنع قال كان يأمر الشهود أن يقطعوا وليسوا يأخذون بهذا يقولون إذا شهد الشهود فمن شاء إلحاهم أن يأمر بقطعه قطع ولا يأمر بذلك الشهود ونحن نقول بهذا ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده أمروا شاهدين بقطع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي أن رجلا أتيا عليا رضي الله تعالى عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ثم أتياه آخر فقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وغيرهما دية الأول وقال لو أعلمكما تهما القطعتكما وهذا نقول إذا قالوا أخطأنا على الأول غيرهما دية المقطوع وإن قالوا عمدنا أن نشهد عليه باطل قطع أيديهما بدمه قودا وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد لم لا تقطع يدان بيد واليد أقل من النفس وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل وهم يخالفون عليا رضي الله عنه في الشاهدين إذا شهدا ويقولون لا تقطع أيديهما بيد ولا تقطع يدان بيد وهم يقولون يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يدان بيد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن رجل عن علي بن عبد الله عن أبيه عن أبي جحيفة أن عليا رضي الله عنه أتى بصبي قد سرق بيضة فشك في احتلامه فأمر به فقطع بطون أنامله وليسوا ولا أحد علمته يقول بهذا يقولون ليس على الصبي حد حتى يحتلم أو يبلغ خمس عشرة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن عليا رضي الله تعالى عنه قطع من شطر القدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مغيرة عن الشعبي أن عليا كان يقطع الرجل من القدم ويدع العقب بعمد عليه وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا القول بل يقولون تقطع الرجل من الكعب الذي فيه المفصل بين الساق والقدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن ابن حصين عن سويد بن غفلة أن عليا رضي الله عنه أتى برئادة فخرج بهم إلى السوق فحفر لهم حفرا فقتلهم ثم رمى بهم في الحفرة فحرقهم بالنار وهم يخالفون هذا فيقولون لا يحرق بالنار أحد أمانحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يعذب أحد بعذاب الله فقتله ولا تحرق حيوا ولا ميتا « ابن علية عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا تنصر بعد إسلامه فأتى به إلى علي رضي الله تعالى عنه فجعل يعرض عليه فقال لأدري ما تقول غير أنه يشهد أن المسيح ابن الله فوثب إليه علي رضي الله تعالى عنه فوطئه وأمر الناس أن يطؤوه ثم قال كفوا فكفوا عنه فاذا هو قدمات وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يقتل الإمام أحد هذه القتل ولا يقتل إلا بالسيف أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي المغيرة عن قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج

قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يخطب يقول لا يخلون رجل بامرأة ولا يخل لامرأة أن تسافر إلا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله إني اكتب في غزوة كذا وكذا وإن امرأتني انطلقت حاجة قال فانطلق فاجبج بامرأتك قال فقلت أفترى أن فرضا على قبها أن يمنعها كبر مساجد الله لأن أكبرها أو جها ومن كل سفر قال نعم قلت فمن أين قلت قال قتله بالخبر عن رسول الله لأن سفرها مع غير ذي محرم معصية وفرض الله أن تمنع المعصية قلت فقد زعمت أن فرض الله والخبر عن رسول الله أن تمنع أكبر مساجد الله قال ما أجده من هذا إذا وقال غيره أنا كلك بغير ما كلك به فأقول ليس لقيمها أن يمنعها أن تسافر إلى مسجد قلت ولا يمنعها الوالي ولا زوجها ولا ولها

اليهم بعض أهل الدار فقتلوه فاصبحوا وقد جاءت عشائرهم إلى علي رضي الله تعالى عنه فرفعوهم إليه فقال
 علي رضي الله تعالى عنه وما جمع هؤلاء في دار واحدة ليلا وقال بيده فقلها أظهر البطن ثم قال لصوص قتل
 بعضهم بعضا فموا فقتلوا فاصبحوا فاصبحوا فاصبحوا فاصبحوا فاصبحوا فاصبحوا فاصبحوا فاصبحوا فاصبحوا
 يقولون بهذا أما نحن فنروي عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فقتله فقتله
 علي رضي الله تعالى عنه فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برئته أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعيد
 عن ابن المسيب وبهذا نقول نحن وهم إلا أنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول
 فإن لم يكن يعرف بالوصفية قتل القاتل وإن كان يعرف بالوصفية درى عن القاتل القتل وكانت
 عليه الدية وهذا خلاف ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه ، ابن مهدي عن سفيان عن الشيباني عن
 بعض أصحابه أن رجلا أتى عليا رضي الله تعالى عنه برجل فقال إن هذا يزعم أنه احتلم على أم الآخر فقال
 أه في الشمس واضرب ظله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا
 يزيد بن هرون عن جادين سلمة عن أبي بشر عن شبيب بن أبي روح أن رجلا كان تواجد جارية له ما كان في
 خلاه فعلت جارية بذلك فأنته فغضبها جارية فوطئها ثم علم فأتى عمر فقال أنت عليا فسأل عليا رضي الله تعالى
 عنه فقال أرى أن تضرب الحد في خلاه وتعتق رقبة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون يدرا عنه
 الحد بالنسبة فأما نحن فنقول في المرأة تحمد كرا ووا عن علي رضي الله تعالى عنه لأنها زنت وهي تعلم
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن جحيفة بن
 عدي قال كنت عند علي رضي الله تعالى عنه فأنته امرأه فقالت إن زوجي وقع على جارية فقال إن تكوني
 صادقة نرجه وإن تكوني كاذبة تجلدك وبهذا نأخذ لأن زناها بجارية امرأته كزناه بغيرها إلا أن يكون ممن
 يعذر بالجهالة ويقول كنت أرى أنها إلى حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان جاهلا أو عالما
 * وعن عمرو بن شعيب قال رأيت رجلا يستقي على بئر قد قطعت يده وتركته إبهامه فقلت من قطعك فقال
 علي وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل الكف ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علقمة عن سعيد بن عبد الله عن حنيفة بن المنذر أن عليا رضي
 الله تعالى عنه جلد الوليد في الخمر أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد ثمانين ونحن نروي عن علي
 رضي الله تعالى عنه أنه جلد الوليد بالمدينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن علي
 رضي الله تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن
 القاسم بن الوليد عن يزيد أراه ابن مذكور أن عليا رضي الله تعالى عنه رجم لوطيا وبهذا نأخذ نرجم اللوطي
 محصنا كان أو غير محصن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن يرحم اللوطي أحسن
 أو لم يحصن « رجع الشافعي » فقال لا يرحم إلا أن يكون قد أحصن وعكرمة برويه عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطي حد ولو نال لوط وهو محرم لم يفسد أحرامه ولا غسل
 عليه ما لم يمس وقد نال بعض أصحابه فقال اللوطي مثل الزاني يرحم إن أحصن ويجلد إن لم يحصن ولا يكون
 اللوطي أشد من الزاني وقد بين الله عز وجل فرقا بينهما فأباح جماع النساء بوجهين أحدهما النكاح
 والاخر ملك الميمن وحرم هذا من كل الوحوش من أين يستقيم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا الأعشى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فقال اني سرت فطرده ثم
 قال اني سرت فقطع يده وقال انك شهدت على نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع
 مرات وانما تركنا نحن أن نقول الاعتراف بمنزلة الشهادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسأل الأسلي

أن يغدو على امرأة فإن اعترفت رجها ولم يقل أربع مرث ولو كان الاقرار يشبه الشهادة كان لو أقر أربع مرث ثم رجع بطل عنه الحد وهم يقولون في الزنا لا يحذر الزاني حتى يقرر بعاقبنا على الشهادات ويخالفون ما رواه عن علي رضي الله تعالى عنه ويقولون في السرقة اقراره مرة أو أكثر سواء ويخالفون ما رواه عن علي رضي الله عنه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون القياس فيه * وكيع عن سفيان الثوري عن سماعة عن قابوس بن خرق أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي يسأله عن مسلم زني بنصرانية فكتب إليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية إلى أهل دينها وهم يقولون أيضا يقيم الحد على النصرانية ويخالفون هذا الحديث * يزيد بن هرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حرين باع أحدهما صاحبه فقطعهما على جميعا وهم يخالفون هذا وينكرون القول فيه * أبو بكر بن عياش قال حدثني أبو حصين عن عامر الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى رجل فقال ما شأن هذا فقالوا يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأة فقال لقد وجدته على تنده فاطلقوا به إلى تن مثله فرغوه فيه فرغوه في عذرة وخلي سبيله وهم يخالفون هذا ويقولون بضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يخالفون في ذلك * سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا ترى على الذي يصيب وليدة امرأة أنه حد أو لا عقرا * رجل عن شعبة عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر له أنه أصاب جارية امرأة فقال استغفر الله ولا تعد وهم يخالفون هذا ويقولون يعزرر وأما نحن فنقول إن كان من أهل الجهالة وقال قد كنت أرى أنها حلال لي فأنذرت أعنه الحد وعزرائه وإن كان عالما حدناه حد الزاني * ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في قيمة خمسة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أننا قطع في ربع دينار وخمسة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار وهم يخالفون هذا ويقولون لا قطع في أقل من عشرة دراهم * رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأة مع رجل في لحافها على فراشها فضر به نجس فذهبوا فاشكوا ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لاني أرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأصحابنا يذهبون إلى أنه يبلغ بالتعزير هذا أو أكثر منه إلى ما دون الثمانين بقدر الذنوب وهم يقولون لا يبلغ بالتعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رواه عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما * يزيد بن هرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولد ترى بعد موت سيدها تجلد وتتي وهم لا يقولون بهذا يقولون لا يني أحد زان ولا غيره ونحن نقول بنى الزاني بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قدروا النفي * جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل المسجد والامام راكع فركع ثم دب راكعا * ابن عيينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجل عن مجاهد عن الشعبي عن عمه قيس بن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم ينهون عن هذا ويخالفونه * ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو من صلاة أمير المؤمنين يعني ابن الزبير وكان ابن الزبير يغسل * رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والشيباني قال كان عبد الله يصلي بنا الصبح بسواد أو قال بغسل فيقرأ بسورتين وبهذا جاء السنة وهو قولنا وهم يخالفونه ويقولون بل يسفر والذي أخذنا به أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمر وطهن ما يعرفن من الغلس * مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة أبي المنهال عن أبي برزة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

منعها إذا أكثر مساجد الله قال فكل ما قلت من هذا يخالف قول أهل العلم قلت أجل وقد تركت إبانة ذلك لتعرف أن ما ذهب إليه فيه كاه على غير ما ذهب إليه وهل علمت مخالفاتي أن للرجل أن يمنع امرأته مسجد عشرتها وإن كان على بابها والجمعة التي لا أوجب منها في المصر قال وما علمته قلت فلو لم يكن فيما تسألت عنه حجة إلا ما وصفت استدلت بأن أكثر أهل العلم يقولون إذا كان لزواج المرأة وفيها منعها من الجمعة ومسجد عشرتها كان معنى لا تمنعوا إمام الله مساجد الله خاصا على ما قلت لأن أكثرهم لا يجهل معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال عامة من حضر هذا كما قلت فيما أدخلت على من ذهب إلى أن ليس لأحد أن يمنع امرأته شيئا من مساجد الله وقد بقي عليك أن تسئل ما معنى لا تمنعوا إمام الله مساجد الله

ثم ينصرف وما يعرف الرجل مناجليسه وكان يقرأ بالسنتين إلى المائة * ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر نجسا فقبل له زيدا في الصلاة أو قالوا صليت نجسا فاستقبل القبلة فسجد سجدتين * رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وهذا نأخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهم لا يأخذون بهذا ويؤمنون أنه ان لم يكن جلس في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته * أبو معاوية وحفص عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم سجد سجدتي السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذلك لأنه انما ذكر السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سهوا سجد سجدتي السهو ونحن نأخذ بهذا * مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر * ابن علية وهشيم عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال كما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فاستقبل القبلة فأتهم ما بقي من صلاته ثم سجد سجدتي السهو وهم يخالفون هذا كله ويقولون لا يسجد للسهو بعد الكلام * رجل عن الاعمش عن عمارة بن عمار عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قط الا لو قتها الا بالزلفة فانه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح ومثقب قبل وقتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان صلاحا بعد الفجر لم يقل قبل وقتها ولقال في وقتها الأول * ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يصلي الصبح بجمع ولو أن منسحرا تسحر لحاز ذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحدا الصبح غداة جمع ولا في غيرها الا بعد الفجر وهم يخالفونه أيضا في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيؤمنون أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاشت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة حين زالت الشمس فخطب ثم صلى الظهر والعصر معا وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموطن * مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جهل به السير يجمع بين المغرب والعشاء * مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره الى تبوك * أخبرنا الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فيصلحهم معا * أخبرنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن حسين بن عبد الله عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر واذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلح في وقت العصر وهذه مواطن قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيها غير عرفة وليلة جمع * ابن علية عن أيوب عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان يقرأ في الآخريتين بفاتحة الكتاب وبهذا نقول ولا يجزيه الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون ان شاء قرأ وان شاء لم يقرأ وان شاء سجد محمد بن عبيد عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله صلى الله عليه وسلم بعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخرة عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحديث مالك عن

فقد علمنا أنه خاص فأى المساجد لا يجوز له أن يمنعها امام الله قلت لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منه تطوعا ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت قلت قال الله والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وروى عن النبي أنه قال السبيل الزاد والمركب فاذا كانت المرأة ممن يجدر كبا وزادا وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج ولا يحل أن تمتنع فريضة الحج كما لا تمتنع فريضة الصلاة والصيام وغيرها من الفرائض قال فهل على وليها أن يحجها من مالها لو كانت محجورا عليها قلت نعم كما يؤدي الزكاة عنها قال فهل عليه أن يحج معها قلت لا والاختيار له أن يفعل وقل مسلم يدع ذلك ان شاء الله فان لم يفعل لم أجبره عليه واذا وجدت نسوة ثقات حجت معهن وأجبرت وليها على

اسحق بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قوموا لأصلي لكم فقمتم إلى حصير ففضضتم
 بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفقت أنا واليتيم وراه والهجوز من ورائنا فصرنا ركعتين
 ثم انصرف * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال قلت على عمر بالهجرة
 فوجدته يسبح فقمتم وراه فقرئ حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء عرفاً تأخرت فصفقتنا وراه
 * أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والاسود قال ادخلنا على عبد الله في داره فصلى بنا فلما ركع طبق
 بين كفيه فجعلهما بين يديه فلما انصرف قال كأنني أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين يديه وأقام أحداً عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أما نحن فنأخذ
 بحديث رواه يحيى القطان عن عبد الجيد بن جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جيد الساعدي
 أنه سمعه في عذرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا ركع وضع يديه على ركبتيه * أخبرنا ابن علية عن محمد بن اسحق قال حدثني علي بن يحيى بن
 خلد الزرق عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل إذا ركعت فضع
 يديك على ركبتيك * أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى عبد الله بأصحابه الجمعة
 فحني وقال خشيت الحر عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 وعمر وعثمان والأئمة بعدني كل جمعة بعد زوال الشمس * أخبرنا يحيى بن عباد عن شعبة عن إبراهيم بن
 مهاجر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع * سفيان عن الأعمش عن
 إبراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثاً ولا يوتر ولكن خسباً أو سبعاً وليسوا يقولون بهذا يقولون
 صلاة الليل مثنى مثنى إلا الوتر فأنها ثلاث موصلات لا يصلي الوتر أكثر من ثلاث وأما نحن فنقول بالسنة
 الثابتة * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة
 توتر له ما قد صلى * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه * أخبرنا سفيان عن الزهري عن
 سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح
 فليوتر بواحدة * سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 * هشيم وأبو معاوية وابن علية وغير واحد عن ابن ثعوب وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الحارث أن طه عن
 عبد الله أنه صلى وعلى بطنه فتردوم وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا كان على بطنه مقدار الدرهم الكبير
 أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد ولم نعلم أحداً من مضي قال إذا كان الدم في الثوب أو على الجسد مقدار
 الدرهم أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد * أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود ركع
 فمر به رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قبل له كان
 الرجل راعك قال أجل أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد
 طرقاً وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفة وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة إذا تكلم بمثل هذا
 حين يريد به الجواب وهم لا يرون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه
 لم يتكلم به * أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال رأيت ابن
 مسعود إذا مر بين يديه رجل وهو يصلي التزمه حتى يردّه ونحن نقول بهذا وهو يوافق ما روينا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون إن هذا ينقض الصلاة ولا يرون قولهم هذا عن
 أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة * أخبرنا أبو معاوية

تركها والجمع مع نسوة
 ثقات إذا كانت طريقها
 آمنة من كان وليها
 زوجها أو غيره قال فما
 معنى نهيا عن السفر
 قلت نهيا عن السفر
 فيما لا يلزمها قال فادل
 على ما وصفت من أنها
 انما نهيت عن السفر
 فيما لا يلزمها قلت بين
 رسول الله عن الله أن
 حد الزانين البكرين
 جلد مائة وتعريب عام
 والتعريب سفر وقد
 نهى رسول الله أن
 يخلى بامرأة الأعمى ذى
 محرم وفي التعريب
 خلوة بها مع غير ذى
 محرم وسفر فدل ذلك
 على أنه انما ينهى عن
 سفرها فيما لا يلزمها
 ولم أعلم مخالفاً أن
 امرأته لو كانت ببلد
 لا حاكم فيه فأحدثت
 حدثاً يكون عليها فيه
 حد أو حق لم أو
 خصومة له جلبت إلى
 الحاكم فدل هذا على
 ما وصفت من أنها انما
 نهيت عن السفر فيما
 لا يلزمها فاذا قضت حجة
 الإسلام فلوليها من كان
 منعها من الحج ومن
 جميع المساجد الأشياء

عن الأعمش عن أبي إسحق عن الأخص عن عبد الله قال إذا أدركت ركعة من الجمعة فأصنف إليها أخرى
 وإذا فاتك الركوع فصل أربعاً وبهذا نقول لأنه موافق معنى ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
 خالف هذا بعضهم فرعم أنه إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً رجع بعضهم إلى أن قال مثل قولنا وقال بعضهم
 إذا أدرك الإمام في شيء من الصلاة وإن كان جالساً صلى ركعتين يخالف هذا الحديث والذي قبله * أخبرنا
 رجل عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبدة قال قال عبد الله هبثت عظام ابن آدم للوجود
 فأسجد واحتي بالمرافق وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأما نحن فأخبرنا سفيان عن
 داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أفرم الخراشي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالقاع من غرة ساجداً فرأيت بياض بطنه * أخبرنا سفيان قال أخبرنا عبد الله بن أخي يزيد بن الأصم عن
 عمه يزيد بن الأصم عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد أو أراد تبهيمه أن تمر من
 تحته لم ترم بماء في * أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال خطب عبد الله الحصابية خطبة في المسجد
 فقال ليلاً وسعد بن * رجل عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله
 نحوه وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه وأما نحن فنقول كل شيء من الكلام خاطب به الله
 عز وجل ودعوته به فلا بأس به وذلك لأن سفيان حدثنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الصبح قال اللهم
 أنج الوليد بن الوليد وسلة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مفسر
 واجعلها عليهم سنين كسفي يوسف وهم يخالفون هذا كله ويقولون القنوت قبل الركوع * ابن مهدي
 عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة عن الأسود قال كان عبد الله لا يقصر الصلاة إلا في حج أو عمرة
 وهم يخالفون هذا ويقولون تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً وغيرهم يقول كل سفر بلغ ليلتين * أخبرنا
 إسحق بن يوسف وغيره عن محمد بن قيس عن عمران بن عمر مولى ابن مسعود عن أبيه قال سافرت مع ابن
 مسعود إلى ضيعة بالقادسية فقصر الصلاة بالخيف وليسوا ولا أحد علمته من المفتين يقول بهذا أمأهم
 فيقولون لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصد ولا أعلمهم يرون هذا عن أحد من مضى من
 قوله حجة بل يرون عن حذيفة خلاف قولهم * رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه
 قال استأذنت حذيفة من المدائن فقال أذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع وهم يخالفون هذا ويقولون
 يقصر من الكوفة إلى المدائن وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة
 أربعة برد * أخبرنا بذلك ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال تقصر الصلاة
 إلى عساف وإلى الطائف وجدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحوهم ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن
 سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد وهم يخالفون روايتهم عن
 حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن
 قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال عبد الله لا تغير وبسوادكم فأنتم أسوادكم من كوفتكم يعني لا تقصروا
 الصلاة إلى السواد وهم يقولون إن أراد من السواد مسيرة ثلاث فصر إليه الصلاة وهذه أحاديث يروونها
 في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها * ابن مهدي عن سفيان عن أشعث بن سليم عن عبد الله بن زياد قال
 سمعت عبد الله يقرأ في الظهر والعصر وهذا عندنا لا يوجب سهواً ولا نرى بأساً أن نعد الجهر بالقراءة ليعلم من
 خلفه أنه يقرأ وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهر بشيء من القراءة في الظهر والعصر ويوجبون السهو
 على من فعله ونحن نوافق هذا وهم يخالفونه * ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن الأسود أن عبد الله
 كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن

سأذ كره في العبدن
 ان شاء الله قال أفصح
 على هذا دلالة قلت نعم
 ما وصفت لك من أن
 الله لم يفرض على أحد
 قط أن يسافر إلى مسجد
 غير المسجد الحرام للجم
 وأن الاسفار إلى
 المساجد نافلة غير
 السفر للجم وفي منع
 عمر بن الخطاب أزواج
 النبي الخ يقول رسول
 الله أنما هي هذه الحجة
 ثم ظهور الحصر قال
 وإن اتيان الجمعة فرض
 على الرجال الأمن عذر
 ولم نعلم من أمهات
 المؤمنين امرأة خرجت
 إلى الجمعة ولا جماعة في
 مسجد وأزواج رسول
 الله بمكانهن من رسول
 الله أولي بأداء الفرائض
 فان قيل فأنهن قد
 ضرب عليهن
 الحجاب قيل وقد كن
 لا حجاب عليهن ثم ضرب
 عليهن الحجاب فلم يرفع
 عنهن من الفرائض
 شيء ولم نعلم أحدًا أوجب
 على النساء اتيان الجمعة
 كل روى أن الجمعة على
 كل أحد إلا امرأة أو
 مسافراً أو عبداً فإذا
 سقطت المرأة فرض

غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون يكبر من صلاة
الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول بما روى عن ابن عمر وابن عباس
يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول
ابن عباس وابن عمر وأما هم فيخالفون قول من سمينا وما روى عن ابن مسعود معا والذي قلنا أشبه الأقاويل
والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقت تنقضي إليه وذلك يوم النحر وإن التكبير إنما يكون
خلف الصلاة وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وأخر صلاة تكون عن صلاة
الصبح من آخر أيام التشريق * ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن سليم بن خنظلة قال قرأت
السجدة عند عبد الله فنظرت إليه فقال أنت أعلم فإذا سجدت سجدنا وبهذا نقول ليست السجدة واجبة
على من قرأ وعلى من سمع وأحب النيان أن يسجد وإذا سجد القارئ أحبنا للسمع أن يسجد وقد روينا هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وروا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويرجمون أنها واجبة
على السامع أن يسجد وإن لم يسجد الإمام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن عمر * ابن عيينة عن عبدة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول
اغماهي توبه تي * ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بها
وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة * ابن علية عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن
عبد الله في الصلاة على الخنازير لا وقت ولا عدد * رجل عن شعبه عن رجل قال سمعت زر بن حبیش يقول
صلى الله على رجل ميت فكبر عليه حسا ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعين
* مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعين ولم
يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه كبر على ميت إلا أربعين وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على
الخنائز أربعين أربعين لا يرد فيها ولا ينقص فخالقوا ابن مسعود وقالوا في هذا روايتنا * أخبرنا هشيم عن يزيد بن
أبي زياد عن أبي جحيفة عن عبد الله أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات
وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نستحب هذا ونقول به لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة * أخبرنا إسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن أبي إسحق
عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قدر ما يسير الراكب فرسخين وهم يقولون تؤخر العصر قدر ما يسير
الراكب فرسخا فيخالفون ما روى وأما ما يدخل الشمس صفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها
لأننا روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم والشمس بيضاء نقية
* هشيم عن منصور عن الحسن بن علي عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الخنازير
وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الخنازير وأما نحن فنقول بهذا نقول يقرأ الإمام بفاتحة الكتاب
* أخبرنا بذلك إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على
جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته عن ذلك فقال سنة وحق
* أخبرنا ابن علية عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على
الخنائز ويقول اغما فقلت لتعلموا أنها سنة * أخبرنا إسحق بن يوسف عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن
أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير تحریم الصلاة وانقضائها التسليم وليسوا يقولون بهذا يرفعون أن
من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول تحریم الصلاة التكبير وانقضائها
التسليم لأنه يوافق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن
عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

الجمعة كان فرض غيرها
من اللوات المكتوبات
والنافلة في المساجد
عنهن أسقط قال فقال
وما فرض آتيان الجمعة
الأعلى الرجال وليس
هذا على النساء بفرض
وما هن في آتيان المساجد
للجماعات كالرجال
فقلت له إن الجمعة
لتقوم بأقل مما وصفت
لك وعرفت بنفسك
وعرف الناس محله
وقد كان مع رسول
الله نساء من أهل
بيته وبناته وأزواجه
ومولياته وخدمه
وخدم أهل بيته فما
علمت منهن امرأة
تخرجت إلى شهود الجمعة
والجمعة واجبة على
الرجال باكتراث من
وجوب الجماعة في
الصلوات غيرها ولا إلى
جماعة غيرها في ليل
أو نهار ولا إلى مسجد
قباء فقد كان النبي
يأتيه راكبا ومشيا
ولا إلى غيره من المساجد
وما أشكأ أن كن على
الخبر بمكانهم من
رسول الله أحرص
وبه أعلم من غيرهن
وأن النبي لم يكن يسدع

أن يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فبهن ومالهن فيه من الخير وإن لم يجب عليهن كما أمرهن بالصدقات والسنن وأمر أزواجه بالحجاب وما علمت أحدا من سلف المسلمين أمر أحد من نسائه باتيان جعة ولا جاعة من ليل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فضل أمر وهن به وأذنوا لهن اليه بل قدرى والله أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرها واصلاتها في حجرها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول إن كان ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقوم حتى يأتي شعبان رزى إذا استأذنت أباك أمر أنه لتشهد العشاء

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حد الخروج منها التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير إلى التسليم فهو يفسدها لأن من الدخول فيها إلى الخروج منها صلاة فلا يجوز أن يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها ولا تنفسد * هشيم عن حصين قال أخبرني الهيثم أنه سمع ابن مسعود يقول لأن أجلس على الرضف أحب إلى من أن أتربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاة الجالس التربع ونحن نكره ما بكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال صلى عثمان بن عفان قال عبد الله صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق قال الأعمش فحدثني معاوية بن قرة أن عبد الله صلاها بعد أن بعث فقبل له عتب على عثمان وتصلى أن بعث قال الخلاف شر وهم يقولون لا يصلح للمسافر أن يصلي أن بعث فأن صلى أن بعث فلم يجلس في الثانية مقدار التشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته * أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وهم يستحبون أن يقرأ في أقل من ثلاث * أخبرنا وكيع عن سفیان الثوري عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يجلس للمعوذتين من المحف ويقول لا تخطو به ماله من هم يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأهما في صلاة الصبح وهما مكتوبتان في المحف الذي جمع على عهد أبي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأهما في صلاتي * أخبرنا ابن مهدي وغيره عن سفیان الثوري عن أبي إسحق عن هبيرة بن (١) يريم قال كان عبد الله يعطينا العطاء في زبل صغار ثم يأخذ منها زكاة وهم يقولون لازكاة في مال حتى يحول عليه الحال ولا نأخذ من العطاء ونحن نروي عن أبي بكر أنه كان لا يأخذ من العطاء زكاة وعن عمر وعثمان ونحن نقول بذلك * أخبرنا ابن علية وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود أنه كان يقول لولي التيمم أحص ما مر من السنين فإذا دفعت إليه ماله قلت له قد أتى عليه كذا وكذا فإن شاء ركب وإن شاء ترك ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه زكاة لم يأمر بالاحصاء لأن من لم يجب عليه زكاة لا يؤمر باحصاء السنين كما لا يؤمر الصبي باحصاء سنينه في صغره للصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الزكاة وكان لا يرى أن يركبها الولي وكان يقول يحسب الولي السنين التي وجبت على الصبي فيها الزكاة فإذا بلغ الصبي ودفع إليه ماله أعلمه ذلك وهم يقولون ليس في مال الصبي زكاة ونحن نقول يركب لا ثار ويناذل عن عمر وعلي وعائشة وابن عمر وروينا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا بذلك عبد المجيد عن ابن جريح عن يوسف بن ماهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال اليتامى ثلاثا تذهبها أو تستهلكها الصدقة

(باب الصيام)

* أخبرنا ابن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي إسحق عن عبيد بن عمير أن عليا سئل عن القبلة للصائم فقال ما يراد بالقبلة فيها وليسوا يقولون بهذا يقولون لأبأس بقبلة الصائم * أخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن علي رضي الله عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا إنما السحور قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم * أخبرنا رجل عن الشيباني عن أبي معاوية أن عليا رضي الله عنه خرج يستسقي

يوم عاشوراء فقال من كان منكم أصبح صائما فليتم صيامه ومن كان مفطرا فلا يأكل وليسوا يقولون بهذا يقولون من أصبح مفطرا فلا يصوم * أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الله بن مرة عن الحرث عن علي رضي الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فيخالفون عليا رضي الله تعالى عنه * أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القبلة للصائم وليسوا يأخذون بهذا وأما نحن فنروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم وعن غير واحد من أصحابه ونقول لأبأس أن يقبل الصائم * أخبرنا ابن مهدي واسحق الأزرق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الأحنف قال جاء رجل فصلى معه الظهر فقال اني ظلمت اليوم لاصائم ولا مفطر كنت أتقاضى غيري فإذا نرى قال ان شئت صمت وان شئت أفطرت * أخبرنا رجل عن بشر بن السري وغيره عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بداه بعد ما زالت الشمس فصام وهم لا يرون هذا ويزعمون أنه لا يكون صائما حتى ينوي الصوم قبل الزوال * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكل أو شرب وأما نحن فنقول المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فعليه أن ينويه قبل الفجر والله أعلم

(باب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة وليسوا يأخذون بذلك ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة في أشهر الحج وأما نحن فروينا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجة منهم من قرن الحج مع العمرة ومنهم من تمتع بالعمرة إلى الحج ومنهم من أفرد الحج * أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فبهذا قلنا لأبأس بالعمرة في أشهر الحج وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا * أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عريابا أبا أمية حج واشترط فان لك ما شرطت والله عليك ما شرطت وهم يخالفون هذا ولا يرون الشرط شيئا وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لأنه موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روي عن عائشة * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بنت الزبير فقال أمارتين الحج فقالت اني شاكية فقال حجني واشترط لي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخي هل تستني إذا حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسره فهو الحج وان حبستني حابس فهي عمرة * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لم يلب على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمناه يقول بهذا وإنما اختلف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال إذا استلم الركن وهو قول ابن عباس وبهذا نقول * أخبرنا رجل عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضا فأما بعد الطواف بالبيت فلا يلي أحد * أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى اللهم ليلى ليلى لا شريك لك ليلى ان الحمد والنعمة لك وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا خلافا له لأن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التلبية والملك لا شريك لك * أخبرنا ابن مهدي عن

فلا يمنعها فاحتمل أن يجب عليهم واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بان لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن لوليها حبسها كان هذا اختيارا لا فرضا على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحدا من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الأذن لامرأته إلى الجمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى الحج لأنه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون ان كان كما قلت دليل على أن لا يجبهوا معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتملا ما قالوا قال ولقد قال بعضهم لزواج المرأة أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لأنه إذا جازله أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها فأباح له خلاف الحديث فإذا قلت لا يمنعها الفريضة من

الجوفم أخالف الحديث
بل هو ظاهر الحديث
لا تمنعوا إمام الله
مساجد الله كلها وفيه
والله أعلم دلالة على أن
لهم منعهم بعضها قال
وأجبر زوج امرأة
ووليها من كان على أن
يدعها والغريضة من
الج والعرة في سفر ولا
أجبره على ما تطوعت
به منهما فإذا أذن لها إلى
الج فلم يمنعها مساجد
الله لأنه قد أذن لها في
لفرض إلى مسجد الله
الحرام قال وقد روى
حديث أن يترك النساء
إلى العيدين فإن كان
ثابتاً قلنا به

(باب غسل الجمعة)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى
المرافق وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم الآية قال
فدللت السنة على أن
الوضوء من الحدث
وقال الله جل ثناؤه
لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا جنباً إلا

سفیان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله تغل بين المغرب والعشاء بجمع وليسوا
يقولون بهذا بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يصل بينهما شيئاً * أخبرنا الوليد بن مسلم عن
ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع
بينهما ولا على أثر واحدة منهما وهذا نقول * أخبرنا ابن علية عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن
عبد الله قال نساكن أحب إلى أن يكون لكل واحد منهما شعث وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه
يقتون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن * أخبرنا سفیان عن عبد الكريم الحزري عن أبي عبيدة
عن عبد الله أنه حكم في البروع جفراً أو جفرة وهم يخالفونه ويقولون تحكّم فيه بقيمته في الموضع الذي
يصاب فيه ولو بلغ أن يكون غير جفرة لم يهدأ الاثني فصاعداً ما يكون أخصية فيخالفونه من وجهين
ولا يقولون علمته في قولهم هذا يقول أحد من السلف وأما نحن فنقول به لأنه مثل ما روينا عن عمر وهو
قول عوام فقهاؤنا والله أعلم

(كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

* أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأي شيء
ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الحجة في كتاب جماع العلم فقلت أعدم من هذا
مذهب ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع فقال الشافعي إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تترك رسول الله حديثاً أبداً
الأحد ثنا وجد عن رسول الله حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث عنه فلا اختلاف فيها وجهان
أحدهما أن يكون بها نسخ ومنسوخ فتعمل بالناسخ وتترك المنسوخ والآخراً أن تختلف ولا دلالة على أيها
الناسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين فإن تكافأنا ذهبنا إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى
ما اختلف فيه الحديثان من سنته ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا
أو غيره مما يدل على الأثبت من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله
لا يخالفه عنه وكان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يزد قوة وحديث النبي
صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان يروى عن دون رسول الله حديث يخالفه لم ألقت إلى ما خالفه
وحديث رسول الله أولى أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ستمتاعها
إن شاء الله فقلت للشافعي أفذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وتركه في بعض قلت فاذكر
ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما يروى عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان
ولا على شيئاً يوافقه فقال نعم سأذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضاً ما ذهب إليه
من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف آقاؤكم
فستغنون مرة بالحديث عن النبي دون غيره وتدعون له ما خالفه ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث
يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس
قال وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة كلاهما قالان إن الشمس خسفت فصلى النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين ووصفاهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأئمة وخالفنا
غيركم من الناس فقال صلى ركعتين كصلاة الناس وروى حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله
وخالفنا غيرهم من الناس فقال صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات وأخبرنا ابن عباس صلى

في ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركعات أو خمس وكانت يجتمعنا عليهم أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد بعلمه حجة لوجاء عنه شيء يخالفه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو مدرك العصر وصلاته الصبح فائتة من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت يجتمعنا عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم علمنا نهى عما لا يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر أنه مدرك في الحالين معا أفرايتم لو احتج عليكم رجل فقال كيف ثبت حديث أبي هريرة وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروه أحد علمته عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ولم تردوه بأن هذا المروى عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت يجتمعنا عليه إلا أنه إذا ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم فأخذنا نحن وأنتم به أفرايتم أن قال لنا قائل إن الحر والبرد لم يحدثا بعد ولم يذهب بعد فلما لم يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أمروا بالابراد ولم يرووه عن واحد منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة لا تثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حضه على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولولم يرو عنه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى فيه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جعدة ابنة عبيد بن رفاع عن كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرة أنها ليست بنجس قال فأخذنا نحن وأنتم به فقلنا لا بأس بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكره الوضوء بفضلها واحتج بأن ابن عمر كره الوضوء بفضلها أفرايتم أن قال لكم قائل حديث جعدة عن كبشة لا يثبت مثله والهررة لم تزل عند الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن نوهه بأن لم يرو عنه أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبع مرات والكلب لا يؤكل لحمه ولا الهرة فلا أتوضأ بفضلها فهل الحجة عليه إلا أن المرأتين أن كانتا معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة غير الكلب الكلب نجس ما مور بغسل الإناء منه سبعاً ولا يتوضأ بفضلها وفي الهرة حديث أنها ليست بنجس فتوضأ بفضلها ونكتفي بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يكون أحد بعده قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يرو إلا من وجه واحد إذا كان الوجه معروفاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم كره فليتوضأ فقلنا نحن وأنتم به وخالفنا بعض الناس فقال لا يتوضأ من مس الذكر واحتج بحديث رواء عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت يجتمعنا عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثنا معروف واحتج علينا بأن حذيفة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكر وضوء وقالوا وروى عن سعد قولكم وروى عنه خلفه وروى عنه عن ابن عمر ومن روى عنه أكره وأتم لا توضؤون لو مسستم أن نجس منه فكانت يجتمعنا ما ثبت عن النبي

عابري سبيل حتى تغتسلوا قال فكان الوضوء عاماً في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجنابة دليلاً والله أعلم أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدل السنة على غسل واجب فتوجيه بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلت على وجوب الغسل من الجنابة ولم أعلم دليلاً ينافي أن يجب غسل غير الجنابة الواجب الذي لا يجزئ غيره قال وقد روي في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا ولسان العرب واسع حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل (أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي) فاحتمل

صلى الله عليه وسلم لم يكن في قول أحد مخالفه حجة على قوله فقال منهم قائل أفلا تبهم الرواية عن رسول الله
إذا جاء عن مثل من وصفت وكان من مس ما هو أنجس منه لا يجب عليه عندكم وضوء فقلت لا يجوز لعالم
في دينه أن يحتج بما يرى الخجة في غيره قال ولم لا تكون الخجة فيه والعلل يمكن فبين روى فقلت له أ رأيت
أن قال لك قائل أنهم جميع ما روى عن روى عنه فأخاف غلط كل محدث منهم عن حدث عنه أثار روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال لا يجوز أن تبهم حديث أهل الثقة قلت فهل روى عن أحد منهم
الا واحد عن واحد قال نعم قلت ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عن واحد قال نعم قلت فأننا علمنا
أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بصدق المحدث عندى وعلمنا أن من سمينا قاله بحديث الواحد عن الواحد
قال نعم قلت وعلمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله علمنا أن من سمينا قاله قال نعم قلت فإذا استوى العلمان من
خبر الصادقين أيهما كان أولى بأن نصير إليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن نأخذ به أو الخبر
عن غيره قال بل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثبت قلت ثبوتها واحد قال فالخبر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يصار إليه وإن أدخلتم على المخبرين عنه أنهم عكس فهم الغلط دخل عليكم
في كل حديث روى مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلتم ثبت خبر الصادقين
فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى عندنا أن يؤخذ به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير
المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر
والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك فأخذنا نحن وأتبعه وخالفنا فيه غيرنا فروى عن ابن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا بالمدلقة وروى عن عمر أنه كتب أن الجمع بين الصلاتين إلا من عذر
من الكبار فكانت يجتمع عليه أن ابن مسعود وإن قال لم يفعل فقال غيره فعل فقول من قال فعل أولى
أن يؤخذ به لأنه شاهد والذي قال لم يفعل غير شاهد وليس في قول أحد مخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم حجة لما وصفت من أنا إذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئا وغيره قال غيره فلا يشك مسلم في أن
ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى أن يؤخذ به وإن أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فهم الغلط
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أمكن لأنه لا يروى
عن النبي عليه السلام شيئا سماعا إلا أصحابه وأصحابه خير من بعدهم وعامة من يروى عنه دون التابعون
فكيف تبهم حديث الأفضل ولا تبهم حديث الذي هو دونهم ولست انتهمهم منهم واحدا ولكن نقبلهم معا والخجة
فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قال غيره ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل سافر
أبو بكر غازيا وجا وعمر جازيا وعثمان غازيا وجا ولم يثبت أن أحدا منهم جمع في سفر بل يكتب بما
جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوهنه أن لم يحفظ أنه عمل به بعده ولا يزيد قوة أن يكون عمله به بعده
ولو خولف بعدما أوهه وكانت الخجة فيما روى عنه دون ما خالفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن داود
ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
العصر فسلم من ركعتين فقام ذواليدن فقال قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله
عليه وسلم كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أصدق ذواليدن فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس فقلنا نحن وأتبعهم هذا وخالفنا غيرنا فقال الكلام
في الصلاة عامدا يقطعها وكذلك يقطعها الكلام وإن ظن المصلي أنه قد أكمل ثم تكلم وروى عن ابن
مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا
في الصلاة فقلنا هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامدا فاما الكلام ساهيا فلم ينه عنه والدليل

واجب لا يجزئ غيره
وواجب في الاخلاق
وواجب في الاختيار
وفي النظافة ونقي تغير
الريح عند اجتماع
الناس كما يقول الرجل
للرجل وجب حقك
على آخر أيتني موضعا
لما جئت وما أشبه
هذا فكان هذا
أولى معنيهما لوافقة
ظاهر القرآن في عموم
الوضوء من الأحداث
وخصوص الغسل من
الجنابة والدلالة على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في غسل يوم الجمعة
أيضا فان قال قائل
فأذكر الدلالة قلت
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن سالم بن عبد
الله قال دخل رجل
من أصحاب رسول الله
المسجد يوم الجمعة وعمر
ابن الخطاب يخطب
فقال عمر أية ساعة
هذه فقال يا أمير
المؤمنين انقلبت من
السوق فسمعت النداء
فأزددت على أن توضأت
فقال عمر والوضوء
أيضا وقد علمت أن
رسول الله كان يأمر
بالغسل (قال الشافعي)

على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود
 بزمان فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على أنهم فعلوا مثل هذا
 ولا قالوا من فعل مثل هذا جازله واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نحتاج فيه إلى
 أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله ابن
 بكينة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته
 ونظرنا تسليمه كبر فوجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأنتم بهذا قلنا وقتلنا بسجد السهو
 في النقص من الصلاة قبل التسليم وخالفنا بعض الناس وقال تسجدان بعد التسليم واحتج برواينا فقال من
 احتج عن مالك سجدهما النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فسجدتهما كذلك وسجدهما في
 النقص قبل السلام فسجدتهما كذلك ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه ولا يوافقه
 واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح
 ابن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة
 وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا لأنفسهم ثم انصرفوا فافصوا وجاء العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا أو لأنفسهم ثم سلم بهم (قال
 الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن
 خوات عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير
 ما عرضنا عليه وخالفنا بعض الناس فقال فيه بخلاف قولنا فقال لا تصلي صلاة الخوف اليوم فكانت حجتنا
 عليه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من حجتنا أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة
 الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت عن علي أن واحدا منهم صلى
 صلاة الخوف ولا أمروا بها والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره
 وبأن لم يرو عن خلفائه حديث يثبت بصلاتها ولم يروا لواحدين ومحاربين زمانهم فهذا يدل على أنه كان للنبي
 صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت حجتنا عليه أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام لا بدلالة
 لأنه لا يكون شيء من فعله خاصا حتى تأتينا بالدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص والاكتفينا بالحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كما قلنا فيما قبله

(باب ما جاء في الصدقات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وليس فيما دون خمس أواق صدقة فأخذنا نحن
 وأنتم بهذا وخالفنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام خزن أموالهم صدقة
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يخص الله جبل وعز ما لا دون مال ولم يخص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما لا دون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه
 وقال لا يكون مال فيه صدقة وآخر لاصدقة فيه وكل ما أخرجت الأرض من شيء وإن خرمة بقل ففيه
 العشر فكانت حجتنا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الميّن عن الله معنى ما أراد إذا بان ما يؤخذ منه
 من الأموال دون ما لم يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء جملة والمفسر يدل
 على الجملة (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلا ما يريده قد قام بالأمر بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأخذوا الصدقات في البلدان أخذاء عاموا زمانا طويلا فإروى

(١) أي ابن حفص بن عاصم العمري عن أخيه عبيد الله الخ فتنه كتبه معجمه

فلما علمنا أن عمرو وعثمان
 علما أن رسول الله كان
 يأمر بالغسل يوم الجمعة
 فذكر عمر عليه وعلم
 عثمان فذهب عنا أن
 نتوهم أن يكونا نسيبا
 علمهما عن رسول الله
 في غسل يوم الجمعة إذ
 ذكر عمر علمهما في المقام
 الذي توضحا فيه عثمان
 يوم الجمعة ولم يغتسل
 ولم يخرج عثمان
 فيغتسل ولم يأمره عمر
 بذلك ولا أحد من
 حضرهما من أصحاب
 رسول الله من علم أمر
 رسول الله بالغسل
 معهما أو بأخبار عمر عنه
 دل هذا على أن عمر
 وعثمان قد علما أمر
 النبي بالغسل على
 الأحب لأعلى الإيجاب
 للغسل الذي لا يجزئ
 غيره وكذلك والله أعلم
 دل على أن علم من سمع
 مخاطبة عمر وعثمان
 في مثل علم عمر وعثمان
 أما أن يكون علموه
 علما وأما أن يكون علموه
 بخبر عمر كالدلالة عن
 عمرو وعثمان وروى
 عائشة الأمر بالغسل
 يوم الجمعة أخبرنا سفيان
 عن يحيى بن سعيد عن

عنهم ولا عن واحد منهم أنه قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال ول النبي صلى الله عليه وسلم عهد ما هذا في واحد منها وما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو سعيد الخدري (قال الشافعي) فكانت حجة على الله أن المحدث به لما كان ثقة كقبي بن جبره ولم يزد به تأويل ولا بأنه لم يرو غيره ولا بأنه لم يرو عن أحسن الأئمة مثله اكتفاء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما دونها وبأنها إذا كانت منصوبة بينة لم يدخل عليها تأويل كتاب إذا النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى الكتاب ولا تأويل حديث جملة يحتمل أن يوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص ويخالفه وكان إذا احتمل المعنيين أولى أن يكون موافقا ولا يكون مخالفا فيه ولم يوهن أن لم يروه إلا واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان ثقة * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع فقلنا نحن وأنتم بهذا وقلنا في هذا دليل على أنه من باع نخلا لم يؤثر الثمرة للمشتري خالفنا بعض الناس في هذا فقال إذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثمرة إذا أبرت للبائع إلا أن يشترط المبتاع علمناه إذا أبر فقد زيل أن يكون مغيبا في شجره لم يظهر كما يكون الحل مغيبا لم يظهر وكذلك إذا زيلها وان لم يؤثر فهو للبائع وقال هكذا يقولون في الأئمة تباع حاملها للمشتري فإذا فرقها فولدها للبائع والثر إذا خرج من الخلة فقد فارقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة عليهم أن قلنا أن الثمرة كانت خارجة من النخل فكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمها بعد الإبر دل على فرقه بين حكم حال الثمرة قبل الإبر وبعده اتبعنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر به ولم نجعل أحدهما قياسا على الآخر ونسوي بينهما أن ظهر فيها ولم نقسهما على ولد الأئمة ولا نقس سنة على سنة ولكن غصى كل سنة على وجهها ما وجدنا السبيل إلى أمضاها ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتماع هذا فيه وأن لم يرو فيه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا حكم ولا أمر يوافقنا واستغينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه عما سواه

(باب في بيع الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جيد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترثي فقيل يا رسول الله وما ترثي قال حتى تحمر وقال أريت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه قال فأخذنا بهذا الحديث نحن وأنتم وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على معنيين أحدهما أن بدو صلاحها الحرة ومثلها الصفرة وأن قوله إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه أنما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون في مثلها التلف فقلنا كل من ابتاع ثمرة قد بدا صلاحها فله تركها حتى تجرد وخالفنا بعض الناس في هذا فقال من اشتري ثمرة فدبدا صلاحها لم يكن له تركها وذلك أن ملك النخل والماء الذي به صلاح النخل للبائع يستبقى نخله وماءه ولا يجوز أن يشترطه لأنه لا يعرف حصة الثمرة من الثمن من حصة الجارة فكانت حجة على الله أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه يدل على أنه أنما يمنع ما يترك لا ما يكون على مشتريه أن يقطعه مكانه ورأينا أن من خالفنا فيه قد ترك السنة وترك ما تدل عليه السنة لو احتج علينا بأنه لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا قضاء يوافق هذا استغينا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم

(باب نكاح البكر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها قال فأخذنا نحن وأتتم بالأحاديث كلها حين وجدناها كلها بخمرها فقلنا المزابنة بيع الخراف كله بشئ من صنفه كيلاً والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شئ واحد متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع المستويا وذلك إذا كان موضوعاً بالأرض وأحلنا بيع العرايا بخمرها عراوى داخله في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معاً ونالنا في هذا بعض الناس فلم يجر بيع العرايا ورد بها الحديثين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا بأحدهما وكان الذي أخذناه أشبه بسنن في النهي عن التمر بالتمر إلا كيلاً بكيل فرائنا الناحية ثابتة بما قلنا على من خالفنا إذا وجدنا الحديثين وجهاً من وجهيهما معاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا اقتبس بهما إلى الاختلاف وقد يوجد لهما وجه بمضيان فيه معاً فلم ندعه بما وصفنا من حجة غيرنا بحدوثنا ولا بان لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغنينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكراً فجاءته أبل فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكراً فقلت لم أجده في الأبل إلا جلاً خياراً رابعاً فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأتتم بهذا وقلنا لأبأس أن يستسلف الحيوان إلا الولائد وأن يسلف في الحيوان كله قياساً على هذا ونالنا بعض الناس في هذا فقال لا يستسلف الحيوان ولا يسلف فيه وروى عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم نر في واحد دون النبي صلى الله عليه وسلم حجة مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه ههنا قرض الأمة خاصة (١) لأنه أخذها منه فأما العبد فيجوز وقال هذا قول الشافعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأتتم به وانما أخذنا نحن به من قبل أنار وينا من حديث المكين موثقاً صحيحاً ونالنا فيه بعض الناس فاحتج في شئ منه قطعت عنه أكثر من حجة فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعى عليه وقاله عمر فكان هذا دلالة على أن لا يجوز عين إلا على المدعى عليه ولا يحلف مدع واحتج بآثار شهاب وعطاء وعروة وهما رجلا مكة والمدينة في زمانهما أنكره غاية النكرة واحتج بان لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فيه شئ يوافق ولا عن علي من وجه يصح عنده ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم ولا أكثر التابعين وبأننا أحلفنا في المال ولم نحلف في غيره وأن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال انما أخذنا باليمين مع الشاهد أننا وجدناه في كتب سعد وقال تأخذون يمين وشاهدان وجدتموهما في كتاب وتردون الأحاديث القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتى عليه أن قلت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة وما ثبت عن رسول الله لم يوهنه أن لا يوجد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكره عروة

(١) بمراجعة الجزء الثالث في صفات الحيوان إذا كانت ديناً يعلم المراد اه كتيبه مع صححه

عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذن صاحبها * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجمع ابن يزيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب فكسرت ذلك فأنت التي فرد نكاحه * أخبرنا إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني بي وأنا ابنة تسع وكنت ألعب بالبنات فكنت جواراً بانيتي فإذا رآين رسول الله تقمعن فكان رسول الله يسرهن إلى (قال الشافعي) والولي الذي قال رسول الله الأيم أحق بنفسها من الأب خاصة لأنه لا يكون لاحد ولاية معه وانما تكون الولاية لغيره إذا لم يكن أب فهو الولي المطلق وحديث ابن عباس في الأيم أحق

وابن شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار حجة انما الحجة في الخبر لافي الانكار ورأينا هذا الناحجة ثابتة فاذا كان مثل هذا يكون لنا حجة فعليه مثله وأخرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه * (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين آتمة تبوأ مقعده من النار فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مجبورا على اليمين لا متطوعا بها وانما يجبر الناس على الأيمان بالحكام وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج فيه بأن قال هاشم بن هاشم ليس بالمشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو احتجنا عليكم بمثل هذا رددتموه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقدي تطوع الرجل فيحلف على المنبر كما يتطوع فيحلف بطلاق وعناق ولم يستحلف ولم تحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحدا على منبر في غم ولا غيره واحتج بأبي النبي صلى الله عليه وسلم لاعتق بين الزوجين فحكي اللعان ولم يحل أنه كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أورأت أهل البلدان أن يجلبون الى المدينة أو يحلفون ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم زله في هذا حجة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم على ظاهره أنه لا يحلف أحد على منبر الا مجبورا كما وصفنا

(كتاب العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطلناه الاستسعاء وشركنا الرق والحرية في العبد اذا كان المعتق العبد مقلسا وخالفنا فيه بعض الناس ووهنه بأن قال رواد سالم عن ابن عمر فلم يقل فيه والافقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر وقال أيوب ورواه قال نافع والافقد عتق منه ما عتق ورواه لم يقل وأكره أن يكون شيء كان يقوله نافع برأيه ووهنه بأن قال حديث رواد ابن عمر وحده وقدر روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه الاستسعاء ووهنه بأن قال لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافقه بل روي نافع عن عمر خلافه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة عليه أن سالما وان لم يروه فنافع ثقة وليس في قول أيوب رعا قاله ورواه لم يقله اذا قاله عنه غيره حجة ومار روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يختلف فيه فالحفاظ يروونه لا يخالف حديثا وغيرهم يروونه يخالف حديثا ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه والحديث الذي ذكره يخالف حديثنا لا يثبت ولا يرويه الحفاظ يخالف حديثنا وانما كانت لنا الحجة بهذا على من خالفنا فهكذا ينبغي لنا أن نلزم أنفسنا في الحديث كله وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وس لم وان لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلوا علينا فيه أن عبدا يكون نصفه حرا ونصفه عبدا فلا يكون له بالحرية أن يرث ولا يرث وتكون حقوق الحرية كلها فيه معطلة الا أنه يترك لنفسه يوم ما يتم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله فقلنا لا نترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يدخله من القياس ما وصفت ولا أكثر ولا موضع القياس مع السنة فقلت للشافعي قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله ووجدت فيها ما وصفت من أن ثبتنا أحاديث كثيرة لم تأت الا من وجه واحد وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافقه ولا يخالفه ووجدنا فيه ما ثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا الى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

بنفسها من ولها مثل حديث خنساء اذا كانت المرأة عا والام الثيب يزوجه أبوها بغير إذنهما فرد رسول الله نكاحه (قال الشافعي) والكر تستأذن في نفسها والله أعلم بستانها أبوها في نفسها وهذا يحتمل ما ذهبنا اليه والله أعلم فقلنا أمره الآباء بالاستئذان للابكار في الانكاح الطيب لانفسهن وأخرى ان كان من علة في أنفسهن أولهن علة فيمن يستأمرن في انكاحه أن يذكرها لعل أن لهن في أنفسهن مع آباهن أمران لم يأذن أن ينكحن لم يجز أن ينكحن وذهبنا الى ذلك أن رسول الله تزوج عائشة وهي بنت سبع سنين وأدخلها عليه وهي بنت تسع سنين وهي في حال الترويح والدخول من لا أمر له في نفسه فلو كان النكاح لا يجوز على البكر الا باذنهم لم يجز أن تزوج حتى يكون لها أمر في نفسها كما قلنا في المولود يقتل أبوه يحبس قاتله حتى يبلغ الولد فيعفو أو يصالح

وسلم وتر كنا ما خلفه (١) في القسامة وقدر ويناعن عمر في القسامة خلاف مار ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صرنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك رويناعن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون مار ويناعن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت للشافعي أفتبين لي أنار ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم تركنا ما غيره فقال كثير فقلت للشافعي فما حجة من فعل هذا فقال قد جهدت أن أجعلكم شيئا يكون عندي أو عند أحد من أهل العلم حجة يعذربها فلم أجده وذلك أن الذين رويت عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقصوهم والذين رويت عنهم ما تركتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لكم أن تقولوا هم متهمون فإن قلتم قد يغلطون فقد يجوز لغيركم أن يقول لا نأخذ من أهل القلط وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول انما يبدل على غلط الحديث أن يخالفه غيره من هو أحفظ منه أو أكثر منه فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي صلى الله عليه وسلم إن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليكم أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ وحفظ حيث زعمت أنه غلط وجاز عليكم وعلى غيره أن يقال كله يحتمل الغلط فتدعه ونطلب العلم من حديث غيرهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق ولا يجوز فيه إلا أن يقبل فلا يترك شيئا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما روى عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألزمهم الله من اتباع أمره فقلت للشافعي فاذكر مما روى شيئا فقال الشافعي لا أرب لي في ذكره وإن سألتني عن قولي لا وضع الحجة فيما حبيتك أنت نفسك في قولك وقد أعطيتك جلة تغنيك أن شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا أبدا إلا أن يأتي عن رسول الله خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت فقلت للشافعي فلست أريد مسائلتك ما كرهت من ذكر أحد ولكني أسألك في أمر أحب أن توضح لي فيه الحجة قال فسل

باب صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمؤمنين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً

سألت الشافعي هل للإمام أن يؤم الناس جالساً وكيف يصلون وراءه أيصلون قعوداً أو قياماً فقال يأمر من يقوم فيصلي بهم أحب إليّ وإن أمهم جالساً وصلوا خلفه قياماً كان صلاتهم وصلاته مجزية عنهم معاً وكان كل صلي فرضه كما يصلي الإمام إذا كان صحيحاً قائماً ويصلي خلفه من لم يقدر على القيام جالساً فيكون كل صلي فرضه وانما اخترت أن يوكل الإمام إذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً أن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياماً كثيرة وأنما نعلمه صلى الله عليه وسلم بالناس جالساً في مرضه المرأة لم يصل بهم بعدها علمته حتى لقي الله فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعدة جازان عنده معاً وكان صلاتهم مع غيره بأمره أكثر منه فقلت للشافعي فهل حفظت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالساً وصلوا وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن أقعدوا ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة إذا صلى الإمام قاعداً أن يصلوا قعوداً أجعون فقال نعم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه فجحش شقه الأيمن فصلى في بيته قاعداً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجعون (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالساً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً فقلت للشافعي فقد رويت هذا فكيف لم تأخذ به فقال هذا منسوخ بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت وما نسخته فقال الحديث الذي ذكرت لك يدل على

(١) لعله وقد فعلنا كذلك في القسامة فقد رويناه الخ تأمل كتبه صحيحه

أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمره فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر فقلنا انما زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذنهما لزمها النكاح وإن لم يستأمرها فإن قيل فادل على أن قول النبي تستأمر على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لأمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها أذن زوجها أبوها وانكاح الآباء الصغار قديماً وأن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك قلت نعم قال الله تبارك وتعالى في الأمر ولم يجعل الله لآدم نبياً أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أوجبوا أو كرهوا فإن قيل فما معنى ذلك قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابة أنفسهم وعلى أن يستن بالمشورة من بعده من ليس له ما لرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غير قبل نعم

زوج نعيم بن النخام
ابنته فكسرت ذلك
أمها فأتت رسول الله
فقال أمر وهن في بناتهن
وكانت ابنته بكرا ولا
اختلاف أن ليس للام
شيء من انكاح ابنتها
مع أبيها ولو كانت
منفردة ولا من انكاح
نفسها الا بوليها

(باب النجس)

* حدثنا الربيع
ابن سليمان قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
النجس * أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب عن أبي هريرة
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لاتساجشوا * أخبرنا
سفيان ومالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة عن النبي مثله
(قال الشافعي) رحمه
الله والنجس أن يحضر
الرجل السلعة يتاع
فيعطى بها الشيء وهو
لا يريد الشراء ليقبض

أن هذا كان في صرعة صرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فانسخه فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم يجلس ولم يجلسوا ولو أنه منسوخ صاروا إلى الجلوس بمقدم أمرهم بالجلوس ولو ذهب ذلك عليهم لأمرهم بالجلوس وقد صلى أبو بكر إلى جنبه بصلاته قائما ومرضه الذي مات فيه آخر فعله وبعد سقطته لأنه لم يركب في مرضه الذي مات فيه حتى قبضه الله بأبي هو وأمي قلت فاذا كرا الحديث الذي رويته في هذا فقال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبو بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت تجلس رسول الله إلى جنب أبي بكر وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بنت عبد الله بن عمر قال أخبرني الثقة أنه يعني عائشة ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه بمثل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه * قال وروى عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة بنت معنى حديث هشام وعبيد بن عمر * فقلت للشافعي فانا نقول لا يصلي أحد بالناس جالسا ونحتاج بأنا وينا عن ربيعة أن أبا بكر صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان كان هذا ثابتا فليس فيه خلاف لما أخذنا به ولا ما تركنا من هذه الأحاديث قلت ولم قال قد مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما وليالي لم يبلغنا أنه صلى بالناس الا صلاة واحدة وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه تلك وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس مرة لا تمنع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرة وكذلك أو صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر مرة ومرة لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر عمره * فقلت للشافعي فقد ذهبنا إلى توهمين حديث هشام بن عروة بحديث ربيعة قال فأتنا ذهبتم إليه لجهالتكم بالحديث والحجج حديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة والاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ووافقه عبيد بن عمر فكيف احتججتم بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت وهو اذا ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف حديث عروة ولا أنس ولا موافقه ولا يعني فيوهن حديثنا وهذا منكم جهالة بالحديث وبالجملة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أورايت اذ جهلتم الحديث واجهة فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر غير ثابت فيكون نامخا الحديث أنس وعائشة عن النبي بأمره اذا صلى جالسا يصلي من خلفه جالسا أما كنتم خالفتم حديثين ثابتين عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير حديث ثابت عنه وهو لا يحل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم الا إلى حديث عنه ينسخ حديثه الذي خالفه إليه أو يكون أثبت منه فلو لم يثبت حديث هشام حتى يكون نامخا الحديثين لم يكن أن تأمر وامن صلى خلف الامام قائما أن يجلس اذا جلس كما روى أنس وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره وان كان حديث هشام نامخا فقد خالفتم الناس والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السنة ضيق على كل مسلم * فقلت للشافعي فهل خالفنا في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس روى عن جابر الجعفي عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم أحد بعددي جالسا قلت فما كانت جئت عليه فقال الشافعي قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره * فقلت للشافعي فان قلت لم يعمل بهذا أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي قد بينا لك قبل هذا

ما نرى أن أولئك ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يعمل به بعد ما استغنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه فلا حاجة لنا بأعاده فقلت للشافعي فهل قال قولك هذا أحد من المشرقين فقال نعم أبو حنيفة يقول فيه بقولنا ويخالفه صاحباه فقلت للشافعي أفرأيت حديثهم عندهم في هذا ثبت فقال لا فقلت فلم يحتجوا به قال الله أعلم فأما الذي احتج به علينا فمأله أنه عنه فقال لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه فقلت فهذا سوء نصفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أجل وأنتم أسوأ منه نصفه حين لا تعدون بمحدثيهم الذي هو ثابت عندهم وتخالفون ما روته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه عنه والله أعلم

(باب رفع اليدين في الصلاة)

قال سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة قال يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات وفيما سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله سمع الله لمن حده حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة للافتتاح إلا في الأولى وفي كل ركعة تكبير ركوع وقول سمع الله لمن حده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في هذين الموضعين في كل صلاة والجهة في هذا أن مالكاً أخبرنا عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا أراد رفع رأسه من الركوع ولا يرفع في السجود قال وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر رجلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين يركع وإذا رفع من الركوع قال ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البراس (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك فقلت للشافعي فإنا نقول يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ثم لا يعود لرفعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنتم إذا تركون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم لو لم تعلموا علماً إلا أن تكونوا رويتم رفع اليدين في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر مرتين فاتبعتم النبي صلى الله عليه وسلم في أحدهما وتركتم اتباعه في الأخرى ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركه ويتركه حيث اتبعتموه ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا لأسباباً وسأها فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرضى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أرايت إذا كنتم تروون عن ابن عمر شيئاً فتخذونه أصلاً يعني عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئاً في الصلاة فتركتموه عليه وهو موافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفت من اتخاذ قول ابن عمر منفرداً حجة ثم ترك كون معه سنة رسول الله لا يخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم ممن ثبت روايته من جهل هذا اتبعي أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق من العلم قلت فهل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقين وخالفكم فقالوا يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقلت هل روي فيه شيئاً قال نعم ما لا نثبت نحن ولا أنتم

به السؤام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه قال فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالماً بنهي رسول الله عنه ومن اشترى وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن النجاش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل النجاش ما نهى عنه وهو غير المتابعين فلا يفسد على المتابعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن النجاش معصية قال وقد بيع فيمن يز يد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاز البيع وقد يجوز أن يكون زاد من لا يريد الشراء

(باب في بيع الرجل على بيع أخيه)

حدثنا الربيع قال

ولا أهل الحديث منهم مثله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فتخالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الجهر بآمين)

سألت الشافعي عن الامام اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع بهامن خلفه أصواتهم * فقلت وما الحجة فيما قلت من هذا فقال * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهم ما أخبروا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أمن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين قال وفي قول رسول الله اذا أمن الامام فأمنوا لالة على أنه أمر الامام أن يجهر بآمين لأن من خلفه لا يعرف وقت تأمينه الا بان يسمع تأمينه ثم يمينه ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين * فقلت للشافعي فاننا نكره الامام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم يكن عندنا وعندكم علم الا بهذا الحديث الذي ذكرنا عن مالك انبغى أن نستدل بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الامام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه وروى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بها صوته ويحكي مطه اياها وكان أبو هريرة يقول للامام لا تسبقني بآمين وكان يؤذنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء قال كنت أسمع الأعمى ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان للسجدة للعبة (قال الشافعي) رأيت في مسألة امامة القاعد ومسئلة رفع اليدين في الصلاة ومسئلة قول الامام آمين خرجت من السنة والآثار ووافقت منفردا من بعض المشرقين الذين ترغب فيما يظهر عن آقاويلهم

(باب سجود القرآن)

سألت الشافعي عن السجود في اذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قرأ لهم اذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمر القراء أن يسجدوا في اذا السماء انشقت * وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الحج بسجدة * قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج بسجدة ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجدة فقلت للشافعي فانا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي انه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس الا لما اذنا في أهل العلم فقيل لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم لك أن يقولوا لا نعلم من أهل العلم بخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه فاما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم أنهم اجتمعوا عليه فأمر ان أسأتم النظر بهما لا أنفسكم في التحفظ في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سجع قولكم اجتمع الناس الى رد قولكم ولا سيما ان كنتم انما أنتم معتمدون على علم مالك رحمه الله وياه وكنتم

قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله (قال الشافعي) وبهذا تأخذ فتنبه الرجل اذا اشترى من رجل سلعة ولم يتفرقا عن مقلهما الذي تباعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لانه لعله يرد السلعة التي اشترى أولا ولا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآ خر قد أفسد

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت وأن أباه ريرة سجد فيها ثم تروون عن
عمر بن عبد العزيز أنه أمر من بأمر القراء أن يسجدوا فيها * قال وأنتم تجعلون قول عمر بن عبد العزيز
أصول العلم فتقولون كان لا يحلف الرجل للذي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركت قول
النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه لقول عمر ثم تجدون عمر يأمر بالسجود في إذا
السماء انشقت ومعه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أي هريرة فتركونه ولم تسموا أحدا خالف هذا
وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه ريرة في الصحابة ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين
والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباه ريرة سجد
في إذا السماء انشقت وأن عمر يأمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس
اجتمعوا أن لا يسجد في المفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فيقال قولكم اجتمع
الناس لما تحكون فيه غير ما قلتم في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم
ثم لا تروون عن غيره خلافة ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في سور قالج سجدتين وتقولون ليس
فيها إلا واحدة وترزعمون أن الناس أجمعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم تروون خلاف
ما تقولون وهذا لا يعتد أحداً بانه لا يرضى أحد أن يكون موجوداً عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد
يعقل إذا سمعه أرايت إذا قيل لكم أي الناس أجمع على أن لا يسجد في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس
السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافتهم أليس تقولون أجمع الناس أن في المفصل سجوداً أولى بكم من أن
تقولوا أجمع الناس أن لا يسجد في المفصل فان قلتم لا يجوز إذا لم نعلمهم أجمعوا أن يقولوا أجمعوا فقد قلتم
اجمعوا ولم ترووا وعن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحداً منهم وما
ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة وما جعلنا إلا اجاعهم فأحسنوا النظر لا تفكروا وأعلموا أنه
لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا
فيه اخترنا كذا ولا تدعوا إلا اجاع فتدعوا ما يوجد على ألسنتكم خلافة فما أعلمه يؤخذ على أحد نسب إلى
علم أقم من هذا * قلت الشافعي أرايت أن كان قولي اجتمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة
وان كانوا مختلفين فقال الشافعي أفرأيت أن قال من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت
بقوله أجمع الناس أي يكون صادقاً فان كان صادقاً وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول
فان كنتم صادقين معا بالتأويل فبالمدنية اجاع من ثلاثة وجوه مختلفة وان قلتم الاجاع هو ضد الخلاف
فلا يقال اجاع إلا ما لا خلاف فيه بالمدينة قلت هذا الصدق المحض فلا تغارقه ولا تدعوا إلا اجاع أبداً إلا
فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم موافقين فيه لم
يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأجعل
ما وصفنا على هذا الباب كافياً لا داعي لمساواة إذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا لم يختلفوا فيه
فقله وان كانوا اختلفوا فيه فلا تقله فان الصدق في غيره

(باب الصلاة في الكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والنافلة وإذا صلى الرجل
وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أفصلي فوق ظهرها فقال ان كان بقي فوق ظهرها من
البناء شيء يكون ستره صلى فوق ظهرها المكتوبة والنافلة وان لم يكن بقي عليه بناء يستر المصلي لم يصل إلى غير
شيء من البيت * فقلت الشافعي فما الحجة فيما ذكرته فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن

على البائع الأول بيعه
ثم لعل البائع الآخر
يختار نقض البيع
فيفسد على البائع
والمبتاع بيعه (قال
الشافعي) لا انتهى
رجلين قبل أن يتبايعا
ولا بعد ما يتفرقان عن
مكانهما الذي يتبايعا
فيه عن أن يبيع أي
المتبايعين شاء لأن ذلك
ليس بيعاً على بيع غيره
فينهى عنه (قال) وهذا
يوافق حديث المتبايعان
بالتخييار ما لم يتفرقا لما
وصفت فاذا باع رجل
رجلاً على بيع أخيه
في هذه الحال
فقد عصي إذا كان
عالمًا بالحديث فيه
والبيع لازم لا يفسد
فان كان قائل وكيف
لا يفسد وقد نهى عنه
قبل بدلالة الحديث
نفسه أرايت لو كان
البيع يفسد هل كان
ذلك يفسد على البائع
الأول شيئاً إذا لم يكن
للمشتري أن يأخذ

البيع الآخر فترك به
الأول بل كان ينفع
الأول لأنه لو كان يفسد
على كل بيع بيعه كان
أرغب للمشتري فيه
أفرأيت أن كان البيع

الاول اذا لم يتفرق
 المتبايعان عن مقامهما
 لازما بالكلام كلزومه
 لوتفرقا ما كان البيع
 الآخر يضر البيع
 الاول أو رأيت لوتفرقا
 ثم باع رجل رجلا على
 ذلك البيع هل يضر
 الاول شيئا أو يحرم على
 البائع الآخر أن يبيعه
 رجل سلعة فداشترى
 مثلها ولزمتها هذا لا يضره
 وهذا يدل على أنه إنما
 ينهى عن البيع على
 بيع الرجل اذا تابع
 الرجلان وقبل أن
 يتفرقا فأما في غير تلك
 الحال فلا

(باب بيع الحاضر
 للبادي)

* حدثنا الربيع
 أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول
 الله قال لا يبيع حاضر
 لباد * أخبرنا سفيان
 عن أبي الزبير عن جابر
 ابن عبد الله أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يبيع حاضر لباد
 دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض (قال
 الشافعي) ليس في
 النهي عن بيع الحاضر

التي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة
 وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة تنظر فإذا هو إذا صلى في البيت في ناحية ترك شيئا من البيت لظهوره
 فكره أن يدع شيئا من البيت لظهوره فكبر في نواحي البيت ولم يصل فقال قوم لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا
 الحديث وهذه العلة * فقلت للشافعي فما جئتكم عليهم فقال قال بلال صلى وكان من قال صلى شاهدا ومن قال
 لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الحجة الثابتة عندنا أن المصلي خارجا من البيت إنما يستقبل
 منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فكذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان
 البيت مشتملا عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا
 الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان * فقلت للشافعي فأنقول يصلي فيه النافلة ولا يصلي فيه
 المكتوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا القول غايه في الجهل ان كان كما قال من خالفنا لا يصلي فيه
 النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة وان كان كما ويتم فان النافلة في الأرض لا تصلح الا حيث تصلح المكتوبة
 ولا المكتوبة الا حيث تصلح النافلة أو رأيت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم النوافل
 حول المدينة وبين المدينة ومكة والمحصب ولم يصل هناك مكتوبة أي يحرم أن يصلي هناك مكتوبة وان
 صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

(باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة)

سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختار أن أصلي عشر
 ركعات ثم أوتر بواحدة فقلت للشافعي فما الحجة في أن يجوز بواحدة فقال الحجة فيه السنن والآثار (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة وتوتره ما قد صلى (قال الشافعي)
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى
 عشرة ركعة يوتر منها بواحدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر
 بركعة * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته
 قال وكان عثمان يجيئ الليل بركعة هي وتره وأوتر معاوية بواحدة فقال ابن عباس أصابه * فقلت
 للشافعي فأنقول لا نحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر فقال
 الشافعي لست أعرف لما تقول وجها والله المستعان ان كنتم ذهبت إلى أنكم تكبرهون أن يصلي ركعة
 منفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها ثم سلم تأمرونه بأفراد الركعة لأن من سلم من الصلاة فقد فصلها عما
 بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم منها منقطعتين
 من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتته صلوات فقضاها
 في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها لخر وجهه من كل صلاة بالسلام
 فان كان إنما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر منها فأنما استحب
 أن يصلي إحدى عشر ركعة يوتر منها بواحدة وان كان أردتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى
 مثنى فأقل مثنى أربع فصاعدا وواحدة غير مثنى وقد أمر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وقد أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الآخرة منهن فقلت للشافعي فما معنى هذا قال
 هذه نافلة يسهل أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن تضيق غيره وفولسكم والله يغفر لنا

ولكم لا يوافق سنة ولا أثر ولا قياسا ولا معقولا قولكم نأرجح من كل شيء من هذا وأقارب الناس إماما أن يقولوا لا يوتر إلا بثلاث كما قال بعض المشرقين ولا يسلم في واحدة منهم لثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأنتم تأمرون بالسلام فيها فإذا أمرتم به فهي واحدة وإن قلتم كرهناه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة لبس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث لبس قبلهن شيء وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث

(باب القراءة في العيدين والجمعة)

سألت الشافعي بأى شيء يحب أن يقرأ في العيدين فقال بقاف واقتربت الساعة وسأله بأى شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأختر في الثانية إذا جاءك المنافقون ولو قرأ هل أتاك حديث الغاشية أوسج اسم ربك الأعلى كان حسنا لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المنافقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النخاع بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ بهل أتاك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة فقلت للشافعي فأنالنا بأى سورة قرأ فقال ولم لا تأتون وهذا منكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لأنه يجزيه فقال أو رأيتكم إذا أمرنا بالغسل للالهلال والصلاة في المعمر وغير ذلك اقتداء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لو قال قائل لا تستحبه أو لا نبالي أن لا نفعله لأنه ليس بواجب هل الحجة عليه ألا كهى عليكم أو رأيتكم إذا استحبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب وأن يطيل في الصبح والظهر ويخفف في المغرب لو قال قائل لا نبالي أن لا أفعل من هذا شيئا هل الحجة عليه إلا أن تقول قولكم لا أبالي بجهالة وترك السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

(باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الير المسكي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فزعمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم إلا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجميعون بين المغرب والعشاء بالمدينة وكل بلد جامع ولا تجميعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وإنما ذهب الناس في هذا مذاهب فمنهم من قال جمع بالمدينة توسعة على أمته لثلاثي ج منهم أحد أن جمع بحال وليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة نوهن هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في الصلاة فكان هذا خلافا لما روي من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحد في الحضرة في مطر أو غيره وامتنعوا من تبيته وقالوا خالفه ما هو أقوى منه وقالوا لو ثبتنا من مثل قول من قال يجمع لأنه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطا تأمل وحرر كسبه مصححه

للবাদى بيان معنى والله أعلم لم نهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق وبحاجة الناس إلى ما قدموا به ومستنقلين المقام فيكون أدنى من أن يرتخص المسترون سلهم فاذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يشغل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلهم ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلهم ولا بالأسواق فيرخصونها لهم فنهوا والله أعلم لثلاث يكونوا سببا لقطع ما يرجى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخا صه منهم فأى حاضر باع لباد فهو عاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون مفسوخا لم يكن في بيع الحاضر البادى إلا الضرر على البادى من أن تحبس سلعته

مطر ولا غيره بل قال من حل الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبتم ومن ذهب مذهبكم المذهب الذي وصفت من الاحتجاج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع في المطر ثم خالفتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر أرايتم أن قال لكم قائل بل يجمع بين الظهر والعصر في المطر ولا يجمع بين المغرب والعشاء في المطر هل الحجة عليه الآن الحديث إذا كانت فيه الحجة لم يجز أن يؤخذ ببعضه دون بعض فكذلك هي على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر وقبلنا بجدلكم قولنا يصح والله المستعان أرايتم إذا رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاحتججتم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم بهذا حجة فإن كانت لكم به حجة فعليكم فيه حجة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر وإن لم تكن لكم بهذا حجة على من خالفكم فلا تجمعوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأتم خارجون من الحديث ومن معاني مذاهب أهل العلم كلها والله المستعان أرايتم إذا رويتم الجمع في السفر ولو قال قائل كما قلتم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أكثر الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنهما في النهار والليل أهول من النهار هل الحجة عليه الآن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمنع أحدهما من بعضهما دون بعض فكذلك هي عليكم والله أعلم

(باب إعادة المكتوبة مع الامام)

سألت الشافعي عن الرجل يصلي في بيته ثم يدرك الصلاة مع الامام قال يصلي معه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن مجحج عن أبيه أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجحج في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس ألت برجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكنني قد صليت في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الامام فلا يعدلها * فقلت للشافعي فأتانقول يعيد كل صلاة لا المغرب فانه إذا أعادها صارت شفعا (قال الشافعي) وقد رويتم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يحتمل الحديث الاوجهين أحدهما وهو أظهرهما أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة والانفراد وقد روي مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهما أمران صلى في بيته أن يعود لصلاته مع الامام وقال السائل أيتهما أجعل صلاتي فقال أولئك اليك انما ذلك الى الله وروي عن أبي أيوب الانصاري أنه أمر بذلك وقال من فعل ذلك فله سهم جمع أو مثل سهم جمع وانما قلنا بهذا الما وصفنا من أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح أو يقول رجل أن أدرك العصر أو الصبح لم يعدلها لأنه لا نافلة بعد واحدة منهما فكذلك قال بعض المشركين وأما ما قلتم بخلاف حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وابن العمل وقولكم إذا أعاد المغرب صارت شفعا فكيف تصير شفعا وقد فصل بينهما بسلام أترى العصر حين صليت بعد المغرب شفعا أو العصر وترأ وترى كذلك العشاء إذا صليت بعد المغرب أترى ركعتين بعد أو قبل المغرب تصيران وترأ بأن المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مفارقة للصلاة قبلها وبعدها ولو كنتم قاتم يعود للمغرب ويشفعها ركعة فيكون تطوع بأربع كان مذهبنا فاما ما قلتم فليس له وجه

(باب القراءة في المغرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب

ولا يجوز فيها بيع غيره حتى يلى هو أو باد مثله بيعها فيكون كمكسدها وأخرى أن يروق مشترية منه بارتخا صه اياها با كسادها بالامر الاول مسن رد البيع وغرة البادى الآخر فلم يكن ههنا معنى يخاف يمتنع فيه أن يروق بعض الناس من بعض فلم يجز فيه والله أعلم الاما قلت

من أن بيع الحاضر للبادى جائز غير مردود والحاضر منهى عنه

(باب تلقى السلع)

« حدثنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلع (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال الشافعي) وهذا أناخذ ان كان تابنا وفي هذا دليل على أن الرجل اذا تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفا فقالت يا بني لقد ذكرتني يقرأ تله هذه السورة أنها لا تحرم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب * فقلت للشافعي فأنكره أن يقرأ في المغرب بالطور والمرسلات ونقول يقرأ بأقصر منهما فقال وكيف تكروهون ما رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الأمر رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه فاخترتم إحدى الروايتين على الأخرى أو رأيتم لولم أستدل على ضعف مذهبي في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم تقولون نكروه ولم ترووا غيره فأقول أنكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لأعلم إلا أن أحسن حالكم أنكم قليلاو العلم ضعفاء المذهب

(باب القراءة في الركعتين الأخيرتين)

سألت الشافعي أتقرأ خلف الإمام أم القرآن في الركعة الأخيرة تسر فقال الشافعي أحب ذلك وليس واجب عليه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحارث يقول أخبرني عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فولى وراءه أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأم القرآن وسورة سور من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب * فقلت للشافعي فأنكره هذه ونقول ليس عليه العمل لا يقرأ على أترام القرآن في الركعة الثالثة بشيء فقال الشافعي وقال سفيان بن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال إن كنت لعل غير هذا حتى سمعت بهذا فأخذت به قال فهل تركتم للعمل عمل أبي بكر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأم القرآن وبسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * فقلت للشافعي فأننا نخالف هذا كله ونقول لا يراى في الركعتين الأخيرتين على أم القرآن (قال الشافعي) هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأولىين هو خلاف ابن عمر من روايتكم وخلاف عمر من روايتكم لأنكم أخبرتم أن عمر قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيرهما من رواية غيركم فأين العمل ما رواه في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئا إلا خالفتموه فمن اتبعتم ما أراكم فلتعني نعرفه إذا كنتم تروون عن أحد الشيء مرة فنبين عليه أيسعكم أن تخالفوهم مجتمعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كلتا هما * فقلت للشافعي أنا نخالف هذا نقول يقرأ في الصبح بأقل من هذا لأن هذا تثقيب على الناس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأ بطيئة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل * فقلت للشافعي فأننا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا بقدر نصف هذا لأنه تثقيب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمير الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان أباهما في الصبح من كثرة ما كان يرتدها * فقلت للشافعي فأننا نقول لا يقرأ بهذا أثقيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الأول من المفصل

صاحب السلة بعد أن يقدم السوق الخبار لأن تلقيها حين يشتري من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومين من القرية بوجه النقص من الثمن فإذا قدم صاحب السلة السوق فهو بالخيار بين انفاذ البيع وردعه ولا خيار للتلقي لأنه هو الغار لا الغرور

(باب عطية الرجل لولده)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نحت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نحت مثل هذا قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال أليس يسر أن يكونوا في البر

اليك سواء قال بلى قال
فارجعه * حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريح عن
الحسن بن مسلم عن
طاوس أن النبي قال
لا يحل لواهب أن يرجع
فيما وهب إلا الوالد من
ولده (قال الشافعي)
وحديث النعمان ثابت
وبه نأخذ وفيه الدلالة
على أمور منها حسن
الأدب في أن لا يفضل
رجل أحدا من ولده
على بعض في نحل
فيعرض في قلب المفضل
عليه شيء يمنع من بره
لأن كثيرا من قلوب
الآدميين جبل على
الاقصارع عن بعض البر
إذا أوزع عليه والدلالة
على أن نحل الوالد بعض
ولده دون بعض جائز من
قبل أنه لو كان لا يجوز
كان يقال أعطوا أوليائه
وتركه سواء لأنه غير
جائز فهو على أصل ملكك
الاول أشبه من أن يقال
ارجعه وقوله صلى الله
عليه وسلم فارجعه
دليل على أن للوالد
ما أعطى الولد وأنه
لا يخرج بارتجاعه منه
فقد روي عن النبي أنه

في كل ركعة سورة * قلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ بهذا في السفر هذا تثقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد خالفتم في القراءة في الصلاة كل ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ابن عمر ولم تروا شيئا يخالف ما خالفتم عن أحد علمته من الناس فإن العمل خالفتموه من جهتين من جهة التثقيب وجهة التخفيف وقد خالفتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم جميع ما رويتم عن الأئمة بالمدينة بلاروايته رويتموها عن أحد منهم هذا مما بين ضعف مذهبكم أذروا مذهبكم هذا ثم خالفتموه ولم يكن عندكم فيه حجة فقد خالفتم الأئمة والعمل وفي هذا دليل على أنكم لم تجدوا من خلق الله خلقا قط يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر في القراءة في الصلاة ولا في أمر واحد شيئا يخالفه غيركم وأنه لا خلق أشد خلافا لأهل المدينة منكم ثم خلافكم ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله طاعته وما رويتم عن الأئمة الذين لا تجدون مثلهم فلو قال لكم قائل أنتم أشد الناس معاندة لأهل المدينة وجد السبيل إلى أن يقول ذلك لكم على لسانكم لا تقدرن على دفعه عنكم ثم الحجج عليكم في خلافكم أعظم منها على غيركم لأنكم ادعيت القيام بعلمهم واتباعهم دون غيركم ثم خالفتموهم بأكثر مما خالفهم به من لم يدع من اتباعهم ما ادعيت فلئن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم أن فيكم لغلظة ما يجوز لكم معها أن تفتوا خلقا والله المستعان وأراكم قد تكلفتم الفتيا وتطاولتم على غيركم من هو أقصد وأحسن مذهباً منكم

(باب المستحاضة)

سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال إن الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض المرأة فيكون دمها مستبها لا ينفصل أما تخين كله وأما رقيق كله وإذا كان هكذا انظرت عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فبهن أن كانت تحيض نجسا من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضى أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند طهرها ثم توضأت لكل صلاة وتصلى وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر إلى طهر كان أحب إلى وليس ذلك بواجب عليها عندى والمستحاضة الثانية المرأة لا ترى الطهر فيكون لها أيام من الشهر ودمها أجزا إلى السواد محتم ثم يصير بعد تلك الأيام رقيقا إلى الصفرة غير محتم فإيام حيض هذه أيام احتدام دمها وسواده وكثرته فإذا مضت اغتسلت كغسلها وطهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة وصلت * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرته من هذا فقال الشافعي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش يارسول الله انى لأطهر فأدع الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فأغسلي الدم عندك وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتستطرد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلًا فلتغتسل ثم لتستغفر بثوب ثم لتصلى قال فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من انفراق حال المستحاضتين وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستطهر بطرقه عين وذلك أنه أمر أحدهما إذا ذهبت مدة الحيض أن تغسل عنها الدم وتصلى وأما الأخرى أن تربص عدداً لليالي والأيام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلى والحديثان جميعا يفيان الاستظهار فقلت للشافعي فإنا نقول تستظهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلى ونقول توضأت لكل صلاة (قال الشافعي) فحديثنا كم الذي نعلمون عليها عن رسول الله يخالفان الاستظهار

والاستظهار خارج من السنة والآثار والمعقول والقياس وأما ويل أكثر أهل العلم فقلت ومن أين فقال الشافعي أرايتم استظهارها من أيام حيضها أم أيام طهرها فقلت هي من أيام حيضها فقال فأسعكم عدتم إلى امرأة كانت أيام حيضها نجسا فطبق عليها الدم فقلت نجعلها غميا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلي وجعلتم لها وقتا غير وقتها الذي كانت تعرف فأمرتموها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلي فيها قال أفرأيتم أن قال لكم فائل لا يعرف السنة تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ست أو سبع بأي شيء أنتم أولى بالصواب من أحد إن قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقت العدد لا يخبر عن رسول الله أو إجماع من المسلمين ولقد وقته بخلاف ما رويتم عن رسول الله وأكثر أهل المسلمين ثم قلت فيه قولا متناقضا فرعتم أن أيام حيضها إن كانت ثلاثا استظهرت عتلى أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها اثني عشر استظهرت عتلى ربيع أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها خمسة عشر لم تستظهر بشيء وإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثا ومرة يومين ومرة يوما ومرة لاشيء * فقلت للشافعي فهل رويتم في المستحاضة عن صاحبنا شيئا غير هذا فقال نعم شيئا عن سعيد بن المسيب وشيئا عن عروة بن الزبير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سبي مولى أبي بكر أن القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب ليسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر إلى طهر وتتوضأ لكل صلاة فان غلبها الدم استنقرت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة قال مالك الأمر عذرنا على حديث هشام بن عروة * فقلت للشافعي فإنا نقول بقول عروة ونضع قول ابن المسيب فقال الشافعي أما قول ابن المسيب فتركتموه كله ثم ادعيتهم قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه فقلت وأين قال قال عروة تغتسل غسلا واحدا يعني كما تغتسل المتطهرة وتتوضأ لكل صلاة يعني توضأ من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما ألقى عنها الغسل بعد الغسل الأول والغسل الثاني يكون من الدم وجعل عليها الوضوء ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها خالفتم الأحاديث التي رواها صاحبنا وصاحبكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة وقد خالفتم ما روي صاحبنا عنهم كله أنه لين في قولكم أنه ليس أحد ترك على أهل المدينة لجمع آقاويلهم منكم مع ما تدين في غيره ثم ما علمكم ذهبتم إلى قول أهل بلد غيرهم فإذا انسلختم من قولهم وقول أهل البلدان ومما روي غيركم والقياس والمعقول فأى موضع تكونون به علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس

((باب الكلب يلعغ في الاناء وغيره))

سألت الشافعي عن الكلب يلعغ في الاناء في الماء لا يكون فيه قلتان أو في اللبن أو المرق قال يهراق الماء واللبن والمرق ولا يتفعون به ويغسل الاناء سبع مرات وما مس ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله لانه نجس فقلت وما الخبة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات (قال الشافعي) فكان بينا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الكلب يشرب الماء في الاناء فينجس الاناء حتى يجب غسله سبعاً أنه إنما ينجس بماء الماء فكان الماء أولى بالنجاسة من الاناء الذي إنما ينجس بماءسته وكان الماء الذي هو طهورا إذا نجس فاللبن والمرق الذي ليس بطهورا أولى أن ينجس بماءه من الماء الذي هو طهورا إذا شرب في الاناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الاناء سبعاً لأن الكلاب لم تزل بالبادية

قال أشهد غيري فهذا يدل على أنه اختار (قال الشافعي) فإذا كان هكذا فسواء أذان الولد أو تزوج رغبة فيما أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فله أن يرجع في هبته متى شاء قال وقد جد الله جل ثناؤه على إعطاء المال والطعام في وجوه الخير وأمرهم بما فقال وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وقال مسكنا ويتما وقال ولا تنفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا لا كتب لهم وقال إن تبدوا الصدقات فنعمها هي وقال لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فإذا جاز هذا للأنجبين وذوى القربى فلا أقرب من الولد وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذاق أربابته غير ولده أو أجنبيا فقد منعه ولده وقطع ملكه عن نفسه فإذا كان محمودا على هذا كان محمودا أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن

يسوى بينهم ثلاثا يقصر
واحد منهم في بره فان
القرابة تنفس بعضها
بعضا لم تنفس البعده
« قال الربيع » يريد
البعده وقد فضل أبو
بكر عائشة بنخل وفضل
عمر عاصم بن عمر بن
أعطاه إياه وفضل
عبد الرحمن بن عوف
ولد أم كشوم (قال
الشافعي) ولو اتصل
حديث طائوس أنه
لا يحل لواهب أن
يرجع فيما وهب إلا
الوالد فيما وهب لولده
لزمت أن من وهب
هبة لمن يستثيه مثله
أولا يستثيه وقيضت
الهبة لم يكن الواهب
أن يرجع في هبته
وان لم يشبه الموهوب له
والله أعلم

(باب بيع المكاتب)

« حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أنها قالت
جاءتني بريرة فقالت
اني كائنت أهلى على
تسع أواق في كل عام
أوقيسته فأعنيني

فقال الشافعي هذا الكلام المحال أيعدو الكلب أن يكون نجس ما يشرب منه ولا يحل شرب النجس
ولأكله ولا ينجسه فلا يغسل الاناء منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الا بالقرية مثله وهذا
خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وأرى قولكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فاذا سن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الاناء من شرب الكلب سبعا والكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده
الى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون
أهل القرية أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل
البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون بالأنهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية الا لئلا نها تسرح مع
مواشيهم ولهم أشجع على البانهم وأشد لها بقاء من أن يخلوا بينها وبين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل
البادية ليس تنجس بالكلاب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أو لولا قاله لكم منهم قائل أيؤخذ الفقه
من أهل البادية وان اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أفرايتم ان اعتل عليكم مثلكم من أهل القبوة
بأن يقول الفأر والوزغان والحكاء والدواب لأهل القرية ألزمن الكلاب لأهل البادية وأهل القرية
أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فاذا ماتت فأرة أو دابة في ماء رجل قليل
أو زيت أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه الآن يقال الذي نجس في الحال التي نجس فيها نجس ما وقع
فيه كان كثيرا بقرية أو بادية أو قلبا فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس
ان كان فيما ذكرتم حجة وما علمت أحد اروي عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه
قال فيه الا بمثل قولنا الآن من أهل زماننا من قال يغسل الاناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس
جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن وورق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان من تكلم في العلم
من يتخال فيه فيشبهه والذي رأيتمكم يتخالونه لاشبهه فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ انما يكنى سامع
قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بتكلف ولا بقياس يأتي به فان ذهبت الى أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر اذا ماتت الفأرة في السن الحامد أن تطرح وما حولها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبر أن النجاسة
تكون من الفأرة وهي في البيوت وانما قال في الفأرة قولاعاما وفي الكلب قولاعاما فان ذهبت الى أن الفأرة
تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سويت بين قوليك وزدت في الخطأ وان قلتم ان ما لم يسم
من الدواب غير الفأرة والكلب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لانه لم يذكر فأما أن تقولوا الوزغ ينجس
ولا خبر فيه قياسا وترعون أن الكلب نجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول

(باب ما جاء في الجنائز)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب وعلى القبر فقال استحبها فقلت له وما الحجة فيها قال أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس التجاشي
اليوم الذي مات فيه ونخرج بهم الى المصلى فصف وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكين توفيت من الليل قال
وقدر وى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم ببلد آخر قلت للشافعي نحن نكبر الصلاة على
ميت غائب وعلى القبر فقال فقدروا يتم عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على التجاشي وهو غائب ورويت
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ساند موصول من وجوه أنه صلى على قبور وصلت
عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وانما

الصلاة دعاء لليت وهو اذا كان ملففا بيننا يصلى عليه فانما ندعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لاندعوه
غانبا وهو في القبر بذلك الوجه

(باب الصلاة على الميت في المسجد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد . قلت للشافعي فانما نكره الصلاة على الميت في المسجد فقال أرويت هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الا مرفيه وقد ذكره صاحبكم أذكر حدة يثاخلفه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخترتم أحد الحديثين على الآخر فقلت ماذا كرهه شيئا علمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بهر وهذا عندكم عمل مجتمع عليه لا نالنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدا حضرموت عمر فتخلف عن جنازته فتركت هذا بغير شيء رويتموه وكيف أجزتم أن ينام في المسجد ويعرفه الجنب طريقا ولا يجوز أن يصلى فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد فخرج أبو يعقوب البوابي وخرجنا معه فصف بنا وكبر أربعا وصلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالينا

(باب في فوت الحج)

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فخافته امرأة من خنم فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحدا من ولده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه الا حجاج به معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ فخاف ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر مالك وأخبره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبي عجوز كبيرة لا تستطيع أن تركبها على البعير وان ربطها خفت أن تموت أفأج عنها قال نعم . فقلت للشافعي فاننا نقول ليس على هذا العمل فقال خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من روايتكم ومن رواية غيركم علي بن أبي طالب روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى هذه الأحاديث وعلي وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربيعه بالمدنية يقتون بأن يحج الرجل عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملا فتخالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يقتون بأن يحج الرجل عن الرجل . فقلت للشافعي فان من حجة بعض من قال هذا القول أنه قال انه روى عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد فجعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي وهذا قول الضعيف فيه بين من كل وجه قال أرايتم لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تتركون قول ابن عمر رأى أنفسكم ورأى مثلكم ورأى بعض التابعين فتجعلونه لاجحة في قوله اذا سنتم لأنكم لو كنتم

فقلت عائشة ان أحب أهلنا أن أعدها لهم عددتها ويكون ولأولاد لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فجاءت من عند أهلها ورسول الله جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فسألها النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله خذها واشترط ليهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا نرى رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط

في قوله واشترط لهم
الولاء وأحسب حديث
عمرة أن عائشة كانت
شرطت لهم بغير أمر
النبي وهي ترى ذلك يجوز
فأعلمها رسول الله أنها
ان أعنتها فالولاء لها
وقال لا نعتك منها
ما تقدم فيها من شرطك
ولا أرى أمرها أن
تشرط لهم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وبهذا
نأخذ وقد ذهب فيه
قوم مذاهب ساذ كرها
حضرني حفظه منها ان
شاء الله (قال الشافعي)

فقال لي بعض أهل العلم
بالحديث والراي يجوز
بيع المكاتب قلت
نعم في حالين قال وما هما
قلت أن يحل نجم من
نجوم الكعبة فيعجز
عن أدائه لأنه انما عقت
له الكعبة على الاداء
فاذا لم يؤد فسقي نفس
الكعبة أن للمولى بعه
لأنه اذا عقتها على شيء
فلم يأت به كان العبد
بحاله قبل أن يكتبه
ان شاء سيده قال قد
علت بهذا فما الحال
الثانية قلت أن يرضى
المكاتب بالبيع والعجز
من نفسه وإن لم يحل له

تروني في قوله حجة لم تخالفوه لراي أنفسكم ثم تقيمون قوله مقام تردون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله
ما ليس فيه من النبي عن الحج قياسا وما للحج والصلاة والصيام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلت قد
يشبهان لأنه عمل على البدن أفرايتم ان قال لكم قائل أنتم تزعمون أن الحج في معنى الصلاة والصوم وقد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تحج عن أبيها فأنا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة
عليه إلا أنه لا تقاس شريعة على شريعة فكذلك الحجة عليكم أو رأيتم ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقاربا
منها فكيف فرقت بينه فان قلت ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر ونهى
عن المزابنة وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزابنة وداخلة في بيع الرطب بالتمر لم يجزها فلما أجازها فرقنا
بينهما بالسنة وقلنا تجوز العرايا وهي رطب بتمر وكيل بجزاف ولا يجوز ذلك اذا وضع بالأرض فكان التمر
والرطب في الأرض معا فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله
وبعضه منهي عنه بما نهى عنه رسول الله وقد خالف هذا بعض المشرقين فرأينا لنا عليهم بهذا حجة فالجدة
عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأنتم تروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تروونه عن أحد من
أصحابه خلافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرايتم اذا كنتم تجيزون
أن يحج أحد عن أحد اذا أوصى بذلك خالفتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجزتم مثل ما رددتم
فيه السنة أفيجوز لو أوصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان أجزعوه فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون
عمل آخر لغيره وإن لم تجزوه فقد فرقت بين الصلاة والصوم والحج والله أعلم

(باب الحجامة للحرم)

سألت الشافعي عن الحجامة للحرم فقال يحتجم ولا يحلق شعرا ويحتجم من غير ضرورة فقلت وما الحجة
فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وهو
يومئذ بلحي جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم فقلت الشافعي فانا نقول لا يحتجم المحرم إلا
من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم
إلا أن يضطر إليه مما لا بد له منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لم يذكر في حجامته النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة أولى بنامن الذي رواه عن ابن عمر ولعل
ابن عمر كره ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أراد لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمعه ما خالفه ان
شاء الله فقال برأيه فكيف اذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه لقول ابن
عمر وأنتم لم تثبتوا أن ابن عمر كره للناس قديتوق المراء في نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن
عمر لراي أنفسكم أفرايتم ان كرهتم الحجامة إلا من ضرورة أتعدوا الحجامة من أن تكون مباحة له كماباح له
الاغتسال والأكل والشرب فلا يبالى كيف احتجم اذا لم يقطع الشعرا وتكون محظورة عليه كحلاق الشعر
وغيره فالذي لا يجوز له الا ضرورة فهو اذا فعله بخلق الشعر أو فعل ذلك من ضرورة افتدى فينبى أن
تقولوا اذا احتجم من ضرورة أن يقتدى والا فأنتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون
في الحجامة قولاً متناقضاً

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) أى وقد فرق بينه فبعضه الح تأمل كتبه معصمه

نجم قال فأين هذا قلت أفليس في المكاتب شرمطان إلى السيد بيعة في أحدهما وهو أذا لم يوفه قال بلى قلت والشرط الثاني للعبد ما أدى لأنه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يك بالكتابة (قال الشافعي) قلت وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة الاشرط للعبد على سيده والسيد على عبده (١) قال لا قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ شرطه قال أما من الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال ففعله لم يجز له قلت فان عقاه باذن سيده قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز اذا اجتمعا على ابطال الكتابة أن (١) لعله قال نعم تأمل

نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح والغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ وهو عندنا جواب على المسئلة فكل ما جع من الوحش أن يكون غير مباح اللحم في الاحلال وأن يكون مضرا قتله المحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحدأة مع ضعف ضررها إذ كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جع أن لا يؤكل لحمه وضره أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحا في الاحرام . قلت قد قال مالك لا يقتل المحرم من الطير ما ضر الا ماسى وقال بعض أصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح يدل على أن ماسواهن على المحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفرايتم الحية أسيت فقد زعم مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فيراها كبا عقورا قال أو تعرف العرب أن الحية كبا عقورا نعم الكلب عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متفاربة تكلق الكلب فان قتلتم انها قد تضر فقتل قبل غير مكابرة كما زعم صاحبكم أن الكلب العقور ما دعا على الناس فأخافهم وهي لا تعدو مكابرة وان ذهبتم إلى أنها تضر هكذا فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنور في الاحرام والزنور انما هو كالنحلة فكيف لم تأمر بقتل الزنور وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية إذا أمر بها عمر ما سمعكم تأخذون من الأحاديث الاماهو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتل يقتل المحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب الصغير وإذا قتلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قتلتم انما أباح قتله على معنى أنه يضر والصغير لا يضر في حاله تلك والفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن تحالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا حجة عليكم انزعتم أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب لأنها أضرمته فان قال لابل الحديث جلة للمعنى قيل فلم لا يقتل الغراب الصغير لأنه غراب . سألت الشافعي عن خلق قيل أن يضر أو ينحرق قيل أن يرى قال يفعل ولا فدية ولا حرج وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدم منه شيئا قبل شئ سبأ أو جاهلا عمل ما يبقى عليه ولا حرج فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمر بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس يعني يسألونه فناء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج ففأمر رجل فقال يا رسول الله لم أشعر ففجرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ قدم ولا أخر الا قال افعلا ولا حرج (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله نأخذ

(باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشتري السبعة جزورا فينحرونها عن هدى احصارا أو تمتع قال نعم قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر قال انحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا انحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحدبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم بحيط أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت واحد فبحري البدنة والبقرة عن سبعة متمعين ومحصورين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة فإذا لم يجدوا شاة وسواء اشتروها وأخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأى وجه ما كان ملك ومن زعم أنها تجزئ عن سبعة لو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم . قلت للشافعي فإنا نقول لا تزج البدنة الا عن واحد ولا البقرة وانما يذبحها الرجل عن نفسه وأهل بيته فأما أن يخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فلا وانما سمعنا لا يشترط في البدنة في التسلسل

يطلبها قال وقلت
لهذه بريرة الى أهلها
مساومة بنفسها
لعائشة ورجوعها الى
عائشة بجواب أهلها
بان اشترطوا ولاها
ورجوعها بقبول
عائشة ذلك يدل على
رضاها بأن تباع ورضا
الذي يكاتبها بذلك لأنها
لا تشتري الا بمن كاتبا
قال أجل فقلت
فقد كان في هذا ما
يكفي كما سألت عنه
قال فان قلت فلعلها
عجزت قلت أفقرى من
استعان في كتابته بعجز
قال لا قلت فدينها
يدل على أنها لم تعجز
وان كانت قد عجزت
فلم يعجزها سيدها قال
فلعل لأهلها بيعها قلت
بغير رضاها قال لعل
ذلك قلت أفقرها راضية
اذا كانت مساومة
بنفسها ورسولا لأهلها
والبهم قال نعم قلت
فينبغي أن يذهب
توهمك أنهم باعوها
بغير رضا وتعلم أن من
لقيناه من المفتين اذالم
يختلفوا في أن لا يباع
المكاتب قبل أن يعجز
أو يرضى بالبيع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترط في التسليم أن يوجب الرجل النسيئة ثم بشره
فيها غيره وليس في هذا أحد حجة لانه كلام عربي ولا حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه أهل الحديبية فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لانه فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وألف وأربع مائة من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر بن عبد الله قال
كنا يوم الحديبية ألفا وأربع مائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أتم اليوم خيرا أهل الارض قال جابر لو كنت
أبصر لأريتكم موضع الشجرة وأنتم يجعلون قول الواحد وفعله حجة في بعض الأشياء فاذا وجدتم السنة
وفعل ألف وأربع مائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تجعلوا حجة

(باب التمتع في الحج)

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة الى الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
وانما اخترنا الا فراد لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية للتمتع ولا يجوز اذا كان فعل
التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرت قال الاحاديث
الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضالة بن قيس عام حج معاوية بن أبي
سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الفضالة لا يصنع ذلك الا من جهل أمر الله فقال سعد بنسما
قلت يا ابن أبي فقال الفضالة فان عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله وصنعناها معه
* فقلت للشافعي قد قال مالك قول الفضالة أحب الي من قول سعد وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم
من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عالمان برسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد
انما روى مالك عن عمر أنه قال افضلا بين حجكم وتمرثكم فانه أتم حج أحدكم وعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج
ولم يرو عنه أنه نهى عن العمرة في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة
أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فنامن أهل يجمع ومنامن أهل بكرة ومنامن جمع الحبح والعمرة
وكنتم من أهل بكرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت للنبي صلى الله
عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر
هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتق قبل الحج وأهدي
أحب الي من أن أعتق بعد الحج في ذي الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذان الحديثان من حديث
مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف جاز لكم
وأنتم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فيه وأنتم تثبتون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وادعيت من
خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعدا عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اختار شيئا غير مخالف لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم وقد تكرر كون أنتم على عمر اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لقولكم
فاذا جاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وأنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها وما
روى عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما رويتم وتخالفون اختياره

(باب الطيب المحرم)

سألت الشافعي عن الطيب قبل الاحرام بما يتي ربحه بعد الاحرام وبعد رمي الجرة والحلاق قبل الافاضة

لا يجهلون سنة رسول الله وأنه لو كان محتملا معنيين كان أولاهما مذهب اليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها قال أجبل (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فما معنى إبطال النبي شرط عائشة لأهل بيته قلت إن بيننا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن أعق وقال ادعوههم لا بآئهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليتكم الآية وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آباءهم وكما لم يجوز أن يحولوا عن آباءهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليتهم الذين ولوا ممتهم وقال الله واذنقوا للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجهك وقال رسول الله والوالء لمن أعق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته وروى عنه أنه قال الولاء لمة كلمه

فقال جاز وأحبه ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت فقلت للشافعي فأنكره الطيب للحرم ونكره الطيب قبل الأحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت ونروى ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي أتى أراكم لاتدرون ما تقولون فقلت ومن أين فقال أرايتم نحن وأتربأى شئ عرفنا أن عمر قاله ليس انما عرفنا بأن ابن عمر روى عن عمر فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بخير عائشة فقلت بلى قال وكلاهما صادق فقلت نعم فاذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهى عن الطيب علما واحدا هو خير الصادقين عنهما معافلا أحسب أحدا من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فإن جاز أن يتهم الغلط على بعض من بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم ممن حدثنا بما مثل ذلك على من بيننا وبين عمر ممن حدثنا بلى من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر ممن روى عن ابن عمر نهى عن الطيب روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم إذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم وإذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون إليها تعذر وأبان تكونوا ذهبتم إلى مذهب بل أراكم انما ترسلون ما جاء على ألسنتكم عن غير معرفة انما كان ينبغي أن تقولوا ممن كره الطيب للحرم انما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين سأله أعرابي أحرم وعليه جبة وحلوق فأمره بنزع الجبة وغسل الصفرة فقلت للشافعي أفترى لنا بهذا حجة أو انما هذا شبهة وما الحجة على من قال هذا قال إن كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة عثمان فلو كانا مختلفين كان أباحته التطيب ناسخا لمنعه وليس بمختلفين انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعر الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيسى عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعر الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وإن عباس للأحرام وكانت الغالية ترى في مفارقة ابن عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيسى عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر من روى الجرة فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون إليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لراى أنفسكم فالعلم إذا اليكم تأتون منه ما شئتم وتدعون منه ما شئتم تأخذون بلا تبصر لما تقولون ولا حسن روية فيه أرايتم إذا خالفتكم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الأحرام لأنه يبقى بعد الأحرام وقد كان الطيب حلالا فاذا كرهتموه إذا كان يبقى بعد الأحرام فلا وجه لقولكم إلا أن تقولوا وجدناه إذا كان محرما ممنوعا أن يبتدى طيبا فاذا تطيب قبل يحرم فما يبقى كان كابتداء الطيب في الأحرام قلت فأنتم تجيزون بأن يدهن المحرم بما يبقى لينة وذهابه الشعث ويرجل الشعر قال وما هو قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت والشيرق وغيره قال هذا لا يصلح للمحرم أن يبتدى الأدهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة المتطيب عندنا وعندكم وانما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن بشئ يبقى في رأسه لينة ساعة أو تجيزوا الطيب إذا كان قبل الأحرام ولولم يكن في هذا سنة تبسع انبغى أن لا يقال الا واحد من هذين القولين

(باب في العمري)

التسب لا يباع ولا يوهب
فلما بلغهم هذا كان
من اشترط خلاف
ما قضى الله ورسوله
عاصيا وكانت في المعاصي
حدود وآداب وكان من
آداب العاصيين أن
تعطل عليهم شروطهم
ليشكلوا عن مثلها وينكل
بها غيرهم وكان هذا
من أحسن الأدب

(باب الضحايا)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا اسمعيل
ابن ابراهيم بن عليه عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس بن مالك أن
رسول الله صلى بكبشين
أملحين ، قال وروى
مالك عن يحيى بن
سعيد عن عباد بن عيم
أن عويم بن أشقر
ذبح أضحية قبل أن يغدو
يوم الأضحية وأنه ذكر
ذلك لرسول الله فأمره
أن يعود بضحية أخرى
قال وروى مالك عن
يحيى بن سعيد عن بشير
ابن يسار أن أبا بردة بن
نيار ذبح قبل أن
يذبح النبي صلى الله عليه
وسلم يوم الأضحية فزعم
أن رسول الله أمره

قال سألت الشافعي عن أعمر عمري له ولعقبه فقال هي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها فقلت وما
الجهة فقال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار جمل أعمر
عمري له ولعقبه فأعماهي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال
وبها نأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم وقد روى هذا مع جابر
ابن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت للشافعي فإنا نخالف هذا فقال أتحالفونه
وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن جتنافيه أن مالك قال أخبرنا يحيى بن سعيد
عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً دمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها
فقال له القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فان ذهب إلى أن يقول العمري
من المال والشرط فيها جازر فقد شرط الناس في أموالهم شروطاً لا يجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل
الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولد البائع فيعتقه فهو حر والولد لا متى والشرط باطل فان قال
السنة تدل على ابطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على ابطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسنة مرة
وتركها مرة قول القاسم لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في ذلك ما يرد به
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا لا يجزئ يحيى
عن عبد الرحمن عنه وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما
قاله أناس بعده قد يمكن أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ولا بلغهم عنه بشئ وانهم لناس لا نعرفهم فان
قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله أو من أهل العلم لا يجاهلون النبي صلى
الله عليه وسلم سنة ولا يجمعون أيداً من جهة الرأي ولا يجمعون الأمن جهة السنة قيل له أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة تقوم فقال لا هلهاش أنكم بها فرأى الناس
أنها تطليقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث فاذا قيل لكم ترون قول القاسم والناس إنها تطليقة قلتم لا ندري
من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فان لم يكن قول القاسم والناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو
عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة أبعد ولئن كان حجة لعله أخطأتم بخلافكم إنا ما برأيكم
وانا لحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن جبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فساء رجل من
أهل البادية فقال اني وهبت لابني ناقه حياته وانما نتجحت لبلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني
تصدقت عليه بها قال ذلك أبعدك منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي
نجيح عن جبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال أضنت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي)
أخبرنا سفيان عن عمرو بن سليمان بن يسار أن طارقاً قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري للوارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء بن أبي
رباح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمروا ولا ترفوا فن أعمرياً أو أرقبه فسبيله سبيل

الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شريح القاضي لأعني بالعري فقال له الأعني يا أبا أمية بما قضيت لي فقال له شريح استأنا قضيت لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أعمر شيئا حياته فهو لورثته إذا مات (قال الشافعي) فتكون ما وصفت من العري مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم لتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم أفتى في رجل قال لأمة قوم شأتكم بها فرأى الناس أنها تطليقة ثم تخالفونه برأيكم وما روى القاسم عن الناس والله أعلم

(باب ما جاء في العقيقة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي قال تسحب العقيقة ولو بعصفور * قلت للشافعي فإنا نقول ليس عليه العمل ولا نلتفت إلى قوله تسحب قال قد يمكن أن لا يكون استحبابها لأهل العلم بالمدينة (قال الشافعي) أخبرنا الثقي عن يحيى ابن سعيد عن سليمان بن يسار أن الناس كانوا يقضون في المحوس بثمانمائة درهم وأن اليهود والنصارى إذا أصيبوا يقضى لهم بقدر ما يعقلهم قومهم فيما بينهم * قلت فإنا نقول في اليهودي والنصراني نصف ذية المسلم ولا نلتفت إلى رواية سليمان بن يسار أن الناس (قال الشافعي) سليمان مثل القاسم في السن أو أسن منه فإن كانت لكم حجة بقول القاسم الناس فهمي عليكم بقول سليمان بن يسار لأن لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليهودي والنصراني قول

(باب في الحربي يسلم)

سألت الشافعي عن المشركين الوثنيين الحربيين يسلم الزوج قبل المرأة والمرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما في دار الاسلام أو خرج فقال ذلك كله سواء ولا يحل للزوج إصابتها (٣) ولله أن يصيبها إذا كان واحدا منهما مسلما ونظرتهما إلى انقضاء العدة فإن انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما وكذلك لو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن تسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين الزوج والمرأة في ذلك * فقلت له علام اعتمدت في هذا فقال على ما أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلافا من أن أباسفيان أسلم قبل امرأته وأن امرأته صفوان وعكرمة أسلتا قبلهما ثم استقروا على النكاح وذلك أن آخرهم اسلاما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضرني ذكرها وقد حضرني منها حديث مرسل وذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الاسلام ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقرا على النكاح قال ابن شهاب فكان بين اسلام صفوان وامرأته نحو من شهر * فقلت له أرايت ان قلت مثل ما قلت إذا أسلت قبل زوجها خرجت من الدار ولم تخرج ثم أسلم الزوج فهم على النكاح ما لم تنقض العدة وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت الفرقة بينهما إذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي) إذا دخل عليكم والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقياس وما القول في رجل يسلم قبل امرأته والمرأة قبل زوجها الا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددتموها بتأويل القرآن فإذا تأولتم قول الله ولا تمسكوا بعصم الكوافر لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانه وأنتم تقولوا بهذا وزعمتم أن العصمة انما تنقطع بينهما إذا عرض على الزوجة الاسلام فأبى وقد يعرض عليها الاسلام من ساعته أو يعرض عليها بعد سنة وأكثر فليس هذا بظاهر الآية ولم تقولوا في هذا بخبر ولا يجوز أن يقال بغير ظاهر الآية لا بخبر لازم فقلت

أن يعود بنخبة أخرى قال أبو بردة لا أجد الاجماع فقال النبي وإن لم تجد الاجماع فاذبحه (قال الشافعي) فاحتمل أن يكون انما أمره أن يعود بنخبة أخرى لأن النخبة واجبة واحتمل أن يكون انما أمره أن يعود إن أراد أن يضحى لأن النخبة قبل الوقت ليست بنخبة تجزئه فيكون في عداد من ضحى قال ووجدنا الدلالة عن رسول الله أن النخبة ليست بواجبة لا يحل تركها وهي سنة يجب لزومها ويكره تركها لا على إيجابها فإن قيل فأبى السنة التي دلت على أنها ليست بواجبة قيل أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عبيد الرحمن بن جريد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر فإن أراد أحدكم أن يضحى فلا عيس من شعره ولا بشروء (قال الشافعي) وفي هذا الحديث دلالة على أن النخبة ليست

بواجبة لقول رسول
الله فان أراد أن يفتحي
ولو كانت النخبة واجبة
أشبهه أن يقول فلا
يمس من شعره حتى
يفتحي ونأمر من أراد
أن يفتحي أن لا يمس من
شعره شيأ حتى يفتحي
اتباعا واختيارا فان
قال قائل ما دل على
أنه اختيار لا واجب
قيل له روى مالك بن
أنس عن عبد الله بن أبي
بكر عن عمرة عن عائشة
قالت أنا قتلت فلانة
هدى رسول الله بيدي
ثم قلدها رسول الله بيده
ثم بعث بها مع أبي فلم
يحرم على رسول الله شيء
أحلله الله له حتى نحر
الهدى (قال الشافعي)
في هذا دلالة على
ما وصفت من أن المرأة
لا يحرم بالبعثة بهديه
يقول البعثة بالهدى
أكبر من إرادة النخبة

(باب المختلقات التي
يوجد على ما يوجد منها
دليل على غسل القدمين
ومسحهما)

حسنة ثلث الربيع قال
قال الشافعي نحن نقرأ
آية الوضوء فأنغسلوا
وجسوهكم وأيديكم

فان قلت يعرض عليها الاسلام من ساعتها قال الشافعي أفليس يقيم بعد اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيت
ان كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بكما لا تكلم أو مغمى عليها فان قلت تطلق فقد تركتم العرض وان
قلت ينظر بها فقد أقامت في حباله وهي كافرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المختنة مثلها
قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فسوى
بينهما وكيف فرقتم بينهما (قال الشافعي) هذه الآية في معنى تلك لا تعدوها تان الآيتان أن تكونا تدلان
على أنه اذا اختلف دين الزوجين فكان لا يحل للزوج جماع زوجته لاختلاف الدينين فقد انقطعت العصمة
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة ان جاءت عليها مدة ولم يسلم المتخلف عن الاسلام
منهما فان كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة الانجبر يلزم لان رجلا لو قال مدت مني سنة أشهر أو يوم لم
يجز هذا من قبل الرأي انما يجوز من جهة الأخبار اللازمة فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأه
أبي سفيان وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هند مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أسلمت
بعد أيام فاستقر على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصغوان بن أمية عن الاسلام وأسلمت زوجها معها
ثم أسلمت فاستقر على النكاح وكان ابن شهاب جل أحد الحديثين أو هما معا فذكر فيه توفيت العدة دل ذلك
على انقطاع العصمة بين الزوجين ان انقضت العدة قبل يسلم المتخلف عن الاسلام منها لا أن انقطاع
العصمة هو أن يكون أحدهما مسلما ويكون الفرج ممنوعا حين يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقل لبعض من يذهب الى التفريق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أن تجهلوا امرأه أبي
سفيان قالوا لا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسيرا قيل أما علمتم أن أباسفيان قد أسلم وقد أقامت هند
على الكفر ثم أسلمت فاستقر على النكاح قال بلى قيل أو ليس بقيت عقدته عليها وقد أسلم قبلها قال بلى
قيل فلو كان معنى الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر على أنه متى أسلم حرمت كنتم قد خالفتم الآية وقولكم
وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم واذا كان لا تمسكوا بعصم الكوافر جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها المدة
لا تجوز الانجبر يلزم مثله (قال الشافعي) وأنتم اذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الاسلام قنأه فاذا
عرض عليها الاسلام فأبته انفسخ النكاح قيل فاذا كانت بيلاد نائية فانا انقضت عدتها انفسخ النكاح
وان لم يعرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمعقول ان كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها
انبغي أن نخرجها من يده قبل عرض الاسلام وان كان ذلك بعمدة فالمدّة التي نذهب اليها نحن وأنتم العدة

(باب في أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم
ويسلمون ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس ذلك له قلت ما الحجّة
في ذلك قال الاستدلال بمعنى الاجماع والسنة قلت وأين ذلك قال رأيت أهل دار الحرب اذا سبي بعضهم
بعضا وغصب بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا
وهم رقيق لهم والأموال لانهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فاذا ملكوا بقسم الجاهلية فاذلك الملك بأحق
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حرا مع أنه أخبرنا مالك عن ثور بن يزيد انه دلي
أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيمان دار وأرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم
الجاهلية وأيمان دار وأرض أدر كها الاسلام لم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نروى
فيه حديثا أثبت من هذا أثبت معناه

﴿باب البيوع﴾

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيهما الضراب بدنانير مضروبة ويريده على وزنها قال هذا الرباعينه المجعل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لأفضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال لا تبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض . فقلت للشافعي فأنزعم أنه لا بأس بهذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أجزتموه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم أنه لا بأس أن يباع بعضه ببعض بغير وزن بالبادية وحيث ليس موازين فإن كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه إلا مثلاً بمثل فقد أجزتموه وإن لم يكن منه فلم تحرمونه في القرية وتجيزونه في البادية وأنتم لا تجيزون بالبادية ثم ابترا مثلاً بمثل وإن لم يكن في البادية ميكال وأجزتم هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض بغير وزن إذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

﴿باب متى يجب البيع﴾

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون البائع نقضه ولا للمشتري نقضه إلا من عيب قال إذا تفرق المتبايعان بعد عقدة البيع من المقام الذي تبايعاه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار . فقلت له فأنقول ليس لذلك عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال لمالك بن أوس حين اصطف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال له طلحة انظري حتى يأتي نازلي من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فإن قلتم ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمل به بعده فإن عمر الذي سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يعجبه أن يجبهه فارق صاحبه فشيئاً قليلاً ثم رجع أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعاً

﴿باب بيع البرناج﴾ سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرناج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء إلا المشتريه الخيار إذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة . فقلت للشافعي فأنقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما لأنهما في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الأعدال على البرناج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الفرار المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولا بد لا يرى من الأعدال شيء وإن الصفقة تقع منها على ثياب مختلفة . فقلت للشافعي إنما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحداً يقتضي به في العلم أجازوه فإن قلتم إنما أجزأناه على الصفة فيسوغ الصفات لا تجوز المضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرناج أرايت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فإن قلتم لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة

إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين بنصب أرجلكم على معننى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بغسلهما ما أشراف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشراف واجتمع كعباً حتى تقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم إلى الكعبين كقوله وأيديكم إلى المرافق وأن المرافق والكعبين مما يغسل : حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى التضريرين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصل إلى بها قال فأتى عبد الرحمن ابن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فأتى سمعت

(باب بيع الثمر)

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وهذا تأخذ وفيه دلالة بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن به عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحجرة أو الصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر إراء البائع والمشتري كما كان يراه إذا ريث فيه الحجرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت فقطعه أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن يتبع أبدأ حتى ترهى وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلنا بالجسلة وقلنا لا يحل بيع القناء ولا الخربز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم يحل بيع القناء والخربز حتى يرى فيه النضج كان بيع مال يخرج من القناء والخربز أحرم لأنه لم يبدو صلاحه ولم يتخلق ولا يدري لعله لا يكون * فقلت للشافعي فإنا نقول إذا ظهر شيء من القناء لم يحل أن يتبع ثمرة تلك وما خلق من القناء ما نبت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه فلم أجزم بيع شيء لم يتخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمرتين فإن زعمتم أنه يجوز في الخل إذا طابت العام أن يتبع ثمرة فأبلا فقد خالفتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القناء والخربز * سألت الشافعي عن القناء والخربز والفجل يشتري أيكون لشتره أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشيء منه متفاضلا يدا بيد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فإنا نقول كما قلت لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد ولا خيره فيه نسيت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيت وهذا في حكم الطعام من التمر والخنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس ما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن يتبع قبل أن يقبض ويباع منها واحد بعشرة من صنفه نسيت أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدا بيد

(باب ما جاء في ثمن الكلب)

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب للرجل فقل ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نجيزه أن يبيعهما نهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتنا ثم في الحال التي يحل اتخاذها فيه أتباعا لا من النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال قلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له ثمنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرموه ثمنه في الحال التي تقوت فيها نفسه وأنتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن ينتفع به فيها فإن قال قائل فإن من المشرقين من زعم أنه إذا قتل فقيهه ثم ويرى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيا ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أن الكلب سلعة من

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسيع الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار (قال الشافعي) فلا يجزئ متوضئا إلا أن يغسل ظهره وقداميه ويطونهما وأعقابهما وكعبيه معا (قال) وقد روى أن رسول الله مسح على ظهره وقداميه وروى أن رسول الله رش على ظهره وأحدهما وحده الحديثين من وجه صالح الإسناد قال فان قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشمهما ولا يكون مضادا لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين قيل له الخفان حائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال

السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل وإن لم يترك كل لهما للمنفعة فيهما ويقولون لوزعنا أن ثمنه لا يحل
زعنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباه هذا كثيرة فيزعمون أن ما شيه لرجل لومات كان له أن
يسلخ جلودها فيدبغها فإذا دبغت حل يبيعها ولو استهلكها رجل قبل الدبغ لم يضمن لصاحبها شيئا لأنه لا يحل
ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم يرث الخمر وأتوهب له لا تحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلا فإذا صارت
خلا حل ثمنها ولو استهلكها مستهلك وهي خمر أو بعدما أفسدت وقبل تصير خلا لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأن
أصلها محرم ولم تصر خلا لأنهم يقولون ما يقولون وأما صارت وأما جوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن
وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم
لم تتبعوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب ثمنًا إذا كان حيًا وتجعلون فيه ثمنًا إذا كان ميتًا أو رأيتم لوقال لكم
قائل لا تجعل له ثمنًا إذا قتل لأنه قد ذهب منفعته وأجزأن يباع حيًا ما كانت المنفعة فيه وكان حلالًا أن
يتخذ هل الحاجة عليه الآن يقال ما كان له مالك وكان له ثمن في حياته كان له ثمن وما لم يكن له ثمن في إحدى
الحالتين لم يكن له ثمن في الأخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون نجسة أو سق صدقة قال وبهذا نقول وتقولون في الجملة ثم خالفتموه في معان وقد زعمتم وزعمنا أن لا يضم صنف طعام إلى غيره لانا إذا ضمناها فقد أخذنا فيمادون نجسة أو سق فإن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين أنه لا يكون في نجسة أو سق صدقة حتى تكون من صنف واحد ثم زعمتم أنكم تضمنون الحنطة والسلت والشعير مع الان سعد الم يحجز الحنطة بالشعير الامثلا بمثل (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الحنطة بالشعير كيف شئتم يدا بيد ولم يقل في السلت شيئا علمته والسلت غير الحنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلست من الحنطة وأنتم لا تضمنون أحدهما إلى الآخر وزعمتم أنكم تضمنون القطنية كلها بعضها إلى بعض وترزعمون أن يحتكم فيها أن عمر أخذ من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والحنطة والتمر العشر أو يضم بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الحنطة والزبيب نصف العشر أفيضم الزبيب إلى الحنطة ان هذا لا حالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم تقولون التفاضل اذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضمنوها وهي عندكم مختلفة وكيف جاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما أعلم قولكم في القطنية والسلت والشعير الا خلافا للسنة والآثار والقاس

(باب النكاح بولي)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الخجة في ذلك قال أ ديت ثابته بأما من حديث مالك فإن مالكا أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا باذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان (قال الشافعي) وثبت هذا قولهم لا يجوز نكاح الابوت ونحن نقول فيه بأحاديث من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن سلم بن وهب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيعا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة قال جمع القرقيز كفافهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلا فخلد عمر الناكح

السمع عليهما يضاد
غسل القدمين وهو
غيرهما والذي قال
مسح أو رش ظهور
القدمين فقد زعم أن
ليس بواجب على
المتوضئ غسل بطن
القدمين ولا تخليل بين
أصابعهما ولا غسل
أصابعهما ولا غسل
عقبه ولا كعبه وقد
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويل للأعقاب
من النار وقال ويل
للعراقيب من النار
ولا يقال ويل لهما من
النار الا وغسلهما
واجب لان العذاب
انما يكون على تركه
الواجب وقال رسول
الله لأعني يتوضأ بطن
القدم بطن القدم
بفعل الاعشى يغسل
بطن القدم ولا يسمع
النبي فسمي البصبر
فان قال قائل فما جعل
هذه الاحاديث أولى
من حديث مسح ظهور
القدمين ورشهما قيل
أما أحد الحديثين
فليس مما يثبت أهل
العلم بالحديث لو انفرد
وأما الحديث الآخر
فمفسر الاسناد ولو كان

ومنقروا ثبت والذي يخالفه
أكثر وأثبت منه وإذا
كان هكذا كان أولى
ومع الذي خالفه ظاهر
القرآن كما وصفت
وهو قول الأكثرين
العامه

باب الاسفار
والغليس بالفجر

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن محمد
ابن عجلان عن عاصم
ابن عمر بن قسادة عن
محمود بن لبيد عن رافع
ابن خديج أن رسول
الله قال أسفروا بالصبح
فإن ذلك أعظم لأجوركم
أو قال لأجره أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
عروة عن عائشة قالت
كن نساء من المؤمنات
يصلين مع النبي وهن
متلفعات برء وطهرن
ثم يرجعن إلى أهلهن
ما يعرفهن أحد من
الغلس قال وروى زيد
ابن ثابت عن النبي
ما يوافق هذا وروى
مثله أنس بن مالك
وسمى بن سعد الساعدي
عن النبي عليه السلام

والمنكح وفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لا
نكاح إلا بولي أمره وشاهدي عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة بالمدينة ومكة، قلت للشافعي نحن
نقول في الدنية لا بأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخه في الشريعة فقال الشافعي عدم لما سددتم من أمر
الأولياء فنقضتموه فقلتم لا بأس أن تنكح الدنية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار
على كل أمر أه فن أمركم أن تنكح الدنية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار
صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدنية أرايتم لو قال لكم قائل بل لا يجوز نكاح الدنية إلا بولي لأنها أقرب
من أن تدلس بالنكاح وتصل إلى المكر ومن الشريعة التي تستحي على شرفها وتخاف من منعها أما كان
أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فإن الخطأ في هذا القول لأين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكايته
(قال الشافعي) النساء محرمات الفروج إلا بما أبيحت به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرضا
ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن واحد لا يحل لواحدة
منهن ولا يحرم منها إلا ما حل للآخرى وحرم منها

(باب ما جاء في الصداق)

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق فقال الصداق غن من الأثمان فتراضى به الأهليون في
الصداق بماله قيمة فهو جائز كما تراضى به المتبايعان بماله قيمة جاز قلت وما المحجة في ذلك قال السنة الثانية
والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلا
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد فقال
لا أجدر فزوجه إياها بما معكم من القرآن قلت للشافعي فأنقول لا يكون صداق أقل من ربع دينار
ونحتاج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم وقالوا النساء صدقاتهن نحلة فأي شيء يعطينا لو أصدقها درهم فلنا نصف درهم وكذلك
لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل
والآثار بالمدينة ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن
المسيب يقول لو أصدقها سوطا فافرقه جاز وربيعة بن أبي عبد الرحمن يجيز النكاح على نصف درهم وأقل
وإنما قلتم هذا فيما نرى من أبي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن أبا حنيفة قال لا يكون الصداق أقل مما تقطع
فيه اليد وذلك عشرة دراهم فقل بعض من يذهب مذهبه أبي حنيفة أو خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فإني قول من ذهبتم فروى عن علي فيه شيئا لا يثبت مثله لو لم يخالفه غيره لا يكون مهر
أقل من عشرة دراهم فأنتم خالفتموه فقلتم يكون الصداق ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة
أنا استقمحنا أن يباح الفرج بشئ يسير قلنا أفرأيت أن اشتري رجلا جارية بدرهم يحل له فريحتها قالوا
نعم قلنا فقد أبحتم فرجا وزيادة رقبته بشئ يسير فجعلتموهما على رقبته وباح فريحتها بدرهم وأقل وزعمتم
أنه لا يباح فريحتها من كوحه إلا بعشرة دراهم أو رأيت عشرة دراهم لسوداء فقيرة تنكحها شريف أليست
بأكثر لدرهم من عشرة دراهم بشرعية غنية نكحها دني فقير أو رأيت وحين ذهبتم إلى ما تقطع فيه
اليدين فقلتم الصداق قياسا عليه أليس الصداق بالصدوق أشبه منه بالقطع فقالوا الصداق خبر والقطع
خبر لأن أحدهما قياس على الآخر ولكنهما اتفقا على العدد هذا تقطع فيه اليد وهذا يجوز مهرها فلو
قال رجل لا يجوز صداق أقل من خمسمائة درهم لأن ذلك صداق النبي صلى الله عليه وسلم وصداق بناته
ألا يكون أقرب منكم أو قال رجل لا يحل أن يكون الصداق أقل من مائتي درهم لأن الزكاة لا تجب في

(قال الشافعي) فقلنا اذا انقطع الشك في الفجر الآخر وبان معترضا فالتغليس بالصبح أحب لنا وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب لنا قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما وذكروا حديث رافع بن خديج وقال أخذناه لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي أرايت ان كانا مختلفين فلم صرت الى التغليس قلت لان التغليس أولا هما يعني كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبههما بحمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرفهما عند أهل العلم قال فاذا كرك ذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فذهبنا الى أنها الصبح وكان أقل ما في الصبح ان لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر اذا بان معترضا فقد جاز أن

أقل من مائتي درهم ألا يكون أقرب الى الصواب منكم وان كان كل واحد منكم غير مصيب واذا كان لا ينبغي هذا وما قلتم فلا ينبغي فيه الا اتباع السنة والقياس أرايت ان كان الرجل يصدق المرأة صدق مثلها عشرة دراهم ألف درهم فيجوز ولا يكون له رده ويصدق المرأة عشرة وصدق مثلها آلاف فيجوز ولا يكون لها رد ذلك كما تكون اليهود يجوز فيها التغاير برضا المتبايعين فلم يكون هكذا فيما فوق عشرة دراهم ولا يكون هكذا فيما دون عشرة دراهم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة تزوجها الرجل أنه اذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيدا بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) ليس ارخاء الستور يوجب الصداق عندى لقول الله جل ثناؤه اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولا نوجب الصداق الا بالمسيس قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

(باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سهلة ابنة سهيل أن ترضع سالما خمس رضعات فيحرم بهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم عن عمرة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع الى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم يكن يدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل له عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله ابن سعد الى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها (قال الشافعي) فرويتم عن عائشة أن الله أنزل كتابا أن يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم نسخ بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن ورويت عن عائشة وحفصة أم المؤمنين مثل ما روت عائشة وخالقتموه ورويت عن ابن المسيب أن المصة الواحدة تحرم قدر كتم رواية عائشة ورأيها ورأي حفصة بقول ابن المسيب وأتمت ترك كون علي سعيد بن المسيب رأي برأي أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ووافق ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم العمل (قال الشافعي) أخبرنا ناس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان * فقلت للشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وحفظه عنه وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

(باب ما جاء في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أقول

يصلى الصبح علمنا أن
مؤذى الصلاة في أول
وقتها أولى بالمحافظة
عليها من مؤخرها
وقال رسول الله أول
الوقت رضوان الله وسئل
رسول الله أى الأعمال
أفضل فقال الصلاة في
أول وقتها ورسول الله
لا يؤثر على رضوان الله
ولا على أفضل الأعمال
شيئاً (قال الشافعى)
ولم يختلف أهل العلم
في امرئ أراد التقرب
الى الله بشئ يتجمله
مبادرة ما لا يخول منه
الآدميون من النسيان
والشغل ومقدم الصلاة
أشد فيها تمكناً من
مؤخرها وكانت الصلاة
المقدمة من أعلى أعمال
بنى آدم وأمر نبال تغليس
بها ما وصفا قال فابن
أن حديثك الذى
ذهب اليه أثبتهما
قلت حديث عائشة
وزيد بن ثابت وثالث
معهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم بالتغليس
أثبت من حديث رافع
ابن خديج وحده في
أمره بالأسـ فإرفان
رسول الله لا يأمر بأن
تصلى صلاة في وقت

فقلت للشافعى اننا نقول في السائبة ولاؤه للمسلمين وفي النصرانى يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين (قال الشافعى)
وتقولون في الرجل يسلم على يدى الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء لأن واحدا
من هؤلاء لم يعتق والعق يقوم مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديتين وأصل قولكم فتقولون اذا
أعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه واذا أعتق الذمى عبده المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعى) رحمه
الله تعالى ولا يعدو المعتق عبده سائبة والنصرانى يعتق عبده مسلماً أن يكونا ما الكين يجوز عتقهما فقد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فن قال لا ولاه لهذين فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأخرج الولاء من المعتق الذى جعله له رسول الله أو يكون كل واحد منهما فى حكم من لا يجوز له
العق اذا كانا لا يثبت لهما الولاء فانما أعتق الرجل عبده سائبة أو النصرانى عبده مسلماً لم يكن واحد منهما
حر الا أنه لا يثبت لهما الولاء وأنتم والله يعافينا وياكم لا تعرفون ما تتركون ولا ما تأخذون فقد تركتم على عمر
أنه قال للذى التقط المنبوذ ولاؤه لك وتركتكم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبته
ولاء المسلمين بن يسار وتركتكم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يسلم على يدى
الرجل له ولاؤه وقلم الولاء لا يكون الا لمعتق ولا يزول هبة ولا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة وله معتق
وفي النصرانى يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاه لهما فلو أخذتم ما أصبتم فيه بتبصر كان السائبة والنصرانى
أولى أن تقولوا ولاه السائبة لمن أعتقه والمسلم للنصرانى اذا أعتقه وقد فرقتم بينهما كان ما خالفتموه لما خالف
حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق أولى أن تتبعوه لان فيه آثاراً مما لا أثر فيه

(باب الافطار في شهر رمضان)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين أو إطعام
ستين مسكيناً فقال انى لا أجده فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا فصدق به فقال
يا رسول الله ما أجداً حوج منى فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ثم قال كله (قال
الشافعى) أخبرنا مالك عن عطاء الخراسانى عن سعيد بن المسيب أن أعرابياً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت أهلى في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل
تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه إياه (قال الشافعى)
بهذا نقول يعتق رقبة لا يجزيه غيرها اذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعمتم أن أحب اليكم أن لا تكفروا
الاباطعام يا سبحان الله العظيم كيف تروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً تخالفونه ولا تخالفون
الى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحدنا قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لأحد
خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب في اللقطة) سألت الشافعى عن وجد لقطة فقال يعرفها سنة ثم يأكلها ان شاء موسراً
كان أو معسراً فاذا جاء صاحبها ضمنه له فقلت له وما اللقطة في ذلك قال السنة الثابتة وروى هذا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبى من مياسير الناس
يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
عن يزيد بن مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهنى أنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن
اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكأها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافسانك بها (قال الشافعى) أخبرنا
مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدير الجهنى أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام

فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر عزفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإدامت السنة فشائت بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة كل القطة ثم خالفتم ذلك وقلتم نكروا كل القطة (١) للغني والمسكين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطة فأتى عبد الله بن عمر فقال إني وجدت لقطة فماذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا أمر لك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) فإن عمر لم يوقت في التعريف وقتاً وأتمت وقتون في التعريف سنة وابن عمر كره للذي وجد القطة أكلها غنياً كان أو فقيراً وأتمت ليس هكذا تقولون وابن عمر كره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وأتمت لا تكثرهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون لو تر كها ضاعت

(باب المسح على الخفين)

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال يسمح المسافر والمقيم إذا لبس على كمال الطهارة فقلت وما الخبة قال السنة الثابتة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبرا أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد سل أباك فسأله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال في السوق ثم توضأ ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس ابن مالك أتى قباء فبال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) خالفتم ما روى صاحبكم عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلتم لا يسمح المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أباه يمسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال يضع الذي يمسح على الخفين يداً من فوق الخفين ويداً من تحت الخفين ثم يمسح * فقلت للشافعي فأنكره المصح في الحضر والسفر قال هذا خلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلى العمل والسنة جميعاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهود حين افتتح خيبر أقر كم أقركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيخصر بينه وبينهم ثم يقول إن شئتم فلنكم وإن شئتم فلي

(باب ما جاء في الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتته من ورائه فضررته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على نفسي ضمة وجدت منهار مج الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله

(١) قوله للغني والمسكين كذا في الأصل وانظره مع بقية العبارة وحرر كتبه صححه

و يصلها في غيره (قال الشافعي) وأثبت الحج وأولها ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات ثم قول رسول الله أول الوقت رضوان الله وقوله ادسئل أي الاعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها قال فقال فيخالف حديث رافع بن خديج حديثكم في التغليس قلت إن خالفه فالخبة في أخذنا بحديثنا ما وصفت وقد يحتمل أن لا يخالفه بأن يكون الله أمرنا بالمحافظة على الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك أفضل الأعمال وأنه رضوان الله فاعمل من الناس من سمعه فقدم الصلاة قبل أن يتبين الفجر فأمرهم أن يسفروا حتى يتبين الفجر الآخر فلا يكون معنى حديث رافع ما أردت من الاسفار ولا يكون حديثه مخالفاً حديثنا قال فما طاهر حديث رافع قلت الأمر بالاسفار لا بالتغليس وإذا احتمل أن يكون موافقا

للأحاديث كان أولى
بنا أن لا ننسبه إلى
الاختلاف وإن كان
مخالفاً للحجة في تركنا
إياه بحديثنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وبما وصفت من
الدلائل معه

(باب رفع الأيدي
في الصلاة)

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يحاذي
منكبيه وإذا أراد
أن يركع وبعد ما يرفع
رأسه من الركوع ولا
يرفع بين السجدين
* أخبرنا سفيان عن
عاصم بن كليب قال
سمعت أبا يقول حدثني
وائل بن حجر قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه خذو
منكبيه وإذا ركع
وبعد ما يرفع رأسه قال
وائل ثم أتيتهم في الشتاء

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه ففقت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة في الثالثة ففقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا باقتادة
فاقتصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتيل عندي فأرضه منه فقال
أبو بكر لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله فيعطيل سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم صدق فأعطه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فابتعت به مخرفاً في بنى سلمة فله لأول مال تأتله
في الإسلام قال مالك المحرف التخيل (قال الشافعي) وبهذا نقول السلب للقاتل في الأقبال وليس للامام
أن يمنعه بحال لأن إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد أعطى رسول الله السلب يوم حنين
وأعطاه بيدر وأعطاه في غير موطن * فقلت للشافعي فإنا نقول إنما ذلك على الاجتهاد من الامام فقال
تدعون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل
فكيف ذهبتم إلى أنه ليس بحكم أو رأيتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة
أنجاس الغنمة فلو قال قائل هذا من الامام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه إلا أن يقال إعطاء النبي
صلى الله عليه وسلم على العام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فيتبع قول
النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يتحكم متحكم فيدعي أن قول النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما حكم
والآخر اجتهاد بلا دلالة وإن جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس فإن قلتم لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا اليوم حنين قال الشافعي ولو لم يقله إلا يوم حنين أو أخرجز وة غزاهما أو أولى لكان أولى
ما أخذ به والقول الواحد منه يلزم لزوم الاقوال مع أنه قد قال وأعطاء بيدر وحنين وغيرهما وقولكم ذلك
من الامام على الاجتهاد فإن لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرفيع عليه ويجتهد
أخرى فيعطيه غيره وأي شيء يجتهد إذا ترك السنة إنما الاجتهاد قياس على السنة فإذا لزم الاجتهاد صار تبعاً
للسنة وكانت السنة ألزم له أو كان يجوز له في هذا شيء إلا ما من رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياساً
عليه * فقلت فهل خالف في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس قلت فما احتج به (قال الشافعي) قال
إذا قال الامام قبل لقاء العدو من قتل قتيلاً له سلبه فهو له وإن لم يقله فالسلب من الغنمة بين من حضر الواقعة
إذا أخذ خمسة * فقلت للشافعي فما كانت حجتك قال الحديث الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
بعد تقضي حرب حنين لا قبل الواقعة فقلت فخالف الحديث (قال الشافعي) وأنتم قد خالفتموه فإن كان
له عذر بخلافه فهو أقرب العذر منكم فإن قلتم تأوله فكيف جازله أن يتأول فيقول فلعل النبي إنما أعطاه
إياه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة فأرقت هذا تأويل قيل والذي قلت تأويل أبعد منه * وقلت للشافعي
ما رأيتم ما وصفت لك أنا أخذناه من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أصبح رجلاً
وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنت تتركه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
نلقاه (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تتركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو
أثبت من الأثر كثر مما كنتم تأخذون به وأولى ففي ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت أهل
الحديث فقلت مثل ما إذا قال مثل أحاديث أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن
شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة فقلت فكيف أخذت بها قال ما أخذت بها إلا لثبوتها من غير وجه
من روايتكم ورواية أهل الصدق * فقلت للشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث
وصرت إلى ما أمرت به ورأيت الرشد فيما دعيت إليه وعلت أن بالعباد كما قلت الحاجة إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورأيت في مذاهبنما وصفت من تناقضها والله أسأله التوفيق وأنا أسألك عمار وينا في كتابنا
الذي قدمنا على الكتب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر لك

فرايتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعي) وروى هذا الحديث أبو جريد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصذوقه معا (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا نقول فنقول إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه وإذا أراد أن يركع رفعهما وكذلك أيضا إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من الصلوات غير هذه المواضع (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا الأحاديث تركا ما انفقها من الأحاديث (قال الشافعي) لأنها أثبت أسنادا منها وأنها عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد فان قيل فإنا نراهم أي المصلي يرخي يديه فلعله أراد رفعهما فلو كان رفعهما مباحا احتل مدا حتى المنكبين واحتل ما يجاوز ويجاوز الرأس ورفعهما ولا يجاوز المنكبين وهذا حذو حتى يجاذي منكبيه وحديثنا عن الزهري أثبت أسنادا ومعه عدد يوافقه

وفقنا الله وإياك لما يرضى وعصنا وإياك بالتقوى وجعلنا نزيده بما نقول ونصبت عنه أنه على ذلك قادر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كتابهما * فقلت للشافعي فإنا كرمنا لا إمام أن يقرأ بقرئ من هذا لأن هذا يثقل قال أفرايت أن قال لكم فائل أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الصبح في الركعتين معا وأقل أمره أنه قسمها في الركعتين وانك تكرهه هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم وأبو بكر من الإسلام وأهله بالموضع الذي هو به وقد أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبا بكر صلى بالناس الصبح فقرأ بسورة البقرة فقال له عمر كرت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين ورويت عن عمرو وعثمان تطويل القراءة وكرهتها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وهذه الآية ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا الآية * قلت للشافعي فإنا نكره القراءة في الركعتين الآخريتين والركعة الأخرى بشئ غير أم القرآن فهل تستحبه أنت فقال نعم وقال لي الشافعي فكيف تكرهونه وقد رويتموه عن أبي بكر وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الآخريتين بأم القرآن وسورة ويجمع الأحيان السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا مما نكرهه فقال أرويتهم مع ابن عمر عن عمر أنه قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف كرهتم هذا وأما لفتقهما معا فقلت للشافعي أنتسحب أنت هذا قال نعم وأفعله

(باب ما جاء في الرقية) سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله قلت أرقى أهل الكتاب المسلمين فقال نعم إذا رقا بما يعرف من كتاب الله أو ذكر الله فقلت وما الحجة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا وصاحبنا فان مالكا أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقىها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله فقلت للشافعي فإنا نكره رقية أهل الكتاب فقال ولم وأنتم ترون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم تروون عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وقد أحل الله جل ذكروه طعام أهل الكتاب ونساءهم وأحسب الرقية إذا رقا بكتاب الله مثل هذا أو أخف

(باب في الجهاد)

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أيخربون العامر ويقطعون الشجر المثمر ويحرقونه والتخل والبهايم أو يكره ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل ما لا روح فيه من شجر مثمر وبناء عامر وغيره فيضربونه ويهدمونه ويقطعونه وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحل بالذبح ليؤكل فقلت له وما الحجة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرب عامرا أو يقطع مثمرا أو يحرق نخلا أو يعقر شاة أو بغيرها إلا ما كلة وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك المنقطع وقد يعرفه أهل الشام بأسناد أحسن من هذا فقلت للشافعي وقد روى أصحابنا سوى هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهمس وحرق وقطع بخير ثم قطع بالطائف

ويحدونه تحديدا
لأشبه الغلط والله أعلم
أن قيل أفيجوز أن
يجاوز المنكبين قيل
لا ينقص الصلاة ولا
يوجب سهوا واختيار
أن لا يجاوز المنكبين

(باب الخلاف فيه)

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي
نخالفنا بعض الناس
في رفع اليدين في الصلاة
فقال إذا افتتح الصلاة
المصلي رفع يديه حتى
يخاضى أذنيه ثم لا يعود
يرفعهما في شيء من
الصلاة واحتج بحديث
رواه يزيد بن أبي زياد
عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى عن البراء بن عازب
قال رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه قال
سفيان ثم قدمت
الكوفة فلقيت يزيد
بها فسمعت يحدث
بهذا وزاد فيه ثم لا يعود
فظننت أنهم لقنوه
قال سفيان هكذا
سمعت يزيد يحدثه
هكذا ويزيد فيه ثم
لا يعود قال وذهب
سفيان إلى أن يغلط
يزيد في هذا الحديث
ويقول كأنه لقن هذا

وهي آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتل بها * فقلت للشافعي فكيف كرهت عقروا ذوات
الارواح وتحرقها لا تتوكل فقال بالسنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها
حوسب بها قبل وماحقها قال يذب بها فنيا كاهها ولا يقطع رأسها فيلقيه فرأيت اباحه قتل البهايم المأكولة غير
العدوة نهاي الكتاب والسنة انما هو أن تصاد فتؤكل أو تبيع فتؤكل وقد نهى عن تعذيب ذوات الارواح
(قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فانا نقول شيها بما قلت قلت قد خالفتم ما رويتم عن أبي بكر فقد خالفتموه
بما وصفت فما أعرف ما ذهب اليه الذي اتبعناه فقلت ان كان خالفنا ما وصفت مما روي عن أبي بكر لانه
رأى أنه ليس لاحد أن يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي أن يقول أبدا يترك مرة
حديث رسول الله يقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يترك قول ذلك الواحد رأى نفسه فاعمل اذا اليه
يفعل فيه ما شاء وليس ذلك لاحد من أهل دهرنا * سألت الشافعي عن الرجل يقر بوطء أمته فتأتي بولد
فينكره فيقول قد كنت أعزل عنها ولم أكن أحبسها في بيتي فقال يلحق به الولد اذا أقرب بالوطء ولم يدع استبراء
بعد الوطء ولا التفت الى قوله كنت أعزل عنها لانها قد تعجل وهو يعزل ولا الى تضييعه ياها بترك التحصين
لها وان من أصحابنا من يريه القافة مع قوله فقلت فما الحجة فيما ذكرت قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا تدھم ثم يعزلون لا تأتيني وليدة
يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحق به ولدها وأعزلوا بعد أو أتركوا * فقلت للشافعي صاحبنا يقول
لا يلحق ولد الأمة وان أقرب بالوطء بحال حتى يدعى الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع
عن صفية عن عمر في إرسال الولد يوطأ أن يمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم (قال الشافعي) فهذه
رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر بن وهب عن عمرو بن لوط عن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
للسافعي فهل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين قلت فما كانت حجتهم قال كانت حجتهم أن
قالوا انتني عمر بن وهب من ولد جارية له وانتني زيد بن ثابت من ولد جارية له وانتني ابن عباس من ولد جارية له فقلت فما
حجتكم عليهم فقال أما عرفو روى عنه أنه أنكر حمل جارية له فأقرت بالمكروه وأما زيد وابن عباس فأما أنكر
إن كانا فعلا أن ولد جارية بن عرفة أن ليس منهما خلل لهما فكذلك ينبغي لهما في الأمة كذلك ينبغي
لزوج الحرة اذا علم أنها حبلت من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنفسه من ليس منه وانما قلت هذا فيما بينه
وبين الله كما تعلم المرأة أن زوجها قد طلقها ثلاثا فلا ينبغي لها إلا الامتناع منه بجهدا وعلى الامام أن
يخلفها ثم يردّها فالحكم غير ما بين العبد وبين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتها عليهم من
قولهم أنهم زعموا أن ولد الأمة لا يلحق الابدعوة حادثة وأن الرجل بعد ما يحسن الأمة وتلد منه أولادا يقر
بهم أن ينفي بعدهم ولدا أو يقر بآخر بعده وانما جعلوا له النفي أنهم زعموا أنه لا يلحق ولد الأمة بحال الابدعوة
حادثة ثم قالوا ان أقرب ولد جارية ثم حدث بعد أولاد ثم مات ولم يدعهم ولم يفهم لحقوبه كان الذي اعتدوا
في هذا ان قالوا القياس أن لا يلحق ولكننا استحسننا (قال الشافعي) اذا تركوا القياس فإزلهم فقد كان
لغيرهم ترك القياس حيث قاسوا والقياس حيث تركوا وترك القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولد الأمة
الا واحد من قولين إما قولنا واما لا يلحق به الابدعوة فيكون لو حصن سرية وأقر بولدها ثم ولدت بعده عشرة
عنده ثم مات ولم تقم بينة باعترافهم نفوا معانته

(باب فيمن أحيا أرضا مواتا)

سألت الشافعي عن أحيا أرضا مواتا فقال اذا لم يكن للوات مالك فن أحيا من أهل الاسلام فهو له دون غيره

(١) قوله فقال فانا نقول الى قوله سألت كذا في الاصل ولا يخلو من سقط أو تحريف فتأمل

ولم يكن سفيان يرى
يزيد بالحفاظ لذلك
قال فقلت لبعض من
يقول هذا القول
أحدث الزهري عن
سالم عن أبيه أنبت عند
أهل العلم بالحديث
أم حديث يزيد قال بل
حديث الزهري وحده
قلت فمع الزهري أحد
عشر رجلا من أصحاب
رسول الله منهم أبو جند
الساعدي وحديث
وائل بن حجر كلها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
بما وصفت وثلاثة
عشر حديثا أولى أن
تثبت من حديث واحد
ومن أصل قولنا وقولك
أنه لو لم يكن معنا إلا
حديث واحد ومعك
حديث يكافئه في
القيمة فكان في حديثك
أن لا يعود لرفع اليدين
وفي حديثنا يعود لرفع
اليدين كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
فيه زيادة حفظ ما لم
يحفظ صاحب حديثك
فكيف صرت إلى
حديثك وتركت
حديثنا والجهة لنا فيه
عليك بهذا وبان اسناد
حديثك ليس كاسناد
حديثنا بأن أهل
الحفظ يرون أن يزيد

ولا يأتي أعطاء أباه السلطان أو لم يعطه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاء وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
أحق أن يتم لمن أعطاء من عطاء السلطان فقلت فما الجهة فيما قلت قال ما رواه مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وعن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أحيا أرضا ميتة فهي له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان وغيره باسناد
غير هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وعطية رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أحيا أرضا ميتة فأناله أكثره من عطية الوالي * فقلت الشافعي فأنكره أن يحيي الرجل
أرضا ميتة إلا باذن الوالي (قال الشافعي) رحمه الله فكيف خالفتم ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعمر وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأبتم للوالي أن يعطي وليس للوالي أن يعطي أحدا ما ليس له ولا يمنع
ماله ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله وإذا أحيا أرضا ميتة فقد أخذ ماله ولا دفع عنها فيقال للرجل فيما
لادفع عنه وله أخذه لا تأخذ إلا باذن سلطان فان قال قائل (١) للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره
فهو لا يكشف الا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مال له فإذا أعطاه رجلا ثم جاءه من يستحقها دونه
ردها إلى مستحقها وكذلك لو أخذها وأحياها بغير إذنه فلا أبتم للسلطان فيها معنى انما كان له معنى لو كان اذا
أعطاه لم يكن لا حداثتها أخذها من يديه فأما ما كان لا حداثتها مستحقها بعد اعطاء السلطان اياها
أخذها من يديه فلا معنى له الا بمعنى أخذ الرجل اياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التحكم في العلم تدعون
ما تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علمنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأيتكم
وتضيقون على غيركم أوسع من هذا * فقلت الشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما علمت أحدا من
الناس خالف في هذا غيركم وغير من ريتهم هذا عنه الا بأحنية فاني أراكم سمعتم قوله فقلت به ولقد خالفه أبو
يوسف فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومما في معنى
ما خالفتم فيه ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالف له أن مالكا أخبرنا عن عمرو
ابن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم أتبعه في كتابه حديثا
كأنه يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم حاره أن يغرز خشبه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها
معرضين والله لا رمين بها بينا كفاكم (قال الشافعي) ثم أتبعها حديثين لعمرك أنه يراها من صنفه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن النخالة بن خليفة ساق
خليجها من العريض فأراد أن يمر به في أرض لعمد بن مسلة فأبى محمد فكلم فيه النخالة عمر بن الخطاب
فدعا لعمد بن مسلة وأمره أن يتخلى سبيله فقال ابن مسلة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع
تسرب به أولا وأخرا ولا يضرك فقال محمد لا فقال عمر والله ليمرن به ولو على بطنك (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جدهم ربيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن
أن يتخوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فنفعه صاحب الحائط فكلم عبد الرحمن عمر فقضى عمر أن
يمرنه فزبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرويته في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا
صحيحا ثابتا وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلت في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس
وليس عليها العمل ولم تروا عن أحد من الناس علمته خلافا ولا خلافا واحدا منها فعمل من تعنى تخالف به سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يكون ذلك العمل مردودا عندنا وتخالف عمر مع السنة لانه يضيق

(١) كذا في الاصل وحرر كتبه مصححه

لَقِنْ ثَمَّ لَا يَسُودُ قَالَ

فان ابراهيم النخعي

أنكر حديث وائل بن

حجر وقال أتری وائل

ابن حجر أءلم من على

وَعِدَ اللَّهُ قُلُوبَ وَرَوَى

راہیم عن علی وعبد اللہ

أنهم روعا عن النى

مخلاف ماروی وائل

ابن حجر قال لا ولكن

ذهب الى أن ذلك لو كان

روماه أوفعللاه قلت

افروى هذا الراهب

عن علي وعبد الله نسا

قال لا قلت نفخ عن

ابراہیم شیروانی

وَعَدَ اللَّهُ أَوفِعْلَاهُ قَالَ

ما أشك في ذلك قلت

فتدري لعلها قد فعلاه

تخف عنه اور وہاں

معهم قال ان ذلك لم يكن

قلت أفأنت جع

مارواه ابراهيم فأخذه

أحاديثه وحده أرواه عن:

عَلَيْهِ وَعَدَ اللَّهُ قَالَ لَا

قلت: قد احتججت بأنه

ذکر علامہ

وقد أخذت هذه الأمور

غ: غو هـ ما لا تأت ع:

واحد منهما ومي: قولنا

وقولك أن واثل بن عمرو

اذا كان ثقة لوروى عن

النبي شياً فقال عدد

من أحمات النسي

لم یکن ماروی کان

الذي قال كان أولى أن

يُؤْخَذُ بِقَوَاهِ مِنَ الذِّى

فَالَمْ يَكُنْ وَأَصْلُ قَوْلِهِ:

خلاف عمر وحده فإذا كانت معه السنة كان خلفه أضيّق مع أنك أحلت على العمل وما عرفنا ما تريد
بالعمل إلى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما بقينا والله أعلم

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقه لرجل من مزينة فأتعرواها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر إنى أراكم تجمعهم والله لأغرمنكم غرما يشق عليكم ثم قال للزنى كم غنناقتك قال أربع مائة درهم قال عمر أعطه ثمانمائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة ولا يقضى بها على مولاهم وهي في رقابهم ولا يقبل قول صاحب الناقة * فقلت للشافعي عا قال مالك نقول ولا نأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر يقضى به بالمدينة بين المهاجرين والأنصار (١) فإن خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لأن حكمه عندكم حكم مشهور ظاهر لا يكون إلا عن مشورة من أصحاب رسول الله فإذا حكم كان حكمه عندكم قولهم أو قول الأكرم منهم فإن كان كما تقولون فقد حكم بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في ناقة المزني وأنتم تقولون حكمه بالمدينة كالاجماع من عامتهم فإن كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون فقد خالفتموه في هذا وغيره وإن لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر مثكم خلاف ما تقولون وأنتم لاترون عن أحد أنه خالفه فتخالفون بغير شيء ويتهو عن غيره ولا اسمعكم الا وضعتم أنفسكم موضعا تردون وتقبلون ما شئتم على غير معنى ولا جهة فإن كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تجيز والغيركم ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرناوا أنكرتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير هذا

(باب في الأمة تغرب نفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أوعثمان فضي أحدهما في أمة غزت نفسها رجلا فذكرت أنها حرة فولدت أولاداً فاقضى أن يغدى ولده بمنزلهم قال مالك وذلك يرجع إلى القصة * قلت للشافعي فحقن نقول بقول مالك (قال الشافعي) فرويتهم هذا عن عمر أوعثمان ثم خالفتم أيهما قاله ولم نعلمكم رويتم عن أحد من الناس خلافه ولا تركه يعمل ولا إجماع ادعاء فلم تركتم هذا ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه أرايتم اذ تبعتم عمر في أن في الضبع كبشا وفي الغزال عنزاً وقيمتما بخلاف قيمة الضبع والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تتبعوا قول عمر أوعثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبوز)

(باب القضاء في المنبوذ) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنيين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب فجاء به إلى عمر فقال ما جعلك على أخذ هذه النسمة قال وجدته ضائعة فأخذتها فقال له عريفة يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح فقال أ كذا قال نعم فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبذ أنه حر وإن ولاه لاسلمن * فقلت للشافعي فنقول مالك نأخذ (قال الشافعي) تركتم ما روي عن عمر في المنبذ فإن كنتم

(١) قوله فان خالفه غيره لعله وان خالفه بالواو أى هو حديث ثابت لازم لنا وان الخ وحرر

أن إبراهيم لو روى عن علي وعبد الله لم يقبل منه لأنه لم يلق واحدا منهما إلا أن يسمى من بينه وبينهما فيكون ثقة للقيم ما ثم أردت إبطال ما روى وائل بن حجر عن النبي بأن لم يعلم إبراهيم في نفسه قول علي وعبد الله قال فلعله علمه قلت ولو علمه لم يكن عندك فيه حجة بأن رواه فإن كنت تريد أن توهم من سمع أنه رواه بسلا أن يقول هو رويته جاز لنا أن نتوهم في كل ما لم يرو أنه علم فيهما لم يقبل لنا علمنا ولو روى عنهما خلافة لم يكن عندك فيه حجة فقال وائل أءأرأى فقلت أفرأيت قرنا الضبي وقرعة وسهم بن منجاب حين روى إبراهيم عنهم وروى عن عبيد بن نضلة أنهم أولى أن يروى عنهم أم وائل بن حجر وهو معروف عندكم بالصحابة وليس واحد من هؤلاء فيما زعمت معروفًا عندكم بحديث ولا شيء قال بسلا وائل ابن حجر قلت فكيف ترد حديث رجل من الدابة وترى عمن دونه ونحن إنما قلنا

تركتموه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فرعتم أن في ذلك دليلا على أن لا يكون الولاء إلا لمن أعتق ولا يزل عن معتق فقد خالفتم عما استدلالا بالسنة ثم خالفتم السنة فرعتم أن السائبة لا يكون ولاؤه الذي أعتقه وهو معتق فخالفتموهما جميعا وخالفتم السنة في النصرا في يعتق العبد المسلم فرعتم أن لا ولاؤه وهو معتق وخالفتم السنة في المنبوذ أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول نعم الولاء لمن أعتق وهذا نفي أن يكون الولاء للمعتق والمنبوذ غير معتق فلا ولاؤه فمن أجمع على ترك السنة والخلاف لعمري فما لبثت شعري من هؤلاء المجتمعون الذين لا يسمعون فانا لا نعرفهم والله المستعان ولم يكلف الله أحدا أن يأخذ دينه عن لا يعرفه ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل عن لا يعرف أن هذه لفظة طويلة ولا أعرف أحدا يؤخذ عنه العلم يؤخذ عليه مثل هذا في قوله وأجده بترك ما روى في القبط عن عمر السنة وبدع السنة فيه وفي موضع آخر في السائبة والنصرا في يعتق المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في هذا فكان قوله أسد توجها من قولكم قالوا تتبع ما جاء عن عمر في القبط لأنه قد يحتمل أن لا يكون خلافا للسنة وأن تكون السنة في المعتق من لا ولاؤه ويجعل ولاد الرجل المسلم على يدي الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السائبة والنصرا في يعتق المسلم قولنا فرعنا أن عليهم حجة بأن قول النبي صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعتق أن لا يكون الولاء للمعتق ولا يزل عن معتق فإن كانت لنا عليهم بذلك حجة فهي عليكم آيين لأنكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه وافقتموه حيث كانت لكم شبهة لو خالفتموه

(باب القضاء في الهبات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان ابن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها أن لم يرض منها وقال مالك أن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطي الواهب قيمتها يوم قبضها . فقلت للشافعي فأننا نقول بقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عمر في الهبة يراد بها أن الواهب على هبته أن لم يرض منها أن الواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار عبدا أو أمة فيزيد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد المبيع أو الأمانة المبيعة وكثرت زيادته ومذهبكم خلاف ما رويتم عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخس وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فخلده عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها قال مالك لا تنفي العبيد . فقلت للشافعي نحن لا تنفي العبيد قال ولم يزل يروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين علمه خلاف ما رويتم عن عمر أفيجوز لأحد يعقل شيئا من الفقه أن يترك قول عمر ولا يعلم له مخالفا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأى نفسه أو مثله ويجعله مرة أخرى حجة على السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو إذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى فان جاز أن يكون الخيار إلى من سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذتكم تركتموه فلم يقم الناس من العلم على شيء تعرفونه وهذا لا يسمع أحدنا والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمر والحضري جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب فقال له أقطع يده هذا فإنه سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق مرآة لأمير أتى ثمنها ستون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

لعله لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم شيا قط عدداً أكثر منهم غير وائل بن حجر ووائل أهل أن يقبل عنه

(قال الشافعي) وقيل

عن بعض أهل ناحيتنا

إنه لم يروى عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

رفع اليدين في الافتتاح

وعند رفعه من الركوع

وما هو بالمعمول به ثم

قال ان الناس كانوا اذا

ناموا من الليل في شهر

رمضان لم يأكلوا ولم

يجامعوا حتى نزلت

الرخصة فأكوا وشربوا

وجامعوا الى الفجر فأما

قوله ليس بالمعمول به

فقد أعيانا أن نجد

عند أحد علم هؤلاء

الذين اذا عملوا بالحديث

ثبت عنده فاذا تركوا

العمل به سقط عنده وهو

يروي أن النبي فعله

وأن ابن عمر فعله ولا

يروي عن أحد يسميه

أبه تركه فليت شعري

من هؤلاء الذين لم

أعلمهم خلقوا ثم يحتج

بتركهم العمل وغفلتهم

فأما قوله في الناس كانوا

لا ياكلون بعد النوم

في شهر رمضان حتى

أرخص لهم ان أشياء

قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم * قال الشافعي بهذا نأخذ لان العبد ملك لسيده أخذ من ملكه فلا يقطع مالك من سرق من ملك من كان معه في بيته يأمنه أو كان خارجاً فكذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته بحال بخلة امرأته زوجها وهذا معنى قول عمر لأنه لم يسأله أن يأمنونه أو لا يأمنونه قال وهذا مما خالفتم فيه عمر لا تخالفه علماء فقلتم بقطع العبد فيما سرق لامرأته سيده ان كان لا يكون معهم في منزل يأمنونه

(باب في إرخاء الستور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يترزوها الرجل أنها اذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال اذا دخل بامرأته فأرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وشريح أن لاصداق الا بالميسر واحتجاباً أو أحدهما يقول الله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال هذا ناس من أهل الفقه فقالوا لا يلتفت الى الاغلاق وانما يجب المهر كاملاً بالميسر والقول في الميسر قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر باغلاق الباب وإرخاء الستور وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وأن عمر قال ما ذهبن ان جاء العجز من قبلكم فخالقتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهبا اليه من تأويل الآيتين وهما قول الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالحكم عليهن من عذبة تعتدونها وخالفتم ما رويتم عن عمرو بن زيد وذلك أن نصف المهر يجب بالعقد ونصفه الثاني بالدخول ووجه قولهما الذي لا وجه له غيره أنها اذا خلت بينه وبين نفسها واختل بها فهو كالقبض في البيوع فقد وجب نصف المهر الا آخر ولم يذهب الى ميسر وعمر بن زيد ثم يقضى بالمهر وان لم يدع الميسر لقوله ما ذهبن ان كان العجز من قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالغلق والارضاء اذا لم تدع المرأة جماعاً وانما يجب بالجماع ثم عدمتم فأبطلتم الجماع ودعوى الجماع فقلتم اذا كان استمتع بها سنة حتى تبلى ثيابها وجب المهر ومن حد لكم سنة ومن حد لكم ابلاء الثياب وان بليت الثياب قبل السنة فكيف لم يجب المهر أرايت ان قال انسان اذا استمتع بها يوماً وقال آخر يومين وقال آخر شهراً وقال آخر عشرين سنة أو ثلاثين سنة ما ألحجة فيه الا أن يقال هذا توقفت لم يوقته عمر ولا زيد وهما اللذان اتينا الى قولهما ولا يوقت الابحجر يلزم فهكذا أنتم فما عرف لما تقولون من هذا الا أنه خروج من جميع أهول أهل العلم في القديم والحديث وما علمت أحد سبقكم به فأنه المستعان فان قلتم انما يؤجل العنين سنة فهذا ليس بعنين والعنين عندكم انما يؤجل سنة من يوم ترفع امرأته الى السلطان ولو أقام معها قبل ذلك دهرها

(باب في القسامة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعمر بن مالك أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ على اصبع رجل من جهينة فترأ منها فأتى فقال لعمر بن الخطاب الذين ادعى عليهم أن يحلفون بالله نحسين عينا مامات منها فأبوا وتحرجوا من الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين (قال الشافعي) فخالقتم في هذا الحكم كله عمر بن الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه اذا لم يحلف واحد من الفريقين فليس فيه شطربة ولا أقل ولا أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كنتم ذهبت الى ما ذهبنا اليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين فلما لم يحلفوا رد الأيمان على المدعى عليهم فلما لم يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئاً فالى هذا ذهبنا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة أن تصيروا الى

سنترسل الله دون ما خالفها من الأشياء كلها وما كان شيء من الأشياء أولى أن تأخذ وافية بحكم عمر من هذا لان الحكم في هذا أشهر من غيره وانه قد كان يمكنكم أن تقولوا هذا دم خطا والذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عمد فنتبع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم في العمد وما حكم به عمر كما حكم في الخطا وليس واحد منهما خلاف الآخر فان صرتم إلى أن تقولوا انهم مجتمعان أنهم ماقسامة فنصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم ونجعل الخطأ قاسما على العمد فان كان لا يتوجه من حديث يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم الا على خلافه أولى أن نصير وافية إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن تختلف أقاويلكم

(باب القضاء في الضرر والترقوة والضلع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن خنبد عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر قضى في الضرر بجمل وفي الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر في الأضراس بغير بعير وقضى معاوية في الأضراس بخمسة أبعرة خمسة أبعرة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وترى في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجلعت في الأضراس بغيرين بغيرين فقلت للشافعي فانا نقول في الأضراس خمس خمس وزعم أنه ليس في الترقوة وفي الضلع حكم معروف وانما فيها حكومة باجتهاد قال فقد خالفتم حديث زيد بن أسلم عن عمر كله فقلت في الأضراس خمس خمس وهكذا نقول لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في السن خمس كانت الضرر سنا قال فهذا كما قلنا في المسئلة قبلها وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس مما أقبل من القم مما اسمه سن فاذا كانت لنا ولكم حجة بأن نقول الضرر سن ونذهب إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيها ونخالف غيره لظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وان توجه لغيره أن لا يكون خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي لنا أن لا نترك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أبدا لقول غيره فأما أن تتركوا قول عمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتتركوا قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول عمر مرة فهذا ما لا يجهل عالم أنه ليس لأحد أن شاء الله قال وخالفتم عمر في الترقوة والضلع فقلت ليس فهم ما شئ موقت (قال الشافعي) وأنا أقول بقول عمر فهم ما معالانه لم يخالفه واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمته فلم أر أن أذهب إلى رأيي وأخالفه (قال الشافعي) وروى مالك عن سعيد أنه روى عن عمر في الأضراس بغير بعير وعن معاوية خمسة أبعرة وقال فيهما بغيرين بغيرين فاذا كان سعيد يعرف عن عمر شيئا ثم يخالفه ولم يذهب أيضا إلى ما ذهبنا إليه من الحديث ونتم تخالفون عمر ثم تخالفون سعيدا فأين ما تدعون أن سعيدا اذا قال قولاً لم يقل به الا عن علم وتحتجون بقوله في شيء وهاتم تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالورثة لا يختلفون فيه وحكايتهم اذا حكموا وحكيتم عنهم اختلافا فافكنا تلك حكاية غيركم في أكثر الأشياء انما الاجماع عندهم فيما يوجد الاجماع فيه عند غيرهم وان أولى علم الناس بعد الصلاة أن يكون عليه اجماع بالمدينة الديات لان ابن طاوس قال عن أبيه ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم من عقل وصدقات فاتماز ل به الوحي وعمر من الاسلام بموضعه الذي هو به من الناس فقد خالفتموه في الديات وخالفتم ابن المسيب بعده فيها ولا أرى دعواكم الموروث كما ادعيت وما أراكم قلت عن عمر هذا وما أجدكم تقبلون العلم الا عن أنفسكم

(باب في النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت (قال الشافعي)

الله ما نسخها وينسخه رسول الله أفيجوز أن يقال لما قال رسول الله هو منسوخ بلا خبر عن رسول الله أنه منسوخ فان قال لا قيل فأين الخبر أن رسول الله رفع اليد في الصلاة فان قال قلعه كان ولم يحفظ قبل أفيجوز في كل خبر رويته عن النبي أن يقال قد كان هذا ولعله منسوخ فغيره علينا أهل الجهالة السن بلعله (قال الشافعي) وان كان تركت أحاديث رسول الله مثل ما وصفت من هذا المذهب الضعيف فكيف لنا ولا موامن تركت من الأحاديث شيئا من أهل الكلام الذين يعتلون في تركها بأحسن وأقوى من هذا المذهب الضعيف

(باب صلاة المنفرد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين أظنه عن هلال بن يساف سمع ابن أبي بردة قال أخذ بيدي زيد بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال

له وابصة بن معبد فقال
أخبرني هذا الشيخ أن
رسول الله رأى رجلا
يصلي خلف الصف
وحده فأمره أن يعيد
الصلاة (قال الشافعي)

وقد سمعت من أهل
العلم بالحديث من يذكر
أن بعض المحسنين
يدخل بين هلال بن
يساف ووابصة فيه رجلا
ومنه من يرويه عن هلال
عن وابصة سمعه منه

وسمعت بعض أهل
العلم منهم كأنه يوهنه بما
وصفت وسمعت من
بروي باسناد حسن أن
أبا بكر ذكر للنبي أنه
ركع دون الصف فقال
له النبي زائد الله حرما

ولا تعد فكان أنه أحبه
الدخول في الصف ولم ير
عليه العجلة بالركوع
حتى يلحق بالصف ولم
يأمره بالعادة بل فيه
دلالة على أنه رأى ركوعه
منفردا مجردا عنه ومن
حديثنا حديث ثابت
أن صلاة المنفرد خلف
الامام تجزئه فلا وثبت
الحديث الذي يروى عن

وابصة كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
معه القياس وقول
العامية فان قال قائل
وما القياس وقول العامة
قبل رأي صلاة الرجل

وقد خالفتم هذا وقلتم النكاح مفسوخ ولا حد عليه فخالفتهم عمر وعمر لو تقدم فيه لرجم يعني لو أعلت الناس
أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك لرجت فيه من فعله بعد تقدري

(باب ما جاء في المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب
فقلت إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فخلعت منه فخرج عمر بجر رداءه فزاع وقال هذه المتعة ولو كنت
تقدمت فيها لرجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا
كانت محرمة عنده وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فبدرأ عنهم بالاستحلال أنه
لو كان تقدم فيها حتى يعلم أن حكمه أنها محرمة ففعلوها رجهم وجلهم على حكمه وإن كانوا يستحلونها منها
ما حرم كما قال يستحل قوم الدينار بالدينار بن يدا بيد فيفسخه عليهم من يراه حراما خالفتم عمر في المستلثين
معا وقلتم لا حد على من نكح بشاهد وامرأة ولا من نكح متعة كما زعمت فيهما (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيعا رجل تزوج
امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على ولها قال مالك وإنما
يكون ذلك لزوجها غرم ما على ولها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها وأخوها ومن يرى أنه يعلم ذلك منها والا
فليس عليه غرم وترد المرأة ما أخذت من صداق نفسها ويترك لها قدر ما استعملها به إذا مسها * فقلت للشافعي
فأنا نقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر وأن المهر على ولها لأنه
غاز والغار علم أول يعلم بغرم أرايت رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعا
لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختر رده ألا يرجع بقيمته ما غرم على من غره
علم أول يعلم قال ورويت الحديث عن عمر وخالفتهم فيه بما وصفت فلوزيتم فيهم فيه إلى أمر يعقل فقلتم إذا
كان الصداق ثمنًا لميسر لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي لأنه قد أخذ الميسر كما ذهب بعض المشركين
إلى هذا كان مذهبا فأما ما ذهبتم إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب
إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لا مهر أنه حبلك على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن أمره يوافيني
في الموسم فيبئنا عمر يطوف بالبيت اذلقه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك
فقال عمر أنشدك رب هذه البنية هل أردت بقولك حبلك على غاربك الطلاق فقال الرجل لو استعملته في
في غير هذا المكان ما صدقتك أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فهذا نقول وفيه دلالة
على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقا حتى يسئل قائله فان كان أراد طلاقا فهو طلاق وإن لم يرد
طلاقا لم يكن طلاقا ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالفتهم عمر في هذا فزعمتم
أنه طلاق وأنه لا يسئل عما أراد

(باب في المفقود)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيعا امرأة
فقدت زوجها فلم تدري أين هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت
عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزيادة فاذا تزوجت فقدم زوجها
قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بها فان دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين امرأته
والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباع القول بعمر وعثمان وأنتم تخالفون ما روى عن عمر

فان قال نعم قلت وصلاة
الامام امام الصف وهو
في صلاة جماعة فان
قال نعم قيل فهل يعدو
المنفرد خلف المصلي
ان يكون كالامام المنفرد
امامه أو يكون كرجل
منفرد يصلي لنفسه
منفردا فان قيل فهكذا
سنة موقف الامام
والمنفرد قيل فسنة
موقفه ادل على أن

ليس في الانفراد شيء
يفسد الصلاة فان قال
بالحديث فيه قيل في
الحديث ما ذكرنا فان
قيل فاذا ذكر حديثك
قيل أخبرنا مالك عن
اسحق بن عبيد الله بن
أبي طلحة عن أنس بن
مالك أن جدته ملكة
دعت النبي الى طعام
صنعتة فأكل منه ثم
قال قوموا فلاصلي لكم
قال أنس فقمتم الى
حصير لنا قد اسود من
طول ما لبس فنضحته
بالماء فقام عليه رسول
الله وصفت أنا واليتيم
وراءه والعجوز من
ورائنا فصلى لنا ركعتين
ثم انصرف ، حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن اسحق بن
عبيد الله أنه سمع عه

وعثمان معا فترجمون أنها اذا نكحت لم يكن لزوجها الأول فيها خياره من الآخر * فقلت للشافعي فان
صاحبنا قال أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر فقال الشافعي قد رأينا من ينكر قضية عمر كلها
في المفقود ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر فهل كانت الحجبة عليه الآن الثقات اذا جلا ذلك عن
عمر لم يتهموا فكذلك الحجبة عليك وكيف جاز أن يروى الثقات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع
بعضا أرايت ان قال لك فائل آخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به هل الحجبة عليه الآن يقال من
جعل قوله غاية ينتهي اليها آخذ بقوله كما قال فأما قولك فأنما جعلت الغاية في نفسك لا فيمن روى عنه الثقات
فهكذا الحجبة عليك لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت بعضها « قال الربيع » لا تزوج امرأة
المفقود حتى يأتي يقين موته لأن الله قال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا جعل على المتوفى عدة
وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يجعها الا بعوت أو طلاق وهي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال
ان الشيطان ينقر عند عجز أحدكم حتى يخيل اليه أنه قد أحدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد
ريحافا أخبرنا أنه اذا كان على يقين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بيقين الحدث وكذلك هذه المرأة لها زوج
يقين فلا يزول قيد نكاحها بالشك ولا يزول الا بيقين وهذا قول علي بن أبي طالب

(باب في الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي
عبيدة بن الجراح خذ منا من خيلنا ومن رقيقنا صدقة فأبى ثم كتب الى عمر فأبى ثم كملوه أيضا فكتب الى عمر
فكتب اليه ان أجوا نخذها منهم واردها عليهم قال مالك يعني ردها الى فقرائهم (قال الشافعي) وقد
أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن السائب بن زيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتين أو عشرة أو عشرين
درهما . فقلت للشافعي فانا نقول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال الشافعي) فقد رويتم وروى غيركم عن عمر هذا فان كنتم تركتموه لشي
روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحد شيئا يخالف ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيه وانكم لتتالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها هو أبين من هذا وتعملون
فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولنا بخالفه وتقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله ثم يأتي موضع
آخر فيختلف كلامكم ولو شاء رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده وفرسه صدقة
اذا كان فرسه مر بوطاه مطية فأما خيل تنائج فنأخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب فقد ذهب هذا المذهب
بعض المفتين ولو ذهبتم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل فان لم تقولوا وصرتم الى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم جملة وجملة كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلف أقاويلكم ان شاء الله

(باب في الصلاة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر
ابن الخطاب صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل له ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود
قالوا حسنا قال فلا بأس * قلت للشافعي فانا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة الا
بقراءة قال فقد رويتم هذا عن عمر وصلاته بالمهاجرين والآنصار فزعم أنه لم يرا إذا كان الركوع والسجود
حسنا بأسا ولا يجحدون عنه شيئا حري أن يكون اجاعا منه ومن المهاجرين والآنصار عليه عادة من هذا اذا كان
علم الصلاة طاهرا فكيف خالفتموه فان كنتم اعادتموه الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بقراءة

صليت أنا وتسييم لنا
خلف النبي في بيتنا وأم
سلة خلفنا (قال الشافعي)
فأنس يحكي أن امرأة
صليت منفردة مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولا فرق في هذا بين امرأة
ورجل فإذا أجزأت
المرأة صلاتها مع الامام
منفردة أجزأ الرجل
صلاته مع الامام منفردا
كما تجزئها هي صلاتها

(باب المخلقات التي
يوجد على ما يؤخذ
منها دليل على صلاة
الخوف)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه في صلاة
الخوف وإذا كنت فيهم
فأقمت لهم الصلاة الآية
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن يزيد
ابن رومان عن صالح
ابن خزان عن صلى مع
النبي يوم ذات الرقاع
صلاة الخوف أن طائفة
صفت معه وصفت
طائفة وجاء العدو فصلى
بأذن معه ركعة ثم ثبت
قائما وأتموا لأنفسهم
ركعة ثم انصرفوا
وصفوا وجاء العدو
وجاءت الطائفة الأخرى
فصلى بهم الركعة التي
بقيت عليه ثم ثبت جالسا

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا جازي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوه لشيء إن خالفه
غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا نه شبهة لو ذهبتم إليه بأن تقولوا الصلاة لا بقراءة لمن كان ذا كرا
والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة فإذا أمكنكم أن تقولوا هذا في الصلاة
فلم تقولوه وصرت إلى جملة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وزكتم ما رويتم عن عمر ومن خلفه من
المهاجرين والأنصار لجملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم منصوصا بينا لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتمل هذا من التأويل بالنسيان

(باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الج)

سألت الشافعي عن قتل القراد والحلقة في الاحرام فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وانما يغدي المحرم ما قتل
مما يؤكل لحمه فقلت له ما الحلقة فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي
عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقتر بغيره في طين بالسقياء فقلت للشافعي فان صاحبنا يقول لا ينزع
الحرام قرادا ولا حلقة ويحتج بأن ابن عمر كره أن ينزع المحرم قرادا أو حلقة من بغير قال وكيف تركتم قول
عمر وهو يوافق السنة بقول ابن عمر ومع عمر ابن عباس وغيره فان كنتم ذهبتم إلى التقليد فليمر بما كانه من
الاسلام وفضل علمه ومعه ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تقلدوه قال وقد تترك قول ابن عمر رأي
أنفسكم ولأرى غير ابن عمر فإذا تركتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيب المحرم لقول عمر وتركتم
على عمر تقرير البعير لقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى رأى أنفسكم والعلم اليكم عند أنفسكم صار فلا
تبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هو يتم وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم فإذا زعمتم أن ابن عمر
يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدن لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف
وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقهاء فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدن لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف
أحلمن الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر التسلط الطواف بالبيت قال مالك وذلك فيما يرى والله أعلم لقول
الله جل ثناؤه ثم صليها إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضواها إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن يركع في البيت
قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهد الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريبا فيرجع
فلا أنتم عذرتهم بالجهالة فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم أتبعتم قول عمر وما نأول صاحبكم من القرآن
أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دما وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما وهو يقول في
مواضع كثيرة بقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما ثم تتركونه حيث شئتم وتدعونه
ومعه عمر وما تأولتم من القرآن

(باب ما جاء في الصيد)

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا وهو محرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئا جزاء عنه من النعم لان
الله تبارك وتعالى يقول فجاءهم مثل ما قتل من النعم والمثل لا يكون إلا دواب الصيد فأما الطير فلا مثل له ومثله
قيمه إلا أن في حمام مكة أتباعا لا نارشا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه
عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي
البربوع بجفرة * فقلت للشافعي فأنما يخالف ما روي عن عمر في الأرنب والبربوع فنقول لا يفديان بجفرة
ولا بعناق (قال الشافعي) هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

بهم . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر عن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله ابن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة أوجهتها غير مأمونين لثبوتها عن النبي وموافقته للقرآن قال وروى ابن عمر عن النبي في صلاة الخوف شيئا يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفة صفت مع النبي وطائفة وجاء العدو فصلى بالطائفة التي معه ركعة ثم استأخروا ولم يتبوا الصلاة فوقفوا بأزاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بأزاء العدو فصلاوا معه الركعة التي بقيت عليه ثم انصرفت وقامت الطائفتان معا فأعموا لأنفسهم (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر فبطل لعينين أحدهما موافقة

مسعود وهم أعلم بعاني كذب الله منكم مع أنه ليس في تنزيل الكتاب شيء يحتاج إلى تأويل لأن الله جل ثناؤه إذا حكم في الصيد بمنزلة من النعم فليس يعدم المثل أبدافاله مثل من النعم أن ينظر إلى الصيد إذا قتل بأي النعم كان أقرب بها شها في البدن فدي به وهذا إذا كان كذا فدى الكبير بالكبير والصغير بالصغير أو يكون المثل القيمة كما قال بعض المشرقين وقولكم لا القيمة ولا المثل من البدن بل هو خارج منهما مع خروجه مما وصفنا من الآثار وترعون في كل ما كان فيه ثمة فصاعدا أنه مثل النعم فترفعون وتحققون فإذا جاء مادون ثمة قلتم مثل من القيمة وهذا قول لا يقبل من أحد ولم يخالف إلا نازك كيف وقد خالفها وكل ما فدى فأنما القدر قيمته والقيمة تكون قليلة وكثيرة وأقاويلكم فيها متناقضة فكيف تجاوزا لثمة التي تجوز ضخمة في البقرة فتفديها ويكون يصيد صيدا صغيرا دون الثمة فلا تفديه بصغير دون الثمة (قال الشافعي) فتصرون إلى قول عمر في النهي عن الطيب قبل الإحرام وتركون فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتصرون إلى تركه قوله في كثير وتدعون لقوله ما وصفت من سنن تزوئها عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تخالفون عمر ولا يخالفه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين بل معه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عثمان وابن مسعود ومن التابعين عطاء وأصحابه (قال الشافعي) وقد جاهدت أن أجد أحدا يخبرني إلى أي شيء ذهبتم في ترككم ما رويتم عن عمر في الربوع والأربع فاجدت أحدا يزيدني على أن ابن عمر قال الضحايا والبدن التي فافوقه (قال الشافعي) وأنتم أيضا تخالفون في هذا لأن قول ابن عمر لا يعدو أن يكون لا يجيز من الضحايا والبدن إلا التي فافوقه فإن كان هذا فأنتم تجيزون الخدعة من الضأن ضخمة وإن كان قول ابن عمر أن التي فافوقه وفاء ولا يسع ذلك مادونه أن يكون ضخمة فقد تأولتم قول ابن عمر على غير وجهه وضيقتم على غيركم ما دخلتم في مثله (قال الشافعي) وقد أخطأ من جعل الصيد من معنى الضحايا والبدن بسبيل ما نجد أحدا منكم يعرف عنه في هذا شيء يجوز لا أحد أن يحكيه لضعف مذهبه في خروجه من معنى القرآن والأثر عن عمر وعثمان وابن مسعود والقياس والمعقول ثم تناقضه فان قال قائل فجزاء الصيد ضحايا قلنا ما ذل الله أن يكون ضحايا جزاء الصيد بدل من الصيد (١) والبدل يكون منه ما يكون بقرة مثله فأرفع وأخفض منها ثمرة والتمرين وذلك أن من جزاء الصيد ما يكون بتمرة ومنه ما يكون ببدنة ومنه ما يكون بين ذلك فان قال قائل فافرق بين جزاء الصيد والضحايا والبدن قيل أرايت الضحايا ما يكون على أحد فيها أكثر من شاة فان قال لا قيل أرايت البدن أليست تطوعا أو نذرا أو شيئا واجب بافساد حج فان قال بلى قيل أرايت جزاء الصيد أليس أعما هو غرم وغرمه من قتله بأنه محرم القتل في تلك الحال وحكم الله به عليه هديا بالغ الكعبة للساكنين الحاضري الكعبة فان قال بلى قيل فكأنتم تحكم لملك الصيد على رجل لو قتله بالبدل منه فان قال نعم قيل فاذا قتل نعاما كانت فيها بدنة أو بقرة وحش كانت فيها شاة فان قال نعم قيل أفترى هذا كالأضاحي أو كالهدي التطوع أو البدن أو أفساد الحج فان قال قديفتر فان قيل أليس إذا أصيبت نعاما كانت فيها بدنة لأنها أقرب الأشياء من المثل وكذلك البقر والغزال فان قال نعم قيل فإذا كان هذا بدلا لشيء أنلف فكان على أن أغرم أكثر من الضحية فيه لم لا يكون لي أن أعطي دون الضحية فيه وأنت قد تجعل ذلك لي فجعل في الجرادة ثمرة (قال الشافعي) فان قال فأنما جعل عليك القيمة إذا كانت القيمة دون ما يكون ضخمة قيل فن قال لك ان شيئا يكون بدلا من شيء فجعل على من قتله المثل ما كان ضخمة فأعلى ولا تجعل الضحية تجزى فيما قتل منه مما هو أعلى منها وإذا كان شيء دون الضحية ثم تطرحه عنى بل تجعله على بمنزل من الثمن لأنه لا يجوز ضخمة فهو في قولك ليس من معاني الضحايا فان قال أفيجوز أن يكون

(١) قوله والبدل يكون الخ كذا في التسخة ولا يخفى ما فيه ولعل أصل العبارة والبدل منه ما يكون بقرة مثله وأرفع وأخفض منها إلى التمرة والتمرين وذلك الخ تأمل كسبه مصححه

انه عدل بين الطائفتين
 وأخرى أن لا يصيب
 المشركون غسرة من
 المسلمين فإن قال فأتين
 موافقة القرآن قلت
 قال الله وإذا كنت فيهم
 فأقت لهمم الصلاة
 فلتقم طائفة منهم معك
 إلى وأسلمتهم الآية
 (قال الشافعي) فذكر
 الله صلاة الطائفة الأولى
 معه قال فإذا سجدوا
 فاحتمل أن يكون إذا
 سجدوا وما عليهم من
 السجود كله كانوا من
 ورائهم ودلت السنة
 على ما احتمل القرآن
 من هذا فكان أولى
 معانيه والله أعلم وذكر
 الله خروج الامام
 بالطائفتين من الصلاة
 ولم يذكر على واحدة
 من الطائفتين ولا على
 الامام قضاء وهكذا
 حديث خوات بن جبير
 قال ولما كانت الطائفة
 الاولى أمورة بالوقوف
 بازاء العدو في غير صلاة
 كان معلوما أن الواقف
 في غير صلاة يتكلم بما
 يرى من حركة العدو
 وإرادته ومدا ادا جاءه
 في فهمه عنه الامام
 والمصلون فيخفف أو
 يقطع أو يعلمونه أن
 حركتهم حركة لا خوف
 فيم اعلمهم فيقيم على

هذا ناقصا وخفية قيل نعم فكما يجوز أن يكون تمره وقبضه من طعام ودرهم ودرهمان هديا ولو لم يجوز كنت قد أخطأت انزعمت أنه إذا أصبت صيدا مريضا وأعورا ومنقوصا قوم على مثل تلك الحال ناقصا ولم تقبل يقوم على وافيًا فثلث الصيد الصغير مرة بالإنسان الحر يقتل منقوصا فيكون فيه دية تامة وزعمت أخرى أنه إذا قوم الصيد المقتول قومه منقوصا وهذا قول يختلف إن كان قياسا على الإنسان الحر فلا يفرق بين قيمته منقوصا وصغيرا وكبيرا لأن الإنسان يقتل مريضا ومنقوصا كهيئته صحيحا وفرا وإن كان قياسا على المال يتلف فنقومه بالحال التي أتلف فيها لا بغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال ما معنى قول الله هديا قلت الهدى شيء فصلته من مال إلى من أمرت بفصله إليه كالهدي تخرجها من مال إلى غيرك فيقع اسم الهدى على تمره وبغير وما بينهما من كل تمر وما كول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر فإن قال أفيجوز أن تذبح صغيرة من الغنم فتصدق بها قلت نعم كما يجوز أن تصدق بتمره والهدى غير الضحية والضحية غير الهدى الهدى بدل والبذل يقوم مقام ما أتلف والضحية ليست بدلا من شيء (قال الشافعي) وقد قال هذا مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما تخالفتم إلى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من الأئمة علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن محرما أتى جوالقا فأصاب ير بوعاف قتله ففرض فيه ابن مسعود بحفرة بحفرة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن ابن مسعود حكم في اليربوع بحفرة أو جفر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حيين بحلان من الغنم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن محارق عن طارق قال نحر جناحي جافا وطأ رجل من أقال له أربد ضبا فزوطه وفقد منا على عمر فسأله أربد فقال عمر أحكم فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر إنما أمرت أن تحكم فيه ولم أمرك أن تزيين فقال أربد أرى فيه جديا قد جع الماء والشجر فقال عمر فذاك فيه (قال الشافعي) لا أعلم مذهبا أضعف من مذهبكم ويتم عن عمر توجب امرأته المفقود ثم تعد عدة الوفاة وتنكح وروى المشركيون عن علي لتسبر حتى يأتها يقين موته وجعل الله عدة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها فقال المشركيون لا يجوز أن تعد عدة الوفاة إلا من جعل الله ذلك عليها ولم يجعل الله ذلك إلا على التي توفى عنها زوجها يقينا فقلتم عمر أعلم بعني كتاب الله فإذا قيل لكم وعلى عالم بكتاب الله وأنتم لاتقسمون مال المفقود على ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه بحكم الوفاة في امرأته فقط قلتم لا يقال لما روى عن عمر ولا كيف ولا يتأول معه القرآن ثم وجدتم عمر يقول في الصيد بعني كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم فافتموهم بالخالف لهم من الناس إلا أنفسهم لقول متناقض ضعيف والله المستعان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من أصاب ولد طبي صغيرا ففداه بولادة مثله وإن أصاب صيدا أعور ففداه بأعور مثله أو منقوصا ففداه بمنقوص مثله أو مريضا ففداه بمرض وأحب إلى وفداء بواف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب فقال إني أجزيت أنا وصاحبي فرسين نستبق إلى غرة نيسة فأصبتا طيبا ونحن محرمان فإذا ترى فقال عمر لرجل إلى جنبه تعال نحكم أنا وأنت فحكما عليه بعزود كرفي الحديث أن عمر قال هذا عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي قلت للشافعي فإن صاحبه يقول إن الرجلين إذا أصابا طيبا حكم عليهما بعزوين وبهذا نقول (قال الشافعي) وهذا خلاف قول عمر وعبد الرحمن بن عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم إلى قول غير أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فإذا جاز لكم أن تخالفوهم فكيف تجعلون قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تجعلونه حجة على

أنفسكم قال ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس فلو لم تكونوا خالفتم أحدا كنتم قد أخطأتم القياس قسمتم بالرجلين يقتلان النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبذل كالتمن وهو الدية في الحر والنن في العبد والابذال لا يراد فيها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلا حرا أو عبدا لم يغرموا الادية أو قيمة فان قال قائل فالتبى يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية فان قال ومن أين قيل تغدى النعامة ببذنة والجرادة بتمرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة بشئ لا يراد فيها ولا ينقص منها ان كان طعاما أو كسوة أو عتقا وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لان الله جل ثناؤه يقول بغيره مثل ما قتل من النعم ففعل فيه المثل فن جعل فيه مثلين فقد خالف قول الله والله أعلم ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأى أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن نقرأ صابوا صيدا قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نفرأ صابوا صيدا قال عليهم جزاء قيل على كل واحد منهم جزاء قال انه لغر ربكم بكم عليكم كلكم جزاء واحد والله أعلم

(باب الأمان لأهل دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل منكم يطلب العليج حتى اذا أسند في الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فاذا أدركه قتله وانى والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحدا فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر المجتمع عليه ولا يقتل به . فقلت للشافعي فانا نقول يقول مالك (قال الشافعي) قد خالفتم ما روينا عن عمر ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه علمناه وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يروى شيئا يخالفه ولا يوافقه فأين الإجماع فيما لا روية فيه فان كان ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر لزمه اذا جازى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما خالفه أما أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لا حد

(باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه)

سألت الشافعي أيخمر المحرم وجهه فقال نعم ولا يخمر رأسه وسألت عن المحرم بصطاد من أجله الصيد قال لا يا كله فان أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما الخبة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالخرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا لا تاكل أنت قال انى لست كهيتكم انما صيد من أجلي . فقلت انانكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه صاحبنا ويرى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم زهم محرمون فان كنت ذهبت إلى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد ابن ثابت ومروان وما هو أقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمت مات محرما أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيبا ويكفن في ثوبه الذين مات فيهما فدللت السنة على أن للمحرم تخمير وجهه وعثمان وزيد رجلا وابن عمر واحد ومعهما مروان فكان ينبغي عندك أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدلالة السنة وعثمان الخليفة وزيد ثم مروان بعدهما وقد اختلف عثمان وابن عمر في العبد يباع ويشترا أصحابه من العيب ففضى عثمان على ابن عمر أن يحلف ما كان به داء علمه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

وتخالفهم الطائفة التي بازائهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصليا فكان أن تكون الطائفة الأخرى اذا حرس الأولى اذ صارت مصلية والحارسة غير مصلية أشبه من أن تكون الأولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معافى بعض الصلاة ليس لهما حارس الا الامام وحده وانما أمر الله إحدى الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجامعة لا الامام الواحد قال وانما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المكيدة وأحصن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فهذه الدلائل قلنا بحديث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى الله عليه وسلم

وبطائفة ركعة ثم سلوا

فكانت للامام ركعتان
وعلى كل واحدة ركعة
وانتاز كناه لان جميع
الاحاديث في صلاة
الخوف مجمعة على أن
على المأمومين من عدد
الصلاة مثل ما على الامام
وكذلك أصل الفرض
في الصلاة على الناس
واحد في العدد ولانه
لا يثبت عندنا مثله
لشيء في بعض استناده
قال وروى في صلاة
الخوف أحاديث لاتضاد
حديث خوات بن جبير
وذلك أن جابرا روى أن
النبي صلى بطن نخل
صلاة الخوف بطائفة
ركعتين ثم سلم ثم جاءت
الطائفة الاخرى فصلى
بهم ركعتين ثم سلم
وهاتان الطائفتان
محروستان فان صلى
الامام هكذا أجزأ عنه
(قال الشافعي) وقد
روى أبو عياش الرزقي
أن العدو كان في القبلة
فصلى النبي بالطائفتين
معا بعسفان فركع
وركعوا ثم سجد فسجدت
معه طائفة وقامت
طائفة تحرسه فلما قام
سجد الذين يحرسونه
وهكذا نقول لان أصحاب
النبي كانوا كثيرا والعدو
قليل لاحاطل بينهم وبينه

يبرئه مما علم ولم يعلم فاخترت قول ابن عمر وسمعت من أصحابك من يقول عثمان الخليفة (١) عن عصاه بين
المهاجرين والانصار كانه قول عامتهم وقوله بهذا كله أولى أن يتبع من ابن عمر فعثمان اذ كان معه ما وصفت
في تخمير المحرم وجهه من دلالة السنة ومن قول زيد وروان أولى أن يصار الى قوله مع أنه قول عامة المفتين
بالبلدان * فقلت للشافعي فانا نقول ما فوق الذقن من الرأس قال الشافعي ينبغي أن يكون من شأنك الصمت
حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه فاني أراك تكثر أن تكلم بغير روية فقلت وما ذلك فقال وما تعني
بقولك وما فوق الذقن من الرأس اتعني أن يحكمه حكم الرأس في الاحرام فقلت نعم فقال أقصم المرأة المحرمة
ما فوق ذقنها فان للحرمه أن تخمر رأسها فقلت لا قال أفيجب على الرجل اذ لبذ رأسه حلقه أو تقصيره
فقلت نعم قال أفيجب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه فقلت لا فقال لي الشافعي وفرق
الله بين حكم الوجه والرأس فقال اغسلوا وجوهكم فعلمنا أن الوجه ما دون الرأس وأن الذقن من الوجه وقال
اصحوا برؤسكم فكان الرأس غير الوجه فقلت نعم قال وقولك لا كراهة لتخمير الوجه بكاله ولا باباحة تخميره
بكاله انه يجب على من وضع نفسه معلما أن يسد أفيعرف ما يقول قبل أن يقوله ولا ينطق بما لا يعلم وهذه
سبيل لأرأك تعرفها فاتق الله وأمسك عن أن تقول بغير علم ولم أر من أدب من ذهب مذهبا الا أن يقول
القول ثم يصمت وذلك أنه « قال فيما نرى » يعلم أنه لا يصنع شيئا بمنظرة غيره الا بما ان صمت أمثله * قلت
للشافعي فن أن قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يقرم فيه فقال لان الله جل ثناؤه انما أوجب
غرمه على من قتله فقال عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما كان القتل غير
محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلما لم يكن على المقتول من أجله عقل
ولا كفارة ولا قود فان الله قضى أن لا زور وازرة وزر أخرى قال ولما كان الصيد مقتولا فأمسك المحرم عن
أكله ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجز أن يكون صيدا مقتولا لافدية فيه
حين قتل وبأكله بشر لافدية عليهم فاذا أكله واحد فداء وانما تقطع الفدية فيه بالقتل فانما كان القتل
ولافدية لم يجز أن تكون فدية لانه لم يحدث بعد هاقتلا بوجوب فدية قلت ان الأكل غير جائز للمحرم وانما
أمرته بالفدية لذلك قال وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب نجر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا
وهو أمثاله أكل والفدية في الصيد انما تكون بالقتل * فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا فقال
ما علمت أحدا غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فداء بل علمت أن من المشركين من قال له أن
بأكله لانه مال لغيره أطعمه اياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله ولكنه خالف الحديث
نخالفناه فان كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لما عليك بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول
وان زل عندنا واستم والله يعافينا واياكم تعرفون كثيرا مما تقولون أرايت لو أن رجلا أعطى رجلا سلاحا
ليقويه على قتل حر أو عبد فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود قال لا ولكنه مسمى آثم بتقوية التماثل
قلت وكذلك لو قتل ولا علم له بجنائيه على قتله ورضيه قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله أفلا ترى هذا أولى أن
يكون عليه عقل أو قودا وكفارة عن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله فاذا قلت انما جعل العقل والقود
بالقتل فهذا غير قاتل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أبا أيوب الانصاري قال كان الرجل ينجى بالشاة
الواحدة عنه وعن أهله ثم تباهى الناس فصارت مباهاة

((باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين))

فقلت للشافعي ما لغو اليمين قال الله أعلم أما الذي نذهب اليه فهو ما قالت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا

(١) كذا في النسخة بدون نقطه لعله محرف وأصله قد قضاه بين الخ وحرر كتبه مصححه

يخاف جعلهم فإذا
كانوا هكذا صليت صلاة
الخوف هكذا وليس هذا
مضادا للحديث الذي
أخذناه ولكن الخالفين
مختلفان

(باب صلاة كسوف
الشمس والقمر)

«قال الربيع» أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن
ابن عباس قال خسفت
الشمس فصلى رسول
الله فحكي ابن عباس
أن صلاته ركعتان في
كل ركعة ركوعان ثم
خطبهم فقال ان الشمس
والقمر آيتان من آيات
الله لا يخسفان لموت
أحد ولا لحياته فإذا
رأيتم ذلك فافزعوا الى
ذكر الله * أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
عمرة عن عائشة * وحدنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرنا
مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة قالت
خسفت الشمس فصلى
النبي فحكت أنه صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان * أخبرنا الثقة
عن معمر عن الزهري
عن كثير بن عباس بن
عبد المطلب أن رسول
الله صلى في كسوف

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله * فقلت
للشافعي وما الحجة فيما قلت قال الله أعلم اللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجاع اللغو يكون
الخطأ (قال الشافعي) فخالفتموه وزعمتم أن اللغو حلف الانسان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه ثم
يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا ضد اللغو هذا هو الاثبات في اليمين بقصد حلف لا يفعله يمنع
السبب لقول الله تبارك وتعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ما عقدتم ما عقدتم به عقدا لايمان عليه
ولو احتمل اللسان ما ذهبتم اليه ما منع احتماله ما ذهبتم اليه عائشة وكناب أولى أن تتبع منكم لأنها أعلم
باللسان منكم مع علمها بالفقهاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن
عائشة التشهد قال فخالفتموه وفيه الى قول عمر

(باب في بيع المذبر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن
عن أمه عمرة أن عائشة دبرت جارية لها فصرتها واعتزفت بالسحر فأمرت بها عائشة أن تباع من الأعراب من
يسئ ملكتها فيبعث قال فخالفتموه فاقول لا يباع مذبر ولا مذبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها

(باب ما جاء في لبس الخنزير) فقلت للشافعي فما تقول في لبس الخنزير قال لا بأس به الآن يدعه
رجل ليأخذ بأفصدمه فأما لبس الخنزير حرام فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت تلبسه (قال الشافعي) وروينا أن القاسم
دخل عليها في غداة باردة وعليه مطرف خز فألقاه علمها فلم تذكره فقلت للشافعي فإنا نكره لبس الخنزير فقال
أومارو يتم هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموها ومعها بشر لا يرون به بأسا فلم يزل القاسم
يلبسه حتى بيع في ميراثه فيما بلغنا فاذا شتمت جعلتم قول القاسم حجة واذا شتمت تركتم ذلك على عائشة والقاسم
ومن شتم والله المستعان

(باب خلاف ابن عباس في البيوع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل
يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد أن يبيعها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك
وذلك فيما نرى لأنه أراد بيعها من صاحبه الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير
الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس وقلم به وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الامثلة (قال
الشافعي) ويقول ابن عباس نأخذ لانه اذا باع شيئا اشتراه قبل أن يقبضه فقد باع مضمونا له على غيره وأصل البيع
لم يبرأ اليه منه وأكل ربح مالم يضمن وخالفتموه فأجزم بيع ما لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي
اتبع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي ابتاع منه وغيره فرقان لم يكن ذلك فهل الحجة
عليه الآن يقال نخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصا فكيف نهى عنه ابن
عباس وأتم لاتروون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأه جعلت على نفسها مشيا الى
مسجد قباء فأتت قبل أن تقضي وأمرأته أن تشي عنها فقلت للشافعي فإنا نقول لا يمشي أحد عن
أحد (قال الشافعي) أحسب ابن عباس انما ذهب الى أن المشي الى قباء نسل فأمرها أن نسل عنها
وكيف خالفتموه ولا أعلمكم رويتم عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه

الشمس ركعتين في كل

رکعت رکوعان * آخرنا

سفيان عن اسمعيل بن

أبي خالد عمن قيس بن

عن حازم عن أبي مسعود

انصاری قال انکسفت

الشمس يوم مات ابراهيم

ان رسول الله فقال

ناس انكسفت الشمس

لموت ابراهيم فقال النبی

ان الشمس والقمر آيتان

و آیات الله لا نکسفان

لموت أحد ولا حماة

فاذا رأيت ذلك فاقربوا

الى ذكر الله والى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقبول اذا كسفت

الشمس والقمر صل

الامام بالناس، وكعتين

فرکسوف کا واحد

منہاجی کا رکعت

و کہ عات فان لم یصا

الامام صاحب الزمان عليه السلام

کنڈا: (ہالہ الشافعیہ)

مما لا ينبغي أن يغفل عنه أن

وہمکت ان سماں میں
منازلہ افک

۱۰۔ کتب و رسائل

الشمس روعین فی ہل
کے - کے

(باب الخلاف في ذلك)

• حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ

قال قال الشافعي

فأما في ذلك بعض

الناس في صلاة لكسوف

فَقَالَ يَصْلَى فِي كَسُوفِ

الشمس والقمر وكعتن

کما یصلی الناس فی کل

(باب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرّم وهو بنى قبل أن يفيض فأمره أن ينصرف بدنة (قال الشافعي) وبهذا أخذ قال مالك عليه عمرة وبدنة وحجة تأمة ورواه عن ربعة قال قال ابن عباس بخبر ربعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي عن سفیان عن عطاء عن ابن عباس خلافة وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال والجبلة أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسميه مرة ويروي عنه ظنا ويسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع ونبأ عن نصاري العرب وغيره وسكت عن عكرمة وإنما حدث به ثور عن عكرمة وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه فلم يرد ما في قيس عليه ما شاء الله من الكثرة ويترك قوله في غير هذا منصوصا لغير معنى هل رى أحد قط تم حجه يعمل في الحج بشيء ما لا ينبغي له فقضاء به مرة فكيف يعتمر عنده وهو في بقية من حجه فان قلتم نعم بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام وقد خرج من إحرامه في الحج ثم نقول أحرّم بعمرة عن حج ما علمت أحد من مفتي الأمصار قال هذا قبل ربعة الأمازيغي عن عكرمة وهذا من قول ربعة عما الله عنا وعن من ضرب من أفطروا من رمضان قضى باثني عشر يوما ومن قبل أمراته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أفاويل كان يقولها قال والجبلة كم وأنتم لا تستوحشون من التلذذ على ربعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

(باب خلاف زید بن ثابت فی الطلاق)

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته أمرها فقتل نفسها ثلاثا فقال القول قول الزوج فان قال انما ملكها أمرها في واحدة لاق ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت له ما الحق في ذلك قال أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد ابن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد ما شأنك فقال ملكت امرأتي أمرها فقارقتني فقال له زيد ارجعها ان شئت فانما هي واحدة وانت أحق بها . فقلت للشافعي فانا نقول هي ثلاث الا أن بناكرها وروى شيها بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من خالفتكم فان ذهبتم الى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فأبى وجه ذهبتم اليه فهل يعدو الملك امرأته أم لها اذا طلقت نفسها ثلاثا أن يكون أصل التملك اخراج جميع ما في يده من طلائعها لها فاذا طلقت نفسها لزمه ولم تنفعه مناكرتها أولا يكون اخراج جميعه فيكون محتملا لخراج الجميع والبعض فيكون القول قوله فيه واذا كان القول قول الزوج فالملكها واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأسمعكم اذا اخترتم والله يغفر لنا ولكم لا تعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع المناكرة فيه الا ما وصفت والله أعلم

(باب فی عین الاُعوور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيدا بن ثابت قضى في العين القائمة إذا ألحقت أو قال بجفت بمائة دينار قال مالك ليس بهذا العمل إنما فيها الاجتهاد لا شيء موقت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام فكان يفتدي وخالفه مالك فقال ليس عليه بواجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي بكر بن حزم

کما یصلی الناس فی کل

يوم وليس في كل ركعة ركوعان (قال الشافعي) فذكرت له بعض حديثنا فقال هذا ثابت وانما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثا عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحووا من صلاتكم هذه وذكر حديثا عن سمرة ابن جندب في معناه فقلت له ألسنت تزعم أن الحديث إذا جاء من وجهين فاختلفا وكان في الحديث زيادة كان الحائض بالزيادة أولى أن يقبل قوله لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث قال بلى فقلت ففي حديثنا الزيادة التي تسمع فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر في كل ركعة ركوعان فقلت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين ثم نظر فلم تجل الشمس فقام فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين أفتأخذه قال لا قلت فانت إذا تخالف حديث النعمان وحديثنا وليس لك في حديث النعمان إلا ما لك في

أنه كان يصلي في قبص فقلت انانكره هذا فقال كيف كرهتم ما استحب أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة قوم فقال لا هلهما شأنكم بها فرأى الناس أنها تطلقه قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائطه فلا بأس أن يستثنى منه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضا روى عن القاسم وعمرة الاستثناء ولم يرو عنهما أحد الاستثناء ولو جاز أن يستثنى منه سهم من ألف سهم ليحوز تسعة أعشاره وأكثر ولا أدري من اجتمع لكم على هذا والذي يروى خلاف ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعا على شيء والمستثنى خارج من البيع وذلك أن يقول أبيعك ثمر حائطي إلا كذا وكذا تخلط فيكون النصف خارجا من البيع أو أبيعك ثمره إلا نصفه أو الثلثه فيكون ما استثنى خارجا من البيع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلا أتى القاسم فقال اني أفضت وأفضت معي بأهلي فعدلت إلى شعب فذهبت لا ذنومها فقالت امرأتى لم أقصر من شعر رأسي بعد فأخذت من شعر رأسيها بأسناني ثم وقعت بها قال ففعل القاسم ثم قال فرهاقتا أخذ من رأسيها بالجلمين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر من رأسيها بأسنانه أخر أعينها من الجلمين قال مالك يهرق دما وخالف القاسم لقول نفسه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين القاسم يرمي جرة العقبة قال من حيث تيسر قال مالك لأحب أن يرميها إلا من بطن المسيل ولم يرو فيها خلافا عن أحد

باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عسور أهل الذمة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مربك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يدير ون التجارات من كل أربعين دينارا دينارها ناقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقص من عشرين دينارا ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مربك من أهل الذمة فخذ مما يدير ون من التجارات من أموالهم من كل عشرين دينارا دينارها ناقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا أو كتب لهم بما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول (قال الشافعي) ويقول عمر تأخذ لا يؤخذ منهم إلا مرة في الحول وخالفتموه إن اختلفوا في السنة مرارا وخالفتم عمر بن عبد العزيز في عسور دينارا ان نقص ثلث دينار فأخبرت عنه أنه قال ان جازت جواز الوازنة أخذت منه الزكاة ولو نقصت أكثر وان لم تجز جواز الوازنة وهي تنقص ثلث دينار أو أكثر أو أقل لم يؤخذ منها زكاة وزعم أن الدراهم انقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جواز الوازنة أخذت منها الزكاة (قال الشافعي) لسنا نقول بهذا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة فهو كما قال رسول الله فلو نقصت حبة لم يكن فيها صدقة لأن ذلك دون خمس أواق وأتمموا بقولنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي روى ليس فيما دون خمس أواق صدقة وهو سنة ولا يقول عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر وخالفه مالك فقال لا يؤخذ العشر إلا من زيتة وجواب ابن شهاب على حبه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب انما الصدقة في العين والحرق والمأشبة قال مالك لا صدقة إلا في عين أو حرث أو مأشبة وقال مالك في العرض الذي يدار صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيدا يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار مثله في الشفعة

حديث أبي بكر وسفرة
وأنت تعلم أن اسنادنا
في حديثنا من أثبت
اسناد الناس فقال روى
بعضهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى
ثلاث ركوعات في كل
ركعة قال فقلت له
فقه حول به أنت قال لا
ولكن لم تقبل به أنت
وهو زيادة على حديثكم
قلت لم تثبت به قال ولم
لأنه قلت هو من
وجه منقطع ونحن
لأنه ثبت المنقطع على
وجه الانفراد ووجه
نراه والله أعلم غلط قال
وهل تروى عن ابن
عباس صلاة ثلاث
ركوعات قلت نعم
أخبرنا سفيان عن
سليمان الأحول يقول
سمعت طاوس يقول
خفت الشمس فصلى
بنا ابن عباس في صلاة
زمر من ست ركعات في
أربع سجعات قال
الشافعي هذا ومع
المحفوظ عندنا عن ابن
عباس حديث عائشة
وأبي موسى وكثير بن
عباس عن النبي موافقة
كلها أن النبي صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان قال فما جعل
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقال لاجمعنا ثم الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشركاء (قال الشافعي)
وبهذا نأخذ وتأخذون في الجملة وفي هذا يعني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه يقسم وقدر روى
مالك عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا غل نخل وقال مالك لا شفعة في طريق ولا عرصة دار وإن صلح فيها
القسم وقال فبين اشترى شقصا من دار أو حيوان أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن ثم
خالفتم معنى هذا في المكاتب فجعلتم نجومه تباع وجعلتموه أحق بما يباع منه بالشفعة

(باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد يعني ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم ما كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته إذا مضت أربعة
أشهر فهي تطليقة ولزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك إن مروان كان يقضي في الرجل إذا
آلى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك
وعلى ذلك رأى ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل
عن المرأة يطلقها زوجها في بيت بكره على من الكراه فقال سعيد على زوجها قال فان لم يكن عند زوجها
قال فعلى الأمير

(باب في سجود القرآن) سألت الشافعي عن السجود في سورة الفاتحة فقال فيها سجدتان فقلت
وما الخفية في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة
الفاتحة سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالحجابية بسورة الفاتحة فسجد فيها سجدتين * فقلت
للشافعي فأنالنا سجدتها السجدة واحدة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن عمر معالي غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر
وحده حجة حتى يرتدوا بكل واحد منهما السنة وتبنون عليهم ما عدا من الفقه ثم تخرجون من قولهم ما رأى أنفسكم
هل تعلمون يستدلون على أحد قول العورة فيه أي بين مناهيا وصفته من آفاو بلكم * وسألت الشافعي
عما روى صاحبنا وحده في المحصب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت * قلت للشافعي نحن نقول لا ينبغي لعامة أن يفعلوه
(قال الشافعي) ما على العالم من النسك ما ليس على غيره قلت هو على العالم والجاهل (قال الشافعي) فان
تركاه قلت لا فدية على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبكم أن من ترك من نسكه شيئا أهرق دما فان
كان نسكا فقد تركتم أصل قولكم وإن كان منزل سفر لا منزل نسك فلا تأمر عالما ولا جاهلا أن ينزله

(باب غسل الجنابة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل
من الجنابة نضح في عينييه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا مما تركتم على ابن عمر ولم
تروا عن أحد خلافه فإذا وسعكم الترك على ابن عمر لغير قول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم
تدعون عليه لأنفسكم وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجز تركه لأنفسكم

(باب في الرعاف) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رجع أقصر ف
فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم (قال الشافعي) فقال روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)
أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه
رعاف أو من وجع رعا فافأ ومذى أو قيء أقصر فتوضأ ثم رجع فبني وقال المسور بن مخرمة يستأنف ثم
زعم أنه إنما يغسل الدم وعيسد الله بن عمر يروى عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الطاهر في روايتكم انما هو وضوء الصلاة وهذا يشبه الترك لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يني في المذي وزعمتم أنكم لا تبنون في المذي

(باب الغسل بفضل الجنب والحائض) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً قال مالك لا بأس أن يغسل بفضل الجنب والحائض * قلت للشافعي أنت تقول يقول مالك قال نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة انما تركته لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل وعائشة فاذا اغتسل معاً كان كل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه ان كنتم تركتموه على ابن عمر فلعلمكم لا تكونون تركتموه عليه الا بشئ عرفتموه

(باب التيمم) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الجرف حتى اذا كانوا بالمريديز نزل فتيمم صعيداً فمسح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم عمر بدالغيم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد العصر * قلت للشافعي فانا نقول اذا كان المسافر يطعم بالماء فلا يتيمم الا في آخر الوقت فان تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضأ وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المر بدطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلم يعد الصلاة فكيف خالفتموه في الأمرين معا ولا أعلم أحداً مثله قال بخلافه فلو قلتم بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبهها ان تقولوا تخالف ابن عمر لغير قول مثله ثم تخالفه أيضاً في الصلاة وابن عمر الى أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه الى أن يدع صلاة عليه

(باب الوتر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بمكة والسماء متغيمه فحدثني ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلاً فشفع بواحدة (قال الشافعي) وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره * قلت للشافعي ما تقول أنت في هذا قال يقول ابن عمر انه يوتر بركعة قلت أفنتقول يشفع وتره فقال لا فقلت وما جئت فيه قال روي نافع عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال انا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وتر ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

(باب الصلاة عني والنافلة في السفر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام عني أربعاً فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام اذا كان من أهل مكة صلى عني أربعاً لانه لا يحتمل الا هذا أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم عني لان الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد اتهموا باتمام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافر لو أتم يقوم لم يفسد صلاتهم عند ابن عمر لان صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وبهذا نقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه يخالف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوافقونه وتخالفونه ابن مسعود عاب اتمام الصلاة عني ثم قام فأتىها فقبل له في ذلك فقال الخلف شرو لو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم وخالف فيه ولكنه رآه واسعا فأتى وان كان الفضل عنده في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعرفة عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر نهاراً * قال قلت للشافعي فانا نقول يقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر

عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فأين الدلالة قيل روي إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الكسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قال واذا كان عطاء بن يسار وعمرو وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحوال كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثاً وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أشبه أن يكون ابن عباس فسرقي بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوى بينهما فأحاديثنا أكثر وأثبت

مما رويت فاخذنا
بالاكثر الا ثبت
وكذلك نقول نحن وانت

قال ومن اصحابكم من
قال لا يصلي في خسوف

القمر صلاة جماعة كما
يصلي في خسوف

الشمس قلت فقد خالفنا
نحن وانت فلا عيب

ان لاتذكر قوله قال فما
الحجة عليه قلت حديثه

حجة عليه وهو يروي
عن ابن عباس ان النبي

قال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله

لا يخسفان لموت احد
ولا لحياة ذارآيت ذلك

فانزعوا الى ذكر الله ثم
كان ذكر الله الذي فرغ

اليه رسول الله الصلاة
لكسوف الشمس وأمره

مثل فعله وقد أمر في
خسوف القمر بالفرع

الذي ذكر الله كما أمر به
في خسوف الشمس

وقد قال الله عز وجل
قد افلح من تذكرك

اسم به فصلي ولولم يكن
عليه حجة الا هذا كانت

عليه وفي حديث ابن
عينة ان النبي أمرهم

في الشمس والقمر ان
يفزعوا الى ذكر الله

والى الصلاة وفي الحديث
النابت ان ابن عباس

صلى في خسوف القمر
كما صلى في كسوف

واستحبتم ما كره ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئا يخالف هذا يدل على ان احتجاجكم بقول ابن عمر استنار من الناس لانه لا ينبغي لاحد ان يخالف الجماعة عنده

(باب القنوت)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات (قال الشافعي) وأنتم ترون القنوت في الصبح (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أن أباه « الشئ من الربيع » أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوة ولا في الوتر لأنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة إذا قضى قراءته (قال الشافعي) وأنتم تخالفون عروة فتقولون يقنت بعد الركوع . فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعد الركوع فقال نعم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقنا قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا حجة عليكم في غيره فقلت ومن أين قال أنتم تتركون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن الرجل بقياس على قول ابن عمر وتقولون لا يجهر ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي قدي ذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت عمره وأبو بكر وعمر وأبو بكر ويذهب عليه حفظه فقلت نعم (قال الشافعي) أقاويلكم مختلفة كيف تجدكم ترون عنه انكار القنوت ويروي غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه فهذا يبطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويبطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة وإذا جاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها عليل في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد (قال الشافعي) ونالفته الى قول عمر فإذا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلف فيه بالمدينة تخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التشهد وما روى فيه مالك صاحب الأثر الثلاثة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان ٣ فها عرو وعمر يعلم التشهد على المنبر تخالف فيها ابنه وعائشة فكيف إذا ادعى أن يكون الحاكم إذا حكم ثم قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الاجماع لا يخبر ولو ذهب ذهب بجيزه كانت الأحاديث رد الاجازة

(باب الصلاة قبل الفطر وبعده)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل يغدو الى المصلي أربع ركعات (قال الشافعي) والذي يروي الاختلاف فأين الاجماع إذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون أنتم قالوا لا نرى بأساً أن يصلي قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) فإذا خالفتم ابن عمر وإذا جاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين يجوز تغيركم خلافه لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير منصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولراى صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفتموه فيه ومالك يقول لا أراه حكى الا عن النبي

الشمس ثم أهلهم أن
النبي صلى الله عليه
وسلم فعل مثل ذلك
قال فمن أين تراه أنت
قلت ما يعلم كل الناس
كل شيء وما يؤمن في العلم
أن يجهله بعض من
ينسب إليه

باب من أصبح جنباً
في شهر رمضان

« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن ميمون الانصاري عن
أبي يونس مولى عائشة
عن عائشة أن رجلاً
قال لرسول الله وهو
واف على الباب وأنا
أسمع يا رسول الله اني
أصبح جنباً وأنا أريد
الصوم فقال رسول الله
وأنا أصبح جنباً وأنا
أريد الصوم فأغتسل
وأصوم ذلك اليوم
« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
سمي مولى أبي بكر أنه
سمع أبا بكر بن عبد
الرحمن يقول كنت
أنا وأبي عند مروان
ابن الحكم وهو أمير
المدينة فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أفطر ذلك اليوم

صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشك فيه (قال الشافعي) فإذا تركت على ابن عمر رأيه وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تترك كون حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن رومان رأى ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة فتدعون السنة لقول سهل فما أعرف لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان

(باب نوم الجالس والمضطجع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي) وهكذا نقول وإن طال ذلك لا فرق بين طويله وقصيره إذا كان جالسا مستويا على الأرض ونقول إذا كان مضطجعا أعاد الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه * فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعدا إلا أن يكون حكمه حكم المضطجع قليلا وكثيره سواء وأما جالسا من ذلك الحكم فلا ينقض الوضوء قليلا ولا كثيرا * فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر وخلاف غيره والخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعدا وضوءاً وقول الحسن من خالط النوم قلبه جالسا وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى للبخارة فمسح على خفيه ثم صلى * قلت للشافعي فإنا نقول لا يجوز هذا إنما مسح بحضرة ذلك ومن صنع مثل هذا استأنف فقال الشافعي اني لا أرى خلاف ابن عمر عليكم خفيفا لأرى أنفسكم لا بل لانعلمكم ترون في هذا عن أحد شيئا يخالف قول ابن عمر وإن جاز زلل ابن عمر عندكم وإنما زعمتم أن الحجة في قول أنفسكم فلم تكلفتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقيلون ما شئتم بلا حجة

(باب اسراع المشي إلى الصلاة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سمع الإقامة وهو بالبيع فأسرع المشي إلى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم اسراع المشي إلى المسجد * فقلت للشافعي نحن نكره الاسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأتتم تسعون وأتوها تمسحون وعليكم السكينة فقد أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويخطئ القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأة بحج عن أبيها ورجلا بحج عن أبيه فقال لا يحج أحد عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لرسول الله أن يدع ما يروى عن رسول الله إلى ما يروى عن غيره ثم يدع لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما يروى عن ابن عمر وأدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يزيد فيخرج إلى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموضع

(باب رفع الأيدي في التكبير)

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود * فقلت للشافعي فما الحجة

فقال مروان أقسمت

عليك يا عبد الرحمن
لتذهبن إلى أي المؤمنين
عائشة وأم سلمة فتسألهما
عن ذلك قال أبو بكر
فذهب عبد الرحمن
وذهب معه حتى دخلنا
على عائشة فسلم عليها
عبد الرحمن وقال يا أم
المؤمنين أنا كنا عند
مروان فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أفطر ذلك اليوم
فقلت عائشة ليس
كما قال أبو هريرة يا عبد
الرحمن أتزغب عما كان
رسول الله يفعل قال
عبد الرحمن لا والله
قالت عائشة فأشهد على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إن كان ليصبح جنباً
من جاع غير احتلام
ثم يصوم ذلك اليوم قال
ثم خرجنا حتى دخلنا
على أم سلمة فسألها
عن ذلك فقالت مثل
ما قالت عائشة فخرجنا
حتى جئنا مروان فقال
له عبد الرحمن ما قلنا
فأخبره قال مروان
أقسمت عليك يا أبا محمد
لتركين دابتي بالباب
فلتاثنين أبا هريرة فلتخبره
بذلك قال فركب عبد
الرحمن وركبت معه
حتى أتينا أبا هريرة
فتحدثت معه عبد الرحمن

في ذلك فقال أخبرنا هذا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا
فقلت فأتنا نقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا ابتداء
الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة وقد رويتم عنهما أنهما رفعاه في الابتداء
وعند الرفع من الركوع (قال الشافعي) أفيجوز لعالم أن يترك على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر رأي
نفسه أو على النبي صلى الله عليه وسلم رأي ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع آخر ويصيب
فيه يترك على ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض أرايت
أن جازله أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه في الصلاة مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر فيه
اثنتين أو يأخذ بواحدة أو يترك واحدة ويجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه
عليه (قال الشافعي) لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي فإن
صاحبنا قال ما معنى رفع الأيدي (قال الشافعي) هذه الحجة غاية من الجهل مغناه تعظيم الله واتباع السنة
معنى الرفع في الأول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس
من الركوع ثم خالفتم فيه وابتكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر ما لغير قول واحد روي عنه
رفع الأيدي في الصلاة ثبتت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثة عشر وأربعة عشر رجلاً ويروي
عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فقد ترك السنة

(باب وضع الأيدي في السجود) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان
إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت
برنسله (قال الشافعي) وهذا أناخذ وهذا يشبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها
كفيه وركبته (قال الشافعي) ففعل في هذا ما أمر به ففعل النبي صلى الله عليه وسلم فأفضى بيده إلى
الأرض وإن كان البرد شديداً كما يفضى بجمته إلى الأرض فإن كان فهذا كله نقول وخالفتم هذا عن ابن عمر
حيث وافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقلتم لا يفضى بيده إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله

(باب من الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها
فقال تفطر وتطمع مكان كل يوم مسكيناً من حنطة قال مالك وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء قال
مالك عليها القضاء لأن الله عز وجل يقول فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قال الشافعي)
وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن ولا يقلده فيقول هذا أعلم
بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه لأن الحامل ليست بمريضة المريضة يخاف على نفسها والحامل خافت
على غيرها لا على نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة ثم القياس على قوله حجة على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخطئ القياس فيقول حين قال ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد لا يحج أحد عن أحد
قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له (١) وكيف جاز أن يترك من استقاء في رمضان
(١) قوله وكيف جاز أن يترك من استقاء الخ كذا في النسخة وفيه سقط ولعل أصل العبارة وكيف جاز
أن يتركه وسألت الشافعي عن استقاء الخ وبعد ذلك ففي بقية الباب ما لا ينبغي على متأمل فخر ركبته ممحجه

فقال عليه القضاء ولا كفارة عليه ومن ذرعه القى فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الخلف في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القى فلا قضاء عليه القضاء * فقلت للشافعي فأنقول ذلك من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال الخطيب يسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم مكان يوم الحجة لنا عليكم وأنتم أن وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهم ما فيما هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي نخالفهما في مثل معناه فقال روي بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا جامع أمر أنه نهى أن يرمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق لا يجزيه إلا بعد أن لا يجد عتقا ولا يستطيع الصوم فقلتم لا يعتق ولا يصوم ويتصدق فخالفتهم في اثنين ووافقتموه في واحدة ثم زعمتم أن من أفطر بغير جوع فعليه كفارة ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندكم مفطرين ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة بالإجماع فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يغفر لنا ولكم * فقلت للشافعي فكيف كان يكون القياس على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإجماع نهى أن لا يكون ما قلنا من أن لا يقاس عليه شيء غيره وذلك أننا نعلم أحدنا خلف في أن لا كفارة على من تقيا ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ولم يجز أن يجمع الناس على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الإجماع استدلالا بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفا وإن أنظر فأرى حال جعلت فيها الصائم مفطرا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحتقن والمستعط والمزدر الحصى والمفطر قبل تغيب الشمس والمتسحر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستقي وغيره ويلزم في الآخر كل الناس أن يكون عليه كفارة لأنك تجعل ذلك فطرته وأنت تترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

(باب في الحج)

قال سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير جنابة فقال نعم والماء يديه شعنا وقال الحجة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه في غير احتلام ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم قلت فهكذا نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فلهكذا ينبغي أن تتركوا عليه لكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فنبغي في مرة أخرى أن لا تنكروا أن يذهب على ابن عمر للنبي صلى الله عليه وسلم سنة وقد يذهب عليه وعلى غيره السنن ولو عملها ما خالفها ولا رغب عنها إن شاء الله فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم * فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول بقول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استجاز خلاف ابن عمر ولم يرو خلافه إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بغير أبقرة (قال الشافعي) ونحن وأنت نقول ما استيسر من الهدى شاة ونزوي عن ابن عباس وإذا جاز لنا أن نترك على ابن عمر لابن عباس كان الترك عليه للنبي صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا

فقال أبو هريرة لا أعلم في ذلك أنما أخبرني به مخبر * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكره الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روي أبو هريرة عن رجل عن رسول الله جمعان منها أنهما ازوجتاه وزوجتاه أعلم بهذا من رجل أنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روي عن النبي المعروف في المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الإجماع والطعام والشراب مباحا في الليل قبل الفجر ومنوعا بعد

وأقام مجامعاً بعد الفجر شيئاً فامر بأن يقضى لأن بعض المجامع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه فإن قال قائل فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمت به حجة قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم مالم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها إذا انفردا في الحكم المحدث لا يخالفه غيره في حكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه إذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال إن كان الأقل

(باب الجماع للصائم)

* حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شدادين

(باب في الغدوم من منى إلى عرفة) قال سألت الشافعي عن الغدوم من منى إلى عرفة عرفة فقال ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدوا إذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدوم من منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فأنكره هذا ونقول يغدوم من منى إذا صلى الصبح قبل تطلع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم تتبعوا ابن عمر وقد حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكان الحج خاصة مما نسب ابن عمر عندهم إلى العلم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر أنه غدا من منى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدوا إلا ما من منى إذا طلعت الشمس فمن رويتم كراهية هذا

(باب قطع التلبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أني قد أوجب الحج مع العمرة ونحن لا نرى بهذا بأساً * فقلت للشافعي فأنكره أن يقرن الحج مع العمرة فقال الشافعي فكيف كرهتم غير مكروه وخالفتم من لا ينبغي لكم خلافه وما زلت أكره ما لا يوافقكم إذا شتم

(باب النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على الحرة فإن أطاعت فلها الثلثان (قال الشافعي) وهذا مما تروى عن غيره عندكم علمها * فقلت للشافعي فأنكره أن ينكح أحد أمة وهو يجرد طولاً والحرة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لأنهما لم ينكحوا في روايتكم إلا الجمع بين الحرة والأمة لأنهما كرهما كرهتم وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجيزتم خلاف من شتم لقول أنفسكم

(باب التملك) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت إلا أن ينأى كرها الرجل فيقول لها ألم أردت أن تطليقة واحدة فيخلف على ذلك ويكون أملك بهما كانت في عدتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيشة تدمعان فقال له زيد ما شئت قال ملكت امرأتى أمرها ففارقني فقال له زيد ما جئت على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ارتجعها إن شئت وانما هي واحدة وأنت أملك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقال أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال بقيق الحجر فقال أنت الطلاق فقال بقيق الحجر فاختصما إلى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها إلا واحدة وردّها إليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يعيبه هذا القضاء ويراها أحسن ما سمع في ذلك * قلت للشافعي أنا نقول في الخيرة إذا اختارت نفسها هي ثلاث وفي التي يجعل أمرها بيدها أو تملك أمرها بما تملك القضاء ما قضت إلا أن ينأى كرها زوجها (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روي غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اختارت قول ابن عمر على قول من خالفه في الملكة فإني قول من ذهب في الخيرة وعن قول من اختار وأمره بملك سواء وأنت لا تعلم رويت في الخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً يوافق قولك فإن رويت في هذا اختلافاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ادعيت الإجماع وإذا حكيت فأكره ما يحكي الاختلاف

(باب المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقه متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تمس خفسها ما فرض لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقه متعة * فقلت للشافعي فإنا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر (قال الشافعي) فبقول ابن عمر قلتم وأتم تخالفونه * قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقه متعة إلا التي فرض لها ولم تمس خفسها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات أن لها امتعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فرضة متهوهن وقال الله جل ذكره وللمطلقات متاع بالمعروف قلت فإنا نذهبنا إلى أن هذا إنما هو لمن ابتدأ الزوج طلاقه فيها رأيت المختلعة والمملكة فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال أليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلف أن لا يخرج فخرجت وملكه رجلا يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج فإن قلت لأن الله أنما ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها فإن اختلفت عندك فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئاً لم يذكر أن تخالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فإن زعمت أن المملكة والمختلعة ومن سمين من النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لأن الطلاق جاء من الزوج إذا قبل الخلع وجعل اليمين الطلاق وإلى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم من فذلك المختلعات ومن سمين من مطلقات لهن المتعة في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

(باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً (قال الشافعي) مذهب ابن عرفة ومن ذهب مذهب أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لا امرأته أنت طالق ثلاثاً ولا ينويه شيئاً من ذلك ومن قال المدخول بها وغيره مدخول بها أنت طالق ثلاثاً وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتهم في بعض فقلتم الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثاً أرادوا واحدة فلا أنتم قلتم كما قال ابن عمر ومن قال قسوله فيقول لا أتفت أن يدين المطلق وأستعمل عليها الأغلب ولا أنتم ذهبتم إذ كان الكلام منه يحتمل معنيين إلى أن يجعل القول قوله مع يمينه ولكنكم خالفتم هذا معاني معنى ووافقتهم معاني معنى ومال الناس فيها قول الأقدمين منه إنما قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر وأولئك استعملوا الأغلب بفعلاو الخلية والبرية والبة ثلاثاً كقوله أنت طالق ثلاثاً وآخرون قالوا يقول عمر في البتة يدين فإن أراد ثلاثاً فثلاث وإن أراد واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين بفعلاو عليه الأقل بفعلاو الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا مخالف لما روينا جميع الآثافي بعضه وزدتم قولاً ثالثاً هو داخل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فرويت عن ابن عمر القضاء ما قضت الآن بنا كرها ثم زعمتم أنه إن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فهكذا وإن كانت غير مدخول بها نويتوه والبتة ليست مذهبكم إنما البتة مذهب من لا يوقع عليها الطلاق إذا احتل الكلام الطلاق وغيره الإبرادة الطلاق كما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

أوس قال كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلاً يحتج لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرماً صائماً (قال الشافعي) وسماح ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً ولم يحجبه محرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بسنتين (قال الشافعي) فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطار الحاجم والمحجوم منسوخ (قال) واسناد الحديثين معاشته وحديث ابن عباس أمثلهما اسناداً فإن توفي رجلاً الحجة كان أحب إلى احتياطاً ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيقطر وإن احتجم فلا يفطره الحجة إلا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو

(قال الشافعي) ومع

حديث ابن عباس

القياس أن ليس الفطر

من شيء يخرج من جسد

الآن يخرج منه الصائم

من جوفه متقبأ وأن

الرجل قد ينزل غير

متلذذ فلا يبطل صومه

ويعرق ويتوضأ ويخرج

منه الخلاء والريح

والبول ويفتسل ويتنور

فلا يبطل صومه وإنما

الفطر من ادخال البدن

أو التلذذ بالجماع أو

التقي فيكون على هذا

اخراج شيء من جوفه

كما عدا دخاله فيه قال

والذي أحفظ عن بعض

أصحاب رسول الله

والتابعين وعامة المدنيين

أنه لا يفطر أحد بالحاجة

(باب نكاح المحرم)

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا سفيان عن

عمر بن دينار عن ابن

شهاب قال أخبرني يزيد

ابن الأصم أن رسول

الله نكح ميمونة وهو

حلال قال عمرو قلت

لابن شهاب أيجعل

يزيد بن الأصم إلى ابن

عباس أخبرنا سفيان

عن أيوب بن موسى

عن نبيه بن وهب

عن أبان بن عثمان عن

(باب في بيع الحيوان)

قال سألت الشافعي عن بيع الحيوان فقال لا ربا في الحيوان يدايد ونسيئة ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والمأكل والمشروب فقلت وما الحجة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة ومن حديث مالك الأحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالريضة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلالة له عصفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لا ربا في الحيوان وإنما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقيح وجبل الحيلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كله نقول ونألفتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل لا تنكروا ويتم عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقلتم لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتهم ما ونحابتهم ما فيجوز فإن أردتم بها قياسا على التمر بالتمر فذلك لا يصلح إلا كيلا يكيل ولو كان أحد التمرين خيرا من الآخر ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة وأنتم تحيرون بعض الحيوان ببعض نسيئة فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إجازته ممن سميت ولم تجعلوه قياسا على غيره وقلتم فيه قولنا منقضا خارجا من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمرى أن حرم البعير بالبعير مثله في الرحلة والنجاسة ما يعدو وأن يحرم خيرا والخبر يدل على إحلاله وقد خالفتموه ولو حرمتموه قياسا على ما لا زيادة في بعضه على بعض الر بالقد خالفتم القياس وأخزتم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم وليس يجوز أن يجر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء وما علمت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وإن عامة المفتين بمكة والأئمة مزار على خلاف قولكم وإن قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها وروي غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستدرك فيه ما وصفت ثم لا يستدرك في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدتي إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسالت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فلتر كب ثم لتمش من حيث عجزت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي مشى فأصابته خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسالت عطاة بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فشئت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي ورويتم ذلك عن سأل بالمدينة ولم تروا عنهم أنهم أمروها بهدى فخالفتم في أمرها بهدى وهذا عندكم إجماع بالمدينة ورويتم أن عطاة وغيره أمروها بهدى ولم يأمروا بهدى فخالف في رواية نفسه عطاة وابن عمر والمدنيين ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافا فها فيمار وبيتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا إلا واحد من قولين إما قول ابن عمر يمشي ما ركب حتى يكون بالمشي كله وإما أن لا يكون عليه عودة لأنه قد جاء بحج أو عمرة وعليه هدى مكان ركوبه وأما أن يمشي ويهدي فقد كفه الأمرين معا وإنما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

(باب الكفارات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على عيمين فوكدها فعليه عتق رقبة (قال الشافعي) فخالفتم ابن عمر فقلتم التوكيد وغيره سواء يجزيه فيه أطعام عشرة مساكين نراكم تستوحشون

قال المحرم لا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن نبيه
ابن وهب أحد بني
عبد الدار عن أبان بن
عثمان عن عثمان أن
رسول الله قال لا ينكح
المحرم ولا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سليمان
ابن يسار أن رسول الله
بعث أبا رافع مولا
ورجلا من الأنصار
فزوجاه ميمونة والنبي
بالمدينة * أخبرنا
الشافعي أخبرنا سعيد
ابن مسعدة عن اسمعيل
ابن أمية عن سعيد بن
المسيب قال وهل فلان
ما نكح رسول الله
ميمونة الا وهو حلال
(قال) وقد روى بعض
قراة ميمونة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نكح
ميمونة محرما (قال
الشافعي) فكان أشبه
الأحاديث أن يكون
ثابتا عن رسول الله
أن رسول الله نكح
ميمونة حلالا فان قيل
ما يدل على أنه أثبت
قيل روى عن عثمان
عن النبي النهي عن أن
ينكح المحرم ولا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غير أنارنا كما اذا وافقتم قول ابن عمر وغيره من الصحابة
أو من بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدما في العلم وأحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهدا
فأحرى أن لا تقولوا إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدى بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافهم غاية التعظيم ولعل
من خالفهم ممن عبت عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافه لأن من رواه عن مثلهم لم تعرفوه لضيق
علمكم ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم ولا يسمع روايتكم وتتركون ما شئتم لغير حجة فيما أخذتم
ولا ما تركتم وما صنعتم من هذا غير جائز لغيركم عندكم وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين لأنه اذا
لم يجوز لمن يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم اذا كنتم لا تحسنون عند الناس
حجة ولا قياسا بعد * قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم الا
كفارة الظهار فانها بعد هشام (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول قبلكم أحد من الناس وما أدري
الى أي شيء ذهبتم الى عظم ذنب المتظاهر فالقاتل أعظم من المتظاهر ذنبا فكيف رأيتم أن كفارة القاتل بعد
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المتظاهر بعد هشام ومن شرع لكم مذهبا وقد أنزل الله الكفارات على
رسوله قبل بولاد أبيه هشام فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مذ
هشام فان زعمت أنهم كفر وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة لأن
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مذهبا وهو غير ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس وكفر به
السلف الى أن كان لهشام مذ وان زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بعد هشام ومن زعم أن
الكفارات مختلفة أرايت لو قال قائل كل كفارة بعد هشام الا كفارة الظهار فانها عبد النبي صلى الله عليه
وسلم هل الحجة عليه إلا أن نقول لا يفرق بينهما الا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم * فقلت للشافعي فهل
خالق في أن الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلمات غيركم
قال ان شيئا من الكفارات بعد غير النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشئ يقول بعض المشركين قلت قول
متوجه وان خالفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم يطعم المسكين مدين مدين
قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم
تبلغ جهاتهم ولا جهالة أحد أن يقول ان كفارة بغير مدين النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فلفل
مذهبا مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مد وثلاث أو مدين ونصف * فقلت للشافعي
أفتعرف لقولنا وجهها فقال لا وجه لكم بعد أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غير كمين مكيلة
الكفارات إلا أن تقول هي مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشركين مدين
مذان فأما أن يفرق أحدين مكيلة شيء من الكفارات فلا

(باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي تجمع عنده
قبل الفطر بيومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي صلى الله
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن تحل ويقول ابن عمر وغيره * فقلت للشافعي فانا نكره لأحد
أن يؤدى زكاة الفطر الا مع الغد ويوم الفطر وذلك حين يحل بعد الفجر (قال الشافعي) قد خالفتم ابن
عمر في روايتكم وما روى غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل محلها
لغير قول واحد علمتكم رويتموه عن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فليست أدري لأي معنى

تحمّلون ما جلتكم من الحديث ان كنتم جلتهم وتعلو الناس أنكم قد عرفتوه فالتفتوه بعد المعرفة فقد وقعتم بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم جلتهم لتأخذوا به فقد أخطأتم ما تركتم منه وما تركتم منه كثير في قليل ما رويتهم وان كانت الحجة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتججتم بما وافقتم منه على من خالفه ما تخرجون من قلة النصفة والخطأ فيما صح اذ تركتم مثله وأخذتم بعنقه ولا يجوز أن يكون شيء مرفوعة ومرة غير حجة

(باب في قطع العبد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو أبق فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده * فقلت للشافعي فإنا نقول لا يقطع السيد يد عبده إذا أبى السلطان يقطعه فقال الشافعي قد كان سعيد بن العاص من صالحى ولادة أهل المدينة فلما لم ير أن يقطع الآبق أمر ابن عمر بقطعه وفي هذا دليل على أن ولادة أهل المدينة كانوا يقضون بأرائهم ويخالفون فقهاءهم وأن فقهاء أهل المدينة كانوا يختلفون فيما أخذوا من أرائهم رأى بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لأنكم كنتم توهمون أن قضاء من هو أسوأ حالا من سعيد ومثله لا يقضى الا بقول الفقهاء وأن فقهاءهم زعم لا يختلفون وليس هو كما توهمتم في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وقد علمتم رأي سعيد وهو الوالى وابن عمر وهو المفتى فأين العمل ان كان العمل فيما عمل به الوالى فسعيد لم يكن يرى قطع الآبق وأنتم ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد قطعه وأنتم ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما دبرنا معنى قولكم العمل ولا تدرين فيما خبرنا وما وجدنا لكم منه مخبر جالا أن تكونوا سميت أقاويلكم العمل والاجماع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجماع تعنون أقاويلكم وما غير هذا فلا تخرج لقولكم فيه عمل ولا اجماع لان ما نجد عندكم من روايتكم ورواية غيركم اختلاف لا اجماع للناس معكم فيه لا يختلفونكم * قلت للشافعي قد فهمت ماذا كرت أن ألتزم الرأى الأخذ به من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تركنا من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا ما روى وخالفنا فيه فهل تجد في ما روى غيرنا شيئا تركناه قال نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل فقلت له فلنا علم ندخله مع علم المدنيين قال أى علم هو قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد ابن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدته تروى عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء نفر رأيت فيه أقاويل تخالفها ووجدته تروى عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد فوجدته تخالفهم ولست أدري من تبعتم اذا كنت تروى أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء تخالفها ثم عن رويت عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الخالية والباقية خلافا ووضع نفسك موضع أن لا تقبل الا اذا شئت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة محتج بها عما يقول ولم نزلك عندك والله يغفر لنا ولك قال ويدخل عليك من هذا خصلتان فان كان علم أهل المدينة اجماعا كله أو الاكثر منه فقد خالفته لابل قد خالفنا أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض أقاويلهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجماع (قال الشافعي) رجع الله تعالى وما حفظتلك مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الحجة في شيء الا تركتها في مثل الذي ادعيتها فيه وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين أحدهما أن تجد ألا تمتع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

ومن روى أن النسبي نكحها محرما لم يصحبه الا بعد السفر الذى نكح فيه ميمونة وانما نكحها قبل عمرة القضية وقيل له واذا اختلف الحديثان فالمتمصل الذى لا شك فيه أولى عندنا ان ثبت لو لم تكن الحجة الا فيه نفسه ومع حديث عثمان ما يوافقه وان لم يكن متصلا اتصاله فان قيل فان من روى أن رسول الله نكحها محرما قرابة يعرف نكاحها قيل ولا بن أخيها يزيد بن الاصم ذلك المكان منها وسليمان ابن يسار منها مكان الولاية يشابه أن يعرف نكاحها فاذا كان يزيد ابن الاصم وسليمان بن يسار مع مكانهما منها يقولان نكحها حلالا وكان ابن المسيب يقول نكحها حلالا ذهب العلة في أن يثبت من قال نكحها وهو محرم بسبب القرابة وبأن حديث عثمان بالاسناد المتمصل لا شك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقة ما وصفت فأبى محرم نكح أو أنكح فنكاحه مفسوخ بما وصفت من نهى النبي صلى الله عليه وسلم

(باب ما يكره في الربا
من الزيادة في البيوع)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان أنه سمع
عبد الله بن أبي يزيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول أخبرني أسامة
ابن زيد أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إنما
الربا في التسيئة (قال
الشافعي) وروى من
وجه غير هذا ما وافقه
فكان ابن عباس لا يرى
في دينار بدينارين ولا
في درهم بدرهمين يدا
بيد أساورا في التسيئة
وكذلك عامة أصحابه
وكان يروى مثل قول
ابن عباس عن سعيد
وعروة بن الزبير رأيا
منهما لآله يحفظ عنهما
عن رسول الله (قال
الشافعي) وهذا قول
المكيين ، أخبرنا
عبد الوهاب عن أيوب
ابن أبي تيممة عن محمد
ابن سيرين عن مسلم بن
يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تبيعوا
الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ولا البر بالبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قالوا بما وافقها والآخرون لا تجد الناس يختلفوا فيها وتردها أن لم تجد لالا ثم فيها قولنا تجد الناس
يختلفوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمين مع الشاهد والقسامة وغير ذلك مما ذكرنا هذا
كله لا تروى فيه عن أحد من الأئمة شيئا وافقه بل أنت تروى في القسامة عن عمر خلاف حديثك عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف حديثك الذي أخذت به ويخالفك فيها
سعيد بن المسيب برأيه وروايته ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويردها عليك أهل البلدان ردًا عنيفا
وكذلك أكثر أهل البلدان ردوا عليك اليمين مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويردها عليك
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما وبكة عطاء وغيره ويرد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما
ثم رددت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب للأحرام وبني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كالتطيب
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك ولا يجوز
لعمرك أن يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواه فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معا فافهم
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراويين معا فلا تدفع الرواية عن أحد
أخذت عنه وأنت تهمة قات للشافعي أفيجوز أن تهتم الرواية فالأأن يروى حديثان عن رجل واحد
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تهتم ولو جاز أن تهتم لم يجز أن
نحتاج بحديث المتهمين بغير معارض روايته فأما أن يروى عن رجل عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا
ويروى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم لم تثبت على ما وصفت من مذهبي حتى تركت قول عمر
في النبوة هو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته فقلت لا يكون للذي التقطه ولاؤه ولا أحسب حجة لك في هذا إلا
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهذا غير معتق ورويت عن عمر أنه بدأ في القسامة
المدعى عليهم فأبوا المدعين فأبوا الأيمان فأغرم المدعى عليهم نصف الدية فخالفته أنت فقلت يبدأ
المدعون ولا تغرم المدعى عليهم إذا لم يخلف من أنه بدأ المدعين ولم يجعل على المدعى عليهم غرامة حين لم يقبل
المدعون أيمانهم ورويت عن عمر أنه قال في المؤمن يؤمن العليج ثم يقتله لا يبلغني أن أحدا فعل ذلك لا قتله
خالفته وقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفنا مما تركت على عمرو الرجل من الصحابة ثم تخلص إلى أن
ترك عليه لرأى نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة حجة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك
أبدا ولا يجوز هذا القول المختلط المتناقض ورويت عن عمر في الضرس جل وعن ابن المسيب في الضرس
جلان ثم تركت عليهما معا قولهما ولا أعلم لك حجة في هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن
نحس وإن الضرس قد يسي سنا ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وربيعه وكل من عرفت قوله من كل أهل بلد
غير أصحابك لا أعلمهم يختلفون فيه فتركه لقياس زعمت على قول ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم
أحد عن أحد فقلت والجميع يشبههما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الإقامة
فأسرع المشي إلى المسجد فتركه عليه لا أعلم لك حجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوها
تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان ينضح في عينيه الماء إذا اغتسل من
الجنابة وخالفته ولم ترو عن أحد من الناس خلافة ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه إذا رفع رأسه من
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ثم خالفته وهو يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لغير قول أحد من الناس رويته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه

سواء بسوا عينا بعين
يدابيد ولكن بيعوا
الذهب بالورق والورق
بالذهب والبر بالشعير
والشعير بالبر والتبر بالمخ
والمخ بالتبر يابيد كيف
شتم ونقص أحدهما
المخ أو التبر زاد أحدهما
من زاد أو زاد فقد أربى
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن موسى
ابن أبي تميم عن سعيد
ابن يسار عن أبي هريرة
أن رسول الله قال الدينار
بالدينار والدرهم بالدرهم
لا فضل بينهما * أخبرنا
مالك عن نافع عن أبي
سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تبعوا
الذهب بالذهب الا مثلا
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تبعوا
الورق بالورق الا مثلا
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تبعوا
غائبا منها بآخر * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك أنه بلغه عن جده
مالك بن أبي عامر عن
عثمان بن عفان قال
قال رسول الله لا تبعوا
الدينار بالدينارين ولا
الدرهم بالدرهمين (قال

وجهه حتى يخرجهما في شدة البرد وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يسجد على سبع فيها
الكفان فخالف ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فاذا كنت تخالف ما رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الطيب المحرم لعل عمر وما رويت عن عمر في تقرير المعير وهو محرم لقول ابن عمر وما
رويت عن ابن عمر فيما وصفتنا وغيره لقول نفسك فلا أسمع العلم اذا الاعلمك ولا أعلمك تدري لأى شئ
تحمل الحديث اذا كنت تأخذ منه ما شئت وتترك منه ما شئت ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
تعبدوا على أمر تعرفونه * فقلت للشافعي انما ذهبنا الى أن نثبت ما اجتمع عليه أهل المدينة دون البلدان كلها
فقال الشافعي هذه طريق الذين أبطلوا الأحاديث كلها وقالوا تأخذ بالاجماع الا أنهم ادعوا اجماع الناس
وادعيتهم انتم اجماع بلد هم يختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليهم الصمت كان أولى بكم
من هذا القول قلت ولم قال لانه كلام ترسلونه لاجعة فاذا سلمت عنه لم تقفوا منه على شئ ينبغى لأحد
أن يقبله أرايتم اذا سلمت من الذين اجتمعوا بالمدينة أنهم الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما اجتمعوا عليه
وان لم يكن فيه حديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلتم نعم قلت يدخل عليكم في هذا
أمران أحدهما أنه لو كان لهم اجماع لم تكونوا وصلتم الى الخبر عنهم الا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم
مثله في الخبر عن رسول الله فان ثبت خبر الانفراد فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به
والآخر انكم لا تحفظون في قول واحد غيركم شيئا متفقاً فكيف تسبون اجماعاً لا تجدون فيه عن غيركم قولاً
واحداً وكيف تقولون أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يختلفون على لسانكم وعند أهل
العلم فان قلتم انما ذهبنا الى أن اجماعهم أن يحكم أحد الأئمة أبو بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم بالمدينة
بحكم أو يقول القول فقال الشافعي انه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال ما قلتم وكان حكم الحاكم وقول
القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة الا علماء طاهرا غير مستتر وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأطلب الناس لما ذهب علم عنهم منها يسألون عنها على المنبر وعلى المواسم وفي المساجد
وفي عوام الناس ويتدوّن فيخبرون بما يسمعون من أخبارهم ما أخبرهم اذا ثبت لهم فاذا حكم
أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكمه الا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها
فان جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه من جهة الانفراداتهم لما وصفت * فقلت للشافعي
هذا المعنى الذي ذهبنا اليه بأى شئ احتجبت عليه (قال الشافعي) أول ما نحتاج به عليكم من هذا أنكم
لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل الا بخبر الانفراد الذي رددتم مثله اذا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الغرض من الله وما روى عن دونه لا يحل محل قول النبي صلى الله عليه وسلم أبداً فكيف أجزتم
خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت
للشافعي فارد عليك فقال ما كان عنده في هذا شئ أكثر من الخروج منه وأنا أعلم ان شاء الله أنه يعلم أنه
يلزمه فهل عندكم في هذا حجة فقلت ما يحضر في قال * فقلت للشافعي وما جئت عليه سوى هذا فقال
الشافعي قد وجدتم أن عمر مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاما بلغه
في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ فرجع عن حكمه الى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض
حكمه بعده الى ما بلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد يعزب عن الكثير العجبة الشئ من العلم يحفظه
الأقل علماً وصحبة منه فلا ينعى ذلك من قبوله واكتفيت من ترديد هذا بما وصفت في كتابي هذا وكتاب جاع
العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلمه ترك لما زعم أن الصواب فيه
منكم قلت فكيف قال قدرتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما تركتموه وزعمتم لان الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يخالفه ومنها ما تركتموه لان ابن عمر خالفه ومنها ما تركتموه لراى أنفسكم

الاحاديث التي توافق
حديث عبادة وكانت
يحتجنا في أخذنا بها
وتركنا حديث أسامة
ابن زيد اذا كان ظاهره
يخالفها قول من قال
ان النفس على حديث
الأكثر أطيب لانهم
أشبه أن يحفظوا من
الأقل وكان عثمان
وعبادته أسن وأشد تقدم
حجة من أسامة وكان
أبو هريرة وأبو سعيد
أكثر حفظا عن النبي
فبما علمنا من أسامة
فإن قال قائل فهل
يخالف حديث أسامة
أحاديثهم قبل ان كان
يخالفها فالحجة فيها دونه
لما وصفتنا فان قال فاني
ترى هذا قيل والله أعلم
قد يحتمل أن يكون سمع
رسول الله يسئل عن
الرباني صنفين مختلفين
ذهب بفضة وتعمر بخطة
فقال انما الرباني النسبة
فحفظه فأدى قول النبي
ولم يؤد مسئلة السائل
فكان ما أدى منه عند
من سمعه أن لا ربا الا في
النسبة

(باب من أقيم عليه حد
في شيء أربع مرات
ثم عادله)

* حدثنا الربيع قال

لا يخالف عمر فيه أحد يحفظ عنه فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجا منه فيما
وصفتنا وفيما روى الثقات عن عمر انكم لتخالفون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو لرأي أنفسكم ومثلكم
وحفظت أنك تروى عن أبي بكر ستة أقاويل تركتم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى
في نهيه عن عقور الشجر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح الا لما كلة وحفظت أنك تركت على عثمان
أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك ومات تركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة
أضعاف ما تركتم عليهم من روايتكم لثقله ولقلة روايتكم وكثرة روايتهم فان ذهبتم الى غيرهم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم فلم تروا عن أحد قط شيئا علمته الا تركتم بعض ما رويتهم وان ذهبتم الى التابعين فقد
خالفتم كثيرا من أقاويلهم وان ذهبتم الى تابعي التابعين فقد خالفتم أقاويلهم مما رويتهم وروى غيركم
ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل على ما رويتهم وما تركنا من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا فان أنصفتهم
بأقاويلكم فلا تنسكوا في أنكم لم تذهبوا مذهبنا الا فارقتموه فان كانت حججكم لازمة فالحكم بفرأقها
غير محمودة وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجج بما لا يلزم * قال فقلت للشافعي
فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بحججنا فيما ذكرنا من الاجماع فأجاب أن تحكي لي ما قلت وقال
لك فقال لي الشافعي فيما حكيت الكفاية مما لم أحك وما تصنع بما لم نقله أنت في حججك * فقلت للشافعي
قلذ كرت الذي قام بالعد في بعض ترك الحديث ووصفت أنه منسوب الى البصرة فقال لي الشافعي هو كما
ذكرت وقد جاء منه على ما لم تأت عليه لنفسك ولم أرى في مذهبه شيئا تقوم به حجة فقلت فاذا كرمته ما حضر له
(قال الشافعي) قلته أرايت الغرض علينا وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
أليس واحدا قال بلى فقلت اذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعامل بعده فورد عليه خبر
واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لامة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه فيها أن يعمل
بالخبر فلا يترك ما تقول فيه قال أقول أنه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت اذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد
بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت لانه لم يكن بينهما امام فيعمل بالخبر ولا يدعه وهو مخالف في هذا
حال من بعده (قال الشافعي) فقلت أرايت اذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره
وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه قال يقبله فقلت فقد قبل خبر لم يتقدمه عمل (قال الشافعي)
لو أجبنا الى النصفة على أصل قولا يلزم أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل لانه اذا كان الامام الاول أن يدعو لم يعمل به كان جميع من بعده
من الأئمة في مثل حاله لانه لا بد أن يتبع العمل به الامام الاول والثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا
(قال الشافعي) فما تقول في عمر وأبو بكر امام قبله اذا ورد عليه خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر ولم يخالفه
قال يقبله قلت أيقبله ولم يعمل به أبو بكر قال نعم ولم يخالفه قلت أفينبت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت
وهكذا عرفي آخر خلافته وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد دوى الأئمة ولم يعملوا به ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون للنبي
صلى الله عليه وسلم سنة العمل بها الأئمة بعده (قال الشافعي) فقلت له وقد حفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء فقال نعم سن كثيرة ولكن من أين ترى ذلك (قال
الشافعي) فقلت استغني فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن الخلق الحاجة
الى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال فقلت لي ما علمت أنه ورد على من بعده
من خلفائه فلم يحل عنه فيه شيء قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
لأشك أن قد ورد على جميع خلفائه لانهم كانوا القامعين بأخذ العشر من الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا محمد بن اسمعيل
 عن ابن أبي ذئب عن
 الحرث بن عبد الرحمن
 عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال وذكر فاجلدوه
 وذكر الحديث (قال
 الشافعي) وقد بلغني
 عن الحرث بن عبد
 الرحمن فضل وعنده
 أحاديث حسنة ولم
 أحفظ عن أحد من
 أهل العلم بأرواية عنه
 إلا ابن أبي ذئب ولا
 أدري هل كان يحفظ
 الحديث أولا وقد روى
 من وجه عمرو بن شعيب
 أن النبي قال من أقيم
 عليه حد في شيء
 أربع مرات أو ثلاث
 مرات « قال الربيع
 أنا شككت » ثم أتى به
 الرابعة أو الخامسة قتل
 أو خلع وروى من
 حديث أبي الزبير من
 أقيم عليه حد أربع
 مرات ثم أتى به الخامسة
 قتل ثم أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم برجل قد أقيم
 عليه الحد أربع مرات
 ثم أتى به الخامسة فحده
 ولم يقتله (قال الشافعي)
 رحمه الله فإن كان شيء
 من هذه الأحاديث ثبت
 عن النبي فقد روى عن

شيء قال صدقت هذا بين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع فقلت إذا كان يرد علينا
 الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه بخلافه فنصير إلى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن لكل غاية
 وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أن تعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها
 عن غيرها قال نعم وقد سمعتك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم القول بقوله توجد السنة بخلافه فإن وجدها رجع إليها وإن وجدها من بعده صار إليها فهذا
 يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين
 ألف رجل إن لم يزيدوا لعلك لا تروى عنهم قولاً واحداً عن ستة نعم أئمة روى القول عن الواحد والاثنتين
 والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر التفرق فأين الإجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت
 له ضع لقولك إذا كان إلا كثر مثلاً قال نعم كأن نجسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولوا
 متفقين عليه وقال ثلاثة قولوا بخلاف القول لهم فالأكثر أولى أن يجمع قلت هذا أقبل ما يوجد وإن وجداً يجوز
 أن تعدد إجماعاً وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن الأكثر مجتمعون قلت فإذا كان أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيمن لم يرو عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة
 موافقة الأكثر فيكونون أكثر بعددهم ومن وافقهم أو موافقة الثلاثة الأقلين فيكون الأقلون الأكثرين
 بمن وافقهم لا تدرى لعلهم متفرقون ولا تدرى أين الأقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ممن له أن
 يقول في العلم قال ما أدرى كيف قولهم لو قالوا وإن لهم أن يقولوا قلت والصدق فيه أبدأ أن لا يقول أحد شيئاً
 لم يقله أحد أنه قاله ولو قلت وافقوا بعضهم قال غيرك بل خالفوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا
 خالفوا بصمت قلت هذا الصدق قلت فترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم (قال
 الشافعي) وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة
 ولا بأق من آفاق الدنيا أحداً من أهل العلم ادعى طريق الإجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم لا حدثنا
 ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد ولقد ادعاه بعض أصحاب المشرقين فأناكر عليه جميع من
 سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه وقالوا أو من قال ذلك منهم لو أن شيئاً روى عن نفر من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم يرو عنه منهم خلافتهم ولا موافقتهم ما دل على
 إجماع من لم يرو عنه منهم لأنه لا يدري مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسمعت بعضهم يقول لو كان بيننا من
 السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول أيجوز أن ندعى أن التسعين مجتمعون معهم وقد نجد منهم
 يختلفون في بعض الأمور ولو جاز لنا إذا قال لنا فائل شيئاً أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولاً يخالفه ولا يوافقته أن
 ندعى موافقته جاز لغيرنا ممن خالفنا أن يدعى موافقته له ومخالفته لنا ولكن لا يجوز أن يدعى على أحد فيما
 لم يقل فيه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعاً قلت يصح في الفرض
 الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يضير جهله على
 العوام والذي إنما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحداً من قولين
 نقول لا نعلمهم يختلفون فيما لا نعلمهم يختلفون فيه ونقول فيما يختلفون فيه يختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبه
 آقاويلهم بالكتاب والسنة وإن لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما وقلما يكون إلا أن يوجد أو أحسنه عند
 أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر
 اختلفوا فيه فذهبنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع فإن الإجماع قضاء
 على من لم يقل ممن لا تدرى ما يقول لو قال وادعاه رواية الإجماع وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع

(١) كذا في النسخة ولعل أصله كان بالفرض أو خاص الخ تأمل

التي نسخته بحديث أبي

الزبير وقدرى عن

النسبي مثلها ونسخه

عمر سلاحة حدثنا الربيع

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا سفيان عن

الزهري عن قيسمة بن

ذؤيب أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

شرب فاجلدوه فإن قال

قائل فهل في هذا حجة

غير ما وصفت قيل نعم

أخبرنا الثقة عن

جاء عن يحيى بن

سعيد عن أبي أمامة بن

سهيل بن حنيف عن

عثمان أن رسول الله

قال لا يحل دم مسلم إلا

من إحدى ثلاث كفر

بعد إيمان أو زنا بعد

إحصان أو قتل نفس

بغير نفس (قال

الشافعي) رحمه الله

وهذا حديث لا يشك

أهل العلم بالحديث

في نبوته عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

قال قائل قد يحتمل أن

يكون هذا على خاص

ويكون من أمر يقتله

فتقتله بنص أمره

فلا يكونان متضادين

ولا أحدهما ناسخا

لآخره لا بدليل على

أن أحدهما ناسخ

لآخر قيل له فلا

نعلم أحدا من أهل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة
أفيوجد فيها اختلفوا فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وأبو موسى الأشعري لا تحل المرأة حتى
تغتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجاعة من التابعين
والمفتين بعدهم إلى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الأقراء الاطهار فإذا طعنت في الدم من
الحيضة الثالثة فقد حلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم وقال الله تعالى وأولات
الاجال أجلهن أن يضعن حملهن فقال علي بن أبي طالب تعدا آخر الأجلين وروى عن ابن عباس مثل قوله
وقال عمر بن الخطاب إذا وضعت ذابطنها فقد حلت وفي هذا كتاب وسنة وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من
سنة وقال الله جل ثناؤه للذين يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر (١) فهي تطليقة وروى عن عثمان
وزيد بن ثابت خلافه وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينفي وأما أن يطلق ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فأنكر
المسح على بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم بالنبي صلى الله عليه وسلم ومسح عمر
وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علم به والناس مختلفون في هذه الأشياء وفي كل واحد منها كتاب
أو كتاب وسنة قال ومن أين ترى ذلك فقلت تحتمل الآية المعنيين فيقول أهل اللسان بأحدهما ويقول
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما معا لا تساع لسان العرب وأما السنة فتذهب
على بعضهم وكل من ثبتت عنده السنة قال بها إن شاء الله ولم يخالفها لأن كثير منها يأتي واحدا ليس فيه
تأويل (قال الشافعي) وذكر له مس الذكرك فان عليا وابن عباس وعمار بن ياسر وحذيفة وابن مسعود
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعد وابن عباس يريان فيه الوضوء وبعض
التابعين بالمدينة وفيه النبي صلى الله عليه وسلم سنة بأن يتوضأ منه أخذانها وقدرى عن سعيد أنه لا يرى
منه الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله وقلت الإجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى
الإجماع من المشركين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة نظمه فقال حدثني فلان عن فلان ورواه أن
يتكلف هذا في الإجماع فيقول حدثني فلان عن فلان لنص الإجماع الذي يلزم أولي به من نص الحديث
الذي لا يلزم عنده قال أنه يقول يكثر هذا عن أن ينص فقلت له فينص منه أربعة وجوه أو خمسة فقد طلبنا
أن نجد ما يقول فما وجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الإجماع متفرقا فيه (قال الشافعي)
فقال فان قلت إذا وجدت قرنا من أهل العلم يلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك
إجماعا وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم فلا يكون إلا أكثرهم يتفقون على شيء بحالة ما كان
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبدا إلا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه وان لم يذكره قلت أفرأيت إذا
أخبرت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم شيء علموه التحيز ذلك توهمك
عليهم أنهم لا يدعونه إلا بحجة ثابتة وان لم يذكروها وقد يمكن أن لا يكونوا أعلموا قول من قبلهم فقالوا بآرائهم
أتحيز لن بعدهم أن يدعوا عليهم أو يلبسهم التي قبلها منهم ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها إلا
بحجة وان لم يذكروها قال فان قلت نعم قلت إذا جعل العلم أبدا لا تحيزين كما قلت أولا قال فان قلت لا
قلت فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فان قلت أجيز بعض ذلك دون بعض قلت فاعمازعت أنك

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعيد وأبي بكر إذا مضت أربعة أشهر فهي

تطليقة وروى عن عثمان الخ كما يؤخذ ذلك مما سبق قريبا فخر ركتبه مصححه

الفتيا يخالف في أن
من أقيم عليه حد في شيء
أربع مرات ثم أتى به
خامسة أو سادسة أقيم
ذلك الحد عليه ولم يقتل
وفي هذا دليل على أن
ما روى عن النبي أن
كان ثابتاً فهو منسوخ
مع أن دلالة القرآن
بما وصفت بينة فإن
قال وأين دلالة القرآن
قبل إذا كان الله وضع
القتل موضعاً والجلد
موضعاً فلا يجوز والله
أعلم أن يوضع القتل
موضع الجلد إلا بشيء
ثابت عن النبي لا يخالف
له ولا ناسخ

(باب لحوم الفحاي)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد
الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
أكل لحوم الفحاي بعد
ثلاث ثم قال بعد ذلك
كلوا وترؤدوا وادخروا
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الله بن أبي بكر عن عبد
الله بن واقد بن عبد الله
أنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن أكل لحوم الفحاي

أنت العلم فأخرجت جاز وما رددت رداً فتجعل هذا الغيرك في البلدان فإمن بلاد المسلمين بلد الا وفيه علم قد
صار أهله إلى اتباع قول رجل من أهله في أكثر أقاليمه أفتري لأهل مكة حجة أن قلدوا إعطاء فوافقه من
الحديث وافقوه وما خالفه خالفوه في أكثر من قوله أوتري لأهل البصرة حجة بمثل هذا في الحسن أو ابن
سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وأبراهيم ولأهل الشام وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من
بعدهم وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتباعهما قال فتقول أنت ماذا قلت أقول
ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سماعهما مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا
فيه إلى التقليد أحب إلينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة
فتتبع القول الذي معه الدلالة لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر من
يقتي الرجل أو الثفر وقد يأخذ بفتيا أو يدعها أو أكثر المقتنين يقتنون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا تعني
العمامة بما قالوا عنيتهم بما قال الإمام وقد وجدنا الأئمة يتدرون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة
فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من الخبر ولا يستنكفون على أن
يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم والعلم طمقات شتى الأولى الكتاب
والسنة إذا ثبتت السنة ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم له مخالفاً منهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
الخامسة القياس على بعض الطمقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ
العلم من أعلى وبهض ما ذهبتم إليه خلاف هذا ذهب إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالمدينة تقول
نفر من التابعين متابعا لا غلب إلا أكثر من قول من قال فيه متابعه وان خالفهم أحد منهم كان أقل عدداً
منهم فنترك قول الأئمة لا غلب إلا أكثر لم تقدم قبله أو لأحد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال فاذكره واحداً
قلت ابن الفحل لا يحرم قال فمن قاله من التابعين أو السابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن العلى الانصاري أن رجلاً أرضعته
أم ولد رجل من مزينة وللزنى امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزني جارية فلما
بلغ ابن الرجل وبلغت بنت الرجل خطبها فقال له الناس ويك أنها أختك فرفع ذلك إلى هشام بن اسمعيل
فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع * أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي
عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعه بنت أبي بكر
ولا يدخل عليها من أرضعه نساء بني أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد عن محمد بن
عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زبعة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر
امرأة الزبير فقالت زينب بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل علي وأنا أمتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي
فيقول أقبلي علي فحدثني أراه أنه أبي وما ولد فهم أخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلى نخطب
أم كلثوم بنتي علي حرة بن الزبير وكان حرة الكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له أنما هي بنت أخته فأرسل إلى
عبد الله أنما أردت بهذا المنع لما قبلك ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم أخوتك وما كان من ولد الزبير من
غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فسلني عن هذا فأرسلت فسألت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
متوافرون وأمهاث المؤمنين فقالوا لها إن الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً فأنكحها إياه فلم تزل عنده حتى
هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن

ابن أبي بكر فذكرت
ذلك لعمرة فقالت صدق
سمعت عائشة تقول دف
ناس من أهل البادية
حضرة الاخي في زمان
رسول الله فقال رسول
الله ادخروا لثلاث
وتصدقوا بما بقي قالت
فلما كان بعد ذلك قلنا
لرسول الله لقد كان
الناس يتفجعون من
ضخاياهم يحملون منها
الودك ويتخذون منها
الأسقية فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وما ذاك أنكما قالوا
يا رسول الله نهيت عن
أكل لحوم النخايا بعد
ثلاث فقال رسول الله
إنما نهيتكم من أجل
الدافة التي دفت حضرة
الاخي فكلوا وتصدقوا
وادخروا (قال) فيشبه أن
يكون أنما نهى رسول
الله عن امساك لحوم
النخايا بعد ثلاث إذ
كانت الدافة على معنى
الاختيار لا على معنى
الفرض وإنما قلت
يشبه الاختيار لقول الله
عز وجل في البدن فإذا
وجبت جنوبها فكلوا
منها وأطعموا وهذه
الآية في البدن التي
يتطوع بها أصحابها لا
التي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن
سليم بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا
عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي المعلى أن عبد الملك كان يرى الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم
شيئا قلت لعبد العزيز من عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن
سليم بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاغة من قبل الرجال تحرم شيئا
قال عبد العزيز وذلك كان رأي ربيعة ورأي فقهاءنا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد عن ابن عباس في المقاح
واحد وقال حديث رجل من أهل الطائف وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحد يشك في هذا إلا أنه روى
عن الزهري خلافاً لهم في التفتيم إليه وهو لا أعلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن
الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءني من الرضاغة أفطح بن أبي القعيس يستأذن علي بعد ما ضرب الحجاب
فلم أذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبره فقال انه علم فأذنوا له فقال وما في هذا حديثها أم أبي بكر
أرضعته فليس هذا برضاغة من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بمعنى ما تركت وكان
أصحاب رسول الله والتابعون ومن أدر كنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف سنة ولا
يدعون شيئا إلا ما هو أقوى منه قال قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القعيس ويدفعه دفعا شديدا
ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلت له أتجد بالمدينة من علم الخاصة أو لى أن يكون
علما طاهرا عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل فقد تركناه وتركتوه ومن يحتج بقوله إذا كنا نجد في
الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل بمن سمينان
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبا علم أكثر من روى
عنه بالمدينة إذا خالف حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ناليس من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي صلى الله
صلى الله عليه وسلم قال لا قلت فقد ترك من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له محقق تركه إلا ما ثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاغة ما يحرم من الولاد فقال لي فلذلك تركته فقلت نعم فإنما يختلف
بنعمة الله قولي في أنه لا أذهب إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء إلى أن أدعه لا أكثر وأقل مما خالفنا
في لبن الفحل وقد يمكن أن يتناول حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان من النساء دون الرجال فأخذت
بأظهر معانيه وإن أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر من روى عنه بالمدينة ولو ذهبت إلى الأكثر تركت
خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الأكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل (قال
الشافعي) وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه كجراح
الحرق في دية وقال الزهري وإن ناسا يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جع قول أهل المدينة ابن المسيب ومن
خالفه نخرج صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاعة ما هودونه عندكم إجماع بالمدينة وقتلتم مولا
خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وأقاويل بني آدم وذلك أنكم قتلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في غنه
بكجراح الحرق في دية في الموضحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة
فيكون فيها نقصه فلم تحضوا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن
سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
في صداقها التمس ولو خاتم من حديد وحفظنا عن عمر قال في ثلاث قبضات من زبيب فهو مهر (قال
الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال
لم تحمل الموهوبة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطا حلت له * أخبرنا ابن أبي يحيى قال

أن تطوعوا بها وأما
أكل النبي صلى الله
عليه وسلم من هديه أنه
كان تطوعاً فاما واجب
من الهدى كله فليس
لصاحبه أن يأكل منه
شيئاً كما لا يكون له أن
يأكل من زكاته ولا
من كفارته شيئاً وكذلك
أن وجب عليه أن
يخرج من ماله شيئاً
فأكل بعضه فلم يخرج
ما وجب عليه بكامله
وأحب لمن أهدى نافلة
أن يطعم البائس الفقير
لقول الله فكلوا منها
وأطعموا البائس الفقير
وقوله وأطعموا القانع
والمعسر القانع
هو السائل والمعسر
الزائر والمار بلا وقت
فاذا أطعم من هؤلاء
واحداً أو أكثر فهو
من المطعمين فأحب
إلي ما أكثر أن يطعم ثلثاً
ويهدى ثلثاً ويدخر ثلثاً
ويهبط به حيث شاء
والضحايا من هذه السبل
والله أعلم وأحب
كانت في الناس مخصة
أن لا يدخر أحدهم
أخصيته ولا من هديه
أكثر من ثلاث لأمر
النبي صلى الله عليه
وسلم في الدافعة فإن
ترك رجل أن يطعم من
هدى تطوع أو أخصية
فقد أساء وليس عليه

سألت ربيعة كم أقل الصداق قال ما تراضي به الأهلون فقلت وإن كان ذرهما قال وإن كان نصف درهم
قلت وإن كان أقل قال لو كان قبضة حنطة أو حبة حنطة قال فهذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم وخبر عن عمر وعن ابن المسيب وعن ربيعة وهذا عندكم كالأججاع وقد سألت الدراوردي هل قال
أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال لا والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك وقال الدراوردي
أراه أخذته عن أبي حنيفة ، قلت للشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم إلى قول أهل
المدينة فقال الشافعي ما علمت أحداً اتحل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم
ولو شئت أن أعدد عليكم ما أملا به ورقاً كثيراً مما خالفتم فيه كثيراً من أهل المدينة عدت ما عليكم وفيما ذكرت
لك ما دل على ما وراءه أن شاء الله ، قلت للشافعي إن لنا كتاباً قد صرن إلى اتباعه وفيه ذكر أن الناس اجتمعوا
وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد وضعت لكم ما يدلكم على أن ادعاء
الأججاع بالمدينة وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه الأججاع اختلاف وأما قلت
الأمر المجتمع عليه مختلف فيه وأن شئت منلت لكم شيئاً أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه قلت
فأذكر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن سجود القرآن أحد عشر ليس في المفصل منها شيء قلت
نعم (قال الشافعي) وقد رويتم عن أبي هريرة أنه سجد في إذا السماء انشقت وأخبرهم أن النبي سجد
فيها وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة من القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت وأن عمر سجد في النجم
قلت نعم وأن عمر وابن عمر سجدوا في سورة الحج سجدتين قلت نعم قال فقد رويتم السجود في المفصل عن النبي
صلى الله عليه وسلم وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز فمن الناس الذين أججوا على السجود دون المفصل
وهؤلاء الأئمة الذين ينتمون إلى أقوالهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد السجود في المفصل ولو
رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون قلت فتقول أنت أجمع الناس
أن المفصل فيه سجود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعز ذلك إلى من قاله وذلك الصديق ولا أدعي الأججاع
الاحي لا يدفع أحداً به أججاع أفترى قولكم اجتمع الناس أن سجود القرآن إحدى عشرة ليس في المفصل
منها شيء يصح لكم أبداً قلت فعلى أي شيء أكثر الفقهاء قال على أن في المفصل سجوداً كثيراً صحابنا على أن
في سورة الحج سجدتين وهم يرون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا ما أدخل في قوله اجتمع الناس لأنكم
لا تعتدون في الحج إلا سجدة وترعون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو يروي عن عمر
وابن عمر أنهم سجدوا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم اختلفتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه وقد اختلفوا
عليكم بالقرآن فقلتم رأيتم الرجل يدعي على الرجل الحق أليس يحلف له فإن لم يحلف رد اليمين على المدعي
خلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شئ فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فإذا أقر به هذا فليقر
باليمين مع الشاهد وأنه ليكتفي من هذا بنبوت السنة ولكن الإنسان يحب أن يعرف وجه الصواب فهذا
تيان ما أشكل من ذلك إن شاء الله قال بلى وهكذا نقول (قال الشافعي) أفترى قول الذين خالفوك في اليمين
مع الشاهد يقولون بما قلتم قلت مما ذا قال أترى قولهم يحلفون المدعي عليه فإن نكل رد اليمين على المدعي
فان حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً وأنهم يزعمون أن رد
اليمين خطأ وأن المدعي عليه إذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق قلت بلى قال فقد رويتم عليهم ما لا يقولون
قلت نعم ولكن لعله زلل (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس عن الناس كافة وإن جاز الزلل
في الأثر كما جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل لأنكم إذا زلتم
في أن تروا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة لأنهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في اليمين
مع الشاهد نكتفي منها بنبوت السنة حجة عليكم أنتم لا ترون فيها الأحاديث جعفر عن أبيه منقطعا

أن يطعم إذا جاءه قانع
أو معتراً أو بأئس فقير
شيئاً ليكون عوضاً عما
منع وإن كان في غير أيام
الأضحية (قال) ومن ضحى
قبل الوقت الذي يمكن
الامام أن يصلي فيه بعد
طلوع الشمس ويتكلم
فيفرخ فأراد أن يضحي
أعاد ولا أنظر إلى انصراف
الامام اليوم لان منهم
من يؤخرو يقدم وكذلك
لو قدم الامام فصلى
قبل طلوع الشمس
فضحي رجل أعاد انما
الوقت في قدر صلاة
النبي التي كان يضعها
موضعها

باب العقوبات في المعاصي

(قال الشافعي) كانت
العقوبات في المعاصي
قبل أن ينزل الحد ثم
نزلت الحدود ونسخت
العقوبات فيما فيه
الحدود . حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن النعمان بن
حرمة أن رسول الله قال
ما تقولون في الشارب
والسارق والزاني وذلك
قبل أن تنزل الحدود
فقالوا الله ورسوله أعلم
فقال رسول الله هن

ولا ترو ون فيها حديثاً يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى وعروة ينكرانها
بالمدينة وعطاء ينكرها بمكة فإن كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم
لا تحفظون أن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل باليمن مع الشاهد فإن كنتم تبتموها بإجماع
التابعين بالمدينة فقد اختلفوا فيها وإن كنتم تبتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبتا به قلت
فأنت تثبتها قال من غير الطريق الذي تبتموها بحديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل به
ولا إجماع ولم تثبت الإجماع ولا إجماع كان بعيداً من أن تثبت وهم يحتجون عليها بقرآن وسنة (قال الشافعي)
وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتم به مما رويتم على الناس أنهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم
في اليمن مع الشاهد يقولون نحن أعطينا بالنكول عن اليمن في السنة أعطينا ليس في القرآن ذكر يمن
ولا نكول عنها وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة
الشهادات إلا بشاهدين أو شاهد واحد من اثنين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتم به عليهم ليست
عليهم فيه حجة والله المستعان انما الحجة عليهم في غير ما احتججتم به وإذا احتججتم بغير حجة فهو أشكل ما بان من
الحجة لا بيان ما أشكل منها (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث أن لم أكن سمعته من عبد الله
عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
قضيا في المظنة بنصف دية الموضحة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الثوري عن يزيد
ابن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرني من سمع ابن نافع
يذكر عن مالك بهذا الإسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أن لم نعلم أحد من الأئمة في القديم ولا
في الحديث أفتى فيمادون الموضحة بشئ (قال الشافعي) فنقيم أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث
قضى دون الموضحة بشئ وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن امامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما
قضيا فيمادون الموضحة بشئ وقت ولست أعرف لمن قال هذا معروايتيه وجهاهذه اليه والله المستعان
وما عليه أن يسكت عن رواية ما روى من هذا وأذا رواه فلم يكن عنده كإرواه أن ينكره وذلك كثير
في كتابه ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرايت لو وجد كل وال من الدنيا (ر) شيئاً تركه يقضى فيما
دون الموضحة بشئ كان جائزاً له أن يقول لم نعلم أحد من الأئمة قضى فيها بشئ وقد روى عن امامين
عظيمين من أئمة المسلمين أنهما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس امام ولا أمير ترك أن قضى فيمادون
الموضحة بشئ ولا نجد وقد روي أن يزيد بن ثابت قد قضى فيمادون الموضحة حتى في الدائمة فإن قال روي
فيه حديثاً واحداً أفرأيت جميع ما ثبت مما أخذ به أئمة روى فيه حديثاً واحداً هل يستقيم أن يكون يثبت
بحديث واحد فلم يكن له أن يقول ما علمنا ألا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما روي وثبت من
حديث واحد . قال سألت الشافعي من أي شيء يجب الوضوء قال من أن ينام الرجل مضطجعا أو يحدث
من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يسهأ أو عيس ذكره قلت فهل قال قائل ذلك (قال الشافعي) نعم قد
قرأنا ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله قلت ونحن نقوله قال الشافعي أنكم تجمعون أنكم توضئون من مس
الذكر والمس والحس للراءة فقلت نعم قال فتعلم من أهل الدنيا خلقاً يفتي عن نفسه أن يوجب الوضوء لامن
ثلاث فأنت توجب الوضوء من اثنين أو ثلاث سواء من اضطرركم إلى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من
بنی آدم غيركم والله المستعان ثم ترو كدونه أن تقولوا لا مرعنا قال فإن كان لا مرعناكم إجماع أهل
المدينة فقد خالفتموهم وإن كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها فما علمت قبلاً أحد أتكلم بها وما كلفت
منكم أحد أقط فرايت يعرف معناها وما ينبغي لكم أن تجهلوا إذا كان يوجد فيه ما ترون والله أعلم

(كتاب جماع العلم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال لم أسمع أحدا نسبته للناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواه ما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم عن نسبته العامة إلى الفقه فيه تفرقا ما بعضهم فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والفضلة والاستعجال بالرياسة وسأمثل لك من قول كل فرقة عرقهم أمثالا يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل ينسب إلى العلم مذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرايض أنزلها لوشك شك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استتبهت فان باب والاعتقته وقد قال الله عز وجل في القرآن نينا لكل شيء فكيف جاز عند نفسك ألا حد في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذابا حة وكثر ما فرقت بينه من هذا عند حديث ترويه عن رجل عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدتكم ومن ذهب مذهبك لا تبرؤن أحد القيتموه وقد تمويه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت من لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدتكم تقولون لو قال رجل الحديث أحاطت به وحرمت من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستنبوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بسم ما قلت أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهره واحد عند من سمعه بخبر من هو كما وصفت فيه وتقيهون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها قال فقلت إنما أعطى من وجه الاحاطة ومن جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ماذا قلت أعطاني من الرجل بأقراره وبالبيئة وإيائه اليين وحلف صاحبه والاقرار أقوى من البيئة والبيئة أقوى من إباء اليين وعين صاحبه ونحن وإن أعطيناها إعطاء واحدا فأسبابها مختلفة قال وإذا قمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرتم من أمركم بقبول أخبارهم وما يحتكم فيه على من ردها قال ولا قبل منها شيئا إذا كان يمكن فيهم الوهم ولا قبل إلا ما شهد به على الله كما شهد بكتابه الذي لا يسع أحدا الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الاحاطة وليس بها فقلت له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علمه بها على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد رددتها إن كنت تدبر بما تقول قال أفتوجدني مثل هذا مما تقوم به لك الحجة في قبول الخبر فإن أوجدهت كان أزيد في إيضاح محتمل وأثبت للحجة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك فقلت إن (١) كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف لم تهتد إليهما فخر وقد انفردت هنا نسخة سقيمة جدا لم نعثر على غيرها بعد البحث والتنقيب وننتهي إلى كتاب القرعة كتبه مصححه

فواحش وفيه عقوبات وآسوا السرقة الذي يسرق صلاته ثم ساق الحديث قال ومثل معنى هذا في كتاب الله قال واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت إلى آخر الآية فكان هذا أول العقوبة للزانية في الدنيا ثم نسخ هذا عن الزناة كلهم الحر والعبد والبكر واليتيم فهداه الله البكرين الحرين المسلمين فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجل من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البيئة أو كان الجبل أو الاعتراف * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر يا كم أن تهلكوا عن آية الرجل أن يقول قائل لا أحد حدين في

كتاب الله فقد رجم
رسول الله ورجنا والذي
نفسى بيده لولا أن
يقول الناس زاد عمر في
كتاب الله لكتبها الشيخ
والشيخة اذا زنيا
فارجوهما البتة فانافد
قرأناها * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك وابن عيينة عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي
هريرة وزيد بن خالد
وزادسفيان وسئل أن
رجلا ذكر أن ابنه زنى
بامرأة رجل فقال
رسول الله لأقضي
بينكما بكتاب الله فجلس
ابنه مائة وغزبه عاما
وأمر أنيس أن يغدو
على امرأة الآخر فان
اعترفت فارجمها
فاعترفت فرجمها (قال
الشافعي) رجه الله
كان ابنه بكرا وامرأة
الآخر ثيبا قال فذكر
رسول الله عن الله حد
البكر والثيب في الزنا
فدل ذلك على مثل
ما قال عمر من حد
الثيب في الزنا (قال
الشافعي) قال الله
جل ثناؤه في الاماء فاذا
أحصن فان آتين
بفاحشة فعليه نصف
ما على المحصنات من
العذاب ففعلنا عن الله

سلكت سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقيم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه
وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تغفل من أمر دينك قال فاذا كرشيا أن حضرك قلت
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله في الحكمة قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفيتحمل
أن يكون يعلمهم الكتاب بحلة والحكمة خاصة وهي أحكامه قلت تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل
ما بين لهم في حلة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيرهافيكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال انه ليحتمل ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب
فهو في معنى الاول قبله الذي لا تصل اليه الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب
تكرير الكلام قلت وأيهما أولى به اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال يحتمل
أن يكونا كما وصفت كتابا وسنة فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولاها وفي
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهبت اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذا كرن مايتلى في
بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا فأخبر أنه يتلى في بيوتهن شيآن قال فهذا القرآن
يتلى فكيف تتلى الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال فهذه آيتين في
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت افترض الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت
قال الله عز وجل فلا ورب لا يؤمنون حتى يحكوا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلو تسليما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فيحذر الذين يخالفون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم قال ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا ان الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكمته انما هو لما أنزل له لكان من لم يسلم له أن ينسب الى التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لقد
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال انه ليلين
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدنا واحد قال نعم فقلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحيط أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم
قلت فهل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد
قبلك أو بعده ممن لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
في أن لا آخذ ذلك الا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وقلت له أيضا بلزمت هذا في نسخ القرآن ومنسوخه قال فاذا كرمه شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضر أحدكم الموت ان تترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا توبة لكل واحد
منهما للسدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا توبة للثالث فان كان له إخوة فلا توبة
للسدس فرجعنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين
فلو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نسخت الفرائض هل نجد الحجج عليه الا بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبهه بالكتاب والحكمة والحكمة ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد صرت الى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرته وما في مثل معانيه من كتاب الله وليست
تدخلني أنفة من اظهار الانتقال عما كنت أرى الى غيره اذا بان الحجة فيه بل أدين بأن على الرجوع عما

كنت أرى الى ما رأيته الحق ولكن رأيت العام في القرآن كيف جعلته عاما مرة وناصيا أخرى قلت له
 لسان العرب واسع وقد تنطق بالشئ عاماتريد به الخاص فيبين في لفظها ولست أصير في ذلك بخبر الا بخبر لازم
 وكذلك أنزل في القرآن فيبين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذا كرمنا شيئا قلت قال الله عز وجل
 الله خالق كل شئ فكان يخرج بالقول عاما يراد به العام وقال إنما خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا
 وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراد به العام وفيه
 الخصوص وقال ان أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافها لا تكون الا للبالغين غير المغلوبين على
 عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له
 وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئا لان فيهم
 المؤمن ومخرج الكلام عام وانما أريد من كان هكذا وقال واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ
 يعدون في السبت دل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكرته شيئا مما كتبت في كتابي فقال هو كما قلت
 كله ولكن بين في العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة ألست تجدها
 على الناس عامة قال بلى قلت وتجدها الحصى مخرجات منه قال نعم وقلت وتجدها الزكاة على الأموال عامة
 وتجدها بعض الأموال مخرجاتها قال بلى قلت وتجدها الوصية للوالدين منسوخة بالفرائض قال نعم وفرض
 الموارث للآباء والأمهات والولد عاما ولم يورث المسلمون كافرا من مسلم ولا عبدا من حر ولا قاتلا من قتل
 بالسنة قال نعم ونحن نقول ببعض هذا فقلت فإدراك على هذا قال السنة لانه ليس فيه نص قرآن
 قلت فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من
 الابانة عنه ما أنزل خاصا واما ناسخا ومنسوخا قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من
 ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبين أحدهما فريقين لا يقبل خبرا وفي كتاب الله البيان قلت
 فما الزمهم قال أفضي به ذلك الى عظيم من الامر فقال من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم
 زكاة فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم أو في كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله
 فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال بقريب من قوله فيما ليس
 فيه قرآن قد دخل عليه ما دخل على أو قريب منه ودخل عليه أن صار الى قبول الخبر بعد رده وصار الى أن
 لا يعرف ناسخا ولا منسوخا ولا خاصا ولا عاما أو خطأ قال ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح لست
 أقول بواحد منهما ولكن هل من حجة في أن تبسح المحرم باحاطة بغير احاطة قلت نعم قال ما هو قلت
 ما تقول في هذا الرجل الى جنبى أمحرم الدم والمال قال نعم قلت فان شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا
 وأخذ ماله وهو هذا الذي في يديه قال أقتله قودا وأدفع ماله الذي في يديه الى ورثة المشهود له قال قلت أو
 يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحث الدم والمال المحرمين باحاطة
 بشاهدين وليس باحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفبحث في كتاب الله تعالى نصا أن تقبل الشهادة
 على القتل قال لا ولكن استدلالا أنه لا امر بها الا بمعنى قلت أفبحث في كتاب الله تعالى نصا أن تقبل الشهادة
 القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فان الحجة في هذا أن المسلمين اذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين
 قلنا الكتاب محتمل لمعنى ما جعوا عليه وان لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله وان أخطأ بعضهم فقلت له
 أراك قد رجعت الى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع دونه قال ذلك الواجب على
 وقلت لم نجد اذا أبحث الدم والمال المحرمين باحاطة بشهادة وهي غير احاطة قال كذلك أمرت قلت
 فان كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر فقبلتها على الظاهر ولا يعلم الغيب الا الله وانا
 لنطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فخير شهادة البشر لا تقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على

نحسين لانه لا يكون
 النصف الا لما يتجزأ
 فاما الرجم فلا نصفه
 لان المرجوم قد يموت
 بأول حجر وقد لا يموت
 الا بعد كثير من الحجارة
 * أخبرنا عبد الوهاب
 عن يونس بن عبيد عن
 الحسن بن عباد بن
 الصامت أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال خذوا
 عني قد جعل الله لهن
 سبيلا البكر بالبكر
 جلد مائة وتغريب عام
 والثيب بالثيب جلد مائة
 والرجم (قال الشافعي)
 رحمه الله وقد حدثني
 الثقة أن الحسن كان
 يدخل بينه وبين
 عبادة حطان الرقاشي
 ولا أدري أدخله عبد
 الوهاب بينهما فزال من
 كتابي حين حولته من
 الاصل أم لا والاصل
 يوم كتبت هذا الكتاب
 غائب عني (قال
 الشافعي) فكان هذا
 أول ما نسخ من حبس
 الزانيين وأذاهما وأول
 حد نزل فيهما وكان فيه
 ما وصفت في الحديث
 قبله من أن الله أنزل
 حد الزنا الكبيرين والثيبين
 وان من حد البكرين
 النسي على كل واحد
 منهما مائة ضرب مائة

ونسخ الخلد عن الثيبين

وأقرأ أحدهما الرجم

فرجم النبي صلى الله

عليه وسلم امرأة الرجل

ورجم ما عزين ماله

ولم يجلد واحدا منهما

فان قال قائل ما دل

عسلى أن امرأه

الرجل وما عز بعد قول

النبي صلى الله عليه وسلم

الثيب بالثيب جلد مائة

والرجم قيل اذ كان

النبي يقول خذوا

عنى قد جعل الله

لهن سبيلا الثيب

بالثيب جلد مائة والرجم

كان هذا لا يكون الا

أول حد حذبه الزنايان

فاذا كان أول فكل شيء

جد بعد يخالفه فالعلم

يحيط بأنه بعده والذي

بعد ينسخ ما قبله اذا

كان يخالفه وقد أثبتنا

هذا والذي نسخ في

حديث المرأة التي رجمها

أنيس مع حديث ما عز

وغيره فكانت الحدود

نابذة على المحدودين

ما أتوا الحدود وان كثر

اثباتهم لها لانهم في كل

واحد من الاحوال

جانون ما حدوا فيه وهم

زناة أول مرة وبعد

أربع عشرة وكذلك

القذف الذين أنزل الله

أن يجلدوا ثمانين

وجميع أهل الحدود

صدق المحدث وغلطه من شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة ففي هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات
قال فأقام على ما وصفت من التفریق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ورتبته أخرى مع ما وصفت من بيان
الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفنا ههنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الحق عليهم
وعلى غيرهم فقال لي قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلت أن الدلالة على
معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فانا اذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم
يختلفوا فيه وعلت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله تعالى أفرأيت ما لم
تجد نصافي كتاب الله عز وجل ولا خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سمعتك تسئل عنه فتعيب
بالحجاب شيء وباطاله من أين وسعت القول بما قلت فيه وأنت لا تعرف الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه
اجتهادا على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعسفا فن أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلا مثال موجود
تحتذى عليه فان أجرت ذلك لنفسك جازا غيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلا مثال يصير اليه ولا عبرة
توجد عليه تعرف بها خطأ من صوابه فأين من هذا ان قدرت ما تقوم لك به الحق والا كان قولك بما لا حجة لك
فيه مردودا عليك فقلت له ليس لي ولا لعالم أن يقول في اباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه
الا أن يجرد ذلك نصافي كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم قال يمكن داخل في واحد من هذه الاخبار
فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله الا قياسا على اجتهاده (١) على طلب
الاخبار اللازمة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطا جاز لكل أحد أن
يقول معناه بما خطر على باله ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول الا من حيث وصفت فقال الذي أعرف
أن القول عليك ضيق الأبان يتسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان احدهما أن تذكر الحجة في أن
لك أن تقيس والقياس باحاطة كاتب برأيه واجتهاد فكيف ضاق أن تقول على غير قياس واجعل جوابك
فيه أخصر ما يحضر لك قلت ان الله أنزل الكتاب نبيانا لكل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه
ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلماته خلقها في عبادته دلهم بها على وجه
طلب ما افترض عليهم فاذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك والله أعلم دلتين احدهما أن الطلب لا يكون
الامقصود ابشئ أن يتوجه له لأن يطلبه الطالب متعسفا والأخرى أنه كافيه بالاجتهاد في التأني لما أمره
بطلبه قال واذكر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قدرزى ثقل وجهك في السماء فقلوليك
قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وشره قصده وذلك تلقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس
والقمر وخلق الجبال والارض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه اليه
فهم من يرى البيت فلا يسعه الا الصواب بالقصد اليه ومنهم من يغيب عنه وتأنى داره عن موضعه فيتوجه
اليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل
فيها ويستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على احاطة أنت من أن تكون اذا توجهت
أصبت قلت أما على احاطة من أنى اذا توجهت أصبت ما كافى وأن لم كافى أكثر من هذا فنتم قال
أفعلى احاطة أنت من صواب البيت بتوجهك قلت فهذا شيء ما كافى الا احاطة في أصله وانما كافى
الاجتهاد قال فما كافى قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد جئت بالكيف وليس يعلم الا احاطة
بصواب موضع البيت آدمي الابيعان فأما ما غاب عنه من عينه فلا يحيط به آدمي قال فتقول أصبت قلت
نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جواب أبدا غير ما أجبت به وان قال

(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن لفظ القرآن هكذا فتمتبه

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها ثم قال فليبيعها بعد الثالثة أو الرابعة (قال الشافعي) وروى عن النبي في الشارب يجلد ثلاثاً أو أربعاً يقتل ثم يحفظ عن النبي أنه جلد الشارب العدد الذي قال يقتل بعده ثم أتى به بخلده ووضع القتل وصارت رخصة والقتل من أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأتى به الخامسة منسوخ بما وصفت وكذلك بيع الأمة بعد زناها ثلاثاً أو أربعاً

(باب نكاح المتعة)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً قال لابن عباس إن رسول الله نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن اسمعيل عن قيس قال سمعت ابن مسعود قال

كفت الاحاطة بأن أصيب يزعم أنه لا يصلي إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً وإن القصر أن ليدل كما وصفت على أنه انما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو التأخي والاجتهاد لا الاحاطة فقال أذكر غير هذا أن كان عندك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فمما مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل على المثل يجتهدان فيه لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فمما أمر العدلين أن يحكم بالمثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهما حتى أمرهما بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية قبله من أنه مخطور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكم بالاجتهاد الأعلى المثل ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا كانت مغيبة عنه فكان على غير احاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب الدلائل فيها وفي الصيد معا ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد أما من لا آله فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا إن الله شرط العدل بالشهود والعدل العمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر لنا هذه فليدأ شاهدنا على الظاهر وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه ولكن لم تكلف المغيب فلم يرخص لنا إذا كنا على غير احاطة من أن باطنه كظاهرة أن نجيز شهادته من جاءنا إذا لم تبين فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم غير ما وصفنا قال أفتوجدني به دلالة مما يعرف الناس فقلت نعم قال وما هي قلت أرأيت الثوب يختلف في عييه والرقيق وغيره من السلع من يريه الحاكم ليقومه قال لا يريه إلا أهل العلم به قلت لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيبا ينقصه وما لا ينقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفتهم فيه بالاجتهاد بأن يقيسوا الشيء بعضه ببعض على سوق يومها قال نعم قلت وقياسهم اجتهاد لا احاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن نجتهد إذ كنت على غير احاطة من أن هؤلاء أصابوا أليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فانت متعسف فقال ما لهم جواب غيره وكفى بهذا جواباً يقوم به الحجة قلت ولو قال أهل العلم به إذ كنا على غير احاطة فمن نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعرا اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم قال نعم قلت فهكذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقف في النظر ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز للجاهلين أن يقولوا ثم لعلمهم أعذر بالقول فيه لأنه يأتي الخطأ عامداً بغير اجتهاد أو بآتونه جاهلين قال أفتوجدني حجة غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا قلت نعم قال فإذا كررها قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرون بعدهم إلى يوم كذا قد حكموا بهم وأفتى مفتهم في أمور ليس فيها نص كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم انما حكموا اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال أفتوجدني هذا من سنة قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الله الرازي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي) قال فأسمعك تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من رد خبر الخاصة)

« أخبرنا الربيع » قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الاخبار عن النبي

كما تغزو مع رسول الله
وليس معانساء فأردنا
أن نخضعي قهنا ناعن
ذلك رسول الله ثم رخص
لنا أن ننكح المرأة إلى
أجل بالشئ (قال
الشافعي) ثم ذكر ابن
مسعود الارخاص في
نكاح المتعة ولم يوقت
شياً يدل أهو قبل خير
أم بعدها فاشبه حديث
علي بن أبي طالب في
نهي النبي عن المتعة أن
يكون والله أعلم ناسخا
فلا يجوز نكاح المتعة
بحال وإن كان حديث
الربيع بن سبرة يثبت
فهو بين أن رسول
الله أحل نكاح المتعة
ثم قال هي حرام إلى يوم
القيامة قال فإن لم يثبت
ولم يكن في حديث علي
بيان أنه ناسخ لحديث
ابن مسعود وغيرهما
روى إحلال المتعة سقط
تحليلها بدلائل القرآن
والسنة والقياس وقد
ذكرنا ذلك حيث سئلنا
عنه

باب الخلاف في نكاح المتعة

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
مخالفون في نكاح المتعة
فقال بعضهم النهي عن
نكاح المتعة عام خير
على أنهم استمتعوا من

صلى الله عليه وسلم لازم للأمة ورأوا ما حكيت مما احتجبت به على من رد الخبر حجة يثبتونها ويضيقون
على كل أحد أن يخالفها ثم كلني جماعة منهم مجتبعين ومتفرقين بما أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم
منهم وكلام الجماعة ولا ما أجبته كلاً ولا أنه قيل لي وقد جهدت على نقصي كل ما احتجوا به فأثبت أشياء
قد قلتها ولمن قلتها منهم وذكرت بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت
جولة قولهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكم ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الاحاطة والاحاطة
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجتمعة عليها وكل ما اجتمع الناس
ولم يفتروا فيه فالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لأن ذلك الذي لا نازع
فيه ولا دفع له من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه قلت له لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحد حضرك
أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف قلت علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحد من
المسلمين إلا وجدت علمه عنده ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جل الفرائض وعدد الصلوات وما
أشبهها وعلم الخاصة علم المجتبعين والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أقاويلهم وتباين آرائهم
ينافى بالنسب فيه نص كتاب يتأولون فيه وإن ذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف فإذا اختلفوا فاقبل
ما عندنا مخالفاً لمن أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده وكذلك هو عند من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى
وما قيل قياساً فاسكن في القياس إن يخطئ القياس لم يجز عندك أن يكون القياس احاطة ولا يشهد به كله
على الله كما زعمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا فقال بعض من حضره دع المسئلة في هذا وعقدنا
أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخلت عليه ولا يدخل عليه كله قال فأننا أحدث لك غير ما قال قلت فذكره
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهده به على الله وعلى رسوله مثل جل الفرائض قلت هذا
العلم المقدم الذي لا ينافى فيه أحد ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه فإذا اختلف فيه فهو على
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبداً وإن احتمله إلا باجتماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال
ومنها ما اجتمع المسلمون عليه وحكوا عن قبلهم الاجتماع عليه وإن لم يقولوا هذا الكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي
مقام السنة المجتمعة عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرق فيه قلت فصف لي
ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشئ بالشئ حتى يكون مبتدؤه مصدره ومصرفه فيما بين أن يبتدىء إلى
أن ينقضي سواء فيكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شئ مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على
أصولها حتى تجتمع العامة على إزالتها عن أصولها والاجماع حجة على كل شئ لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال
فقلت أما ما ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكيف قلت أفرايت الثاني الذي قلت لا تختلف فيه
العوام بل تجتمع عليه وتحكي عن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه أو تعرف العوام الذين ينقلون عن العوام
أهم كمن قلت في جل الفرائض فأولئك العلماء ومن لا ينسب إلى العلم ولا يجحد أحد بالغافي الإسلام غير مغلوب
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلت فصفه
قال هذا اجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتبعين عليه فإذا
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا تفرقوا لم تقم بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأى حال وجدتهم هادلتني على حال من قبلهم كانوا مجتبعين من جهة
علت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتبعون من كل قرن لأنهم (١) لا يجتمعون من جهة وإن كانوا متفرقين
علت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يحكونه أو غير خبر
للاستدلال أنهم لا يجتمعون إلا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا خبراً أو عموافق بعضهم أو لم يحكوه لأنني
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لا هم لا يجتمعون من جهة إلا وهم مجتبعون من كل جهة تأمل كتبه معجزة

يهوديات في دار الشريعة
فكره ذلك لهم لاعلى
تحريمه لان الناس
استمعوا عام الفتح في
حديث عبد العزيز بن
عمر فقيسه الحديث
عام الفتح في النهي
عن نكاح المتعة على
الأبد أبين من حديث
علي بن أبي طالب وإن لم
يثبت فلا حجة فيه
بالأخص في المتعة
وهي منهي عنها كإروى
علي بن أبي طالب
والنهي عندنا تحريم
الآن تأتي دلالة على
أنه اختيار لا تحريم
قال رأيت أن لم يكن في
النهي عن نكاح المتعة
دلالة على ناسخ ولا
منسوخ إلا لأخص فيها
أولى أم النهي عنها فلنا
بل النهي عنها والله أعلم
أولى قال فما الدلالة على
ما وصفت قلت قال الله
جل ثناؤه والذين هم
لفروجهم حافظون إلا
على أزواجهم أو
ما ملكت أيمانهم فحرم
النساء إلا بشكاح أو ملك
يمين وقال في المنكوحات
إذا نكحتهم المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فأحلهن
بعد التحريم بالشكاح
ولم يحرمهن إلا بالطلاق
وقال في الطلاق الطلاق

لا أقبل من أخبارهم إلا ما أجمعوا على قبوله فأما ما تفرقوا في قبوله فإن الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بامر يمكن
فيه الغلط قال فقلت له هذا تجوز إبطال الأخبار واثبات الإجماع لأنك زعمت أن إجماعهم حجة كان
فيه خبراً ولم يكن فيه وأن إقرارهم غير حجة كان فيه خبراً ولم يكن فيه وقلت له ومن أهل العلم الذين إذا
أجمعوا قامت بإجماعهم حجة قال هم من نبيه أهل بلد من البلدان فقهارضوا قوله وقبلوا حكمه قلت فقل
الفقهاء الذين إذا أجمعوا كانوا حجة أرايت أن كانوا عشرة فغاب واحد أو حضر ولم يتكلم أتعجل التسعة
إذا أجمعوا أن يكون قولهم حجة قال وإن قلت لا قلت أرايت أن مات أحدهم أو غلب على عقله أيتكون
للتسعة أن يقولوا قال فإن قلت نعم وكذا لو مات خمسة أو تسعة لواء واحد أن يقول قال وإن قلت لا قلت
فأى شيء قلت فيه كان متناقضاً قال فدفع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام منشرين في أكثر البلدان
فوجدت كل فرقة منهم تنصب منها ما تنهى إلى قوله وتضعه الموضع الذي وصفت أيدخلون في الفقهاء الذين
لا يقبل من الفقهاء حتى يجمعوا معهم أم خارجون منهم قال وإن قلت فهم داخلون فيهم قلت فإن شئت
فقله قال فقد قلته قلت فما تقول في المسح على الخفين قال فإن قلت لا يسمح أحد لأى إذا اختلفوا
في شيء رددته إلى الأصل والأصل الوضوء قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فما تقول في الزاني
التيب أترجه قال نعم قلت كيف ترجمه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا ترجم على زان لقول الله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجمه ولم ترد إلى الأصل من أن دمه محرم حتى
يجمعوا على تحليله ومن قال هذا القول يحتج بأنه زان داخل في معنى الآية وأن يجلد مائة قال إن أعطيتك
هذا دخل على فيه شيء يجاوز القدر كثره قلت أجل قال فلا أعطيك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول
قلت فقل قال لا أنظر إلى قليل من المفتين وأنظر إلى الأكثر قلت أفنصف القليل الذين لا تنظر إليهم أهم
أن كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما أستطيع أن أحدهم ولكن الأكثر قلت أفعشرة
أكثر من تسعة قال هؤلاء متقاربون قلت فذهبهم عما شئت قال ما أقدر أن أحدهم قلت فكأنك
أردت أن تجعل هذا القول مطلقاً غير محدود فإذا أخذت بقول اختلف فيه قلت عليه الأكثر وإذا أردت
رد قول قلت هؤلاء الأقل أفترض من غيرك بمثل هذا الجواب رأيتك حينئذ صرت إلى أن دخلت فيما عبت
من التفرق أرايت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فزعمت أنك لا تقبل إلا من الأكثر فقال ستة فاتفقوا
وخالفهم أربعة أليس قد شهدت الستة بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فإن قلت بلى قلت فقال الأربعة
في قول غيره فاتفق انسان من الستة معهم وخالفهم أربعة قال فأخذ بقول الستة قلت فتدع قول المصبيين
بالأثنين وتأخذ بقول المخطين بالأثنين وقد أمكن عليهم مرة وأنت تنكروا قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا قول
متناقض وقلت له أرايت قولك لا تقوم الحجة إلا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجد السبيل إلى
إجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تنقل عامة عن عامة عن كل واحد منهم قال
ما يوجد هذا قلت فإن قلت عنهم بنقل الخاصة فقد قبلت فيما عبت وإن لم تقبل عن كل واحد لا بنقل
العامة لم نجد في أصل قولك ما أجمع عليه البلدان إذا لم تقبل نقل الخاصة لأنه لا سبيل إليه ابتداء لأنهم
لا يجمعون لك في موضع ولا تجد الخبر عنهم بنقل عامة عن عامة قلت فأسمعك قلت أهل الحديث وهم
عندك يخطئون فيما يدينون به من قبول الحديث فكيف تأمهم على الخطأ فيما قلدهم الفقه ونسبوه إليه
فأسمعك قلت من لا رضاه وأفقه الناس عندنا وعند أكثرهم أتبعهم للحديث وذلك أجهلهم لأن الجهل
عندك قبول خبر الانفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه إلى الفقهاء ويفضلونهم به مع أن الذي ينصف غير
موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضره فإني أقول نعم أنظر في هذا إلى من
يشهد له أهل الحديث بالفقه فأتأس من بلاد الأوفية من أهل الذين هم بمثل صفته يرفعونه عن الفقه

أوتسريح باحسان وقال
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج وأنتم
احداهن فنتظرا ففعل
الى الازواج فرقة
ما انعقد عليه النكاح
فكان بينا أنه والله أعلم
أن يكون نكاح المتعة
منسوخا بالقرآن
والسنة في النهي عنه
لما وصفت لان نكاح
المتعة أن ينكح امرأة
مدة ثم ينفسخ نكاحها
بلا احداث طلاق منه
وفي نكاح المتعة ابطال
ما وصفت مما جعل الله
الى الازواج من الامساك
والطلاق وابطال
الموارث بين الزوجين
وأحكام النكاح التي
حكم الله بها في الظهار
والايساء واللعان اذا
انقضت المدة قبل
احداث الطلاق

(باب في الجنائز)

به حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبيه عن عامر بن ربيعة
قال قال رسول الله اذا
رأيت الجنائز فقوموا
لها حتى تخلفكم أو
توضع (قال الشافعي)
ورواشبهها بما وافقه

وينسبونه الى الجهل أو الى أنه لا يحل له أن يبقى ولا يحل لاحد أن يقبل قوله وعلمت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم
علمت تفرق كل بلد في غيرهم فعلمنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار
عليه ثم أفتى بها الزنجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في الفقه ومنهم من يميل الى قول سعيد بن سالم وأصحاب
كل واحد من هذين يضعفون الآخرو ويتجاوزون القصد وعلمت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن
المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم حدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه
ويضعف مذهبهم وقد رأيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبهم ورأيت المغيرة وابن حازم
والدراوردي يذهبون من مذهبهم ورأيت من يذمهم ورأيت بالكوفة قومًا يميلون الى قول ابن أبي ليلى
يذمون مذهب أبي يوسف وآخرين يميلون الى قول أبي يوسف يذمون مذهب ابن أبي ليلى وما خالف أبي يوسف
وآخرين يميلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبيه
بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت المكين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين
وبعض المبانيين يذهبون الى تقديم ابراهيم النخعي ثم لعل كل صنف من هؤلاء يقدم صاحبه أن يسرف
في المبانية بينه وبين من قدموا عليه من أهل البلدان وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا
فاذا كان أهل الامصار يختلفون هذا الاختلاف فسمعت بعض من يفتي منهم يخلف بالله ما كان لفلان أن
يقتل لنقص عقله وجهالة وما كان يحل لفلان أن يسكت يعني آخر من أهل العلم ورأيت من أهل
البلدان من يقول ما كان يحل له أن يقتل بجهالة يعني الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يسكت لفضل علمه
وعقله ثم وجدت أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأين اجتمع لك هؤلاء على تفقه واحد
وتفقه عامو كما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عن غاب عنى منهم شبيه بهذا فان أجعلوا لك على
نفر منهم فاجعل أولئك النفر علماء اذا اجتمعوا على شيء قبلته قال وانهم ان تفرقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم
أو تأويل أو غفلة أو نفاسه من بعضهم على بعض فأنما أقبل منهم ما اجتمعوا عليه معا فقبل له فان يجتمعوا لك
على واحد منهم أنه في غاية (٣) فكيف جعلته عالما قال لا ولكن يجتمعون على أنه يعلم من العلم قلت نعم
ويجتمعون لك على أن من لم تدخله في جملة العلماء من أهل الكلام يعلمون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم
في أكثر هؤلاء أهل الكلام وما أسعد وطريقك الا بطريق التفرق الا أنك تجمع الى ذلك أن ندعي الاجماع
وان في دعواك الاجماع لخصا لا يجب عليك في أصل مذهبك أن تنقل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة
قال فهل من اجماع قلت نعم نحمد الله كثير في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي
لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحدا يعرف شيئا يقول لا ليس هذا باجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من
ادعي الاجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعيت من الاجماع
حيث قد أدركت التفرق في دهره وتحكي عن أهل كل قرن فانظره أيحوز أن يكون هذا اجماعا قال
فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فما سمعت منهم أحدا ذكر قوله الا عابا لذلك
وان ذلك عندي لا يسبب قلت من أين عتبته وعابوه وانما ادعاء اجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك
الاجماع على الأمة في الدنيا قال انما عتبناه أنما نجد في المدينة اختلافا في كل قرن فيما يدعي فيه الاجماع
ولا يجوز الاجماع إلا على ما وصفت من أن لا يكون مخالف فعل الاجماع عنده الا أكثر وان خالفهم الاقل
فليس ينبغي أن يقول اجماعا ويقول الا أكثر اذا كان لا يرى عنهم شيئا ومن لم ير وعنه شيء في شيء لم يجز أن
ينسب الى أن يكون مجمعا على قوله كما لا يجوز أن يكون منسوب الى خلافه فقلت له ان كان ما قلت من
هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر لأن الاجماع في علم الخاصة اذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا
أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأوجدني ما قلت قلت ان كان

منسوخا وأن يكون
النبي قام لها العدة قد
رواها بعض المحدثين
من أن جنازة يهودي
مر بها على النبي فقام
لها كراهية أن تطوله
وأيهما كان فقد جاء
عن النبي تركه بعد فعله
والجدة في الآخر من أمره
أن كان الأول واجبا
فالأخر من أمره ناسخ
وإن كان استحبابا
فالأخر هو الاستحباب
وإن كان مباحا فلا بأس
بالقيام والعود أحب
إلى لأنه الآخر من فعل
رسول الله * أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن واقد بن عمرو
ابن سعد بن معاذ عن
نافع بن جبير عن مسعود
ابن الحكم عن علي بن
أبي طالب أن رسول الله
كان يقوم في الجنائز ثم
جلس

(باب في الشفعة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن أن رسول
الله قال الشفعة فيمالم
يقسم فإذا وقعت الحدود
فلا شفعة . أخبرنا

الاجماع قبل إجماع الصحابة أو التابعين أو القرن الذين يلونهم وأهل زمانك فانت تثبت عليهم أمرا تسميه
اجماعا قال ما هو اجعل له مثالا لا أعرفه قلت كأنك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عالم أهل المدينة
وعطاء عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فجعلت الاجماع
ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمته وإنما استدلت على إجماعهم
بنقل الخبر عنهم وإنك لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجد فيها كتابا ولا سنة استدلت على أنهم قالوا بها
من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد
يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة ولم يذكره وما يرون لم يذكره وقالوا بالرأي دون
القياس قال إن هذا وإن أمكن عليهم فلا مل من بهم أنهم علموا شيئا فتركوا ذكره ولا أنهم قالوا إلا من جهة
القياس فقلت له لأنك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم وإنما هذا شيء ظننته
لأنه الذي يجب عليهم وقلت له فلعل القياس محل عندهم محله عندك قال ما أرى إلا ما وصفت لك فقلت له
هذا الذي روته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم ثم جعلت التوهم حجة قال فن أن أخذت القياس
أنت ومنعت أن لا يقال إلا به قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبته في غير هذا الموضع وقلت
أرايت الذين نقلوا لك عنهم أنهم قالوا ما لم تجده أنت فيه خبرا فتوهمت أنهم قالوه قياسا وقلت إذا وجدت
أفعالهم مجمعة على شيء فهو دليل على إجماعهم أنقلوا اليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروى
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد
الخدري في الصرف شيئا فأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الخمار شيئا وأخذه وله فيه مخالفون وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى الحسن عن رجل
عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى مالك عنهم
أنهم عاشوا يقولون بأقوال يتخالف كل واحد منهم فيها صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا قال نعم قدر روا
هذا عنهم فقلت له فهو لا جعلتهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليه لزم العامة الأخذ به
ورويت عنهم سنن شتى وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت
ما أجمعوا عليه لاشك فيه وخالفهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت
عليهم أنهم قاسوا فزعمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس ولا يقول إلا بما يعرف أن قولك الاجماع خلاف
الاجماع بهذا وإنك زعمت أنهم لا يسكتون على شيء علموه وقد ماتوا لم يقل أحد منهم قط الاجماع علمناه
والاجماع أكثر العلم لو كان حيث ادعيت أو ما كفاك عيب الاجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم دعوى الاجماع الأقيما لا يختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك هذا فقال فقد ادعاه
بعضهم قلت أفحدث ما ادعى منه قال لا قلت فكيف صرت إلى أن تدخل مما ذممت في أكثر مما عبت
الاستدلال من طريقه أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ولا تحسن النظر لنفسك إذا قلت هذا اجماع
فيوحد سوالك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا اجماعا بل فيما ادعيت أنه اجماع
اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكي لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا
الكلام منهم نصير بك إلى المسئلة عما لزم لنا ولك من هذا قال وما هو قلت أفرايت سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأي شيء تثبت قال أقول القول الأول الذي قاله لك صاحبنا فقلت ما هو قال زعم أنها تثبت
من أخذ ثلاثة وجوه قلت فاذا ذكر الأول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أ كقولكم الأول مثل أن
الظهر أربع قال نعم فقلت هذا لا يخالف في أحد علمته في الوجه الثاني قال تواتر الأخبار فقلت له

الثقة عن معمر عن
 الزهري عن أبي سلمة
 عن جابر عن رسول
 الله مثله أو مثل معناه
 لا يخالفه وبه أخبرنا
 الشافعي أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن
 جريج عن أبي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال
 الشفعة فيما يقسم
 فإذا وقعت الحدود فلا
 شفعة (قال الشافعي)
 وهذا نأخذ فنقول
 لا شفعة فيما قسم
 اتباع السنة رسول الله
 وعلمنا أن الدار إذا كانت
 مشاعة بين رجلين فباع
 أحدهما نصيبه منها
 فليس يملك أحدهما
 شيئا وإن قل الأول صاحبه
 نصفه فإذا دخل المشتري
 على الشريك للبائع
 هذا المدخل كان
 الشريك أحق به منه
 بالتمس الذي ابتاع به
 المشتري فإذا قسم
 الشريكان فباع أحدهما
 نصيبه باع نصيبا لا حظ
 في شيء منه بخاره وإن
 كانت طريقهما واحدة
 لأن الطريق غير المبيع
 كما لم يكونا بشركتهما
 في الطريق شريكين في
 الدار المقسومة فكذلك
 لا يؤخذ بالشركة

حدّد لي تواتر الأخبار بأقل مما ثبت الخبر واجعله مثالا لنعلم ما يقول وتقول قال نعم إذا وجدت هؤلاء
 النفر للآثر بعة الذين جعلهم مثالا يروون فتفقروا ويتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحل
 شيئا استدلت على أنهم يتباين بلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنه صاحبه أذروا يتهم
 إذا كانت بلدان تتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر
 الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا قبل عنهم أهل بلده حتى يكون المدني يروي عن المدني والمكي يروي
 عن المكي والبصري عن البصري والكوفي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه إلى رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي يروي عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه
 وسلم للعلّة التي وصفت قال نعم لأنهم إذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم إذا
 كانوا في بلدان مختلفة فقلت له ليس ما ثبت به على من جعلته إماما في دينك إذا ابتدأت وتعتقت قال
 فإذا كرما يدخل على فيه فقلت له أرأيت لو لقيت رجلا من أهل بدر وهم المقدمون ومن أمي الله تعالى عليهم
 في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت
 أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولا لنقصهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن
 فيمن هو خير منهم وأكرمه قال بلى فقلت أنت حكيم فيما تثبت من صحة الرواية فأجعل بأسلة بالمدنية
 يروي لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلمة وفضل جابر واجعل
 الزهري يروي لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أبا سعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم واجعل أبا السحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت إبراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن
 عازب أو سمعت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسميه واجعل أيوب يروي عن الحسن البصري
 يقول سمعت أبا هريرة أو رجلا غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم تحليل الشيء أو تحريمه أن تقوم بهذا حجة قال نعم فقلت له أيمن في الزهري عندك أن يغلط على ابن
 المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسين على من فوقه فقال فان قلت نعم
 قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط ممن لقيت ومن هودون من فوقه ومن فوقه دون
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خبر من بعدهم فترد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير
 الناس وتقبله عن لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى
 ينتهي الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي عبت قال هذا هكذا إن قلته ولكن أرأيت
 أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالروغان والانقطاع والروغان أقيم
 فإن قلت لأقبل من واحد ثبت عليه خبر الأمن أربعة وجوه متفرقة كالم أقبل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا عن أربعة وجوه متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أن تقول به قال إذا نقول به لا يوجد هذا أبدا
 قال فقلت أجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة
 أرأيت أن قال لرجل لا أقبل إلا من خمسة أو قال آخر من سبعين ما جئت عليه ومن وقتك الأربعة قال
 انما مثلتهم قلت أفترى من تقل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهر لم لا يدخل عليك فتبين إنكاره
 وقلت له أول بعض من حضر معه في الوجه الثالث الذي ثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أذروا عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحابه الحكم حكم به فلم يخالفه غيره استدلالنا على أمرين أحدهما
 أنه انما حدث به في جماعتهم والثاني أن تركهم الرد عليه بخبر يخالفه انما كان عن معرفة منهم بأن ما كان

كما يخبرهم فكان خبرا عن عامتهم قلت له فلما رأيتكم تنقلون إلى شيء إلا احتججتم بأضعف مما ترونكم فقال
 ابن لنا ما قلت قلت له أيمكن لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتحدث بالدين بترجلا أو نفرا قليلا
 ما تنبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أتى بلدا من البلدان فحدث به واحدا أو نفرا أو حدث
 به في سفرا أو عنده وانه واحدا أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يتحدث واحدا بالحديث الا وهو مشهور
 عندهم قلت فقد تجد العدم من التابعين يرون الحديث فلا يسمون الا واحدا ولو كان مشهورا عندهم
 بأنهم سمعوا من غيره سموا من سمعوه منه وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولنا لا يوافق الحديث وغيره قولنا يخالفه قال فمن أين ترى ذلك قلت لو سمع
 الذي قال بخلاف الحديث الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ان شاء الله تعالى بخلافه وقلت له قد
 روى اليمين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم علمته خلافا فيها فيلزم أن تقول بها على أصل مذهبك وتجعلها اجاعا فقال بعضهم
 ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك فيه وفي غيره مما كتمونا به والله المستعان قال فاليمين
 مع الشاهد اجاعا بالمدينة فقلت لاهي مختلف فيها غير أننا نعمل بما اختلف فيه اذا ثبت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي ثبت منها قال وقلت له من الذين اذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صرح
 واذا اختلفوا طرحت لاختلافهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبرنا الخاصة قال لا
 قلت فهل يستدلون عنهم العلم باجاع أو اختلاف بخبر عامة قال ما لم أستدركه بخلاف العامة نظرت إلى
 اجاع أهل العلم اليوم فاذا وجدتهم ما أجعوا عليه استدلت على أن اختلافهم عن اختلاف من مضى
 قبلهم قلت له أفرأيت استدلالا بأن اجاعهم خبر جماعتهم قال فنقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد
 أن يقول حتى يعلم اجاعهم في البلدان ولا يقبل على أقاويل من نأت داره منهم ولا قربت إلا بالخبر الجماعية عن
 الجماعة قال فان قلته قلت فقله ان شئت قال قد يضيق هذا جدا فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود
 ويدخل عليك خلافة في القياس اذا زعمت الواحد أن يقيس فقد أبزت القياس والقياس قد يمكن فيه
 الخطأ وامتنعت من قبول السنة اذا كان يمكن فبين رواها الخطأ فأبزت الأضعف ورددت الأقوى وقلت
 لبعضهم أرايت قولك اجاعهم يدل لوقالوا لك مما قلنا به مجتمعين ومنفرقين ما قبلنا الخبر فيه الذي ثبت مثله
 عندنا عن قبلنا ونحن مجمعون على أن جاز لنا فيما ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وان اختلفنا
 أقبطل أخبار الذين زعمت أن أخبارهم وما اجتمعت عليه أفعالهم حجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لو قال
 لك قائل أنا تبعهم في تثبيت أخبار الصادقين وان كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه
 فأوسع أن يختلفوا كون قد تبعتهم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن ثناء عليهم أم أنت
 قال بهذا نقول قلت نعم وقلت أرايت قولك اجاع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه أن نغني
 أن يقولوا أو أكثرهم قولنا واحدا أو يفعلوا فعلا واحدا قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن اذا
 حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فذلك دلالة على
 رضاهم به وأنهم علموا أن ما قال منه كما قال قلت أليس قد يحدث ولا يسمعون ويحدث ولا يعلم لمن سمع
 حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وانما على الحديث أن يسمع فاذا لم يعلم خلافة فليس له رده
 قال قد يمكن هذا على ما قلت ولكن الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أبدا أن يتحدث
 محدثهم بأمر فيدعوا معارضته الا عن علم بأنه كما قال وقال فاذا حكم حكمهم فلم يكره فهو علم منهم بأن
 ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوه بصدق في الظاهر كما قبلوا

(٣) كذا في النسخة ولعل أصله قلت في خبرنا الخاصة الخ تأمل

ليسا بشريكين فيها
 وقد روى حديثان
 ذهب اليهما صنفان
 ممن ينسب إلى العلم وكل
 واحد منهما على خلاف
 مذهبنا أما أحدهما
 فان سفيان بن عيينة
 أخبرنا عن ابراهيم بن
 ميسرة عن عمرو بن
 الشريد عن أبي رافع
 أن رسول الله قال الجار
 أحق بسبقه (قال
 الشافعي) وزاد في حديث
 بعض من خالفنا أنه
 كان لأبي رافع بيت في
 دار رجل فعرض البيت
 عليه بأربع مائة وقال
 قد أعطيت به ثمان مائة
 ولكن سمعت رسول الله
 يقول الجار أحق بسبقه
 (قال الشافعي) فقال
 الذي خالفنا أنا أول هذا
 الحديث فأقول للشريد
 الذي لم يقاسم شفعة
 ولجار المقاسم شفعة
 كان لاصقا وغير لاصق
 اذا لم يكن بينهما وبين
 الدار التي يبعط طريق
 نافذة وان بعد ما بينهما
 واحتج بان قال أبو رافع
 برى الشفعة للذي بيته
 في داره والبيت مقوم
 لانه ملاصق (قال
 الشافعي) فقلت له
 أبو رافع فيما رويت
 عنه متطوع بما صنع

قال وكيف قلت هل كان

على أبي رافع أن يعطيه
البيت بشئ قبل بيعه
أو لم تكن له الشفعة
حتى يبيعه قال بل
ليست له الشفعة حتى
يبيعه أبو رافع قلت
فإن باعه أبو رافع فأنما
ياخذ بالشفعة من
المشتري قال نعم قلت
وبعث النخيل الذي اشتراه
به لا يتقصه البائع ولا
أن على أبي رافع أن
يضع من ثمنه عنه شئاً
قال نعم فقلت أنت تعلم أن
ما وصفت عن أبي رافع
كله تطوع قال فقد
رأى له الشفعة في بيت
له فقلت وإن رأى
الشفعة في بيت له ما كان
عليها في ذلك شئ عارض
حديثنا بل حديث
النبي إنما يعارض بحديث
عن النبي فما رأى رجل
فلا يعارض به حديث
النبي قال فلعنه سمعه
من رسول الله قلت
ألم تستمع به حين
حكى عن رسول الله قال
الجار أحق بسبقه لا
ما أعطى من نفسه قال
بل هكذا حكايته عن
النبي قلت ولعله لا يرى
له الشفعة فتطوع له
بما لا يرى كما يتطوع
له بما ليس عليه فإن
جلمته على أنه إنما أعطاه

شهادة الشاهدين بصدقهما في الظاهر قال فإن قلت لا فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم قبلوا
خبر الواحد وانتهوا إليه علمت أن ذلك جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلاً بما يجب
عليك قال فتقول ماذا قلت أقول أن صحتهم عن المعارضة قد يكون عن علم عاقل وقد يكون عن غير علم به
ويكون قبوله ويكون عن وقوف عنه ويكون أكرههم لم يسمعه لا كما قلت واستدلوا عنهم فيما سمعوا
قوله ممن كان عندهم صادقاً ثابتاً قال فدع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبابكر في أمارته قسم ما لا فسوى
فيه بين الحر والعبد وجعل الجذأ با قال نعم قلت فقبلوا منه القسم ولم يعارضوه في الجذأ في حياته قال نعم
ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال فبأن عمر بفضل الناس
في القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين الجد والاختوة قال نعم قلت وولى على
فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فهذا على أخبار العامة عن ثلاثهم عندك قال نعم قلت فقل فيها
ما أحبيت قال فتقول فيها أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة إذا طلب بالاجتهاد فيه
المجتهدون وسع كلا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول بما رآه محققاً لا على ما قلت فقل أنت ما شئت قال ثلث
قلت العمل الأول يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت بل لم يكونوا
وافقوا أبابكر على فعله في حياته ليدخل على أن له أن يعصى له اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال فإن
قلت لا أعرف هذا عنهم ولا أقبله حتى أجده العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حدثنا جماعة من مضي
قبلهم بكذا فقلت له ما نعلم أحداً في هذا ولا روى عن أحد خلافه قلن لم يجز أن يكون مثل هذا ثابتاً
فما جئت على أحد إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقال جماعة من حضر
منهم إن الله عز وجل ذم على الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف حكيم أم حكم قال حكم قلت
فأسألك قال نسل قلت أتوسع من الاختلاف شئاً قال لا قلت أفتعلم من أدركت من أعلام المسلمين
الذين أفتوا عايشوا وأتوا وقد يختلفون في بعض أمور يحكون عن قبلهم قال نعم قلت فقل فبهم ما شئت
فإن قلت قالوا بما لا يسعهم قلت فقد عاينت اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا قلت أفيسعهم القياس
قال نعم قلت فإن قاسوا واختلفوا يسعهم أن يعضوا على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شئ
نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أفرأيت القياس بما قلت وراه هذا القياس بما قال قال فلا
يقولون حتى يجتمعوا قلت من أقطار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجتمعوا ولو أمكن
اختلفوا قال فلا يجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع اثنان واختلفا فكيف اذا اجتمع الأكثر قال ينسبه
بعضهم بعضاً قلت ففعلوا فرغم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال فإن قلت يسع الاختلاف
في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكيم وتركت قولك ليس الاختلاف
الاحكام واحداً قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان الله فيه نص حكم أو لرسوله سنة أو للمسلمين
فيه إجماع لم يسع أحد أعلم من هذا واحداً أن يخالفه وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد
فيه بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة
عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن ورد أمر مشبه يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهد بخالف
اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل اذا نظرت فيه قال فما جئت فيما قلت
قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذكر الفرق بين حكيم الاختلاف قلت له قال الله عز
وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقال وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا
من بعد ما جاءتهم البينة فانما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة ولم يأذ لهم فيه
قال فذكرت هذا في الوجه الذي دلل على أن ما ليس فيه نص حكم وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

رأى على نفسه أن

يعطيه يتالم به بنصف

ما أعطى به قال لأراه

يرى هذا قلت ولا أرى

عليه أن له شفعة فيما

نرى والله أعلم ولكن

أحسن أن يفعل وقلت

له نحن نعلم وأنت تعلم

أن قبول النبي الجار

أحق بسبقه لا يحتل

الاعمين لاثالث لهما

قال فاهما قلت أن

يكون أجاب عن مسألة

لم يحصل أكثرها أن

يكون أراد أن الشفعة

لكل جار أو أراد بعض

الجيران دون بعض فإن

كان هذا المعنى فلا

يجوز أن يدل على أن

قول النبي خرج عاما

أراد به خاصا لا بدالة

عن رسول الله أو أجماع

من أهل العلم وقد ثبت

عن رسول الله أن

لا شفعة فيما قسم فدل

على أن الشفعة للجار

الذي لم يقاسم دون الجار

المقاسم وقلت له حديث

أبي رافع عن رسول الله

بجمله وقولنا عن النبي

منصوص لا يحتل

تأويلا قال فما المعنى

الثاني الذي يحتمله قول

النبي قلت أن تكون

الشفعة لكل من لزمه

اسم جوار وأنت تزعم

على الناس التوجه في القبلة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وأنه
للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وحيث
ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرأيت إذا سافرتنا واختلفنا في القبلة فكان الأغلب على أنها في جهة والأغلب
على غيري جهة ما الفرض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عن ناوأعنا فعليهم
أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلائل في قلوبهم فإذا فعلوا وسعهم الاختلاف
وكان كل مؤيد بالفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه وقلت وقال الله ممن ترضون من الشهداء
وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما يكن شهد عندهما شاهدان باعياتهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين
وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يميزهما وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين
أن يردهما قلت له فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراك أذن جعلت الاختلاف حكيم فقال ويوجد
في المغيب الا هذا وكل وان اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت فهكذا قلنا وقلت له قال الله عز وجل
ذو اعدل منكم هديا بالغ الكعبة فان حكم عدلان في موضع بشئ وآخران في موضع بأكثر أو أقل منه فكل
قد اجتهد وأدى ما عليه وان اختلفا وقال واللاتي يخافون نشوزهن فعتوهن واهجروهن في المضاجع
واضر يوهن فان أطلعنكم الآية وقال عز وجل فان خفتم أن لا يقيم احدود الله فلا جناح عليهما فيما افندت به
أرأيت إذا فعلت امرأتان فعلا واحدا وكان زوج احدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به
نشوزها قال يسع الذي يخاف به النشوز العطف والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا
يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخدمها ولا يسع الآخر أن استوى فعلاهما قال نعم قال
وأتى وان قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك ولا يقبل هذا منا فإن السنة التي دلت على صفة الاختلاف
قلت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي
قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم
فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث
أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفنا من أن
الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكون ويفتون إلا بما يسعهم
عندهم وهذا عندك أجماع فكيف يكون أجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم الاختلاف والله أعلم

﴿ بيان فرائض الله تعالى ﴾

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما أن
فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالنزول عن التأويل وعن الخبر والاخر أنه أحكم فرضه بكتابه
وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه
بقوله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسماء فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم إلى تسليما وبقوله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله
أمر أن يكون لهم الخيرة من أمرهم مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فن قبل عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بفرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والفرائض تجتمع في أنها ثابتة على
ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بفرق الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم ففرق بين ما فرق منها
ونجمع بين ما جمع منها فلا يقاس فرع شريعة على غيرها وأول ما نبدا به من الشرائع الصلاة فنحن نجد

أن الحوار أربعون داراً

من كل جانب وأنت
لا تقول بجديتنا ولا بما
تأولت من حديثك ولا
بهذه المعاني قال
ولا يقول بهذا أحد قلت

أجل لا يقول بهذا
أحد وذلك على أن
رسول الله أراد أن
الشفعة لبعض الحيران

دون بعض وأنها لا
تكون إلا بالعلم يقاسم
قال أفيقع اسم الحوار
على الشريك قلت نعم

وعلى الملاصق وعلى
غير الملاصق قال
فالشريك يفرد باسم

الشريك قلت أجل
والملاصق يفرد باسم
الملاصقة دون غيره من

الحيران ولا يمنع ذلك
واحد منهما أن يقع
عليه اسم حوار قال

أفتوجدني ما يدل على
أن اسم الحوار يقع على
الشريك قلت زوجتك

التي هي قرينتك يقع
عليها اسم الحوار قال
جل بن مالك بن الباقعة

كنت بين جارتين لي
يعني ضربتين وقال
الأعشى

أجارتنا بني فانك طالق
وموموقة ما كنت
فينا ومامقة

أجارتنا بني فانك طالق
كذلك أمور الناس
تعدو وطارقه

نابذة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن ثم نجبد الفريضة منها والناقلة
مجتمعتين في أن لا يجوز الدخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضرة والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في
السفر إذا كان الماء معدوماً وفي الحضرة أو كان المرء مريضاً لا يطيق الوضوء لخوف تلف في العضو أو زيادة
في العلة ونجدهما مجتمعين في أن لا يصلباً معاً إلا متوجهين إلى الكعبة ما كانا في الحضرة ونازلين بالارض
ونجدهما إذا كانا مسافرين تفرق حالهما فيكون للمصلي تطوعاً كان راكباً أن يتوجه حيث توجهت به دابته
يومي إيماء ولا نجبد ذلك للمصلي فريضة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجبد المصلي صلاة تجب
عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة إلا قاعماً ونجبد المتفعل بجوزله أن يصلي جالساً ونجبد
المصلي فريضة يؤديها في الوقت قاعماً فإن لم يقدر إذا جالساً فإن لم يقدر إذا قام مضطجعا ساجداً إن قدر
وموياً إن لم يقدر ٢٢ ونجبد الزكاة فرضاً يتجمع الصلاة وتخالفها ولا نجبد الزكاة تكون إلا نابذة أو ساقطة
فإذا ثبت لم يمكن فيها إلا إذا قاعماً وجبت في جميع الحالات مستويًا ليست تختلف بعذر كما اختلفت تأدية
الصلاة قاعماً أو قاعداً ونجبد المرء إذا كان له مال حاشى تجب فيه الزكاة وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة
حتى لا يكون عليه منها شيء في تلك الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديها كما أطافها « قال الربيع »
وللشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً أو مثلهما فعليه الزكاة يؤديها من قبل أن الله عز وجل
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلما كانت هذه العشرة ولو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها
جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجبد المرأة ذات المال
تزول عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

﴿باب الصوم﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجبد الصوم فرضاً بوقت كما أن الصلاة فرض

بوقت ثم نجبد الصوم من خصافيه للسافر أن يدعه وهو مطبق له في رفته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة
لا يرخص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره ولا يرخص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كما يرخص في أن
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالاته في المرض والجمعة ونجبد إذا جامع في صيام شهر
رمضان وهو واجد أعقق وإذا جامع في الحج نحر بدنة وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع
في هذه الحالات كلها محرم ثم يكون جامع كثير محرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم نجبد بجامع في صوم واجب
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو ظهار فلا يكون عليه كفارة ولا يكون عليه البدل في هذا كله
ونجبد المغمى عليه والحائض لا صوم عليهما ولا صلاة فإذا أفاق المغمى عليه وطهرت الحائض فعليه ما قضا
ما مضى من الصوم في أيام إيماء هذا وحيض هذه وليس على الحائض قضاء الصلاة في قول أحد وعلى المغمى
عليه قضاء الصلاة في قولنا ٢٣ ووجدت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً ثم وجدت الحج بجامع
الصلاة في شيء ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لا بسا للشباب ومحرم
على الحاج ويحل للحاج أن يكون متكلاً عاماً ولا يحل ذلك للمصلي ويفسد المرء صلاته فلا يكون له أن
يمضي فيها أو يكون عليه أن يستأنف صلاة غيره أبداً منها ولا يكفر ويفسد حجه فيمضي فيه فاسداً لا يكون
له غير ذلك ثم يبدله ويقعدى والحج في وقت والصلاة في وقت فإن أخطأ رجل في وقته لم يجز عنه الحج ثم وجدت
مأمورين بأن يدخل المصلي في وقت فإن دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته وإن دخل الحاج قبل الوقت
أخر أعنه حجه ووجدت للصلاة أولاً وأخرها فوجدت أولها التكبير وأخرها التسليم ووجدته إذا عمل
ما يفسدها فبما بين أولها وآخرها أفسدها كلها ووجدت للحج أولاً وآخرها ثم أجزاء بعده فأوله الإحرام ثم
أول أجزاء الرمي والحلاق والنحر فإذا فعل هـ نأخره من جميع أحرامه في قولنا ودلالة الستة الأمن النساء

وأن لا تزال فوق رأسك
بارقه

حبستك حتى لا منى كل
صاحب

وخفت بأن تأتي لذي
بناقه

(قال الشافعي) وروى

غيرنا عن عبد الملك

عن عطاء عن جابر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال الجار أحق

بشفعته ينتظر بها وأن

كان غائباً إذا كانت

الطريق واحدة وذهب

بعض البصريين إلى

أن قال الشفعة لا

تكون إلا للشریک

وهما إذا اشتركا في

طريق دون الدار وأن

اقتسما الدار شريكان

(قال الشافعي) فيقال

له الشريكان في الدار

أو في الطريق دون

الدار فإن قال في الطريق

دون الدار قيل له فلم

جعلت الشفعة في الدار

التي ليس فيها بشر يكتن

بالشرک في الطريق

والطريق غير الدار

أرأيت لو باع دارهما

فيها شريكان وضم في

الشراء معاً داراً أخرى

غيرها لا شرک فيها ولا

في طريقها أتكون

الشفعة في الدار أو في

الشرک قال بل في

خاصة وفي قول غيرنا لا من النساء والطيب والصيد ثم وجدته في هذه الحال إذا أصاب النساء قبل يحلن له
نحر بدنه ولم يكن مفسداً لحيه وإن لم يصب النساء حتى يطوف حل له النساء وكل شيء حرمه عليه الحج معكوفاً
على نسكه من حجه من البيتوبة غني وروى الجار والوداع يعمل هذا حالاً لا خارجاً من إجماع الحج وهو لا يعمل شيئاً
في الصلاة إلا واحرام الصلاة قائم عليه وجدته ما مورأ في الحج بأشياء إذا تركها كان عليه فيها البدل بالكفارة
من الدماء والصوم والصدقة وحجة وما مورأ في الصلاة بأشياء لا تعدو واحداً من وجهين إما أن يكون تاركاً
لشيء منها ففسد صلاته ولا تجزئه كفارة ولا غير ذلك الاستثناء الصلاة أو يكون إذا ترك شيئاً ما مورأ به من
غير صلب الصلاة كان تاركاً لفضل الصلاة ويجزئه عنه ولا كفارة عليه ثم للحج وقت آخر وهو الطواف
بالبيت بعد الحجر الذي يحل له به النساء ثم لهذا آخر وهو النفر من منى ثم الوداع وهو خير في النفران أحب
فجعل في يومين وإن أحب آخر أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة بإسناده
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسكن الناس على بشيء فأنى لأهل لهسم إلا ما أحل الله ولا أحرم
عليهم إلا ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا منقطع ونحن نعرف فقه طائوس ولو ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبين فيه أنه على ما وصفت أن شاء الله تعالى قال لا يسكن الناس على بشيء ولم يقل
لا يسكنوا غنى بل قد أمر أن يسكن عنه وأمر الله عز وجل بذلك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي
النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئاً على
أر يكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله عز وجل اتبعناه وقد
أمرنا باتباع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقه فته وما في أيدي الناس من هذا
تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى ثم عن رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عن دلالته ولكن قوله أن كان قاله
لا يسكن الناس على بشيء يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذ كان موضع القدوة فقد كانت له
خواص أبيع له فيها ما لم يبيع للناس وحرم عليه منها ما لم يحرم على الناس فقال لا يسكن الناس على بشيء من
الذي لم يذ على دونهم فإن كان على ولي دونهم لا يسكن به وذلك مثل أن الله عز وجل أحل له من عدد النساء
ما شاء وأن يستنكح المرأة إذا وهبت نفسها له قال الله تعالى خالصاً من دون المؤمنين فلم يكن لأحد أن
يقول قد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع ونكح رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
بغير مهر وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيان المغانم وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله
عز وجل قد بين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه
أن يخير أزواجه في المقام معه والفرق فلم يكن لأحد أن يقول على أن أخبر امرأتى على ما فرض الله عز
وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم أن كان قاله لا يسكن الناس
على بشيء فأنى لأهل لهم إلا ما أحل الله ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبذلك أمره واقتضى عليه أن يتبع ما أوحى إليه وشهد أن قد اتبعه فما لم يكن فيه وحى فقد فرض الله عز
وجل في الوحي اتباع سنته فيه فنقبل عنه فاعتما قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى وما آتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال عز وجل فلا تولى المؤمنين حتى يحكوا فيما تنهى عن المنكر فخذوا
في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً وأخبرنا عن صدقة بن بسار عن عمر بن عبد العزيز سأل بالمدينة
فاجتمع له على أنه لا بين حل في أقل من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) أن الله عز وجل وضع نية صلى الله
عليه وسلم من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه الفرض على خلقه أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما
أنزل الله عليه إلا بما أنزل عليه وأنه لا يخالف كتاب الله وأنه بين عن الله عز وجل وعلم معنى ما أراد الله وبيان ذلك
في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى وإذا أتى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرآن

الشرك دون الدار التي

ضمت مع الشرك قلت ولا تجعل فيها شفعة اذا جمعتهما الصفة وفي احدهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزمك أن تقول ان بيعت الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه ففيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار قال فان قال فانما ذهبت فيه الى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول يخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا قال ومن أين قلت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقدرى أبو سلمة عن جابر مفسرا أن رسول الله قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى عبد الملك (قال الشافعي)

وفيه من الفرق بين الشريف وبين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لأنه أمثلها اسنادا وأبينها لفظا عن النبي وأعرفها في الفرق بين المقاسم

غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى اليّ وقال الله عز وجل لنبيه صلى عليه وسلم أتبع ما أوحى اليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون الآية (قال الشافعي) أخبرنا الدار وروى عن عمرو بن عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله تعالى به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ومثل هذا ان الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والحج حجة في كتابه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى من عدد الصلاة ومواقيتها وعدد ركوعها وسجودها وبين الحج وما يعمل المرء فيه ويحْتَبِئ وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكما تؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال عزذ كره الزانية والراني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلوصرنا الى ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقه وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار ولم يقطع في أقل منه ورجم الحزيرين الثنين ولم يجلدهما استدلتنا على أن الله عز وجل إنما أراد القطع والجلد على بعض السراق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز وجل اذا قم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين فلما مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلتنا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين انما هو على بعض المتوضئين دون بعض وأن المسح لمن أدخل رجله في الخفين بكال الطهارة استدلالا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا يمسح والفرس عليه غسل القدم كما لا يدرك القطع عن بعض السراق وجلد المائة عن بعض الزناة والفرس أن يجلد ويقطع فان ذهب ذاهب الى أنه قد روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فالمائدة نزلت قبل المسح المنبئ بالحجاز في غزاة تبوك والمائدة قبله فان زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وضوء بعده فنسخ المسح فلما أتينا بفرض وضوء في القرآن فاما لا نعلم فرض الوضوء الا واحدا وان زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط الا بوضوء فأى كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفنا من السارق والزاني وغيرهما (قال الشافعي) ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على انه انما نهى عنه لمعنى غير التحريم اما أراد به نهيا عن بعض الامور دون بعض واما أراد به النهي للتنزيه عن المنهي والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الابدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فتعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن أن يجهلها بعضهم فمانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التحريم لم يختلف أكثر العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق الا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب الا مثلا بمثل يدا بيد ونهى عن بيعتين في بيعة فقلنا والعامة معنا اذا تابيع المتبايعان ذهباً بورق أو ذهباً بذهب فلم يتقابض قبل أن يتفرقا فالبيع فسخ وكانت

(باب في بكاء الحى على الميت)

* حد الربيع ابن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمه أنها سمعت عائشة وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول ان الميت ليغذب ببكاء الحى فقالت عائشة أما انه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسي انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهى ببكى عليها أهلها فقال انهم ليسكون عليها وانها لتعذب في قبرها حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة لعثمان بمكة فدفننا شهداها وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال اني لجالس بينهما جلست الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان رسول الله قال ان الميت ليغذب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك

فحسبنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عنه صار محرما وإذا تباع الرجلان بيعتين في بيعة فالبيعتان جميعا مفسوختان ما انعقدت وهو أن يقول أبيعك على أن تبغى لانه انما انعقدت العقدة على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه شيأ ليس في ملكه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ومنه أن أقول سلعتى هذه لك بعشرة نقدا أو بخمسة عشر الى أجل فقد وجب عليه بأحد الثمنين لأن البيع لم ينعقد بشئ معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة نكتفي بهذانها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة المحرم فأجرينا اللهى مجرى واحد اذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه ففسخنا هذه الاشياء والمتعة والشغار كما فسخنا البيعتين ومما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه انما أراد بالنهى عنه أن يكون منهياعنه في حال دون حال بسنته صلى الله عليه وسلم وذلك أن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلو لا الدلالة عنه كان النهى في هذا مثل النهى في الاول فيحرم اذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حلت فأذنني فلما حلت من عدها أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطبها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبا جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ولكن انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته ففعل الله فيه خيرا واعتبطت به استدلنا على انه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة الا ونهى عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بقى الا العقد فيكون اذا خطب أفسد ذلك على الخاطب الرضى أو عليها أو عليها معا وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما ثم لا يتم ما بينهما وبين الخاطب ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضىت واحدا منهما لم يخطبها ان شاء الله تعالى على أسامة ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض ولم ترد فاذا كانت المرأة بهذه الحال جاز أن يخطبها واذا رضىت المرأة الرجل وبدا لها وأمرت بأن تنكحه لم يحزر أن يخطب في الحال التي لو زوجها فيها الولي جاز نكاحه فان قال فائل فان حالها اذا كانت قبل أن ترض بنعم مخالفة حالها بعد الخطبة وقبل أن ترض فكذا ذلك حالها حين خطبت قبل الركون مخالفة حالها قبل أن يخطب وكذلك اذا أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنعت فسكتت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي أن يقال الاما ذكرت بالاستدلال ولولا الدلالة بالسنة كانت اذا خطبت حرم على غير خاطبها الاول أن يخطبها حتى يتركها الخاطب الاول ثم يتفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى عنه مما كان ممنوعا لا يحدث يحدث فيه يحله فأحدث الرجل فيه حادثا منهياعنه لم يحله وكان على أصل تحريمه اذا لم يأت من الوجه الذى يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وان النساء ممنوعات من الرجال الا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وأن النساء محرمات الا بنكاح صحيح أو ملك يمين صحيح فاذا اشترى الرجل شراء منهياعنه فالعهرىم فيما اشترى قائم بعينه لانه لم يأت من الوجه الذى يحل منه ولا يحل المحرم وكذلك اذا نكح نكاحا منهياعنه لم تحل المرأة المحرمة (١) عنه من فعل شئ في ملكى أو شئ مباح لى ليس عليك لاحد فذلك نهى اختيار ولا ينبغي أن ترتكبه فاذا عمد فعل ذلك أحد كان عاصيا بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولا ما كان مباحا له وذلك مثل ما روى عنه أنه أمر ألا كل يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الثريد ولا يعترس على قارعة الطريق فان أكل مما يليه أو من رأس الطعام أو عترس على قارعة الطريق أو ثم بالفعل الذى فعله اذا كان عالما بنهى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير الفسل ولم يكن يحتاج الى شئ يحل له به

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل الأصل وما نهى عنه من فعل شئ الخ تأمل

ثم حدث ابن عباس

فقال صدرت مع عمر
ابن الخطاب من مكة حتى
إذا كنا بالبيداء إذا
بركب تحت ظل شجرة
قال اذهب فانظر من
هؤلاء الركب فذهبت
فاذا صيب قال ادعه
فسرحت الى صهيب
فقلت ارتحل فالحق
بأمير المؤمنين فلما
أصيب عمر سمعت صهيبا
يبكي ويقول واأخياه
واصحابه فقال عمر
يا صهيب تبكي على
وقد قال رسول الله
ان الميت لم يعذب ببكاء
أهله عليه قال فلما مات
عمر ذكرت ذلك لعائشة
فقالت يرحم الله عمر
لا والله ما حدث رسول
الله أن الله يعذب المؤمن
ببكاء أهله عليه ولكن
رسول الله قال ان الله
يزيد الكافر عذابا
ببكاء أهله عليه وقالت
عائشة حسبكم القرآن
ولا تزر وازرة وزر
أخرى قال ابن عباس
عند ذلك والله أضحك
وأبكي وقال ابن أبي
مليكة فوالله ما قال
ابن عمر من شيء (قال
الشافعي) وما روت
عائشة عن رسول الله
أشبه أن يكون محفوظا
عنه صلى الله عليه وسلم
بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه: بأن عصي في الموضع الذي جامعته الاكل ومثل ذلك النهي
عن التعريس على فارعة الطريق الطريق له مباح وهو عاص بالتعريس على الطريق ومعصيته لا تحرم عليه
الطريق وانما قلت يكون فيها عاصيا اذا قامت الحجّة على ارجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه والله أعلم

(كتاب ابطال الاستحسان)

الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله بعثه بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدي
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنتم عليه وأقام الحجّة على خلقه لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وقال وأنزلنا اليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى رحمة وقال وأنزلنا اليك الذكرتين
للناس ما نزل اليهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسوله لهم فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا
قضى الله ورسوله أمر أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فأعلم أن معصيته في ترك
أمره وأمر رسوله ولم يجعل لهم الا اتباعه وكذلك قال رسوله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا
نهدي به من نشاء من عبادنا وانك تهدي الى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع
كتابه فقال فاستمسك بالذي أوحى اليك وقال وأن احكم دينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه
أكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً
وأبان الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أنابهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم
علايتهم وأخالفهم بالسرائر فأحبط عمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فيمن قتن عن
دينه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان فطرح عنهم جبوط أعمالهم والمأثم بالكفر اذا كانوا مكرهين
وقلوبهم على الطمأنينة بالايمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا وأبان ذلك جل وعز
حتى يظهروا الايمان ثم أوجب للمنافقين اذا أسروا نار جهنم فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار
وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اتخذوا ايمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم من القتل فنعهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الايمان
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعله بسرائرهم وخلافها لعلايتهم بالايمان فأعلم
عباده مع ما أقام عليهم من الحجّة بأن ليس كمثل أحد في شيء أن عليه بالسرا والعلانية واحد فقال تعالى ذكره
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب اليه من جبل الوريد وقال عز وجل بعلم حائنة
الاعين وما تخفي الصدور مع آيات أخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم
الا ما علمهم فقال عز وجل والله أخرجه من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه
الا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاقتصار عليه وأن لا يتولوا غيره الا
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب
ولا الايمان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقال
لنبيه قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر يعني والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر أن يعصه فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضاه
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقف ما ليس لك به
علم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل في أمرأة رجل ما هابنا فقال له يرجع فأوحى الله اليه آية اللعان

الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزوروا زورا وزرا أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله لتجرى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمرة أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليس يكون عليها وإنما لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير لأنها تعذب بالكفر وهو لا يكون ولا يدرون ما هي فيه وإن كان الحديث كإرواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لأن علي الكافر عذابا أعلى فان عذب بدونه فزيد عذابه فما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فباستحبابه لا يذنب غيره في بكائه عليه فان قيل يريده عذابا بأكبر أهله عليه قبل يريده بما استوجب بعلمه ويكون

فلان قيل فأن دلالة الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزوروا زورا وزرا أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله لتجرى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمرة أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليس يكون عليها وإنما لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير لأنها تعذب بالكفر وهو لا يكون ولا يدرون ما هي فيه وإن كان الحديث كإرواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لأن علي الكافر عذابا أعلى فان عذب بدونه فزيد عذابه فما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فباستحبابه لا يذنب غيره في بكائه عليه فان قيل يريده عذابا بأكبر أهله عليه قبل يريده بما استوجب بعلمه ويكون

فلان قيل فأن دلالة الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزوروا زورا وزرا أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله لتجرى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمرة أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليس يكون عليها وإنما لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير لأنها تعذب بالكفر وهو لا يكون ولا يدرون ما هي فيه وإن كان الحديث كإرواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لأن علي الكافر عذابا أعلى فان عذب بدونه فزيد عذابه فما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فباستحبابه لا يذنب غيره في بكائه عليه فان قيل يريده عذابا بأكبر أهله عليه قبل يريده بما استوجب بعلمه ويكون

فلان قيل فأن دلالة الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزوروا زورا وزرا أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله لتجرى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمرة أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليس يكون عليها وإنما لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير لأنها تعذب بالكفر وهو لا يكون ولا يدرون ما هي فيه وإن كان الحديث كإرواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لأن علي الكافر عذابا أعلى فان عذب بدونه فزيد عذابه فما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فباستحبابه لا يذنب غيره في بكائه عليه فان قيل يريده عذابا بأكبر أهله عليه قبل يريده بما استوجب بعلمه ويكون

بكاؤهم سببا لأنه يعذب
ببكاؤهم فان قيل
أين دلالة السنة قيل
قال رسول الله لرجل
ابنك هذا قال نعم قال
أما انه لا يجني عليك
ولا يجني عليك فأعلم
رسول الله مثل ما أعلم
الله من أن جنابة كل
امرئ عليه كما عمله له
لغيره ولأعليه

(باب استقبال القبلة
للغايط والبول)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عطاء بن
يزيد الليثي عن أبي أيوب
الأنصاري أن النبي نهى
أن تستقبل القبلة
بغايط أو بول ولكن
شرقوا أو غربوا قال
أبو أيوب فقد منا الشام
فوجدنا مراحيض
قد بنيت من قبل القبلة
فنتحرف ونستغفر الله
* أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن
يحيى بن حبان عن عمه
واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول ان ناسيا يقولون
اذا قعدت على حاجتك
فلا تستقبل القبلة ولا
بيت المقدس قال ابن عمر
لقد ارتقيت على ظهر

الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين العباد
من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامهم على ما يظهر من وأن الله يدين بالسرائر * أخبرنا
مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم العجلاني وهو أحمير سبط نضو الخلق فقال
يا رسول الله رأيت شريك بن السحمة يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الألبتين أدعج العينين حاد الخلق يصيب
فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قربتها منذ كذا فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم شريك في حدود دعا
المرأة فجحدت فلان بينا وبين زوجها وهي حبلى ثم قال أبصروها فان جاءت به أدعج عظيم الألبتين فلا
أراه إلا لأقد صدق عليها وان جاءت به أحمير كأنه وحر فلا أراه الا قد كذب فجاءت به أدعج عظيم الألبتين
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن امره لبين لولا ما قضى الله يعني أنه لم يزل لولا ما قضى الله
من أن لا يحكم على أحد الا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منها وان كانت بينة وقال
لولا ما قضى الله لكان لي فيما قضاه غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن
أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق (قال الشافعي) أخبرني عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن
عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد ربه أن زكاة بن عبد ربه يطلق امرأته سهمية المزنية البتة
ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى سهمية البتة والله ما أردت الا واحدة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لك ركة والله ما أردت الا واحدة فقال ركة والله ما أردت الا واحدة فردها إليه
النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي)
وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنيت بما كتبت عنه مما فرض الله تعالى على الحكام في الدين دليل
على أن حراما على حاكم أن يقضى أبدا على أحد من عباد الله الا باحسن ما يظهر وأخفه على المحكوم عليه
وان احتمل ما يظهر منه غير أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يخالف أحسنه وأخفه عليه أو لم تكن
لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم وما حكم الله تعالى به في
المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا وكفروا وأنهم كذبة بما أظهرهم من الإيمان وبما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين حين وصف قبل أن تلدان جاءت به أسهم أدعج العينين عظيم الألبتين
فلا أراه الا قد صدق فجاءت به على الوصف الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم زوجها فلا أراه الا قد صدق وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأه لبين أي لقد زنت وزني بها شريك الذي رماه زوجها بالزنا ثم لم يجعل
الله اليها سبيلا اذ لم يقرأ ولم تقم عليها بينة وأبطل في حكم الدنيا عليها استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا
دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مولود امرأته
العجلاني قبل يكون ثم كان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأغلب على من سمع الغراري يقول
لنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاما أسود وعرض بالقذف أنه يريد بالقذف ثم لم يحده النبي صلى الله
عليه وسلم اذ لم يكن التعريض ظاهرا قذف فلم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه حكم القاذف والأغلب
على من سمع قول ركة أنه لا امرأته أنت طالق البتة أنه يعقل أنه قد وقع الطلاق بقوله طالق وأن البتة ارادة
شي غير الأول أنه أراد الابتات بثلاث ولكنه لما كان ظاهرا في قوله واحتمل غيره لم يحكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا بظاهر الطلاق وذلك واحدة (قال الشافعي) فمن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالا
على أن ما أظهر ويحتمل غير ما أظهر وابدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التنزيل والسنة
وذلك أن يقول قائل من رجع عن الاسلام ممن ولد على الاسلام قتلته ولم استبته ومن رجع عنه ممن لم يولد
على الاسلام استبته ولم يحكم الله تعالى على عباده الا كما واحد امثل أن يقول من رجع عن الاسلام ممن
أظهر نصرانية أو يهودية أو ديناً يظهر كالمجوسية استبته فان أظهر التوبة قبلت منه ومن رجع إلى دين

بيت لنا فرأيت رسول
الله على لبنتين مستقبلا
بيت المقدس لحاجته
(قال الشافعي) وليس
يعدها اختلافا ولو لكانته
من الجمل التي تدل
على معنى المعد (قال
الشافعي) كان القوم
عربا نعاما مذهبهم
في الصحارى وكثير من
مذاهبهم لاحش فيها
يسترهم فكان الذاهب
لحاجته اذا استقبل
القبلة أو استديرها
استقبل المصلى بفرجه
أو استديره ولم يكن
عليهم ضرورة في أن
يشرفوا أو يغربوا
فأمروا بذلك وكانت
البوت مخالفة للصحراء
فاذا كان بين أظهرها
كان من فيه مستترا
لا يراه الا من دخل
أو أشرف عليه وكانت
المنازل بين المنازل
متضايفة لا يمكن من
التصرف فيها ما يمكن
في الصحراء فلما ذكر ابن
عمر ما رأى من رسول
الله من استقباله بيت
المقدس وهو حينئذ
مستدير الكعبة دل
على أنه انما نهى عن
استقبال الكعبة
واستديرها في الصحراء
دون المنازل (قال
الشافعي) وسمع أبو
أيوب الانصاري النهي

يخفيه لم أستبه (قال الشافعي) وكل قد بدل دينه دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم
ولا يستتاب بعض وكل باطل فان قال لأعرف توبة الذي يسر دينه قيل ولا يعرفها الا الله وهذا مع خلافه
حكم الله ثم رسوله كلام محال يستل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخفى الشرك يصدق بالتوبة
والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة فان قال نعم قيل فتدري لعلك قتلت المؤمن الصادق بالايان
واستحييت الكاذب باظهار الايمان فان قال ليس على الاظهار قيل فالظاهر فيها واحد وقد جعلته
اثنين بعله محالة والمنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر وايمودية ولا نصرانية ولا مجوسية
بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر ون من الايمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة
أحسن أن يعتل بشئ له وجه ولكنه يخالفها ويعتل بما لا وجه له كأنه يرى النصرانية واليهودية لا تكون
الا بايمان الكنائس أرايت اذا كانوا يبلدون كنائس فيها أما يصلون في بيوتهم فخفي صلاتهم على غيرهم
قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على
النعمة المكروه يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فاذا أبطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف
من الذرائع كلها وأبطل الحديث في التعريض بالدلالة فان من الناس من يقول اذا تشام الرجلان فقال
أحدهما ما أبي بران ولا أبي برانية حدلانه اذا قاله على المشامة فالأغلب انما يريد به قذف أم الذي يشتم وأبيه
وان قاله على غير المشامة لم أحده اذا قال لم أرد القذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض
في حديث الفراري الذي ولدت امرأته غلاما أسود فان قال قائل فان عمر حدثني في التعريض في مثل هذا
قيل واستشار أصحابه فخالفه بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته
أنت طالق البتة لان طالق يقع طلاق ظاهر والبتة تحتمل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة فعليه الظاهر
والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبدا بالظاهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال
وهذا يدل على أنه لا يفسد عقدا أبدا بالالعقد نفسه لا يفسد بشئ تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب
وكذلك كل شئ لا يفسده الا بعقده ولا يفسد البيوع بان يقول هذه ذرية وهذه نية سوء ولو جاز أن يبطل من
البيوع بان يقال متى خاف أن تكون ذرية الى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقده لا يحل
أولى أن رده من الظن ألا ترى أن رجلا لو اشترى سيفا ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء حلالا وكانت
النية بالقتل غير حاضرة ولم يبطل بها البيع قال وكذلك لو باع البائع سيفا من رجل براء أنه يقتل به رجلا كان
هكذا وكذلك لو اشترى فرسا وهو يراه عوقا فقال هو والله ما اشترى بها عناية الالعاقبها وما نسوى ولا العقاق
نجسين وقال البائع ما أردت منها العقاق لم يفسد البيع بهذه النية اذا انعقدت صفقه البيع على الفرس
ولم يشترط فيها العقاق ولو اشترط فيها العقاق ففسد البيع لانه بيع ما لا يدري أيكون أولا لا يكون ألا ترى لو أن
رجلا اشترى فنانكح ذنبة أعجمية أو شريفة نسكحت دنيا أعجميا فتصادق في الوجهين على أن لم ينو واحد منهما
أن يشتاعل النكاح أكثر من ليله لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كانت صحيحة ان شاء الزوج
حبسها وان شاء طلقها فاذا دل الكذب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها
لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقد على
عاقدتها ثم سيما اذا كان توهمها ضعيفا والله تعالى أعلم

(باب ابطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر وسأكت عنها كفاء بما ذكرت منه عما لم أذكر من حكم الله
ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكما أو قضا

أن يحكم ولا أن يبقى الامن جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يبقى بالاستحسان اذ لم يكن الاستحسان واجبا ولا في واحد من هذه المعاني فان قال قائل فما يدل على أن لا يجوز أن يستحسن اذ لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكر في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل لا يحسب الانسان أن يترك سدى فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني السدى وقد أعلمه الله أنه لم يترك سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وادعى ما نزل القرآن بخلافه في هذا وفي السنن خالف منها جاحكهم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل ما ذكر من القرآن ومنها جاحكهم صلى الله عليه وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام اتبع ما أوحى اليك من ربك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاء قوم فساء لومعن أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني أسأل جبريل ثم أعلمكم فانزل الله عز وجل ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله الآية وجاءته امرأة أوس بن الصامت تشكوا اليه أوسا فلم يجبه حتى أنزل الله عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وجاءه الجبلي فيقذف امرأته قال لم ينزل فيكما وانتظر الوحي فلما نزل دعاهما فلا عن بينهما كما أمره الله عز وجل وقال لنبيه وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقال عز وجل يادادنا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن يحكم بحق الاوقد علم الحق ولا يكون الحق معلوما الا عن الله نصا أو دلالة من الله فقد جعل الله الحق في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تنزل بأحد نازلة الا والكتاب يدل عليها نصا أو جملة فان قال وما النص والجملة قيل النص ما حرم الله وأحل نصا حرم الامهات والجدات والعمات والخالات ومن ذكر معهن وأباح من سواهن وحرم الميتة والدم ولحم الخنزير والقواش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفي بالتنزيل في هذا عن الاستدلال فيما نزل فيه مع أشباهه فان قيل فما الجملة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة وعدد هاو وقتها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكما قدرها بين كيف الحج والعمل فيه وما يدخل به فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل لا قول قبل عن الله قيل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه جملة وقبل تفسيره عن الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله مع ما فرض من طاعة رسوله فان قيل فهذا مقبول عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي قيل الله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا من العقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط الا بوحى فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبسنبه أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو وعن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجلوا في الطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يتل قرآننا لقاء جبريل في روعه بأمر الله فكان وحيا اليه وقيل جعل الله اليه لما شهده به من أنه يهدي الى صراط مستقيم أن يسن وأيهما كان فقد ألزمهما الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سن لهم وفرض عليهم اتباع سنته (قال الشافعي) فان قال قائل فما الجملة في قول ما اجتمع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعتهم معنى الا لزوم قول جماعتهم وكان معقولا أن جماعتهم لا تجهل

من رسول الله ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقباله بيت المقدس لحاجته تخاف المأثم في أن يجلس على مرحاض مستقبل الكعبة وتحرف لئلا يستقبل الكعبة وهكذا يجب عليه اذ لم يعرف غيره ورأى ابن عمر النبي في منزله مستقبلا بيت المقدس لحاجته فأشكر على من نهى عن استقبال القبلة لحاجته وهكذا يجب عليه اذ لم يعرف غيره أو لم يرو عنه النبي خلافه ولعله سمعه منهم فرأوا بالهم لانهم لم يعرفوه الى النبي ومن علم الامرين معا ورأهما محتملين أن يستعلا اسمع لهما معا وفرق بينهما لان الحال تفرق فهما بما قلنا وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد الا عند القليل وقلنا علم الخاص وهذا مثل حديث النبي في الصلاة جالسوا والقوم خلفه قيام وجالسوا فان قيل فقد روى سلمة ابن وهرام عن طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبلة الله أن يستقبلها لغائط أو بول قيل له هذا امر سل وأهل الحديث لا يثبتونه ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب وحديث ابن عمر

عن النبي مسند حسن
الاسناد اولى أن يثبت
منه لو خالفه فان كان
قال طاوس حتى على
كل مسلم أن يكرم قبلة
الله أن يستقبلها فاعما
سمع والله أعلم حديث
أبي أيوب عن النبي فأنزل
ذلك على أكرم القبلة
وهي أهل أن تكرم
والحال في الصحارى
كما حدث أبو أيوب وفي
اليوت كما حدث ابن
عمر لا أنهم يختلفان
(قال الشافعي) وقد
قبل ان الناس كانوا
يبنون مساجد يحط
بجارية في الطريق فتهدى
أن تستقبل للفاط أو
البول فيكون متغوطا
في المساجد أو مستدبرا
فيكون الفاط والبول
بعين المصلى إليها يتأذى
بريحهم وهذا في الصحارى
منهى عنه بهذا الحديث
وبغيره بان يقال اتقوا
الملاعن وذلك أن يتغوط
في عمر الناس في طريق
من ظلال المسجد أو
اليوت والشجر والحجارة
وعلى ظهر الطسريق
ومواضع حاجة الناس
في الحر والمنزل

باب الصلاة في
التوب ليس على عاتق
المؤمنه شيء

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي

كأهل حكم الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وأن الجهل لا يكون الا في خاص وأما ما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه
الجهل فمن قبل قول جماعتهم قبل لالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله
وان قال قائل أرايت ما لم يرض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجد الناس اجتماعا عليه فأمرت بأن يؤخذ قياسا على
كتاب أو سنة أيقال لهذا قبل عن الله قيل نعم قبلت جلته عن الله فان قيل ما جلته قيل الاجتهاد فيه على
الكتاب والسنة فان قيل أفيوجد في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبلة بيت المقدس
وفرض على الناس التوجه الى البيت فكان على من رأى البيت أن يتوجه اليه بالعيان وفرض الله على من
غاب عنه البيت أن يولى وجهه شطر المسجد الحرام لان البيت في المسجد الحرام فكان المحيط بانه أصاب البيت
بالمعينة والمتوجه قصد البيت ممن غاب عنه قائلين عن الله مع التوجه اليه وأحدهما على الاحاطة والآخر
متوجه بدلالة فهو على احاطة من صواب جملة ما كافى وعلى غير احاطة كاحاطة الذي يرى البيت من صواب
البيت ولم يكلف الاحاطة (قال الشافعي) فان قيل فبم يتوجه الى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم
التجود لتتهدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبالا يعرفون
مواضعها من الارض وشمسا وقرا ونجما مما يعرفون من الفلك ورياحا يعرفون مهابها على الهواء تدل على قصد
البيت الحرام فجعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل أنه انما يأمرهم بتولية
وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنا ولا بما نسخ في قلوبهم ولا خطر على أوهاهم بلاد لالة
جعلها الله لهم لانه قضى أن لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه أنه اذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم
عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاؤوا الا قاصدين له بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله
عز وجل وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال من رضون من الشهداء فكان على الحكم أن لا يقبلوا الاعدلا
في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معرفة وقد وصفتها في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا
وسريته غير عدل ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل الى علمه ولم يجعل لهم اذ كان يمكن الآن يرتدوا من
ظهوره خلاف العدل عندهم وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من
الذي ظهر منه العدل ولكن كفوا أن يجتهدوا على ما يعلون من الظاهر الذي لم يؤتوا أكثر منه (قال الشافعي)
وقال الله جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا
عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد النعمة وبقر الوحش وحماره والنبيل والطبي الصغير والكبير
والأرنب واليربوع وغيره ومعقولا أن النعم الابل والبقر والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الابل وعن
البقر فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدر هذه الامة الآن يحكموا في الصيد بالابل
الاشياء شبهها منه من النعم ولم يجعل لهم اذ كان المثل يقرب قرب الغزال من الغنم والضبع من الكلبش أن
يطلبوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد وكل أمر الله جل ذكره
وأشياء لهذا تدل على اباحة القياس وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان لان من طلب أمر الله بالدلالة
عليه فائتما طلبه بالسبيل التي فرضت عليه ومن قال استحسنا لاعتن أمرا لله ولا عن أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن رسول الله ما قال بحكم الله ولا بحكم رسول الله وكان الخطأ في قول من
قال هذا بينا بأنه قد قال أقول وأعمل بما لم أؤمر به ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه وقد
قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك أحدا الاتعبد (قال الشافعي) في قول الله عز وجل لا يحسب الانسان
أن يترك سدى إن من حكم أو أفتى بخير لازم أو قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم وأفتى من حيث أمر
فكان في النص مؤديا ما أمر به نصا وفي القياس مؤديا ما أمر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الامرين ثم لرسوله

الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (قال الشافعي) وروى بعض أهل المدينة عن جابر أن النبي أمر الرجل بصلي في الثوب الواحد أن يشتمل بالثوب في الصلاة فان ضاق تزربه (قال الشافعي) وهذا إجازة أن يصلي وليس على عاتقه منه شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته وعلى العمامة والنبي يطرحه على عاتقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله يصلي في مرط بعضه على وبعضه عليه وأباحض (قال الشافعي) وليس واحدا من هذين الحديثين مخالفا للآخر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء والله أعلم اختيار لا فرض بالدلالة عنه صلى الله عليه وسلم بحديث جابر

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسوله ثم الاجتهاد في روى أنه قال لمعاذكم تقضي قال بكتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال أجتهد قال الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر فأعلم أن الحكم الاجتهاد والمقيس في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن استجاز أن يحكم أو يقتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوبا بأن معنى قوله أفعلم ما هو بيت وان لم أمر به مخالف معنى الكتاب والسنة فكان محجوبا على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفا فان قيل ما هو قيل لا أعلم أحد من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يقتي ولا يحكم برأي نفسه اذا لم يكن عالما بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المشتبه فاذا زعموا هذا قيل لهم ولم يجز لأهل العقول التي تفوق كثيرا من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيا أن يقولوا فيما قد نزل مما يعلمونه مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم وفرع قولنا وأحسن إبانة لما قالوا من عامتكم فان قلتم لانهم لا علم لهم بالأصول قيل لكم فما حجتكم في علمكم بالأصول اذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل هل خفتم على أهل العقول الجهالة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يقيسوا بما لا يعرفون وهل أكتبكم حكمكم بالأصول القياس عليها أو أجاز لكم تركها فاذا جاز لكم تركها جاز لهم القول معكم لان أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها وانخطأ ثم لا أعلمهم إلا جعل على الصواب ان قالوا على غير مثال منكم لو كان أحد يحمده على أن يقول على غير مثال لانهم لم يعرفوا مثالا فتركوه وأعذر بالخطأ منكم وهم أخطؤا فيما لا يدلمون ولا أعلمكم إلا أعظم وزر منهم اذ تركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي لا تجهلون فان قلتم فنحن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فان كان القياس حقا فأنتم خالفتم الحق عالمين به وفي ذلك من المأثم ما ان جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم وان زعمتم أن واسع الحكم ترك القياس والقول بما سنخ في أوهامكم وحضر أذهانكم واستحسنتم مسامعكم حججتم بما وصفتمنا من القرآن ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول إلا بعلم ومالا يختلفون فيه من أن الحاكم لو تدعى عنده رجلا في ثوب أو عبدت بابعاء عيال لم يكن للحاكم اذا كان مشكلا أن يحكم فيه وكان عليه أن يدعو أهل العلم به فيسألهم عما تدعى فيه هل هو عيب فان نطالبا قيمة عيب فيه وقد فات سألهم عن قيمته فلو قال أفضلهم ديناً وعلما إلى جاهر بسوقه اليوم وان كنت عالما بها قبل اليوم ولكني أقول فيه لم يسعه أن يقبل قوله بجهالة بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه ولو جاء من يعرف سوق يومه فقال اذا قست هذا بغيره بما يباع وقومته على ما مضى وكان عيبه دلني القياس على كذا ولكني أستحسن غيره لم يحل له أن يقبل استحسانه وحرم عليه إلا أن يحكم بما يقال انه قيمة مثله في يومه وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصدق فاسد يقال كم صدق مثله في الجمال والمال والصرافة والشباب واللذات فلو قيل مائة دينار ولكننا نستحسن أن يزيد هادرهما وأنقصهما لم يحل له وقال الذي يقول أستحسن أن أزيدها وأنقصها ليس ذلك لي ولأولئك وعلى الزوج صدق مثلهما واذا حكم بمثل هذا في المال الذي نقل رزقه على من أخذ منه ولم يوسع فيه الاستحسان وألزم فيه القياس أهل العلم به ولم يجعل لأهل الجهالة قياسا فيه لانهم لا يعلمون ما يقيسون عليه فخلل الله وحرامه من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكماء والمفتين (قال الشافعي) أفرأيت اذا قال الحاكم والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال أستحسن فلا بد أن يزعم أن جائزا لغيره أن يستحسن خلافة فيقول كل ما في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد بضروب من الحكم والفتيا فان كان هذا جائزا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فكروا حيث شاءوا وان كان ضيقا فلا يجوز أن يدخلوا فيه وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل له من أمر بطاعتك حتى

بعضه عليه وبعضه
على ميمونة لأن بعض
مرطها إذا كان عليها
فأقل ما عليها منه
ما يسترها مضطجعة
ويصلي النبي عليه السلام
في بعضه قائما ويتعطل
بعضه بينه وبينها أو
يسترها قاعدة فيكون
يحيط بها جالسة ويتعطل
بعضه بينه وبينها فلا
يمكن أن يستره أبدا
الآن يأتزربه اشتارا
وليس على عاتق المؤثرين
في هذا الحال من الأزار
شي ولا يمكن في ثوب في
دهرنا أن يأتزربه ثم
يرده على عاتقيه أو
أحدهما يسترها قليلا
يمكن هذا في ثوب في
الدنيا اليوم وكذلك روى
عن النبي عليه السلام
أنه قال إذا صلى أحدكم
في الثوب الواحد
فليتوشبهه فإن لم يكفه
فليأتزربه (قال الشافعي)
وإذا صلى الرجل فيما
يواري عورته أجزأته
صلاته وعورته ما بين
سوته وركبته وليست
السرة والركبة من
العورة

باب الكلام في

الصلاة

حد ثنا الربيع

قال أخبرنا الشافعي

يكون على الناس اتباعك أو رأيت أن ادعى عليك غيرك هذا تطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته
فكذلك لا طاعة لك على أحد وإنما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه
ودل الله ورسوله عليه نصا واستنباطا بدلائل أو رأيت إذا أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن التوجه
هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه أو رأيت إذا أمر بشهادة العدل فدل على أن
لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره إلا بطلب الدلائل على عدله أو رأيت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد
هل أمر أن يحكم إلا بأن يحكم بظنره فكل هذا اجتهاد وقياس أو رأيت إذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهدا على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا باتباع الدلائل عليها وذلك
القياس لأن محال أن يقال اجتهد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طالبا لشيء من
سخر على وهمه أو خطر بهاله منه (قال الشافعي) وأنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرنا وفي بعضه
ما قام عليه الحجة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلقه التوفيق وليس للحاكم أن يقبل ولا للوالي أن يدع أحدا
ولا ينبغي للفتي أن يبقى أحدا لا متى يجمع أن يكون عالما علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه وخاصة وعامة
وأدبه وعالم بالسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقارب أهل العلم قديما وحديثا وعالم بالسان العرب عاقلا
يعيز بين المشتبه ويعقل القياس فإن عدم واحد من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياسا وكذلك لو كان
عالما بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس وإن كان
عاقلا للقياس وهو مضيق لعلم الأصول أو نفي منه لم يجز أن يقال له قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس
لأعني وصفت له أجعل كذا عن عيني كذا عن يسارك وإذا بلغت كذا فانتقل متيامنا وهو لا يبصر ما قبله
يجعله عينا ويسارا أو يقال سر بلا دأول يسرها قاط ولم يأتها قاط وليس له فيها علم يعرفه ولا يثبت له فيها قصد سميت
بضبطه لأنه يسير فيها على غير مثال قويم وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان ثم خفيت عنه سنة أن يقال له
قوم عبدا من صفته كذا لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صنف من التجارات وجهل غير صفته
والغير الذي جهل لادلالة عليه ببعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لبناء انظر قيمة الخباطة ولا الخياط انظر
قيمة البناء فإن قال قائل فقد حكى وأفتى من لم يجمع ما رصفت قبل فقد رأيت أحكامهم وفتياهم فرأيت
كثيرا منها تضادا متباينا ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وفتياه والله تعالى
المستعان فإن قال قائل رأيت ما اجتهد فيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله قيل لا يجوز فيه عندنا
والله تعالى أعلم أن يكون الحق فيه عند الله كله الا واحدا لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لا استواء
السراير والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جعل نأوه سواء فإن قيل من له أن يجتهد فيقيس على كتاب
أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف أو يقال لهم ان اختلافوا مصيبون كلهم أو مخطئون أو لبعضهم
مخطئ وبعضهم مصيب قيل لا يجوز على واحد منهم ان يختلفوا ان كان ممن له الاجتهاد وذهب مذهبا
محتملا أن يقال له أخطأ مطلقا ولكن يقال لكل واحد منهم قد أطاع فيما كلف وأصاب فيه ولم يكلف علم
الغيب الذي لم يطلع عليه أحد فإن قال قائل فقل لي من هذا شيا قيل لا مثال أدل عليه من الغيب عن
المسجد الحرام واستقبله فإذا اجتهد رجلان (م) بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى
أحدهما القبلة متيامنا منه ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما
أن يصلي حيث يرى ولا يتبع صاحبه إذا أذاه اجتهاده إلى غير ما أدى صاحبه اجتهاده اليه ولم يكلف واحد
منهما صواب عين البيت لأنه لا يراه وقد أدى ما كلف من التوجه إليه بالدلائل عليه فإن قيل فيلزم أحدهما
اسم الخطأ قيل أمافيا كلف فلا وأما خطأ عين البيت فنعم لأن البيت لا يكون في جهتين فإن قيل
فيكون مطيعا بالخطأ قيل هذا مثل جاهدي يكون مطيعا بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغيره ثم بالخطأ

قال أخبرنا سفيان عن
عاصم بن أبي الجعد
عن أبي وائل عن عبد الله
قال كنا سلم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وهو في الصلاة قبل أن
نأتي أرض الحبشة
فردد علينا وهو في الصلاة
فلما رجعنا من أرض
الحبشة أتيت لأسلم
عليه فوجدته يصلي
فسلمت عليه فلم يرد علي
فاخذني ما قرب وما بعد
فلمست حتى إذا قضى
صلاته أتيت فقال ان
الله يحدث من أمره ما
يشاء وان مما أحدث الله
أن لا تتكلموا في الصلاة
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
انصرف من اثنين فقال
له ذو البدين أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فقال رسول الله
أصدق ذو البدين
فقال الناس نعم فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى اثنين
آخرين ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع ثم أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين

أذ لم يكلف صواب المغيب العين عنه فإذا لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه فان قيل أفجد سنة تدل على ما وصفت قيل نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن يسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن نزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة فان قال قائل فسامعني هذا قيل ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي اجتهد كان له حستان وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر أن يجتهد في طلبها كانت له حسنة ولا ثاب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه وهذا يدل على ما وصفت من أنه لم يكلف صواب العين في حال فان قيل ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فما أقام الله تعالى به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم الاتباع ولا لهم مفارقة فان اختلفوا فيه فذلك الذي ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه فان قال قائل ذلك قيل قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة فلا يحل له الخلاف ولا أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وان لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمره فيه الاجتهاد فذهب الى معنى يحتمل ما ذهب اليه ويكون عليه دلائل لم يكن في (١) من خلاف لغيره وذلك أنه لا يخالف حينئذ كتابا نصا ولا سنة قائمة ولا جماعة ولا قياسا بأنه انما انظر في القياس فأداه الى غير ما أدى صاحبه اليه القياس كما أداه في التوجه للبيت بدلالة النجوم الى غير ما أدى اليه صاحبه فان قال ويكون هذا في الحكم قيل نعم فان قيل فدل هذا اذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفناها في بعضه وذلك أن نزل نازلة تحتل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذاهب الى أصل والآخري الى أصل غيره فيختلفان فان قيل فهل يوجد السبيل الى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه قيل نعم ان شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة فان كانت تشبه أحدا الأصلين في معنى والآخري اثنين صرفت الى الذي أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد وهكذا اذا كان شبهها بأحد الأصلين أكثر فان قال قائل فدل من هذا شيئا قيل لم يختلف الناس في أن لادية العبد يقتل خطأ مؤقتة الا قيمته فان كانت قيمته مائة درهم أو أقل أو أكثر الى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشركين الى أنه ان زادت دينة على عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم وقال لا يبلغ بهادية حر وقال بعض أصحابنا يبلغ بهادية أحرار فاذا كان غنمه مائة درهم لم يرد عليها صاحبه لان الحكم فيها أنها غنمه وكذلك اذا زادت على دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوي ديات أحرار فتؤخذ منه وكان هذا عندنا من قول من قال من المشركين أمر الايجوز الخطأ فيه لما وصفت ثم عاد بعض المشركين فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار بالعبد ولا يقص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس فقلت لبعض من تقدم منهم ولم يقتل العبد والأعبد بالعبد قودا ولم تقتل العبد من العبد فيما دون النفس قال من أصل ما ذهبنا اليه في العبيد اذا قتلوا خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالأواب والمناخ فقلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح لانهم أموال فقلت لهم أفيقاس القصاص على الديات والأثمان أم القصاص بخالف الديات والأثمان فان كان يقاس على الديات فلم تصنع شيئا قتلت عبدا يسوى ألف دينار بعبدي سوى خمسة دنانير وقتلت به عبدا كلهم ثمنه أكثر من ثمنه ولم تصنع شيئا حين قتلت بعض العبيد ببعض وأنت تعلمهم بالبهايم والمناخ وأن لا تقتل بهيمة بهيمة لو قتلتها فان زعمت أن الديات أصل والديات عبرة لانت تقتل الرجل بالمرأة ودينها نصف دية الرجل فلم تذهب مذهبا بتر كل القصاص بين العبيد فيما دون النفس اذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل

عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أجد قال سمعت
أبا هريرة يقول صلى لنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة العصر
فسلم من ركعتين فقام
ذوالدين فقال أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فأقبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الناس
فقال أصدق ذوالدين
فقالوا نعم فاتم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
مابقي من الصلاة ثم
سجد سجدين وهو
جالس بعد التسليم
، أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن خالد الحذاء
عن أبي قلابة عن أبي
المهلب عن عمران بن
حصين قال سم النبي في
ثلاث ركعات من العصر
ثم قام فدخل الحجر فقام
الخرباق رجل بسيط
الدين فنادى يا رسول
الله أقصرت الصلاة
أم نسيت فخرج رسول
الله مغضبا بجر رداءه
فسأل فأخبر ف صلى تلك
الركعة التي كان تركها
ثم سلم ثم سجد سجدين
ثم سلم (قال الشافعي)
فبهذا كله نأخذ
فنقول ان حتما أن
لا يعبد أحد الكلام
في الصلاة وهوذا كر
لانه فيها فان فعل
انتقضت صلاته وكان

وان اختلفت أثمانهم مع ما يلزمك من هذا القول قال وما يلزمني بقولي هذا قلت أنت تزعم أن من قتل
عبداً فإنه الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الاثم لانه مسلم عليه فرض الله وله حرمة الاسلام ولا تزعم
هذا فمن قتل بغيراً وحرق متاعاً وتزعم أن على العبد حلالاً وحرماً واحداً وافرأض وليس هذا على اليهام
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله عز وجل حكم على عباده حكماً فيما بينهم وبينه أن اناهم وعاقبهم
على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا وأعلمهم أقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم
فقال يعلم السر وأخفى وقال يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وخلقه لا يعلمون الا ما شاء عز وجل
وحجب علم السرائر عن عباده وبعث فهم رسلاً فقاموا بأحكامه على خلقه وأبأن لرسله وخلقه أحكام
خلقهم في الدنيا على ما أظهروا وأباح دماء أهل الكفر من خلقه فقال اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وحرّم دماءهم ان أظهروا الاسلام فقال وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال وما كان
لؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ وقال ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم فجعل حينئذ دماء المشركين
مباحة وقتالهم حتماً وفرضاً عليهم ان لم يظهروا الايمان ثم أظهروهم قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن
ما يخفون خلاف ما يعلنون فقال يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وقال
سيعلمون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم مع ما ذكره المنافقين فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا
أظهروا الايمان ولم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكله المسلمين ولا موارثتهم (قال الشافعي)
رحمه الله ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماً واهلاً وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله
وقال المقداد رأيت يا رسول الله لو أن مشركاً قاتلني ففقطعت يدي ثم لاذتني بشجرة فأسلم فأقتله قال لا تقتله
وقال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت الا أنفسهم وقال عز وجل ويدبر
عن العذاب الآية حكم بالايان بينهما اذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الا جنبيون ودرأ عنه وعنهما
بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف غيره زوجته أن يحذف إن لم يأت بأربعة شهداء على
ما قال ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجاني وامرأته بنى زوجها وقذفها بشريك بن السحماء
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به يعني الولد أسحم أدعج عظيم الألتين فلا أراما الا
صدق وتلك صفة شريك الذي قذفها به زوجها وزعم أن حبلها منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
جاءت به أسحمر كأنه وحره فلا أراما الا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفه زوجها فخافت به يشبه شريك بن
السحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمره ليلن لولا ما حكم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني والله
أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد حاطة دل ذلك على ابطال كل
ما لم يكن حاطة عند العباد من الدلائل ان لم (٢) يقر وابه من الحكم عليه لم يعتنع مما وجب عليه أو تقوم
عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد يزيد امرأته البتة ثم
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخلفه ما أراد الا واحدة وردّها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما
كان كلامه محتملاً لأن لم يرد الا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الايمان بأن القول قوله
في الدنيا فيسكن المؤمنين ووارث المؤمنين وأعلم بأن سرائرهم على غير ما أظهروا ولانه يغلب على من سمع
طلاق البتة أنه يربد بالاثبات الذي لا غاية له من الطلاق وجامع رجل من بني فزارة فقال ان امرأتي ولدت غلاما
أسود فجعل يعرض بالقذف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال جر
قال فهل فيها من أورك قال نعم قال فاني أتاه قال لعله نزع عرق قال ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه
بحد ولا لعان اذا لم يصرح بالقذف لانه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفاً وان كان الأغلب على سامعه أنه أراد

(٢) كذا في النسخة بهذا التصريف وحرر كته مصححه

عليه أن يستأنف صلاة

غيرها لحديث ابن مسعود
عن النبي ثم ما لا أعلم
فيه مخالفاً لمن لقيت من
أهل العلم قال ومن
تكلم في الصلاة وهو يرى

أنه قد أكملها أو نسي
أنه في صلاة فتكلم فيها
بني على صلاته وسجد
للسهو وحديث ذي
اليدنين وأن من تكلم
في هذه الحال فأنما
تكلم وهو يرى أنه في
غير صلاة والكلام في
غير الصلاة مباح وليس
بخالف حديث ابن
مسعود حديث ذي
اليدنين وحديث ابن
مسعود في الكلام
بجمله ودل حديث ذي
اليدنين على أن رسول
الله يفرق بين كلام العامد
والناسي لأنه في صلاة
أو المتكلم وهو يرى أنه
قد أكمل الصلاة

باب الخلاف في الكلام
في الصلاة ساهياً

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في الكلام
في الصلاة وجعل علينا فيها
حججا ما جعله علينا في
شيء غيره إلا في البين مع
الشاهد ومثليتين
أخبرين (قال الشافعي)
فدمعته يقول حديث

القذف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز لها أن يحكم بالظن وإن كانت له عليه دلالة قريبة فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالينة تقوم على المدعى عليه أو إقراره منه بالأمرين وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه لأنه أباح الدم بالكفر وإن كان قولاً فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل

كتاب الرذعي محمد بن الحسن (باب الديات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ووزن سبعة وقال أهل المدينة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم حدثنا بذلك أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد وعلى أهل البقر ما تنابقرة وعلى أهل النعم ألف شاة أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الفريقين روى عن عمر وانظر أي الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جميع الاختلاف بينهم في القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشر بن دينار من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة فجعلوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا فهذا الاختلاف فيه بينهم فافترضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الدية كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار بثنائي عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود أنهما قالاً لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم فجعلوا الدينار بمنزلة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعراً ونقص لم ينظر في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل دينار على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه الأعلى ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الدية دراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدي الدية أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم ووزن ستة أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم الضعفي قال كانت الدية الإبل جعلت الإبل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرين درهماً ووزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم (٣) وقيل لشريك بن عبد الله أن رجلاً من المسلمين قال شريك قال أبو اسحق فأتى رجل منا رجل من العدو وضربه فأصاب رجلاً منا فكب على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه ولحيته وصدرة فقضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي) روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الحجازيين أن عمر فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولم أعلم بالحجاز أحد خالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الدية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحد خالف في ذلك قد عايناه ولا حديثاً ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نفقوا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الدية عشرة آلاف درهم

ذی الیدين حديث
 ثابت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 لم يرو عن رسول الله
 شيء قط أشهر منه ومن
 حديث الجمع جرحها
 جبار وهو أثبت من
 حديث الجمع جرحها
 جبار ولكن حديث
 ذی الیدين منسوخ
 فقلت ما نسجه فقال
 حديث ابن مسعود
 ثم ذكر الحديث الذي
 بدأت به الذي فيه ان
 الله يحدث من أمره ما
 يشاء وانما أحدث الله
 أن لا تتكلموا في الصلاة
 فقلت له والناسخ اذا
 اختلف الحديثان
 الآخر منهما فقال نعم
 قلت له أولست تحفظ
 في حديث ابن مسعود
 هذا أن ابن مسعود
 مر على النبي بمكة
 قال فوجدته يصلي
 في فناء الكعبة وأن
 ابن مسعود هاجر الى
 أرض الحبشة ثم
 رجع الى مكة ثم هاجر الى
 المدينة وشهد بدرا قال
 بلى فقلت له فاذا كان
 مقدم ابن مسعود على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم بمكة قبل هجرة
 النبي ثم كان عمران بن
 حصين يروي أن النبي
 أتى جندعا في مؤثر
 مسجده أليس تعلم أن

وقال في الآخرة اثني عشر ألفا وزن ستة قلت لمحمد بن الحسن أفنقول ان الدية اثنا عشر ألف درهم وزن
 ستة فقال لا (١) فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدية فيما زعمت من أهل الجحاز لأنك من أهل الورق
 ولأنك عن عمر قتلها فان عمر قضى فيها بشي لا تقضى به قال لم تكونوا تحسبون قلت أفتروى شيئا تجعله
 أصلا في الحكم فأنتم تزعم أن من تروى عنه لا يعرف قضى به وكيف تقضى بالدية وزن سبعة أفرايت
 ما جعلت فيه الزكاة وغير ذلك مما جعلت فيه القطع وجاء تسمية دراهم ليس فيها وزن ستة ولا وزن سبعة
 وقال لك قائل بل هي على وزن ستة لا وزن سبعة لأن عمر لا يفرض الدية وزن ستة ويفرض فيما سواها
 وزن سبعة ما تقول قال أقول ان الدراهم اذا جاءت بحلة فهي على وزن الاسلام فلنا فكيف أخرجت الدية
 من وزن الاسلام اذا كان وزن الاسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أنك أعلم بالدية منهم لأنكم من أهلها
 وزعمت لنا أن الدراهم انما كانت صنفين أحدهما الدرهم وزن مثقال والآخر كل عشرة وزن ستة حتى
 ضربت ياد دراهم الاسلام فلو قال لك قائل كل درهم جاء به الزكاة أو في الدية أو في القطع أو غير ذلك فهو
 بوزن المثقال وقال آخر بوزن ستة وقال آكل درهم فهو بوزن الاسلام (٣) قيل له فهكذا ينبغي لك أن
 تقول في الدية (قال الشافعي) يقال لقائل قوله أرايت لو قال لك قائل قد خرجت من حديث أبي اسحق
 الهمداني ان الدية اثنا عشر ألفا وزن ستة ومن حديث الشعبي ان الدية عشرة آلاف درهم لأنه لم يذكر فيما
 تروون فيها وزن ستة كما حدث أبو اسحق لان أبو اسحق يذكرو وزن ستة فهو أولى بها وقال آخرون وزن
 المثقال لان الأكرأولى بها فان قال بل وزن الاسلام فادعى محمد على أهل الجحاز أنهم أعلم بالدية منهم وانما
 عمر قبل الدية من أهل الورق ولم يجعل لهم أنهم أعلم بالدية منه اذا كان منهم فمن كان الحاك منهم أولى بالمعرفة
 بالدراهم منه اذا كان الحكم انما وقع بالحكم وقال محمد بن الحسن فرض المسلمون الزكاة في كل عشرين
 دينارا وفي ما تاتي درهم كل دينار بعشرة دراهم فان قيل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكاة قياسا أرايت اذا
 فرضت الزكاة في أربعين من الغنم وفي ثلاثين من البقر أفا سوا البقر على الغنم فان قاسوها بالقياس لا يصلح
 الاعدادا وعدد البقر أقل من عدد الغنم أو بالقيمة فقيمة ثلاثين من البقر أكثر من قيمة أربعين من الغنم
 وهكذا خمس من الابل لا تعددها عدد واحد منها ولا قيمة واحدة منها قال ما الزكاة بقياس قلنا ولذلك
 كانت الدواب سوى البقر والغنم والابل لازكاة فيها والتبر سوى الذهب والورق لازكاة فيه وكل واحد منها
 أصل في نفسه لا قياس على غيره قال نعم قلنا فكيف زعمت أن الذهب يقاس على الورق والورق يقاس على
 الذهب فان زعمت أن أحدهما قياس على الآخر فأيهما الأصل فان زعمت أنه الذهب لزمك أن تقول
 عشرين دينارا اذا كانت فيها الزكاة فلو كانت أربعين درهما سوى عشرين دينارا كانت فيها الزكاة وألف
 درهم لا سوى عشرين دينارا لم يكن فيها الزكاة وان زعمت أن الورق هي الأصل قيل لك فيها كما قيل لك في
 الذهب والورق قال فما هي قلنا كما قلت في الماشية كل واحد منهما أصل في نفسه قال فالدية قلنا فأصل
 الدية الابل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقومها عمر ألف دينار واثني عشر ألف درهم الذهب على
 أهل الذهب والورق على أهل الورق فأتبع في ذلك قضاء عمر كما قضى قال فكيف كان الصرف على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله عنهما قيل أما ما روى من الأخبار بنافعي اثنا عشر
 درهما دينار وقطع عثمان سارقا في أربعة عشر دراهم من ثلثة دراهم من صرف اثنا عشر درهما دينار وقضى في امرأه
 قتلت في الحرم بديه وثلاث ثمانية آلاف درهم (قال الشافعي) أخبرنا بذلك سفيان عن ابن أبي نجيح عن
 أبيه وأما الدلالة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبمثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد السارق
 في ربع دينار فصاعدا وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يشبه
 قضاء عثمان وقيل لمحمد بن الحسن من زعمك أن في عشرة دنانير ومائة درهم زكاة أرايت من قال في وسقين

(١) في الكلام هنا تحريف فليحذر

النبي لم يصل في معجده
 الأبعد هجرته من مكة
 قال بلى قلت فحديث
 عمران يدل على أن
 حديث ابن مسعود
 ليس بناسخ لحديث
 ذي الدين وأبو هريرة
 يقول صلى بنار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال فلا أدري ما يحبه
 أبو هريرة قلت قد بدأنا
 بما فيه الكفاية من
 حديث عمران الذي
 لا يشك كل عليك وأبو
 هريرة إنما صحب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بخير وقال أبو هريرة
 صحبت النبي صلى الله
 عليه وسلم بالمدينة ثلاث
 سنين أو أربعاً « قال
 الربيع » أنا شككت
 وقد أقام النبي بالمدينة
 سنين سوى ما أقام
 بمكة بعد مقدم ابن
 مسعود وقبل يحبه
 أبو هريرة فيجوز أن
 يكون حديث ابن
 مسعود ناسخاً لما بعده
 قال لا قلت له لو كان
 حديث ابن مسعود
 مخالفاً لحديث عمران
 وأبي هريرة كما قلت
 وكان عمد الكلام وأنت
 تعلم أنك في صلاة كهو
 إذا تكلمت وأنت ترى
 أنك أكلت الصلاة
 أو نسيت الصلاة كان
 حديث ابن مسعود

ونصف زبيب ووسقين ونصف تمرزكاة قال ليس ذلك له حتى يكون من كل واحد منهما ما يجب فيه الزكاة
 قال وكذلك في عشرين شاة وخمس عشرة بقرة قال نعم قيل ولم قال لأن كل واحد منهما صنف غير صنف
 صاحبه قيل وكذلك الخنطة والشعير لا يضم واحد منهما إلى صاحبه قال نعم قيل فالخنطة من الشعير والتمر
 من الزبيب أقرب أو الذهب من الورق في القيمة واللون قال وما للقرب ولهذا وكل واحد منهما صنف ما صنف
 قيل فكيف جعت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال
 فأنا نقول هذا قلنا فن قال فوالله هذا هل تجده أثرًا يتبع قال لا قلنا فقياس قال لا قلنا فلا قياس ولا أثر
 قال فإن بعض أصحابكم يقول معناه قلنا فإن كانت الحجة إنما هي لك بأن ذلك صاحب بقوله معناه فهو
 يجمع بين الخنطة والشعير والسلت فيضم بعضها إلى بعض ويجمع بين القطنية قال هذا خطأ قلنا وما ذلك
 على خطئه أليس إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فأنما عني من صنف واحد
 لا من صنفين قال نعم قلنا أفأرأيت أن قال لك هي صنف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله
 منه ما قيمتها ولا خلقتها أبواحدة قلنا فالذهب أبعد من الورق في القيمة والخنطة من الخنطة من الشعير والسلت
 فأراك تتخذ قوله إذا وافقك حجة وترجم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحيل وقلنا لا يثبت عن ابن
 مسعود ما ذكرت من القطع في عشرة دراهم وأنت تروي عن الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي روي عنه
 القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع برأيه عن رجل أدنى الثقة عندك من رواية هذا وأما
 روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد روى عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال القطع في ربع دينار
 فصاعداً أخبرنا بذلك حاتم بن اسمعيل قال هذا منقطع قلنا وحديثكم مقطوع عن رجل لا نعرفه فإن
 قال قائل فأنما جعلنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهم ما من لكل شيء قيل له إن شاء الله تعالى
 أفيمكن أن نعامل كل شيء بمجموعين فإن قال ما تعني بمجموعين قيل يقال لك أرايت من استهلك لرجل متاعاً
 يقرم قيمته ذهباً وورقاً واحدهما فإن قال بل احدهما وأنما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم
 والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما اسمعك جعت بينهما في قيمة ما استهلك ولا في دية وما أنت
 الاتفرد كل واحد منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا في الزكاة أرايت إذا كانا والابل والبقر والغنم
 تجتمع في أنها أثمان لا أحرار المقولين أتجمع بينهما في الزكاة فإن قلت لا وليس اجتماعها في شيء يدل على
 اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الأرض مما فيه الزكاة وفيه العشر كله فهو مجتمع في أن فيه العشر
 كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بثمن لكل شيء كما الذهب والورق عندك ثمن لكل شيء
 ويفترق في أنه ما كولا كما الذهب والورق عندك غير ما كولا أجمع بينه لاجتماعه فيما وصفنا فإن قال لا
 ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينه في كل شيء قيل فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب
 والفضة أخبرنا سفيان قال أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العمد إلا في النفس والعمد
 ما أصبت بسلاح والخطأ إذا تعدت الشيء فأصبت غيره وشبه العمد كل شيء تعدت ضربه بلا سلاح

﴿ القصص بين العبيد والأحرار ﴾

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤدب بين العبيد والأحرار إلا في النفس فإن العبد إذا قتل حراماً قتل أو
 قتله الحر تمعداً قتل به وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والأحرار قوداً إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد
 بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل بصاحبتهما قتلها الأخرى ولا تقتل بها الأخرى أن
 قتلها قالوا لتقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عمداً ودينها نصف دية الرجل فيقتل بها

في الصلاة مباحا ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ ولكن وجهه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكرك وأن التكلم في الصلاة إذا كان هكذا يفسد الصلاة وإذا كان النسيان والسهو وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بان يرى أن قد قضى الصلاة أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة قال فأنتم تروون أن ذا الدين قتل ببدر قلت فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة النبي بالمدينة في حديث عمران بن حصين والمدينة أعما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة قال بلى قلت وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت وقد كانت بدر بعد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بستة عشر شهرا قال أفقدوا الذين الذين رويتم عنه المقتول ببدر قلت لا عمران يسميه الخرباق ويقول قصير الدين أو مديدا ليدين والمقتول ببدر ذو الشمالين ولو كان كلاهما ذا اليمين كان اسما يشبه أن يكون وافق

وكذلك الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد متعمدا قتل به * أخبرنا محمد بن أبيان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار والمملوكين فيما بينهم قصاص فيما دون النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل للعبد فلا قود بينهما في نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو حره فلا وليا الحر أن يستقيد وامن في النفس وللحر أن يستقيد منه في الجراح إن شاء أو يأخذ الأرض في عنقه إن شاء ويدع القود قال محمد بن الحسن إن المدينين زعموا أنهم إنما كانوا أقادة العبد من الحر لنقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يقيدون المرأة من الرجل وهي أنقص نفسا منه (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف من قال هذا ولا احتج به عليه من المدينين إلا أن يقول له من نسبونه إلى علم فينقل به وإنما منعنا من قود العبد من الحر ما لا اختلاف بينهما في السبب الذي قلناه مع الاتباع أن الحر كامل الأمر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأمر في عام أحكام الإسلام وفي الحدود فيما ينصف منها بأن حذاه نصف حد الحر ويقذف فلا يحذاه فأذفه ولا يرث ولا يرث ولا تجوز شهادته ولا يأخذ سهمان حضر القتال وأما المرأة فكاملة الأمر في الحرية والإسلام وحذاه وحد الرجل في كل شيء سواء وميراثها ثابت بما جعل الله لها وشهادتها جائزة حيث أجزت وليست ممن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ سهمها ولو كان المعنى الذي روي محمد بن عيسى عن روى عنه من المدينين أنه لنقص الدية كان المدينون قد يجعلون في نفس العبد قيمته وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بجزء من قيمته ألف دينار ولكن الدية ليست عندهم من معنى القصاص بسبيل وقول محمد بن الحسن ينقص بعضه بعضا أرايت إذا قتله به وأقادة النفس التي هي جاع البدن كاه من الحر بنفس العبد فكيف لا يقصه منه في موضة إذا كان الكل بالكل فالبعض بالبعض أولى فإن جاز لأحد أن يفرق بينهم جاز لغيره أن يقصه منه في الجراح ولا يقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن يقصه في الجراح فيقصه في بعضها ولا يقصه في بعض في الموضع الذي ذكر الله عز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إلى قوله والجروح قصاص وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه إلا بجبر لازم أو قياس وهذا من قوله ليس بخبر لازم فيما عرفت وضد القياس فأما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نفسان تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الأخرى بها فلنقص القاتل فإذا كان القاتل ناقصا لحرمة لم يكن النقص يمنع من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وإنما تمنع الزيادة فان قال قائل فأوجدني يقول مثل هذا قيل نعم وأعظم منه يزعم أن رجلا لو قتل أباه قتل به ولو قتل أمه لم يقتل به لفضل الأبوة على الولد وحرمتها واحدة يزعم أن رجلا لو قتل عبده لم يقتل به ولو قتل عبده قتل به ولو قتل مستأمنا لم يقتل به ولو قتل المستأمن يقتل به

﴿الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعا عما إن على الكبير نصف الدية في ماله وعلى الصغير نصف الدية على عاقلته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الدية قال محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شركه في الدم من لا قود عليه أرايت لو أن رجلا قتل نفسه هو ورجل آخر معه أكان على ذلك الرجل القود وقد شركه في دم المقتول نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول هذا أيضا أرايت لو أن رجلا وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده وجاء رجل آخر فقطع رجله فمات من القطعين جميعا يقتل الذي قطع الرجل وقد شركه في الدم حذو الله أرايت لو أن رجلا عقره سبع وشجبه رجل موضة عمدا فمات من ذلك كله أقتل صاحب الموضة الضارب وقد شركه في الدم من ليس

فقال بعض من ذهب
مذهبه فلما حجة أخرى
قائنا وماهسي قال ان
معاوية بن الحكم حكي
أنه تكلم في الصلاة
فقال رسول الله ان
الصلاة لا يصلح فيها شيء
مسن كلام بني آدم
فقلت له فهذا عليك
والا لا انما يرى مثل
قول ابن مسعود سواء
والوجه فيه ما ذكرت
قال فان قلت هو خلافه
قلت فليس ذلك لك
ونكلمك عليه فان كان
أمر معاوية قبل أمر
ذي الدين فهو منسوخ
ويلزمك في قولك أن
يصلح الكلام في الصلاة
كما يصلح في غيرها وان
كان أمر معاوية معه أو
بعده فقد تكلم فيها فيما
حكيت وهو جاهل بان
الكلام غير محرم في الصلاة
ولم يحل أن النبي أمره
بإعادة الصلاة فهو في
مثل حديث ذي الدين
أو أكثر لانه تكلم عامدا
للكلام في حديثه
الا أنه حكي أنه تكلم
وهو جاهل أن الكلام
لا يكون محرما في الصلاة
قال هذا في حديثه
كما ذكرت قلت فهو
عليك ان كان على
ما ذكرته وليس لك

في فعله قودولا أرض ينبغي لمن قال هذا أن يقول لو أن رجلا وصييا سر قاسرقة واحدة أنه يقطع الرجل ويترك
الصبي وينبغي له أيضا أن يقول لو أن رجلا من رجل ألف درهم لأحد هما فاشرك قطع الذي لا شرك
له ولا يقطع الذي له الشرك أرايتم رجلا وصييا رعا سيفاً بأيديهم ما فضر به رجلا ضربة واحدة فمات من
تلك الضربة أتكون ضربة واحدة بعضها عمدا فيه القود وبعضها خطأ فان كان ذلك عندكم فأيهما العمد
وأيهما الخطأ أرايتم ان رفع رجلان سيفاً فضر به أحدهما متعمداً في ذلك في ات من تلك الضربة وهي
ضربته وضربة صاحبه ولم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه أي يكون في هذا قود ليس في هذا قود اذا
أشرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعض في شيء من النفس أرايتم رجلا ضرب رجلا فشجه موشحة خطا ثم
نفي فشجه موشحة عمدا فمات في مكانه من ذلك جيعا ينبغي في قولكم أن تجعلوا على عاقلة نصف الدية بالشجة
الخطا وتقتلوه بالشجة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية والقتل وينبغي لكم أن
تقولوا لو أن رجلا وجب له على رجل قصاص في شجة موشحة فاقصص منه ثم زاد على حقه متعمدا فمات المقتصص
منه من ذلك فإنه يقتل الذي اقصص بالزنا، التي تعمد، أخبرنا عبد بن العوام قال حدثنا هشام بن حسان عن
الحسن بن البصري أنه سئل عن قوم قتلوا رجلا عمدا فمات مصاب قال تكون فيه الدية أخبرنا عبد بن العوام
قال أخبرنا عمر بن عامر عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا دخل خطأ في عدو فمات دية (قال الشافعي) اذا قتل
الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون معه رجلا وكان القتل منهما جيعا عمدا فلا يجوز عندى والله أعلم لم يقتل
اثنين بالغين قتل رجلا عمدا ابرجل الآن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا أن
يتظر الى القتل فاذا كان عمدا كله لا يحاط له خطأ فاشرك فيه اثنان أو ثلاثة فمن كان عليه القود منهم أقيد
منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لانه
عمد عنده ولكنه مطروح عنه للصغر والمجنون فان قال قائل ما يشبه هذا قيل له الرجلان يقتلان الرجل
عمدا فيعفو الولي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على العفو عنه ولا المصالح ويكون له السبيل
على الذي لم يعفو عنه فيقتله فأخذ من أحد القاتلين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر فان قال قائل
فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بازالة الولي قيل له أفرأيت ان أزاله الولي عنه أزال عن غيره
فان قال لا قيل وفعلهما واحد فان قال نعم قيل ويحكم على كل واحد منهما ما حكم نفسه لاحكم غيره فان
قال نعم قيل فاذا كان هذا عندك هكذا في هذين فكيف اذا قتل الرجلان الرجل عمدا أو أحد القاتلين
من عليه القود والآخر من لا قود عليه كيف لم تقدم من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه
مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له ان كنت انما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان
الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم مرفوع عنهما حكمت بأن أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل
في الرجل المستأمن بقتله مسلم ومستأمن اذا كنت تحكم على المستأمن لم تقتل المستأمن وتجعل على المسلم
حصته من الدية أو رأيت أباً رجلاً ورجلاً أجنبياً قتل رجلاً لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية
اذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم مرفوعاً وتجعل عليه الدية في ماله لا على
عاقلته وتجعل عمده عمدا لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعتوه فتزعم أن عمداً ولتلك خطأ وأن عمدهما
على عاقلته ما فالجحفة أن تجمع بين ما فرق بينه فان زعم أن عمداً الصبي والمعتوه خطأ تعقله عاقلته
وعمد الأب يقتل ابنه معه غيره أو لبس معه غيره عديمز ول عنه القود لمعني فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون
عاقلته وكذلك عمداً المستأمن يقتل المستأمن مع المسلم اذا حكم عليه فاذا زعم أن الأجنبي اذا شرك الأب
والمستأمن اذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي اليه ذهب فأما ما أدخل
على أصحابنا فأنه لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد والقصاص ثم يقطع آخر رجله

تقول قلت أقول أنه
مثل حديث ابن مسعود
غير مخالف حديث ذي
السدين فقال وأنكم
خالفتم حين فرعتم
حديث ذي السدين
قلت نخالفناه في الأصل
قال لا ولكن في الفرع
قلت فأنت خالفته في
نصه ومن خالف النص
عندك أسوأ حالا ممن
ضعف نظره فأخطأ
التفريع قال نعم وكل
غير معذور (قال
الشافعي) فقلت له
فأنت خالفته أصلا
وفرعه ولم تخالف نحن
من أصله ولا من فرعه
حرفا واحدا فعليك
ما عليك في خلافه وفيما
قلت من أننا خالفناه ما لم
نخالفه قال فأسألك حتى
أعلم أنا خالفته أم لا قلت
فسل قال ما تقول في امام
انصرف من اثنتين فقال
له بعض من صلى معه
قد انصرف من اثنتين
فسأل آخرين فقالوا
صدق قلت أما المأموم
الذي أخبره والذين
شهدوا أنه صدق وهم
على ذكر من أنه لم يقض
صلاته فصلاتهم فاسدة
قال فأنت تروى أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى
وتقول قد قضى معه
من حضر وإن لم تذكره

فيموت هذا لا قصاص فيه لأنه مات من جناية بحق وجناية باطل ولأنه لو مات من قطع اليد لم يكن له دية لأن
يده قطعت في غير معصية الله عز وجل فلما كان لا بأحاطة فيه موضع لم يجز أن يقتل به من قتله وقتله غير
منفرد به ولا شركة فيه بتعدو عليه عقل ولا قود قال وكذلك لو ضربه السبع بخنجره وضربه آخر لم يكن عليه
قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فتأبته علمهما أن لم تكن بقود
فبعقل وإذا كانت جنايتهما غير لغو والنفس مقتولة وتل عمد ومن قوله أن تقتل العشرة بواحدة إذا قتله عدا
ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لأن أصل
القتل كان عدا فإذا كان القتل خطأ لم يتل فان قال فقتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له هذا محال أن
تزعم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيهما علة يمنع بها القصاص فان قال قائل أجعله على العاقلة كما
أجعل خطأ قيل وهذا إن رد عليك وجعل في أموالهم لم تجد فيه حجة ولو كانت فيه حجة كانت عليك في
الرجل يقتل ابنه مع الاجنبى وأنت لا تجعل الدية الا في مال الأب لا على العاقلة وفي المستامن يقتل المستامن
معه مسلم والله أعلم

(في عقل المرأة) (قال الشافعي) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في عقل المرأة إن عقل جميع
جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم
عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وقال أهل
المدينة عقلها كعقله الى ثلث الدية فاصبعها كاصبعه وسننها كسنه وموختها كموختها ومنقلتها كمنقلتها
فاذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقدرى الذي قال أهل المدينة عن
زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى
عن جاد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي
وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جاد عن ابراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في
هذا أحب الى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن جاد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما أنهما قالوا لعقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اجتمع عمر
وعلي على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره ومما يستدل به على صواب قول عمر وعلي أن المرأة إذا قطعت
اصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشرين دية الرجل فان قطع اصبعين وجب عليه عشرين
الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة أعشار الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرين دية
فاذا عظمت الجراحة قل العقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القياس الذي لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطئ به
أحد فيما نرى أن نفس المرأة إذا كان فيها من الدية نصف دية الرجل وفي يدها نصف ما في يده ينبغي أن يكون
ما صغر من جراحها هكذا فلما كان هذا من الأمور التي لا يجوز لأحد أن يخطئ بها من جهة الرأي وكان ابن
المسيب يقول في ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفي أربع عشرون ويقال له حين عظم جرحها نقص عقلها
فيقول هي السنة وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ثم تكون على
النصف من عقله لم يجز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأي لأن الخطأ إنما يكون من جهة الرأي فيما
يمكن مثله فيكون رأي أصح من رأي فأما هذا فلا أحسب أحدا يخطئ بمثله إلا اتباعا لما لا يجوز خلافه
عنده فلما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة من أصحابه
ولم يشبه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لأنه لا يحتمله الرأي فان قال قائل فقديروى عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه خلافه قيل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت كان يشبه أن يكونا قالا من جهة الرأي
الذي لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون فله علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قالوا إذا كانت النفس على

أنفسهما قال فلا أعطيك ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت فإذا لم تعط هذا فكيف
فرقت بين حكمهما إذا عرفت حياتهما ولم تعرف قال اتبعا قلت في الجنينين من الحرمة دلالة من خبر بأن
حكمهما حكم أنفسهما أم إنما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خبر ولكنه يحتمل
قلنا فيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما إذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما إذا عرفت حياتهما قال نعم
قلنا فإذا كانا محتملان معاً فكيف لم تصر إلى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن
حكمهما يتفرق وإذا كان يحتمل فرغت أن كل قولين أبداً احتمالاً فلاهما بأهل العلم أن يصيروا إليه
أولاًهما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولنا خلافهما قال وكيف قلنا بما وصفنا من أن
إذا لم نفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحرمة لأن الذكر والأنثى فيه سواء لم يجر أن نفرق بين فرعي حكمهما وهو
جنين الأمة في الذكر والأنثى ومن قبل أني وإياك زعم أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الجنين تزعم
أن دية المرأة ضعف دية الرجل قلت فكيف زعمت أنهما لو سقطا حين فكانت قيمتهما سواءاً ومختلفة كان
فيهما قيمتهما ما كانت وان ميتين كان في الدكر منهما نصف عشر قيمته لو كان حياً وفي الأنثى عشر قيمتها
لو كانت حية أليس قد زعمت أن عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك إلا أنك تسكت القياس فقلبت
قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أني زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت
بين الذكر والأنثى في جنين الحرمة فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلاهما حكمه فيه حكم أمه إذا كان مثل أمه
عقياً بعنتها وريقاً بريقها وأنت قلبت فيه القياس قال فقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل إلا الانكسار والقياس كما
وصفنا في الظاهر فعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحجة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل
عليكم في قولكم أن تكون ديتا جنين الأمة ميتاً أكثر من ديتة حية في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا
من هذا شيء من قبل أننا زعم أن الدية إنما هي بغيره كانت أكثر أو أقل وأنت يدخل عليك في غير هذا أكثر
منه مع ما دخل عليك من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أرايت رجلاً لو جنى على أطراف
رجل فيها عشر ديات في مقام فسج قال يكون فيه عشر ديات قلنا فإن جنى هذه الحناية التي فيها عشر ديات
ثم قتله مكانه قال فدية واحدة قلنا فقد دخل عليك إذا زعمت أنه إذا زاد في الحناية الموت نقصت جنايته منه
تسع ديات قال إنما يدخل هذا على من قبل أني أجعل البدن كله تبعاً للنفس قلنا فكيف تجعله تبعاً للنفس
وهو متقدم قبلها وقد أصابه وله حكم فان جاز لك هذا الذي أردت أصح منه أنهم زعموا لك أن جنين الأمة
لم يكن له حكم قط إنما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حياً قط

(باب الجروح في الحسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الدية وهما سواء السفلى والعليا
وأيهما قطعت كان فيها نصف الدية وقال أهل المدينة فهما الدية جميعاً فإن قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية
قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقد فرض رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الأصبع الخنصر والإبهام فريضة واحدة بفعل في كل واحدة عشر الدية وروى ذلك عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنصر والإبهام سواء مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها قال
محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن أبا عطفان بن طريف المري أخبره أن مروان
ابن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في السرير فقال ابن عباس فيه خمس من الإبل فردني مروان
إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم كالأضراس فقال ابن عباس لو لا أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها

ألا ترى أن النبي لما
أخبروه فقبل قولهم لم
يتكلم ولم يتكلموا حتى
بنوا على صلاتهم
قال فلما قبض الله
رسوله تناهت فرائضه
فلا يزد فيها ولا ينقص
منها أبداً قال نعم فقلت
هذا فرق بيننا وبينه
فقال من حضره هذا
فرق بين لا يرد عالم لبيانه
ووضوحه فقال فإن
من أحبكم من قال
ما تكلم به الرجل في أمر
الصلاة لم يفسد صلاته
قال فقلت له إنما الحجة
علينا ما قلنا لا ما قال
غيرنا (قال الشافعي)
وقال قد بكت غير واحد
من أصحابك فما احتج
بهذا ولقد قال العمل
على هذا فقلت له قد
أعلمت أن العمل ليس له
معنى ولا حجة لك علينا
بقول غيرنا قال أجل
قلت فدع ما لا حجة لك
فيه وقلت له قد أخطأت
في خلافك حديث ذي
الدين مع ثبوته وظلمت
نفسك بأنك زعمت أن
ومن قال به نحل الكلام
والجماع والغناء في
الصلاة وما أحلنا ولا هم
من هذا شيئاً قط وقد
زعمت أن المصلي إذا سلم
قبل أن يكمل الصلاة وهو
ذاكر أنه لم يكملها فسدت

زعمت في غير موضعه

كلام وان سلم وهو

يرى أنه قد اكمل بني

فلولم يكن عليك حجة الا

هذا كفى بها عليك حجة

وتحمد الله على عيسكم

خلاف الحديث وكثرة

خلافكم له

(باب القنوت في

الصلاوات كلها)

* حدثنا الربيع قال

قال الشافعي أخبرني

بعض أهل العلم عن

جعفر بن محمد عن أبيه

قال لما انتهى الى النبي

قتل أهل بئر معونة أقام

نحو عشرة ليلة كلها

رفع رأسه من الركعة

الاخيرة من الصبح قال

سمع الله لمن حده ربنا

لأحمد الله فاعل

فذكر دعاء طويلا ثم

كبر فسجد قال وحفظ

عن جعفر عن النبي

القنوت في الصلاوات

كلها عند قتل أهل بئر

معونة وحفظ عن النبي

أنه قنت في المغرب كما

روى عنه في القنوت في

غير الصبح عند قتل أهل

بئر معونة والله أعلم

وروى أنس عن النبي

أنه قنت وترك القنوت

جملة ومن روى مثل

حديثه روى أنه قنت

عند قتل أهل بئر معونة

سواء فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار (قال الشافعي) الشفتان سواء والأصابع سواء والدية على الأسماء ليست على قدر المنافع وهكذا بلغني أن مالكا يقول وهو الذي قصد محمد بن الحسن قصد الرواية عنه رواية عن أهل المدينة لم يكن ينبغي له إذا كان الذي قصد صدقه بالرواية أن يروي عنه ما لا يقول ويروي عن غيره من أهل المدينة ما قد تركه مالك عليه إلا أن ينصه فيسمى من قال ذلك فأما أن يقال طبعه فليس ذلك له أسمع إذا سمى واحدا من أهل المدينة في كل دهر أهل المدينة وهو يعيب على غيره أدنى من هذا فان قال قائل ما الحجة في أن الشفتين والأصابع سواء قلنا له دلالة السنة ثم ما لم أعلم الفقهاء اختلفوا فيه فان قال وما ذلك قيل فضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع بعشر عشر والأصابع مختلفة الجمال والمنفعة فلما رأينا ما قصد قصد الأسماء كان ينبغي في كل ما وقعت عليه الأسماء أن يكون هكذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العين نجسون وفي اليد نجسون فلم أعلم الفقهاء اختلفوا في أن في اليسرى من اليدين ما في اليمنى واليمنى أنفع من اليسرى فلو كان إذا قال في اليد نجسون غنى بها اليمنى وكان للناس أن يقضوا بين اليدين أن يغنى أن يكون في اليسرى أقل من نجسين ولو كان قصد في اليد التي جعل فيها نجسون قصد اليسرى أن يغنى أن يكون في اليمنى أكثر من نجسين فلما رأينا ما ذهب الفقهاء على التسوية بينهما وأما ذهبوا الى الأسماء والسلامة فإذا جاع العضوان أكثر الأسماء والسلامة كانا سواء وهكذا في العينين والاسنان سواء والنتية أنفع من الرابعة وهما سواء في العقل

(باب في الأعور يفقأ عين الصحيح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأعور يفقأ عين الصحيح وفقء العين من عينه ان كان عمدا فالصحيح القود لا شيء له غير ذلك وان كان خطأ فان على عاقلته نصف الدية وليس له غير ذلك وقال أهل المدينة في الأعور يفقأ عين الصحيح ان أحب أن يستقيد فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار واثنا عشر ألف درهم وقال أبو حنيفة في عين الأعور الصحيحة إذا فقئت ان كان عمدا فقضها القود وان كان خطأ فعلى عاقلته التي نقأها نصف الدية وهي عين الصحيح سواء وقال أهل المدينة في عين الأعور إذا فقئت الدية كاملة وقال محمد بن الحسن فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين الصحيح هذا عقل أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في العينين جميعا فجعل في كل عين نصف الدية فان فقئت عين رجل فغرم الفاق نصف الدية ثم ان رجلا آخر عمدا على العين الأخرى فقضاها خطأ لم يجب على الفاق الثاني الدية كاملة فيكون الرجل قد أخذ في عينيه دية ونصفا وانما أوجب فهم دية في الأولى نصف الدية وكذا في الثانية نصف الدية وليس يتحول ذلك ببقى الأولى ولا تزداد له ما دام في عقلها على الذي أوجب الله عز وجل شيئا ببقى الأخرى ينبغي لمن قال هذا في العينين أن يقول ذلك في البدن وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد شيئا لعين فقئت ولا غير ذلك (قال الشافعي) في الأعور يفقأ عين الصحيح والصحيح يفقأ عين الأعور كلاهما سواء ان كان الفقء عمدا فالمفقوء أعينه بالخيار ان شاء فله القود وان كان خطأ فله العقل نجسون من الابل على العاقلة في سنتين ثلثاها في مضي سنة وثلثاها في مضي السنة الثانية فان قال قائل ما الحجة في هذا قيل السنة فان قال وأين السنة قلنا اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العين نجسون وان أصاب الصحيح عين الأعور أصاب عينها وعينين فان قال عينا قلنا فانما جعل رسول الله في العين نجسين فمن جعل فيها أكثر من الخمسين فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا أكثر من السنة هي الغاية وما دونها تابع لها فان قال ففيها زيادة قيل نعم موجود في السنة اذا كان في العين نجسون وفي العينين مائة فاذا كانتا إذا فقئت معا كانت فيهما مائة فبالهما اذا فقئت معا يكون في كل

وبعد ثم ترك القنوت فأما القنوت في الصبح فحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل أهل بئر معونة وبعد ولم يحفظ عنه أحد تركه ، حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف (قال الشافعي) فأما ما روى أنس بن مالك من ترك القنوت فأنه أعلم ما أراد فأما الذي أرى بالدلالة فأنه ترك القنوت في أربع صلوات دون الصبح كما قالت عائشة فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر تعني ثلاث صلوات دون المغرب وترك القنوت في الصلوات سوى الصبح لا يقال له ناسخ إنما يقال الناسخ والمنسوخ ما اختلف فأما القنوت في غير الصبح فمباح أن يفتن وأن

واحدة منهما نجسون وإذا فقت أحدهما بعد ذهاب الآخر كانت فيها مائة أزد تفرق الحناية في عقلها أو خالف تفرق الحناية بينهما أو رأيت لو أن رجلاً أقطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية أليس أن جعلنا فيه نجسين فقد جعلناهما في جميع ما في بطشه ووافقتا السنة ولم تزد على الحناية غير حنانيته وإن جعلنا فيها مائة من الأبل كنا قد جعلنا عليه ما لم يحسن وألفنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه أعلم

(باب ما لا يجب فيه أرش معلوم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقت وفي اليد السلاء إذا قطعت وفي كل نافذة في عضوم الأعضاء أنه ليس في شيء من ذلك أرش معلوم وفي ذلك كله حكومة عدل أخبرني أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه قال في العين القائمة واليد السلاء والرجل العرجاء واللسان الأخرس وذكر الخصى حكومة عدل وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال الشافعي) وفي ذكر الخصى الدية وكذلك ذكر الرجل تقطع أنباه ويبقى ذكره تاماً كما هو فإن قال قائل ما ألجأ قيل أرأيت إذا كان في دية أن يجزأ لزم هي فإن قال نعم قيل ففي الخبر لا لزم أنه ذكر غير خصى فإن قال لا قيل فلم خالفتم الخبر فإن قال لأنه لا يجب قيل أرأيت الصبي يقطع ذكره أو الشيخ الذي قد انقطع عنه أمر النساء أو المخلوق خلقاً ضعيفاً لا يتحرك فإن زعم أن في هذه الدية فقد جعلوها في الأصيل ولا يجامع به وذكر الخصى يجامع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذكركتفه منفعة إلا تجري البول والجماع وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصى فأما الولد فليس من الذكركتفه ما هو غني يخرج من الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن أعجب قول أبي حنيفة أنه زعم أنه أن قطع أولاً ثم قطعت الاثنيان بعد ففي الذكركتفه وفي الاثنيان الدية وإن قطعت الاثنيان قبل ثم قطع الذكركتفه في الاثنيان الدية وفي الذكركتفه حكومة عدل فإن قالوا فأنما أبطلنا الدية في الذكركتفه إذا ذهب الاثنيان لأن أداته التي يجب بها الاثنيان فهل في الاثنيان منفعة أو جبال غير أنهما أداتان للذكركتفه فإن قالوا قيل لهم أرأيت الذكركتفه إذا استوصل فعلنا أنه لا يبقى منه شيء يصل إلى فرج امرأة فنصل به لم زعمتم أن في الاثنيان الدية إذا الاثنيان إذا كانتا أداتان للذكركتفه أن لا يكون فيهما دية لأنه لا منفعة فيهما ولا جبال إلا أن تكونا أداتان للذكركتفه وقد ذهب الذكركتفه والذكركتفه منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له الأداتان وبتموها في الاثنيان اللتين لا منفعة فيهما وإنما أداتان لغيرهما وقد بطلتا بأن ذهب الشيء الذي هما أداتان له والذكركتفه لا يبطل بذهاب أداته لأنه يجامع به وتناول منه فإن قالوا فأنما جعلناها على الأسماء والاثنيان قائمتان قيل فهكذا الذكركتفه وهكذا احتجنا نحن وأنتم في النسوة بين الأصابع والشفقين والعينين وكل ما لزمه الاسم ولم نلنفت إلى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تقفوا في الذكركتفه وهكذا قلنا وأنتم البسبني الباطشة الكاتبة الرفيقة كاليد اليسرى الضعيفة التي لا تبش ولا تكتب فأما العين القائمة فإن مالكا أخبرنا عن زيد بن ثابت أنه قضى في العين القائمة بمائة دينار وأصل ما تذهبون إليه زعمتم أن لا تخالفوا الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو قلتم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار كنتم وافقتم زيد بن ثابت إذ لم نعلم أحداً خالفه فإذا قلتم قد يحتمل قول زيد بن ثابت أن يكون اجتهاد فمهما فرأى الاجتهاد فمهما قدر نجسها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل أن يكون حكمه فاما كل نافذة في عضو فلا أعلم أحداً قال هذا أكثر من سعيد بن المسيب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فيها حكومة فإن قال قائل فما ألجأ في أن جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضحة بخمس من الأبل وكان

يدع لأن رسول الله لم
يقتت في غير الصبح
قبل قتل أهل بئر معونة
ولم يقتت بعد قتل أهل
بئر معونة في غير الصبح
فدل على أن ذلك دعاء
مباح كالسقاء المباح في
الصلاة لاناخذ ولا
منسوخ

(باب الطيب للأحرام)

... حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة قالت
طابت رسول الله
لأحرامه قبل أن يحرم
ولحله قبل أن يطوف
بالبيت . أخبرنا
سفيان عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه
قال سمعت عائشة
وبسطت يديها تقول
أنا طابت رسول الله
ببدي هاتين لأحرامه
حين أحرم والله قبل أن
يطوف بالبيت أخبرنا
سفيان عن عثمان بن
عروة قال سمعت أبي
يقول سمعت عائشة
تقول طابت رسول الله
لحرمه ولحله فقلت لها
بأي الطيب فقالت
بأطيب الطيب . أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة
قالت طابت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه من لقيت أن الموضحة إنما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله
لأنه إذا قطع قطع معا وان كان يتفرق في الوضوء وكان الرأس إذا ذهب ذهب الوجه فلو قست الموضحة في
الضلع على الموضحة في الرأس قضيت بنصف عشر بعير لأن في الضلع إذا كسر بعير وذلك أني أقضي
في الرأس إذا كسر ولم يكن مأموما بعشر من الأبل فيدخل على أحد إن قال هذا القول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في الموضحة بخمس من الأبل فإن زعم أن الموضحة في البدن داخلة في الموضحة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الاسم يجمعها داخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قاس الموضحة في الجسد أو يخالف القياس فيقول قولنا لا فيجعل في الموضحة في الضلع جسما من
الأبل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه الأبعير وفي اليد الشلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »
حفظني عن الشافعي أن في كل مادون الموضحة من الجراح وفي الضلع والرقبة حكومة

(باب دية الأضراس)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرس نجس من الأبل مقدم الفم ومؤخره سواء وقال بعض أهل المدينة
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس وقال بعضهم في كل ضرس بعير وروى بعضهم أن سعيدا قال
لو كنت أنا لمجلت في الأضراس بعيرين بعيرين فقتل الدية سواء . أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن
حماد عن النخعي في الأسنان في كل سن نصف العشر مقدم الفم ومؤخره سواء . أخبرنا مالك بن أنس عن
داود بن الحصين أن أبان غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في
الضرس فقال ابن عباس إن فيه جسما من الأبل قال فردني مروان إلى ابن عباس فقال أفجعل مقدم الفم
مثل الأضراس فقال ابن عباس لولا أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء . أخبرنا أبو حنيفة عن
حماد عن إبراهيم عن شريح قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية . وأخبرنا بكر بن عامر
عن الشعبي أنه قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية (قال الشافعي) وفي الأضراس نجس
نجس والأضراس أسنان فإن قال قائل ما الحجة فيما قلت قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن
نجس من الأبل فكانت الضرس سنا في فم لا تخرج من اسم السن فإن قيل فقد تسمى باسم دون السن قيل
وكذلك الثنتان عيران من الرباعيتين والرباعيتان عيران من الثنتين فإن كنت إنما تفرق بينهما بالتمييز
فاجعل أي هذا شئت سنا واحكم في غيره أقل أو أكثر منه فإن قال لا هي عظام بادية الجمال والمنفعة مجمعة
مخلوقة في الفم قيل وهكذا الأضراس وهكذا الأصابع مجمعة في كف متباعدة الاسماء من إبهام ومبسحة
ووسطى وبصر وخنصر ثم استوى بينهما من قبل جماع الأصابع مع تباين منفعتها والضرس أنفع في المأكل
من الثنتين والثنتان أنفع في المسالك اللسان من الضرس فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فلو لم تكن فيه
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عنده حجة فأما ما روى عن ابن عباس ولو ذهب غيره إلى أن
عمر بن الخطاب هل كانت عليه حجة بتقليد ابن عباس أو عليه به بتقليد عمر حجة

(باب جراح العبد)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يصاب به العبد من يدا ورجل أو عين أو موضحة أو منقلة أو مأمومة
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحرفي كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الحر السن والموضحة
وما سوى ذلك ففي موضحة أرشها نصف عشر قيمته وفي يده نصف قيمته وكذلك عينه وفي المأمومة والجانفة
ثلث قيمته وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمه وفي منقلته

سفيان عن عطاء بن السائب عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت رأيت وبيص الطيب في مفارق رسول الله بعد ثلاث * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرنا عطاء عن صفوان ابن يعلى عن أبيه قال كنا عند رسول الله بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو مضطج بالخلق فقال يا رسول الله اني أحرمت بالعمرة وهذه علي فقال له رسول الله ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم بن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال نهى رسول الله أن يتزعر الرجل (قال الشافعي) وهذا كله ناخذ فترى جائر الرجل والمرأة أن يطيبا بالغالية وغيرها مما يبيح ربحه بعد الاحرام اذا كان تطيب به قبل الاحرام ونرى اذ ارى الجرة وحلق وقبل أن يفيض أن الطيب حلال له ونهى الرجل حلالا بكل حال أن يتزعر غير ونأمره اذا تزعر غير محرم أن يغسل الزعفران

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه فوافقوا بأخنيقة في هذه الخصال الأربع وقالوا فيما سوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن يتصكروا في هذا فيختاروا هذه الخصال الأربع من بين الخصال رأيت لو أن أهل البصرة قالوا فحسن يزيد خصلتين آخرين وقال أهل الشام نازد ثلاث خصال أخر ما الذي يرد به عليهم فينبغي أن ينصف الناس ولا يتصكروا فيقول قولوا بقولي ما قلت من شيء الآن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا بأثر فننقاد له وليس عندهم في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء فلو كان عندهم جازوا به فيما سمعنا من آثارهم فاذا لم يكن هذا فينبغي الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها واما أن تكون الأشياء كلها شيئا واحدا فيكون في ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب نقول فقال لي بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد سلعة فانقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته كمان نقول ذلك في المتاع رأيت اذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغاما بلغ فلم تقل هكذا في البعير يقتل والمتاع يهلك قلت قلته من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل وأن جراحها بقدر ديتها كجراح الرجل في قدر ديته وقلت لغيره ممن يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة ثم تزعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في ديته فلما كنا نحن وأنتم نقول دية العبد ثمنه خبير الم يكن يجوز أن يقال في جراحه الا هكذا لاننا نبتل الجراح باختلاف الديات قال فهل يجامع البعير والمتاع في رقبته بئنه قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته وهكذا الحر يجامع البرذون فيكون ثمنه مثل دية الحر ولكنه في البرذون قيمته فان قال ما فرق بينهما ولم يفرقه على الحر دون الدابة قلنا بما لا يخالفنا فيه مما يدل عليه كتاب الله فضى الله في النفس تقتل خطا بدية مسلمة الى أهل المقتول وتحري رقبته وقضى بمثل ذلك في المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذي رقبته والدينان مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت في المرأة والرجل رقبته ودنياهما مختلفتان فان زعمت أن العبد اذا قتل كان على قاتله رقبته مؤمنة بعقوبتها فانما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية وانما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبة معها أو رأيت لولم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجهنا هذا وعميانته فكان يجامع البعير في أن فيه قيمة وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد اذا قتل العبد كان بينهما قصاص واذا جرحه كان بينهما قصاص عندنا وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود وأن عليه القراض من الصوم والصلاة والكف عن المحارم ألم يكن الواجب على العالمين اذا كان آدميا أن يقيسوه على الآدميين ولا يقيسوه على البهائم ولا على المتاع وأصل ما يذهب اليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخر لا أصل فيه فاشبه الذي لا أصل فيه أحد الاصلين في معنيين والآخرة في معنى كان الذي أشبه في معنيين أولى أن يقاس عليه من الذي أشبه في معنى واحد فهو آدمي مجامع للا آدميين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذه الحججة على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم الا الجراح ويلزمهم أكثر منه لانهم يقصون العبد من الحر في النفس أما من قال من أصحابنا موصفته ومأمومته وجائفته في ثمنه كجراح الحر في ديته فهذا لا معنى لقوله ولقد خرج فيه من جميع آفأو يل بن آدم من القياس والمعقول والله ليلزمه ما قال محمد وأكثر منه والله خالف ما روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فانه روى عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه وروى عن غيره ولا تراه أراد الا المدينين أنهم قالوا يقوم سلعة فلا هو قومه سلعة ولا هو جعل عقله في ثمنه فخرج من قول المتفقين والمختلفين

ترغفر قبل أن يحرم
ثم أحرم وبه أثر الزعفران
أن يغسل الزعفران
نفسه للآحرام
وانما قلنا هذا لان
الدلالة عن رسول الله
تشبه أن يكون لم يأمره
بغسل الصفرة الا أنه
نهى أن يتزعر الرجل
وأن رسول الله أمر غير
محرم أن يغسل الصفرة
عنه ولم يأمره لكرهية
الطيب للآحرام اذا كان
التطيب وهو حلال لانه
تطيب حلالا بما بقى
عليه ريحه محرما (قال
الشافعي) ونأمر المحرم
اذا هو حلق أن يتطيب
كما تأمره أن يلبس على
معنى ان شاء اباحته
لا يحاا عليه ونبيح
له الصيدان تخرج من
الحرم

(باب الخلاف في تطيب
المحرم للآحرام)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض أهل ناحيتنا في
الطيب قبل الآحرام
وبعد الرمي والحلاق
وقبل طواف الزيارة
فقال لا يتطيب بما بقى
ريحه عليه ولا بأس أن
يدهن قبل الآحرام بما
لا يبق ريحه عليه وان بقي
لنمته في رأسه ولحمته
وأذهباه الشعث قال

(باب القصاص بين المماليك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص بين المماليك فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة القصاص بين المماليك كهيئته بين الأحرار نفس الامة بنفس العبد وجرحها بجرحه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبدا متعمدا فلولي العبد المقتول القصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه ولا سبيل لمولى العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ العقل فان أخذ العقل أخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل أعطى من المقتول وان شاء أسلم عبده فأذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في القصاص بين العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عمد او جب عليه القصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عبدا وان ولي المقتول ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية أو أريد أن يأخذ الدية فقال القاتل اقتل أو دع ليس لك غير ذلك فأبى ولي المقتول أن يقتل له أن يأخذ الدية أو أريد أن رجلا حرا قطع يده رجل حر عبدا فقال المقتوطة يده أخذ دية اليد فقال القاطع اقطع أو دع كان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد ليس هذا بشئ وليس له الا القصاص اما أن يأخذ واما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين « قرأ الربيع » الى والخروج قصاص فما استطاع فيه القصاص فليس فيه الا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان من خطا فعليه ماسى الله في الخط من الدية المسئلة الى أهله فمن حكم بغير هذا فهو مدع فعليه البيعة في نفس العبد وغير ذلك فمن وجبه القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجبه عقل فليس له أن يصرفه الى قود في حر ولا مملوك فمن فرق بين المملوك في هذا وبين الحر فليأت عليه بالبرهان من كتاب الله عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالأثنى الى لعلمكم تتقون وقال الشافعي فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل ولم يكن فيهم قصاص وكان في أهل التوراة القصاص ولم يكن فيهم دية فحكم الله عز وجل في هذه الامة بأن في العبد الدية ان شاء الولي أو القصاص ان شاء فانزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالأثنى الى قوله لعلمكم تتقون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التنزيل مستغنى به عن التأويل وقد ذكر عن ابن عباس بعضه ولم أحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل انه أنزل فيما فيه القصاص وكان بينا أن ذلك الى ولي الدم لان العفو انما هو لمن له القود وكان بينا أن قول الله عز وجل فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأن يعفو ولي الدم القصاص ويأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها شيء يتبعه بمعروف ولا يؤدى اليه باحسان وقال الله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقال ولكم في القصاص حياة أن يمنع به من القتل فلم يكن المال (٢) اذا كان الولي في حال يسقط عنه القود اذا أراد قال ورؤى سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسير هذه الآية شيها عما وصفت في أحد المعنيين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه . أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قاتل فأهله بين خيرتين ان أحبوا فلهن العقل وان أحبوا فلهن القود . أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة معا

(١) أى قول أهل المدينة قوله أن يقول الخ أى وهم لا يقولون ذلك وأورد عليه ما أورد تأمل

وكان الذي ذكر واحتج به
أن عمر بن الخطاب أمر
معاوية وأحرم معه
فوجد منه ربحا طيبا
فأمره أن يغسل الطيب
وأنه قال من رمى الجمره
وحلق فقد حل له ما حرم
الله عليه إلا النساء
والطبيب (قال الشافعي)
وسالم بن عبد الله أفقه
وأحد مذهبا من قائل
هذا القول ، أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن عبد الله
وربما قال عن أبيه وربما
لم يقله قال قال عمر إذا
رمىتم الجمره ونجحت
وحلقتم فقد حل لكم
كل شيء حرم عليكم إلا
النساء والطيب قال سالم
وقالت عائشة أنا طيب
رسول الله لأحرامه قبل
أن يحرم ولعله بعد أن
رمى الجمره وقبل أن يزور
قال سالم وسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أحق أن تتبع (قال
الشافعي) ما دريت
إلى أي شيء ذهب من
خالفنا في تطيب المحرم
اتهم الرواية عن النبي
فهى عن النبي أثبت من
الرواية عن غيره وبها
عطاء وعروة والقاسم
 وغيرهم عن عائشة وإنما
 تلك الرواية من حديث
رجلين عن ابن عمر عن
عمر وإن جاز أن تهم

يدلان دلاله لا إشكال فيها أن لوى الدم أن يقتص أو يعفو القتل ويأخذ المال أى ذلك شاء أن يفعل فعل
ليس إلى القاتل من ذلك شيء وإذا كان هذا في النفس كان فيمادون النفس من الجراح هكذا وكان ذلك الرجل
في عبده فاذا قتل عبد عبد رجل فسيده بالخيار بين أن يقتل أو يكون له قيمة عبده المقتول في عنق العبد
القاتل فإن أذاها سيد العبد القاتل متطوعا فليس لسيد العبد الا ذلك إذا عفا القصاص وإن أبى سيد العبد
القاتل أن يؤديها لم يجبر عليها وبيع العبد القاتل فإن كان غنمه أقل من قيمة العبد المقتول أو غنمه فليس لسيد
العبد المقتول الا ذلك وإن كان فيه فضل رد على سيد العبد القاتل قال وإذا بان الفضل في العبد القاتل خير
سيد العبد بين أن يباع بعضه حتى يوفى هذا غنمه ويبقى هذا على ما بقى من ملكه أو يباع كله فيرد عليه فضله
وأحسبه سيختار بعه كله لان ذلك أكثر ثمنه وكل نفسين أذا قتلت أحدهما بالآخر جعلت القصاص
بينهما فيمادون النفس لاني إذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فاما مضطر إلى أن
أقيد في الأقل من البدن الآن يكون فيه خبر يلزم يخالف هذا ولا خبر فيه يلزم يخالف هذا والكتاب يدل
على هذا وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جلة قال النفس بالنفس والعين بالعين إلى والجروح
قصاص وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه وذلك أنه يقال له إن كان العبد من
دخل في هذه الآية فلم يفرق الله بين القصاص في الجروح والنفس وإن كان غير داخل في هذه الآية
فاجعل العبد بين بمنزلة البعيرين لا يقص أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه
من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الخيار في أن يقتل أو يأخذ من عبده ولم يجعلوا ذلك في الأثر ولا
فرق بين العبد والأحرار فكذلك يدخل عليه منه ما أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة
وإن كانوا قد غفلوا عنهما في الأحرار وهو غفل عنه فيهما جميعا واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى
ذكر في العمد القصاص وفي الخطا الدية ثم زعم أن من جعل في العمد الدية فقد خالف حكم الله فإن كان هذا
كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال
فإنما أنزله بمنزلة الحدود التي يقذف فيها المرأة فلا يكون عليه مال بقذفه إنما يكون عليه عقوبة في بدنه
فلزمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يبطه ولا يجعل فيه مالا فإن قال إنما جعل فيه المال إذا لم أستطع فيه
القود قلنا فن استثنى لك هذا إن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطا وقد يكون الدم بين مائة فيعفو
أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الدية للباقي بقدر حقوقهم منها فقد جعل أيضا في العمد الذي يستطاع فيه
القصاص مالا ورضيه أو لباء الدم أو لم يرضوه فإن قال وإنما جعلنا فيه مالا حين دخله العفو فكان يلزمه
على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أو بهما فأما ما قام بالحد فله الحد ولوعه الآخر
لم يكن له عفو ويرغم أنه إذا كان الأحرار يعفون بشركهم في الدم فحقن الدم بعفو أحدهم لم يكن للآخرين
مال لانه لم يكن لهم مال إنما وجب لهم ضربة سيف فلا تتحول مالا فإن قال فأنت تقول مثل هذا معي
قلت أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم على خلاف ما قلت أنت كله
وذلك لا نأثر

(باب دية أهل الذمة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه ودية اليهودي والنصراني
والمجوسي مثل دية الحر المسلم وعلى من قتله من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهودي والنصراني
إذا قتل أحدهم نصف دية الحر المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر
قال محمد بن الحسن قد روى أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافر وقال أنا
أحق من أوفى بدمته قال محمد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلماني

رواية هؤلاء الرجال مع

كثرتهم عن عائشة
عن النبي جاز ذلك
في الرواية عن ابن عمر
عن عمر وليس يشك
عالم الاخطى أن ماروى
عن النبي أولى أن يؤخذ
به وقائل هذا يخالف
بعض ماروى عن عمر
ابن الخطاب في هذا عمر
يبیح ما حرمة الاحرام
اذا رى وحلق الا النساء
والطيب وهو يحرم
الصيغار جان الحرم
وهو مما أباح عمر
فيخالف عمر لرى نفسه
ويتبعه ويخالف به ما
جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم مع كثرة خلافه
عمر لرى نفسه ورأى
بعض أصحاب النبي قال
ولم أعلم له مذها الا أن
يكون شبه عليه بحديث
يعلى بن أمية في أن
يغسل المحرم أثر الصفرة
عنه فان قال قائل فهل
يخالف حديث يعلى
حديث عائشة قيل لا انما
أمره النبي بالغسل فيما
رى والله أعلم للصفرة
عليه وانما نهى أن
يتزعفر الرجل ولا يجوز
أن يكون أمر الأعرابي
أن يغسل الصفرة الا
ما وصفت لانه لا ينهى
عن الطيب في حال
بتطيب فيها صلى الله
عليه وسلم ولو كان أمره

أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا أحق من أوفي بذمته ثم أمر به فقتل فكان يقول بهذا القول فقيهم ربعة بن أبي عبد الرحمن وقد قتله أهل المدينة إذا قتله قتل غيلة فما فرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل من المسلمين يقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله . وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول إذا قتل المسلم النصراني قتل به فأما ما قالوا في الديه فقول الله عز وجل أصدق القول ذكر الله الديه في كتابه فقال وما كان لؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وإن كان من قوم يئسكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة بفعل في كل واحد منهما دية مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الديه كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق ليسوا مسلمين بفعل في كل واحد منهما دية مسلمة إلى أهله والأحاديث في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري فذكر أن دية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مثل دية الحر المسلم فلما كان معاوية جعلها مثل نصف دية الحر المسلم فإن الزهري كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث فكيف يرغبو عمار وأهأفقهم إلى قول معاوية . أخبرنا ابن المبارك عن معمر بن راشد قال حدثني من شهد قتل رجل بذي بكاتب عمر بن عبد العزيز . أخبرنا قيس بن الربيع عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البينة فأمر بقتله فجاء أخوه فقال قد عفوت عنه قال فلعلهم هددوك أو فروك قال لا ولكن قتله لا يرتد على شيء وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا . أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال دية المعاهد دية الحر المسلم . حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يدفع إلى أولياء المقتول فان شأو اقتلوا وإن شأوا عفوا فدفع الرجل إلى ولي المقتول إلى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكتب عمر بعد ذلك إن كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فرأوا أن عمر أراد أن يرخصهم من الديه . أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس الجندبي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان ابن عفان فأمر بقتله فكلّمه الزبير وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو دع قتلته قال فجعل دينه ألف دينار . أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال دية كل معاهد في عهده ألف دينار . وأخبرنا ابن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال دية اليهودي والنصراني والجوسى سواء . أخبرنا خالد عن مطرف عن الشعبي مثله ألا أنه لم يذكر الجوسى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية الجوسى ثمانمائة درهم وقد خالفنا في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضر في منه ان شاء الله تعالى فقال ما جئت في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين ثم سنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم الأخبار عن بعده فقالوا لو أمّا مفرق الله به بين المؤمنين والكافرين من الأحكام فأما الثواب والعقاب فالأصل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقل له يحضر المؤمن والكافر فقاتل الكفار فعطى نحن وأنات المؤمن السهم ونعنه الكافر وإن كان أعظم غناء منه وأناخذ ما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يطهره الله بها ويركه ويؤخذ ذلك من الكفار صغارا قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسوله في موضع العبودية

بغسل الصخرة لأنها
طيب كان أمر ما به بغسل
الصخرة عام الجعرانة
وهي سنة ثمان وكان
تطيبه في حجة الاسلام
وهي سنة عشر فكان
تطيبه لأحرامه وحلله
ناسخاً لأمره الأعرجي
بغسل الصخرة والذي
خالقنا يروى أن أم حبيبة
طابت معاوية ونحن
نروى عن ابن عباس
وسعد بن أبي وقاص
التطيب للأحرام والحل
وزرويه عن غيرهما وهو
يقول معنا في الرجل
يجامع أهله من الليل ثم
يصبح جنباً أن صومه
تام لأن الجماع كان وهو
مباحه والتطيب كان
وهو مباح للرجل قبل
أن يحرم لأشك وقبل
أن يطوف بالبيت بالخبر
عن رسول الله ولو كان
يقتصر إلى ما بعده
الأحرام إذا كان الطيب
قبله كان تركه قوله
لأمره بالدهن الذي
لا يبقى طيبه وإن بقي
الدهن عليه لأنه لا يجيز
له أن يتبدى دهن
رأسه وحلته بدهن غير
طيب وهو محرم ولا
أعلمه استقام على أصل
ذهب إليه في هذا القول

((باب ما يأكل المحرم
من الصيد))

للمسلمين صنفاً متى قدر عليهم تعبدوا وتوخذ منهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفاً يصنع ذلك بهم الآن
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاعطاء الجزية إذا لزمهم فهو صنف من العبودية فلا يجوز أن يكون
من كان خولاً للمسلمين في حال أو كان خولاً لهم بكل حال الآن يؤدى جزية فيكون كالعبد الخارج في بعض
حالاته كقوله للمسلمين وقد فرق الله عز وجل بينهم بهذا وبأن أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل
الكتاب وحرم المؤمنات على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال ابن فبادون هذا الفرقاً ولكن
ما السنة قلت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مسلم بكافر قال هذا امرسل قلت نعم وقد يصله غيرهم من أهل
المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره ولكن فيه حديث من أحسن اسنادكم . أخبرنا ابن
عينة عن مطرف عن الشعبي عن ابن أبي جحيفة قال سألت علياً رضي الله تعالى عنه فقلت هل عندكم من
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الآن يؤتى الله عبداً
فهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر
قال هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤعه في عهده فذهبنا إلى
وروى سعيد بن جبيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤعه في عهده فذهبنا إلى
أنه عن الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم لأن دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد فديقتل من قتله به
فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لك ثابتاً هو عليك مع هذه الأحاديث قال فإمعناه قلنا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ثم إن كان قال ولا ذؤعه في عهده فإمعنا قال ولا يقتل ذؤعه
في عهده تعليم للناس إذ سقط القودين المؤمنين والكافرين أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال
فيحتمل معنى غير هذا قلنا لو احتمل كان هذا أولى به لأنه الظاهر قال وما يدلك على أنه الظاهر قلنا لأن
ذؤى العهد من الكافرين كفار قال فهل من سنة تبين هذا فلنا ثم وفيه كفاية قال وأين هي قلت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير
أهل العهد فتكون قد تأملت فيه مثل ما تأملت في الحديث الآخر قال لاولكنها على الكافرين من كانوا
من أهل العهد وغيرهم لأن اسم الكفر يلزمهم قلنا ولا نجد إذا كان هذا صواباً عندك من أن تقول
مثل ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر أو يكون ذلك صواباً فتردها فتقول
يرث الكافر المسلم إذا كان من أهل العهد ولا يرثه إذا كان من أهل الحرب فتبعضه كما تبعض حديث لا يقتل
مؤمن بكافر قال ما أقوله قلنا لم الآن الحديث لا يحتمله قال بلى هو يحتمله ولكن ظاهره غيره قلنا
فكذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأملت وقد زعمت أن معاذاً ومعاوية ورتاسلاً من كافر ثم تركت
الذي رويت نساء عنهما وقلت لأحجة في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبيرة
متأولاً لأحجة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأتى بنفسه فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يأنى
قوله قال فليس بهذا وحده قلته فلنا وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهب إليه لأنك إذا (١) لم تقبل المسلم من الحربى
للعلة التي ذكرت فقد لا تقبله وله عهد قال وأين قات المستأمن يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد هو به حرام
الدم والمال فلو لم يلزمك حجة الأهل الزمتك قال ويقال لهذا معاهد فلنا ثم العهد الأمان وهذا مؤمن قال
فبدل على هذا كتاب أوسنة قلنا نعم قال الله عز وجل براءة من الله ورسوله إلى قوله أنكم غير معجزى الله
بجعل لهم عهداً إلى مدة ولم يكونوا أمناء بجزية كانوا أمناء بعهد ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم علياً رضي الله عنه بأن من كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهده إلى مدته
قال ما كنا نذهب إلا أن العهد عهد الأبدي فلنا فقد أوجدنا لك العهد إلى مدة في كتاب الله عز وجل وسنة

(١) لعله لم تقبل الحربى من المسلم تأمل

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة بن

مسعود عن عبيد الله

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة أنه أهدى

لرسول الله صلى الله

عليه وسلم جارا

وحشيا وهو بالأبواء أو

بوذان فرده عليه رسول

الله قال فلما رأى رسول

الله ما في وجهي قال

إن لم يرده عليك إلا أنا

حرم * أخبرنا مسلم

وسعيد عن ابن جريج

قال وأخبرنا مالك عن

أبي النضر مولى عمر بن

عبد الله التيمي عن نافع

مولى أبي قتادة عن أبي

قتادة الأنصاري أنه كان

مع النبي صلى الله عليه

وسلم حتى إذا كان ببعض

طريق مكة تخلف مع

أصحابه محرمين وهو

غير محرم فرأى جارا

وحشيا فاستوى على

فرسه فسأل أصحابه

أن يناولوه سوطه فأبوا

فسألهم رحمه فأبوا فأخذ

رحمه فشده على الحمار

فقتله فأكل منه بعض

أصحاب النبي وأبي

بعضهم فلما أدركوا النبي

سألوه عن ذلك فقال إنما

هي طعمة أطعمكموها

الله * أخبرنا مالك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وإن أحد من المشركين استجاركم فأجرو حتى يسمع كلام الله ثم
أبلغه ما منعه فجعل له العهد إلى سماع كلام الله ويلوغ آمنه والعهد الذي وصفت على الأبد إنما هو إلى
مدة إلى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له فإذا نزع عنها كان محاربا لحلال الدم والمال فأقذت المعاهد الذي
العهد فيه إلى المشرك ولم تقدر المعاهد الذي عقده العهد إلى مدة يعلم ثم هما جميعا في الحالين ممنوعا الدم والمال
عندك معاھدين أفرأيت لو قال لك قاتل أقيم المعاهد إلى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن
حكم الإسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيم المعاهد المقيم ببلاد الإسلام لأنه عالم أن لا يقتل مسلما به فقدر في
العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك قال فأن قدر وينا من حديث ابن السيلمان أن
النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافر قلت أفرأيت لو كنا نحن وأنت نثبت المنقطع بحسن الظن بعن
رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنا أن نثبت الذي ثبتناه وقد
عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن قال بل الذي ثبتناه متصلا فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن
السيلمان منقطع وحديث ابن السيلمان خطأ وإن ما رواه ابن السيلمان فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا
كان له عهد إلى مدة وكان المقتول رسولا فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابتا كنت أنت قد خالفت
الحديثين معا حديث ابن السيلمان (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح برمان وخطبة
النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلما بكافرا عام الفتح قلت فلو كان كما تقول كان منسوخا قال فلم تقبل به
وتقول هو منسوخ وقلت هو خطأ قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهر أطويلا
وأنت إنما تأخذ العلم من بعد ليس لك به مثل معرفة أصحابنا وعمرو قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يرذ النبي صلى الله عليه وسلم عمرا على أن قال قتل رجلين لهما مني عهد لا دينهما قال فأما قلت هذا مع
ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل رجلا من أهل الحيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك
لا تقتلوه قلنا أفرأيت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم حجة قال لا قلنا فأحسن حال أن تكون احتجاجت بغير حجة أأرأيت لو لم يكن فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيء نقيم الحجة عليك به ولم يكن فيه إلا ما قال عمر أكان عمر يحكم بحكم ثم يرجع عنه إلا عن
علم بلغه هو أولى من قوله فهذا عليك أو أن يرى أن الذي رجع إليه أولى به من الذي قال فيكون قوله راجعا
أولى أن تصير إليه قال فله أنه أراد أن يرضيه بالدية قلنا فله أنه أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا
في الحديث قلنا وليس ما قلت في الحديث قال فقدر ويتم عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل
نصرانيا أن كان القاتل قتالا فاقتلوه وإن كان غير قتال فذروه ولا تقتلوه قلنا فقدر وينا فإن شئت فقل هو
ثابت ولا تنازعك فيه قال فإن قتله قلت فاتبع عمر كما قال فأنت لا تتبعه فيما قال ولا فيما قلنا فنقسمه على احتجاج
بما عليك قال فيثبت عندكم عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرف وهذه أحاديث منقطعات أو ضعاف أو
تجمع الانقطاع والضعف جميعا قال فقدر وينا فيه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أمر بمسلم قتل كافرا
أن يقتل فقام إليه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه فوداه بألف دينار ولم يذله فقات هذا
من حديث من يجهل فإن كان غير ثابت فدفع الاحتجاج به وإن كان ثابتا فعليك فيه حكم ولك فيه آخر فقل
به حتى نعلم أنك قد اتبعته على ضعفه قال وما على فيه قلنا زعمت أنه أراد قتله فنعاه ناس من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليهم فهذا عثمان في أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذمه عين
أن لا يقتل مسلما بكافرا فكيف خالفتم قال فقد أراد قتله قلنا فقد رجح فالرجوع أولى به قال فقدر وينا
عن الزهري أن دية المعاهد كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دية مسلم تامد حتى جعل
معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أقتبل عن الزهري مرضاه عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر

ابن يسار عن أبي قتادة في الجمار الوحشي مثل حديث أبي النضر إلا أن في حديث زيد أن رسول الله قال هل معكم من لحمه شيء (قال الشافعي) وليس يخالف والله أعلم حديث الصعبي بن جثامة حديث طلحة بن عبيد الله وأبي قتادة عن النبي وكذلك لا يخالفهما حديث جابر بن عبد الله وبيان أنهم ليست يختلف في حديث جابر أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب عن جابر أن رسول الله قال لحم الصيد لكم في الأحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم * أخبرنا من سمع سليمان بن بلال يحدث عن عمرو بن أبي عمرو بهذا الإسناد عن النبي هكذا حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (قال الشافعي) وابن أبي يحيى أحفظ من عبد العزيز وسليمان مع ابن أبي يحيى (قال

أبو عمرو عن عثمان ففتح عليه بمرسله قال ما يقبل المرسل من أحذون الزهري لقبيح المرسل قلنا وإذا أبيت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلًا وكان الزهري قبيح المرسل عندك أليس قد رددته من وجهين قال فهل من شيء يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا نعم إن كنت صححته عن الزهري واستدلنا بعرفه عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني باربعة آلاف وفي دية المجوسي ثمانمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه باربعة آلاف قال فقلنا في قبلة قال فخصبنا (قال الشافعي) هم الذين سألوهم آخرًا قال سعيد بن المسيب عن عمر منقطع قلنا إنه ليزعم أنه قد حفظ عنه ثم تزعمونه أنتم أنه خاصة وهو عن عثمان غير منقطع قال فهذا قلت قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك نصف دية المسلم قلت روي نافع عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وديته نصف دية المسلم قال فلم لا تأخذ به أنت قلت لو كان من ينبت حديثه لأخذنا به وما كان في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فعندهم فيه رواية غير ذلك قلت له نعم شيء روي عنه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فإن من يختلف فيه أن الله عز وجل قال وما كان للمؤمن أن يقتل مؤمنًا إلا خطأ ومن قتل مؤمنًا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله وقال إن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فلما سويت وسوينا بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهما في الدية قلنا الرقبة معروفة فيهما والدية جملة لا دلالة على عدها في تنزيل الوحي فأنما قبلت الدلالة على عدها عن النبي صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل بطاعته أو عن بعده إذا لم يكن موجودا عنه قال ما في كتاب الله عدد الدية قلنا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم مائة من الإبل وعن عمر من الذهب والورق فقبلنا نحن وأنت عن النبي صلى الله عليه وسلم الإبل وعن عمر الذهب والورق إذا لم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال نعم قلنا فهكذا قبلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم وعن عمر عدد دية غيره ممن خالف الإسلام إذا لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء تعرفه أرايت إذا عشت إلى أن كلتيمها اسم دية في فرض الله من قتل المؤمن الدية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لأنها داخله في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على من قتلها تحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة قلنا فلماذا كرر المؤمن يكون فيه تحرير رقبة ودية هل سوى بينهما في الدية المسلمة قال لا قلنا هو أولى بمساواته مع الإسلام والحرية فإن مؤمنًا يحتمل مؤمنًا ومؤمنة كما يحتمل المؤمن الرجل والنساء (٣) والكافرين الذين ذكر منفردا فيه أورايت الرجل يقتل الحنين أليس عليه فيه كفارة بعقوبة ودية مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن دية نجسون دينارا وهو مساو في الرقبة أورايت الرجل يقتل العبد أليس عليه تحرير رقبة لأنه قتل مؤمنًا قال بلى قلت فقيه دية أو هي قيمته قال بلى هي قيمته وإن كانت عشرة دراهم أو أكثر قلت فترى الديات إذا زمت وكان عليه أن يؤدي دياتهم إلى أهلهم وأن يعقوبة رقبة في كل واحد منهم سواء فيه أعلاهم وأدناهم ساويت بين دياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استويا في الرقبة وأن تلزم قاتلها أن يؤدي دية ولم تسوي بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال بعض من يذهب مذهب بعض الناس إن مما قتلناه المؤمن بالكافر والحرب العبد آيتين قلنا فاذكر أحدهما فقال أحدهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل أنه حكم به على أهل التوراة حكم بيننا قال نعم حتى يبين أنه قد نسخنا فلما قال النفس بالنفس لم يجز إلا أن

الصعب أهدي الجار
لنبي صلى الله عليه وسلم
حافليس للحرم ذبح
جار وحشى حيوان
كان أهدي له لحاف قد
يحتمل أن يكون علم أنه
صيده فردم عليه ومن
سنته صلى الله عليه وسلم
أن لا يحل للحرم ما صيد
له وهو لا يحتمل إلا أحد
الوجهين والله أعلم
ولو لم يعلمه صيده
كان له رده عليه ولكن
لا يقول حينئذ إلا أنا
حرم وبهذا قلنا لا يحتمل
الإلا وجهين قبله قال
وأمر أصحاب أبي قتادة
أن يأكلوا ما صاده
رفيقهم بعلمه أنه لم يصده
لهم ولا بأمرهم فحل لهم
أكله (قال الشافعي)
وايضاحه في حديث جابر
وفي حديث مالك أن
الصعب أهدي للنبي
جاراً فأبى من حديث
من حدث أنه أهدي
له من لحم جاره والله أعلم
فان عرض في نفس
امرى من قول الله وحرم
عليكم صيد البر ما دمتم
حرماً قبله أن الله جل
ثناؤه منع المحرم قتل
الصيد فقال لا تقتلوا
الصيد وأنتم حرم الآية
وقال في الآية الأخرى
أحل لكم صيد البحر
وطعامه متاعكم

تكون كل نفس بكل نفس اذا كانت النفس المقتولة محرمة أن تقتل قلنا فلسنا نريد أن نحتج عليك بأكثر
من قولك ان هذه الآية عامة فزعمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكماً أساساً جامعاً فالتفت جميع الأربعة
الأحكام التي بعد الحكم الأول والحكم (٣) الخامس والسادس جامعاً في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل
يقتل المرأة فزعمت أن عينه ليس بعينها ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن
العبد ولا سنه بسنها ولا سن العبد ولا جرحه كله بجرح وجهها ولا جرح وجه العبد وقد بدأت أولاً بالذي زعمت
أنك أخذت به فخالفته في بعض ووافقت في بعض فزعمت ان الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل ابنه
فلا تقتله به ويقتل المستأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محرمة قال اتبع في هذا أثرنا قلنا فخالف
الأثر الكتاب قال لا قلنا فالكتاب اذا على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت
قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل مظلوماً فقد
جعلنا لولييه سلطاناً فلما يسرف في القتل فقولاه فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل مظلوماً فوليّه أن يقتل
قاتله قيل له فيعاد عليك ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستأمن يقتله المسلم
قال فلي من كل هذا يخرج قلت فاذكر يخرجك قال ان الله تبارك وتعالى لما جعل الدم الى الولي كان
الأب ولياً فلم يكن له أن يقتل نفسه قلنا أفرايت ان كان له ابن بالغ أن يخرج الأب من الولاية وتجعل للابن
أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا يخرج به بالقتل من الولاية قال لا قلت فما تقول في ابن عم رجل قتله وهو
وليّه ووارثه ولم يقتله وكان له ابن عم هو أبعد منه أفجعل للأبعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين
وهذا وليّه وهو قاتل قال القاتل يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم
قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرجهم من الميراث قال اتبع في الأب الأثر قلنا فالأثر يدل على
خلاف ما قلت قال فاتبع في الإجماع قلنا فالإجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا فالعبد
يكون له ابن حر فبقتله مولاه أم يخرج القاتل من الولاية ويكون لابنه أن يقتل مولاه قال لا بالإجماع
قلت فالمستأمن يكون معه ابنه أن يكون له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالإجماع قلت أف يكون الإجماع
على خلاف الكتاب قال لا قلنا فالإجماع اذا يدل على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل
وقلنا لم يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل بعبده الا من مذهبه أن لا يقتل الحر بالعبد ولا يقتل المؤمن
بالكافر فكيف جعلت إجماعهم حجة وقد زعمت أنهم أخطأوا في أصل ما ذهبوا اليه والله أعلم

(باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العاقلة من الجنائيات الموصفة والسن فما فوق ذلك وما كان دون ذلك فهو
في مال الجنائي لا تعقله العاقلة وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شيئاً من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث
عقلته العاقلة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة وقال محمد بن الحسن قد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الأصبع عشر من الأبل وفي السن خمس من الأبل وفي الموصفة خمساً فجعل ذلك في مال الرجل
أو على عاقلته وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزيمة في العينين والأنف
والأمامة والحائفة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بعض ذلك من بعض فكيف
افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل
ما وجب عليه ليس الأمر هكذا ولكن أدنى شيء يفرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموصفة والسن فجعل ذلك
على العاقلة وما كان دون ذلك فهو على الجنائي في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأتين
التي ضربت أحدهما بطن الأخرى فألقت جنيناً ميتاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

فاحتمل أن يصيدوا
صيد البحر وأن يأكلوه
ان لم يصيدوه وأن يكون
ذلك طعامه ثم لم يختلف
الناس في أن للمحرم
أن يصيد صيد البحر
ويأكل طعامه وقال
في سبيلها وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرما
فاحتمل أن لا تقتلوا صيد
البر ما دمتم حرما وأشبه
ذلك ظاهر القرآن والله
أعلم ثم دلت السنة على
أن يحرم الله صيد البر
في حالين أن يقتله رجل
وأمر في ذلك الموضع
بأن يفديه وأن لا يأكله
إذا أمر بصيده فكان
أولى المعاني بكتاب الله
مادلت عليه سنة رسول
الله وأولى المعاني ببناء
لا تكون الاحاديث
مختلفة لان علينا في ذلك
تصديق خبر أهل
الصدق ما أمكن
تصديقه وخاص السنة
اغاها خبر خاصة لاعامة

باب خطبة الرجل
على خطبة أخيه

• حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله قال
لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه • أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أهريرة

على العاقلة فقال أولياء المرأة القاتلة من العاقلة كيف ندى من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان فالجني قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وانما حكم في الجني بغرة فعذل ذلك بخمسين دينار ليس فيه
اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم على العاقلة فهذا بين لك ما قبله مما اختلف القوم فيه • أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن
ابراهيم الخثعي قال تعقل العاقلة الخطأ كله الا ما كان دون الموضحة والسنة مما ليس فيه أرش معلوم • أخبرنا
محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة شيئا دون الموضحة وكل شيء كان دونه
الموضحة ففيه حكومة عدل • أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم أن امرأة ضربت بطن ضرتها
بعمود فسقطت فألقت جنينا ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها على العاقلة وقضى في
الجني بغرة عبدا أو أمة على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فيمن لا شرب ولا كل ولا استهل فدم مثله يطل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجع كسجع الجاهلية أو شعر كسعرهم كما قلت لكم فيه غرة عبدا أو أمة
فهذا اقد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبدا أو أمة وهو أقل من ثلث الدية وهذا
حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلا ففعل العمد
في مال الجاني دون عاقلة فلأكثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني فلذلك العقل أو كثر لان من غرم الأ كثر
غرم الأقل فان قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت فيل له نعم ما وصفت أولا كاف منه اذا كان
أصل حكم العمد في مال الجاني فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر ثم كان أصل حكم الخطأ في الأ كثر في مال
العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل فان قال فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز لولم يكن عنه خبر غير هذا اذ سن أن دية الخطأ
على العاقلة الآن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم فيقول كان أصل الجنايات على جانبها فلما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ فلما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما نقص من الدية فعلى
جانيه وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت ان قال له انسان تعقل التسعة
الاعشار أو الثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما حجتهم عليه فان قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت
قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجني بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية
وحديثه في أنه قضى بالجني على العاقلة أثبت اسنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة واذا قضى بالدية على
العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانهم ما معان الخطأ فكذلك يقضى بكل خطأ والله تعالى أعلم
وان كان درهما واحدا • وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يقضى عليهم بنصف عشر الدية ولا يقضى عليهم
بمادونه ويلزمه في هذا مثل ما لزمن قال يقضى عليهم بثلث الدية ولا يقضى عليهم بمادونه فان قال قائل
فانه قد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى بمادون نصف العشر شيء قيل له فان كنت اتبع الخبر فقلت أجعل الجنايات
على جانبها الا ما كان فيه خبر لم لأحد إن عارضك أن تقول واذا جني جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر
الدية فهي على عاقلة • واذا جني ما هو أقل من دية وأكثر من نصف عشر دية ففي ماله حتى تكون امتنعت
من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص الى الأصل من أن تكون الجناية على جانبها وان رددت القياس
عليه فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء أن يكون
ذلك هدر الاعقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة والكثرة أو يكون اذا جني جنانية اجتهدت فيها الرأى فقضيت
فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجنايات فاذا كان حق أن يقضى في الجنايات

عن النبي مثله قال وقد
 زاد بعض اعدائني حتى
 ياذن أو يترك به أخبرنا
 مالك عن عبد الله بن يزيد
 مولى الاسود بن سفيان
 عن أبي سلمة بن عبد
 الرحمن عن فاطمة بنت
 قيس أن رسول الله قال
 لها في عدتها من طلاق
 زوجها فإذا حلت
 فأذني قالت فلما حلت
 فأخبرته أن معاوية وأبا
 جهم خطباني فقال
 رسول الله أما معاوية
 فصعلوك لا مال له وأما
 أبو جهم فلا يضع عصاه
 عن عاتقه انكح أسامة
 ابن زيد قالت فكرهته
 فقال انكح أسامة
 فنكحته فجعل الله فيه
 خيرا واغتبطت به (قال
 الشافعي) وحديث
 فاطمة غير مخالف
 حديث ابن عمر وأبي
 هريرة في نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم أن يخطب
 المرأة على خطبة أخيه
 وحديث ابن عمر وأبي
 هريرة مما حفظت جملة
 عامة يراد بها الخاص
 والله أعلم لأن رسول
 الله لا ينهى أن يخطب
 الرجل على خطبة أخيه
 في حال يخطب هو فيها
 على غيره ولكن نهيه
 عنها في حال دون حال
 فان قال قائل فأى حال
 نهى عن الخطبة فيها

فيما دون الموصحة بعقل قياسا فالحق أن يقضى على العاقلة بالحناية الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا
 ذلك والله تعالى أعلم ولقلما رأيت بعض الناس عاب شيا الأشر في طرف منه إلا أنه قد يحسن أن يتخلص
 بأكثر مما يتخلص به غيره مما لعل فيه مؤنة على من جهل موضع الحجة فاما من عليها فليست عليه مؤنة فيها
 ان شاء الله تعالى وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه انما جعل عليهم الثلث فصاعدا
 لأن الثلث يقدح وما دونه لا يقدح فتناولم لم يجعل هذا في دم العمد وأنت تزعم أنه لو زعمه مائة دية عمدا لم يكن
 عليهم أن يعينوه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت في جانيان أحدهما مائة عسر بدرهم
 والآخر مائة ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفدح من ألف ألف دينار للوسر بها الذي لا يكون
 جزأ من ألف جزء من ماله فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الخافى فإن كانت جنايته
 درهما ففدحه جعلته على العاقلة وان كانت جنايته ألفين ولا تفدحه لم يجعل على العاقلة منها شيا فان قال
 لو قلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة ولم تقل ذوا لشيأ له وجه قال بعضهم فإن يحيى
 ابن سعيد قال من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون ممن يقتدى به ويلزم
 قوله ويكون من الولاة الذين لا يقتدى بهم ولا يلزم قولهم فمن أي هذا هو قال أظن أنه أعلاها وأرفعها
 قلت أفنترك البقين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمرنا به
 ولم يكن في هذا الا القياس ما تركا القياس للظن ولئن أدخلتم التهمة على الرواية على الرجال المأمونين عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لكم لأنها تقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي أتت بكلمة ظن أولى أن تكون
 مدخلة ولقلما رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب إلى أن ظن يمكن عليه مثل ما مكن فيستوى
 هو وغيره في حجة ويكون البقين أباد من روايته ورواية أصحابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما
 حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول
 عوام أهل البلدان من الفقهاء الاما وصفت من ظن هو وغيره فيه يستويان ولو كان الظن له دون غيره
 ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف اذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه وكان يخالف البقين من الخبر
 والقياس فان قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالحنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة
 « وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة

(باب الحر اذا جنى على العبد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة
 القاتل القيمة بالغمة ما بلغت إلا أنه لا يجاوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف لأنه
 لا يكون أحدم من العبيد الا وفي الاحرار من هو خير منه ولا يجاوز دية الحر وان كان خيرا فاضلا ما فرض من
 الديات وقال أهل المدينة لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيا وانما ذلك على القاتل في ماله بالغاما لمع
 ان كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك لان العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن اذا كان العبد
 سلعة من السلع بمنزلة المتاع والشباب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود لأنه بمنزلة سلعة استهلكها فلا
 قود فيها وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمة بالغمة ما بلغت وان كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي ان
 قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وان قتل العبد كانت فيه ديتان اذا بلغت عشرين ألفا فيكون
 في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه قيمته بالغمة
 ما بلغت وهذا يروى عن عمرو بن دينار عن وا حدمهما كانت لنافيه حجة على من خالفنا فيه بأن
 يزعم أن فيه قيمته بما ينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم فاذا كان العبد يقتل وقيمته

قيل والله أعلم أما الذي
تدل عليه الأحاديث
فإن نهيه عن أن يخطب
على خطبة أخيه إذا
أذنت المرأة لولها أن
يزوجها لأن رسول الله
ردنكاح خنساء بنت
خننم وكانت ثيبا
فزوجها أبوها بلا
رضاها فدللت السنة
على أن الولي إذا زوج
قبل اذن المرأة المزمجة
كان النكاح باطلا
وفي هذا دلالة على أنه
إذا زوج بعد رضاها
كان النكاح ثائنا وتلك
الحال التي إذا زوجها
فيها الولي ثبت عليها فيها
النكاح ولا يجوز فيه
والله أعلم غير هذا لأنه
لأحاليها يختلف
حكمها في النكاح فبها
غيرهما وفاطمة لم تعلم
رسول الله اذنها في أن
تزوج معاوية ولا أباجهم
ولم يرو أن النبي نهى
معاوية ولا أباجهم أن
يخطب أحدهما بعد
الآخر ولا أحسبهما
خطبهما إلا مستقرين
أحدهما قبل الآخر
قال فإن كانت المرأة
بكرًا يزوجه أبوها أو
أمة يزوجه سيدها
نقطبت فلانتهى أحدا
أن يخطبها على خطبة
غيره حتى يعده الولي
أن يزوجه لأن رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم إنما يؤدون قيمة في بيع
قتل أو متاع استهلك ومتى رأوا رجلا يغرم الأكره ويحني جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن
الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرأيت خيرا الأحرار المسلمين عنده وشرا المجوس عنده كيف
سوى بين دياتهم فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنهم مؤقتات فيؤدى في مجوسى سارق
فاسق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الأرض فإن كانت حجة وفي الأحرار من
هو خير من العبيد حجة فهي عليه في المجوسى قد يكون في العبيد من هو خير من الأحرار لأنهم مسلمون
معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافرا بذاخير من مسلم فأما قوله لو قتل رجل
مولى العبد فدخل عليه لو قتل رجل رجلا وبغيره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للبعير أقل مما يؤدى
في البعير فإن كان بهذا يصير البعير خيرا من المسلم فلا ينبغي لاحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وإن
كان هذا ليس من الخير ولا من اشرف شيء وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس ولا يزيد فيها
خيرهم وكان ما استهلك من شيء من المال ففيه قيمته بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد وكيف إذا
نقص العبد لم ينقص الأبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أفرأيت
لو قال له رجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فأجعله نصف امرأة لأن حذو نصف حذوها أو قال له رجل آخر لا بل
أجعل ديتي مؤقتة كما تكون دية الأحرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم علة تشبه إذا
كان لاشبهه لقوله أنقصه ما تنقطع فيه اليد أو أفرأيت لو قال آخر بل أنقصه ما تنجب فيه الزكاة أو قال آخر
بل أنقصه نصف عشر الدية لأن ذلك أقل مما انتهى إليه النبي في الجراح ما ألحجه عليه إلا أن هذا كله ليس من
طريق القيمة ولا طريق الدية أو أفرأيت لو أن رجلا قتل مكاتبًا وعبد المكاتب وقيمة المكاتب مائة
وقيمة عبده تسعة آلاف أليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أنه احتج بشيء له
وجه ولا شيء إلا وهو يخطئ في أكثره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كانت حجة بأن إبراهيم النخعي
قاله فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد

(باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا خطأ وعمدا فإنه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيره شيئا
وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل إلا أن يكون القاتل مجنوناً أو صبياً فإنه لا يحرم الميراث
بقتله إذا القلم مرفوع عنهما وقال أهل المدينة يقول أبي حنيفة في القتل عمداً وقالوا في القتل خطأ لا يرث
من الدية ويرث من ماله وقال محمد بن الحسن كيف فرقوا بين ديتيه وماله ينبغي أن يرث من ماله أن يرث من
ديته هل رأيت وارثا ورث من ميراث رجل ميراث من بعض دون بعض أما أن يرث هو من ذلك كله وأما أن
لا يرث من ذلك شيئا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال لا يرث قاتل من قتل خطأ وعمداً ولكن
يرثه أولى الناس به بعده أخبرنا عبد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن حميد بن أبي ثابت عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فلم يرثه وقال لا يرث قاتل شيئا (قال الشافعي)
يدخل على محمد بن الحسن من قوله أنه يرث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتله شيئا غير ما أدخل على أصحابنا
لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلتهما الدية وعلى عاقله البالغ الدية
وهو يزعم أنه لا مأثم على قاتل خطأ إذا تعمد غير الذي قتل مثل أن يرعى صيدا ولا يرعى إنسانا فيعرض الإنسان
فصيبه السهم وهذا عنده مما رفع عنه القلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يرثون

كرضاهما في أنفسهما

قال فقال لي قائل ان

بعض أصحابك ذهب الى

أن قال انما نهى عن

الخطبة اذا كنت المرأة

فقلت هذا كلام لا معنى

له أفرأيت ان كان ذهب

الى انما اذا كنت أشبه

بالنكاح منها قبل أن

تركن فقيل له أفرأيت

ان خطبها رجل فشتته

وآذنه ثم عا د فتركت

شتمه وسكتت ثم عاد

فقال أنظر أليس في

كل حال من هذه الاحوال

أقرب الى أن تكون

رضيت بنكاحه منها

في الحال التي قبلها

لانها اذا تركت الشتم

فكانها قربت من الرضا

واذا قالت أنظر فهي

أقرب من الرضا منها

اذا تركت الشتم ولم تقل

أنظر أريت ان قال له

قائل اذا كان بعض هذا

لم يسع غيره الخطبة هل

الحجة عليه الا أن يقال

هي راكن وقرينة من

الرضا ومستدل على

هواها لا يجوز انكاحها

واذا لم يجز انكاحها

فلا حكم يخالف هذا

منها الا أن تأذن لولها

أن يزوجه او اذالم تأذن

لولها أن يزوجه فليس

له أن يزوجه او ان

زوجها رد النكاح وهي

قاتل الخطامن المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون ديناً عليه (قال الشافعي) فلو أن رجلاً كان لأبيه عليه دين فمات أبوه ورثته من ماله وورثته من الدين الذي عليه لانه مال له وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطا ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فانه يرفعه ولو كان ثابتاً كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد آخر لامعارض له

(باب قتل الغيلة وغيرها وعقوا الأولياء)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلاً عمداً قتل غيلة أو غير غيلة فذلك الى أولياء القاتل فان شأوا قتلوا وان شأوا عفوا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة من غير نائرة ولا عداوة فانه يقتل وليس لولاه المقول أن يعفوا عنه وذلك الى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أصدق من غيره قال الله عز وجل ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل انه كان منصوراً وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد الى قوله فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فلم يسلم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل وان شاء عفا وليس الى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن ابراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى رجل قد قتل عمداً فأمر بقتله فغضب بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيانا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال فأتري قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصة الذي عفا فقال عمرو أنا أرى ذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال من عفا من ذى سهم فعفوه عفو فقد أجاز عمرو ابن مسعود العفو من أحد الأولياء ولم يسألوا أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراة أو صحراء أو مصر أو مكارة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نائرة فالقصاص والعفو الى الأولياء وليس الى السلطان من ذلك شيء إلا الا اذا عفا الولي

(باب القصاص في القتل)

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح وقال أهل المدينة القود بالسلاح واذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح واذا ضربه فلم يزل يضرب ولم يقلع عنه حتى يجي من ذلك شيء لا يعاش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضاً فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا أن قتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فيه مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها فاذا كان ما تعمد به من عصا أو حجر فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث فلم يكن له معنى الا أن قتل الخطا العمد هو ما تعمد به بالسوط أو بالعصا ونحو ذلك فأتى على نفسه فان كان الامر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تعمد به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطأ في قول أهل المدينة أو عمد فشبه العمد الذي غلظت فيه الدية أي شيء هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عمية في رما تكون بينهم بجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله خطاؤه من قتل عمداً فهو قود يديه فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القتل ثلاثة وجوه قتل عمد

وليها تزويجها فان لم يفعل تزويجها الحاكم واذا زوجت بعد الاذن جاز النكاح ولا افتراق لخالها أبدا الا الاذن وما خالف من ترك الاذن ومن قال اذا ركزت خالف الاحاديث كلها فلم يجز الخطبة بكل حال لحديث فاطمة ولم يردّها بكل حال لجملة حديث ابن عمر وأبي هريرة ولم يستدل ببعضها على بعض فأتى بمعنى يعرف (قال الشافعي) وقول من زاد في الحديث حتى يأذن أو يترك لا يحيل من الأحاديث شيئا واذا خطبها رجل فأذنت في انكاحه ثم ترك نكاحها وأذن لخطبها حاز لغيره أن يخطبها وما لم يفعل لم يجز (قال الشافعي) فان قال قائل فمن أين ترى هذا كان في الرواية هكذا قيل والله أعلم اما أن يكون محدثا حضر سائلا رسول الله عن رجل خطب امرأة فأذنت فيه فقال رسول الله لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه يعني في الحال التي سألت فيها على جواب المسئلة فسمع هذا من النبي ولم يحل ما قال السائل أو سبقته المسئلة وسمع

وهو ما عدا المرء بالحديد الذي هو أوحى في الائلاف وبما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتابعه أو عظم ما يضرب به مثل فتنح الرأس وما أشبه فهذا كله عمد والخطأ كلما ضرب الرجل أو رمى يريد شيئا وأصاب غيره فسواء كان ذلك بجديداً وغيره وشبه العمد وهو ما عدا بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب بالسوط أو العصا واليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطأ في القتل وهو الذي تعرفه العامة بشبه العمد وفي هذا الدية مغلفة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين ثنية إلى بازل عامها (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن زبيدة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا ما ثمة من الأبل مغلفة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها (قال الشافعي) فأحتج محمد بن الحسن على من احتج عليه من أصحابنا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم هذا وتركه فان كانت فيه عليهم حجة فهي عليه لانه يزعم أن دية شبه العمد أربعون نجس وعشرون ابنه مخاض ونجس وعشرون ابنه لبون ونجس وعشرون حقة ونجس وعشرون جذعة فأول ما يلزم محمد في هذا أن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وهو لا يجعل خلفه واحدة فان كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حدد خلافه وان كان ليس بثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس ينصف من احتج بشيء اذا احتج عليه بمثله قال هو غير ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه من حديث سلام بن سليم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون خلفه وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وخالف ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عن علي وعن عمر واحتج عليهم بخلافهم ما قد خالف هو بعضه فان كانت له عليهم به حجة فهي عليه معهم

(باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه انه لا قود على المسلم والقود على القاتل ولكن المسلم يوجع عقوبة ويستودع في السجن وقال أهل المدينة أن أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله فتلا به جميعا وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسلم ولم يقتل واذا أمسكه وهو يرى أنه لا يريد قتله فقتلوا المسلم قالوا لا انما يقتله اذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم فلا تزي القود في قولكم يجب على المسلم الابتنه والظن يخطئ ويصيب أرايتم رجلا دل على رجل فقتله والذي دل يرى أنه سيقته ان قدر عليه أيقته الدال والقاتل جميعا وعدل عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا الدال كما تقتلون المسلم أرايتم رجلا امرأه رجلا بقتل رجل فقتله أيقته القاتل والآمر ينبغي في قولكم أن يقتل جميعا أرايتم رجلا حبس امرأة رجل حتى زنى بها أيقته جميعا أو يخذل الذي فعل الفعل فان كانا محصنين أيرجى أن يقتل جميعا ينبغي لمن قال يقتل المسلم أن يقول بقاء الخذلهما جميعا أرايتم رجلا سقي رجلا نجرا أيقته جميعا خذلهما خاصة أرايتم رجلا أمر رجلا أن يقتل رجل فافترى عليه أيقته جميعا أم يخذل القاذف خاصة ينبغي في قولكم أن يخذل جميعا هذا ليس بشيء لا يخذل إلا الفاعل ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر التعزير والحبس أخبرنا اسمعيل بن عباس الجصبي قال أخبرنا عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا الله الناس على الفعل نفسه وجعل فيه القود فقال تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال

جواب النبي فاستفي به
وأداءه ويقول رسول
الله لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه إذا أذنت
أو كان حال كذا فأدى
بعض الحديث ولم يؤد
بعضاً وحفظ بعضاً
وأدى ما يحفظه ولم
يحفظ بعضاً فأدى
ما أحاط بحفظه
ولم يحفظ بعضاً فسكت
عما لم يحفظ وأشك في
بعض ما سمع فأدى ما لم
يشك فيه وسكت عما
شك فيه منه أو يكون
فعل ذلك من دونه ممن
حل الحديث عنه وقد
اعتبرنا عليهم وعلى من
أدركنا فربنا الرجل
يسئل عن المسئلة عنده
حديث فيها فأتى من
الحديث بحرف أو
حرفين يكون فيهما عنده
جواب لما يسئل عنه
ويترك أول الحديث
وآخره فإن كان الجواب
في أوله ترك ما بقي منه
وإن كان جواب السائل
له في آخره ترك أوله
وربما نشط المحدث تأتي
بالحديث على وجهه
ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو
من روى هذا الحديث
عن النبي عندي والله
أعلم من بعض هذه
المعاني

ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فما كان معروفاً عند من خوطب بهذه الآية أن السلطان لولي المقتول
على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اعتبط مسلماً يقتل فهو قوديد و قال
الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فجلداوا كل واحد منهما مائة جلدة وقالوا الذين يرمون المحصنات ثم
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم أجد أحداً من خلق الله تعالى يقتدي به أحد أقط على
غير فعل نفسه أو قوله فلو أن رجلاً حبس رجلاً رجلاً فقتله فقتله به القاتل وعوقب الحابس ولا يجوز في حكم الله
تعالى إذا قتل القاتل بالقتل أن يقتل الحابس بالحبس والجبس غير القتل ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز
وجل لأن الله إذا قال كتب عليكم القصاص في القتلى فالقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقلنا رأيت
الحابس إذا اقتصصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به وإنما تم حبس والحبس
معصية وليس فيها قصاص فيعزر عليها وسواء حبسه ليقتله أو لا يقتله ولو كان الحبس يقوم مقام القتل
إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس أتبع لولم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل
مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجلة وعامة ما أدخل محمد على
صاحبنا يدخل وأكثر منه ولكن محمد لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على
صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه فإن قال قائل وما ذلك قيل يزعم
أن قوماً لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم رده حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل
قتل القاتلون بقتلهم والرايون بأن هؤلاء قتلوا بقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن
الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً فلم يذكر رواية فقلت له رأيت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف
أن يقتله فقال لرجل شديداً لاضعف قتل فلانا فقال أنا أكتفه لك فكشفه وجلس على صدره ورفع لحية
حتى أبرز مذبحه وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح لانه هو القاتل ولاتلفت إلى معونة
هذا الذي كان سببه لأن السبب غير الفعل وإنما يؤخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا
أو الرد على قتل من مرفى الطريق ثم تقول في الرد لو كانوا حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون القوم
ويعززونهم ويقوونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير فمن حدثك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول
معي مثل هذا في الرد يقتلون قلت فتقوم لك بهذا حجة على غيرك أن كان قولك لا يكون حجة أف يكون قول
صاحبنا الذي تستدرك عليه مثل هذا حجة قال فلا تقوله قلت لا ولم أجد أحداً يعقل يقوله ومن قاله خرج
من حكم الكتاب والقياس والمعقول ولزمه كثير مما احتججت به فلو كنت إذا احتججت في شيء أو عبت سلمت
منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس المسد
حتى يموت وهو لا يجسه حتى يموت فخالف ما احتج به

باب القودين الرجال والنساء

قال أبو حنيفة لا قودين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
وقال أهل المدينة نفس المرأة بنفس الرجل وجرحها بجرحه قال محمد بن الحسن رأيت المرأة في العقل
أليست على النصف من دية الرجل قالوا بلى قيل لهم فكيف قطعت يده بيدها ويده ضعيف يدها في العقل
قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس
كغيرها ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلاً لضر به بأساً فهم حتى قتلوه قتلوا به جميعاً ولو أن عشرة قطعوا يد
رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النفس والجراح فإن قلمت أنا قطع يدي رجلين بيد رجل
فاخبر ونا عن رجلين قطع أيدي رجل جميعاً خزاها أحدهما من أعلاها والآخر من أسفلها حتى التقت الحديدان

في النصف منها أن تقطع يد كل واحد منهما وانما قطع نصف يده ليس هذا بما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله إذا قتل الرجل المرأة قتل بها وإذا قطع يدها قطعت يده يسدها فإن كانت النفس التي هي الأثر بالنفس فالذي هو أقل أولى أن يكون بما هو أقل وليس القصاص من العقل بسبيل ألا ترى أن من قتل الرجل المرأة فقد يقاتلها بعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن يقتل الحر بال عبد ودية الحر عنده ألف دينار ولعل دية العبد نجسة دنانير فلو كان تفاوت الدية يمنع القتل لم يقتل رجل بامرأة ولا حر بعبد لأنه لا يكون في العبد عنده إلا أقل من دية حر ولا عبد بعبد إذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول فإن زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لأن الله تبارك وتعالى ذكرها ذكرًا واحدًا فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم به عليه فقال جل ثناؤه النفس بالنفس إلى الجروح قصاص فلم يوجب في النفس شيئًا من القود إلا أوجب فيما سمي مثله فإذا زعم محمد أن من حجه أن عشرة يقتلون رجلًا واحدًا فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدر أن يقتلوه فإذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشر ديات إذا قتلوا إنسانًا فإن قلت معنى القصاص غير معنى الدية قلنا وكذلك في النفس أيضًا فإن قلت نعم فالوالم لا نسمع ما احتججت به إلا عليك مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين يسدوا وإذا قطعوا يدين يسد فأنما يسبه أن يكونوا قاسوها على النفس فقالوا إذا فأناسيًا لا يرجع كفاية النفس التي لا ترجع قضيتها عليها باشتراكهما في الأفاتة قضاء كل من فعل فعلا على الانفراد

(باب القصاص في كسر اليد والرجل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قصاص على أحد كسر يد أو رجل لأنه عظم ولا قود في عظم إلا السن وقال أهل المدينة من كسر يد أو رجل أقيده منه ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك أخبرنا محمد بن أبي بكر القرشي عن حماد عن إبراهيم قال ليس في عظم قصاص إلا السن وقال أبو حنيفة لا قصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف الدية في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم أكن لأضع الحديدي في غير الموضع الذي وضعها فيه القاطع ولا أقتص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الدية قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في أمومة فنبغي لمن رأى القرد في العظام أن يرى ذلك في الأمومة لأنها عظم كسر فوصل إلى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضًا أن يجعل في المنقلة القود وإن اقتص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد ترك قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضًا أن يقتص من الهاشمة وهي الشجة التي شمت عظم الرأس فإن لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كلاً نقص من الأصابع حتى قص منها عبد العزيز بن المطلب فاض عليهم فقصاصها فللبس يعدل أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كتاب الله عز وجل في القصاص إذا قال جل وعلا النفس بالنفس الآية أنما هو أفتنشى بشئ فهذا سوء وفي قوله والجروح قصاص أنما هو أن يفعل بالجراح مثل ما فعل بالجروح فلا نقص من واحد إلا في شيء يقات من الذي أفتن مثل عين وسن وأذن ولسان وغير هذا مما يقات فهذا يقات الأفاتة النفس أو جرح فيؤخذ من الجراح كما أخذ من الجروح فإذا كان على الابتداء يعلم أنه يقدر على أنه يقص منه فلا يراد فيه ولا ينقص اقتص منه وإذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقص منه كسر اليد والرجل لمعينين أحدهما أن دون عظمهما حائل من جلد وعروق ولحم وعصب ممنوع الإبما وجب عليه فلو استيقنا أننا كسر عظمه كما كسر عظمه

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأقدروا له وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قيل لأبراهيم يتقدمه قال نعم أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جابر عن ابن عباس قال بعبت ممن يتقدم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال

يدي رمضان بيوم أو
يومين إلا رجلاً كان
يصوم صياماً فليصمه
(قال الشافعي) وبهذا
كله نأخذ والظاهر من
أمر رسول الله والله

أعلم أن لا يصام حتى يرى
الهلال ولا يفطر حتى
يرى الهلال لأن الله
جعل الأهلة مواقيت
للناس والجمع قدرها
يتم وينقص فأمرهم
الله أن لا يصوموا حتى
روا الهلال على معنى
أن ليس بواجب عليكم
أن تصوموا حتى تروا الهلال
وان خفتم أن يكون
قدراً غيركم فلا تصوموا
حتى تروه على أن عليكم
صومه ولا تفطروا حتى
تروه لأن عليكم إتمامه
فان غم عليكم فأكلوا
العدة ثلاثين يعني فيما
قبل الصوم من شعبان
ثم تكونوا على يقين من
أن عليكم الصوم وكذلك
فاصنعوا في عدد رمضان
فتكونون على يقين
من أن يكون لكم الفطر
لأنكم قد صمتم كمال
الشهر قال ابن عمر
سمع الحديث كما وصفت
وكان ابن عمر يتقدم
رمضان بيوم قال
وحديث الأوزاعي
لا تصوموا إلا أن يوافق

لا تزد فيه ولا تنقص فعلنا ولكنا لا نصل إلى العظم حتى ننال مما دونه مما وصفت مما لا يعرف قدره مما هو
أكثر أو أقل مما نال من غيره والثاني أن لا تقدر على أن يكون كسر ككسر أبدأ فهو ممنوع من الوجهين
والمأمومة والمنقلة والهائمة أولى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جناها فقد شق بها اللحم والجلد
فنشق اللحم والجلد كما شقه ونهشم العظم أو ننقله أو نؤمه فنخرقه فان قال لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم
يتعذر دونه فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره

(كتاب سير الأوزاعي)

.. أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غم
جند من المسلمين غنيمة في أرض العدو من المشركين فلا يقسمونها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويحوزوها
وقال الأوزاعي لم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها غنما إلا حنسه وقسمه قبل أن يقفل
من ذلك غزوة بني المصطلق وهو أذن يوم حنين وخيبر وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر حين افتتحها
صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده وعليه جيوشهم في أرض
الروم في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم هم حرا وفي أرض الشرك
حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أما غزوة بني المصطلق فان رسول الله صلى الله
عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر علمهم فصارت بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد بن عقبة فأخذ صدقاتهم وعلى
هذه الحال كانت خيبر حين افتتحها وصارت دار الإسلام وعاملهم على الغل وعلى هذا كانت حنين وهو أذن
ولم يقسم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهم بالجعرانة أن يقسمه بينهم فإذا ظهر
الامام على دار وأثنى أهلها فيجري حكمه عليها فلا بأس أن يقسم الغنيمة فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي
حنيفة أيضاً وإن كان مغيراً فيها لم يظهر علمها ولم يجز حكمه فانا نكره أن يقسم فيها غنيمة أو فياً من قبل أنه
لم يجز له ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد لهم شركوهم في تلك الغنيمة ومن قبل أن
المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنم جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء
وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يزلوا يقسمون مغناهم في خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض
الحرب فان هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فمن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقل
أيضاً إذا قسم الامام في دار الحرب فقسمه جائز فان لم يكن معه جولة يحمل عليها المغنم أو احتاج المسلمون إليها
أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحب ذلك إلينا وأفضله أن لا يقسم
شيئاً من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال أبو يوسف عن مجاهد بن سعيد عن
الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص أني قد أمددتك بقوم فنألت منهم قبل تفق القتلى فأشركه
في الغنيمة قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يجزوا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسحق سئل عباد بن
الصامت عن الأنفال فقال فينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يستأونك عن الأنفال الآية أنزعه الله
منا حين اختلفنا وساءت أخلافنا فجعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لأنهم لم يجزوا ذلك ويخرجوها إلى دار الإسلام الحسن بن عمار عن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل
على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة في ذلك بسهم سهم فقالوا أجزنا فقال وأجزكا ولم يشهدا وقعة بدر
أشياخنا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمة في دار الحرب قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا حزن السنة وعسى أن

أحدكم يحتمل معنى
مذهب ابن عمر في
صومه قبل رمضان إلا
أن تصوموا على ما كنتم
تصومون متطوعين
لأن عليكم واجبا أن
تصوموا إذا لم تروا الهلال
قال ويحتمل خلافه
من أن يرى أن لا يوصل
رمضان بشئ من الصوم
الآن يكون رجل اعتاد
صوما من أيام معلومة
فوافق بعض ذلك الصوم
يوما يصل شهر رمضان
(قال الشافعي) فأختار
أن يفطر الرجل يوم
الثلث في هلال رمضان
إلا أن يكون يوما كان
يصومه فأختار صيامه
وأسال الله التوفيق
ولهذا تطير في الصلاة
سند كرم في موضعه ان
شاع الله وهو انتهى عن
الصلاة في ساعات من
النهار

(باب نفى الولد)

«حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب أو أبي سلمة عن
أبي هريرة «الثلث من
سفيان» أن رسول الله
قال الولد للفراش وللعاهر
الجحر» أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل ثامن الجهات وقول الأوزاعي على هذا كانت المقاسم في زمان عمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهما حرا غير مقبول عندنا الكلبى من حديث رفعه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش الى بطن نخلة فأصاب هنالك عمرو بن الحضرمي وأصاب أسيرا أو اثنين
وأصاب ما كان معهم من آدم وزيث وتجارة من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأنزل الله عز وجل في ذلك يستألفونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير حتى فرغ من الآية فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم المغنم ونحسه
محمد بن اسحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل ان شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقر
أصابها بقتل سرير بن نخله الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ لم (١) شرحبيل اذا لم يكن المسلمون محتاجين الى لحومها فقروا على (٣) خلتها
فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنمة والخمس وان كان المسلمون محتاجين الى لحومها فلتقسم عليهم فبأكلونها
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسمها وأخذ الخمس وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر اذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)
رحم الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف عند أهل المغازي
لا يختلفون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مغنم في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من
أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على بني المصطلق وصارت دارهم دار اسلام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أغار عليهم وهم غازون في نعمهم فقتلهم وسباهم وقسم أموالهم وسبهم في دارهم سنة نجس وانما أسلوا بعد ما
برزمان وانما بعث اليهم الوليد بن عقبة مصداقاً سنة عشر وقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم
دار حرب وأما ما خبرنا عن عائشة كان فيها مسلم واحد وما صالح الا اليهود وهم على دينهم وانما حوّل خير كله
دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فقلت من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه ولو
كان الامر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الوالي بلاد الحرب فدخل فيما عاب وأما ما حديث مجاهد عن الشعبي
عن عمر أنه قال من جاءك منهم قبل تنفق القتل فأسهم له فهو ان لم يكن ثابتا داخل فيما عاب على الأوزاعي
فانه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الاما هو
معروف ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فان كان حديث مجاهد ثابتا فهو
يخالفه هو يزعم أن المدد اذا جاءه ولما يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظروا لهم لم ينفقوا ولا ينفقون
بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنمة فلو كانت الغنمة عنده انما تكون للاولين دون المدد اذا تنفقت
القتلى انبغى أن يعطى المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب
كان جائزا وهذا تزل لقله ودخول فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب ثم جاء
المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للددشئ وهذا يناقض قوله وحجته عليه بحديث عن عمر لا يأخذ به ويدعه من
كل وجه وقد بلغني عنه أنه قال وان تنفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقسموا شركهم المدد
وكل هذا القول خروج مما احتج به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما الغنمة لمن شهد الواقعة لا للمد
وكذلك روى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
غنم بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لعثمان وطلحة رضي الله تعالى عنهما ولم يشهدا بدر فان كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه لانه يزعم أن ليس للامام أن يعطى أحد الم شهدا الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) بياض بالاصل

ابن الزبير عن عائشة
 زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم أن عبد بن
 زمعة وسعدا اختصما
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ابن أمة
 زمعة فقال سعد يا رسول
 الله أوصاني أخي إذا
 قدمت مكة أن انظر إلى
 ابن أمة زمعة فأقبضه
 فإنه ابن فقال عبد بن
 زمعة أخي وابن أمة أبي
 ولد علي فراش أبي فرأى
 شبها بينا بعتبة فقال
 هو لك يا عبد بن زمعة
 الولد للفراش وأختي
 منه يا سودة . أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن
 عمر أن رسول الله فرق
 بين المتلاعنين وألحق
 الولد بالمرأة . أخبرنا
 سفيان عن عبيد الله بن
 أبي يزيد عن أبيه قال
 أرسل عمر بن الخطاب إلى
 شيخ من بني زهرة كان
 يسكن دارنا فذهبت
 معه إلى عمر بن الخطاب
 فسأله عن ولاد من ولاد
 الجاهلية فقال أما
 الفراش فلفلان وأما
 النطفة فلفلان فقال
 عمر صدق ولكن رسول
 الله قضى بالفراش
 . أخبرنا إبراهيم
 ابن سعد عن ابن
 شهاب عن سميل بن
 سعد الساعدي بوذكر

وسلم غنائم بدر بسير شعب من شعاب الصفراء قريب من بدر وكانت غنائم بدر كإحدى عبادته بن الصامت
 غنمها المسلمون قبل تنزل الآية في سورة الانفال فلما تشاحوا عليها انتزعها الله من أيديهم بقوته عز وجل
 يستأونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم كلها خالصة وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والانصار وهم
 بالمدينة وانما أعطاهم من ماله وانما نزلت واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسة بعد غنيمته بدر ولم يعلم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أسهم نخلق لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 المؤلفه وغيرهم فانما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأنجاس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن
 جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعت في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا
 فيما صنعوا حتى نزلت يستأونك عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالفه فيه الا وراعي بسبيل

(أخذ السلاح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمه اذا احتاج اليه بغير إذن الامام
 فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يرد في المغنم وقال الاوزاعي يقاتل ما كان الناس في مععة القتال ولا
 ينتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنة من طول مكنته في دار الحرب وروى أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياك وايا الغلول أن تركب الدابة حتى يحس قبيل أن يؤدي إلى المغنم
 أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن تدره إلى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما قال الاوزاعي ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان وجوه تفسير لا يفهمه ولا يبصره الا من أعانه
 الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غنى ببق بذلك على دابته وعلى ثوبه أو يأخذ
 ذلك يريد به الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحمله لونه الادواب
 الغنيمه ولا يستطيع أن يعيش فانما كان هذا فلا يحمل للمسلمين تركه ولا بأس بتركه ان شاء وان كرهوا
 وكذلك هذه الحال في السلاح والحال في السلاح أين وأوضح ألا ترى أن قوم من المسلمين لو تكسرت
 سيوفهم أو ذهب ولهم غنائم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفهم من الغنيمه فيقاتلوا بها ماداموا في الحرب
 أرأيت ان لم يحتاجوا اليها في مععة القتال واحتاجوا اليها بعد ذلك يومين وأغار عليهم العدو ويقومون هكذا
 في وجه العدو بغير سلاح أرأيت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأرون هذا الرأي
 توهين لمكيدة المسلمين ولجنودهم وكيف يحمل هذا مادام في المععة ويحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمونين عليه أنه كان يغم
 الغنيمه فيها الطعام فيأكل أصحابه منها اذا احتاج الرجل شيئا يأخذه وحاجة الناس إلى السلاح في دار الحرب
 وإلى الدواب وإلى الثياب أشد من حاجتهم إلى الطعام . أبو اسحق الشيباني عن محمد بن أبي الجحالة عن ابن
 أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتي أحدنا إلى الطعام من الغنيمه فيأخذ حاجته
 (قال الشافعي) كان أبو حنيفة انما جعل السلاح والثياب والدواب فيا سأل على الطعام من غنى يجدها يشري به
 طعاما أو فقير لا يجد ما يشري به أحل لهم أكله وأكله استهلاك له فهو أن اجاز لن يجد ما يشري به طعاما
 أن يأكل الطعام في بلاد العدو فقام السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام ويتعكه بركوب الدواب
 كما يتفكه بالطعام فيأكل كل فالوداويأكل كل السمن والعسل وان اجتزا بالخبر اليابس بالمخ والجبن واللبن وأن يبلغ
 بالدواب استهلاكها أو يأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو كما تلذذ بالطعام غير الجوع
 وكان يلزمه اذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون ما بقي من

الطعام لمكاله ولا أحسب من الناس أحدا يجيز هذا وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو نزع سهما من جبل من بلاد العدو ما كنت بأحق به من أخيل وما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقا للسنة معقولا لأنه يحل في حال الضرورة الشيء فإذا انقضت الضرورة لم يحل وما علمت قول أبي حنيفة قياسا ولا خبرا

(سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب للفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب للراجل بسهم وقال الأوزاعي سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين ولصاحبه بسهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه وقال أبو حنيفة الفارس والبرذون سواء وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون البراذين قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجمل هذا ولا يعيز بين الفارس والبرذون ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذه الخيل ولعلها براذين كلها أو جلها ويكون فيها المقاريف أيضا ومما نعرف نحن في الحرب أن السرازين أو فوق أكثر من الفارس من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها مما لم يبطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الحجاز وأرى بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الوضوء ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي هذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وبهذا أخذ أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان محجورا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفارس سهمين كان مفضلا على المسلم إذا كان أعطى المسلم سهمين أو لم يكن له أن لا يسوى البهيمة بالمسلم ولا يقر بها منه وإن هذا كلام عربي وانما معناه أن يعطى الفارس سهمه وسهمين بسبب فرسه لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال جل وعز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا فاعلموا أن الفارس راكبه لا للفارس والفارس لا على شيء أنما على كفه فارسه بعنائه والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفارس على الهجين واسم الخيل يجمعهما فإن سفيان بن عيينة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدركت الخيل من يومها وأدركت الكوادر ضحى وعلى الخيل المنذر بن أبي حصه الهمداني ففضل الخيل على الكوادر وقال لا أجعل ما أدركك كالم يدركك فبلغ ذلك عمر فقال (١) هبنا الوادي أمه لقد أدركت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم يروون في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف فإن كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن هذه منقطعة والذي نذهب إليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقاريف ولو كنا ثبت مثل هذا ما خلفناه وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل أرض العدو غازا راجلا ثم ابتاع فرسا يقاتل عليه وأحرزت الغنمة

(١) جلة دعائية والغرض منها الإعجاب بعلمه وقوله لقد أدركت به أي ولدت شهما اه كتبه مصححه

حديث المتلاعنين فقال قال النبي انظروها فان جاءت به أسهم أدعج العيينين عظيم الأليتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه الا كاذبا قال فجاءت به على النبت المذكور : أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال ان جاءت به أميغر سبطا فهو لزوجها وان جاءت به أدعج جعدا فهو للذي يهيمه قال فجاءت به أدعج (قال الشافعي) وفي حديث ابراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الولد عن الزوج لأنه لو لم يفقه عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر إليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لأن الله لا يطلع على السرائر غيره وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء أبدا بغير الظاهر وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يغلب على سامعه وما سواها ولا في لا أعلم شيئا بعد

أن يقول رسول الله
للاعنة وهي حبي ان
جاءت به كذا فهو الذي
يتهمه وان جاءت
به كذا فلا أحسبه
الا قد كذب عليها
فتأتى به على ما وصف
انه للذي يتهمه ثم لا يجد
الذي يتهم به ولا هي
(قال الشافعي) وفي
حديث مالك عن نافع
ما في هذه الاحاديث من
إلحاق النبي الولد بالمرأة
وذلك نفيه عن أبيه وهو
أبين من هذه في نفي الولد
عن أبيه عند من ليس
له نظر (قال الشافعي)
وليس يخالف حديث
نفي الولد عن ولد علي
فراشه قول النبي الولد
للفراش وللعاهر الحجر
ومعنى قوله الولد للفراش
معنيان أحدهما وهو
أعجمها وأولاهما أن الولد
للفراش مالم ينصه رب
الفراش بالعان الذي
نفاه به عنه رسول الله فإذا
نفاه بالعان فهو منفي
عنه وغير لاحق بمن
ادعاه برناوان أشبهه كالم
يلحق النبي المولود الذي
نفاه زوج المرأة بالعان
ولم ينسبه الى رجل
بعينه وعرف النبي صلى
الله عليه وسلم شبهه به
لانه ولد علي غير فراش
وترك النبي أن يلحقه به

وهو فارس انه لا يضرب له الاسهم راجل وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم بسهم الخيل وتتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الا وزاعي حجة ونحن أيضا نسهم للفارس كما قال فهل عنده أثر مستند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بسهم فارس لرجل غرامعه راجلا ثم استعاروا واشتري فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسر ها هكذا وعليه في هذا أشياء أرايت لو قاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أو كل هؤلاء يضرب لهم بسهم فارس وانما هو فارس واحد هذا الاستقيم وانما توضع الامور على ما يدخل عليه الجند فمن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الى يومئذ هنا (قال الشافعي) رحمه الله القول ما قال الأوزاعي وقد زعم أبو يوسف أن السنة جرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو لا يخالف في أن الديوان محدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر وأن عمر انما دونه الديوان حين كثر المال والسنة انما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل بسهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي لانه لا يسهم عنده ولا عنده الامن حضر القتال فاذا لم يكن حاضر القتال فارسا فكيف يعطى بفارسه ما لا يعطى بيده وأما قوله ان قاتل هذا عليه يوما وهذا يوما أعطى كل واحد منهم فارس فلا يعطى بفارس في موضعين كما لا يعطى لو قاتل في موضعين إلا أن تكون غنيمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لامن استعار الفرس يوما ولا يومين اذا حضر المالك فارسا للقتال ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زده على سهم فرس واحد كالأسم من الراجل ومات لم يزد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه الى غير اقسموه فقال بعض من يذهب مذهبه انما أسهمت للفارس اذا دخل بلاد الحرب فارسا للثبوت التي كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا فما تقول ان اشتري فرسا قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة قال يكون فارسا اذا ثبت في الديوان قلنا فما تقول في خراساني أو عراقي فاد فرسا من بلاده حتى أتى بلاد العدو فقات فرسه قبل أن تنتهي الدعوة اليه قال فلا يسهم له سهم فرس قلنا فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذان أكثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة . وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضرب له بسهم في الغنيمة . وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخيبر فاجتمعت أئمة الهدى على الاسهام لمن مات أو قتل . وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يضرب لاحد من اسنشهد معه بسهم في شئ من الغنائم قط وانه لم يضرب لعبيدة بن الحر في غنيمة بدر ومات بالصقراء قبل أن يدخل المدينة . وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ورسول الله صلى الله عليه وسلم في النقي وغيره حال ليست لغيره وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى يارسول الله قال وأجرى قال وأسهم أيضا طلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى فقال وأجرى ولو أن اماما من أئمة المسلمين أشرك قوما لم يغزوا مع الجند لم يسع ذلك له وكان مسأفيه وليس للأئمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لاحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بهار هط مع وفون فنانعلم أنه أسهم لاحد منهم وهذا لا يختلف فيه فعليك من الحديث بما تعرف العامة واياك والشاذ منه فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا اليهود فسألهم فخذوا حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم

مثل قوله والعاهر الحجر
 بفعل ولد العاهر لا يلحق
 كان العاهر له مدعيًا أو
 غير مدعي (قال الشافعي)
 والمعنى الثاني إذا تنازع
 الولد رب الفراش والعاهر
 فالولد رب الفراش وإن
 نفي الرجل الولد بلعان
 فهو منفي وإذا حدث
 اقرار بعد اللعان فالولد
 لاحق به لأن المعنى الذي
 نفي به عنه بالتعانه وكذلك
 إذا أقر بكذبه باللتعان
 كان الولد للفراش كما قال
 رسول الله ولو أقر به مرة
 لم يكن له نفيه بعد اقراره
 باللعان لأن اقراره بكل
 حق لا دعي مرة يلزمه
 ولا يخرج منه شيء
 غيره وقد قال قائل من
 غير أهل العلم لا نفي الولد
 باللعان وأجعل الولد
 لزوم المرأه بكل حال لأن
 النبي قال الولد للفراش
 وقوله الولد للفراش
 حديث يجمع عليه ونفي
 الولد عن رب الفراش
 حديث يخالف الولد
 للفراش قال وحديث
 الولد للفراش ثابت
 وكذلك حديث نفي
 الولد باللعان والحديث
 أن النبي نفي الولد عن
 المتلاعنين وألحقه بأمه
 أوضح معنى وأخرى
 أن لا يكون فيه شبهة
 من حديث الولد للفراش
 لأنه إذا نص الحديث

المنبر فخطب الناس فقال إن الحديث سيفشوا عني فأتاكم عني يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف
 القرآن فليس عني * مسعر بن كدام والحسن بن عمار عن عمرو بن مرة عن البخري عن علي بن أبي
 طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال إذا أتاكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو أهدى
 والذي هو أتى والذي هو أحيا * أشعث بن سوار واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن قرطبة بن كعب
 الأنصاري أنه قال أقبلت في رهط من الأنصار إلى الكوفة فشيّعنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عني
 حتى انتهينا إلى مكان قد سماه ثم قال هل تدري ومن لم يمشيت معكم يامعشر الأنصار قالوا نعم لحقنا قال إن لكم
 الحق ولكنكم تأتون قوما لهم دوى بالقرآن كدوى التحل فأقبلوا الر رواية عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأناشركم فقال قرطبة لأحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا كان عمر فيما بلغنا
 لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بشاهدين ولو لا طول الكتاب لأسندت الحديث لك
 وكان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والر رواية تزاد
 كثرة ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فأياك وشاذ الحديث وعليك
 بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك فما خالف
 القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن جاءت به الرواية * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه أتى لأحرم ما حرم القرآن والله لا يسكون على بشيء فاجعل
 القرآن والسنة المعروف لك أمما فأندوا تباع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة
 * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة هوازن أن وفد هوازن سأله فقال أمما كان
 لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم وأسأل لكم الناس إذا صليت الظهر فقوموا وقولوا أنا نشفع برسول الله صلى الله
 عليه وسلم على المسلمين وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أمما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقالت الأنصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس أمما كان ولي ولبنى سليم فلا وقالت بنو سليم
 أمما كان لنا فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن حابس أمما كان لي ولبنى عقيم فلا وقال
 عيينة أمما كان لي ولبنى فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحصته من هذا السبي فله
 بكل رأس ست فرائض من أول في نصيبه فردوا إلى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم
 ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولو أن أمما أمر جندا أن يدفعوا ما في أيديهم
 من السبي إلى أصحاب السبي بست فرائض كل رأس لم يجز ذلك له ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا
 والناس النبي صلى الله عليه وسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيئة وهذا حيوان بعينه بحيوان بغير عينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أمما ذكر من أمر بدر وأن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم لعبيدة بن الحارث فهو عليه إن كان كما زعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد
 الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهما فان كان كما قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي ولم يمت عبيدة إلا بعد قسم الغنيمة فأمما ذكر من أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسهم
 لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرًا وانزل تخميس الغنيمة وقسم الأربعة الأسهم بعد الغنيمة (قال
 الشافعي) وقد قيل أعطاهم من سهمه كسهمان من شهد فأما الر رواية المتظاهرة عندنا فكما وصفت قال الله
 عز وجل يستألفونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فساكنات غنائم بدر
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاها وانما نزلت واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة والرسول

هو أن رجلين تنازعا ولدا
أحدهما يدعي لرب أمه
الواطي لها بالملك والآ خر
يدعي لرجل وطى تلك
الامة بغير ملك ولا نكاح
فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بنسبه
لملك الامة أفرأيت
لو قال لنا قائل اذا كان
مثل هذا فالول للفراس
لان رسول الله انما لحقه
بالفراس بالدعوى
لصاحب الفراس واذالم
يكس هذا فوله مولود
على فراس رجل لم يحقه
به الادعوى يحدتها
له هل الحق عليه الآن
معه ولا في الحديث أن
يثبت النسب بالحلل
ولا يثبت بالحرام وان لم
يكس نصا بان الولد
للفراس بدعوى قرب
الفراس وأن يكون
يدعيه له من يجوز
دعوه عليه فحديث
الحاق الولد بالمرأة بين
بنفسه لا يحتاج فيه الى
تفسير من غيره فلا
يحتمل تأويل ولا ولم أعلم
فيه مخالف من أهل العلم
(قال الشافعي) أ رأيت
لو أن رجلا عمد الى سنة
لرسول الله فخالفها
أولى أمر عرف عوام
من العلماء مجتمعين
عليه يعلم لهم فيه منهم
مخالفا فعارضه أ يكون

واذى القربى بعد بذر على ما وصفت لك يرفع جسمها ويقسم أربعة أنحاسها وافرأ على من حضر الحرب
من المسلمين الا السلب فانه سن أنه للقاتل في الاقبال فكان السلب خارجا منه والا الصنف فانه قد اختلف فيه
فقيل كان يأخذ من سهمه من الخمس والا البالغين من السبي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن فيهم سنتا
فقتل بعضهم وفادى بعضهم أسرى المسلمين فالامام في البالغين من السبي مخير فيما حكيت أن النبي صلى الله
عليه وسلم سنه فيهم فان أخذ من أحد منهم فدية فسبيلها سبيل الغنيمة وان استرق منهم أحد فسبيل المرفوق
سبيل الغنيمة وان آفادهم بقتل أو فادى بهم أسيرا مسلما فقد خرجوا من الغنيمة وذلك كله كما وصفت وأما
قوله في سبي هوازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استوهبهم من المسلمين فكذلك يدل على أنه يسلم
للمسلمين حقوقهم من ذلك الا ما طابواعنه أنفعا وأما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض
بكل سبي شح به صاحبه فكذلك ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض انما أعطاهم اياها عن رضاه
من قبله ولم يرض عينه فأخذ عجزا وقال أغير بها هوازن فما أخرجها من يده حتى قال له بعض من خدعه
عنها أرغم الله أنفك فوالله لقد أخذتها ما نديها بناهد ولا بطنها بالود ولا جدها بما جدد فقال حقا ما تقول قال
ياي والله قال فأبعدها الله وأبأها ولم يأخذها عوضا وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما
أمر به أن لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من الثقات وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع
الحيوان نسيئة واستسلف بغيره وقضى مثله واذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيئة لانه لا يكال ولا يوزن
ولا يذرع ولا يعلم الا بصفة وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفاوتان فهو محجوج بقوله لانه لا يجيز الحيوان
نسيئة في الكتابة ومهر النساء والديات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الديات بصفة الى
ثلاث سنين فقد أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم نسيئة فكيف زعم أنه لا يجيزها نسيئة وان زعم أن
المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيئة فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه وأما ما ذكر
من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمسن الناس على بشي فاني لأحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم
الا ما حرم الله فما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فيه حكم الا بما أحله الله به وكذلك ما حرم شيئا
قط فيه حكم الا بما حرم بذلك أمر وكذلك اقترض عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي أوحى اليك انك على
صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما أوحى اليه وشهد له أنه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن
جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك تهدي الى صراط مستقيم فأخبر أنه فرض عليه اتباع
ما أنزل الله وشهد له بأنه هاد مهتد وكذلك يشهد له قوله لا يمسن الناس على بشي وان الله أحل له أشياء
حظرها على غيره مثل عدد النساء وان ياتهب المرأة بغير مهر وفرض عليه أشياء خففها عن غيره مثل فرضه عليه
أن يجيز نساء ولم يفرض هذا على غيره فقال لا يمسن الناس على بشي يعني مما خص به دونهم فان نكاحه
أكثر من أربع ولا يحل لهم أن يبلغوه لانه انتهى بهم الى الأربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من تحجير
نسائه لانه ليس بفرض عليهم فأما ما ذهب اليه من ابطال الحديث وعرضه على القرآن فلو كان كما ذهب اليه
كان محجوبا به وليس يخالف القرآن الحديث ولكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين معنى ما أراد
الله خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن يفرض الله فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى أبان ذلك في غير موضع من كتابه قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت الآية وقال عز وجل فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا
سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

له حجة بخلافه أم يكون
بها جاهلا يجب عليه
أن يعلم لأنه لو جاز هذا
لأحد كان لكل أحد
أن ينقض كل حكم
بغير سنة وبغير
اختلاف من أهل العلم
فن صار إلى مثل
ما وصفت من أن لا ينفي
الولد بلعان خالف سنة
رسول الله ثم ما أعلم
المسلمين اختلفوا فيه
ثم من أعجب أمر قائل
هذا القول أنه يدعي
القول بالإجماع وأبطال
غيره فما بعدو أن
يكون رجلا لا يعرف
اجماعا ولا افتراقا في
هذا أو يكون رجلا
لا يبالي ما قال

(باب في طلاق الثلاث
المجموعة)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد المجيد عن ابن
جريح عن ابن طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء
قال لابن عباس
إنما كانت الثلاث
على عهد رسول الله
تجعل واحدة وأبي بكر
وثلاث من أماره عمر
فقال ابن عباس نعم
.. حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم وعبد المجيد

وسلم أنه قال ما أعرفن ما جاء أحدكم الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى ما هذا ما
وجدنا في كتاب الله عز وجل أخذنا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى دخل من ردة الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي فلم يحزله المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة
وعنها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك . قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أرض الحرب
فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام ممد لهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا
بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها . وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم
ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمة لا ينكر ذلك منهم وإلى جماعة ولا عالم . وقال أبو
يوسف حدثنا الكلبى وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأشعري يوم حنين إلى أوطاس
فقاتل من بهمن هرب من حنين وأصاب المسلمون يومئذ سبايا وغانم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ولا تعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمة
واحدة وفيها واحدا . وحدثنا محمد بن عبد الله عن حماد بن عمار الشعبي وزيد بن علاقة الثعلبي أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص
قد أمددتك بقوم فغنمناهم قبل أن تنفق القتلى فأشركه في الغنيمة . محمد بن إسحق عن يزيد بن
عبد الله بن قسيط أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في خمسمائة من المسلمين ممددا
لزيد بن لبيد وللهاجر بن أبي أمية فوافقوا الجند قد افتتح البحر في البن فأشركهم زيد بن لبيد وهو ممن شهد
بدر في الغنيمة . وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيرة بجهل هذا ألا ترى أنه لو غزا
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وترك الجند دأ لهم لولا هؤلاء ما اقترب السرايا
أن يبلغوا حيث بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فهم وما سمعنا
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت شيئا ما أصابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى احتج
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي ونالقه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه بختين فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة
منهم ردة لا أخرى وإذا كان الجيش هكذا فلو أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش
كانوا فيه شركاء لأنهم جيش واحد وبعضهم ردة لبعض وإن تفرقوا فاساروا أيضا في بلاد العدو فكذلك
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا . فاما جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مقيم له عليه ولو جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقونة
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم أو ينفروا إليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم وإنما يشرك
الجيش الواحد الداخل واحد وان تفرق في ميعة اجتماع في موضع . وأما ما احتج به من حديث مجاهد أن عمر
كتب فغنمناهم قبل تنفق القتلى فأشركهم في الغنيمة فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى
قبوله منه وهو أن كان يثبت عنه فهو محجوج به لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم
بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجاءهم الممدد والقتلى تشحطون في دماءهم لم يشركوهم ولو
قتلوهم فنفقوا وجاءوا الجيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل بيوم وقبل مقدم الجيش الممدد بأشهر
شركوهم خالف عمر في الأول والآخروا احتج به . فاما ما روى عن زيد بن لبيد أنه أشركه في غنيمته فزيد بن
كتب فيه إلى أبي بكر فكتب أبو بكر رضي الله تعالى عنه إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة فكلهم زياد أصحابه
فطابوا أنفسا أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولنا وهو يخالفه ويرى عنه خلاف ما رواه
عنه أهل العلم بالغزو . قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تدأى الحر حتى وتتفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها

أخبرني عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبيرة أخبره أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال طلقني طلقني فقال لا تأخذ امرأتك إلا ما تأخذ ثلثنا وتدع تسعة وسبعاً وتسعين يا أخيراً مسلم وعبد المجيد عن ابن جريح عن مجاهد قال رجل لابن عباس طلقني طلقني فقال لا تأخذ امرأتك إلا ما تأخذ ثلثنا وتدع سبعاً وتسعين (قال الشافعي) فإن كان معنى قول ابن عباس أن الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله واحدة يعني أنه بأمر النبي فالذي يشبه والله أعلم أن يكون ابن عباس قد علم أن كان شيئاً فنسخ فإن قيل فإدله على ما وصفت قبل لا يشبه أن يكون يروي عن رسول الله شيئاً يخالفه بشئ لم يعلمه كان من النبي فيه خلافة فإن قيل فلهذا شئ يروي عن عمر فقال فيه ابن عباس بقول عمر فيل قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة وبيع الديار بالدينارين وفي بيع أمهات الأولاد وغيره فكيف يوافق في شئ يروي عن النبي فيه خلافة وإن قيل فلم يذكره قبل وقد يستل

وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير وأخذ المسلمون ذلك بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للنساء في شئ من غزوه وما جاء في هذا من الأحاديث كثيراً لا طول ذلك لكنت لك من ذلك شيئاً كثيراً ومحمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن ابن هرم قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إليه ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يرضع لهن من الغنمة ولم يكن يضرب لهن بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضع لهن ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول من حفظت عنه من مجازينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حماد بن اسمعيل عن جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتب نسائي هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فقد كان يغزو بهن في داو بن المروزي وذكر كلمة أخرى وكتب نسائي هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم فلم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحدن من الغنمة وانما ذهب الأوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو منقطع روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهوداً ونساء من نساء المسلمين وضرب لليهود وللنساء بمثل سهم الرجال والحديث المنقطع لا يكون حجة عندنا وانما اعتمدنا على حديث ابن عباس أنه متصل وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فبين يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو ولا يسهم لهم ولكن يرضع لهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غزاه من يهود أو أسهم لهن ولا المسلمون بعد من استعانوا به على عدوهم من أهل الكتاب والمجوس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه يجهل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود قينقاع فرضع لهم ولم يسهم لهم والحديث في هذا معروف مشهور والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت قبل هذا وقد رأيت أهل العلم بالمغازي يروون أن النبي صلى الله عليه وسلم أعمار رضع لمن استعان به من المشركين وقد روى فيه حديثاً موصولاً لا يختص بذكره

(سهمان الخليل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له إلا الواحد وقال الأوزاعي يسهم للفرسين ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه عمل الأئمة قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين الأحاديث واحد وكان الواحد عندنا إذا لا تأخذه وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا مثل قول أهل الجواز وبذلك مضت السنة وليس يقبل هذا ولا يحمل هذا الجهال فن الإمام الذي عمل بهذا العالم الذي أخذ به حتى نظر أهواً هل لا يحمل عنه ما مومن هو على العلم أولاً وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله لم يقاتل عليه وانما قاتل على غيره فتفهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدبره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحفظ عن لقيت من سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون للفرس واحد وبهذا أخذنا أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم كان يضرب في المغنم أربعة أسهم سهم له وسهمين للفرس وسهم في ذوى القربى سهم أمه صفيه يعني يوم خيبر وكان سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يروونه عن يحيى بن عباد وروى مكحول أن الزبير

حضر خيبر فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفريسيه فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرض لو أسهم لابن الزبير لفريسين أن يقول به فأنشبه إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بحرصه على زيادته وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول ولكننا ذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يرووا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لفريسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خيبر بثلاثة أفراس لنفسه السكك والطرب والمر تجز ولم يأخذ منها إلا الفرس واحد * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيمة وقال الأوزاعي يسهم لهم وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخيبر لصبي في الغنيمة وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي وإن هذا الخبر معروف عن أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا محمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى محمد بن جابر كتابه كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم فإنه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبد الله « شك أبو محمد الربيع » عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأما ابن أربيع عشرة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله في المقاتلة فلو كان هذا الأوزاعي لأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما أحد من المهاجرين والانصار ولده ولد في سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن أبي بكر فإن أسماء ولده بذي الحليفة في حجة الإسلام فثبت من هذه الأحاديث والفتيا والله أعلم أن غزوهم ومقامهم فيه كان أقل مدة من أن يتفرغوا للنساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الجحفة في هذا مثل الجحفة في المسئلة قبل في النساء وأهل الذمة يرضخ للعلماء ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرضخ * قال أبو حنيفة في رجل من المشركين يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له سهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم وقال الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم فحق على المسلمين أسهامه وقال أبو يوسف فكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أقر في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للجيش الذي فيها أنهم لا يشركون في الغنائم وقال في هذا أشركه وأما أسلم بعدما غنموا والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم وقواهم ومن ضعفهم وكانوا ردأهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعتهم عن الغنيمة بجهد وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول وما تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لمثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من بني قريظة فغنوا دماءهم وأموالهم ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من أئمة العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة ابن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء يثبت ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضر في حفظه فنشهد قتالاً لم أسلم فخرج من دار الحرب وأوكل مع المسلمين مشركاً فأسلم أو عبد فاعتق وجاء من حيث جاء مشرك في الغنيمة ومن لم يأت حتى تنقضي الحرب وإن لم تحز الغنائم لم يشرك في شيء من الغنيمة لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنيمة من لم يحضر القتال ويكون ردأ لأهل القتال غار يامعهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

فيه ولا ينقص فيهِ الجواب وبأن على الشيء ويكون جائزاً له كما يجوز له لو قيل أصلى الناس على عهد رسول الله إلى بيت المقدس أن يقول نعم وإن لم يقل ثم حولت القبلة قال فإن قيل فقد ذكر على عهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر قيل والله أعلم وجوابه حين استفتي يخالف ذلك كما وصفت فإن قيل فهل من دليل تقوم به الجحفة ترك أن تحسب الثلاث واحدة في كتاب أو سنة أو أمرين مما ذكرت قبل نعم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعد رجلاً إلى امرأته فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها وقال والله لا أوبك إلى ولا تحلين أبداً أنزل الله الطلاق مرتان فأسأله بمعروف أو تسريحاً بحسبان فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من

كان منهم طلق أو لم يطلق

وذكر بعض أهل التفسير

هذا ففعل ابن عباس

أجاب على أن الثلاث

والواحدة سواء وإذا

جعل الله عدد الطلاق

على الزوج وأن يطلق

مضى شاء فسواء الثلاث

والواحدة وأكثر من

الثلاث في أن يقضى

بطلاقه (قال الشافعي)

وحكم الله في الطلاق أنه

مرتان فامسك بعرف

أو تسريح بإحسان وقوله

فانطلقها يعني والله

أعلم الثلاث فلا تحل له

من بعد حتى تنكح

زوجا غيره فدل حكمه

أن المرأة تحرم بعد

الطلاق ثلاثا حتى تنكح

زوجا غيره وجعل حكمه

بأن الطلاق إلى الأزواج

يدل على أنه إذا حدث

تحريم المرأة بطلاق

ثلاث وجعل الطلاق

إلى زوجها فطلقها ثلاثا

بمجموعة أو مفرقة حرمت

عليه بعدها حتى تنكح

زوجا غيره كما كانوا

مملكين عتق رقيقهم

فان أعتق واحدا أو مائة

في كلمة لزمه ذلك كما

يلزمه كلها جمع الكلام

فيه أو فرقه مثل قوله

لنسوقه أنسنت طواقي

وواته لأقربكن وأنتن

على كظهر أمي وقوله

هم مجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فيلحقان جميعا بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنيمة أنه لا يسهم لهما ذلك بل يلق المسلمون قتالا بعد لحاقهما وقال الأوزاعي يسهم لهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسهم لهذين ولا يسهم للجنود الذين هم رده لهم ومعونة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من السلف أنه أسهم لهؤلاء وليسوا عندنا بمن يسهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحربي يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسهم لواحد منهما إلا أن يلقيا مع المسلمين قتالا فيستر كان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان ينبغي لأبي حنيفة إذا قال هذا أن يقول في المدد فقد قال في المدد خلافه فزعم أن المدد يشركون الجيش مالم يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب فان قال على أولئك عشاء لم يكن على هذين فقد ينبعثون من أقصى بلاد الإسلام بعد الواقعة بساعة ولا يحمل لهم شيئا فلو جعل لهم ذلك بالغنائم جعله مالم تقسم الغنيمة ولو جعله بشهود الواقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الواقعة فهذا قول متناقض . قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للإمام أن ينقله إياه لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل علفا فله سلبه وعلمت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم وقال أبو يوسف حدثنا أبو حنيفة عن حماد بن عمار عن إبراهيم أنه قال إذا نقل الإمام أصحابه فقال من قتل قتيلا فله سلبه فهو مستقيم جائز وهذا النقل وأما أن لا ينقل الإمام شيئا من هذا فلا ينقل أحد دون أحد والغنيمة كلها بين جميع الجند على ما وقعت عليه المقاسم وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم (قال الشافعي) القول فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلع عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل قتيلا فله عليه بيعة فله سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالفه علمته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قاله بعد تقضى الحرب لانه وجعل سلب قتل أبي قتادة في يدي رجل فأخرجهم من يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضى الحرب (قال الشافعي) رحمه الله فالسلب لمن قتل مقبلا في الحرب مبارزا أو غير مبارزا قاله الإمام أبو يوسف رحمه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم من سنه بعده قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر معونة وقد قاله من بعده من الأئمة : أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى بشر بن علقمة قال بادرت رجلا يوم القادسية فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فنقلني سعد . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شيء بعد ما يخرج إلى بلاد الإسلام فان كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها وإن كانت قد قسمت باعه فقصد بئنه وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون به على أهلهم وبالقد يد ويهدي بعض إلى بعض لا ينكره إمام ولا يعيبه عالم وإن كان أحد منهم باع شيئا منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنيمة وإن باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش وقال أبو يوسف أنا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد فيما احتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والدواب والخياب إذا كان من الغنيمة وتنهى عن السلاح إلا في معمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه هذا يختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه واتسع هذا المهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكره ونهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لي من فيثكم ولا هذه وأخذوا برقة من سنام بعير إلا الخمس والخمس مردود فيكم

على كذا ولفلان على كذا فلا يسقط عنه بجمع الكلام معنى من المعاني جميعه كلام فيلزمه بجمع الكلام ما يلزمه بتفريقه فان قال قائل فهل من سنة تدل على هذا قبل نعم حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أنه سمعها تقول جاءت امرأة رفاعة القرظي الى رسول الله فقالت اني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقا فتروجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هبة الثوب فتبسم رسول الله وقال أتردين أن ترجعي الى رفاعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته قال وأبو بكر عند النبي وخالد بن سعيد ابن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادي يا أبا بكر ألا تسمع ما يجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشافعي فان قيل نقدي محتمل أن يكون رفاعة بت طلاقها في في مرات قلت ظاهره في مرة واحدة وبت

فأدوا الخيط والخيط فان الغلول عار وشار على أهله يوم القيامة فقام اليه رجل بكبة من شعر فقال هب هذا الى أخط برذعة بعير لي أدبر فقال أمان يصيب منه فهو لك فقال اذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها وقد بلغنا نحو من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف ينتقع به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضيّق أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبا عمرو لم يأخذ الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيما نرى والله تعالى أعلم انما أخذ من السنة وما لا اختلاف فيه من جوار الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غني عنه أن يركب ولا تسليح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الاجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل الطعام للقياس اذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو فيكون له دون غيره من الجيش ففضل منه شيء انما فضل من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولولم يجزله أن يجبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يخرج منه الاداؤه الى المغنم لانه للجيش كلهم ولاهل الجيش لا يخرج منه التصديق لانه تصديق بمال غيره فان قال لا أجدها لاهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة آداها الى أيها شاء . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يقع على الحارية من الغنمة انه يدرا عنه الحد ويؤخذ منه العقر والحارية وولدها من الغنمة ولا يثبت نسب الولد وقال الأوزاعي وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحدين مائة جلدة ومهر قيمه عدل وبلهقونها وولدها له لكانه الذي له فيها من الشرك . قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له فيها نصيب على ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيها العقر بلغنا عن عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال لا حد عليه وعليه العقر . أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان الامام أن يخطي في العقوبة من أن يخطي في العقوبة فاذا وجدتم لمسلم مخرجا فادروا عنه الحد . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فاعليه الرجم ان كان محصنا والحد ان كان غير محصن ولا يلحق الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراس والعاهر الحجر والعاهر الزاني ولا يثبت نسب الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان . أرايت رجلا زني بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه الامام الحد أي يكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أقاموا الحدود على الزناة ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا أثبت منه نسب الولد . حدثنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصدوق الصدوق درأ الحد وبلغنا عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة تؤتي بها وقد فرت فتقول جعت فأعطاني وتقول الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منهما تقول هذا وان كان هذا الذي وطئ الحارية له نصيب فيها فذلك أحرى أن يدرا عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الحارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه فيهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عتقه يجوز في جماعتهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة المسلمين مولى لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما علمت أن أبا يوسف احتج بحرف من هذا إلا عليه زعم أن الرجل اذا وقع بالحارية من السبي لا يثبت الولد نسب ولا يؤخذ منه مهر لانه زنا ويدرا عنه الحد ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرا عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع على الحارية له فيها شرك وان ابن عمر قال في الرجل يقع على الحارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدرا عنه الحد ونحن وهو تلحق الولد به فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الحارية من الجيش على الواقع على الحارية بينه وبين آخر لحق النسب وجعل عليه المهر ودرا عنه الحد وان جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده

انما هي ثلاث اذا
احتلت ثلاثا وقال
رسول الله أتريدن أن
ترجعي الى رفاة لاحتى
يدوق عسلتك ولو كانت
عائشة حسبت طلاقها
بواحدة كان لها أن
ترجع الرفاعة بلا
زوج فان قيل أطلق
أحد ثلاثا على عهد

النبي قيل نعم عو عر
الصلاتي طلق امرأته
ثلاثا قبل أن يخبره النبي
أنها تحرم عليه باللعان
فلم أعلم النبي نهام وفاطمة
بنت قيس تحكى للنبي
أن زوجها بت طلاقها
تغني والله أعلم أنه طلقها
ثلاثا وقال النبي ليس
للكلية نفقة لانه والله
أعلم لارجعه له عليها ولم
أعلمه عاب طلاق ثلاث
معا (قال الشافعي)
فلما كان حديث عائشة
في رفاة موافقا ظاهر
القرآن وكان ثابتا كان
أولى الحديثين أن يؤخذ
به والله أعلم وان كان
ليس بالبين فيه جدا
(قال الشافعي) ولو كان
الحديث الآخر لمخالفا
كان الحديث الآخر
يكون ناسخا والله
أعلم وان كان ذلك ليس
بالبين فيه جدا

ان كان ثيبا حد الزنا بالرجم وحمده حد البكر ان كان بكر فجعله زانيا غير زان وقياسا على شيء وخالف بينهما
وبين ما فاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحديث الى شيء روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
في مولاة لما طبرت فاستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب ففصر بهاماته وهي ثيب وما احتج به من أن
الرجل من الجيش لو أعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضا لا يقول في عتق الرجل من الجيش قولنا مستقيما
فرغم أن الجيش اذا أحرزوا الغنيمة فأعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه وان كان له فيهم شرك لانه استهلاك
ويقول فان قسموا بين أهل كل راية فأعتق رجل من أهل الراية جاز العتق لانه شرك يملك بفعله مرة شريكا
يجوز عتقه وأخرى شريكا لا يجوز عتقه

(في المرأة تسمى ثم يسي زوجها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة اذا سببت ثم سب زوجها بعد ما يزوجها في دار الحرب انهما على
النكاح وقال الأوزاعي ما كان في المقاسم فهم على النكاح وان اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع
وان شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعد ما يستبرأ بحضة على ذلك مضى المسلمون ونزل به
القرآن وقال أبو يوسف انما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهن
في دار الحرب وأحرز وهم دون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبايا من التي متى
يضعن وغير الحبايا حتى يستبرأ بحضة واحدة وأما المرأة تسببت في زوجها وصار عملها كمن قبل أن
تخرج الغنيمة الى دار الاسلام فهم على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما ان شاء في قول الأوزاعي على
ذلك النكاح فهو اذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحد غيره ولا يوطأها هو وان كان النكاح قد
انقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما الا بنكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سب رسول الله
صلى الله عليه وسلم سبى أو طاس وبني المصطلق وأسر من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبى وأمر أن لا توطأ
حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا هل سبى زوج مع امرأته ولا غيره
وقال واذا استؤمن بعد الحرية فاستبرأت أرحامهن بحضة ففي هذا دلالة على أن في تصيرهن إماء بعد
الحرية قطعا للعصمة بينهما وبين أزواجهن وليست العصمة بينهما وبين أزواجهن بأكثر من استيئانهن بعد
حريتهن (قال الشافعي) وأبو يوسف قد خالف الخبر والمقول أرايت لو قال قائل بل أنتظر بالتي سببت
أن يخلو زوجها فان جاء زوجها مسلما وأسلمت ولم يسب معها كانا على النكاح وإلا حلت ولا أنتظر بالتي سبى
معها زوجها الا الاستبراء ثم أصبحا لآل نزوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كحال حكمها أما كان أولى أن
يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان سبى أحدهما فأنخرج
الى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما وقال الأوزاعي ان أدركها زوجها في العدة وقد
استردّها زوجها وهي في عذتها جاع بينهما فانه قد كان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم
اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو يوسف قول
الأوزاعي هذا ينقض قوله الاول زعم في القول الاول ان شاء ردها الى زوجها وان شاء زوجها غيره وان شاء
وطئها وهي في دار الحرب بعد وزعم أنهم اذا خرجوا الى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك فكيف استحلت أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع
السبأ وأخرج بهن الى دار الاسلام فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا
أن لا توطأ الحبايا حتى يضعن والحبايا حتى يستبرأ بحضة ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن
فيها ان جاءوا ولم يأمروا بوطئهن في عدة والعدة أكثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لأزواجهن فيهن

الآن المسلمين يستبرؤنهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه داخلة في جواب المسئلة قبلها * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتي إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذه بغير قيمة وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن أصابه بعد القسمة أخذه بالقيمة وقال الأوزاعي إن كان أبق منهم وهو مسلم استتيب فإن رجع إلى الإسلام رده إلى سيده وإن أبق قتل وإن أبق وهو كافر خرج من سيده ما كان عليه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء صلبه ولو كان أخذ أسيرا لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الوجوه ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يجوز للمشركون العبد اليهم كما يجوزون العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم تغض هذا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا وإنما الصلب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال * قال حدثنا الحسن بن عمار عن عمار بن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبغيره أحرزهما العدو ثم طفر بهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما إن أصبتهما قبل القسمة فهما لك * قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرزه العدو وظفر به المسلمون فردّه على صاحبه * قال وحدثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تنكأوا دماءهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويعقد عليهم أولهم ويرد عليهم لقطاءهم قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه وقوله ويرد عليهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السرية رد الجيش على الفقراء القعد فيهم بهذا الحديث وقال أبو يوسف الذي بأسره العدو وقد أحرزوه وملكوه فادأصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبق اليهم فهنا مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو أحرزوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مقررون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليتهم فأما الصلب فليس يدخل فيما هنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة بين العبدان أبق إلى العدو والعبد يحرزه العدو ولا فرق بينهما وهما السيد هما إذا طفر بهما ووالاهم قبل يقسمان ووالاهم بعد القسمة سواء وإن كان للسيد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده وقد قال هذا بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بئس لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بئس * قال أبو حنيفة إذا كان السي رجل أو نساء وأخرجوا إلى دار الإسلام فأنكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوا قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون بيع السبا بأسا وكانوا يكرهون بيع الرجال إلا أن يفادي بهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحدهما صليت عليه لأنه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا قايما للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر مسلما أراد أن يدخل دار الحرب بريقي للمسلمين كفارا وريقي من رقيق أهل الذمة رجالا ونساء كنت تدعه وذلك ألا ترى أن هذا مما يتكبرون به وتعبر بلادهم ألا ترى أني لا أتزل تاجر يدخل اليهم بشيء من السلاح والحديد وشيء من الكراع مما يتقون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يقتلوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنه وأما مفاداة المسلم بهم فلا بأس بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالا ونساء وصبيانهم معهم فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في الرجال البالغين بأن يمن عليهم ويفادي بهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى يوم بدر فقتل

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أيمى يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي فقال النسي ليرتجعها فردّها على ولم يرها شيئا فقال إذا ظهرت فليطلق أو ليسك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يحبس فقلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله قال نعم (قال الشافعي) حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن

بعضهم وأخذ القديمة من بعضهم ومن على بعض ثم أسر بعضهم بدهر ثمامة بن أثال فنق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعد ومن على غير واحد من رجال المشركين ووهب الزبير (١) بن باطا لثابت بن قيس بن شماس ليمن عليه فسأل الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بني قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فبيعوا في كل موضع من المشركين وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين * أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين (قال الشافعي) فاما الصبيان اذا صاروا اليانيس مع واحد منهم أحد والديه فلا يبيعهم منهم ولا يفادي بهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فاذا تحقروا اليانيس والدمع أحد منهم فان حكمه حكم مالكه وأما قول أبي يوسف يقوى بهم أهل الحرب فقد عمن الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فبمن على غيرهم بهم وهذا مما يحل لنا أرايت صلة أهل الحرب بالمال واطعامهم الطعام أليس بأقوى لهم في كثير من الحالات من بيع عبد أو عبيدين منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر فقالت ان أمي أتني وهي راغبة في عهد قريش فأفصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فكسدا اقرباء له بحكمة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سبي بني قريظة فاما الكراع والسلاح فلا أعلم أحد اخص في بيعهما وهو لا يجيز أن يبيعهما * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أصاب المسلمون أسرى فأخرجوهم الى دار الاسلام رجالا ونساء وصبيانا وصاروا في الغنيمة فقال رجل من المسلمين أو انسان قد كذا أمناهم قبل أن يؤخذوا وانهم لا يصدقون على ذلك لانهم أخبروا عن فعل أنفسهم وقال الاوزاعي هم مصدقون على ذلك وأما نهم جائز على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد على المسلمين أذناهم ولم يقل ان جاء على ذلك بينة والا فلا أمان لهم قال أبو يوسف للحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه لا يبصرها الا من أعانه الله تعالى عليها وهذا من ذلك انما معنى الحديث عندنا يعقد على المسلمين أولهم ويسعى بذمتهم أدناهم القوم يغزون قوما فيلتقون فيؤمن رجل من المسلمين المشركين أو يصالحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جائز على المسلمين كما أمنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما غنيمة أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد كنت أمنتهم قبل الغنيمة فانه لا يصدق ولا يقبل قوله أرايت ان كان اذا غزا فاسقا غير مأمون على قوله أرايت ان كانت امرأه فقالت ذلك تصدق أرايت ان قال ذلك عبدا وصبي أرايت ان قال ذلك رجل من أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم له فيهم اقرباء يصدق أو كان مسلما له فيهم قرابات يصدق فليس يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد لهم أذناهم في مثل هذا مفسرا هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالف لهذا عن الثقة ادعى رجل وهو في أسارى بدر أنه كان مسلما فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذ ما كان معه في الغنيمة ولم يحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بذلك أما ما ظهر من أمره فكان علينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفة حالهم بعد ما يكونهم فاذا قال رجل مسلم أو امرأه قد أمنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين فاتماهي شهادة تخرجهم من أيدي مالكهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن ان قام شاهدان فشهدا أن رجلا أو امرأة من المسلمين (١) أي وهب النبي الزبير بن باطا لثابت ليمن عليه جزاء يدعنده فسأل الزبير ثابتا أن يقتله اه كتبه معجحه

النبي أمر عمر أن يأمر ابن عمر أن يراجع امرأته دليل بين على أنه لا يقال له راجع الا ما قد وقع عليه طلاقه لقول الله في المطلقات وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ولم يقل هذا في ذوات الأزواج وان معروفنا في اللسان بأنه انما يقال للرجل راجع امرأته اذا افترق هو وامرأته وفي حديث أبي الزبير شبيهه ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به اذا خالفه وقد وافق نافعا غيره من أهل التثنية في الحديث فقبله أحسبت تطبيقه ابن عمر على عهد رسول الله تطبيقه فقال فيه أو ان عجز يعني أنها حسبت قال والقرآن يدل على أنها تحسب قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان لم يخص طلاقا دون طلاق (قال الشافعي) وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت مع أن الله اذا ملك الأزواج الطلاق وجعله احداث تحرم

أمنهم قبل أن يصيروا أسرى فهم آمنون أحرار وإذا أبطلنا شهادة الذي أمنهم فحقه منهم باطل لا يكون له أن يملكه وقد زعم أن لملكه عليه والله تعالى أعلم

﴿ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورههم معهم أطفال المسلمين يترسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنجنيق يمدون بذلك أهل الحرب ولا يتجدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه فإن الله عز وجل يقول ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرعى المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسأؤهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرظة والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدر وأعليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في مسداتهم أطفال لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيخ الكبير والفاني والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الأعاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برى ولا غير من القوة لمكان النساء والصبيان ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرهبان ومن نهى عن قتله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق غازين في نعمهم وسئل عن أهل الدارين بنون فبصا من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لانهادار شرلك وقاتل المشركين مباح وأما يحرم الدم بالآيمان كان المؤمن في دار حرب أو دار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة وتنع الدار من الغارة إذا كانت دار اسلام أو دار أمان بعقد بعقد عقد المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها وله أن يقصد قصده من حل دمه بغير غارة على الدار فلما كان الأطفال والنساء وإن نهى عن قتلهم لا ممنوعى الدماء باسلامهم ولا اسلام آبائهم ولا ممنوعى الدماء بأن الدار ممنوعة استدلتنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمانهم عن قصد قتلهم بايمانهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل فاغارته وأمره بالغارة ومن أغار لم يتنع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرزوا بالاسلام ولا الدار ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة فلا كفارة عليه فأما المسلم فحرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بأصابته إن عمده وعليه القود إن عرفه فبعد إلى أصابته والكفارة إن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة لأنهما منعان القتل بما شاء الله والذي نراه والله تعالى أعلم منعاه أن يتخولا فيصير رقيقين ومصيرهما رقيقين أنفع من قتلها لأنه لا نكابة لهما فيقتلان للنكابة فأرقاهما مثل من قتلها والذي تأول الأوزاعي يحتفل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم بما سبق في علم من أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحب البنا إذا لم يكن ناضرة إلى قتال أهل الحصن وإذا كثرت في سعة من أن لا تقتل أهل حصن غيره وإن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في إصابة المسلمين فيهم ولكن لو اضطررنا إلى أن نخافهم على أنفسنا أن كفنا عن حربهم قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبناه كمرنا وما لم تكن هذه الضرورة فقتلناهم قاتلهم أقرب من السلامة وأحب إلى

الازواج بعد أن كن حلالا وأمرنا أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المعصية إن كان عالما تطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطيع في وقته كانت حراما بالطلاق إذا كان عاصيا في تركه الطلاق في الطهر لان المعصية لا تزيد الزوج خيرا إن لم تزده شرا فإن قيل فهل لقوله فلم تحسب شيئا وجه قيل له الظاهر فلم تحسب تطلقه وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهرا امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئا صوابا

﴿ باب يسع الرطب باليابس من الطعام ﴾

حدثنا الربيع بن سلمين قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

(ما جاء في أمان العبد مع مولاه)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه حاز أمانه وإلا فإمانه باطل وقال الأوزاعي أمانه جائز أجاز عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولم ينظر كان يقاتل أم لا وقال أبو يوسف في العبد القول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا يملك نفسه ولا يملك أن يشتري شيئاً ولا يملك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلماً هل يجوز أمانه أرايت أن كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك أرايت أن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمياً فآمن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك * حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كنا محاصري حصن قوم فمعد عبد له معهم فربى بهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث وفي النفس من أجازة أمانه أن كان يقاتل ما فيها لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعى من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهو عندنا في الدية أنما هم سواء ودية العبد ليست دية الحر وربما كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا الحديث عندنا أنما هو على الأحرار ولا تتكافأ دماؤهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سبوا سبياً فآمن من مبي منهم بعد ما تكلم بالاسلام وهو في دار الحرب أهل الشرك جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت إبطال أمان العبد ولا أجازته أرايت حنيفة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدو واحدة على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أرايت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أجاز أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل أليس ذلك دليلاً على أنه أنما أجازته على أنه من المؤمنين أرايت حنيفة بأن دمه لا يكافئ دمه فان كان أنما عني أن معنى الحديث أن مكافأة الدم بالدية والعبد الذي يقاتل هو عنده قد يبلغ هو بديته دية حر إلا عشرة دراهم ويجعله أكثر من دية المرأة فان كان الأمان يجوز على الحرية والاسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وان كان يحجزه على الاسلام فالعبد لا يقاتل داخل في الاسلام وان كان يحجزه على القتال فهو بحجز أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل وماعلمته بذلك محتجج بالأثر وزاعى على نفسه وصاحبه حتى سكت وان كان يحجز الأمان على الديات انبغى أن لا يحجز أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عنده وعندنا من الحرية أضعافاً فان قال هذا المرأة دية فكذلك عن العبد العبدية فان أراد مساواتها بمن الحرة فالعبد يقاتل يسوي نجسين درهماً عنده جائز الأمان والعبد لا يقاتل عن عشرة آلاف إلا عشرة غير جائز وهو أقرب من دية الحر عن المرأة

(وطء السبايا بالملك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الامام قد قال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي له أن بطأها وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يقفوا ولا يصلح للامام أن ينفل سريّة ما أصابت ولا ينفل سوى ذلك إلا بعد الخس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان ينفل في البداة الربع وفي الربعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا حلال من

أن زيداً أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسبت قال له سعد أيهما أفضل فقال البيضاء فتوى عن ذلك وقال سمعت رسول الله يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله أنه ينقص الرطب إذا بيع قالوا نعم فتوى عن ذلك أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله نهى عن المزانية والمزانية بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً أخبرنا سفيان عيسى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بكيلها تمراً يأكلها أهلها رطباً أخبرنا سفيان عن الرهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع التمر بالتمر قال عبد الله بن عمر وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله أرخص في بيع العرايا (قال الشافعي) وم هذا كله نأخذ ونبس

الله أدر كنت شايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيان أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بلا تفسير ، حدثنا ابن السائب عن ربيع بن خيثم وكان من أفضل التابعين أنه قال يا أيكم أن يقول الرجل إن الله أحل هذا أو رضى فيقول الله له لم أحل هذا ولم أرضه ويقول إن الله حرم هذا فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشئ أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه وهذا لا بأس به فأما نقول هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا ، قال أبو يوسف وأما ما ذكره الأوزاعي من الوطء فهو مكروه وبغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي شيئا قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام ، أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من التي في دار الحرب ، أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل سعد بن معاذ يوم بني قريظة سيف ابن أبي الحقيق قبل القسمة والخمس وقال أبو يوسف رأيت رجلا أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام ولم يحرزها فكذلك الباب الأول وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس فقد نقضه بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينفل في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر أن هذا بعد الخمس وصديق وقد بلغنا هذا وليس فيه الخمس فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس (قال الشافعي) وإذا قسم الإمام التي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها فلا بأس أن يطأها وبلاذ الحرب لا تحترم الحلال من الفروج المنكوحة والمجاوكة وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع بأمرأة أو امرأتين من نسائه والغزو بالنساء أولا لو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمات أن يوتى بهن بلاذ الحرب فيسبين أولى أن يمنع من رجل أصاب جارية في ملكه في بلاذ الحرب يغلبون عليها فيسرق ولد إن كان في بطنها وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساء هم المسلمات ومن كان من سبائهم ومانساؤهم لا كههم فإذا غزوا أهل قوة بجيش فلا بأس أن يغزوا بالنساء وإن كانت الغارة التي أنما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم أنما ينالون غرة وينجون ركضا كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وأما ما ذكر أبو يوسف من النفل فإن الخمس في كل ما أوجب عليه المسلمون من صغيره وكبيره بحكم الله إلا السلب للقاتل في الأقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن قتل وأما ما ذكر من أمر بدر فأنما كانت الأنفال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل يستأونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ثم نزل عليه منصرفه من بدر وأعطوا أنما غنمتم من شئ فإن الله نجسه وللرسول بجزء الله له ولن سبي معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أوجب الأربعة الانجاس بالحضور للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم

(بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعها حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يزل المسلمون يتابعون السبايا في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك اتنان حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام بمثل هذا أن يقول لم يل الناس على هذا فأكثر ما لم يزل الناس عليه مما لا يحل ولا ينبغي مما لو فسرت له لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف من أصحابه ومن قوم فقهاء وإذا كان وطئها مكروها فكذلك بيعها لانه لم يحرزها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجيع ما حولها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهود وهم له صلح معاملة بالنصف لأنهم يمنعونها

فيه حديث يخالف صاحبه أنما النهي عن المزابنة وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام بيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن ينفق سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوما عند البائع والمشتري مثلاً مثل ويد بيد والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص إذا يبس في معنى المزابنة إذا كان ينقص إذا يبس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدرى كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا يبس فصار تمر لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب بيباس في حال من الطعام إذا كانا من صنف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله أنما نهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص وتظفر في المتعقب من الرطب وكذلك لا يجوز رطب برطب لأن نقصهما

يختلف لا يدري كم نقص
هذا ونقص هذا فيصير
مجهولاً بمجهول وسواء
كان الرطب بالرطب من
الطعام من نفس خلقته
أو رطباً بل بغير مبال
(قال الشافعي) وإذا
رخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بيع
العرايا وهى رطب بتمر
كان نهيه عن الرطب
بالتمر والمراينة عندنا والله
أعلم من الجمل التي
مخرجها عام وهى يراد
بها الخاص والتهى عام
على ما عدا العرايا والعرايا
مما تدخل في نهيه لانه
لا ينهى عن أمر يأمر
به إلا أن يكون منسوخاً
ولا نعلم ذلك منسوخاً
والله أعلم (قال الشافعي)
والعرايا أن يشتري
الرجل تمر الخلة وأكثر
بخرصة من التمر بخرص
الرطب رطباً ثم يقدركم
ينقص إذا ليس ثم يشتري
بخرصة تمر يقبض التمر
قبل أن يتفريق البائع
والمشتري فإن تفرقا قبل
أن يتقابض فسد البيع
كما يفسد في الصرف
ولا يشتري رجل من
العرايا إلا ما كان خرصه
تمرأ أقل من خمسة
أو سقاً إذا كان أقل

بعده صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق وما حوله دار كفر ووطى المسلمون ولسنا نعلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل من غزاه حتى يقسم السبي فلذا قسم السبي فلا بأس باتباعه وأصابته
والاتباع أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شئ غيره

(الرجل يغتم وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما
أصابا بها فهو لهما ولا يخمس قال الأوزاعي إذا خرجا بغير إذن إمام فإن شاء عاقبهما وحربهما وإن شاء تجس
ما أصابا ثم قسمه بينهما وقد كان هرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم
فنفلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضاً ذكر
في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلاً فله سلبه وأن السنة جاءت بذلك وهو مع الخندق والجيش إنما قوى على قتله
بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش إنما هو لصل أغار يخمس ما أصاب فالأول أحرى أن يخمس
وكيف يخمس فيما مع هذا ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما أفاء الله
على رسوله منهم فإا أوجبتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول
بفعل النبي في هذه الآية لهؤلاء دون المسلمين وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه
شريك ولا خمس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى أرايت قوماً من المسلمين خرجوا بغير
أمر الإمام فأغاروا في دار الحرب ثم انفلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة فهل يسلم ذلك لهم أرايت أن يخرج
قوم من المسلمين يحتطون أو يتصيدون أو لعلنا أو لحاجة فأسروهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة
هل تسلم لهم وإن ظفروا بتلك الغنيمة قبل أن بأسروهم أهل الحرب هل تسلم لهم فإن قال به فقد نقض قوله
وان قال لا فنقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه
وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلاً من الأنصار سرياً وحدهما وبعث عبد الله بن أنيس سرياً وحده
فإذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد تسرى وحده أو أكثر منه من العدو ليصيب من العدو غرة
بالخيلة أو يعطى فيعطى في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجب عليه المسلمون فيه الخمس ومن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أنجاس ما أوجبوا
عليه والسلب لمن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله ولكننا نكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير
إذن الإمام وسبيل ما أوجبوا عليه بغير إذن الإمام كسبيل ما أوجبوا عليه باذن الإمام ولو زعمنا أن من خرج
بغير إذن الإمام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشاً لو خرجت بغير إذن الإمام كانت سراقاً وأن أهل حصن
من المسلمين لو جاءهم العدو فخار بهم بغير إذن الإمام كانوا سراقاً وليس هؤلاء بسراق بل هؤلاء المطيعون لله
المجاهدون في سبيل الله المؤدون ما اقترض عليهم من النفي والجهد والمناولون نافلة الخير والفضل فأما
ما احتج به من قول الله عز وجل فإا أوجبتم عليه من خيل ولا ركاب وحكم الله في أن ما لا يوجبون عليه بخيل
ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سعى معه فأنما وأثل قوم قاتلوا بالمدينة بنى الضير فقاتلهم بين
بيوتهم لا يوجبون بخيل ولا ركاب ولم يكلفوا مؤنة ولم يفتحوها عنوة وإنما صالحوها وكان الخمس لرسول الله صلى
الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والأربعة أنجاس التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجبوا الخيل والركاب لرسول
الله صلى الله عليه وسلم خالصاً يضاعها حيث يضع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله صلى
الله عليه وسلم من ذلك فهو لجماعة المسلمين لأن أحداً لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت
حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجبوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يخمس ما أصابا

وتكون الاربعة الانحاس لهما لانهم موجهان فان زعم انهما غير موجعين ينبغي أن يقول هذا الجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم مذكر وامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فقال بما تأول ولا بكتاب في الخمس فان الله عز وجل أثبت في كل غنمة تصير من مشرك أو جف عليها أو لم يوجف

(في الرجلين يخرجان من العسكر فيصيان جارية فيتبايعانها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشترى أحدهما حصاة الآخر منه أنه لا يجوز ولا يطؤها المشتري وقال الاوزاعي ليس لأحد أن يجرم ما أحل الله فان وطأها ياها بما أحل الله كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وإن المسلمين غدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفيه الى جانبه فقالوا يا رسول الله هل في بنت حي من بيع فقال انها قد أصبحت كنتكم فاستدار المسلمون حتى ولوا طهورهم وقال أبو يوسف ان خير كانت دار اسلام فظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرى عليها حكمه وعاملهم على الاموال فليس بشبيه خبير ما يذكر الاوزاعي وما ينبغي به وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الاول حيث زعم في الاول أنهم يعاقبون ويؤخذ ما معهم ثم زعم ههنا أنه جائز في الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا أمر خير وغيره في الوطء في المسائل قبل هذا وايس هذا كما قالوا هو أن الذين أصابا الجارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله في سورة الانفال وسورة الحشر ولهما أربعه أنحاسا فيقاسمهما الامام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يكون وطؤها لمن اشتراها بعد استبانتها في بلاد الحرب كان أو غيرها

(اقامة الحدود في دار الحرب) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا غزا الخند أرض الحرب وعلهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر والشام والعراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره وقال الاوزاعي من أمر على جيش وان لم يكن أمير مصر من الامصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع وقال أبو يوسف ولم يقيم الحدود غير القطع وما للقطع من بين الحدود اذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولايته عنهم لانه ليس بأمر مصر ولا مدينة انما كان أمير الخند في غزوهم فلما خرجوا الى دار الاسلام انقطعت العصمة عنهم - أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو والحدود في هذا كله سواء - حدثنا بعض أشياخنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عمير أن عمر كتب الى عمر بن سعد الانصاري والى عماله أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا الى أرض المصلحة وكيف يقيم أمير سرية حدا وليس هو بقاض ولا أمير يجوز حكمه - أو رأيت القواد الذين على الخيول أو أمراء الاجناد يقيمون الحدود في دار الاسلام فكذلك هم اذا دخلوا دار الحرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الارض اذا ولي ذلك فان لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه الى الامام والى ذلك بلاد الحرب أو بلاد الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما أوجب الله على خلق من الحدود لان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني الثيب الرجم وحد الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الاسلام ولا في بلاد الكفر ولم يضع عن أهله شيئا من فرائضه ولم يبيع لهم شيئا مما حرم عليهم بلاد الكفر ما هو الا ما قلنا فهو موافق للتنزيل والسنة وهو مما يعقله المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر في أصاب حراما فقد حده الله على ما شاء منه ولا تقع عنه بلاد الكفر شيئا أو أن يقول قائل ان الحدود بالامصار والى عمال

من خمسة أو سق بشئ وان قل جاز فيه البيع فان قال قائل كيف يجوز البيع فيما دون خمسة أو سق ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز بما أجاز به رسول الله الذي فرض الله طاعته ولم يجعل لاحد أن يقول معه الا اتباعه ويرد بما رده به عليه السلام - حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله أرحص في بيع العرايا ما دون خمسة أو سق أو في خمسة أو سق «الثلث من داود» (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إجازته بمكيلة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع ببيعته في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمراثة لكان مذهبا يصح عندنا والله أعلم ولا تكون العرايا الا من نخل أو غلب لانه لا يخرص غيرها ما - حدثنا الربيع قال

قال الشافعي ولا يجوز
بيع تمر الامثلة
كيسلا بكيل ولا يجوز
وزنا بوزن لان اصله
الكيل

باب الخلاف في
العرايا

• حدثنا الربيع قال
(قال الشافعي) ولم يجد
الذين يظهرون القول
بالحديث في شيء من
الاحاديث من الشبه
ما وجدوا في الجمل
مع المفسر ذلك أنهم
يلقون بهما قوما من
أهل الحديث ليس لهم
بصر عذاه فيشبهون
عليهم وقد ذكرنا بعض
ما يدل على ما رواه من
الجمل مع المفسر وقال
بعض الناس في بيع
الرطب بالتمر حلال
بخالفه بعض أصحابه
ووافقنا وقال لا يجوز
لنهي النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عاد صاحبه
الذي خالفه فقال لا بأس
بخنطة بخنطة مباولة
واحداهما كذا ابتلا
من الأخرى ولا رطب
برطب ولم يزد على أن
أظهر الاختلاف في
جمله ثم خالف معناه فيما
وصفت وقال ولا بأس
بتمرة بتمرين وثلاث

الامصار في أصاب حدا ببادية من بلاد الاسلام فالحد ساقط عنه وهذا مما لم أعلم مسلما يقوله ومن أصاب حدا
في المصر ولا والى للمصر يوم يصيب الحد كان للوالي الذي يلي بعدما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش
أن ولي الحد أقامه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير
القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركون فان لحق بهم فهو أشقى له ومن ترك الحد خوف أن يلحق المحدود ببلاد
المشركين تركه في سواحل المسلمين ومسالحهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما
وما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتاج بحديث غير ثابت ويقول
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

(ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فجزوا عن حمله ذبحوا الغنم
وحرقوا المتاع وحرقوا الخوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك وقال الاوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر
بهيمة الا لكاه وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى ان كان علماءهم ليكرهون للرجل ذبح الشاة والبقرة
ليأكل طائفة منها ويدع سائرها وبلغنا أنه من قتل نخلا ذهب ربع أجره ومن عقر جواد ذهب ربع أجره
وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يبيع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها
فبأن الله وليخزي الفاسقين واللينه فيما بلغنا النخلة وكل ما قطع من شجرهم وحرق من نخلهم ومتاعهم
فهو من العون عليهم والقوة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وانما كره المسلمون أن يحرقوا
النخل والشجر لان الصائفة كانت تعزو كل عام فينقبون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم
البلاد والذي في تحريم ذلك من خزي العدو ونكابتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال
• حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم لبني الاسود
ابن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الاسود الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم أن يأخذها نفسه ولا يقطعها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أما كل مال الروح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرقوه بكل وجه لانه لا يكون معذبا انما
المعذب ما يالم بالعذاب من ذوات الارواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقها
وقطع من أعقاب الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حربا وأما ذوات الارواح
فان زعم أنها قياس على مال الروح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كالجملهم أن يحرقوا النخل والبيوت فان
زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها فإنه انما أحل ذبحها للنفعة أن تكون ما كولة (قال الشافعي) وقد
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها حوسب بها قيل وما حقها قال أن يذبحها فياكلها ولا يقطع
رأسها فيرى به (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة عن أكلها فقد أحل أمانة
ذوات الارواح لمعينين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة لانه كل منه وحرم
أن تعذب التي لا تضر لغير منفعة الا كل فاذا ذبحنا غنم المشركين في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها
فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقون بلحومها وجلودها فلم نسل في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها
وانما أراد أن يذبحها قطعاً لقوتهم فان قال في ذبحها قطعاً للنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تنقطع المنفعة
عنهم بأنهم لو ذبحناهم وشيوخهم والرهبان لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنيمتهم حل لنا فاحل
لنا منه فعلاؤه وما حرم علينا تركه وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرم تركه وانما كان يحل لنا لو أطلعناهم

من طعمنا فليس يحرم علينا وتر كنا أشياء لهم اذ لم نقدر على جعلها كإليس يحرم علينا أن نترك مساكينهم أو نخيلهم لا تحرقها فإذا كان مباحا أن نترك هذا لهم وكما ممنوعين أن نقول لا للنفعة بالأكل كان الأولى بنا أن نتركه إذا كان ذبحه لغیر منفعة

(قطع أشجار العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المشركين ونخيلهم وتحريق ذلك لأن الله عز وجل يقول ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وقال الأوزاعي أبو بكر يتأول هذه الآية وقد نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصرون بني قريظة إذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها فكان بنو قريظة يخرجون فينقضونها أو يأخذون بحجارتهم البرموا بها المسلمين وقطع المسلمون نخلا من نخيلهم فأنزل الله عز وجل يحرقون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وأنزل الله عز وجل ما قطعتم من لينة أو تركتموها ، قال وأخبرنا محمد بن اسحق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال لما بعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى طليحة وبني تميم قال أي واد أو دار غشيتها فأمسك عنها أن سمعت أذنا حتى تسألهم ما يريدون وما ينقمون أي دار غشيتها فلم تسمع منها إذا فاشق عليهم الغارة واقتل وحرق ولا ترى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام إلا لعلمه بأن المسلمين سيظهرون عليها ويبقى ذلك لهم فنهى عنه لذلك فيما نرى لأن تحريق ذلك وتحريقه لا يحل ولكل من مثل هذا فوجبه ، حدثنا بعض أشياخنا عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل إن الروم يأخذون ما حصر من خيلنا فيستلقحونها ويقاثلون عليها أفنعقر ما حصر من خيلنا قال ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم أنما هم غدا أرقكم وأهل نمتكم ، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما الكراهية عندنا لأنهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم وإن الأمر في أيديهم لمأرا وأمن الفتح فإما إذا اشتدت شوكتهم واستنصروا فإنا أمر بحرق الخيل أن يذبح ثم يحرق لئلا يفتنوا به ولا يتفقهون به ولا يتفقهون منه بشئ وأكره أن نعذبه أو نعقره لأن ذلك مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع النخل ويحرق كل ما لا روح فيه كالسلسلة قبلها ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجر أميرا إنما هو لأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين فلما كان مباحا له أن يقطع ويترك اختيارا ترك نظر المسلمين وقدم قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوم بنى النضير فلما أسرع في النخل قيل له قد وعدكها الله فلا تستبقيتها لنفسك فكف القطع استعفاء لأن القطع محرم فإن قال قائل قد ترك في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وأخر غزاة لقي فيها قتالا

(ما جاء في صلاة الحرس)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الحرس يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرس من يكتبني به فالصلاة أحب إلى قال الأوزاعي بلغنا أن حارس الحرس يصح وقد أوجب (١) في ما لم يعضي في هذا المصلى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا احتاج المسلمون إلى حرس والحرس أفضل من الصلاة فإذا كان في الحرس من يكفيه ويستغني به فالصلاة لأنه قد يحرس أيضا وهو في الصلاة حتى لا يعفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما جميعا أفضل ، أخبرنا محمد بن اسحق والكلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل واديا فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال رجلان نحن

(١) كذا في النسخة بهذا التعريف وغرض الأوزاعي تفضيل الحراسة مطلقا على الصلاة وحرر

باربع لأن هذا لا يكال فقيس له إذا كان التمر محرما إلا كيلا بكيل فكيف أجرت منه قليلا بأكثر فإن قال لا يكال فهكذا كل التمر إذا فرق قليلا وأما تجمع تمر إلى أخرى فتكال وفي نهى النبي الأكيلا بكيل دليل على تحريمه عددا بعد مثله أو أقل أو أكثر منه فقد أجرت متفاضلا لأن رسول الله نهى عنه إلا مستويا بالكيل ، قال الربيع قال يعني الشافعي وخالفونا معا في العرايا فقالوا لا نجيز بيعها وقالوا نرد اجازة ببيعها بنهى النبي عن المزابنة ونهيه عن الرطب بالتمر وهي داخله في المعنيين فقيس لبعض من قال هذا منه فإن أجازا انسان ببيع المزابنة بالعرايا لأن النبي قد أجاز بيع العرايا قال ليس ذلك له قلنا هل الخج عليه الاكهي عليكم في أن يطاع رسول الله فحصل ما أحل ونحرم ما حرم أو أيت لو أدخل عليكم أحد مثل هذا فقال أنتم تقولون إن النبي قال البيعة على من ادعى

واليمين على من أنكر
وتقولون في الحديث
دلالة على أن لا يعطى
اليمين من حلف
برئ لم تقولون في قتيل
يوجد في محلة يحلف
أهل المحلة ويغرمون
الدية فتغسروا من

حلف وتعطون من
لم تقم له البيعة فخالفتم
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم البيعة على
من ادعى واليمين على
من أنكر قالوا ولو لكانه
بجلة يحتمل أن يراد به
الخاص ولما وجدنا عمر
يقضى في القسامة
فيعطى بغير بيعة ويحلف
ويغرم قلنا بجلة البيعة
على المدعى عام أريد
به الخاص لأن عمر
لا يجهل قول النبي ولا
يخالفه (قال الشافعي)

فقبل له أقول رسول
الله أدل على قوله أم قول
غيره قال لا بل قول
رسول الله أدل على قوله
قلت وهو الذي زعمنا
نحسن وأنت لأنه
لا يستدل على قول
رسول الله ولا
غيره لا يقول نفس
القائل وأما غيره فقد
يخفى علينا قوله قال
وكيف تقول قلت أحل
ما أحل من بيع العرايا

فأتيارأس الوادى وهما مهاجري وأنصاري فقال أحدهما لصاحبه أي الليل أحب إليك فاختار أحدهما
أوله والآخر آخره فنام أحدهما وقام الحارس يصلي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان المصلي وجاه
الناحية التي لا يأتى العدو إلا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس
فالصلاة أولى لأنه متصل حارس وزائد أن يمنع بالصلاة من النعاس وإن كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره
حتى يخاف تضييعه فالحراسة أحب إلى إلا أن يكون الحرس جماعة فيصلي بعضهم دون بعض فالصلاة
أعجب إلى إذا بقي من الحرس من يكفي وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك إذا كانوا جماعة أن يصلي
بعضهم أحب إلى لأن ثم من يكفيه وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب إلى من
الصلاة تمنعه من الحراسة

(خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيكره أن يؤدي الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار
خراج الاعناق وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طائعا فليس منا وقال
عبد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه وأجعت العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لأنه كان لعبد الله بن مسعود وخباب بن الأرت ولحسين بن علي ولشريح
أرض خراج * حدثنا الجاهل عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه أتى اشترت أرضا من أرض السواد فقال عمر أكل أصحابها أرضيت قال لا قال فأنت فيها
مثل صاحبها * حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلموا في زمان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلي بن أبي طالب ففرض عمر على الذين أسلموا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء
أيكون الحكم لهم أم لغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لا شئ فيه فجزية الرقبة التي
يحقق بها الدم وهذه لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقق به الدم الدم
محقق بالاسلام وهو يشبه أن يكون ككراء الأرض بالذهب والورق وقد اتخذ أرض الخراج قوم من
أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطا

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضا من
أرض الجزية فقال هو جائز وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين يهنون عن ذلك ويكتبون فيه
ويكرهه علماء وهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد أجبتك في هذا

(المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة فزنى بعضهم في دار الاسلام
أو سرق هل يحد قال لا حد عليه ويضمن السرقة لأنه لم يصالح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى
تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود ولا نهم
ليسوا بأهل ذمة لأن الحكم لا يجري عليهم أرايت أن كان رسولا للمكهم فزنى أترجه أرايت أن زنى رجل
بامرأة منهم مستأمنة أترجها أرايت أن لم أترجها حتى عاد إلى دار الحرب ثم خرجا بامان ثانية أمضى
عليهما ذلك الحد أرايت أن سبيا أمضى عليهما حد الحر أم حد العبد وهما رقيق لرجل من المسلمين أرايت أن

لم يخرج جاثية فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها ما أصرارهم أي وثقتان وإن أخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا
 البنا أنقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا
 حدوداً فالحدود عليهم وجهان فما كان منهم الله لاحق فيه إلا دميون فيكون لهم عقوبة وكذاب شهود
 شهدوا لهم به فهو معطل لأنه لاحق فيه لمسلم انما هو الله ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كفتم والا
 رددنا عليكم الامان والحقناكم بما منكم فان فعلوا الحقوهم بما منهم ونقضوا الامان بينهم وبينهم وكان ينبغي
 للامام اذا آمنهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان أصابوا حدا أقامه عليهم وما كان من حد إلا دميون أقيم
 عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا وقتلناهم فاذا كذا مجتمعين على أن نقيم منهم حدا للقتل لأنه لا دميون كان علينا أن
 نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الأدميين مثل القصاص في الشجة وأرشاء ومثل الحد في القذف
 والقتل في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن
 المسلمين غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه قياسا عليه والقول الثاني أن يغرم
 المال ولا يقطع لأن المال لا دميون والقطع لله فان قال قائل فما فرق بين حدود الله وحقوق الأدميين
 قيل أرايت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حده ثم قال الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يختلف
 أكثر المسلمين في أن رجالاً لو أصاب رجل دماً ومالاً ثم تاب أقيم عليه ذلك فقد فرقنا بين حدود الله عز وجل
 وحقوق الأدميين بهذا وبغيره

(بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن
 بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضائهم فهو جائز قال الأوزاعي الربا
 عليه حرام في أرض الحرب وغيرها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه
 الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الربا في قوم قد حرم
 الله تعالى عليهم ما هم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
 يستحل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغتنا الآثار التي ذكر
 الأوزاعي في الربا وانما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام (٣) في قولهم أنهم لم يتقاضوا ذلك حتى
 يخرجوا إلى دار الإسلام بطله ولكنه كان يقول إذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو
 مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي
 وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت فلا حجة فيه

(في أم ولد الحرب تسلم وتخرج إلى دار الإسلام) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم ولد أسلمت
 في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الإسلام وليس بها حمل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها وقال الأوزاعي أي
 امرأة هاجرت إلى الله بدينها خالها كحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى مثلها تستبرأ بحضة ثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل
 الحرب وخرجت إلى دار الإسلام وليست بحمل لا عدة عليها ولو أن زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه قال
 الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن بمكة مشركون فن أسلم
 منهم فأدرك أمراًته في عدها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم
 الولد العدة وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يزوجن حتى تنقضي عدتهن ولا يسبل

وأحرم ما حرم من بيع
 المزابنة وبيع الرطب
 بالتمرسوى العرايا
 وأزعم أن لم يرد بما حرم
 ما أحل ولا بما أحل ما
 حرم فأطيعه في الأمرين
 وما علمت لك الاعطت
 نص قوله في العرايا
 وعامة من روى عنه
 النهي في المزابنة روى
 أن النبي أرخص في
 العرايا فلم يكن للتوهم
 ههنا موضع فنقول
 الحديثان مختلفان
 ولقد خالفه في فروع
 بيع الرطب بالتمر قال
 ووافقنا بعض أصحابنا
 في جملة قولنا في بيع
 العرايا ثم عاذ فقال لا تباع
 إلا من صاحبها الذي
 أعراها إذا تاذى بدخول
 الرجل عليه به تراهي
 الحد إذا قال فاعلمته
 أحلها فبطل الكل مشتر
 ولا حرمها فيقول قول
 من حرمها وزاد فقال
 تباع بتمرسوته والنسبة
 عنده في الطعام حرام
 ولم يذكر عن النبي ولا غيره
 أنه أجاز أن تباع بدين
 فكيف جاز لأحد أن
 يجعل الدين في الطعام
 بلا خبر عن رسول الله
 وأن يحل بيعاً من إنسان
 يحرمه من غيره فشركهم
 صاحبنا في رد بيع
 العرايا في حال وزاد عليهم

إذا حلها إلى الجساذ
 بفعل طعاما بطعام إلى
 أجل وإلى أجل مجهول
 لأن الجساذ مجهول
 والآجال لا تجوز إلا
 معلومة قال والعرايا
 التي أرخص رسول الله
 فيها فمأذكر محمود بن
 لبيد قال سألت زيدا بن
 ثابت فقلت ما عراياكم
 هذه التي تحلوها فقال
 فلان وأصحابه شكوا إلى
 رسول الله أن الرطب
 يحضر وليس عندهم
 ذهب ولا ورق يشترون
 بها وعندهم فضل تمر
 من قوت سنتهم فأرخص
 لهم رسول الله أن يشتروا
 العرايا بخمر صاهن التمر
 يأكلونها رطبا

﴿باب بيع الطعام﴾

* حدثنا الربيع أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن
 عمر أن رسول الله قال
 من ابتاع طعاما فلا يبعه
 حتى يستوفيه، أخبرنا
 مالك عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر أن
 رسول الله قال من ابتاع
 طعاما فلا يبعه حتى
 يقضه * أخبرنا
 صفيان عن عمرو بن دينار
 عن طاوس عن ابن
 عباس قال أما الذي نهى

لأزواجهن وللأولاد عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله
 ابن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رذئ إلى زوجها بنكاح جديد وأنما قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا بوطان إذا استبرئ بحبضة فقال السبا
 والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن عبد بن خربال إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا
 أن أهل الطائف خاصموا في عيدين خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقهم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة
 وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فإن قدم زوجها بها جازا مسلما
 قبل انقضاء عدتها فمأذكر ما على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها
 مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لا فرق بين دار الحرب ودار
 الاسلام في هذا ألا ترى أنهم مالوكا في دار الحرب ودأسل أحدهما لم يحل واحد منهما للمصاحبة حتى يسلم الآخر
 إلا أن تكون المرأة كاتبة والزوج المسلم فيكونا على النكاح لأنه يصلح للمسلم أن يتدنى بالنكاح ككتابة
 فإن قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب بمر وهي دار خراعة
 وهي دار اسلام وامرأته هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت هندية في العدة فأقرهما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان
 ابن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وهما مقيمات في دار الاسلام وهرب زوجها هامة إلى ناحية البحر بن بالين
 وهي دار كفر ثم رجعا فأسلما وأزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول
 ولا يجوز أن يكون يروي حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرة مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها
 وهي حبضة لثلاث حبض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار
 الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين
 وسأل ساداتهم بعدما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم
 * غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليان من عبده فهو حر فقال إذا قال
 ذلك الإمام أعتقهم وإذا لم يقل أعتقهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الإمام ولم يقله وبهذا القول
 نقول إذا خرجت أم الولد فهي حرة (١) ولو سبقت سيدها الحرية لأنها تخرج من رق حال المسبية استؤميت
 واسترقاها بعد الحرية أكثر من انفساخ ما بينها وبين زوجها وتستبرأ بحبضة ولا سبيل لزوجها الأول
 عليها وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي هوازن ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ألا ترى
 أن الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحرية وتلك
 تعتق بعد الرق

﴿الحرية تسلم فتزوج وهي حامل﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها
 فاسد وقال الأوزاعي ذلك في السبايا فأما المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا
 في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن تزواجهن فاسد وأنما قاس أبو حنيفة هذا على السبايا على قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبايا من التي معي بضغن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي)

(١) قوله ولو سبقت سيدها الحرية إلى قوله من انفساخ ما بينها فيه سقط واضح وتحريف فلي تأمل

رحمه الله تعالى اذا سببت المرأة حاملا لم توطأ بالملك حتى تضع وان خرجت مسئلة فنكحت قبل أن تضع
فالنكاح مفسوخ واذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحق بهما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل
المسئلة الاولى

(في الحربى يسلم وعنده خمس نسوة)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوج خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو وهن جميعا
ونرجوا الى دار الاسلام أنه يفرق بينه وبينهن وقال الاوزاعي بلغنا أنه قال أيتها شاء وقال أبو يوسف رحمه
الله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الاوزاعي وهو عندنا شاذ والساذ
من الحديث لا يؤخذ به لان الله تبارك وتعالى لم يجعل الانكاح الاربع فما كان من فوق ذلك كله حرام من
الله في كتابه فالحامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام فلأن حربيا تزوج أماً وابنتها أكنت
أدعهما على النكاح أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلوا أكنت أدعهما على النكاح وقد دخل بالأم والبنت
أو بالأختين فكذلك الخمس في عقدة ولو كن في عقد متفرقات حازنكاح الاربع وفارق الاخرة * أخبرنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم أنه قال في ذلك ثبت الاربع الاول ونفرق بينه وبين الخامسة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أحسبه ابن عليه فان لا يكن ابن عليه فالثقة عن معمر بن
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك
أربعاً وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد المجيد بن عوف عن نوفل بن معاوية
الدبلي قال أسلمت وعندى خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاً وفارق واحدة
فعمدت الى عجوز أقدمهن عافى عندي منذ خمس سنين أو ستين سنة فطلقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقال لي قائل كلنا على حديث الزهرى وأعفنا من حديث نوفل بن معاوية الدبلي قلت ما ذاك فافعل قال
فقد يحتمل أن يكون قال له أمسك الاول والأول وفارق الاخر قلت وتجد في الحديث أن تجد عليه دلالة منه
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قال له أمسك أربعاً من كن شبايا وفارق البعائر وأمسك البعائر
وفارق الشباب قال قل كل كلام الا وهو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا قضاها الحديث بخلاف
ما قلتم ولولم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين قلت في النكاح شيان عقدة وتعام
فان زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك فان كان في الاسلام
أجزته فأجزته وان كان لو كان في الاسلام لم أجزه فأردته تركت أصل قولك قال فانا أقوله ولا أدع أصل قولك
قلت أفرأيت غيلان ليس بوثنى ونسأوه وثنيات وشهود وثنيون قال أجل قلت فلو كان في الاسلام
فزوج بشهود وثنيين أو وثنى أو يجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها
النكاح في الاسلام رددته مع اننا نروى انهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الواحد
من قولين اما ما قلت ان حالف السنة فنفسخه كله ونكف به بأن يتبدى النكاح في الاسلام واما أن لا تنظر الى
العقدة وتجعله معفو الهم كما عفى لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعات وتنظر الى ما أدركه الاسلام
من الازواج فان كن عدداً أكثر من أربع أمرته بفراق الاكثر لانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وان
كن أختين أمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما وان كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فتكون
قد عفوت العقدة وتنظر الى ما أدركه الاسلام منهن فان كان يصلح أن يتبدى نكاحه في الاسلام أقررتة معه
وان كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

عنه رسول الله فهو
الطعام أن يباع حتى
يستوفى وقال ابن عباس
برأيه ولا أحسب كل
شيء الامثلة * أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجیح
عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن
عباس قال قدم النبي
المدينة وهم يسلفون
في التمر السنة والستين
والثلاث فقال رسول الله
من سلف فليسلف في
كيل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم أو الى أجل
معلوم * أخبرنا الثقة
عن أيوب عن يوسف
ابن ماهك عن حكيم بن
خزام قال نهاني النبي
صلى الله عليه وسلم عن
بيع ما ليس عندى
(قال الشافعي) وليس
شيء من هذه الاحاديث
مختلفا ولكن بعضها
من الجمل التي تدل على
معنى المفسر وبعضها
أدى فيه أكثر مما أدى
في بعضه قال فسألني
مقدم من أهل العلم من
يكثرون خلافا ويدخل
المجمل على المفسر
والمفسر على المجمل
فقال رأيت هذه
الاحاديث المختلفة هي
قلت ما يخالف منها واحد
واحدا قال فابن لي من

الربان كنتم مؤمنين الآية الى قوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحد قبض ربا في الجاهلية أن يردده وهكذا حكم في الأزواج عقدا العقد ونظر فيما أدركه مملوكا بالعقد فاحل فيه من العدا أقره وما حرم من العدا نهى عنه

(في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها)

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري دارا أو أرضا أو رقيقا أو ثيابا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والارضون فهي في المسلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه وقال الاوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فبقي بين المهاجرين وأرضهم ودورهم بمكة ولم يجعلها فيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقاعن مكة وأهلها وقال من أغلق عليه بابه فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل الا نفرا قد سماهم الا أن يقتل أحدا فيقتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا أخيرا أخ كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء ولم يجعل شيئا قليلا ولا كثيرا من متاعهم فيا وقد أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذا من ذلك وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لذلك وجوها ومعاني فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المتاع والثياب والرقيق الذي اشتري والدور والارة في في لأن الدور والارضين لا تحول ولا يجوزها المسلم والمتاع والثياب تحوز وتحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الاوزاعي ولكنه لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وانما دخلها سلميا وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلة خراعة وليس لهم بمكة دور ولا مال انما هم قوم هربوا اليها فأى شيء يغتم من لا مال له وأما غيرهم ممن خالدين الوليد بداهم بالقتال فلم يعقد لهم أمان وأدعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلموا قبل أن يظهر والهم حتى شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الأمان بالبقاء السلاح ودخول داره وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن قال من يغتم مال من له أمان ولا غنيمته على مال هذا وما يقتدى فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بما صنع أرايت حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به ان الامام مخير بين أن يقتلهم أو يفادي بهم وأمرنا عليهم أو يسترقهم أليس انما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار ففهم بهذه السيرة كلها أفرأيت ان عارضنا أحد بمثل ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء ولرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ما ليس للناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطاء السلب وقسم الأربعة الأجزاء ليس هذا الا ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المعلم بين الحق والباطل فافعل فهو الحق وعلينا أن نفعله فكذلك هي على أبي يوسف ولودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فترك لهم أموالهم قلنا فيما ظهر عليه عنوة قلنا أن نترك له ماله كما قلنا في الأسيارى أن نحكم فيهم أحكاما مختلفة كما حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص الله رسوله بأشياء قيل كلها مميّنة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فيها ماعا ولو جازاذا كان مخصوصا بشيء فيبينه الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء لم يبينه الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم لانه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله صلى الله عليه وسلم جاز ذلك في كل حكمة فخرجت أحكامه من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

أين اتفقت ولم تختلف قلت أما ابن عمر فيقول ان رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه فدل هذا على أن لا يجوز لمبتاع طعاما يبعه قبل أن يستوفيه لانه والله أعلم مضمون بالبيع على البائع فلا يكون من ضمان غيره بالبيع يأخذ هو غنمه وربحه وهو لو هلك في يد البائع قبل أن يقبضه المبتاع أخذ منه رأس ماله وكان كمن لا يبيع بينه وبينه وأما حديث طاوس عن ابن عباس فقل حديث ابن عمر والله أعلم الا أنه لم يذكر فيه من ابتاع طعاما وفيه دلالة اذ قال أما الذي نهى عنه رسول الله فالطعام أن يباع حتى يعلم يعني حتى يكال واذا أكثاله المشتري فقد استوفاه وان كان حديث ابن عمر أو وضع معنى منه فأما حديث حكيم بن خزام فان رسول الله نهاه والله أعلم عن أن يبيع شيئا بعينه لا يملكه والدليل على أن هذا معنى حديث حكيم بن خزام والله أعلم حديث أبي المنهال عن ابن عباس أن

بين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص وقد أسلم ابنه أسيرة القرطبان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما دورهما وأموالهما من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنة والقياس وكيف يجوز أن يغنم مال المسلم وقد منعه الله بدينه وكيف ولو جاز أن يغنم ماله بكيونته في بلاد الحرب جاز أن يغنم كل ما عليه من ثيابه وفي يديه من ماله ورقيقه أرايت لو قال رجل لا تغنم دوره ولا أرضه من قبل أنه لا يقدر على تحويلهما بحال فتركه أياها ليس برضا بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغنم كل مال استطاع أن يحوله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض لأن تركه ذلك في بلاد العدو والذين هو بين أظهرهم رضائهم بأن يكون مباحا ما ألحجه عليه هل هي إلا أن الله عز وجل منع بالاسلام دماءهم وأموالهم إلا بمحققها حيث كانوا خروجه الاسلام لهم ثابتة في تحريم دماهم وأموالهم ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسترق المسلم بين ظهري المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله عز وجل فرق بالاسلام بين أهله وغيرهم

(اكتساب المرتد المال في رذته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سئل أبو حنيفة رجة الله تعالى عليه عن المرتد عن الاسلام اذا اكتسب مالا في رذته ثم قتل على الرذة فقال ما اكتسب في بيت المال لأن دمه حلال فحل ماله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الاسلام والذي اكتسب في الرذة ميراث بين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى انما هذا فيما كان له قبل الرذة وقال أبو يوسف هما سواء ما اكتسب المرتد في الرذة وقبل ذلك لا يكون فيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل ما اكتسب المرتد في رذته أو كان له قبل الرذة سواء وهو في ذلك لأن الله تبارك وتعالى منع الدماء بالاسلام ومنع الأموال بالذي يمنع به الدماء فاذا خرج الرجل من الاسلام الى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحا قبل أن يسلم يباح معه ماله وكان أهون من دمه لانه كان ممنوعا بعبادته فلما هتك حرمة الدم كانت حرمة المال أهتلك وأيسر من الدم وليس قتلنا اياه على الرذة كقتلنا اياه على الزنا والقتل ولا المحاربة تلك حدودنا نخرج بهما من أحكام الاسلام وهو فيها وارث موروث كما كان قبل أن يحدثها وليس هكذا المرتد المرتد يعود دمه مباحا بالقول بالشرك وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين فقليل لبعض من يذهب مذهبه ما ألحجه لكم في هذا فقالوا وينا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قتل رجلا وورث ميراثه ورثته من المسلمين قلنا ما الحفظ منك فلا يروون الا قتله ولا يروون في ميراثه شيئا ولو كان ثابتا عن علي رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم لا نأويكم نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه (قال الشافعي) أخبرنا شفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أفيعدو المرتد أن يكون كافرا ومسلما قال بل كافر قلنا فكم كرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث مسلم كافرا ولا يرث كافر مسلما قال فان قلت لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول انما عني به بعض الكافرين دون بعض قلنا فعارضك غيرك بما هو أقوى عليك في الحجة من هذا فيقول ان عليا قد أخبر بحديث الا تشجعين عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث روع بنت واشق فاتهمه وردده وقال بخلافه وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرغمت أن لا حجة في أحد مع النبي صلى الله

رسول الله أمر من سلف في ترستين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا بيع مالم يس عند المرء ولكنه بيع صفة مضمونة على بائعها واذا أتى بها البائع لزمت المشتري وليست بيع عين بيع العين اذا هلك قبل قبض المتاع انتقض فيها البيع ولا يكون بيع العين مضمونا على البائع فيأتي بمثله اذا هلك فقال كل ما قلت كما قلت وبه أقول فقلت ولا نجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبدا اذا وجد السبيل الى أن يكونا مستعملين فلا نعطل منهما واحدا لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ولا نجعل المختلف الا فيما لا يجوز أن يستعمل أبدا الا بطرح صاحبه قال فقلت له ولو ذهب ذاهب في هذه الاحاديث الى أن يجعلها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن حزام وانما

عليه وسلم وهو كما قلت لو ثبت وزعت أن عمارا حدث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فردد عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجنب هو وابن مسعود وأول ابن مسعود فيه القرآن فزعت أن قول من قال كان أولى من قول من رده وهو كما قلت فكيف لم تقل بمثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا ترى عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عنه وقد روى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلما من ذمي فقال نرثهم ولا يرثونا كما تحل لنا نسائهم ولا يحل لهم نسائنا أفرايت أن قال قائل هنا وقال لا يذهب على معاذ شي حفظه أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أو رأيت أن حكمت المرتد بخالف في الميراث حكم المشرك غيره لم تورثه هو ومن ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكون قد قلت قول واحد أخرجه فيه من جملة المشركين بما ثبت له من حرمة الاسلام فما قلت فيه عمار وبت عن علي رضي الله تعالى عنه لأنه لم يقل لا يرث المسلم وإذا ورث عقلت أنه يورثه ولا يمارى عن النبي صلى الله عليه وسلم وبالقياص لان المسلمين الذين أدد كنا نحن وأنت لا تختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما دعيت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وانما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه ولم يتحكموا في ورثون من رجل ولا يورثونه

(ذبيحة المرتد)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤكل ذبيحة المرتد وان كان يهوديا أو نصرانيا لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوما فهو منهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودماءهم حلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وان والا هم الأتريقي أقبل من أهل الكتاب جميعا ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد مخالفة السنة في المشركين والحكم فيه مخالف الحكم فيهم الأتريقي أن امرأه لو ارتدت عن الاسلام الى النصرانية فزوجه مسلم لم يحز ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يحز ذلك أيضا ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك * أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكرهه كاح نسائهم وقال لا بأس بكل ذبائحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أند من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تؤكل ذبيحة المرتد

(العبد يسرق من الغنيمة)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنيمة وسيده في ذلك الجيش أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنيمة شيء ولأن سيده لو اعتق شيئا من ذلك السبي وله فيهم نصيب كان عتقه باطلا وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رقيقا سرقوا من دار الامة وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبدا من الجيش سرق فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشياخنا عن سماعة بن حرب عن النابغة عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلا سرق مغفرا من المغنم فلم يقطعه

وقال أبو يوسف وعلى هذا جماعة فقهاءنا لا يختلفون فيه أما قوله لا يحق له في المغنم فقد حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى العبيد في المغنم ولم يضرب لهم بسهم حدثنا بعض أشياخنا عن عمير مولى أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله قال فقال لي تقلد هذا السيف فتقلدته فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خزني المتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للآحرار بالسهمان ورضخ العبيد فإذا سرق أحد حضر المغنم شيأ لم أر عليه قطعا لأن الشركة بالقليل والكثير سواء

(الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنيمة وقد كان أبوه في ذلك الجند وأخوه وأذنو رحم محرم أو امرأة سرق من ذلك وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الاوزاعي يقطعون ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف لا يقطعون وهؤلاء والعبيد في ذلك سواء أ رأيت رجلا سرق من أبيه أو أخيه أو امرأة والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع واحد من هؤلاء وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان السارق من هؤلاء شهد المغنم لم يقطع لانه شريك ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو أبيه لانه شريك فيه فاما المرأة يحضر زوجها الغنيمة أو الأخ وغيره فكل هؤلاء سارق لأن كل واحد من هؤلاء لو سرق من صاحبه شيأ لم يأمنه عليه قطعه

(الصبي يسبي ثم يموت) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقبلى سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلى عليه وهو على دين أبيه لانه لم يقر بالاسلام وقال الاوزاعي مولاة أولى من أبيه يصلى عليه وقال لولم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأمنا لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلما ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان وهو ينقض قول الاوزاعي انه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالاسلام وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني فريظة وذرائعهم فباعهم من المشركين فاشتري أبو الشحيم اليهودي أهل بيت عجوز وولدها من النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباقي من السبائا ثلاثا ثلثا إلى تهامة وثلاثا إلى نجد وثلاثا إلى طريق الشام فبيعوا بالخيل والصلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكون من أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له فاداسبوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولومات أمهاتهم وآباؤهم قبل أن يبلغوا فيه صفوا الاسلام لم يكن لنا أن نصلى عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان السبباء معا ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا نأخذ حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا ترك الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا الزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوالغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من أصحابه فقضى بها رجلين

(المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوهما سيدهما إذا دخل بأمان)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المدبرة أسرها العدو وأم الولد دخل سيدهما بأمان فقال انه لا بأس

خلاف الحديث عند من لعله لا يبصر (٣) في ان قال ذلك ممن يعيب عليك خلاف الحديث (باب المصراة الخراج بالضمان)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله قال الخراج بالضمان * أخبرنا مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان (قال الشافعي) وأحسب بل لا أشك ان شاء الله أن مسلمانا الحديث فذكر أن رجلا ابتاع عبدا فاستعمله ثم ظهر منه على عيب ففضى له رسول الله برده بالعيب فقال المقضى عليه قد استعمله فقال رسول الله الخراج بالضمان * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا تصروا الابل والغنم فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها

أن يطأهما أن لقيهما لانهما له ولا نهم لم يحوز وهما وقال الاوزاعي لا يحل له أن يطأ فرجا يطؤه المولى سرا والزواج الكافر علانية ولولقيها وليس لها زوج ما كان له أن يطأها حتى يخلوا بينها وبينه ويخرج بها ولو كان له ولدمنها كانوا أملاك به منه وقال أبو يوسف قول الاوزاعي هذا ينقض بعضه بعضا قال الاوزاعي في غير هذه المسئلة لا بأس أن يطأ السبي في دار الحرب وكره أن يطأ أم الولد التي لا شأن له في ملكها كيف هذا قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطأ الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب لانها ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في منا كتهنم ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس بملكهما العدو وكان يقول ان وطئهما في دار الحرب فقد وطئ ما علك ولم يكن يقول ان كان لها زوج هناك يطؤها ان لولاها أن يطأها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الاوزاعي ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الاوزاعي وقد وطئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعثر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية بالصهبا وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بنكاح أو شراء وكره الاوزاعي أن يطأ الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الاوزاعي من قبل معنيين أحدهما ما يزعم أن شاهدين أو شاهدا على رجل بزور أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حلالا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطأ الرجل ما ملكت يمينه في بلاد العدو وهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الاوزاعي وليس هو كما قال الاوزاعي للرجل أن يطأ أم ولده وأمتة في بلاد العدو وليس بملك العدو من المسلمين شيئا ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزوا العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجفوا عليه ولو كان العدو مملوكه ملكا تاما ما كان الامن أوجف عليه كما يكون سائر مملوكهم غيرا نأحب للرجل إذا شره في بضعة جاريته غيره أن يتوفى وطأها للولد

(الرجل يشتري أمتة بعدما يحرزها العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل أمتة فليس له أن يطأها وقال الاوزاعي يطؤها وقال أبو يوسف قال أبو حنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو أعتقوها جازعتهم فكيف يطؤها مولاها وليس هذه كالمدبرة وأم الولد لان أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم الولد والمدبرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أمتة من المشركين بعدما يحرزونها فأحب إلى أن لا يطأها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحا فاسدا أو أصيبت حتى يستبرئها بحبضة وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمدبرة وليس بملك العدو على أحد من المسلمين شيئا ملكا صحيحا لما وصفت من أنه يوجف على ما أحرزوا المسلمون فيملكونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم فيكون أحق به من الموجهين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين بدينه وخولهم عدوهم من المشركين بفعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدر واعليها أفيجوز أن يكون من يملكونه متى قدر واعليها أن يملك عليهم هذا محال أن يملك على من أملكه متى قدرت عليه ولو أعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فان قال قائل قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له فهذا محال لا يثبت ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قيل

وذلك اللين إذا شاء حلبة واللين مبيع مع الشاة وهو سواها وكان في ملك البائع فإذا حلبة ثم أراد ردها بعيب التصرية ردها وصاعا من تمر كثر اللبن أو قل كان قيمته أو أقل من قيمته لان ذلك شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن جمع فيه بين الأبل والغنم والعلم يحيط أن ألبان الأبل والغنم مختلفة التكلفة والأثمان وأن ألبان كل الأبل والغنم مختلفة

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلوا عليهم أي كانوا لهم قبيلا قال لا قيل فدل هذا على خلافك الحديث وأن معناه كما قلنا فان قال ما هذا الذي يجوز لهم ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه فان قال فأين ذلك قيل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم جائز حلال فان سبي بعضهم بعضا وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السابي الآخذ فهو له لأنه آخذ رقبته وما لا غير ممنوع وأما مال المسلمين فمأمنه الله تعالى بالإسلام حتى لو أن مسلما أخذ منه شيئا كان عليه رده ولم يكن له ملكه فالمشرك أولى أن لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم

(الحرب في دار الحرب وله به مال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار أنه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقبته ومتاعه وولده الصغار وما كان من أرض أو دار فهو في وأمراته إذا كانت كافرة وإذا كانت حبي فاف في بطنها في وقال الأوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا ولا أرضا ولا امرأة وأمن الناس وعفاه عنهم قال أبو يوسف قد نقض الأوزاعي حجة هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأنهم الكافر منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنيمة ولا في هذه لا تشبه الدار التي تكون فباقتسماها المسلمون بما فيها (قال الشافعي) الذي قال الأوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئا في احتجابه بمكة وقد بينها في مسألة قبل هذه فتركها تكررها ولكن الحجة في هذا أن ابن سعية القرطبي خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر بنى قريظة فأسلمها فآحرز لهما الإسلام فماداهما جميع أموالهما من النخل والدور وغيرها وذلك معروف في بنى قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهما الإسلام الدماء ولم يؤسر وأولم يحرز لهما الأموال وكيف يجوز أن يحرز لهما بعض الأموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبرا ما كان القياس إذا صار الرجل مسلما قبل أن يقدر عليه أن يقال إن حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الإسلام من دمه وماله أو يقال يكون غير محرز له من ماله إلا ما لم يكن يستطيع تحويله أما ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله وما شئت فلا لأن تركه إياه في بلاد الحرب المباحة رضاه به أن يكون مباحا إذا أمكنه تحويله فلم يحوله ألا يكون قوله أسلم من قول من قال يحرز له جميع ماله إلا ما لا يستطيع تحويله هذا القول خارج من القياس والعقل والسنة

(الحرب المستأمن يسلم في دار الإسلام)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأمنا إلى دار الإسلام فيسلم فيها ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهل وعياله هم في أجعون وقال الأوزاعي يترك له أهل وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه من المسلمين أهل وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك من أهل مكة أموالهم وعيالهم وعفاه عنهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذه مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركا إلى دار الإسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك فكيف يترك للأول بعض ماله ولا يترك لهذا الذي هو خير حالا منه بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

وكذلك البقرة لها في معناها (قال) فان رضى الذي ابتاع المصرة أن يسكبها بعيب التصريه ثم جلبها زمانا ثم ظهر منها على عيب غير التصريه فان ردها بالعبث الذي جلبه بعد لبن التصريه لانه لم يكن في ملك البائع وانما كان حادثا في ملك المبتاع كما حدث الخراج في ملكه ويرد صاعا من تمر لبن التصريه فقط (قال الشافعي) وإذا ابتاع العبد فاعما ابتاعه بعينه وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو للشرى لانه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كبن الشاة الحادث بعد لبن التصريه في ملك مشريها لا يختلف وكذلك نتاج الماشية يشترىها فتنتج ثم يظهر منها على عيب فيردها دون النتاج وكذلك لو أخذها أصوفا أو شعورا أو أبارا وكذلك لو أخذ للحائط ثم إذا كانت يوم يرد بها بحالها يوم أخذها أو أفضل وهكذا وطء الأمة الثيب قبل دلس له فيها بعيب

مولوده لم يبلغ متروكه له وكل بالغ من ولده وزوجه سبي لان حكمهم حكم أنفسهم لاحكمه ومن أحرز له الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الاسلام ماله وماله أصغر قدر من دمه واجبة في هذا مثل الحجة في الاولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وجهه بمكة وأهلها ليست بشيء ليست مكة من هذا بسبيل لافي هذه ولا في المسئلة الاولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم مسلمون على دينه وما سوى ذلك من أهله وماله فهو فيء وقال الاوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رد إليه أهله وماله كإرداءه وأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي واجبة فيه مثل الحجة في الاولين

(المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخذ من ماله شيئاً واستودع رجلاً من أهل الحرب كان فياً أيضاً وقال الاوزاعي لا واحتج في ذلك بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدى به وتمسك بسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبندعوا فانكم لن تضلوا ما أخذتم بالآثر وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم خزية ولا يقبل منهم الا الاسلام أو القتل وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن أبا مالم ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرهما من أهل الشرك حتى يصير فياً أو غنيمة في يده لم يكن له أن يفتك منها شيئاً ولا يصرفها عن الذين افتتحوها بخمسها ويقسمها بينهم وان السنة هكذا كان الاسلام على (١) وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسبي أحداً أبداً ولا كانت غنيمة ولا فيء ولكن الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والغنائم فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي منها لمن عيال مسلم ولا من عيال كافر وعفا عنهم جميعاً وقد جافته هوازن فكانت سنته ما أخبر به وقد أرسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل رأس بستة فرائض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثر التردد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قالوا معاً وقد بينا هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستن إلا بما علم من بعده أن يستن إلا ما بين الله له أنه جعله له خالصة للمؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في الجهم فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار محرم فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هوازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من ذلك ولا غيره بشيء اختلف ولكنه سبي من ظفر به عنوة وغنمه من عربي وعجمي ولم يسب عرباً

(١) بياض بالأصل ولعله على عهد السلف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

ولا يجيئنا تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلوا ومنهم من قبل الأمان ولا شيء لهم بها فيؤخذ أنعماءهم قوم من غير أهلها لحوا إليها وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فقص كذا على هذا أحرص لولا أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكابر الغساني وروون أنه صالح رجالا من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتنوخ وهراة وخليط من خليط العرب وهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية فضعف عليهم الصدقة وذلك جزية وأما الجزية على الأديان لا على الأنساب ولولا أن نأثم بئني الباطل وددنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجزى صغار على عربي ولكن الله عز وجل أجل في أعيننا من أن نجب غير ما قضى به والله أعلم

(كتاب القرعة)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كتبت إليهم اذيلقون أفلامهم أيهم يكفل مريم إلى قوله يختصمون وقال عز وجل وإن يونس لمن المرسلين اذ أتى إلى الفلك المشحون فسأهم فكان من المدحذين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقترعين على مريم والمقارعى يونس مجتمعة فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستوين في الخلة ولا يعدو والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالها فتنافسوها فلما كان أن تكون عند واحد منهم أرفق بها لأنها لو صيرت عند كل واحد منهم يوما أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضربها من قبل أن الكافل إذا كان واحدا كان أعطفه عليها وأعلم بحاجتها للعلم بأخلاقها وما تقبل وما ترد وما يحسن به اغتذاء وما فكل من اعتنف كفالها كفلها غير ما بر بما يصلحها ولعله لا يقع على صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحدا إذا كانت صبية غير متمتعة مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها واستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالخصص كما تكون الصبية عند خالتها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يعدو الذين اقترعوا على كفالها مريم أن يكونوا تشاحوا على كفالها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا ندافعوا كفالها فاقترعوا أيهم تازمه فاذا رضى من شح على كفالها أن يمونها لم يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئا برضاه بالتطوع باخراج ذلك من ماله قال وأى المعنيين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك عن غيره من هو في مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقفت بهم السفينة فقالوا ما يمنعها من أن تجرى الألة بها وما عليها الا ذو ذنب فيها فتعالوا انقترع فاقترعوا فوقعت القرعة على يونس عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالها مريم لأن حال الركب كان مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئا لم يلزمه قبل القرعة ويلزم عن آخر شيئا كان يلزمه فهو ثبت على بعض حقا وبين في بعض أنه يرى منه كما كان في الذين اقترعوا على كفالها مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالها مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين عماليل أعتقوا معا فجعل العتق تاما لثلثهم وأسقط عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن العتق في ماله أعتق في ماله وماله غيره فإزعتقه في ماله ولم يجز في مال غيره فجمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يعضه كما يجمع في القسم بين أهل الموارث

يكون له منفعة ما لا يحل له حبسه وكيف يجوز اذا جعل رسول الله المنفعة من المولود الذي يحل له ملكه المالك المدلس ان يحيل معناه أن يجعل لغير مالك ولن لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في المصرة)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض الناس في المصرة فقال الحديث فيها ثابت ولكن الناس كاهم تركوه فقلت له أفصحي لي عن أحد من أصحاب رسول الله أنه تركه قال لا قلت فانت تحكي عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت له أو تحكي عن أحد من التابعين أنه تركه فاعلمته ذكر في مجلسه ذلك أحد منهم يخالفه قال إنما عنت بالنسب المقتين في زماننا وأقبلنا لا التابعين قلت له أتعني بأى البلدان قال بالجواز

والعراق فقلت له

فاحملني من تركه
بالعراق قال أبو حنيفة
لا يقول به وأصحابه قلت
أفتعد أصحابه الأرجل
واحدا لأنهم قبلوه عن
واحد قال فلم أعلم غيره
قال به قلت أنت أخبرتنا
عن ابن أبي ليلى أنه قال
بردها وقيمة اللين يومئذ
قال وهكذا كان يقول
ولكن لا نقول به فقلت
أجل ولكن ابن أبي
ليلى قلنا الحديث
فتأول فيه شيئا يحتمله
ظاهره عندنا على غيره
فقلنا بظاهره وابن أبي
ليلى أراد اتباعه
لا خلافه قال فما كان
مالك يقول فيه قلت
أخبرني من سمعه يقول
فيه بالحديث قال فما
كان الزنجي يقول فيه
قلت سمعته يفتي فيه
بمعنى الحديث (قال
الشافعي) وقلت له
ما كان من يفتي بالبصرة
يقول فيه قال ما أدري
قلت أفرأيت من غاب
عنه قوله من أهل
البلدان أن يجوز لي أن
أقول على حسن الظن
بهم وافقوا حديث
رسول الله قال لا الآن
تعلم قولهم (قال
الشافعي) فقلت ففسد

ولا يبعض عليهم وكذلك كان أقرعه لنفسائه أن يقسم لكل واحدة منهم في الحضر فلما كان السفر كان منزلة يضيق فيها الخروج بكلمهن فأقرع بينهن فابتن خرج سهمها خرج بهامعه وسقط حق غيرها في غيبته بها فإذا حضر عاد للقسم لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خير فكان أربعة أنحاسها لمن حضر ثم أقرع فابتن خرج سهمه على جزع مجتمع كان له بكاله وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره (أخبرنا) ابن عيينة عن اسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأة أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الانصار اأما قال أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وأما قال أعتق عند موته ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركه في عبد فذكر الحديث (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعق رقبة وفيهم الكبير والصغير فاستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد وحدثني رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهم (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركه في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال قيمة لا وكس فيها ولا شطط (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقبة فأقرع بينهم أبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان بن عثمان أعتق رقبة فأقرع له جميعاً بكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق فقسما أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم خرج سهم الميت فاعتق فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ وحديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق لا يختلطان في شيء حكى فيهما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقبة عند الموت ولا مال له غيرهم إن كان أعتقهم عتق بنات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق البنات عند الموت إذا لم يصرح المريض قبل يموت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استدللنا على أن المعتق أعتق ماله وماله غيره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ماله ورد مال غيره كماله كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم أو وهبه فقسمناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا رضي الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشريك الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقي لشريكه فكان العتق إذا كان فيما تخرى خروجا من ملك كما كانت الهبة والبيع خروجا من ملك فكان سبيلهم إذا اشتراك فيهم القسم (قال) ولو صح المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار مال الكالهم غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أيعت منه أو يعيش وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثلثه عتقوا كلهم فلما مات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصاه في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشقص له في العبد إذا كان موسراً

زعمت أن الناس كلهم
تركوا القول بحديث
رسول الله في المصراة
وزعمت على لسانك أنه
لا يجوز لك ما قلت ولم
يحصل في يديك من
الناس أحد تسميه غير
صاحبك وأصحابه (قال
الشافعي) وقلت له
وهل وجدت لرسول
الله حديثا يشبه أهل
الحديث يخالفه عامة
الفقهاء إلا إلى حديث
لرسول الله مثله قال
كنت أرى هذا قلت فقد
علمت الآن أن هذا ليس
هكذا قال وكنت أرى
حديث جابر أن معاذا
كان يصلي مع النبي العتمة
ثم يأتي بنى سلمة فيصلي
بقومه العتمة هي له نافلة
ولهم فريضة فوجدنا
أصحابكم المسكين عطاء
وأصحابه يقولون به
ووجدنا وهب بن منبه
والحسن وأبا رباح
الطاردى وبعض مفتي
أهل زماننا يقولون به
قلت وغير من سميت قال
أجل وفيه هو لا مادل
على أن الناس لم يجمعوا
على تركه قلت له ولقد
جهلت منذ لقيتك
وجهدنا أن نجد حديثا
واحدًا يشبه أهل
الحديث خالفه العامة

فدفع العوض من ماله إلى شريكه عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه
على ملكه وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه إذا أعسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض
بأخذه وإذا أسير المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من
الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في
حال عسرة المعتق ونفاذ العتق إن كان المعتق موسرا ثم ينفر حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعينين
أحدهما أن عتق البنت عند الموت إذا لم يصح صاحبها وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة وذلك أن المالك
ليسوا بذوي قرابة للمعتق والمعتق عربي والمالك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله
تبارك وتعالى الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بالمواريث والآخرون الوصايا إذا جاوز بها الثلث ردت
إلى الثلث وهذا الحق في أن لا يجاوز بالوصايا الثلث وذلك أنه لو شاء رجل أن يقول انما أأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم على سعد ولم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع
وارثا يعرف أو وصى بما له كله فحديث عمران بن حصين يدل على نجسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة
كلها في حديث عمران

(باب القرعة في المالك وغيرهم)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد احيوا عملونها منقوعة مستوية ثم يضعون على كل قدح منها
علامة رجل ثم يحركونها ثم يقضون بها على جزء معلوم فأمرهم خرج سهمه عليه كان له (قال) وأحب القرعة
إلى وأبعدهما من أن يقدر المقرع فيها على الحيف فيما أرى أن يقطع رقعا أصغارا مستوية فيكتب في كل رقعة
اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بئادق طين مستوية لا تفاوت بينهما فان لم يقدر على ذلك إلا
بوزن وزنت ثم تستخف قليلا ثم تلقى في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا ادخالها في البئادق ويغطي عليها ثوبه ثم
يقال أدخل يدك فأخرج بندقه فإذا أخرجهما فضع اسم صاحبها ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم
يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء فإذا
مات ميت وترك رقيقا فقد اعتقهم كلهم أو اقتسر بعتقه على الثلث أو اعتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء
جزوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهم فقبل أخرج
على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه فان خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي
الجزء الآخر فان أراد الورثة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأخرج
خرج سهمه فهو له والباقي للثاني فان كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأخرج سهمه على الرقيق أخذ
جزءا ماله الذي خرج عليه وان كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين الذين بغير رقيقين واستأنفنا
قسمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وان خرج سهم الرق أو لا على جزء رقوا ثم قبل أخرج فان خرج
سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث وان خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وان
اختلفت قيمهم جهد قاسمهم على تعديلهم فضم القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدوا فان لم يعتدوا لتفاوت
قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الواحد جزءا واثنين جزءا
والثلاثة جزءا ثم أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك ان خرج سهم الاثنين أو الثلاثة
وانما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم أو اختلفت وان كان الواحد قيمته مائتين والاثنان قيمتهما مائسين
والثلاثة قيمتهما خمسين أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد
وبقي نصفه والجزء الآخر رقيقا فان خرج العتق على الاثنين عتقا ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة

فما وجدنا الا ان

يخالفوه الى حديث
رسول الله فذكر حديثا
قلت انابت هو قال لا
فقلت ما لا يثبت مثله
فليس بحجة لاحد ولا
عليه قال فكيف زد
صاعا من تمر ولا تردغن
البن قلت انبت هذا
عن النبي قال نعم قلت
وما نبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم فليس فيه
الا التسليم فقولك وقول
غيرك فيه لم وكيف خطأ
قال بعض من حضره نعم
قلت فدع كيف اذا قررت
أنها خطأ في موضع فلا
تضعها الموضع الذي هي
فيه خطأ قال بعض من
حضره وكيف كانت
خطأ قلت ان الله تعبد
خلقه في كتابه وعلى
لسان نبيه صلى الله عليه
وسلم بعاشاء لامعقب
لحكمه فعلى الناس
اتباع ما امر به وليس
لهم فيه الا التسليم
وكيف انما تكون في
قول الانبياء الذين
يكون قولهم تبعا لا
متبوعا ولو جاز في القول
اللازم كيف حتى
يحمل على قياس أو
فطنة عقل لم يكن للقول
غاية ينهي اليها واذا لم
يكن له غاية ينهي اليها

يبدأ بجزئتهم اثلاثا فأيهم خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث وورق ما بقي منه ومن غيره وان بقي من الثلث شيء يسير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه ما بقي من حصة العتق وان خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا لا يخرجون معاجزا ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق عتق كله فان خرج سهم العتق على واحد عتق كله أو ما جل ما بقي من العتق منه فان عتق كله وفضل فضل أفرع بين الذين بقوا معه في جزئه لان العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا يخرج القرعة أبدا من سهم الذين خرج لهم سهم العتق أو لاحق حتى تكمل فيهم الحرية فان عتق واحد منهم ثم أفرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أفرع بينهما أيضا فأيهما خرج سهمه في العتق عتق أو عتق منه ما جل الثلث فان عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما جل الثلث من الباقي منهما واذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأفرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد لا يحملهم الثلث أفرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فاعتق من خرج سهمه منهم فان بقي من العتق شيء أفرع بين من بقي من الجزء خاصة لان الجزء من الاثنين عا د ر ق ي ق و لا يخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا سهم العتق حتى يستوظف الثلث أو يفضل فضل من العتق فيكون الجزء الباقيان فيه سواء تبدا القرعة بينهم فيجزون اثلاثا فان لم يكن الباقيون ر ق ي ق و الا اثنين أفرع بينهما فأيهما خرج له سهم العتق عتق منه بقدر ما بقي من العتق وأرق ما بقي ولا تبدا القرعة بينهم أبدا الا على بجزئة ثلاثة أجزاء ما أمكن ذلك وان كان المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذا لا يمكن فهما التجزئة فيقرع بينهما فأيهما خرج سهم العتق عتق منه ما جل ثلث المال فان خرج على قليل القيمة فاعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه وان كانوا ثمانية قيمتهم سواء ففهم قولان أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم ثم يقرع بينهم فان خرج سهم الواحد أو الاثنين عتق ثم جزئ الباقيون كذلك فأعيد فيهم القرعة فأيهم خرج سهمه عتق منه ما جل الثلث فان خرج سهم اثنين ولا يحملهم الثلث أفرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق ورق الباقي فان عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما جل الثلث منه وكان ما بقي ر ق ي ق و ومن قال هذا القول أشبه أن يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لانه لا يعتق اثنين وورق أربعة الا والاثنين الثلث كاملا لا زيادة فيه ولا نقص وان كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أفرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول الثاني أن يجزئهم ثلاثة أجزاء فان كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد الى اثنين منهم فان خرج له سهم العتق أفرع بينهم فأعتق من خرجت قرعته بأكمله وكان ما بقي من العتق فبين لم يخرج سهمه وهذا القول أصح وأشبه بمعنى السنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للحديث اختلفت قيمهم أو لم تختلف وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصة من القرعة فاذا صارت على الثلاثة أعدت عليهم القرعة فان وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقيين من السبعة اختلفت قيمهم أو اتفقت وكذلك ان كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندى أبدا أن يقرع بين الرقيق قلا أو أكثر أو الأعلی ثلاثة أسهم وذلك أنه لا يعدو الرقيق الذين أفرع بينهم أن تكون قيمهم سواء أو ضم الاقل ثمن الى الاكثر حتى اذا اعتدت قيمهم فهو كما أفرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فاذا خرج سهم واحد اعتقه ثم أعاد القرعة على من بقي حتى يستوظف الثلث وكان ذلك أحب الى الرقيق لانه ان يقرع على الخمسة الباقيين مرتين أحب اليهم من أن يقرع بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لانه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث الا الثلث فلما أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجز أن يقرع بينهم الا على ثلاثة أسهم وان اختلفت قيمهم وعددهم والله تعالى أعلم ولو جاز اذا اختلفت قيمهم جاز اذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق كما يقرع على قدر عدد الورثة ولكن القرعة بين الرقيق العتق والورثة القسم قد تختلف في موضع وان اتفقت

بطل القياس ولكن
القول قولان قول
فرض لا يقال فيه كيف
وقول تبع يقال فيه
كيف يشبه بالقول الغاية
«قال الربيع» والقول
الغاية الكتاب والسنة
(قال الشافعي) قلت
له هل تعلم في قضاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الخارج بالضمان معنى
الاثنين قال ما هما قلت
ان الخارج حادث بعلم
العبد ولم يكن في ملك
البائع ولم يكن له فيه
حصصة من الثمن فلا يجوز
لما كان هكذا في ملك
المشتري أن يكون الا
للمشتري وانه صلى الله
عليه وسلم قضى به للمالك
ملكاً صحيحاً (١) قال
لا قلت فانك لما فرغت
خالفت بعض معناهما
معاً قال وأين خالفت
قلت زعمت أن خارج
العبد والامة وخدمتهما
وما ملكا بهبة أو وصية
أو كنز وجداء أو غير من
وجوه الملك يكون لسيده
الذي اشتراه ودلس له فيه
بالعيب وله رده والخدمة
وما ملك العبد بل خارج

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن الى كثيره أفرأيت اذا فعلت هذا في
العقق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة قلنا بالقيمة قيل فان اختلفت قيمهم فكان ما يبق منهم متباين
القيمة ففي عبد ثمن ألف وعبدين ثمن ثمانمائة والورثة رجلان قيل يقرع بينهم فان خرج سهم الاول على
الواحد رد على أخيه مائتين ونجسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين ونجسين وان قال
صاحبه ليس عندي أخذ العبدين وكان شر يكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي نصف
ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد والآخر ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض
وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم فاذا كانت كما وصفت قيل للورثة ان
أحببتم أن يقرع على ما وصفتنا فأبكم خرج سهمهم على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأبكم خرج على
قليل الثمن أخذ وما بقي من القيمة فان رضوا معا بهذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا أنتم قوم لكم ما لا يعتدل في
القسم فكانتكم وورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موار يشكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببتم أو تتبعوا فتنقسموا
الثمن ولا تنكروهم على البيع وهذا أقول فان قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثير الثمن
عققت كله وصار عليه ما بقي ديناً للورثة ان رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم
ولو كان لهم مال كان لمالكهم فلا يجوز أن يخرج عبد ابقي فيه نصفه رقيقاً الى الحرية وأحيل عليه وارثاً
مالكه بدين لعله لا يأخذه أبداً بغير رضاه وأنا لو خالفت حديث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب
عن النبي صلى الله عليه وسلم ونخلت في الانسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف
يخطئه من قال هذا القول قيل انما يقسم على الورثة بالقيم ويراد عليهم ويرادون برضاهم فاذا أسخطوا أو أشرك
بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما أحمله بالقيمة والعبيد لا أموال لهم رضون بأن يعطوها ونحن لا نخير
من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً أو يعطى معه أو يعطى الأبرياء وانما يقسم الرقيق بالقيمة
ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أفرع بينهم ثم أعتق بالقيمة حتى يستوفى الثلث فان كانوا ستة قيمهم
سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحراراً جزئوا ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على حر أفرع
بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد يعتق الباقيون والجزآن اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران
وسواء في القرعة الرقيق الذين أعتقهم عتق بنات في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعد موته اذا كان الرقيق
معتقين عتق بنات معاً وكانوا معتقين بعد الموت معاً ولو كان له رقيق قد أعتقهم عتق بنات في مرضه
وأخرين أعتقهم بعد موته بدئ بالذين أعتقهم عتق البنات حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث
شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعقبتهم وان فضل عن المعتقين
عتق بنات من الثلث شيء أفرع بين المدبرين والموصى بعقبتهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت
في القرعة قبل هذا وانما سقينا بين المدبرين والموصى بعقبتهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجرى
فيهم حرية الا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعقبتهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء
لا يختلفون عندنا لان كل ما يعتق بالموت ويرق ان أحب صاحبه في حياته ولو رجع في المدبرين الموصى
بعقبتهم قبل يموت كان ذلك له

(باب عتق المسالك مع الدين)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على الميت دين يحيط بماله ببيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد
ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء ثم كتب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه فان
كان الدين ثلثاً كتب الدين سهماً والعتق سهمين ثم أفرع بينهم فأبهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق

(١) لعله قال نعم الآن
يكون في الكلام سقط
تأمل

فباعون فيوفى ما عليه من دينه وان وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أفرع بينهم بالعق والرق فأبهم خرج عليه سهم الرق يبيع فيه فان بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقي ثم استوفى بينهم القرعة كأنه لم يترك غيرهم وان خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه وهكذا ان كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ بأبداسهم الرق فان قال قائل كيف أفرعت بالعق والرق ثم بيعت من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعتق من خرجت له قرعة العق قيل له ان الدين أولى من العق فلما كانوا مستوين في العق والرق لم أميز بينهم الا بالقرعة فإذا خرجت قرعة الرق برئ من خرجت قرعته بثبوت الرق من العق فبعته وكان من بقي مستوين في العق والرق للورثة فأعدت القرعة بينهم فن خرجت له قرعة العق عتق ومن خرجت عليه قرعة الرق رقب فان ترك عبد واحد اعتقه وعليه دين يبيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما بقي منه ورق ثلثه ولو اعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه ديناً غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعثتهم في الدين عابه وكذلك أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم اذا اغترقه الدين فان قال قائل كيف ترد الحكم وقد كان صواباً قلت كان صواباً على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا وألناه على غير ما حكمنا به رددناه ولم نرد الظاهر الباطن مغيب وانما رددنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق منه ولو كان الذي ظهر عليه من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأفرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العق وبدأت بقرعة العق فأبهم خرج عليه ورددت عتقهم وبعته أو بيعت منه ما يقضي به دين الميت فإذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كافي كنت أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعتهما إلى الورثة أو بعة قيمتهما مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فان كان الوارث واحداً فاختار اخراج المائة فأخرجها فنقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق الذين عتقنا ما زاد على الثلث ثم أفرعت بينهم بالسهم الرق وسهم العق فأبهم خرج عليه سهم الرق أرفقت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهما عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلثي دينار والذين لهم الدين خرج لهم سهم العق بأكمله حراً وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حراً وبعضه مملوكاً فأعتقنا منه ما بقي من ثلث مال الميت وذلك ستة عشر سهماً وثلثا سهم من خمسين سهماً وان كان الورثة اثنين فصاعدنا نقصنا قسم الاربعة الاسهم وبعنا منهم حتى يوفي الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحرية على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا القسم بين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم فقسمناهم قسماً مستأنفاً بالقيمة وكلنا ظهر عليه دين صنعناه كما وصفت من نقض القسم وغيره في المسئلة قبل هذا ولولم يظهر عليه دين ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقضنا القسم وعدنا على العق فنقصنا بعضه بالقرعة لان ثلث مال الميت نقص ولواستحق أحد العبيد الذين عتقنا في الآخر حراً وأقرعنا بين الذين في أيدي الورثة فأعتقنا من خرجت له قرعة العق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم فاستأنفنا جديداً

(باب العتق ثم يظهر للميت مال)

(قال الشافعي) رضى الله عنه ولو أرفقنا ثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معافيه من الثلث أعتقنا من أرفقنا منهم ودفعنا إلى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا إلى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك ايهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدى غيرهم قبل عتق الميت عتق بنات أو قبل موت المعتق عتق تديروا أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق وما أخذنا في أيديهم من المال ثم يعتق منهم ثلث جميع ما ترك الميت فان اكتسب الرقيق المعتقون عتق بنات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب

عن علي فقال بعض

من حضره من أهل الحديث لا قال فروينا عن عمر بن عبد العزيز عن عمر قال قلت أثبت عن عمر قال بعض من حضره لا قلت فكيف يحتج بما لم يثبت وأنت تخالف عمر لو كان فإله قال أفلس يقبح أن يرد جارية فدوطها بالملك قلت أيقبح لو باعها قال لا قلت فإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم رد العبد بالعب والامة عندنا وعندك مثل العبد وأنت ترد الامة مال يطأها فكيف قلت في الوطء خاصة وهو لا ينقصها الا يردا اذا وطئها من شراء مرة أو مرتين قال ما انتفع به منها وهو ينفع منها بما وصفت ويردها معه قال فمن أصحنا من وافقك على أن يرد الجارية اذا وطئت اذا كانت ثيبا وخالفك في نتائج المسألة فقلت الحجة عليه الحجة عليك

(باب كسب الجمام)

« حدثنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا

لهم أو أؤادوه بوجه أو الرقيق الموصى بعقدهم بعد الموت بتدبير أو غيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم ثم نظر إلى ما ترك الميت فان ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم وكان لكل واحد منهم ما أؤادوا اكتسب لا يحسب من ميراث الميت وان لم يحسب فكان الرقيق لا يخرجون معاً من ثلث مال الميت فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت فكان الميت ترك ألفاً ورقيقاً يسوون ألفاً وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملاً فأقرعنا بينهم فأعتقنا ثلثهم وخلينا بينهم وبين أموالهم لانتها أموالا اكتسبوها وهم أحرار وأرققنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أؤادوا واكتسبوا فكان مائة اكتسبها عملوا كان فزاد مال الميت فأقرعنا بين المالك الباقي حتى نستوظف ثلث مال الميت فأى مما ليكه خرج عليهم سهمهم العتق عتق كله أو عتق منه ما حل ما بقي من الثلث وإذا عتق كله انبغى أن أرجع اليه ماله الذي دفعته إلى الورثة وإذا دفعت ذلك اليه فكان ذلك ينقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقيمه ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفعت اليه من ماله بقدر ما عتق منه فان عتق نصفه أعطته نصف ماله أو ثلثه أعطته ثلث ماله فكان موقوفاً في يديه يأكله في يومه الذي يفرغ فيه لنفسه من خدمة مالكه وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص

(باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق بنات في مرض المعتق أو رقيقاً أعتقوا بتدبير أو وصية فبات المدبر أو الموصى ولم يرجع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة أو نقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين عتقوا عتق بنات كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث وواقع على جماعتهم انما يردون بأن لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من ردوا فإذا تم عتق بعضهم ورد في بعض فأنما أعتقوا بالعتق المتقدم في حياة المعتق لأن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كانهم عتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوفقت لعتق عتقاً لم يكن له ولا زادته مالم يستوجب انما فرقت بين العتق والرق فأما زيادة في شيء بأمر لم يكن فلا ولكنه غير بين من يرق ويعتق ممن وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا انبغى أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمهم يوم يموت الميت لأنه وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول انبغى أن يقول ان كان المعتقون أماء أو كان فبهم ما محابى قومهم حبالي فان استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن حبالي وأيتهن عتقت فولد حراً معها لانها ما وقعت لها القرعة وهي حامل فكان حكم جملها حكمها يعتق بعقدها ويرق بها ولو كان زايلاً قبل العتق كان حكمه غير حكمها وهكذا كل من رق منهن رق معها ولدها لا حكم الولد إلا حكم أمهاتهن ولو ولدت بعد العتق وقبل القرعة ثم عتقت كان ولدها أحراراً مثلها ولو ولدت قبل عتق عتق بنات كان ولدها غيرهن من رقيق سيدها وما كان في أيدي هؤلاء الرقيق المعتقين عتق بنات عند الموت أو المعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثاً كما ترك من مال سواء وكذلك أورش كل جناية جنيت على أحد منهم قبل وقوع العتق (٣) وان لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وهب لهم أو صار لهم من أجرة ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق لملكه ولو زوج أمة منهم بمائة دينار فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالمائة للسيدة إذا دخل بها أو مات عنها والمائة وجبت بالعقد كاملة وهي مملوكة الآن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخمسون للسيدة (قال) وما أؤادوا العبيد المعتقون والأماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأورش جناية وغير ذلك وقف ومنعوه

(٣) قوله وان لم يوجد الخ لعله دون مالم يوجد الخ فخر ركنه مصححه

سفيان بن عيينة عن
 الزهري عن حرام بن
 سعد بن محبصة أن
 محبصة سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كسب
 الجاهل فنهاه عنه فلم يزل
 يكلمه حتى قال له
 أطمعه رقيقك وأعلمه
 نأخحك أخبرنا
 مالك عن الزهري
 عن ابن شهاب عن حرام
 ابن سعد عن أبيه أنه
 استأذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في إجارة الجاهل
 فنهاه عنها فلم يزل يسأله
 ويستأذنه حتى قال له
 أعلفها نأخحك ورقيقك
 حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن حميد
 عن أنس قال حجج أبو
 طيبة رسول الله فأمره
 بصاع من تمر وأمر أهله
 أن يخففوا عنه من
 نرجسه وأخبرنا
 عبد الوهاب بن عبد
 المجيد عن حميد عن
 أنس أنه قيل له احتجج
 رسول الله قال نعم حججه
 أبو طيبة فأعطاه صاعين
 وأمر مواله أن يخففوا
 عنه من ضره وقال
 إن أمثل ما نأويتم
 به الجاهل والقسط
 البحري لصبيانكم من
 العذرة ولا تعذبوهم

فإن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا أو أقدوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال
 أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقرع بينهم فأبهم
 وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام به في عتق البنات أو موت المعتق
 بموته وصار من معه رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرض الجنابة ومهر المنكوحه
 وغيرها مما ملكوه فإذا أخذ فقد زاد مال الميت وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما جمل ثلث الزيادة
 من الرقيق فعليتنا نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والأقترع بينهم فأبهم خرج عليه سهم العتق
 أعتقناه وما جمل ما بقي من ثلث مال الميت وصار ما بقي من الرقيق وما بقي من أحدهم إن عتق بعضه مما يملك
 فإن أراد الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كانوا وجدنا مال الميت زاد بما في أيدي العبيد والأماء
 الذين خرج عليهم الرق الفساو ما تبين فكان ثلث مال الميت منها أربع مائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعتقهم
 الميت ألفا فصار لهم من العتق الحسان على معنى وذلك أن أقرع بينهم فان خرج سهم العتق من الرقيق
 على واحد قيمته أربع مائة ولم يكن كسب شيئاً أخذناه من يده عتق ورق من بقي وصح المعنى فان خرج سهم
 العتق على واحد قيمته أربع مائة أو قلنا العتق وإذا نظرنا فكتنا قد أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده
 عليه فكاننا أخذنا من كسبه أربع مائة وإذا أردنا ردها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقف
 الأربعة مائة ونعتق منه ثلث ثمانمائة فيكون ثلثه حراً وثلثه مملوكاً ثم يكون له ثلث أربع مائة ثم يزيد في العتق
 بقدر ثلثي أربع مائة فإذا تم زدها في العتق شيئاً ثم رددناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه
 وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أربعه صيرنا إليه ثلاثة أرباع ماله ثم رددنا ما بقي من كسبه ميراثاً
 للورث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر أبداً إلى الرقيق إذا جرت ثلث مال الميت فأعتقت نصفهم بالقرعة
 ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فاحسب ثلث الزيادة ثم أعتق من بقي من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد
 مال الميت

(باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامي هذا حر لوجه الله ثم قال بعد وغلامي
 هذا حر ثم قال بعد لا خير ذلك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فان مات أعتقنا الأول فإن كان الثلث كاملاً
 عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما جمل الثلث دون ما بقي والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث
 عتق كله وعتق من الثاني ما جمل الثلث فان خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقي
 فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أربعة فأكثر والمسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن
 قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مدبراً كان القول فيها كما وصفت وبدي عتق البنات
 لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير أو وصية والتدبير وصية لأن له أن يرجع فيه ما كان حيوانه
 لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق بنات عتق من المدبر أو ممن أوصى بعتقه
 ما جمل الثلث ورق ما بقي وكذلك لو قال سالم حر وغلام حر ويزيد حر وقفنا عتقهم فإذا مات بدأنا بسالم لأن
 الحرية قد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فان فضل فضل عتق غانم فان فضل فضل عتق يزيد أو ما جمل الثلث
 منه وإذا بدي عتق بعضهم على بعض عتق البنات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبدئة لأن عتق كل واحد
 منهم يقع بالكمال على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث ان مات المعتق وما جنى على الرقيق بعد
 وقوع العتق وقبل القرعة من جنابة فهي موقوفة حتى يقرع بينهم فأبهم خرج سهمه كان حراً وكانت الجنابة
 عليه كالجنابة على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من حد فاداً خرج سهمه حذفيه حد الأحرار فإذا

بالغز * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس * أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجهم رسول الله وقال للحاجم اشكموه (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أُرخص لمحيصة أن يعلفه ناضحه ويطعمه رقيقه ولو كان حراما لم يجز رسول الله والله أعلم لمحيصة أن يعلف حراما ولا يعلفه ناضحه ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول حجاما على الجمجمة أجرا إلا لأنه لا يعطى إلا ما يحل له أن يعطيه وما يحل للمالكه ملكه حل له ولئن أطعمه إياه أكله قال فان قال قائل فما معنى نهى رسول الله وأرخاصه في أن يطعمه الناضح والرقيق قيل لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنيا وحسنا فكان كسب الحجام دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقفت شهادته فإذا عتق جازت وما ورث في تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فكل الحر لا يختلف أحكامه ويجري الولاء ويرث ما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البنات والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا ان جنوا وقفت جنائيتهم فأبهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته فإن لم يحتملوا أقواله وأبهم رق جنائيتهم جنابة عبد بخير سيده بين أن يبيده أو يباع منه في الجنابة ما تؤدي به أو تأتي على جميع غنمه (قال) ولو كان الجنابي بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة نصفه قيل لما لك ان شئت فاقتد النصف الذي تملك بنصف أرض الجنابة تاما ولا يبيع عليك ما تملك منه حتى تؤدي نصف جميع الجنابة فإن كان في نصفه فضل عن نصف الجنابة يبيع بقدر نصف الجنابة إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من غنمه وكان ما بقي من نصف الجنابة في مال ان اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به فإن أعتق ثلاثة تماثل ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أقرع على الموت والاحياء فإن خرج سهم الحى حرا عتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان المبتان رقيقين ان كانت قيمتهما سواء فان كان للميتين مال أحصى فكانهما ماز كألفا كسباها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما خمسمائة فزاد مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كيم يعتق منه بتلك الخمسمائة التي كانت للاستفد كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناها ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثلثا مائة وثلثا وثلثون وثلث فزادناه في مال الميت فكاننا إذا زدناه في العتق رجع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فأنقصناه من العتق (قال) أبو يعقوب بقدر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لأن ذلك إنما يحسبه نصيب حرة فهو له دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقون فلا يحل لهم الثلث يقومون يوم يقرع بينهم ولا أنظر إلى قيمهم يوم يكون العتق لأن العتق إنما يقع بالقرعة كأنه ذهب إلى أنه إذا لم يدر أبهم عتق ولا أبهم رق وليست في واحد منهم حرية تامة إنما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله ورثة سيده فأقرع بين الاحياء كأنه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي) وإذا كان العبد بين ثلاثة فاعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففهيها قولان أحدهما أنه يوقف عتقه فإن وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبان عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والامة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبغى أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممن أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ فيه العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد ولا فقد عتق منه ما عتق فبين في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعتق بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله وان لم يرش شركاؤه بالعتق استدلتنا على أن عتقه إذا كان ذا مال ودفعت قيمته إخراجا له من أيدي مالكيه معه أحبوا أو كرهوا فإذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للعتق والغرم لازم له في قبضه شركائه من العبد فإذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحدا من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فان شئت فخذته وان شئت فدعه والولاء للذين سبقا بالعتق ولو أعتق فاجتمعوا معا لزهمما العتق وكان الولاء لله ما والغرم لشريك ان كان معهما عليه ما سواء فأما إذا تقدم أحد المعتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائز وهو عتق ما لا يملك وان كان أحدهما شركاؤه غائبا تم العتق ووقف حقه له حتى يقدم أو بوكل من يقبضه فان أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسر فهو حر وله ولاؤه ويبطل عتق الحاضر لأنه أعتق حرا وان كان معسرا

هي أجل فلما زاد فيه
أمره أن يعلقه ناضحه
ويطعمه رقيقه تنزيها
له لا تحريم عليه (قال
الشافعي) رضى الله
عنه وقد روى أن رجلا
ذا قرابة لعثمان قدم
عليه فسأله عن معاشه
فذكر له غسلة حمام
وكسب حمام أو حمامين
فقال ان كسبك لو سخر
أوقال لانيء أوقال لدنس
أو كلمة تشبه ذلك

(باب الدعوى واليقات)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن ابن أبي
مليكة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال البينة
على المدعى (قال
الشافعي) وأحسبه
ولا أنبته قال واليقات على
المدعى عليه * أخبرنا
عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن قيس
ابن سعد عن عمرو بن
دينار عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى باليمين مع
الشاهد قال عمرو في
الاموال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا

عتق نصيبه منه وله ولاؤه وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشر يده قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف
العتق منهما فان كان الاول موسرا دفع ثمنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلا وان كان معسرا عتق على
الثاني نصيبه فان كان موسرا عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدم ما أعتق
للاول الثالث وللاآخر الثالثان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ جعل على الذي يعتق نصيبه في عبد أن
يعتق عليه كله اذا كان موسرا مدفوعا من ماله الى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الغرم اذا
أعتق أولى من القضاء بكثيره وفي مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ
قيمة العبد قوم عليه دلالتان احدهما أن على المرء اذا فعل فعلا يوجب لغيره اخراج شيء من ماله أن يخرج منه
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل الا أن يكون لامل له غير قيمة العبد فأما في مال الناس فهذا صحيح وقد
يحتمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله ويحتمل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر الى المعتق شركاه
في عبد فاذا كان حينئذ موسرا ثم قوم عليه بعد ما أعسر كان حرا وأتبع بما ضمن منه ولم ألقت الى تغيير
حاله انما أنظر الى الحال التي وقع عليه فيها الحكم فان كان من يضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس
ولو أعتق عبد قيمته ألف ولم نجده حين أعتق الامانة اعتقنا منه خمس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بقي
منه رقيقا وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للعق ورق ما بقي منه مما لم يحنه له
ماله ولو أعتق رجل شقصا من عبد في حخته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله اذا كان العتق
وهو موسرا لان يخرج من ماله لانه وجب عليه أن يكون موسرا واجد المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت
من حق لزمه في الصحة كما لو جنى جناية ثم مات لم يمنع الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقبته وسواء أخرج ذلك
أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالصا فعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع مالا غيره
لان العتق وقع في الصحة وهو غير محجور عن ماله ومتى أعتق شركاه في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه
يومئذ ودفع اليه قيمته وعتق كله فان أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما علك المعتق وان أيسر
بعد ذلك لم يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله انما أنظر الى الحال التي يعتق بها فان كان موسرا دفعا
عتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر وان لم يكن
دافعا اذا كان موسرا يوم أعتق وان كان غير موسر دافع لم يعتق لانه يومئذ وقع الحكم وان أيسر بعده وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال في المعتق شركاه في عبد ان كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاء حصصهم وعتق عليه والافقد عتق منه ما عتق وانما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه
بان يكون شريكه موسرا دفعا لقيمة وهذا في قول من قال لا يعتق الا بالدفع والقول الآخر ان يعتق باليسر
وان لم يكن دافعا بان يكون موسرا غير دافع واذا أخرج من ملك المعتق عليه بأمر من اليسر والدفع لم يحز أن
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول مجتهد من قالة مذهبا وأصح في القياس أن ينظر الى المعتق حين يقع العتق
فان كان موسرا بقيته فقد وقع العتق وضمن القيمة وان أعدم بعد أتبع بالقيمة ولو كانت المعققة جارية حبلى
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت فومت حبلى وعتق ولدها معها لانها كانت حبلى يوم أعتقت فعتق ولدها
بعقها ويرقون برقها ليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق انما يقع يوم يكون الحكم انبى أن لا يعتق الولد
معها لانه لم يعتق الولد ألا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها انما يعتق ولدها بعقها اذا
كانت حبلى فاما اذا ولدت فحكم ولدها حكم ولدها غيرها

(عتق الشريك في المرض)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أعتق شركاه في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات

ابراهيم بن محمد عن
ربيعه بن عثمان عن
معاذ بن عبد الرحمن
التيمي عن ابن عباس
ورجل آخر سمع لا
أحفظ اسمه من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى باليمين
مع الشاهد * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
عبد الوهاب عن يحيى
ابن سعيد عن بشير
ابن يسار عن سهل بن
أبي حمزة أن عبد الله
ابن سهل ومحيصة بن
مسعود خرجا إلى
خير ففترقا لحاجتهما
فقتل عبد الله بن سهل
فانطلق هو وعبد الرحمن
أخوا المقتول وحويصة
ابن مسعود إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذكروا له قتل عبد الله
ابن سهل فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تحلفون نجسين يميننا
وتستحقون دم قتلكم
أو صاحبكم قالوا يا رسول
الله لم نشهد ولم نحضر
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قتلتمكم يهود
بخمسين يميناً قالوا
يا رسول الله كيف نقبل
أيمان قوم كفار فزعهم

كان في ثلثه ما أعتق منه لنفسه ولغيره إذا جازله الثلث فأمره في ثلثه كأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا
أعتقه عتق بثبات وكذلك إذا أعتق من عبده سهماً من مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه يحمله عتق
عليه كله لأنه أوقع العتق عليه وهو حي ماله الثلث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولو أوصى بعتق ثلث
مملوك له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بالموت وهو لا يملك شيئاً يوم يقوم عليه فيه
كله وماله كله لو أرتبه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده إلا الثلث كان لأماله أن يقوم عليه فيه العبد فيعتق
بالقيمة والدفع

(اختلاف المعتق وشريكه)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركاه في عبد ولم يترافعا السلطان إلا بعد أشهر فحكم عليه
السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلفا في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه
كانت قيمته أربعين فضها قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موسر واجددافع فإذا أعتق العبد
بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ملكه
من يده إلا بما رضى كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمبتاع بالخيار وفي
هذا سنة وهو لا يصح قياساً على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائماً فالمبتاع رد العبد أو أخذه بما قال
السابع وليس للعتق ههنا رد العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما
يكون على المشتري قيمة الفائت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خبزاً أو
كاتباً أو يصنع صناعة تزيد في عمله وقال المعتق ليس كذلك نظر فإن وجد كان يصنع تلك الصناعة أنعم
بصناعته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقول الذي له الغرم وكان القول قول المعتق لأنه مدعى عليه زيادة القيمة وإن
كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي ترافعا فيها من يوم وقع العتق والقول قول المعتق ولو قال المعتق
أعتقت هذا العبد وهو آبق أو سارق أو معيب عيباً لا يرى في بدنه وقال الذي له الغرم ليس بآبق ولا سارق
فالقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه
عيباً يطرح عنه بعض ما لزمه ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما
قلت وأحلفوه أحلفناه على دعواه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على صاحبه وإن حلف
استحق وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين ولم نعطه إذا تركها على ما ادعى وذلك مثل قوله أعتقت العبد وهو
آبق فقلنا القول قول الذي له الغرم فإن قال المعتق هو يعلم أنه آبق أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم
مالا يوجد عليه بينه وما أشبه هذا ولو كان العبد المعتق بعضه ميتاً أو غائباً فاختلفا فيه فقال المعتق هو عبد
أسود نجى يسوى عشرة دنانير وقال المعتق عليه هو عبد برى أو فارسي يسوى ألف دينار فalcول
قول المعتق الذي يغرم الآن يأتي الذي له الغرم بينه على ما قال أو يحلف له المعتق إن أراد أن يصادق على
أنه برى واختلفا في ثمنه فalcول قول المعتق مع عيبه ولو تصادق على أنه برى وقيمه ألف ولو كان ظاهراً
ونجسماً لو كان غير ظاهر وادعى المعتق أنه غير ظاهر فalcول قول الذي له الغرم الآن يأتي المعتق بينه
على ما ادعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكرنا قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيباً
وقال قيمة السلعة كذا ما يكون مثله قيمة لثلث العبد بلا عيب فأما إذا ذكر عيباً فالغرم لازم وهو مدع
طرحه أو طرح بعضه لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيباً

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عقله من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركضتني فريضة

من تلك الفرائض في

مربدنا (قال الشافعي)

وهذه الأحاديث كلها

نأخذ وهي من الجبل

التي يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصار المحدث

على بعض ما يسمع دون

بعض أو هم معا فمن

ادعى على أحد شيئا سوى

الذي في النفس خاصة

يريد أخذه لم يكن له

أخذه بدعواه بحال فقط

الآن يقسم بينة على

ما ادعى فإذا أقام شاهدين

على ما دون الزنا أو

شاهدا أو اثنين على

الأموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

مع بينته وإذا لم يقيم على

ما يدعى الشاهد واحد

فإن كان ما لا يحلف

مع شاهده وأعطى

المال وإن كان الذي

يدعى غير مال لم يعط به

شيئا وكان حكمه حكم

من لم يأت بينة (قال

الشافعي) رضي الله

عنه البينة في دلالة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينتان بينة

كاملة بعدد الشهود

(باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علمتا)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ومن ملك أباه أو جده أو ابنه أو ابن ابنته أو ابنة ابنه أو جدها من قبل أب أو أم أو ولدان من ابن أو بنت وإن تباعد عن يصير إليه نسب المالك من أب أو أم أو يصير إلى المالك نسبه من أب أو أم حتى يكون المالك ولدا أو والدا بوجه عتق عليه حين يصح ملكه له ولا يعتق عليه غير من سميت لأخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوى القرابة ومن ملك من يعتق عليه شق صابحة أو شراء أو أي وجه تام ملكه من وجوه الملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذي ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسرا وعتق عليه ولا اعتق منه ما ملك ورق ما بقي لغيره وإذا كان الرجل إذا ملك أحد يعتق عليه بالملك فكان حكمه أبدا إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه وقد كان قادرا على أن لا يملكه في حكم المعتق شركاه في عبد لا يختلفان وهو إذا وهب له أو وصى له به فله أن يردها لهبة أو الوصية وكل ما ملك غير الميراث فقبوله في الحال التي له رده فيها كاستراته شق صابحة وشراؤه وقبوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن ألزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرده ملك الميراث ولو ورث عبد أو أمنا أو أعمى كان عليه نفقته وليس هكذا ما ملك غير الميراث ما سوى الميراث يدفع فيه المهر الملك عن نفسه وإذا ملك من يعتق عليه شق صابحة عليه ما ملك منه ولم يقوم عليه ما بقي منه لأنه لم يجر ملكه بنفسه إنما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذي يملك فيعتق عليه مسلما أو كافرا أو صغيرا أو كبيرا لا اختلاف في ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو معنوه لا يعقل أو مولى عليه أب أو أم من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث وإن ملك أحد هؤلاء شق صابحة بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره ببقية ما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن صبيا أو معنوها وهب له أبوه أو ابنه أو أوصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله ولا يعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو وصى له به أو وهب له والصبي أو المعتنوه معسران كان لولييه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسرا فوجب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسرا فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبق وليس للولي أن يقبل هذا كله من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتنوه ولا منفعة لهم فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله فأن قبله فقبوله مردود عنه لأن في قبوله ضررا على الصبي أو ضررا على شريك الصبي وذلك أنه إنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك ببقية يأخذها فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير في بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن أبا محمد كور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه عن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرههم وقد زاد مسلم في الحديث شيئا هو نحو من سياق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد ووجد ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلا

لا يحلف مقبها معها
وبينة ناقصة العدد
يحلف مقبها معها
(قال) ومن ادعى شيأ لم
يقم عليه بينة يؤخذ
بها أحلف المدعى عليه
فان حلف برئ وان
نكل لم يأخذ الذي ادعى
منه شيأ حتى يحلف على
دعواه فيأخذ بينته مع
نكول المدعى عليه
(قال) والحكم بالدعوى
بلا بينة والايان
(٣) مخالفه بالبينه
لسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقاس
به لانها شيء واحد
تضادا قال ومن ادعى
مالا دلالة للمالك على
دعواه لا بدعواه أحلفنا
المدعى عليه كما يحلف
فيما سوى الدماء واذا
كانت على دعوى المدعى
دلالة تصدق دعواه
كالدلالة التي كانت
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقضى
فيها بالقسمه أحلف
المدعون نجسين بمننا
واستحقوا دية المقتول
ولا يستحقون دما (قال)
وكل ما وصفت بين في
سنة رسول الله صلى الله
(٣) قوله بلا بينة
والايان الخ كذا
بالتسخة التي بيدنا كما
رى وحرره من أصل
صحیح كتبه معجمه

من بنى عذرة عبد الله عن دبر فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه
وسلم فدفعها اليه ثم قال أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل عن نفسك شي فلا هلك فان فضل شي فللدوي
قربتك فان فضل عن دوي قربتك شي فهكذا وهكذا يريد عن عينك وشمالك (قال الشافعي) قول جابر والله
أعلم رجلا من بنى عذرة يعني حلفاء أو جيرانا في عدادهم في الانصار وقال مرة رجلا مني يعني بالحلف وهو أيضا
منهم بالنسب ونسبه أخرى الى قبيلة كما سماه مرة ولم يسمه أخرى (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان
عن جاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا أعق غلاما له عن دبر ولم يكن له مال غيره
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم وأعطاه الثمن (قال
الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن جاد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم بنحو حديث جاد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن
أبي الزبير سمعا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من
يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله النحام قال عمرو وسمعت جابرا يقول عبد القبطيامات عام أول في اماره
ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في
كتابي دبر رجل منا غلاما له مات فاما أن يكون خطا من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فإن
جريح أحفظ الحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريح حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث
تحيديا يخبر فيه حياة الذي دبره وجاد بن زيد مع جاد بن سلمة وغيره أحفظ الحديث عمرو بن سفيان وحده
وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريح والليث عن أبي الزبير
وفي حديث جاد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير جاد بن زيد عن عمره بكار وأه جاد بن زيد وقد أخبرني غير
واحد من لقي سفيان قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي
مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظها عنه (قال الشافعي) واذا باع رسول الله صلى الله عليه
وسلم مدبرا ولم يذكر فيه دينا ولا حاجة لان صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج الى ثمنه فالمدبر ومن
لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالكمهم وفي كل حق ازم مالكمهم يجوز بيعهم متى شاء مالكمهم
وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم اذ لم يوجد له وفاء لا يبيعهم وذلك أن التدبير لا يعدوما وصفنا من أن لا يكون
حائلا دون البيع فقد جاءت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلا فنحن لا نبيع المكاتب
في دين سيده للحائل من الكتابة فقد يؤول الى أن يكون عبدا اذا عجز فاذا منعناه وقد يؤول الى أن يكون عبدا
يباع اذا عجز من البيع وبعه المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا (قال الشافعي)
ومن لم يبع أم الولد لم يبعها بحال وأعتقها بعد موت السيد فارغ من المال وكل هذا يدل على أن التدبير
وصية (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبرا
احتاج صاحبه الى ثمنه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يعود
الرجل في مدبره أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال
الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس قال سألت ابن المنكدر كيف كان أبولك يقول في المدبر أيبعه
صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه اذا احتاج صاحبه الى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وان لم يحتج اليه (قال
الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن أيوب بن أبي تيممة أن عمر بن عبد العزيز باع مدبرا في دين صاحبه (قال
الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافا في أن تدبر العبد أن يقول له سيده صحبنا وأمرنا أنت مدبر
وكذلك ان قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتيقي أو أنت محسرا أو أنت حر اذا

عليه وسلم نصا فان
أحكامه لا تختلف
وانها اذا احتملت أن
يضي كل شيء منها على
وجهه أمضى ولم يجعل
مختلفة وهكذا هذه
الاحاديث فان قال قائل
فتجدي كتاب الله تعالى
ما يشبه هذا قيل نعم
قال الله عز وجل واللاتي
يأتين الفاحشة من
نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم وقال
في الذين يرمون بالزنا
لولا جاءوا عليه بأربعة
شهداء فكان حكم الله
أن لا يثبت الحد على
الزاني الا بأربعة شهداء
وقال الله تعالى في الوصية
اثنان ذوا عدل منكم
فكان حكمه أن تقبل
الوصية باثنين وكذلك
يقبل في الحدود وجميع
الحقوق اثنان في غير
الزنا وقال في الدين
واستشهدوا شهيدين
من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان
فكان حكمه في الدين
يقبل بشاهدين أو شاهد
وامرأتين ولا يقال لشيء
من هذا يختلف على
أن بعضه ناسخ لبعض
ولكن يقال يختلف
على أن كل واحد منه
غير صاحبه قال وانما

مت أو متي مت أو بعد موتي أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير وسواس عندى قال أنت حر بعد موتي
أو متي مت ان لم أحدث فيك حدثاً أو نزل استثناء أن يحدث فيه حدثاً لان له أن يحدث فيه نقض التدبير
(قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبده أنت حر اذا مضت سنة أو سنتان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا فإفاء
ذلك الوقت وهو في ملكه فهو حر وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج من ملكه ببيع أو هبة أو غيرهما كما رجع
في بيعه وان لم يرجع فيه ان كان قال هذه الامة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شيء كائن لا يختلف بحال
فهو كالتدبير وادها فيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شيء الا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول
يحتمل القياس وبه نقول ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وادها هذه بعقها والقول الثاني أنها تختلف
المدبرة لا يكون وادها بمنزلة ما تعتق هي دون وادها الذين ولدوا بعد هذا القول (قال الشافعي) ولو قال في صحته
لعبده أو لأمتي متى ما قدم فلان فأنت حر أو متى ما برى فلان فأنت حر فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان أو
بري فلان وان قدم فلان أو برى فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله اذا كان قدم فلان أو كان الذي أوقع
العتق عليه والقائل مالك حتى مريضاً كان أو صحيحاً لانه لم يحدث في المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه
جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل مقدم فلان أو بري فلان واذا سئلوا عن الحجة قالوا ان
هذا قد يكون ولا يكون فليس كما هو كائن فليلهم أو ليس انما يعتق المدبر والمعتق الى سنة اذا كان العبد المعتق
حياً والسليم ميتاً وقد مضت السنة أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له يقين حكم يعتق
به وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قد مات واكن لم يستيقن معرفته انما
يعتق باليقين (قال الشافعي) ولا أعلم بين ولد الامة يقال لها اذا قدم فلان فأنت حر وبين ولد المدبرة والمعتقة
الى سنة فراقين بل القياس أن يكونوا في حال واحدة ولو قال اذا قدم فلان فأنت حر متى مت أو اذا جاءت
السنة فأنت حر متى مت فأت كان مدبراً في ذلك الوقت ولو قال أنت حر ان مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا
أو في عامي هذا فليس هذا بتدبير (قال الشافعي) واذا صح ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت
السيد التدبير فيه للمدبر (قال الشافعي) واذا قال لعبده أنت حر بعد موتي بعشر سنين فهو حر في ذلك
الوقت من الثلث وان كانت أمة فولد لها بمنزلة ما يعتقون بعقها اذا عتقت وهذه أقوى عتقاً من المدبرة لان
هذه لا يرجع فيها اذا مات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة

المشيئة في العتق والتدبير

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا قال الرجل لعبده ان شئت فأنت حر متى مت فشاء فهو مدبر وان لم
يشأ لم يكن مدبراً (قال الشافعي) واذا قال اذا مت فشتت فأنت حر فان شاء اذا مات فهو حر وان لم يشأ
لم يكن حراً وكذلك اذا قال أنت حر اذا مت ان شئت وكذلك ان قدم الحرية قبل المشيئة أو آخرها وكذلك ان قال
له أنت حر ان شئت لم يكن الا أن يشاء (قال الشافعي) فان قال قائل فما بالك تقول اذا قال لعبده أنت حر
فقال لا حاجة لي بالعتق أو دبر عبده فقال لا حاجة لي بالتدبير أنفنت العتق والتدبير ولم تجعل المشيئة الى
العبد وجعلت ذلك له في قوله أنت حر ان شئت (قال الشافعي) فان العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم
بقوله دون رضا المعتق والمدبر يلزمه اخراج المعتق من ماله والمدبر في هذه الحال اذا مات سيده فوقع له عتق
بتات أو عتق بتدبير لزمهما مع حقوق وفرائض لم تكن تلزمهما قبل العتق ولم يكن في العتق مشئوية فينتظر كال
المشئوية بل ابتداء هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشئوية فيه فأما ما مضاه كاملاً ولا مشئوية فيه
الى العبد كان عتقه وتدبيره بمنزلة فلا ينفذ الا بكالها وكذلك الطلاق اذا طلق الرجل امرأته لم يكن له اطلاق
لانه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق ان شئت أو ان شئت فأنت

قلت لا يقسم المدعون
الدم الابدلالة استدلالا
بما وصفت من سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن
الانصار كانت من
أعدى الناس لليهود
لقطعها ما كان بينها
وقتلها رجالها واجلائها
عن بلادها وقد عبد
الله بعد العصور ووجد
قبل مغيب الشمس
قتيلا في منزلهم ودارهم
محسنة لا يخلطهم فيها
غيرهم فكان فيما
وصفت دلائل من علمها
أنه لم يقتله اليهود
ليغضبهم فعرض النبي
صلى الله عليه وسلم على
الانصار أن يحلفوا
ويستحقوا فأبوا فعرض
عليهم أن تحلف يهود
فببرتهم خمسين يمينا
فأبوا فوداه من عنده
وذلك عندنا تطوع فاذا
كان في مثل هذا وما في
معناه أو أكثر منه مما
يغلب على من يعلمه أن
الجماعة التي فيها القتل
أو بعضها قتلته كانت
القسامة فيه واستحق
أهلها بها العقل لا الدم
واذا أبوا حلف لهم من
ادعوا عليه خمسين يمينا
ثم يرون لأن رسول
رسول الله صلى الله

طالق لم يكن أكمل الطلاق لأنه أدخل فيه مثنوية فلا يكون إلا بأن تجتمع المثنوية مع الطلاق فيتم الطلاق
باللفظ به وكال المثنوية وكالها أن تشاء (قال الشافعي) وكذلك أن قال أن شاء فلان وفلان فغلامي حر عتق
بنات أو حر بعد موتي فإن شاء كان حرا وكذلك المدبر مدبر أو ان شاء أحدهما ولم يشأ الآخر أو مات الآخر أو غاب
لم يكن حرا حتى يجتمع معا فبشأ بالقول معا ولو قال لرجلين أعتقا غلامي أن شئتما فاجتمعا على العتق
عتق وإن أعتق أحدهما دون الآخر لم يعتق ولو قال لهما مدبراه أن شئتما فاعتقا عتق بنات كان العتق
باطلا ولم يكن مدبر إلا بان يدبراهما ثم اتفقتا فبشئت ما جعل الهمما لاعتقافيه وسواء التسديري في
الصحة والمرض والتدبير وصية لا فرق بينهما وبين غيرهما من الوصايا أنه يرجع في تدبيره مرضا وصحيا بأن
يخرجه من ملكه كالأوصى بعبد له رجل أو داره أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مرضا وصحيا وأن
لم يرجع في تدبيره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث لأنه وصية من الوصايا (قال الشافعي) أخبرنا علي
ابن سليمان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال المدبر من الثلث (قال الشافعي) قال علي بن
سليمان كنت أخذته مرفوعا فقال لي أصحابي ليس مرفوع هو موقوف على ابن عمر فوقته (قال الشافعي) والحفاظ
الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلفوا في أن المدبر وصية من الثلث (قال
الربيع) للشافعي في المدبر قولان أحدهما أنه إذا دبره ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التدبير حتى يخرج
من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المدبر من ملك صاحبه ولا يخرج من
تدبيره حتى يخرج كما أخرجه النبي صلى الله عليه وسلم والقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان
كأرجع في الوصية وهذا أصح القولين عندى

(أخراج المدبر من التدبير) قال الشافعي وإذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تدبيره بأن يخرج من
ملكه وإن قال له المدبر عتق لي العتق والعتق على خمسة دينار قبل يقول السيد قدر رجعت في تدبيرى فقال
السيد نعم فاعتقه فهذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الخمسون وقد بطل التدبير وإذا لم سيد المدبر دين يحيط
بماله بيع المدبر في دينه كما يباع من ليس بمدبر من رقيقه لأن سيده ما كان مسلطا على إبطال تدبيره بالبيع
وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبيعه في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه العبد غير
المدبر ولو لم سيده دين بدى بغير المدبر من ماله فبيع عليه ولا يباع المدبر حتى لا يوجد له قضاء لا يبيعه أو
بقول السيد قد أبطلت تدبيره وهو على التدبير حتى يرجع فيه أو لا يوجد له مال يؤدي دينه غيره (قال الشافعي)
ولو لم يازم سيده دين كان له إبطال تدبيره فإن قال سيده قدر رجعت في تدبير هذا العبد أو أبطلته أو نقضته
أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوع في وصيته لرجل أو وصى له به لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج من
ملكه ذلك وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجامع مرة الإيمان وكذلك لو دبره ثم وهبه لرجل هبة بنات
قبضه أو لم يقبضه أو رجع في الهبة أو ندم عليها أو وصى به لرجل أو تصدق به عليه أو وقفه عليه في حياته أو
بعد موته أو قال إن أدى بعد موتى كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدبير باتصاله ولو دبر نصفه كان نصفه
مدبرا ولم يعتق بعد موته منه إلا النصف الذي دبر لانه إنما له من ثلثه ما أخذ وإذا لم يأخذ إلا نصفه فلا مال
له بعد موته يقوم عليه فيه لأن الله عز وجل نقل ملكه إلى مالك الأحياء الذين ورثهم فلا مال له بعد موته يقوم
عليه ولو دبره ثم وصى بنصفه لرجل كان النصف للوصى له به وكان النصف مدبرا فإن رد صاحب الوصية
الوصية ومات السيد المدبر لم يعتق من العبد إلا النصف لأن السيد قد أبطل التدبير في النصف الذي أوصى
به وكذلك لو وهب نصفه وهو حي أو باع نصفه وهو حي كان قد أبطل التدبير في النصف الذي باع أو وهب
والنصف الثاني مدبرا لم يرجع فيه وإذا كان له أن يدبر على الابتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه
ويقر النصف مدبرا بحاله وكذلك إن دبره ثم قال قدر رجعت في تدبيرى ثلثك أو ربعك أو نصفك فأبطلته كان

عليه وسلم قتلهم ثم هود
يدل على أنهم يرون
بالإيمان ومثل هذا
وأكثر منه تدخل الجماعة
البيت فيدخل عليهم
وفهم القليل فيغلب
على العلم أنهم وبعضهم
قتله أو يوجد الرجل
بالفلاة متلطخ الثياب
بالدم والسيف وعنده
القتيل ليس قرب عين
ولا أثر عين فيغلب على
من علم هذا أنه قتله أو
أخبار من يغلب على
من يسمع خبره أنه
لا يكذب إذا كان ذلك
بحضرة القليل وأتى
واحد من جهة
وأمر أقمن أخرى أو
صبي من أخرى أو كافر
من أخرى وأثبت كلهم
رجلا فقالوا هذا قتله
وغيب فأمر غيره فقالوا
لم يقتله هنا وما كان في
هذا المعنى فإلا لم يكن
واحد من هذه المعاني
فادعى أولياء الميت أن
فلا ناقتله وكان جماعة
من وجه واحد ليس فيهم
من يجوز شهادته يمكن
أن يكونوا أوطأ وأعلى
الباطل بعد القتل فيما
لا يمكن أن يكون الذين
جاؤا من وجوه متفرقة
اجتمعوا فتواطؤوا على
أن يقولوا أنه قتله لم يكن

مراجع فيه منه باخراجه من ملكه خارجا من التدبير وما لم يرجع فيه فهو على تدبيره بحاله فإذا دبره ثم كاتبه
فليس الكتابة ابطالا للتدبير إنما الكتابة في هذا الموضع عنزة للخارج والخارج بدل من الخدمة وله أن يخدمه
وأن يخرج به وكذلك يكاتبه إذا رضى فإن أدى قبل موته عتق بالكتابة وإن مات عتق بالتدبير إن حله الثلث
وبطل ما بقي عليه من الكتابة وإن لم يحمله الثلث عتق ما جهل الثلث منه وبطل عنه من الكتابة بقدره وكان
عليه ما بقي من الكتابة وكان على كتابته الآن يخرج لانه قد ير يدعه العتق ويريد العبد يجهل العتق فيكاتب
(قال الشافعي) ولو دبر رجل عبده ثم قال اخذم فلانا الرجل حر ثلاث سنين وأنت حر فإن غاب المدبر القاتل
هذا أو خرس أو ذهب عقله قبل يسأل لم يعتق العبد أبدا إلا بأن يموت السيد المدبر وهو يخرج من الثلث
ويخدم فلانا ثلاث سنين فإن مات فلان قبل موت سيد العبد أو بعده ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبدا لانه
أعتقه بشرطين فبطل أحدهما وإن سئل السيد فقال أردت ابطال التدبير وأن يخدم فلانا ثلاث سنين ثم هو
حر فالتدبير باطل وإن خدم فلانا ثلاث سنين فهو حر وإن مات فلان قبل يخدمه أو وهو يخدمه العبد لم يعتق
وإن أراد السيد الرجوع في الإخدا م رجع فيه ولم يكن العبد حرا وإن قال أردت أن يكون مدبرا بعد خدمة
فلان ثلاث سنين والتدبير بحاله لم يعتق إلا بهما معا كما قلنا في المسئلة الأولى ولو أن دجلا دبر عبده ثم قال
قبل موته إن أدى مائة بعد موتى فهو حر أو عليه خدمة عشر سنين بعد موتى ثم هو حر أو قال هو حر بعد موتى
بسنة فإن أدى مائة أو خدم بعد موته عشر سنين أو أتت عليه بعد موته سنة فهو حر والام يعتق وكان هذا
كله وصية أحد شهاله وعليه بعد التدبير نبي أولى من التدبير كما يكون لو قال عبدي هذا فلان ثم قال بل نصفه لم
يكن له الانصاف ولو قال رجل عبدي فلان ثم قال بعد ذلك عبدي فلان إذا دفع إلى ورثتي عشرة ذنانير أو إلى
غير ورثتي عشرة ذنانير فإن دفع عشرة ذنانير فهو له والام يكن له لانه أحداث وصلة وعليه بعد الأولى ينقض
الشرط في الأولى والآخرة إذا انقضت أحق من الأولى (قال الشافعي) ولو جنى المدبر جناية فلم يتطوع
السيد أن يفديه فباعه السلطان ثم اشتراه ثانية لم يكن مدبرا بوجه من الوجوه وكان بيع السلطان عليه فيما
يحب عليه فيه كسبته على نفسه وكان ابطالا للتدبير ولو افتداه سيده متطوعا كان على التدبير ولو ارتد العبد
المدبر عن الإسلام وتطوع بدار الحرب ثم أخذه سيده بالملك الأول كان على تدبيره ولا تنقص الردة ولا الأباقي لو أتى
تدبيره وكذلك لو أوجف عليه المسلمون فأخذوه سيده قبل أن يقسم أو بعد ما يقسم كان مدبرا فكل من على الملك
الأول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج من ملكه ولو وقع في القاسم كان لسيده أن يأخذه بكل حال وكان
على التدبير ولو كان السيد هو المرء تدفوق ماله لموت أو يقتل أو يرجع نائبا فيكون على ملك ماله الحق
بدار الحرب أو لم يلحق ثم يرجع إلى الإسلام فهو على ملك ماله والعبد مدبر بحاله ولو مات كان ماله فينا وكان
المدبر حر إلا أن المسلمين إنما ملكوا مال المرتد السيد المدبر ولم يكن للورثة أن يملكوا باليراث شيئا ودينهم غير دينه
(١) إلا أنهم إنما ملكوا في الحياة وكان التدبير وهو جائز الأمر في ماله ولو قال المدبر قد ردت التدبير في حياة
السيد أو بعد موته لم يكن ذلك له وليس ما يعتق به العبد كما يوصى به الحر من غير نفسه كل من أوصى له بمال
يملكه عن نفسه كان له رد الوصية وكل من أعتق عتق ثبات لم يكن له رد العتق لانه شيء أخرج من يد
المعتق تاما فتشبه به حرمة المعتق ويجب عليه الحقوق وكذلك إذا أعتق في وقت (قال الشافعي) ولو
دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال ولو دبر عبده ثم كاتبه كان مكاتبا
وغير خارج من التدبير لأن الكتابة ليست رجوعا في التدبير (قال الشافعي) ولو دبره ثم قال له أنت حر على أن
تؤدي كذا وكذا كان حرا على الشرط الآخر إذا قال أردت بهذا رجوعا في التدبير وإن لم يرد به هذا رجوعا
في التدبير عتق أن أدى فإن مات سيده قبل أن يؤدي عتق بالتدبير فإن أراد به هذا رجوعا في التدبير فهو رجوع
في التدبير ولا يكون هذا رجوعا في التدبير إلا بقول بين أنه أراد رجوعا في التدبير غير هذا القول فإن

(١) قوله لا أنهم إنما ملكوا في الحياة كذا بالأصل وراجع ميراث المرتد تعلم أن مقصوده الرد وقوله وكان
التدبير وهو جائز الخ المقصود به تعليل كون المدبر بصير حرا فتدبر كسبه معصية

باب الخلاف في هذه
الاحاديث

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه خالفنا بعض الناس
في هذه الاحاديث بفرد
خلاف حديث اليمين مع
الشاهد وخالف بعض
معنى البيعة على المدعي
واليمين على المدعي عليه
وقد كتبت عليه فيها
مخجلا اختصرت في هذا
الكتاب بعضها فكان
مما ربه اليمين مع
الشاهد أن قال قال
الله تبارك وتعالى
شهادتين من رجالكم فإن
لم يكونا رجلين فرجل
واحد أنان فقلت له
لست أعلم في هذه الآية
تحريم أن يجوز أقل
من شاهدين بحال قال
فإن قلت فهذا لانه على
أن لا يجوز أقل من
شاهدين قلت فقله
قال فقد قلته قلت فن
الشاهدان اللذان أمر
الله جل ثناؤه بهما قال
عدلان حران مسلمان
فقلت فلم أجز شهادة
أهل الذمة وقلت
لم أجز شهادة القابلة
وحدها قال لان عليا

دبره ثم قاطعه على شيء وتعهله العتق فليس هذا نقضا للتدبير والمقاطعة على ما تقاطع عليه فإن أداء عتق فإن
مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا
في تدبيره ولا نقضه ولم يحق في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير الا باطلا له اياه في حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حق يلزمه
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب
كان رجوعه كرجوع بالكلام إذا أخرجه من ملكه ولو دبره بحكم حاتم غلب على عقله ثم رجع في التدبير وهو
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب اليه عقله فلم يحدث له تدبيرا كان التدبير
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يحرر عتقه

(جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا جنى المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر ان شاء سيده تطوع عنه
باخراج أرض الجنابة فإن فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وان لم يفعل فكانت الجنابة تستغرق
عتقه بيع فيها فدفعت إلى الجنى عليه أرض جنابته وان نقص ثمنه عن الجنابة فلا غرم على سيده وان كانت
الجنابة قليلة وثن المدبر كثيرا قيل لسيدته ان أحببت أن يباع كله ويدفع إلى الجنى عليه أرض الجنابة ويدفع
اليك بقية ثمنه بعناه لانه قد كان لك يبعه بلا جنابة وان أحببت أن لا يباع كله بيع منه بقدر أرض الجنابة
وكان ما بقي للثريقا مدبرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك
في كله من ابطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وانما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت
على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره ففي بيع منه بقدر الجنابة وكان ما بقي منه على التدبير
ولا حنث عليه لانه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) واذا جنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر جنى عليه وهو
عبد في كل جنابة لانه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتم شهادته وحدوده وجنابته والجنابة عليه
وسهمه اذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حرج جنابة تلتفه أو تلتف بعضه فأخذ سيده قيمته وأرض ما أصيب منه
كان ما لا من ماله ان شاء جعله في مثله وان شاء ما فهو له يصنع به ما شاء وان كان الجاني عليه عبدا فأسلم اليه
والمدبر الجنى عليه حتى فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدبر إلى سيده المدبر كالقول فيما
أخذ من أرض جنابته من دنائير أو دراهم فان شاء جعله مدبرا معه وان شاء كان ما لا من ماله يتموله ان شاء
(قال الشافعي) فان أخذ العبد عبد الزمان الجاني له من أرض الجنابة على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع
العبد ولا هو رقيق فليس بمدبر الا بان يحدث له تدبيرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم اليه عبد أو عبدان قتلاه لم
يكونا مدبرين الا بان يحدث لهما تدبيرا فان قال قائل فلم زعمت أن العبد المرحون اذا جنى عليه فكان أرض
جنابته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مرقا لانه بدل منه ولا تزعم أن المال المأخوذ في أرض الجنابة على
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قيل له فرقت
بينهما لا قراقهما فان قال فإين الفرق بينهما قيل رأيت العبد المرحون لسيدته يبعه أو هبته أو الصدقة به أو
ابطال الرهن فيه فان قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه فان قال نعم قيل
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فان قال نعم قيل وانما لم يكن لمالكه ابطاله لان غيره من الأكمين فيه ملك
شيء دونه فان قال نعم قيل أنت جتمع مالك المدبر فيه ملك شيء من الأشياء من الأكمين غيره فان قال لا قيل

أفبعد مالك المدبر بقدر على بيعه وإبطال تدبيره فان قال أما في قولك نعم قيل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت
 أن لي أن أبيع المدبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال انما فيه عتق أن كان كوصيتك لعبدك ان مات
 من مرضك أو سفره فهو حر فان مات كان حرا وان شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي
 يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت
 سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا إخراجها إلى ملك أحد فان قال نعم قيل فهي أو كدعت قام
 المدبر عندنا وعندك فان قتلها عبد وأسلم إلى سيدها أو أمة فأسلمت أو حر دفع ثمنها أيقوم الثمن مقام أم الولد أو
 الأمة المسلمة بها فان قال لا قيل لأن أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها انما اعتقت به اذا
 كانت ولدت من سيدها اذا مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنابها لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد فان
 قال نعم قيل له وكذلك المدبر هو المشرط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد بدله في ذلك
 الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وان كانت الأمة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها مالم
 يزألها اذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الجناية وقبل الحكم أو بعده
 فسواء لا يدخل ولدها في الجناية لأنه اذا فارقها فارق حكمها في الجناية لأنه غير جان وكان حكمه حكم أمه جنت
 ولها ولد فن رأى بيعها والتفريق بينهما وبين ولدها باعها ومن لم ير بيعها الا مع ولدها فلم يتطوع السيد بفدائها
 باعها ورذ على السيد حصص الولد من الثمن وأعطى المحنى عليه ثمنان كان قدر جنابته أو أقل لم ير عليه وهذا
 أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول رذال أن النبي صلى الله عليه وسلم
 رد بيع ولدا امرأة فرق بينهما وبينه للصغر وليس بيع المالك للبيع بهذه العلة بأكثر من بيع الصغير بآلزم
 الام للبيع فيه (قال الشافعي) واذا جنى المدبر أو المدبرة جناية يبلغ أرشها مائة من الابل ولم تكن قيمة
 الجاني تحسب من الابل وللدبر مال وللدخالة مال سيده للاحق للمحنى عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدبرة
 ولا ولد المملوكة غير المدبرة في جنابتهما لانهم لم يجنوا فدخلوا في جنابته وهم كالسيده سواهم (قال
 الشافعي) واذا جنى على المدبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليهما أرش الجناية عليهما بقدر قيمتهما مملوكين
 لا تدبر فيهما ان جنى عليهما باق طع أيديهما فعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدهما ويقال له هو
 كمال من مالك أن تملكه كمال مالك المدبر والمدبرة وبيعهم ما شئت وعلى الجاني على المدبر
 أو المدبرة ان كانت جنابته نفسا قيمتهما مملوكين يوم تقع الجناية صحيحين أو مريضين كانا وان كانت
 المدبرة حبلى فقتلها فعليه قيمتها حبلى ولانثى في ولدها وان جنى عليها فالقتل جناية ميتا وماتت في الجنين
 عشر قيمة أمه يوم يجنى عليها وفي الأمة قيمتها وفيه جنتها سيدها يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا وان
 ألفت جنينا حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته اذا كان حيا فحكمه حكم نفسه وان كان ميتا
 فحكمه حكم أمه

(كتاب المدبر وتدبير المكاتب)

(قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال للتدبير انما إبطاله أن يخرج من ملكه
 قبل الكتابة ويسأل فان قال أردت اثباته على التدبير غير أني أردت أن أعتق فهو مدبر مكاتب وهكذا
 ان كاتب أمة فان ولدت ولدها فهو مكاتب معها وان كانت مدبرة مكاتبه فولدها مكاتب مدبر (قال) واذا
 كاتب عبده ثم دبره قبل الهجرة ثم عجز كان مدبرا وان شاء الثابت على الكتابة ثبتناه عليها فان أدى عتق وان مات
 سيده قبل الاداء عتق بالتدبير ان حله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حل الثلث وبطل عنه من الكتابة

قال شاهدين وشاهدا
وامرأتين فقيه دليل
على ماتم به الشهادة
حتى لا يكون على من
أقام الشاهدين عيب
لا أنه حرم أن يحكم
بأقل منه ومن جاء
بشاهد لم يحكم له بشئ
حتى يحلف معه فهو
حكم غير الحكم
بالشاهدين كما يكون أن
يدعى الرجل على الرجل
الحق فينكل المدعى
عليه عن اليمين فيلزمه
عندك ما نكل عنه
وعندنا إذا حلف المدعى
فهو حكم غير شاهد
ويعين وشاهدين قال
فإن تدخل عليكم فيها
وفي القسامة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال البينة على المدعى
قلت فهذا القول
خاص بأوامر قال بل
عام قلت فأنت إذا أشد
الناس له خلافا
قال وأين قلت أنت
ترغم لو أن قتيلا
وجد في محلة أحلفت
أهلها خمسين يمينا
وغرمتهم الديعة وأعطيت
ولي الدم بغير بينة وقد
زعمت أن قول النبي
صلى الله عليه وسلم البينة
على المدعى عام فلا

بقدم ما عتق منه وإن قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعا إلا بأن يخرج منه من ملكه فهو مدبر
وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فإن قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له
وإن كاتب عبده ثم دبر قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وإن شاء الثبات على الكتابة ثبت عليه أوله الكتابة والتدبير
وإن دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لأن الكتابة لا تكون ابطلا للتدبير إنما
يكون ابطلاه بأن يقول مالكه أردت ابطلاه ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التدبير قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فذهب عقل السيد
ودخل العبد الدار كان مدبرا ولو أعتقه بدخول الدار صحیح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد
ذاهب العقل كان حرا وإن كان السيد قال هذا هو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحیح العقل لم
يعتق لأنه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو أعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لأنه لم يعقل عتقا ولا وصية
ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد
ثم دخلها لم يعتق لأن العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مملوكا ولو قال متى دخلت الدار فأنت حر فمات
السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لأن العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى مت فأنت حر أو غير
حر ثم مات لم يكن العبد حرا ولو قال متى مت أنا فأنت حر وله عيديل يدبرهم عنى بهذا ثم مات ولم يبين أقرعنا بينهم
فأيهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى مت وأنت بمكة فأنت حر ومتى مت وقد قرأت القرآن كله
فأنت حر فمات السيد والعبد بمكة وقد قرأ القرآن كله كان حرا وإن مات وليس العبد بمكة أو مات ولم يقرأ
القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى ماتت وقد قرأت قرأتنا فأنت حر فذا قرأت من القرآن شيئا فقد قرأتنا فهو حر
ولو قال له متى مت فأنت حر إن شاء ابني فلان فإن شاء ابنه فلان فهو حر وإن لم يشأ فليس بحر وإن مات ابنه فلان
قبل يشأ أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشأ لم يكن حرا الآن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فيشأ
فيكون حرا إن خرج من الثلث (قال الشافعي) وجاع هذا أنه إذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر
لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا أعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبدا
ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته إن مت من مرضي هذا فأنت حرة وأنت حرة
ويوصي لناس بوصايا ثم يفيق من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الأمة ولا
ينفذ لواحد من أهل الوصايا وصية لأنه أعطاه إياه في حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا الباب
كله وقياسه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنصيبه مدبر ولا قيمة عليه
لشريكة لأنه قد أوصى لعبده في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلما لم يقع العتق بكل حال لم يكن ضامنا لشريكه
ولو مات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لأنه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لأنه لا مال له
إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعتق إن مات
شريكه الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مت ومات فلان فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما ولو كان
بين اثنين فقالا معا ومنفرقين متى متنا فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر
منا حتى يموت ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية
في الثلث جائزة ويعتق بموت الآخر منهما والله أعلم

يعطى أحد الابينة وأحلفت أهل المحلة ولم تبرئهم وقد زعمت أن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعى عليه أن المدعى عليه إذا حلف برئ مما ادعى عليه فإن قلت هذا بان عمر قضى به قلت فمن احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه أولى بالجهة ممن احتج بقضاء غيره فإن قال بسل من احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فقد احتججت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فزعمت أن قوله الينة على المدعى واليمين على المدعى عليه عام قال ما هو بعام قلنا فلم تمتنع من أن تقول بما إذا كشفت عنه أعطيت ما يدل على أن عليك أن تقول به وقلت بما إذا كشفت عنه ووجد عليك خلافه (قال) فقد جعلتم اليمين مع الشاهد تامة في شيء ناقصة في غيره وكذلك جعلتم الشاهدين تامين في كل شيء إلا الزنا وجعلتم رجلا وامرأتين تامين في المال ناقصين في الحدود

(في مال السيد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وتركه مالا غائباً وحاضراً لم يعتق من المدبر شيء إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعتق في الغائب حتى يحضر فمأخذ الورثة سهمين ويعتق منه سهم وان حضر فهلك قبل أخذ الورثة له كان كالميراث ويعتق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المدبر من مال أذنه قبل موت سيده فإذا مات وأفاد مالا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمدبر ولا أم ولد ولا عبد أموال هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال إلا للحرار والمكاتب إذا اعتق وكان أفاد مالا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا دبر النصراني عبده نصرانياً فالمدبر العبد النصراني قبل النصراني أن أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وإن لم ترده قبل النصراني تحول بينك وبينه ونخارجته ونذفع اليك خراجته حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه وترجع فتنبيهه وهكذا يصنع في المكاتب وأم الولد تمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فتنبيهه أو يؤدى فيعتق وفي النصراني المدبر قول آخر أنه يباع عليه بكل حال وللنصراني من مال مدبره وعبده وأم ولده مسلين مالم يسلم من أخذه

(تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قدم الحربى دار الاسلام بأمان فمدبر عبده والتدبير جائز فإن أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما وإن أسلم العبد المدبر قلنا للحربى أن رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع في وصيتك وبعناه عليك العبد أيت أم أطلعت لأننا لا ندعك تملك مسلماً لاتباعه عليك وإن لم ترجع فأردت المقام خارجناه لك ومنعناك خدمته لك وإن أردت الرجوع إلى بلادك فإن رجعت في تدبيره بعناه وإن لم ترجع خارجناه ووكلت بخراجته أن شئت من يقضه لك فإذا تم فهو حر ولودبره في دار الحرب ثم خرج إلى ما مضى على التدبير كان مدبراً لم يرجع في التدبير بأن يخرج منه من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك لو اعتق في دار الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام ولم يحدث ملكاً له فبعض يغصبه بابه يسترقه به في دار الحرب بعد العتق كان حراً فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً قيل العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو إذا خرج ماله إلى ملك صاحبه يبيع أو ملك يصح ثم أسلم إلى ربه ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه مالم يحدث أخذاً له في دار الحرب فإن أحدث أخذاً له في دار الحرب فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فيما أخذه بعد إخراجة فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الاسلام قال والجهة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد فبعضه أو قويل أحدها أنه موقوف فإن رجع إلى الاسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل بالتدبير باطل وماله فيء ومن قال هذا القول قال إنما وقفنا ماله عند رده ليكون في شأن مات على الردة وراجعا إليه إن رجع فلما مات على الردة علمت أن رده نفسه ما صيرت ماله فيئا والثاني أن التدبير باطل لأن ماله موقوف يكون فيئا وماله خارج الإبان يعود إليه بالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج من يديه إلا أن يعود وإنما عليك بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه إلا قويل

بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لانه لا يملك ماله الاموته وبموته يقع العتق ومن قال هذا جازعته وجيع ماصنع في ماله (قال الربيع) للشافعي فيها ثلاثة أقاويل أحدها أن التدبير باطل

(تدبير الصبي الذي لم يبلغ) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا بر الغلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم مات فالتدبير جائز في قول من أجاز الوصية لانه وصية ولوليه في حياته بيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي لعبده فيبيعه وان مات جاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم تجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبير بعد البلوغ في حياته وإذا بر المعتوم والمغلوب على عقله لم تجز تدبيره وان كان يجن ويفيق فدبر في حاله الافاقة جاز وان دبر في غير حال الافاقة لم يجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا بر الرجل مكاتبه فان أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكتابة وان مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من التجوم ان حمله الثلث وان لم يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وان شاء اذا بر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيدته أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل انه انما زاد مخرها ولم ينقصه الا ترى أنه لو أعتق جاز عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقضا لشي من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد ومتى وقع سقط ما يسبق من الكتابة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا مات السيد وله مكاتب لم يبيع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجمه في دينه فإذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا والمكاتب يخالف المدبر يباع فيه لانه وصية ويبيعه سيدته في حياته والمكاتب لا يبيعه سيدته في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبد بين اثنين فدبر أحدهما نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو مومر فبيعه قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لان التدبير ليس بعتق بسات ولا يحول بين السيد وبين بيعه وبه أقول وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعتق منه الا ما عتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء

(مال المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد موت سيده فهو مال لورثة سيده لان المدبر لا يملك شيئا الا شيئا كسبه بعد العتق وما يملك المولود من شيء فانما يملكه لسيدته وكذلك لسيدته قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجه كان الملك بكسب أو هبة أو وصية أو جناية خبئت عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال يقرانه انما أفاده قبل موت سيده كان ميراثا لسيدته ولو قال أفادته بعد موت سيده كان القول قوله مع عيने وعلى الورثة البينة أنه كان ملكه قبل موت سيده فان جاؤا بها على المال أو بعضه أخذوا ما آفاه وعليه البينة وان لم يأتوا بها كان ما في يديه له ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة لان كثير المال قديفاد في ساعة ويتعذر قليله في الزمان الطويل فاذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال فالقول فيه قوله مع عيने (قال الشافعي) ولو اختلف المدبر وورثته من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاد ذلك المال قبل موت سيده كانت البينة بنة المدبر والقول قوله لانهم مستوون في الدعوى والبينة ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يديه وسيدته حتى وقال المدبر كان في يدي لغيري وانما ملكته بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيने ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود كان في يديه ملكه أو هو ملكه فاذا أثبتوا عليه هذا أخرجه من يديه وسواء جمع حكم المدبر كان المدبر صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

وجعلتم شهادة أهل الذمة تامة بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة تامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بان قال أعطيتهم بغير بينة قلت فكذلك أعطيت في قسامتك واحتج بان قال أحلفتهم على ما لا يعلمون قلت فقد يعلمون بظاهر الاخبار ممن يصدقون ولا تقبل شهادتهم وافرار القاتل عندهم بلا بينة ولا يحكم بادعائهم عليه الاقرار وغير ذلك قال العلم ما رأوا باعينهم أو سمعوا بأذانهم قلت ولا علم ثالث قال لا قلت فاذا اشتري ابن خمس عشرة سنة عبد او ولد بالشرق منذ نجسين ومائة سنة ثم باعه فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبقا فكيف تحلفه قال على البينة قال يقول لك تظلمني فان هذا ولد قبلي وبلد غير بلدي وتحلفني على البينة وأنت تعلم أني لا أحيط بان لم يأت قط علم قال يسئل قلت يقول لك فانت تحلفني على ما تعلم اني لا أبر فيه قال واذا

سئلت وسعد أن تحلف
قلت أفرجل قتل أبوه
فغبي من ساعته فسأل
أولى أن يعلم قال نعم
قال بعض من حضره
بل من قتل أبوه قلت
فقد عبت يمينه على
القسامة ونحن لانأمره
أن يحلف إلا بعد العلم
والعلم يمكنه واليمين على
القسامة سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقلت برأيك يحلف على
العبد الذي وصفت قال
فقد خالف حديثكم
ابن المسيب وابن بجيد
قلت أفاخنت بحديث
سعيد وابن بجيد فتقول
اختلفت أحاديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فاخنت بأحدها قال لا
قلت فقد خالفت كل
ماروى عن النبي صلى
الله عليه وسلم في القسامة
قال لا قلت فلم تأخذ
بحديث ابن المسيب
قال هو منقطع والمتصل
أولى أن يؤخذ به
والانصار يرون أعلم
بحديث صاحبهم من
غيرهم قال فكيف لم
تأخذ بحديث ابن بجيد
قلت لا يثبت ثبوت
حديث سهل فبه سندا
صرنا الى حديث سهل

(ولد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أذن الرجل لمدبره ففكح قبل التدبير أو بعده فسواء وما ولد له فحكم المولود في الحرية والرق حكم الام التي ولدت له ان كانت حرة كان حرا وان كانت أمة كان عبدا كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر (قال الشافعي) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن ينكح إلا باذن سيده وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذن له سيده بالتسرى فتسرى ذرا ناعنه الحد بالشبهة وألحقناه الولد وفرقنا بينهما حتى علمنا فان لم نعلم حتى مات السيد ومالك المدبر الا انه لم تكن الا امة أم ولده بذلك الولد بحال لانه وطه فاسد لاوطه ملك صحيح ولا تكون الا امة أم ولد حتى يكون الولد لاوطه من مالك لها حر كامل الحرية

(ولد المدبرة ووطوها) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس للمدبرة أن يطأها إلا نكاحا على الرق (قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه دبر جاريته له فكان يطؤها وهما مدبرتان (قال الشافعي) وإذا دبر الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بعية عمرها وهي مدبرة فسواء والقول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب والله تعالى أعلم فأما أحدهما فان سيد المدبرة لما دبرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة ما كان حرة كان حرا وان كانت مملوكة كان عبدا لاوقف فيها غير الملك كان مملوكا كان ولدا للمدبرة بمنزلة ما يعتقون بعنتها ويرقون برقتها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول انبغى أن يقول فان رجع السيد في ولدها كان له ولم يكن ذلك رجوعا في تدبير أمهم وكذلك ان رجع في تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبير من ولدت وهي مدبرة والرجوع أن يخرجها من ملكه فان قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعا في تدبير ولدها وانما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أنهم كعضومها فالدليل على ذلك قبل ألا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل أو أكثر مات السيد وقوموا كما تقوم أمهم ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة فاذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم حكم أنفسهم وان ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم ولم تجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلنا اذا رجع فيها راجعا فيهم وجعلناهم رقيقا لو مات قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم اذا لم تعتق أمهم فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكورا أو أنثى أو أنثى أو أنثى فاولاد الاناث بمنزلة أمهاتهم سواء والقول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها وولدها ذكور بمنزلة أمهاتهم ان كن حرائر كانوا أحرارا وان كن اماء كانوا اماء ملكات أمهاتهم (قال) وإذا دبر أمة فولدت أولاد بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت فان رجع في تدبيرها لم ولدت أولاد الاقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لان العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليهما وان ولدت لستة أشهر فصاعدا بعد الرجوع فالولد مملوك لا تدبره إلا أن يحدث له السيد تدبرا (قال الشافعي) وإذا دبر جارية له ثم قال تدبرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشئ لانه لا يرجع الا فيما وقع له تدبير فأما ما ملك ولم يقع له تدبير في أي شئ يرجع لاشئ له يرجع فيه وإذا ولدت المدبرة ولدا فاختلف السيد فيه والمدبرة أو المدبرة وورثة السيد بعد موت السيد فقال السيد أو الورثة ولدته قبل التدبير وقالت المدبرة بل ولدته بعد التدبير فالقول قول السيد والورثة لانهم مالكون وهي مدعية اخراج ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله البين بما قال فان أقامت بينة بما قالت كانت البينة العادلة أولى من البين الفاحرة وان أقامت بينة وأقام السيد أو ورثته بينة بدعواهم كانت بينتهم أولى وكان ولدها رقيقا من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينونتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون بينة ولو كانت أمة بين اثنين فدبراهما ثم جافت بولدهما أحدهما كان ابنه وضمن

نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها بشر يكمه ان شاء شريكه لان مشيئته أخذ قيمتها رجوع في تدبيرها وكانت أم ولد له ولولدت الولد الذي ادعى ميتا لم يكن له قيمة ولو جنى انسان جناية فأخذ لها أرشاً كالأرش بينهما والقول الثاني أن الرجل اذا دبر أمته فولدت بعد التدبير أو ولادافهم مملوكون وذلك أنها انما هي أمته موصى لها بعقها لصاحبها الرجوع في عتقها وبيعها فليست هذه حرة ثابتة وهذه أمته موصى لها والوصية ليست بشئ لازم هو شئ يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة مملوكون وقال هذا غير أبي الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعي) والعق مخالف للتدبير عند كل أحد ولو أعتق رجل أمته لها ولد لم يعتق ولدها بعقها بحال إلا أن يعتقهم

(في تدبير مافي البطن) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل مافي بطن أمته فليس له بيعها إلا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير ولو أعتقه لم يكن له بيعها وانما قلنا لا يكون له بيعها إلا أن يعلم مخالفاً في أن الأمة اذا بيعت أو وهبت أو أعتقت حاملاً كان مافي بطنها تبعاً لها ما لم يزايلها كبيع بنتها عليك من يملكها ويعتق بعقها حكمه كحكم عضو منها ما لم يزايلها لم يجز أن تباع أمته حامل لأن حكم حملها كحكمها ولو باع الذي دبر ولدها أمه وهي حامل به فقال أردت الرجوع في تدبير الولد كان البيع جائزاً أو قال لم أرده كان البيع مردوداً ولو باع أمته واستثنى مافي بطنها فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر ان كان دبره وحران كان أعتقه وان لم تلد إلا لسته أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير والعق لم يكن مدبراً ولا حراً وان ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والاخر لأكثر من ستة أشهر فهو من رجل واحد وحكمه حكم واحد فاذا كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقاً ومدبراً وكل من معه في ذلك الحمل ولو دبر مافي بطنها أو أعتقه ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقاً ومدبراً والبيع باطل وان ولدت بعد ستة أشهر ففيها قولان أحدهما أنه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيباع في ثالث الحال كان البيع مردوداً بطل حال لانه في وقت كان فيه ممنوعاً والاخر أن البيع جائز ولو قال لامته ولدك ولمدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يريد به تدبيراً

(في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل في محنته رقيقاً أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخر من كذلك وأوصى بعق آخر من أعيانهم فلا يبدى واحداً منهم على واحد كالأوصى لرجل بوصية صحيحاً ولا آخر مرضاً لم يبدأ قديم الوصية على حديثها لانه شئ أوقعه لهم في وقت واحد وكانوا انما يدلون في ذلك الوقت معاً بحجة واحدة وهي أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت فان خرجوا من الثلث عتقوا معا وان لم يخرجوا أفرع بينهم فأعتق من خرج له سهم العتق حتى يستوعب ثلث الميت قياساً على الذين أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المريض فأعتق ثلث الميت وأرق ثلثي الورثة

(الخلاف في التدبير) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه خالفنا بعض الناس وأجرى في المدبر خلافاً سأحكي بعضاً ان شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أي شئ اعتمدت في قولك المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء قلت على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي قطع الله بها عذر من علمها قال فعندنا فيه حجة قلنا فاذا كرها قال ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه يكلمه ولم يسأله صاحبه بعبه قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله الا فيماله أو بأمره قال فبأيهم باعه قلت أما الذي يدل عليه آخر الحديث في دفعه إياه إلى صاحبه الذي دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يريد بيعه اما محتاجاً واما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم

دونه قال فإن صاحبكم قال لا تجب القسامة إلا بلوث من بينة أو دعوى من ميت ثم وصف اللوث بغير ما وصفت قلت قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا إلى أن نقضى فيه بمثل المعنى الذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بشئ في غير معناه قال وأعطيتم بالقسامة في النفس ولم تعطوا بها في الجراح قلت أعطيناها حيث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال الجراح مخالفة للنفس قلت لان الجروح قد يتبين من جرحه ويدل على من عمل ذلك ولا يتبين الميت ذلك قال نعم قلنا فهذا لم نعط بها في الجراح كما أعطينا بها في النفس والقضية التي خالفوا بها البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل الحلة ولم يبرؤهم وانما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين موضع براءة وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب وما

فباعه وكان في بيعه دالة على أن بيعه جائز له إذا شاء وأمره أن كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فيمسلك عليها يرى ذلك
 لثلا يحتاج إلى الناس قال فان قال قائل فانارو يناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اغتبا باع خدمة المدبر (قال الشافعي) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت ثبت
 حديثه ولو رواه من ثبت حديثه ما كان لك فيه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المنقطع
 ولم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع بخالفه المتصل الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس بحديث وأحتاج إلى
 ذكره فأذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقبة مدبر كما حدث جابر
 وخدمة مدبر كما حدث محمد بن علي (قال الشافعي) فان قلت أنه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة
 عليك قال وكيف قلت أن كان محمد بن علي قال للمدبر الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبة
 اغتبا باع النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبة بما بين الخدمة والرقبة كت خالفت
 حديثنا وحديث محمد بن علي قال وأين قلت أتقول أن بيعه خدمة المدبر جائز قال لا لأنها غرر فقلت فقد
 خالفت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فلعله باعه من نفسه قلت جابر سبي باعه بثمانمائة درهم من
 نعيم النحام ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب مات عام أول في أمارا قال الزبير فكيف يوهم أنه باعه من نفسه
 وقلت له روى أبو جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد فقلت مرسل وقدر رواه معه عدد
 فطرحت ورأيت يوافقه عليها عدد فيها حديثان متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد رواية
 غيره وأردت تثبت حديثاً رويته عن أبي جعفر يخالفه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أبعد ما بين
 أقاويلك وقلت له وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئاً لا يخالفه فيه غيره لزمك وقد باعت عائشة مدبراً فكيف خالفتم مع حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وأنتم تروون عن أبي اسحق عن امرأته عن عائشة شيئاً في اليسوع تزعم وأصحابك أن القياس غيره وتقول
 لا خالف عائشة ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) وقلت
 له وأنت محجوج بما وصفتنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيما
 نثبت محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب إليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجاً
 بالقياس ومحجوجاً بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الأعلى أصل أو قياس على أصل
 قال لا قلت والأصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون
 أصل أبداً والواحد من هذه الأربعة قلت وقولك في المدبر داخل في واحد من هذه الأربعة قال لا قلت
 أقياس على واحد منها قال أما قياساً في كل شيء فلا قلت فمع أي شيء هو قياس قال إذا حله الثلث ومات
 سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدبر قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يباع
 قال لسنأقوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكر وغيرهم يبيعه
 بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه
 فكيف ادعت فيه إلا أكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لاحد مع السنة وإن كنت محجوجاً بكل
 ما ادعت وبقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي فقلت أرايت المدبر لم أعتقه من الثلث وأستسعيه
 إذا لم يخرج من الثلث أرايت لو كان العتق له ناساً كهولاً لم تعتقه فأرغام المال ولا تستسعيه أبداً
 قال اغتبا فعلت هذا لأنه وصية قلت أرايت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المدبر قلت أفيجوز
 أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلاخير يلزم فيجوز عليك أن
 يرجع الوصي في المدبر ولا يرجع في عبد ولو أوصى بعتقه غير مدبر قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في
 الوصايا ومتفقون في الوصية في المدبر قلت فان اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أنه أن يرجع

رأيتهم ادعوا المجتفي
 شيء لا تركوه ولا عابوا
 شيئاً لا دخلوا في مثله أو
 أكثر منه (قال الشافعي)
 رضي الله عنه ومن
 كتاب عمر بن حبيب
 عن محمد بن اسحق
 قال حدثني محمد بن
 ابراهيم بن الحرث التيمي
 عن عبد الرحمن بن مجيد
 ابن قبطي أحد بني حارثة
 قال محمد يعني ابن ابراهيم
 وأيم الله ما كان سهل
 بأكثر علماً منه ولكنه
 كان أسن منه قال والله
 ما هكذا كان الشأن
 ولكن سهلاً وأهم ما قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أحفظوا على ما أعلم
 لهم به ولكنه كتب إلى
 يهود خيبر حين كلمته
 الانصار انه وجد قتيلاً
 بين أيأتكم فدوه
 فكتبوا إليه يحلفون
 بالله ما قتله ولا يعلمون
 له قاتلاً فوداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 عنده (قال الشافعي)
 فقال لي قائل ما عندك
 أن تأخذ بحديث ابن
 مجيد قلت لا أعلم ابن
 مجيد سمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم وإذا لم يكن
 سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو مرسل

ولسنا ولا يالك نثبت
المرسل وقد علمت سهلا
صحب النبي صلى الله
عليه وسلم وسمع منه
وساق الحديث سياقا
لا يثبت به الا اثبات
فأخذت به لما وصفت
قال فما منعك أن تأخذ
بحديث ابن شهاب
قلت مرسل والقتيل
أنصاري والأنصاريون
أرلى بالعناية بالعلم به من
غيرهم إذا كان كل ثقة
وكل عندنا بنعمة الله
تعالى ثقة

(باب المختلغات التي
لا يثبت بعضها
من مات ولم يحج أو كان
عليه نذر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن
ابن عباس أن سعد بن
عبادة استفتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
إن أمي ماتت وعليها نذر
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم أقضه عنها قال
الشافعي رضي الله عنه
سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تقضى
فريضة الحج عن بلغ
أن لا يستمسك على
الراحلة وسن أن يقضى

في جميع الوصايا غيره واقتروا فيه فكيف لم يجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فيقتل على أن من قال
لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية إذا كان يرده فيما سوا من الوصايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن
قائل هذا القول يقول لو قال لعبد إذا مات أنا وفلان فأنت حر كان له أن يبيعه ولو قال إذا جاءت السنة فأنت حر
كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله إذا مات فأنت حر فقال
ما هم في القياس الأسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الأمر فيه أن هؤلاء بمالك له أوصى لهم بالعق
في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرية قلنا فهذه الحجة عليك في المدبر قال وأخرجت المدبر اتباعا والقياس
فيه أن له أن يرجع فيه قلنا فمن اتبعته فيه ان كان قال قولك أحدا كثر من سعد بن المسيب فاذا كره فقد
خالف القياس كما زعمت وخالف السنة والآثر وأنت تترك على سعد بن المسيب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد
وترجم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتجبت بموافقتهم من أهل ناحيتنا يخالفونك في المدبر نفسه فيبيعهونه
بعد موت سيده إذا كان على سيده دين ولم يدع مالا قال هؤلاء باعوه في الدين الذي صار فيه حرا ومنعوه من البيع
قبل أن يصير حرا قلت ويقولون أيضا إذا كان العبد بين اثنين فبدره أحدهما تقاوماه فإن صار للذي لم
يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الأول لأنهم أبطلوا التدبير والسيد لا يريد بطلاله وجبروا
المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذا أن بعد قولين قالهما أحدهما من الصواب قلت فإذا
كانت جئت بأن وافقت هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أفترى فيك
وفيهم حجة على أحدلو خالفكم قال ما فينا حجة على أحد قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولولم قلت
فإن الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الآثر
قال نعم قلت فهم ما معنا قلت ولولم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك
تشهد لنا أن السنة والآثر والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم
إلى قولنا في المدبر (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والآثر والقياس والمعقول قول من قال
يباع المدبر وما رأيت أشد تناقضا من قولنا فيه ولكن أصحابنا غلبونا وكان الأغلب من قوله إلا كثر لم يرجع
عنه مع هذه المقالة وقد حكى لي عنه أنه اشترى مدبرا وباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال
لي قائل منهم لا يشك أهل العلم بالحديث أن إدخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فباع النبي صلى الله
عليه وسلم مدبره غلط الآن الحفاظ كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده
كان حيا ولو لم يعلم أن مثل هذا غلط لم يعرف غلط ولا أمر صحيحا أبدا ولكن لو كان صحيحا لا يخالفه غيره أن
النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر بعد موت سيده الذي درهما كان القول فيه إلا واحدا من قولين أحدهما أن
التدبير لا يجوز إذا لم يكن أنه باع في دين على سيده لأن أفل أمره عندنا وعندك إذا كان التدبير جائزا أن يعق ثلثه
إن لم يكن على سيده دين وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني أن الناس إذا اجتمعوا على إجازة التدبير فلا يكون أن
يجعل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وشئ منه يخرج من الثلث وإن لم يكن
ذلك مؤدى في الحديث قال ولولم يكن لك حجة في المدبر إلا هذا وكان صحيحا كانت لك الحجة فقلت نعم فقال
وما هي قلت لو باع النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وأنه وصية وأن الوصايا
تكون من الثلث وذلك أي رأيت أم الولد تفتق فارغة من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما
بطلت وصية هذا جاز يبعه استدلت على أن يبع في الحياة جائزا لأنه وصية من الوصايا بالرجوع فيها كما يرجع
في الوصايا وأنه خارج من معنى من يثبت له العتق لأن المكاتب يرق إذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون
يطلقها هو فتبطل بالهجر وكان بسبب من حرية فلم تبطل حتى يبطلها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن
المدبر وصية وإن صار إليه عتق فبالوصية لا بمعنى حرية ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال بفملة قوله لا يباع

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط بحاله لم يبيع مدبره في دينه ولا في جنايته لوجدها المدير لانه محبوس على أن يموت سيده يعتقد بموته فان مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك ان كانت على المدير جناية لم يبيع في جنايته فنعته من أن يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد عوت المدير قبل سيده فيموت عبد الله لانه لا يقع عليه العتق عنده الا بموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه باعه في جناية نفسه ودين سيده فباعه في أولى حاله أن ينعته فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حاله أن يبيعه فيها والله المستعان واياه أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال فاني انما باعته بعد موت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية ولا تكون الوصايا الا من الثلث قيل فذلك الخجة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه اذا لم يخرج من الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فان قلت ان فيه حرية والحرية لا ترد قلت فقد رددتها حين وقعت وان اعتلت بافلاس سيده فقد يفسد وله أم ولد فلا يردها وينفذ عتقها وقد يفسد وله مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته الا بما يرقه به في حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يعت سيدها فاني الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها منوعاً وانت لا ترمي الاستسعاء بالدين قالوا مطلقاً لا يباع المدير قالوا هو حر ويسعى في قيمته وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أسداس استقامة من قولك على أصل مذهبك أفرأيت الرجل ان كان اذا افلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه فكيف لم يبيع مدبره كما باع بعد الموت وأحل دينه بعد الموت فان قال قائل فقد يفيد مالا قيل فلم أرك انتظرت بدين عليه الى مائة سنة وجعلته حالاً بموته فان قلت انما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مدبره بافلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك ارقاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أراه في الحياة بغير افلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدير ولا أحد غيره لان من أرقه في الحياة انما أرقه اذا رجع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما نقاوماً فان صار الذي دبره كان مدبراً كله وان لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير الا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته فيلزمه ويكون مدبراً (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعلم لا يباع المدبر ما عاش سيده الا أن يكون مدبراً كله ويضمن الذي دبره لشريكه نصف قيمته لان التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو اعتقه ولا يجوز في قوله أن ينتقض التدبير (٢) لانه اذا جعل لسيده المدبر نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير اذا لم يشتر المدبر ان كان اذا نقض التدبير فقد جعله له فأثبت عليه في موضع غيره وقد ذكرناه وان كان لم يرد نقضه فقد جعل له نقضه وهو لا يريد وما عني يتقاوماً وهما لا يريدان التقاوم ولا واحده منهما ما أعرف ليتقاوماً وجهها في شيء من العلم والله المستعان والقول فيه في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مدبر كله وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدبر فاما نحن فاننا اذا جعلنا لسيده نقض تدبيره وبيعه فتدبيره وصية وهو بحاله مدبر النصف من فوق النصف للشريك لانه لم يعتقه فيضمن لشريكه نصف قيمة العبد ويعتق عليه

(الكاتب رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين يذبحون الكتاب مما ملكت أيما نكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

نذرا لغيره عن نذره وكان
فرض الله تعالى في
الرجوع على من وجد عليه
السبيل ومن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
السبيل المركب والراد
وفي هذا نفقة على المال
ومن النبي صلى الله
عليه وسلم أن يتصدق
عن الميت ولم يجعل الله
من الرجوع لغير الرجوع ولم
يسم ابن عباس ما كان
نذراً لم سعد فاحتمل
أن يكون نذراً لغيره
بقضائه عنها لان من
سنته قضاءه عن الميت
ولو كان نذراً صدقة كان
كذلك والعبرة بالرجوع
(قال) فأما من نذر
صيماً أو صلاة شهماً

(٢) قوله لانه اذا جعل
الرجوع كذا بالاصل وحرره
كتبه معجمه

الحارث بن عبد المطلب بن جريح أنه قال لعلطاء ما الخير المال أو الصلاح أو كل ذلك قال ما نراه إلا المال قلت فإن لم يكن عنده مال وكان رجل صدق قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد ان علمتم فهم خيرا المال كائنة أخلاقهم وأديانهم ما كانت (قال الشافعي) والخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها قال الله عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية فعقلنا أنهم خير البرية بالايان وعمل الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فعقلنا أن الخير المنفعة بالاجر لا أن لهم في البدن مالا وقال عز وجل اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا فعقلنا أنه ان ترك مالا لان المال المتروك وبقوله الوصية للوالدين والاقرين قال فلما قال الله عز وجل ان علمتم فهم خيرا كان أظهر معانيها بدلالة ما استدللنا به من الكتاب بقوة على اكتساب المال وأمانته لأنه قد يكون قويا فيكسب فلا يؤذى اذا لم يكن ذا أمانة وأميناً فلا يكون قويا على الكسب فلا يؤذى قال ولا يجوز عندي والله تعالى أعلم في قوله ان علمتم فهم خيرا الا هذا وليس الظاهر أن القول ان علمت في عبدك مالا بعينين أحدهما أن المال لا يكون فيه انما يكون عنده لافيه ولكن يكون فيه الا ككتاب الذي يفيد المال والثاني أن المال الذي في يده اسيد فكيف يكون أن يكاتبه بماله انما يكاتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لأنه حينئذ يمنع ما أفاد العبد لاداء الكتابة قال ولعل من ذهب الى أن الخير المال انه أفاد بكسبه مالا للسيد فيستدل على أنه كم يقدر مالا يعتق به كما أفاد أولا والعبد والأمة البالغان في هذا سواء كان ذوى صنعة أو غير ذوى صنعة اذا كان فيه ما قوة على الاكتساب والامانة

(ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رضي الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح قال قلت لعلطاء أو اجب على اذا علمت أن فيه خيرا أن يكاتبه قال ما أراه الا واجبا وقاله عمرو بن دينار وقلت لعلطاء أن تأثرها عن أحد قال لا (قال الشافعي) أما اذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين أو أميناً غير قوي فلا شك عندي والله تعالى أعلم في أن لا تجب مكاتبته على سيده واذنا جمع القوة على الاكتساب والامانة فأحب الى سيده أن يكاتبه ولم أكن أمتنع ان شاء الله من كتابة مملوك لي جمع القوة والامانة ولا لأحد أن يمتنع منه (قال الشافعي) ولا بين لي أن يجبر الحاكم أحد على كتابة مملوكه لان الآية محكمة أن تكون ارشادا واحة لكتابة يقول بها حكم العبد كما كان عليه لاحتمال كما أيسر الصيد المخطوف في الاحرام بعد الاحرام والبيع بعد الصلاة لأنه حتم عليهم أن يبيعوا ويبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد من لقيت من أهل العلم فان قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت قيل أرايت اذا قيل فكاتبوهم هل يجوز أن يقال أوجب كما وجبت المنفعة الا وهو محدود بأقل ما يقع عليه اسم الكتابة أو لغاية معلومة فان قيل لا فلا يخالف أحد علمته في أن عبدا لرجل ثمنه ألف لوقال له كاتبنى على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكاتبه على هذا فاذا قيل فعلى كم فان قال السيد كاتبنى على ألف فأبى العبد أن يخرج السيد من أن يكون خالف أن يكاتبه فان قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكاتبه على قيمته (٣) قيل فالكتابة انما تكون ديناً والقيمة لا تكون بالدين ولو كانت بدين لم تكن الاعلى من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليس له ذمة تلزمه بكل حال (قال

فانه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلى عنه ولا يكفر عنه في الصلاة) قال (الشافعي) فان قال قائل ما فرق بين الحج والصوم والصلاة قلت قد فرق الله تعالى بينها وان قال وأين قلت فرض الله تعالى الحج على من وجد اليه سبيلا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عن لم يحج ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم من الحج بدلا غير الحج وفرض الله تعالى الصوم فقال فمن كان منكم مريضا أو على سفر الى قوله مساكين قيل

(٣) قوله فيل فالكتابة الخ كذا بالنسخ ولعل فيه سقطا والاصل فان قيل نعم قيل فالكتابة الخ وحرر

كتبه معجده

(الشافعي) وملك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم مخالفا في أن لا يخرج العبد من يد سيده إلا بطاعته فهل (١) هذا بين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المدبر والمذبرة وأم الولد لأن كلاً لم يخرج من ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لأن كلاهما ملك اليمين ولو أخرج رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في إجارته فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو أجبر كانت الكتابة منفسخة ولو فسخ المستأجر الإجارة لم يجر الكتابة حتى يحدد السيد كتابته برضا العبد وفي قول الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبهم دالة على أنه إنما أذن أن يكتب من يعقل لا من لا يعقل فأبطلت أن تبتغي الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وإنما أبطلنا كذبة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كاتبا عن أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم بهذه الآية وإنما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لأنه لا نظر في الكتابة له وأنه عتق وليس له أن يعتق

(هل في الكتابة شيء تكرهه) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوي ولا أمين أو أمانة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي باحة إذا أبيحت في القوى الأمين أبيحت في غيره والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قويا بما فرض الله عز وجل له في الصدقات فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها الرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب لأنها لا حق لها إذا كلفت كسبا إلا كتابة في الصدقات ولارغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرهتهم في الصدقة عليها مكاتبه (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده إذا كان ذا صنعة مكتسبا إذا كره ذلك العبد ولكن يؤجره وينفق عليه إن شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة ونافلة فأما الفريضة فهي كملك المكاتب وأما النافلة فشيء صار له بالعطاء والقبض وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعليها صدقة وكذلك الصدقة على المكاتب وهي للسيد تحقق كحق الغريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى المكاتب إلى سيده حلالا له فعله أن يقبله ويجبر على قبوله الآن يعلم أنه أدى اليهم حرام فلا يحل قبول الحرام (قال) فإن قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحالك سيده على أخذه أو إبرائه منه ولا يحل لسيده أخذه إذا علمه من حرام فإن سأل سيد العبد الحالك أحلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فإن نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يجبره على أخذه وقال للمكاتب إذا لم يبرأ من حلال أو من شيء لا نعرفه حراما فإن فعل جبره على أخذه ولا يجبره إلا على أخذه الذي كاتبه عليه أن كاتبه على دنائير لم يجبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عرض لم يجبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عوض لم يجبره على أخذ قيمته ولكنه لو كاتبه على دنائير جراد فأدى إليه من رأسه مثاقيل جراد أجبره على أخذه لأن اسم الجردة يقع عليها وعلى مادونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجراد غيرهما من دنائير وأدراهم مما يقع عليه اسم الجردة ولو كاتبه على دنائير جراد من ضرب سنة كذا فأدى إليه خيرا منها من ضرب غير تلك السنة فإن كانت الدنائير التي شرطت تنفق ببلده ولا تنفق بها الذي أعطاه لم يجبر عليها وإن كانت خيرا وهكذا في النمر والعروض ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى إليه صيحانيا وهو خير من العجوة لم يجبر على أخذه ويجبر على عجوة أجود من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما يبيع عليه صفته الآن يكون بصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده ولا ينفق به ما أعطاه

يطيقونه كانوا يطيقونه
ثم عجزوا عنه فعليه في
كل يوم طعام مسكين
وأمر بالصلاة وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لا تقضى
الحائض ولا يقضى عنها
ما تركت من الصلاة وقال
عوام المفتين ولا
المغلوب على عقله ولم
يجعلوا في ترك الصلاة
كفارة ولم يذكروا في
كتاب ولا سنة عن صلاة
كفارة من صدقة ولا أن
يقوم به أحد عن أحد
وكان عمل كل امرئ
لنفسه وكانت الصلاة
والصوم عمل المرء
لنفسه لا يعمله غيره
وكان يعمل الخ عن

(١) قوله فهل هذا بين
أن أوجب الخ كذا
بالاصل والمقام يعطى
أن يكون الصواب فهذا
لم يبين لي أن أوجب الخ
أو فهل هذا بين أن لا
أوجب الخ وحرر كتبه
مصححه

(تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل وللطلاق متاع بالمعروف فيجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئاً وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر وورثته على ذلك فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحائز أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فإن قيل فلم جبرت سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم يجبره على أن يكاتبه قيل لبيان اختلافهما فإنه إذا كاتبه ممنوع من ماله وما أعطاه دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه ومالك العبد فأنما يملكه لسيده ومالك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دونه (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيد أن يرده عليه منها شيئاً فإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولياً أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدف الأثاء يحاصصهم به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى الحائز أن يوليّه من رضى به ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أدى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤدوه من مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصوا أهل الدين إلا بقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبهم لأنه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضمنوا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره وهكذا سيده لو فليس فأما لو أعطاه سيده شيئاً ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ممن وإن قل منه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على ديناً فإعطاه حبة ذهب أو أقل مما له ممن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذاك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء يعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى إلى لا أجبر أحداً على شيء أن يعطاه من غيره

(من تجوز كتابته من المالكين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإنما خاطب الله عز وجل والله تعالى أعلم بالفعل في المالك من كان ملكه ثابتاً في المالك وكان غير محجور فليس يكون هكذا إلا حر بالغ غير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الحجر فإن كتابته باطل إلا أن يكون جديداً بعد إطلاق الحجر والحررة بالقبول في الرشد والحجر كالحرة لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الحجر ثم أطلق عنه الحجر ثم ناداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جديداً للكتابة بعد إطلاق الحجر أو قال بعد إطلاق الحجر إذا أدبت إلى كذا فانت حر فيعتق بهذا القول لا بإداء الكتابة كلها كما لو قال هذا العبد ان دخلت الدار فانت حر فدخلها بعد إطلاق الحجر عن السيد لم يعتق حتى يجدد عينا أو عقداً بعد إطلاق الحجر ولو ادعى عبدي سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبنتي وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم حجر على السيد أو عبده كانت الكتابة على السيد ثابتة ويستأدى وليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرم أو به لم أعرض غالب على عقله

الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحداً أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم لا تأخذه قيل حدث الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذراً ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء

أو من يبل له وإن لم يغلب عليه حين كتابته فالكتابة باطل لانه في هذه الحال لو أعتقه لم يجز عتقه فان أفاق فأثبتته عليها فالكتابة باطل حتى يجدها له في الوقت الذي لو أعتقه فيه جاز عتقه أو باعه جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة انما أنتظر الى عقدها فإذا كان صحيحاً أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبتته بحال يأتي بعده

(كتاب الصبي) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته باذن أبيه كانت الكتابة أوقاض أو وليه وكذلك لو أعتقه على مال يأخذه منه لان الصبي ممن لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأثبتته على الكتابة لم تجز الكتابة الا أن يجدها بعد البلوغ والرشد

(موت السيد) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ولد أو مدبر مملوكها لم تجز الكتابة ولو أخذنا جميعها لم يعتق لانهما ممن لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذنا الكتابة لم يعتق لانه ممن لا يجوز عتقه ولا يثبت له ولاء كان ذلك نظراً منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلاً في أول كتابته مثل قيمته مراراً لان كسب عبده له وليس له أن يخرج عبده منه بعق ولا يمنع نفسه ماله

(كتاب الوصي والاب والولي) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وليس لاب الصبي ولا لولي اليتيم وصياً كان أو مولياً أن يكتب عبده بحال لان الكتابة لا تنظر فيها الصغير ولا الكبير ألا ترى أن العبد المكاتب اذا كان ذاملاً أو أمانة واكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذي أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه وأجارته وأرض الحناية عليه ويكتب على نجوم (١) تمنع في مدته لها من منفعة ثم لعله أن لا يؤدى ما عليه وإن قيل فقد ينصح ويكتسب اذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فان كانت نصيحته بحال يؤديه عنده فأطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبة العبد ولا منفعة وإن كانت نصيحته اكتساباً فأجره فان خبث أدبه فان قيل فقد يخاف أن يأتي أن لم يكتب قيل ولا يؤمن عليه اذا كوتب أن يقيم حتى اذا تقارب حلول بحمة أبق فليست الكتابة نظراً بحال وانما أجزأها على من بلى ماله لانه لو أعتق جاز فان كاتب أبو الصبي أو ولي اليتيم أو المولى فالكتابة باطل وإن أدى العبد وأعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدى منه حلال لسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب يرجع الوالى عليه فأخذه من ماله لانه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتغاب الناس مثله في نظر المولى لعتق أو غيره جاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى ملك وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه لان ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس لولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه إياه العبد ان أعطاه وقبض المال من العبد وأعتقه عليه فالمال للمولى والعتق باطل وليس لولى المولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فان باعه بدين فالبيع مفسوخ ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الأب والولى عبداً للمولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولد لا للعتق والمولى غير معتق والمعتق غير مالك ولا يجوز العتق لغير مالك وإن كان المولى بالغاً فاذن لوليه لم يجز لانه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بدين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يلى نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور ووليه أم لم يأذن وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه ان كان موسراً وضمن للمحجور نصف قيمة العبد مملوك أو لا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لانه أخذه من عبده

غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أسبه أن لا يكون محفوظاً فان قيل أتعرف الذى جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير ان الزبير حل من متعته الحج فروى هذا عن ابن عباس انها متعة النساء وهذا غلط فاحش قال الشافعي وليست علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت اذا اختلفت أوطن مختلفاً لما وصفت ولا مؤنة على أهل العلم بالحديث والنصفة (١) قوله تمنع في مدته لها الخ كذا بالاصل ولعله تمنع في سعيها الخ وحررت به مصححه

(من يجوز كتابته من الممالك)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبده مغلوبا على عقله ولا عبده غير بالغ لأنه إذا كان معقولا عن الله عز وجل أنه إنما خاطب بالفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فريضة للعبد لازمة على سيده والسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يجد بقوله ولا يؤخذ بأقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتوه والصبي عنهما ولا أهمما أن كانا مملوكين وكاتباً على أنفسهما وعليهما دون أنفسهما لأنه لا يجوز أن يحمل العبد لسيدته شيء خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فكاله وقه فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبواهما حريين فكاتباً عنهما على نجوم وضماناً لأبوان فشرط السيد أنهما مملوكان حتى يؤدى إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدى إليه عنهما اعتقا كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة وبأخذ السيد قيمة المعتق منهما ما ويرجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحري في البين وليس لأبويه ما إذا اعتقا أن يرجعا على السيد عما أعطياه على عتقهما كالسبب لهما ولو قال أعتق عبداً على مائة فاعتقه أن يرجعا كالأول أعطياه مائة أو ضمنا حاله على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعا ولهما أن يرجعا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشترياها مئة أو دين إلى أجل أو حال فإذا فعلوا ذلك لهما المال وكان الابن حرياً من تلك الأبوين لهما وكذلك الأجنيون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجنيين إذا اشتروا وهم لم يعتقا حتى يردوا لهما اعتقا ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلاً وكذلك على نفسه وابن له معتوه وبالغ غير معتوه غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وماله من غير أمة لم يجز هذا وإذا كاتب العبد بالغاً صحيحاً ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يهجره حتى يحمل نجم من نجومه فإذا حل لم يكن له تجهيزه لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي للحاكم أن يهجره حتى يسأل عن ماله فإن وجد له مال لا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها وأنفق عليه من فضله وإن لم يجده ما يؤدي عنه الكتابة أو النجم الذي حل عليه منها هجره فإن هجره ثم أفاق فدل على مال له أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التجهيز عنه وجعله مكاتباً بحاله إذا كان المال له قبل التجهيز وأدى ذلك المكاتب فإن كان ماله أفاده بعد التجهيز جعله لسيدته ولم يرد التجهيز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأداه عتق وإن لم يجده ماله لم يجده نفقة ولا أحد ينطوع بأن ينفق عليه هجره وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه بالعجز فإذا وجد له ماله كان قبل التجهيز فالتجهيز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تجهيزه إياه ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدي عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعاً فعلى الحاكم قبول ذلك المكاتب حتى يصير ماله لا ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قدم ملكته إياه فيلزم السيد قبوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبي السيد أن يقبله عنه وخفى ذلك على القاضي فهجره ثم علمه رد تجهيزه وأخذه بما تطوع به عليه أن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يجزه الحاكم عليه

في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضررين أحدهما الجهالة ممن لا يثبت حديثه والآخرون أن يوجد من الحديث ما يرد فيه قولون إذا جازى واحده جازى كله وصرت في معناها فقلت أرايت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

(كتابة التصرفاني)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل التصرفاني عبده على ما يجوز للسل

أن يكاتب عبده عليه فالكاتب جائرة وإن ترافعا البنا أنفذناها فإن كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة
 الآن يشاء أن يجهز فأن شاء العجز بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم إن شاءت العجز بعناها وإن لم تشاء
 أثبتنا الكتابة وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكاتب بحاله وكذلك لو أسلم جميعا ولو كاتب نصراني
 عبده نصرانيا على حجر أو خنزير أو شيء له ممن عندهم محرم عندنا فجاءنا السيد يد أبطال الكتابة والعبد يد
 اثباتها والعبد يد أبطالها والسيد يد اثباتها أبطالها لأنهما جارا أنا (قال) ونبطلها ما لم يوثق الكتاب بالعجز
 أو الخنزير وهما نصرانيان فإذا أدى الحجر أو الخنزير وهما نصرانيان ثم ترافعا البنا وجاءنا أحدهما فقد عتق
 ولا يرد واحد منهما على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة ثمن خمر يبيع عندهم ولو كاتبه في
 النصرانية خمر فاداهما الأفضلا ثم أسلم السيد والعبد بحاله جارا أنا أبطالنا الكتابة لأنه ليس له أن يأخذ
 حجر أو هو مسلم وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا السيد والعبد أبطالنا الكتابة لأنه ليس لمسلم أن يؤذي حجرا وكذلك
 لو أسلم جميعا وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما أبطالنا الكتابة لأنه ليس لمسلم أن يقتضي حجرا (قال)
 ولو أسلم السيد والعبد أو أحدهما وقد بقى على العبد رطل خمر فقبض السيد ما بقى عليه عتق العبد بقبضه
 آخر كتابة ويرجع السيد على العبد بجميع قيمته ديناه عليه لأنه قبضها وليس له ملكها إن كان هو المسلم
 وكذلك إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها إليه ولو أن نصرانيا ابتاع عبدا مسلما وكان له
 عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد إسلام العبد على دينار أو دراهم أو شيء تحل كتابة المسلمين عليه ولا تحل فيها
 قولان أحدهما أن الكتابة باطل لأنها ليست بأخراج له من ملكه تام ومتى ترافعوا البنا ردناها وما أخذ
 النصراني منه فهو له لأنه أخذ من عبده فإن لم يترافعوا حتى يوثقها العبد المكاتب عتق وتراجعا بفضل
 قيمة العبد إن كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته يرجع على العبد الفضل وإن كان ما أدى إليه العبد
 أكثر من القيمة يرجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شيء لا ثمن له في الإسلام
 بعدما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فإن أداها العبد عتق بها ويرجع عليه النصراني بقيمة تامة لأنه لا ثمن
 للخمر الذي دفع إليه ولو كانت الكتابة للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يبطأها فان وطئها
 فلم تحمل فله مهر مثلها وان وطئها حملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تعضى على
 الكتابة فإن اختارت المضى على الكتابة فله مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم يجهز وإن اختارت العجز أو عجزت
 جبر على بيعها ما لم تلد فإن ولدت له فالولد مسلم حر بإسلامها لا سبيل عليه لأنه من مالها وان مضت على
 الكتابة فمات النصراني فهي حرة بموته ويبطل عنهما ما بقى عليهما من الكتابة ولها ما ليس لورثته منه بشئ لأنه
 كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بجهزيتها وإن ولدت وعجزت أخذت نفقتها
 وحيل بينه وبين أصابتها فإذا مات فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها والقول الثاني أن
 النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشئ يحل فالكاتب جائرة فإن عجز يبيع عليه وكذلك إذا اختار العجز
 يبيع عليه وإذا أدى عتق وكان النصراني ولاؤه لأنه مال مكاتب وإذا كاتبه كتابة فاسدة يبيع ما لم يوثق فيعتق
 فإن أدى فعتق بالاداء فهو حر ولاؤه للنصراني ويراجعان بقيمة العبد مملوكا وتكون للنصراني عليه ديننا
 (قال) وجناية عبد النصراني والجناية عليه وولده وولمكاتبته في الحكم إذا ترافعوا البنا مثل جناية مكاتب
 المسلم والجناية عليه وولده لا يختلفون في الحكم

(كتاب الحرب)

(قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا كاتب الحربى عبده في بلاد الحرب ثم خربا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما

عبدل يعرفه ومجروح
 يعرفه ورجل مجهول
 جرحه وعدله ليس
 يجهز شهادة العدل ويترك
 شهادة المجروح ويقف
 شهادة المجهول حتى
 يعرفه بعدل فيصير له أو
 يجرح فيرده فإن قال بلى
 فيلزم الجرح في
 الشهادة بالظنة جازله أن
 يرد العدل الذي لا يوجد
 ذلك في شهادته فإن قال
 لا قبل فكذلك الحديث
 لا يختلف وليس بغير
 لكم خلاف الحديث
 وطائفة تكلمت
 بالجهالة ولم ترض أن
 تترك الجاهل ولم تقبل
 العلم فثبتت مؤنتها وقالوا
 قد تردون حديثنا

الآن يكون السيد أحدث لعبد قهر على استعباده وإبطال الكتابة فإذا فعل فالكتابة باطل ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الاسلام ولو أحدث له المسلم قهر باطل به الكتابة أو أدى إلى المسلم فأعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فسيأله يكن ذلك له وكان حر الان الكتابة أمان له منه ان كان كافر واعتق تام ان كان مسلماً وكافراً ولو كان العبد كافراً فاعتق بكتابة المسلم ثم سباه المسلمون لم يكن رقيقاً لان له أماناً من مسلم يعتقه اياه ولو كان أعتقه كافراً بكتابة أو غير كتابة فسيأله المسلمون كان رقيقاً لانه لا أمان له من مسلم فالذي أعتقه نفسه يسترق إذا قدر عليه ولو أن حر يادخل النبا أمان فكتب عبده عندنا والعبد كافراً أراد أن يخرج به إلى بلاد الحرب ونحوها كما النبا منعت من إخراجها وكل من يقبض بنحوه فإذا أدى عتق وكان ولاؤه للحربي وقيل له ان أردت المقام في بلاد الاسلام فأسلم أو أذا الجزية ان كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركناك تقيم في بلاد الاسلام لا أمان لك وانك مال لا جزية عليك ولو كاتب الحربي عبده في بلاد الاسلام أو الحرب ثم خرج جاسراً منين ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالمالك كاتب بحاله يؤدى بنحوه فإذا قبضت دفعت إلى ورثة الحربي لانه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولكنه سبي والمالك كاتب ببلاد الاسلام لم يعتق الكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد الكاتب لم تبطل الكتابة وكان الكاتب مكاتباً بحاله فان أدى فعتق نظرت إلى سيده الذي كاتبه فان كان قتل حين سبي أو من عليه أو فودى به فولاؤه لسيده الذي كاتبه وان كان استرق فأت رقيقاً لم يكن له ولاؤه وعق الكاتب وكان لا ولاؤه ولا يجوز أن تجعل الولاء طريقاً وإذا لم يجوز أن يكون الولاء لم يجوز أن يكون الولاء لاحد بسببه ولولا سيده ولو أعتق سيد الكاتب بعدما استرق كان ولاؤه لانه قد أعتقه وصار ممن يصلح أن يكون له ولاؤه بالجزية فان قيل فكيف تجعل الولاء إذا أعتق سيده لسيده وقدر قيل بابتداء كتابته كما جعل ولاء المكاتب يكتبه الرجل ثم يموت السيد فعتق الكاتب بعد موت سيده بسنين لسيده لانه عقد كتابته والكتابة جائزة ولو لم يدع الميت شيئاً غيره والميت لا يملك شيئاً فان قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده قيل لانه كاتبه والكتابة جائزة ولا يبطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا افلاسه ولا الجزية عليه فإذا كاتب الحربي عبده في بلاد الاسلام ورجع السيد إلى دار الحرب فسي وأدى المكاتب الكتابة والحربي رقيقاً أو قد مات رقيقاً فالكتابة للجماعة أهل التي من المسلمين لانه (٣) لا يملك لها إذا بطل أن يملك سيد المكاتب وإذا لم يجوز أن صار رقيقاً بعد الجزية أن يملك مالاً لم يجوز أن يملكه عبده سيده ولا قرابته ولو قتل السيد أو سبي فن عليه قبل يجري عليه رق أو فودى به لم يكن رقيقاً في واحد من هذه الاحوال ورد ماله إلى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الاسلام فان مات رد على ورثته وان استرق سيد المكاتب ثم عتق فقبها فولان أحدهما أن يدفع اليه إذا مكاتبته وان مات قبل يدفع اليه يدفع إلى ورثته لانه كان مالاً موقوفاً له لم يملكه مالكه عليه لانه مال كان له أمان فلم يجوز أن يبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقاً ولا سيده لانه إذا لم يملكه هو فلما عتق كانت الامانة مؤداة اليه إذا كان مالاً كافراً ممنوعاً منها إذا كان إذا ضرب اليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الابوين فلما كان الابوان مملوكين لم يجوز أن يورثا لانه يملك مالهما ملكهما ولو عتق الابوان قبل موت الولد ورثا فان قيل فقل ملك بعض هذا المال قبل عتق السيد قيل كان موقوفاً ليس لاحد بعينه ملكه كما وقف مال المرتد لملكه هو وغيره اذا لم يرجع إلى الاسلام والقول الثاني أنه اذا جرى عليه الرق فأدى المكاتب لاهل التي لانهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالاً كاله اذا صار رقيقاً ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد قهر استرقه حتى خرج النبا أمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد قهر أو خرج النبا كان حراً ولو دخل النبا حربي وعبد به أمان فكتبته ثم خرج الحربي إلى بلاد الحرب ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له قهر باطلت الكتابة وكذلك لو أدى اليه ثم استعبده ثم أسلمه

وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيه مؤنة وان غضب قوم لبعض من ردم من حديثه فقالوا هؤلاء يعيرون الفقهاء وليس يجوز على الحكم أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وان ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة

(باب المختلقات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركه في عبد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع

قوله إذا كان إذا ضرب اليه الخ كذا بالأصل اهـ مع صحه

في دار الحرب كان عبده له كما يحدث فهر الحرب يلا فيكون له عبدا ولو دخل الحرب اليها بأمان ثم كاتب عبده ثم خرج الحرب الى بلاد الحرب ثم أغار المشركون على بلاد الاسلام فسيبوا عبدا الحربى ثم استنقذه المسلمون كان على ملك الحربى لانه كان له أمان كما لو أغاروا على نصراني فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حرا لانه كان له أمان وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الاسلام وقد دخل بأمان فسيبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه ولو أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يمريه نجم لا يؤديه كان للحربى ان كان في بلاد الاسلام أو بلاد الحرب أن يعجزه فان عجزه بطلت الكتابة وان لم يعجزه فهو على الكتابة وهذا كله اذا كانت كتابته صحيحة فأما اذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على الخمر والخنزير وما شبه هذا فاذا صار الى المسلمين فردوه مولا فاسدوا الكتابة

(كتاب المرتد من المالكين والملوكين)

(قال الشافعي) رضى الله عنه اذا ارتد الرجل عن الاسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكم ماله مكاتبته جائزة وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فاذا وقف الحاكم ماله حتى يموت أو يقتل على الردة فيصير ماله يومئذ فيا أو يتوب فيكون على ملكه لم تجز كتابته واذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل يرتد ارتد فالكتابة ثابتة قال ولا أجيز كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الاسلام الاعلى ما أجيز كتابة المسلم وليس ولا واحد منهما كالنصرانيين ومن لم يسلم قط فترك على ما استحل في دينه ما لم يتحاكم اليه ولو تأدى السيد المرتد من مكاتبه المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيمته وكذلك كل كتابة فاسدة تأداها منه عتق بها وتراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقف الحاكم ماله وتأدى مكاتبته حتى يعجز فلا يحاكم رده في الرق ومتى أدى عتق وولاؤه الذي كاتبه وان كان مرتدا لانه المالك العاقل للكتابة واذا عجز الحاكم المكاتب بخاء سيده تأثبا لتعجز تام على المكاتب إلا أن يشاء السيد والعبد أن يحدد الكتابة واذا وقف الحاكم ماله نهى مكاتبه عن أن يدفع الى سيده شيئا من نجومه فاذا دفعها اليه لم يبرئه منها وأخذها بها ولو أن رجلا كاتب عبده فارتد العبد المكاتب وهو في دار الاسلام أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا تبطلها الردة وكذلك لو كان العبد ارتدا ولا ثم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أقام العبد في بلاد الاسلام أو لحق بدار الحرب حتى أدى الكتابة فهو حر وولاؤه سيده ومتى حل بحجم منها وهو حاضر أو غائب ولم يؤده فليس له تعجزه كما يكون له في المكاتب غير المرتد واذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيده ولا يكون مال المكاتب فيا بلحوقه بدار الحرب لان ملكه لم يتم عليه ومالك المكاتب موقوف على أن يرد عتق فيكون له أو يموت فيكون ملكا لسيده وسواء ما اكتسب ببلاد الحرب أو ببلاد الاسلام فان مات أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذي كاتبه لا يكون فإلا غنيمته ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لانه ملك للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ فوقع في المقاسم أو لم يقع فهو لسيده وماله كله وكذلك لو أسر ثم سبي كان لسيده (قال الشافعي) فان أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسبي فهو وماله غنيمته لانه قد تم ملكه على ماله غير انه ان ظفر به وهو مكاتب أو حرا استتب فان تاب والقتل مكاتب وماله للسيد وان عرض قبل أن يقتل أن يدفع الى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فيا وان لم يدفع حتى يقتل فماله كله لسيده اذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فان عجز المكاتب وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله في لانه مال المرتد واذا أدى فعتق فمأدى من الكتابة قال المرتد يكون فيا وما بقي في يده قال العبد الذي عتق بالكتابة لا يعرض له واذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد فقوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق (أخبرنا) سفیان بن عیینة عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيمعبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فان كان موسرا فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست بركس ولا شطط ثم يغرم لهذا حصته

عن الاسلام فاقبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكاتب منه برىء وما قبض بعد الحجر منه فلوالى
أخذه بنجومه ولا يبرئه منه فان أسلم المولى وقد أقر بقبضه منه أبرأه الوالى فما قبض المولى منه ان كان قبض منه
في الردة بمجاثم سأل الوالى ذلك النجم فلم يعطه اياه فعجزه وأسلم المرتد ألغى التجهيز عن المكاتب لانه لم يكن عاجزا
حيث دفع الى سيده وهو يخالف المحجور في هذا الموضع لان وقف الحاكم ماله انما كان توفيراً على
المسلمين ان ملكوه عنه بان يموت قبل يتوب ولم يكن عليه ضرر روثا في وقفه عنه ألا ترى أنه ينفق عليه منه
ويقضى منه دينه وتعطى منه جانيته وهذا دليل على أنه في ملكه واذا رتد العبد عن الاسلام وكاتبه سيده
جازت كتابته فان لحق بدار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعق من الكتابة
بقدره ولم يؤخذ من حصته المرتد شيئا وكذلك الامة المرتدة تكاتب فان ولدت في الكتابة فتي بعزت فولد هارقيق
ومتى عتقت عتقوا واذا سبي مكاتب مسلم فسيده أحق به وقع في المقاسم وألم يقع وان اشتراه رجل في بلاد
الحرب باذنه رجع عليه بما اشتراه به إلا أن يكون أكثر من قيمته وان اشتراه بغير اذنه لم يرجع عليه بشيئا واذا
كاتب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً وترك مولاه بهامش كاهن فحرقه ولا كتابة عليه وكذلك
لو خرج مسلماً وهو مكاتب فان كان سيده مسلماً في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وهو على ما كان عليه
في بلاد الحرب ولو خرج سيده المكاتب بعده بساعة لم يرد في الرق ولم يكن له ولاؤه لانه لم يعتق ولو كاتب
مسلم عبداً له مسلماً فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد أو ارتد السيد ثم ارتد العبد أو ارتد العبد معافوا
ذلك كله والكتابة بحالها فان أدى المكاتب الى السيد قبل أن يوقف ماله عتق وسواء رجع المكاتب الى
الاسلام أو لم يرجع اذا أدى الى السيد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال وكذلك سواء رجع السيد
الى الاسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء ولو جاء العبد الى الحاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان
سیدی قد ارتد لم يكن له أن يعجل بقبضها حتى ينظر فان كان مرتد قبضها أو عتقه ووقفها فان
رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات أو قتل على الردة كانت الكتابة فيأ
كسائر ماله

(حدثنا) الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد المجيد عن
ابن جريج قال أخبرني
قيس بن سعد أنه سمع
مكحولاً يقول سمعت
سعيد بن المسيب يقول
أعتقت امرأة أو رجل
سنة أعبد لها ولم يكن لها
مال غيرهم فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم في
ذلك فأقرع بينهم فأعتق
ثلثهم (قال الشافعي)

كان ذلك في مرض
المعتق الذي مات فيه
أخبرنا عبد الوهاب عن
أيوب عن أبي قلابة عن
أبي المهلب عن عمران
ابن حصين أن رجلاً من
الانصار أوصى عند موته

(العبد يكون للرجل نصفه في كاتبه ويكون له كله في كاتب نصفه)

(قال الشافعي) رضي الله عنه واذا كان العبد نصفه حراً ونصفه لرجل فكاتب الرجل نصفه فالكتابة جائزة لان
ذلك جميع ما ملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره ولو كان له نصف عبد ونصفه حراً فكاتب العبد على كله
كانت الكتابة باطلاً وكان شبهها بمعنى لو باعه كله من رجل لانه باعه ماعلك وما لا يملك فان أدى المكاتب
الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وتراجع في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه
فكاتبه على ثلثه كانت الكتابة فاسدة لانه كاتبه على ما لا يملك منه فان كاتبه على ماعلك منه وما بقي منه
حراً بأن عتق جاز نصفاً كان أو ثلثاً أو أكثر فاذا كاتبه على ما هو أقل مما يملك منه فالكتابة باطل كالرجل يكون
له العبد في كاتب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ورجل نصفه قد بره أو أعتقه الى أجل أو أخذ منه
أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئاً فكاتبه شريكه لم تجز الكتابة وانما معنى اذا كان العبد بأكمله لرجل فكاتب
نصفه أو جزءاً منه أن الكتابة ليست بعقوبات فاعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله وانما
أ كاتبه نصفه فليس العبد في ملكه بحال فانفذ الكتابة لان العبد اذا كوتب منع سيده من ماله وخدمته
واذا كاتب نصفه لم يستطع منعه من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب واذا قام به الخدمة لم يتم للعبد كسب
ولم ين ماله كتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه واذا أراد السفر لم يكن له أن
يسافر لانه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه (قال الشافعي) واذا أرتافعا لينا

قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة وإذا أبطلناها فما أدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يترافعا لينا حتى يؤدي المكاتبة عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه إنما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل قال لعبد له نصفك حرا إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاها ياها عتق العبد كله لأنه مال له وإذا أعتق منه شيئا عتق كله ولو كانت المسئلة بمجالها فأت السيد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم ليسوا بعماله الذي قال له إذا أدبت إلى كذا فانت حرو وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها الورثة بعد موته لم يعتق المكاتبة بها لما وصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده ان دخلت الدار فانت حرو فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب الرجل عبده كتابة غير جائزة ثم باع قبل الأداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذلك إذا وهبه أو تصدق به أو أخرجه من ملكه بأي وجهه ما كان وكذلك إذا أجره فالأجرة جائزة وكذلك إذا جنى فهو كعبد لم يكتب يخير في أن يفديه متطوعا أو يباع في الجناية

(العبدان اثنين يكاتبه أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبدان رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه دون صاحبه أذن أو لم يأذن لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبد في النصف الذي كاتبه على نجسين بلا يعتق بأدائهم لم يجز له أن يأخذ النجسين حتى يأخذ شر يكه مثلها فتكون كتابته على نجسين ولا يعتق إلا بعمامة وإذا أخذ النجسين فشر يكه نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وانما أعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء نجسين لم تسلم لسيده الذي كاتبه قال وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن أرادته أن يكاتب نصفه لا تزل ملكه عن نصفه هو وإذا لم يزل ملكه عن نصفه فهو فليس الذي كاتبه أن يتأدى منه شيئا إلا وله نصفه ولو قال له تأداه ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه ما لا يملك من كسب العبد فإذا كسبه العبد فان أعطاه إياه حينئذ يعلم شر يكه وكهو واذنه جاز له الرجوع ما لم يقبضه شر يكه فأما قبل كسبه أو قبل علم الشر يكه وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكاتبه بآذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد كله فيكون الشر يكه وكيل لشر يكه في كتابته في كتابته كتابة واحدة فتكون بينهما نصفين فإن كاتب رجل عبده بغير إذن شر يكه على نجسين فأداه إياه فشر يكه نصفها ولا يعتق وإن أداه إلى سيده الذي كاتبه وأدى إلى سيده الذي لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه نجسين سلمت ويتراجع السيد الذي كاتبه والمكاتبة بقيته نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فإن كان ممن نصفه أقل من نجسين رجح عليه العبد بالفضل على النجسين وإن كان أكثر من نجسين رجح عليه السيد بالرائد على النجسين ولو أراد شر يكه في العبد الذي لم يكاتب أن يمنع عتقه بأن يقول لا أقبض النجسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وإن كان السيد موسرا ضمن لشر يكه نصف قيمته وكان العبد حرا كله لأنه أعتق ما ملك من عبد ولا خرف فيه شرك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان معسرا عتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة ولو أن شر يكه حين أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفاً فإن كان المعتق الأول موسرا فأدى قيمته إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وإن كان معسرا عتق على الشر يكه ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما وهكذا لو كان العبدان اثنين ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبدان اثنين فكاتبه أحدهما بأذن صاحبه أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة ممالك ليس له مال غيرهم أو ليس له مال غيرهم أو أوفال أعتق عند موته ستة ممالك ليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وكل واحد من هذه الأحاديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أعتق شراً كاله في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شراًه حصصهم وكان حراً يوم

العبد بين الاثنين حتى يجتمع جميعا على كتابته يجعلانها عقدا واحدا ويكونان شريرين فيهما مستويي الشريعة ولا خير في أن (١) لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما للآخر

(العبد بين اثنين يكتاتبه معا)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقاطع بعضهم قال لا إلا أن يكون له من المال مثل ما قاطع عليه هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أنا أخذ فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئا دون صاحبه فإن أخذه فهو ضامن لنصيب صاحبه منه وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع إليه أو يتبع المدفوع إليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكتاتبه معا كتابة واحدة فالكتابة جائزة ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى إليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يبرأ المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونه فقبض جميع حصته ففيها قولان أحدهما أن لا يعتق المكاتب لأن لشريكه الرجوع عليه بما أخذ منه وأذنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه إياه أذنه بما ليس علك فله الرجوع فيه والآخري عتق ويقوم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فمجز عن نجس من نجومه فأراد أحدهما أن يبرأه لا يبرأه وأراد الآخر تجزيه فمجزه فهو عازر والكتابة كلها مفسوخة ولا يكون لأحدهما اثبات الكتابة والآخر أن يفسخها بالعجز كما لا يكون له أن يكتتب نصيبه منه دون صاحبه ولو أن عبد بين رجلين فكتاتبه معا على نجوم مختلفة فحل بعضها قبل بعضها قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكتتب أحدهما دون الآخر وذلك أنهم ما في كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى اليهما على هذا فعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورد إليه فضلا إن كان أخذه وتراجعا في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كتابناه معا على ألف وقال الآخر على ألفين وادعى المكاتب ألفا تحالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف فقال كاتبني أحدهما على ألف والآخري على ألفين ففسخت الكتابة بلاعين ولو قال المكاتب بل كاتبني جميعا على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكتابة ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكتابة مفسوخة ولو كاتباه معا على ألف فقال قد أديتها إلى أحد كما وصدقه فاه معام يعتق حتى يقبض الذي لم يؤد إليه نجسائة من شريكه أو يرثه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برئ وعتق العبد وذلك أن القابض الألف مستوف لنفسه نجسائة لا تسلم له إلا أن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ولو كاتباه على ألف زدعي أنه دفعها اليهما معا وأقرله أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف النجسائة ولم يرجع بها هو على العبد لأنه يعرفه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه وأن صاحبه يأخذها منه بظلم ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن السيد يقر أنه برئ من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز رد نصفه رقيقا وكان كعبد لصاحبه نصفه فكتاتبه فمجز (قال الشافعي)

تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له ممالك لا يملك غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق ببات ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأيهم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي ولا يستسعى الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال

(١) لعل لا زائدة من قلم النسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع اليهما نصيبهما فعتق وأنكر شريكه حلف شريكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يديه وتأداه الآخذ ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسئلة قبلها فان أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئا لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقرت بقبضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته اليهما مع الحلف المدعى عليه وشركه صاحبه فيما أخذوا حلفت الذي يبرئه المكاتب لشريكه لا للمكاتب فان حلف برئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما ما في يديه من المال نصفين إن لم يكن استوفى المأذون له جميع حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة ففرضا قولان فن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيه فنصيب شريكه منه حر ويقيم عليه إن كان موسرا وإن كان معسرا فنصيبه منه حر وإن عجز فجميع ما في يديه الذي بقي له فيه الرق وإنما جعلت ذلك لأنه يأخذ بما بقي من الكتابة إن كان فيه وفاء عتق به وإن لم يكن فيه وفاء أخذ بما بقي من الكتابة وعجزه بالباقي منه وإن مات فالمال بينهما نصفان يرثه به بقدر الحرية التي فيه ويأخذ هذا ما له بقدر العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ويكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيما أذن له به وهو لا يملكه فأخذ الذي له على الحر وأذنه له بالقبض وغيرها سواء فان قبضه ثم تركه فاعتماهي هبة وهبها له تجوز إذا قبضها

(ما يجوز عليه الكتابة)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالكتابة وأذنه كله على ما يحل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بمباشرة له سيده إذا أذاه كان يئنا أن الكتابة لا تجوز إلا على ما تجوز عليه اليسوع والاجارات بأن تكون بثمن معلوم إلى أجل معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فجاز بين الحرين المسلمين في الاجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيديه وما رتب بين الحرين المسلمين في البيع والاجارة رتب بين المكاتب وسيديه فيما يملك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن يكتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والأعيان إلى عشرين سنين وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا دينارا ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة فيؤدي في سنة دينار أو في سنة خمسين وفي سنة ما بين ذلك إذا سمي كم يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول أ كاتبك على مائة دينار تؤديها في عشر سنين لأنها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحدا والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا يدري في أولها تحل أو في آخرها وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتبك على أن لا تمضي عشر سنين حتى تؤدي إلى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدي إلى في عشر سنين مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تنقضي حتى تؤديها وذلك أنهم لا يدريان حينئذ كم يؤدي في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتبك على مائة دينار أو على ألف درهم وإن سمي لها آجال معلومة لأنه لا يدري حينئذ على أي شيء الكتابة وكذلك لو قال أ كاتبك على مائة دينار تؤديها إلى كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع إلى عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائة درهم وأعرض كذا لم يجز من قبل أن الكتابة وقعت بعشرة دنانير في كل سنة وأنه ابتاع بالعشرة دراهم والعشرة دين فابتاع دراهم دينار بدنانير دين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك إن قال ابتعت منك إذا حلت عرضا لأن هذا دين بدین والدین بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكتبه بعرض وحده ونقد وإذا كاتبه بعرض لم يجز الآن أن يكون العرض موصوفاً والأجل معلوما كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفة

(باب الخلاف في هذا الباب)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي وخالف مذهبا في هذا بعض الناس فزعم أن الرجل إذا أعتق شركاه في عبد فشريكه بالخيار بين أن يعتق أو يضمه أو يستسعي العبد فخالفه أصحابه وعابوا هذا القول عليه فقالوا إذا كان المعتق للشخص له في العبد موسرا عتق عليه كله وإن كان معسرا فالعبد حرويسعي في حصته شريكه وقالوا في ثلاثة مما لئلا أعتقهم رجل لا مال له غيرهم عند

معاشرة بتمام عليهما وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصفيق أو ورق قبيح جيد يوفيه ياه في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا وهكذا إن كان العرض طعاما أو حيوانا أو ورقيا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبدا أو دفترا في من جنس كذا أسود حالك السواد أو مرد مروع أو طول أو قصير برى من العيوب وإذا كان من الأبل قال جل ثني أو رباع من نعم بني فلان أحر أو جوف غير مودن برى من العيوب ويوفيه ياه في موضع كذا وقت كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة إلا أن يترك قوله برى من العيوب فأنما له برى من العيوب وإن لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفردة أو عرض ونقد يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه دارا بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوما وإلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

(الكتابة على الإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تلك ما تملك به السويع إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له عملا بيده معلوما فأخذ فيه حين يكتبه ويجعل عليه أن يؤدى معه أو بعده في نجم آخر ما لا تما كان كانت الكتابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملا ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما لا يأخذه لم تجز الكتابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحدا فهو ونجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال ولا غيره وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملا بعد شهر عملا آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملا لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمنعه العمل من مرض وموت وجبس وغيره والعمل بالسديس بمال مضمون يكلف أن يأتي به وقديرة در على المال مريض ولا يقدر على العمل به ولو كاتبه على أن يبنى له دارا وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له ذرا معلوم الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يدخل فيه من اللبن وقدر اللبن والحجارة كان كعمله بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكتبه ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا فأخذ فيه حين يكتبه ويؤدى إليه شيئا بعد الشهر جاز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين كاتبه وشهر بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلا لا يكون على المكاتب فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حرا على أن يؤخر الخدمة شهرا ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين يكتبه ثم يوفيه لبنا أو حجارة أو طينا معلوما بعد شهر كان هذا جائزا وكان هذا كالمال ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا ثم يعطيه ما لا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحدا يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كما لو استأجر حرا على أن يخدمه شهرا فرض في الشهر لم يكن عليه ولاله أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهرا أو يعمل له عملا بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وترجع باقي قيمة المكاتب وحسب للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وترجع باقي القيمة ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدى إليه في كل شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت الكتابة فاسدة لأنها خير العمل ولو كاتبه على مائة يؤدى إليه في كل سنة عشرة ويعطيه ضحية فإن وصف الضحية فقال ما عرة ثمانية من شياء بلد كذا أو شياء بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاة من الكتابة وإن قال أضحية فلم يصفها فالكتابة فاسدة لأن الضحية تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فوقه ما فلا يجوز هذا كما لا يجوز

الموت يعتق تلك كل واحد منهم ويسعى في ثلثي قيمته (قال الشافعي) وسمعت من يحتاج بأنه قال بعض هذا إن روى عن رجل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبدین اثنين يعتقه أحدهما وهو عسر يسعى وروى عن رجل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة

في اليسوع وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين شخصية بعدها كل شخصية في سنة ووصف النخبا
لم يعتق الا بآداء آخر الكتابة النخبا والنخبا انجوس من نجوم كتابته لا يعتق الا بان يؤذيها قال وان كاتبه على
شيء معلوم ونخبا أهله ما بلغ أهله عن كل انسان شخصية موصوفة وان زادوا ازدادت عليه النخبا وان نقصوا
نقصت النخبا قال الكتابة فاسدة لانها حينئذ على غير شيء معلوم وان قال له ابن له هذه الدار بناء موصوفا
أو علم لي هذا الغلام أو اخدمني شهرا أو اخدم فلان شهرا أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حرف فعل
ذلك فهو حر وليس بمكاتب وله أن يبيعه قبل أن يفعله وان مات سيد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك وهذا
مثل قوله ان دخلت الدار فأنت حر أو كملت فلان فأنت حر وهكذا ان قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فان
أعطاه ياها فهو حر وان أراد يبيعه قبل أن يعطيه ياها فذلك له ولا يكون شيء من هذا كتابة انما الكتابة
النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفة بنائها عليه عارضا حتى يوفيه
ياها فاقامة على صفته وسمى معهادا نير يعطيه ياها قبلها أو بعدها كان هذا جائزا لأن هذا ضمان عمل عمله
بعده ولم يعمل يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان بناء دارين يبنى احدهما
في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالعمل بيده الى أجل معلوم وهو
اذا كاتبه أو استأجره على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له وان ضمن عملا كلف أن يوفيه ياها
بنفسه أو غيره والله تعالى أعلم

(الكتابة على البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار مضبغة في عشرين وعشرين على أن باعه
السيد عبده له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل أن يبيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهبه له الرجل
عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فان
ذلك كله شيء يعطيه ياها المكاتب من الكتابة ككتابته على دنائير وعبد وما شية وهذا بيع وكتابة والبيع
لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها فيه أن كان ثمن
العبد حصص من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصص (١) معلومة لان لها من ثمن العبد
نصيبا فلم يجز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدي عبد فكتبه سيده بمائة دينار مضبغة على أن
يشترى منه ذلك العبد بعشرة دنائير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما باعه العبد على أن يكتبه كان العبد مالا من
مال السيد لا يجوز له شراؤه ولو أبطلت على السيد عنه كما كنت مبطله لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت
على المكاتب في كتابته لانه لم يرض أن يكتب على مائة الاولة على السيد عشرة ولو أثبت عنه على السيد
كنت قد أثبت عليه أن اشتري ماله بماله وهذا مما لا يثبت عليه بحال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشتري
السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حينئذ ممنوع من مال مكاتبه وليس ممنوع
من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكتب سيده فيأخذ سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة
والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله

تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قال عطاء ان كاتب عبد الله بنون يومئذ
فكاتبك على نفسه وعليهم فوات أبوهم أو مات منهم ميت فقيمته يوم يموت توضع من الكتابة وان أعنته
أو بعض بنيه فكذلك وقالها عمر وبن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال

(١) لعله غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له
أو ثابت حديث أبي
قلاية لولم يخالف فيه
الذي رواه عن خالد
فقال من حضر هو
مرسل ولو كان موصولا
كان عن رجل لم يسم
ولم يعرف ولم يثبت
حديثه فقلت أثبت
حديثك عن سعيد
ابن أبي عسوية لو كان
منفردا بهذا الاسناد
فيه الاستسعاء وقد
خالفه شعبة وهشام
فقال بعض من حضره
حديثه شعبة وهشام
هكذا ليس فيه استسعاء

عمرو بن دينار وعطاء اذا كان البنون كبارا فكتب عليهم ابوهم بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من الكتابة بقدر قيمته فأبهم مات أو عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من الكتابة بقيمته يوم تقع عليه الكتابة لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان لرجل ثلاثة أعبد فكتبهم على مائة منجمة في سنين على أنهم اذا أدوا عتقوا فالكتابة جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة وان كان أحدهم قيمته مائة دينار والآخرا قيمة نجسين نجسين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته مائة ونصفها الباقي على العبد الذي قيمته مائة نجسون نجسون على كل واحد منهم خمسة وعشرون فأبهم أدى حصته من الكتابة عتق وأبهم عجز رد رقيقا ولم تنقض كتابة الباقي وان قال الباقيون نحن نستعمله ونؤدى عنه فليس لهم ذلك وأبهم مات قبل أن يؤدى حصته من الكتابة مات رقيقا وماله له منه دون الذين كاتبوا معه ودون ورثته لو كانوا أحرارا ودون ولده لو كانوا معه في الكتابة لانه مات رقيقا واذا أدوا إلى السيد نجمين فبهم استون دينار فقلوا أدينا إليك عن كل رجل عشرين فهو كآلوا ويبقى على الذين عليهم نجسون عشرة ذنائب على كل واحد منهم نجسة وعلى الذي عليه نجسون ثلاثون ديناراً وان قال الذي عليه نجسون أديناها على قدر ما يصيبنا وقال الآخرا بل على العدد دون ما يصيبنا فالقول قول الذين عليهما نجسون لان الأداء من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم بنية أو يتصادقوا على غير ذلك وهكذا لو مات أحدهم أو اثنان منهم كان الأداء على العدد دلا على ما يصيبهم اذا اختلفت قيمتهم واذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل واحد منهم بقدر ما يصيبه فان أدوا على العدد فأراد اللذان أديا أكثر مما يصيبهما الرجوع فيما أديا وقالوا تطوعنا بالفضل لم يكن لهما الرجوع اذا قبضه السيد وان لم يقبضه فلهما أن يساعنه ما لم يحمل عليهما وان تصادق العبد والسيد على أنهم أديا عن صاحبهما كان لهما أن يرجعاه على السيد لانه ليس للسيد أن يأخذ منهما شيئا على غير أنفسهما وقد أخذ منهما شيئا ههنا عن غيرهما ولو كان السيد شرط عليهم أن يؤدوا اليه في كل نجم ثلاثين ديناراً على كل واحد منهم عشرة كان جائزا وكان عليهم أن يؤدوها كذلك فيؤدي كل واحد منهم عشرة نجمين ثم يبقى (١) على الذين قيمتهما نجسون خمسة ذنائب الى الوقت الذي شرطها اليه وعلى الذي قيمته مائة ثلاثون الى الوقت الذي شرطها اليه فان جعل محل النجوم واحدا كان محل الخمسة الباقية على كل واحد من العبدين محل الثلاثين التامة على الآخر كانه جعل النجوم الى ثلاث سنين يؤدونها اليه كل واحد عشرة في السنتين الأوليين وما بقي على كل واحد أداه في السنة الثالثة اذ بين هذا في أصل الكتابة ولو أدوا اليه على العدد فقال اللذان أديا أكثر مما يلزمهما نحن نرجع بالفضل عن مجئنا لم يكن لهما وكان لهما أن يسب ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي أديا فيه ان شاء وكان على الذي أقل مما يلزمه أن يؤدى ما يلزمه فان لم يفعل فهو عاجز وان عجز فليس عليه ابطال كتابته عند الحاكم وغيره الا ان اذ حضره فاشهد عليه أن نجما حل وسأله أن يؤدى اليه فقال لا أجده فأشهد أنه ابطال كتابته فكتابة منسوخة ورفع عن الذين معه حصته من الكتابة ويكون عليهما حصتهما فان سأل أن يحسب لهما أداؤه لم يكن ذلك لهما لانه أداه عن نفسه لا عنهما وما أخذ السيد منه حلال لانه أخذ من الكتابة فلما عجز كان مالا من مال عبده وماله عبده ماله ولو لم يعجز ولكنه أعاقه رقت عنهما حصته من الكتابة ولم يعتقه باعتقه وكذلك لو أعاقه بجنث أو على شيء أخذ منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتهما ولم يضع عنهما من حصتهما شيئا وسواء كاتب العبد كتابة واحدة فسموا ما على كل واحد منهم أول يسما كما سوا أن يباعوا صفقة فيسمى كم حصته كل واحد منهم من الثمن أو لا يسمى فالكتابة عليهم على قدر قيمتهم يوم يكتبون ولا يتطرق الى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدها وسواء في هذا كان العبد ذوى رحم أو غير ذوى رحم أو رجلا أو ولده أو رجلا أو أجنبين في جميع مسائل الكتابة فان كاتب رجل وابنان له بالغان فمات أحد الابنين وترك مالا والأب وبقي الابنان وترك مالا قبل أن يؤدى فماله للسيد

(١) أى على كل واحد منهما فكتبه كتبه مصححه

وهما أحفظ من ابن أبي عروبة قلت فلو كان منفردا كان في هذا ما شكك في ثبوت الاستسعاء بالحديث وقيل لبعض من حضر من أهل الحديث لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحده وهذا الاسناد أيهما كان أثبت قال نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت وعلينا أن نصير إلى الأثبت من الحديثين قال نعم قلت فنع نافع حديث عمران

ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة وأيهما عجز فليس له حجة وأيهما شاء أن يجوز فذلك له وأيهما
أعتق السيد فالعتق جائز وأيهما أبرأه معاليه من الكتابة فهو حر وزرع حصته من الكتابة عن شركائه
وأيهما أدى عن أصحابه متطوعا فاعتقوا معاليه يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عنهم باذنهم
رجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما أو غيرهما إلا أن يرجع على الذي أدى عنه بأمره
ولم يرجع على صاحبه

(ما يعتق به المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكتب الرجل عبده أو عبده
على نجسين فأكثر بما لم يصح بيعه ومملكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلل إلى الآجال المعلومة فإذا
كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة
ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه
فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأه السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن
يبقى لسيده عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبك على كذا ولم يقل له إذا أدبته فأنت حر لم يعتق إن أداءه
فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبوهم إن علمتم فمهم خيرا قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جلته
إباحة الكتابة بالتنزيل فيه وأبان في كتابه أن عتق العبد إنما يكون باعناق سيده إياه فقال فكفارته أطعام
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحوير رقبة فكان ينفق كتاب الله عز وجل
أن تحرر رها عتاقها وأن عتقها إنما هو بأن يقول للمولود أنت حر كما كان ينفق كتاب الله عز وجل إذا
نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن أن الطلاق إنما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصريح لا التعريض ولا ما يشبهه
الطلاق هكذا عامة من جعل الفرائض أحكت جلها في آية وأبينت أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا
كاتب الرجل عبده ولم يقل أن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك إخراج أداء إليه وكل هذا إذا مات
السيد أو خرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قول أو قول قد كاتبك إنما كان معقودا على أنك إذا أدبت
فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام يشبه العتق كقولك له اذهب أو عتق نفسك يعني به الحرية
عتق وكقولك لا امرأته اذهب أو تقتني يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق
الأبأن يقول قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق

(حالة العبيد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال
قلت لعطاء كُتبت على رجلين في بيع إن حييكم عن ميتكم ومليكم عن معدمكم قال يجوز وقاله عمرو بن دينار
وسلم بن موسى وقال زعامته يعني جماله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال
أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال فقلت لعطاء كُتبت عبيد لي وكُتبت ذلك عليهما قال لا يجوز في
عبيدك وقاله سليمان بن موسى قال ابن جريج فقلت لعطاء كُتبت عبيد لي وكُتبت ذلك عليهما قال لا يجوز في
رجع عبدك لم يملك منك شيئا فهو مغرم لك هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي
رجل كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات أو عجز قال لا يغرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبيدين
قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

ابن حصين بإبطال
الاستسعاء (قال
الشافعي) ولقد سمعت
بعض أهل النظر والدين
منهم وأهل العلم بالحديث
يقول لو كان حديث
سعيد بن أبي عروبة في
الاستسعاء منفردا
لا يخالفه غيرهما كان
ثابتا (قال الشافعي)
فعارضنا منهم معارض
آخر حديث آخر في
الاستسعاء فقطعه عليه
بعض أصحابه وقال
لا يذكر مثل هذا
الحديث أحد يعرف
الحديث لضعفه قال

أن يكاتب الرجل عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض لأنه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه ديناً على غيره
لسيده ولا غيره وليس في الجملة شيء يملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهم ما بذنهما ويقبض فان كاتبوا على
أن بعضهم جلاء عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل ان كان في قيمتهم فأبهم أذى
منطوقاً عن أصحابه لم يرجع عليهم وأبهم أذى بذنهم رجوع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن
يحمل له رجل بما عليه من كتابته حراً كان الرجل أو عبداً ما ذناله أو غير ما ذنوله لأنه لا يكون للسيد على
عبده بالكتابة دين يثبت كشوت ديون الناس وان الكتابة شيء إذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له
ذمة يرجع بها الجليل عليه قال وان عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلان أجعل بها وفلان حاضر
راض أو غائب أو على أن يعطيه به جيلاً يرضاه والكتابة فاسدة فان أذى المكاتب الكتابة فالمكاتب حراً كما
يعتق بالحنث واليمين إلا أنهم ما يتراجعون بالقيمة وان لم يؤدوها بطلت الكتابة وان أراد المكاتب أداءها فللسيد
أن يتنعم من قبولها منه لأنها فاسدة وكذلك ان أراد الجليل أداءها فللسيد الامتناع من قبولها فإذا قبلها
فالعبد حر وإذا أداها الجليل على الجملة له إلى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها وإذا رجع
بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمة للسيد لأنه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد
وهكذا كلما أعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب
الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبده عنه ولا يجوز أن
يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبداً أجنبى لأنه لا يكون له على عبده دين ثابت
بكتابة ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبد كتابة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولا أن
يكاتب ثلاثة أعبده على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لان هذه كالحالة من بعضهم
عن بعض فإذا كاتب الرجل عبده أو عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاتب اثنين على مائة على أنه
لا يعتق واحد منهم حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكتابة فاسدة فان ترافعاها نقضت وان لم يترافعاها
فهى منتقضة وان جاء العبدان بالمال فللسيد رد بهما والاشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها فإذا
أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لأنه مال عبده أو عبديه وأصح له أن يبطل الحاكم
تلك الكتابة وان أخذ من عبده ما كاتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له بحاصهم
بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتب عبده أو عبده على أرطال نحر أو مائة أو شيء محرم فأدوه إليه عتقوا إذا كان
قال لهم فان أديتم إلى كذا وكذا فأنتم أحرار أو رجوع عليهم بقيمتهم حالة وانما الضمانين هذا وبين قوله
ان دخلتم الدار وفعلتم كذا فأنتم أحرار ان هذه عين لبيع فمخالل بينهم وبينه وان كاتبهم على النحر وما
يحرم وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به وإذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان
كالبيع الفاسد يقبضه مشترى به ويفوت في يديه فيرجع على مشتريه بقيمته بالغة ما باعته ويكون شيء أن
أخذه من مشتريه حرام بكل حال لا يقاص به وان أخذ منه شيئاً يحمل ملكه فاص به من ثمن البيع الفاسد

بعضهم نناظره في قولنا
وقولك فقلت أولناطرة
موضع مع ثبوت سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بطرح الاستسعاء
في حديثي نافع وعمران
قال انا نقول ان أيوب
ربما قال فقال نافع فقد
عتق منه ما عتق وربما
لم يقله وأكرهنى أنه
شيء كان يقوله نافع
برأيه فقلت له لا أحسب
عليها بالحديث وروايته
يشك في أن مالكا
أحفظ لحديث نافع
من أيوب لأنه كان أكرم
له من أيوب ومالك

(الحكم في الكتابة الفاسدة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت انهم فاسدة فأشهد سيد المكاتب
على إبطالها فهي باطلة وكذلك ان رفعها إلى الحاكم إبطالها وان أشهد سيد المكاتب على إبطالها أو إبطالها
الحاكم ثم أذى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فان قال له ان دخلت
الدار فأنتم حرثم فادأ بطلت هذا لم يبطل والكتابة بيع يبطل وإذا بطل وأذى ما جعل عليه فقد أداه على غير
الكتابة ألا يأنه ان قال ان دخلت الدار وأنت لابس كذا فأنتم حرأودخلت الدار لم يطلوع الشمس

فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها الإسماء قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأد إذا أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكمال الشرط وإن كان كاتب السيد عبده ككتابة فاسدة فلم يبطلها حتى أذى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أذاه فإن كان مادفع إليه المكاتب حر ما لا يمن له رجوع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبد يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما خرج من يديه يوم عتق وإن كان ما أذى إليه مما يحل وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أذى إليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجع بالفضل كأن تأذى منه عشرين ديناراً أو قيمتها وهو كئدي عشرين ديناراً وقيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد بثمانين ديناراً يكون بها غير عا من الغرماء يحاص غرماءه بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا ككتابة ولو كانت قيمة المكاتب عشرين ديناراً فأتى إلى السيد مائة رجوع المكاتب على السيد بثمانين وكان بها غير عا وإذا كاتب الرجل عبده ككتابة فاسدة فأتى السيد فتأدى ورثته الكتابة عا لئلا يفسد الكتابة أو جاهلين لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بادء كذا فاعتق بقولهم وبأن الكتابة فاسدة فأتى السيد عتقهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأداه السيد بعد ما حرج عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد أذاه فيكون كقوله أنت حر على كذا فإذا كان محجوراً لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان محجوراً لم يعتق به بعد الحجر وذهب العقل وكذلك لو كاتبه ككتابة فاسدة وهو صحيح ثم خيل السيد فتأداه منه مغلوباً على عقله لم يعتق ولو كان المكاتب محجوراً فتأداه السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة وكل له القاضي ولما يتراجعان بالقيمة كما كان المكاتب تراجعها لأن ككتابة العبد المحجور فاسدة فتأدى منه السيد فأنما تأدى من عبده وإيقاعه العتق له واقع

(الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبه أنه إذا أذى إليه ما طابت به نفسه عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نجوم أو أعينها على أنه إذا أذى فهو حر بعد موت سيده فتأداه كان مدبراً وكان لسيد بيعه وليس هذه ككتابة إنما هذا كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أذائها وبعده وإذا كاتبه على مائة دينار يؤديها في عشرين سنة (١) فإن أذى منها خسين مجعلة في سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أذى الخسين الأخرى لم يعتق لأنه لم يقل فإن أذيت فأنت حر فإن شاء السيد أعتقه وإن شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا ككتابة فإن أذى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده وكان هذا كالتراج وليسيد بيعه في هذا وفي كل ككتابة قلت أنها فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤديها في عشرين سنة في كل سنة كذا ولم يقل فإذا أذيتها فأنت حر كان هذا خراجاً فإن أذاه فليس بحر وكذلك لو قال له إن أذيت إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسوا في هذا كله قال إذا أذيت عتقت أو لم يقله فإن أذى المائة دينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة ولم يسم ككتابة فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أذيت إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار تؤديها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فأدى إليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله إن دخلت الدار فأنت حر وإن أذيت إلى مائة دينار فأنت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلاً لو قال لرجل إن أعطيتني عشرة دنانير فقد بعثت داري بمائة فأعطاء عشرة دنانير لم تكن داره بيعاً بمائة ولا غيرها ولا يكون بينهما بيع حتى يحدنا ببيعاً مستقبلاً يراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً حتى يحدنا ككتابة يراضيان بها

(١) قوله فإن أذى الخ كذا في النسخ وانظره

فضل حفظ الحديث
أصحابه خاصة ولو
استويا في الحفاظ فشك
أحدهما في شيء لم يشك
فيه صاحبه لم يكن في
هذا موضع لأن يغلط به
الذي لم يشك أن يغلط
الرجل بخلاف من هو
أحفظ منه أو يأتي بشيء
في الحديث يشركه فيه
من لم يحفظ منه ما حفظ
وهم عدد وهو منفرد
وقد وافق مالكا في
زيادته والافتقار عتق
منه ما عتق غيره وزاد
فيه بعضهم ورق منه
مارق قال فقلت له هل

(الخيار في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يفسخ الكتابة متى شاء لم يؤد العبد كانت الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة حائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاما فحتى شاء ترك الكتابة ألا ترى أن الكتابة شرط أثبت السيد على نفسه لعبده دونه فلا يكون السيد فسخه

(اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه ككتابة صحيفة فاختلغا في الكتابة فقال السيد كاتبك على ألفين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتحالف المتبايعان الحران ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلغا في الاجل فقال السيد تؤذيها في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أدي من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤدته وان أفاما جعلا البيعة على ما يتداعيان وكانت البيعة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن الأمانة واحدة أبطلت البيعة وأحلفتها كاذ كرت وكذلك لو شهدت بيعة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأذاها شهدت بيعة سيده أنه كاتبه على ألفين فآدى ألفا لم يعتق المكاتب وتحالفا وتراذا الكتابة من قبل ان كل واحدة من البيعتين تكذب الأخرى وليست احدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهدا معا بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يعمل له العتق وقالت بيعة السيد أخر عنه ألفا ففعلها دين عليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيدته كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لاني طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤد إلى شيئا وقال العبد فدأيت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع عينه وعلى المكاتب البيعة فان لم تقم بيعة وحلف السيد قيل للمكاتب ان أدت جميع ما مضى من نجومك الآن والافلسيد له فحيزك ولو قال السيد قد جهرته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بما لا يقر به كان القول قول المكاتب مع عينه ولا يصدق السيد على تجهيزه البيعة تقوم على حاول نجم وأنجوم على المكاتب فيقول ليس عندى أداء ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عندكم أم لا وغير ماكم وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة ففى قال السيد قد كنت قبضت من عبدى المكاتب كاهما والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويحر المكاتب ولأولاده من المرأة الحرة ولو كانت المسئلة بحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كاهما لثبت عتقه قبل موته وكذب موالى المرأة الحرة وصدقه ولدا المكاتب الا حار كان القول قول المولى في أن لم يعتقه حتى مات وينب لهم الولاء على ولدهم ولا تمهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع الى ورثته الا حار باقرار سيده أنه قد مات حرا وهكذا لو قذف المكاتب رجلا لم يصدق مولا على عتقه ولا يحسد الابينة تقوم على أنه عتق قبل يموت ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالا كان على المكاتب أودين يصدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا اقراره ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ما على أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذى قبض ما عليه أفرع بينهما فأبهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه الا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدى كل سنة نجما فمرت به سنون فقال قد أدت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع عينه وعلى المكاتب أن يؤدى النجوم الماضية مكانه والافلسيد تهجيزه

علت خلقا يخالف
حديث عمران بن حصين
في حديث القرعة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قلت فكيف
كان خلافك له وهو كما
وصفت وهو مما ثبت
نحن وأنت أكثر من
خلافك حديث نافع
ومن ابن استجبرت أن
تخالفه وقد علمت أن
معارض الوعارض فقال
عطية المريض كعطية
الصحيح فلم يكن لك
عليه حجة أقوى من
حديث عمران بن حصين
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الوما ت سيدة فادعى ورثته أن نجومه بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أيمانهم كما تكون أيمانهم على حق لأبيهم لان الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حاول أجل المكاتب حتى تقوم بينة باستيفائه اياه ولو قامت بينة باستيفاء سيدة نجمه في سنة لم يبطل ذلك نجومه في السنين قبلها لانه قد يستوفى نجم سنة ولا يستوفى ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه فان لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى وزعم ذلك السيد ولو ادعى أن سيدة كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقدم بينة حلف الورثة ما علموا بأهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابنين فأقر أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن البين حلف المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً وان كان في يده مال أفاده بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان للذي لم يقر بالكتابة أن يستخدمه ويؤجره يوماً ولذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه عليه وإذا علق لم يقوم عليه لانه إنما أقر أنه عتق بشئ فعله الاب كالأورثا عتقاً فادعى عتقاً فأقر أحد الابن أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لانه إنما أقر بعتقه من غيره وولاء نصفه إذا عتق لأبيه ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه وهذا مخالف للعبدتين اثنين يتدعى أحدهما كتابته دون صاحبه لان هذا يقر أنه لم يرثه قط الامكاتبوا ذلك مال الكاعبد يتدعى أحدهما كتابته فلا يجوز لانه ليس له أخذ شئ منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحدهما رجوع رقيقاً بينهما كما كان أولاً فان وجد له مال كان له في الكتابة قبل موت سيدة افتسماه فان وجد له مال كان بعد اثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان للذي أقر بالكتابة دون أخيه اذا كان أخوه يستخدمه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكتابة لانه لا حكمنا أن ماله في يديه ولو أنا حكمنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذي بجده نصف الكتابة وقتلناه استخدمه يوماً ودعه للكسب في كتابته يوماً فترك سيدة استيفاء يومه واكتسب ما لأفطبه السيد وقال كسبه في يومى وقال الذي أقر له بالكتابة بل في يومى كان القول قول الذي له فيه الكتابة والذي لم يقر له بالكتابة عليه أحر مثله فيما مضى من الأيام التي لم يستوفها منه برفع منها بقدر نفقة العبد فيها وان عجز عن أدائها الرزناه المجز مكاتبه وتبطل كتابته كما عجز عن أداء الكتابة تجزئناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبداً ادعى على سيده أنه كاتبه أو على ابن رجل أن أباه كاتبه وأنما ورثه عنه فقال السيد كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أبى وهو محجور أو مغلوب على عقله وقال الميكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبتي فان كان يعلم أنه قد كان في حال محجوراً أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع عينه وما ادعى من الكتابة باطل وان لم يكن يعلم كان مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبته وهو جائز الامر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فأداهما عتق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأذيت ألفاً ولا تعتق إلا بأداء ألف الثانية فان أقام البينة وقالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا بمن كل واحلف من البينتين الأخرى وتحالفا وهو مملوك بحاله ان زعم ما أن لم تكن كتابة الواحدة ولو قالت بينة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا وقالت بينة العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت بينة بينة العبد لانهما قد يكونان صادقين فيكون كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى قال ولو قالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على ألفين كانت البينة بينة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لانه يمكن فيهما أن يكونا صادقين وإذا قالت البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البينتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أقام العبد البينة أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توفت إحدى البينتين أحلفتهما معا وانتقضت الكتابة

وسلم حكم في عتق المريض
عتق بنات أنه وصية
وعلمت أن طابوا قال
لا يجوز الوصية للأقرباء
وتأول الوصية للوالدين
والأقربين فقال نسخ
الوالدان بالفرائض ولم
ينسخ الأقربون فلم يكن
لنا عليه حجة الآن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنزل عتق المماليك
وصية وأجازها وهم غير
قربة للعتق لانه كان
عربياً والرقى عجم وعلمت
أن تجتنب وتجند في
الاقتصار بالصايا على
الثلاث من حديث عمران

وحيث قلت أحلفهما فان نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وان لم يحلف كان عبدا وان نكل السيد والعبد كان عبدا لا يكون مكاتب حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكل السيد ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بينة بكتابته ولم تقل البينة على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار ولم تثبت في كم يؤدها وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين ولم تقل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا انقضت البينة من هذا شيئا سقطت وحلف السيد وكان العبد مملوكا وان نكل حلف العبد وكان مكاتب على ما حلف عليه ولو أقام بينة أنه كاتبه فأدى إليه فعققت فقامت له بينة أن سيده أقر أنه كاتبه على أنه إن أدى فهو حر وأنه أدى إليه ويحمد السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة أعنته عليه وأحلفت العبد على فساد الكتابة فان حلف برئ ولا حلف السيد وتراد القيمة

(جماع أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أو قبة فأداها الا عشر أو اق فهو رقيق
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقى عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أخذ وهو قول عامة من لقيت وهو كلام جلة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته وميراثه وحقوقه والحناية عليه وجلة جنانيته بأن لا تعقلها عايلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنانيته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الأكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده بيعه ولا أخذه ما كان قائما بالكتابة ولا يعتق المكاتب إلا بإداء آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنه متى أدت نجما عتق منك بقدره فأدى نجما عتق كله ورجع عليه سيده بما بقى من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً وإذا قذف المكاتب حد حده عبد وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حد فحد حده عبد ولا يرث المكاتب ولا يرث بالنسب (١) وإن مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فموت فأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لأنه ماله له وإذا مات المكاتب وقضى عليه من كتابته شيء قل أو كثر فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لأنه اختار تركها وعجز فحجزه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أو لم يكن بطلت الكتابة لأن المكاتب ليس بحى فيؤدى إلى السيد بدينه عليه وموته أكثر من عجزه (٢) ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كتابته والعتق وإذا مات فخرج من الكتابة أحطنا أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولد أو من جارية له أو أم ولد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكان بماله فمعه فمعه كله سيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبته له أو أعنته لم يكن حراً وكان المال ماله بحاله لأنه انما وهب لميت مال نفسه ولو قذف رجل عبداً ولم يؤد له ماله لم يعتق فإذا مات المكاتب فعلى سيده كفنه وقبره لأنه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقبضه سيده أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيده فلم يقبضه سيده حتى مات مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فمعه أجنى أو ابن لسيده فقتله كانت عليه قيمته عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان ظالم لنفسه ومات عبداً فلسيده ماله ويعزر سيده في قتله ولو وكل المكاتب من دفع إلى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الاحرار قد دفعها إليك أو كيل أو بوناجي وقال السيد سادفعها إلى الابن بعد موت أبيكم فالقول قول السيد المكاتب لأنه ماله ولو أقاموا بينة على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوهم يوم (١) أي بل بالرق فيرث ويورث به فان مات ورثه سيده بالرق ومثل أن يرث هو بالرق أن يكون له عبد الخ قتبته

ابن الحصين دون حديث سعد لانه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الاصول وغيرها واحتجنا به على من خالفنا ثم صرت الى خلاف شيء منه بلا خبر يخالف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي احتج (١) عليه بعضكم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ

الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البيعة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو توقفت فتقول دفعها اليك قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقر السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بيعة بذلك فيكون قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل سيد المكاتب أنه قبضها منه قبل موت وقال السيد قبضها بعد ما مات حازت شهادة وكيل سيد المكاتب عليه وحلف وورثة المكاتب مع شهادته وكان أبوهم حراً وورثته وورثته الأحرار ومن يعتق بعقته

(ولما للمكاتب وماله)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء رجل كاتب عبد الله وقاطعه فكتبه ماله وعبيداً وما لا غير ذلك قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء فإن كان السيد قد سأل ماله فكتبه إياه فقال هو السيد فقلت لعطاء فكتبه ولداً من أمة ولم يعلمه قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريح قلت له أ رأيت أن كان سيد قد علم ولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد وما قالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال العبد للسيد ولما مال العبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فلا السيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

(مال العبد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجراً أو غير تاجر في يديه مال فكتبه سيده فال مال السيد وليس للمكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا يسيل السيد عليه حتى يعجز فإذا اختلف العبد والسيد وقد تداعيا الكتابة ولم يكتب أو لم يتداعياها في مال في يدي العبد فال مال السيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أو دعيتك فالقول قول العبد المكاتب مع عيظه وعلى السيد البيعة فما أقام عليه شاهدين أو شاهداً أو امرأتين أو شاهداً وحلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو السيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو السيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يجدوا أحداً يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يحدوا وقتاً يعلم فيه أن المال كان في يدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يديه يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى يحدوا البيعة حداً يعلم أن المال كان في يديه قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يديه في رجب وشهدوا له على الكتابة في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلا بيعة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البيعة كان القول قول العبد وإنما قلت هذا أن سيد المكاتب إنما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره أو لم يعلم لأنه يبيع لانه لا يعلم حصّة الكتابة من حصّة البيع لأن لكل واحد منهما حصّة من الكتابة غير متميزة وأنه يجوز فيكون رقيقاً ويفوت المال فإن أدى فعتق تراجعاً بقيمة العبد فنكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه

فإن كان حديث عمران ثابتاً فقد خالفه وإن كان غير ثابت فلا حجة لك فيه ولكنك وإياه محجوجان به قال فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً له ثلثهم فيقتسمون فينفذ للعطى بالوصية ثلثهم ويعطى الورثة ثلثهم فلما أعتق المريض ماله ولغيره جميعاً اعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق مال غيره عليه (قال الشافعي) قلت له

أو مثله أو قيمته إن فات في يديه ويجوز أن يكاتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يتصدق به عليه فأمّا أن يعقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى أنه إذا كاتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يديه والمال الذي في يديه ليس له السيد ليس للعبد

(ما اكتسب المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أفاد المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس السيد أخذه ولا أخذ شئ منه فان قيل فكيف لا يأخذه ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل إن شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت الكتابة ما لا يؤديه العبد ويعتق به فالوسط السيد على أخذه لم يكن للكتابة معنى إذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد لا داء مطيقا ومنه ممنوعا بالسيد أو كان له غير مطيق فبطل معنى الكتابة بالمعنيين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستهلاك لماله ولا يجوز ما كان استهلاكا لماله فلو وهب درهمان من ماله كان مردودا ولو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا أو باع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا وكذلك لو جئت عليه جناية فعفا الجناية على غير مال كان عفوه باطلا لأن ذلك أهلاك منه لماله ويجوز بيعه بالنظر وأقراره في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها إذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لأنها تنكحته وهي طائفة ولو اشترى جارية شراء فاسدا فأتت في يديه كان لقيمتها ضامنا لأن شراءه وبيعه جائز فالزمنه بسبب الشراء لمنه في ماله ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجل عليه أخذها أو أخذته مهر مثلها لأن هذا سبب بيع وأصل البيع والشراء جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم ألزمه في ماله ما كان مكاتباً صدق المرأة وألزمه به بعد عتقه فإذا تحمل عن الرجل بحمالة وضمن عن آخر كان ذلك باطلا لأن هذا انطوع شئ يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها ولا يلزمه بعد العتق وإذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عديقات كان عليه كفنه ميتا ونفقته مريضاً ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حراً كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيرههم على النظر وإذا باع منهم عبداً على غير النظر فالبيع مردود وإن عتقه الذي اشتراه فالعتق باطل وإن عتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردوداً وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يجدد فهم بيعاً فإذا جدد فهم محالين لأن يشاء الذي اشتراهم أن يجدداهم عتقاً ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد ثم جنى فقضى الإمام على ماله بالقتل ثم علم فساد البيع رد ورد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه فقضى بالجناية عليه جناية حر فقبضها وقبضت له ردت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحداً يعتق عليه لو كان حراً أو ابناً أو ابناً ومثى اشتراهم فالشراء فيهم مفسوخ فان ما توفى يديه قبل يردهم ضمن قيمته لأنه بسبب الشراء فان لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليه لأنه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يجدد لهم شراء بعد العتق فإذا جددته عتقوا عليه قال وإنما بطلت شراؤهم لأنه ليس له بيعهم وإذا اشترى ما ليس له بيعه فليس له بشراء نظراً عما هو اتلاف لأثمانهم وليس للمكاتب أن يسري وإن أذن له سيده فان تسرى فولده فله بيع سريته وليس له وطؤها لأن وطأها بالملك لا يجوز وليس وطؤها باها فقتلها بكثرة من فوله لها أنت حرة وهو إذا قال لها أنت حرة لم تعتق وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له بنكاح ويبيعها وله أن يشتري من

كيف فؤاك في حديث
ثبته نحن وأنت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عندنا وعندك غير
واسع تركه لفرض الله
علينا قبول ما جاء عن
النبي صلى الله عليه
وسلم وإذا أئمتنا
عنه شيئاً فالفرض
علينا اتباعه كما عدلنا
وعدلت فقلنا في الجنين
غرة ولو كان حياً كانت
فيه مائة من الإبل أو ميتاً
لم يكن فيه شئ وهو لا
يعدو أن يكون حياً أو
ميتاً وكما قلنا نحن وأنت
في جميع الجنائيات

لا يعتق عليه من ذوى وجهه وغيرهم اذا كان شراؤا بآيههم نظرا قال وله ان أوصى له بأبيه وأمه وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا من المال لانهم ملك له واستعان به في كتابته حتى أدى عتق وكانوا أحرار باعتقه وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جناية أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للكاتب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونه وإذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جناية على ممالك وليس له أن يتفق عليهم وهم بقدر ون على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك له في عبيد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه أن يتفق عليهم أن مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد من يعتق وذلك الواو والولد قال وان عجز رد رقيقا وكانوا معا ممالك للسيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحدا منهم جناية لم يكن له أن يغديه بشئ وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجناية ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجناية لان ما قد بقي في يديه منه يعتق باعتقه اذا عتق وإذا اشترى أحدا من ليس له شراؤه أو باع أحدا من ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتقضا فيه لا يجوز لان صفقته كانت فاسدة

(ولد المكاتب من غير سريته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وان كاتب علمهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لانه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيد ولا غير سيده ولا يجوز كتابة الصغار وإذا ولدوا بعد كتابته حكمهم حكم أمهم لان حكم الولد في الرق حكم أمه فان كانت أمهم حرة فهم أحرار وان كانت مملوكة فهم ممالك أمهم كان سيد المكاتب أو غيره وان كانت مكاتبه لغير سيده فليس للاب فيهم سبيل اما أن يكونوا موقوفين على ما نصير اليه أمهم فان عتقت عتقوا وان رقت رقتوا واما أن يكونوا رقيقا وان كانت مكاتبه لسيدته معه في الكتابة أو غير الكتابة فساء وحكمهم بأمهم دونه وكتابة أمهم غير كتابته ان أدت عتقت وان أدى دونها عتق لانه لا يكون جيلان عنها ولا هي عنه

(تسرى المكاتب وولده من سريته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للكاتب أن يتسرى باذن سيده ولا بغير اذنه فان فعل فولد له ولد في كتابته ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه لانه لا يتم ملكه لاله حتى يعتق فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به في حكم أم الولد وان ولدت لأقل من ستة أشهر لم تكن في حكم أم الولد وإذا ولدت للكاتب جارية في الكتابة أو امرأته ثم اشترها فله أن يبيعها لان امرأته التي ولدت بالنكاح لا تكون في حكم أم الولد والتي ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولدا بوطء الفاسد كله ولا تكون في حكم أم الولد أم الأم وطئت على صحيح الكل أو البعض ولو ولدت بوطء المكاتبه ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولدا بوطء بعد الحرية لا بالوطء الأول وإذا كاتب المكاتب لو أعتق جاريته لم يجز عتقها ولم يعتق عليه بعته إياها وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولديع بيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحريط أمة على بعضها ملكا صحيحا لاله لو أعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه ان كان موسرا وإذا جنت أم ولدا المكاتب فهي كأمة من أماته يبيعها ان شاء فداها كما يفدى رقيقه

(ولدا المكاتب من أمته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولد للكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمته متى شاء فإذا عتق عتق ولده معه وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولدا بذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها

ما جنى رجل قفى ماله
الا لخطأ في بني آدم فعلى
عاقلته وكافلنا نحن
وأنت في الديات وغيرها
بالامر الذي ليس فيه الا
الاتباع ولا ينبغي أن
يختلف قولك (قال
الشافعي) رضى الله عنه
فقال فأكلت في حديث
نافع قلت أول الكلام
فيه موضع قال انك
خلطت فيه بين حكم
الرق والحرية قلت
ما فعلنا لقد تركناه
لنفسه وكسبه كما تركناه
لخدمته سيده ما قدرنا
فيه على غير هذا كما نفعل
لو كان بين اثنين قال
أفصحون ما اكتسب
في يومه قلنا نعم قال
وان مات ورثه ورثته
الاحرار قلنا نعم قال
فتورثونهم منه ولا تورثونه
قلنا نعم لم يخالفنا مسلم

وما جئني على المولود أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته ان شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقدون على من ملكهم من الأحرار لم يجز شراؤهم لأن شراهم أنلاف لماله انما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو وهبوا له أو وصى له بهم أو صدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم وقضوا معه فان عتق عتقوا يوم يعتق لانه يومئذ يصح له ملكهم وان رق فهم رقيق لسيده ولا يباعون وان بقي عليه درهم عجز عنه ثم مات ردوا رقيقا وان قالوا نحن نؤذي ما عليه لومات لم يكن ذلك لهم وللكاتب أن يأخذ ما لا ان كان في أيديهم فيؤذيه عن نفسه وان جنى عليهم جناية لها أرش فله أن يأخذها وله أن يستعملهم ويأخذ أجور أعمالهم لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للكاتب أن يعتق من هؤلاء أحد لأنهم موقوفون على أن يهجز فيكونوا رقيقا لسيده ولا لسيده ان يعتق واحد منهم لأنهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للكاتب الاستعانة به فان أجمع ما على عتقهم جاز عتقهم وإذا ولد للكاتب من أمته فقال السيد ولده قبل الكتابة وقال المكاتب ولد بعد ها فالقول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منسنة وأكثر والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة فأما إذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها حاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وان أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيد البينة على أنه ولد قبل الكتابة فيكون رقيقا لسيده ولو أقام السيد والمكاتب البينة على دعواهما أبطلت البينة وجعلتهما كالتداعين لا بينة لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين لسيده لأنه إذا رقه أحد همارق الآخر لان حكم الولدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بينة السيد فقلت ولد المكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد قبلت أقراره فيه لانه لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البينة على ولده ولدا في ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وان أحدث كتابة بعدها

(كتابة المكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب على نفسه وولده كبار حاضرين رضاهم فالمكاتب جازة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبدين معه وأكثر فان كاتب على نفسه وابن له بألف فالألف مقسومة على قيمة الأب والابن فان كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان وخمسون إذا كانت قيمتهما سواء فان مات الأب رفعت حصته من الكتابة وان مات أحد الابنين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان وخمسون وبقيت على الآخر مائتان وخمسون وإذا مات الأب وله مال فإله لسيده ولا شيء لابنه فيه وهما من ماله كاجنيين كاتبهما وكذلك ان مات الابن أو أحدهما وله مال فإله لسيده لأن من مات منهم قبل أدا الكتابة مات عبدا فان أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم لم يرجع عليهم وان كان أدى عنهم باذنهم رجع عليهم وأيهم عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا والقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الاجنيين يكابون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين إذا ادبا عتقا وان عجزا رقا وليس للأب من استعمال بنيه في المكاتب شي ولا من أموالهم وكذلك ليس للأب من جناية جنيت على واحد منهم ولا عليه من جناية جنأها واحد على واحد منهم في المكاتب شي وجنأته والجناية عليه له وعليه دون أبيه وولده ولو كانوا مع في الكتابة وجاع هذا أن الرجل إذا كاتب هو وولده واخوته أو كاتب هو واجنيون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يهجز ولسيده أن يهجزه إذا عجز وهو كالكتاب وحده

علمناه في أنه اذا بقي في العبد شي من الرق فلا يرث ولا تجوز شهادته فقلنا لا يرث بحال باجاءه وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفنجد غيره يورث ولا يرث ويحكمه ببعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض قلت نعم الجنين يسقط ميتا يورث ولا يرث والمكاتب يحكمه في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه

بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له أ رأيت اذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ويكون حرا أتجده أعتقه في هذا

في هذا كاه وله أن يجعل الاداء فاعتق إذا كان مما يجوز تجبيله وإذا كاتب والدا وولده أو أخوة فبات الاب أو الولد قبل يؤدي مات مملوكا وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها وكذلك السيد أن يعتق أيهم شاء وإذا أعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة وكان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل يعتق وليس للكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لأن هذه جملة مكاتب وحالته لا يجوز عن غيره فإن كاتب على هذا الكتابة فاسدة

(ولد المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجوز كتابة المرأة فإذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت باذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولد لها موقوف فإن أدت فعتقت عتق وإن ماتت قبل تؤدي ولها مال تؤدي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقيقا ومالهان كان لها السيدها وولدها رقيق لأنهم لم يكن لهم عقد مكاتبه فيكون عليهم حصه يؤديونها فيعتقون لو لم تؤديهم وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال المكاتبه قد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الولد وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لأن أمهم لم تكن حرة والقول الاول أحب إلى وإذا جنى على الولد الذي ولده في المكاتبه جناية تأتي على نفسه قبل تؤدي أمه ففيها قولان أحدهما أن قيمته لسيدته ومن قال هذا قال ليست تملك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملك لها كما عتق المكاتب ولد أمته وإن كان ولده (١) كان سبب ملكه وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيدته لأنه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لأنه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنفخته صغيرا ولا يأخذه أمه لأنها لا تملكه وإن عتقت عتق وإذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجوه أتفق عليه منه ووقف ولم يكن للسيد أخذها فإن مات المولود قبل تعتق فهو مال لسيدته وإن عتق المولود بعتق أمه فهو مال للولود وانما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته لأن أمه لا تملكه ولكن يكون حكمه بها وليس ملكا لها وملك المكاتب إذا ولدت جارية مملوكة له لو كان يجري على ولده رقيق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولدا فاعتقه السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من جاريته ولد فاعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمهم ولده فاعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له اتلاف شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها ساعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيدته خارج مما وصفت والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا وتستعين به لأنه يعتق بعتقها والاول أشبههما وإذا كان مع المكاتبه ولد فاختلفت هي والسيد فيه فقال ولده قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع عبته وعليها البينة وإن جاءت بها قبلت وإن جاءت هي وسيدتها بينة طرح البنتين وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة والمولود صغير لا يولد مثله قبل المكاتبه وإنما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسواء فإن ولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولد بناتها بمنزلة أمهم فأمهم إن كانت أمه فهم لسيد الام وإن كانت حرة فهم أحرار وإن كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا أولادها ما تناسلوا وبقيت المكاتبه وليس للكتابة أن تزوج الابن سيدها فإن فعلت بغير إذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولد لها بمنزلة ولدها وسواء ما كانوا أحلالا أو لا بنكاح باذن السيد أو حراما بغيره بغير إذن السيد لأن حكمها في حكم أم الولد

(مال المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت وممنوع

(١) لعله فكان سبب ملكه وقوله وملك المكاتب إذا الخ لعله وأما المكاتب إذا تأمل

الموضع الابن أعطى
شريكه الذي لم يعتق
قيمة نصيبه منه إذا خرج
نصيبه من يده قال لا
قلت فإذا لم يثبت لك أن
النبي صلى الله عليه وسلم
أعتقه على المعسر
واستسعاها أما خالفت
رسول الله والقياس
على قوله إذا أعتقه
فأخرجته من مال مالكة
الذي لم يعتقه بغير قيمة
دفعها اليه قال أجعل
العبد يسعى فيها قلت
فقال لك العبد لا يسعى
فيها إن كان الذي أعتقني
يعتقني والا لا حاجة لي
في السعاية أما ظلمت
السيد وخالفت السنة
وظلمت العبد إذ جعلت
عليه قيمة لم يجز فيها
جناية ولم يرض بالقيمة
منه فدخل عليك ما تسمع
مع خلاف فيه السنة

من وطئها كما ينسج من الجناية عليها لانها تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بلجناية عليها وما استهلك من مالها قال فان وطئها الذي كاتبها طائعة أو كراهة فلا حد عليه ولا عليها ويعزى وهي ان طأوعت بالوطء الا ان يكون أحدهما جاهلا فيدرا عنه التعزير بالجهالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها هي تعزير وعليه في اصابته اياها مهر مثلها يؤخذ به يدفعه اليها وان حل عليها مما عليها بنجم جعل النجم قصاصا منه وان لم يحل عليها بنجم وكان مفلسا جعل قصاصا مما عليها الا ان يوسر قبل محل بنجم فيكون لها أخذه به وسواء في أن لها مهر مثلها طائعة ووطئها أو كراهة لانه لا حد في الوطء كما توطأ طائعة بشكاح فاسد فيكون لها مهر مثلها ونصب فيكون لها مهر لانه لا حد عليها فان جلت المكتوبة فولدت من سيدها فالمكتوبة بالخيار بين أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت وان مات السيد قبل الاداء عتقت لانها أم ولده في قول من يعتق أم الولد وبطلت عنها الكتابة ومالها لها لان مالها كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غير المكتوبة لان تلك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من مالها وان اختارت العجز كانت أم ولده وكان مالها السيدها وان مات سيدها كان لورثته بعد موته وبطل عن سيدها مهرها لانهم ملكوا من مالها ما يملك السيد بنجمها نفسها وان أصاب السيد مكتوبة مرة أو مرارا لم يكن لها الا صداق واحد حتى تخير فختار الصداق (١) أو العجز وان خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر فادخيت فاختارت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاختارت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر كذا كح المرأة نكاحا فاسدا فاصابة مرة أو مرارا توجب صداقا واحدا فاذا فرق بينهما وقضى بالصداق ثم نكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وان ولدت مكتوبة رجل جارية فأصاب الجارية فت المكتوبة فلها مهرها عليه وان جلت فليست كما هي احببت لانها لا حصه لها في الكتابة انما تعتق أمها فتمت بعتها أو يموت السيد فتعتق بأنها أم ولدها وتعجز الام فتكون رقيقا وتكون هي أم ولده ولا تخير في ذلك واذا وطئ أمه للمكتوبة فللمكتوبة عليه مهر الامه كما يكون لها عليه جناية لو جناها على الامه وان جلت الامه فهي أم ولده وعليه مهرها وقيمتها المكتوبة حال في ماله تأخذه بالان شاء أن يجعله قصاصا من كتابتها ولو وطئ أمه لولد المكتوبة في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر ان لم تحمل والمهر والقيمة ان جلت لان كل ذلك مال ممنوع منه

(المكتوبة بين اثنين يطؤها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت المكتوبة بين اثنين فوطئها أحدهما فلم تحبل فعلى الواطئ لها مهر مثلها وليس الذي لم يطأها أخذ شيء منه ما كانت على المكتوبة فان عجزت أو اختارت العجز قبل تأخذ المهر كان للذي لم يطأها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ وان دفعه شريكه الواطئ الى المكتوبة ثم عجزت أو اختارت العجز بعد دفعه اياها اليها لم يرجع الشريك على الواطئ شيء لانه قد أعطاه المهر وهي تملكه وسواء كان ذلك بأمر سلطان أو غير أمره واذا عجزت وقد دفع اليها المهر فوجدت في يدها ما لا المهر وغيره فأراد الذي لم يطأ أن يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما نصفان ولو جلت فاختارت العجز كان لسيدها الذي لم يطأ نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ ولو جلت فاختارت المضى على الكتابة مضت عليها وأخذت المهر من واطئها وكان لها فادأ أخذته ثم عجزت لم يرجع شريكه عليه شيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها وكانت أم ولدها الواطئ وهكذا لو جلت فاختارت المضى على الكتابة وأخذت المهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدى عتقت بموته في قول من يعتق أم الولد ورجع الشريك على الميت بنصف قيمة الامه في ماله لان الكتابة بطلت بوطئها ولو أن مكتوبة بين

(١) قوله أو العجز لعله زائد من قلم الناسخ كما لا يخفى وقوله فان خيرت أي واختارت الصداق فتأمل

(باب قتل المؤمن بالكافر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) وهذا عام عند أهل المغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في خطبته يوم الفتح (قال الشافعي) وهو يرى مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن شعيب وحديث عمران بن حصين أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن

رجلين وطئها الرجلان معا كان على كل واحد منهما مهر مثلها فان عجزت أو اختارت العجز والمهران سواء
 فلكل واحد منهما قصاص بما على صاحبه وان كان المهران مختلفين كأن أحدهما وطئها في سنة أو بلد
 مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد
 مائة على الذي لزمه مهر مائتين بخمسين لأنها نصف المائة وحقه مما تجارية النصف ويبتل نصف الواطئ
 عنه بعجزها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت لرجلين مكاتبه فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر
 كان لها على كل واحد منهما مهر مثلها وان عجزت لم يكن لها على واحد منهما مهر بالاصابة وكان نصف مهر
 مثلها على كل واحد منهما صاحبها بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معا فلكل واحد منهما
 على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصا من الآخر وهذا كله اذا لم تحبل ولو أصابها من
 اصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصها مع ما يلزمه من المهر ولو أفضاها أحدهما ضمن لشريكه نصف قيمتها
 ونصف مهرها ولو أفضيت فادعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها تحالفا ولم يلزم أحدهما منهما
 لصاحبه في الإفضا شيء ولو تناكر الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شيء حتى يقر به أو تقوم به عليه بينة
 « قال الربيع أفضاها يعني شق الفرج الى الدبر وفيه الدية اذا كانت حرة وهي على العاقلة وذلك عند الخطأ
 وكذلك السوط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها ولادها واذا
 أفضى الرجل أمه لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة » (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى واذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر فباعت بولد لستة أشهر من وطء
 الآخر منهما قسدا عيها معا أو دفعها معا وكلاهما يقر بالوطء ولا يدعى الاستبراء خيرت المكاتبه بين العجز
 وتكون أم ولد والمضى على الكتابة فان اختارت العجز أرى الولد القافة فان ألحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما
 وحبل بينهما وبين وطء الأمة وأخذنا بنقبتها وكان لهما أن يؤجراها والجاره بينهما على قدر نصيبهما فيها
 ويخصى ذلك كله فاذا كبر المولود فانتسب الى أحدهما قطعت أبوه الآخر عنه وكان ابنا للذي انتسب اليه فان
 كان موسرا ضمن نصف قيمة الأمة وكانت أم ولده في قول من لا يبيع أم الولد وان كان معسرا فنصفها بحاله
 لشريكه وليس وطؤه اياها بكثرة من أن يعتقها وهو معسر ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد
 بنصف قيمة الولد ويكون الصداقان ساقطين عنهما ان كانا مستوين ويرجع أحدهما على الآخر بفضل ان
 كان في أحد الصداقين فيكون له نصفه كما وصفت « قال الربيع قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم ينتسب
 اليه على الذي انتسب اليه بما أنفق » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان موسرا فصار أم ولده
 واختارت العجز فكانت اصابة الذي لم يلحق به الولد قبل اصابة الذي لحق به الولد ولم تأخذ الصداق منه كان
 للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد ونصف قيمة الجارية
 وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما أنه له يوم سقط والثاني لشيء له منه لأنه كان به العتق ولو كان وطء الذي
 لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد ففي ما عليه من الصداق قولان أحدهما ان صاحبه الذي لحق به
 الولد يضمن له نصف المهر لأنه وطئ أمة بينه وبينه وضمن هو لصاحبه المهر كله لأنه وطئ أمة آخر دونه والثاني
 أنه لا يضمن الا نصف المهر كما ضمن له الآخر لانها لا تكون أمة له الا بعد أداء نصف قيمتها اليه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى ولو وطئها أحدهما ثم جاءت بولد ثم وطئها الآخر بعد فباعت بولد وكلاهما ادعى ولده ولم
 يذكروا لصاحبه فان كان الاول موسرا وأدى نصف قيمتها فهي أم ولده وعليه نصف قيمتها لشريكه والقول
 في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت ويلحق الولد بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقيمة الولد كله يوم سقط تكون
 قصاصا من نصف قيمة الجارية لأنه وطئ أم ولد غيره وانما لحق به الولد للشبهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولو وطئها معا أحدهما بعد الآخر فباعت بولدين فتصا دقا في الولدين وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل

أبي جحيفة قال سألت
 عليا كرم الله وجهه هل
 عندكم من رسول الله
 شيء سوى القرآن فقال
 لا والذي خلق الحبة وبرأ
 النعمة الا أن يعطي الله
 عبدا فها في كتابه
 وما في الصحيفة قلت
 وما في الصحيفة قال
 العقل وفكاك الأسير
 وأن لا يقتل مؤمن
 بكافر (قال الشافعي)
 وبهذا نأخذ وهو ثابت
 عندنا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ببعض
 ما حكيت ولا يقتل حر
 بعد ولا مؤمن بكافر

(باب الخلاف في قتل
 المؤمن بكافر)

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي نخالفنا بعض
 الناس فقال اذا قتل

ولد صاحبه ألحق بهما الولدان وأوقف أم الولد وأخذنا بنفقتهما فاذا مات الأول منهما عتق نصيبه وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فاذا مات عتقت ولاؤها موقوف إذا كان لموسرين في قول من يعتق أم الولدان كانا معسرين أو أحدهما معسر والآخر موسر فولأوها موقوف بكل حال والله أعلم

(تعجيل الكتابة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين معلومة فأراد المكاتب أن يعجل السيد الكتابة قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة دنائراً أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب وهكذا إن كاتبه ببلد ولقيه ببلد غيره فقال لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريق فيه حراية أو في بلد فيه نهب فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما يلزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالحديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرهما لا يتغير على طول الحبس كالدنانير والدرهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن لمجولته مؤنة وليس كالدنانير والدرهم التي لا مؤنة لجلها في هذا الوجه وما كنت جابراً عليه الرجل له على الرجل الدين أن يأخذه جبراً عليه سيد المكاتب ومالم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ما شككت فيه أنتغير أم لا يسئل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالحديد والرصاص وما وصفت وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الخنطة والشعر والارز والحيوان كله مما يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم قال سيده لا أقبضه لأنه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يبرئه منه لاه حال وانما يأخذه قضاء قال وهذا مكتوب في كتاب البيوع إلى أحوال فإن قال قائل فهل بلغ في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتباً أنس جاء فقال إني أتيت بكاتبتي إلى أنس فأبى يقبلها فقال أنس أيسر يد الميراث ثم أمر أنساً أن يقبلها أحسبه قال فأبى فقال آخذها فأضعها في بيت المال يقبلها أنس وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شبيباً بهذا عن بعض الولاء وكانه أعجبه والمكاتب الصحيح والمعنوء في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عتقه جبر عليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك نجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد وأولياء المحجورين على ذلك وإذا تداول على المكاتب نجهمان أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أعجزه لم يكن ذلك له حتى يقال للمكاتب أدب جميع ما حل عليك قديماً وحديثاً فإن فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء من ذلك قديماً أو حديثاً فهو عاجز

(بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد شقصة في دار للمكاتب فيها شيء فالملكاتب فيه الشفعة لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حياً ما كاتباً كما يمنع من مال الاجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان لسيدة فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باع بأذن سيده أو بغيره أذن سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمثلته

المؤمن الكافر الحراً أو العبد قتلته به وإذا قتل المستأمن الكافر لم أقتله به (قال الشافعي) فقلت لغير واحد منهم أقاويل جعلتها كلها جماعاً أن قلت لمن قلت منهم ما جئت في أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستأمن قال روى ربيعة عن ابن أبي ليلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمناً بكافر وقال أنا أحق من وفي بذمته فقلت له أرايت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف هذا أ يكون هذا مما ثبت عندك قال أنه لم يرسل وما ثبت المرسل قلت لو كان ثابتاً كيف استجرت أن ادعت فيه ما ليس

قال وإذا باع المكاتب باذن سيده الشقص فقال الذي اشترى باذنه ان السيد قد سلم الى الشفعة لم يكن ذلك تسليم الشفعة الا ترى لو ان اجنبيا كان له في الدار شقص ما اذن له شريكه في الدار ان يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليم الشفعة لان اذنه وصحته سواء وله ان يشفع ولو اذن سيد المكاتب للمكاتب ان يبيع شقصه بما لا يتغاب الناس بمثله فيباع به المكاتب جاز البيع وكان السيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليم الشفعة فان قال المشتري أحلفه لي ما كان اذنه تسليم الشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له ان يستشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب مالا لشفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا آخذ به الشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما تكون له الشفعة فيما باع الاجنبي ولا يجوز للمكاتب ان يبيع شيئا من ماله الا بما يتغاب الناس بمثله لان بيعه بما لا يتغاب الناس بمثله اتلاف وهو يومئذ ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغاب الناس بمثله بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعينه رد فان فات فعلى مشتريه مثله ان كان له مثل وان لم يكن له مثل فقيمة وان كان الذي باع عبدا فاعتقه المشتري فالعتق فيه باطل وهو مردود وكذلك ان كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقربا وقيمة ولداها يوم سقط ولداها وولداها حر وان ماتت فعلى المشتري قيمتها وعقربا وقيمة ولداها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقربا وولداها وان نقصت فعليه ردها ورد ما نقص من ثمنها ولو أراد السيد في هذه المسائل انفاذ البيع لم يجز ولا يجوز اذا عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يجدد المكاتب بيعا باذن السيد مستأنفا فيجوز اذا كان لا يتغاب الناس بمثله أو يجدد بغير اذن سيده بيعا يتغاب الناس بمثله ولو قال السيد قد عفت المكاتب البيع وأنا أرضى أن لا أرد له لم يجز وكذلك لو قال السيد قد عفت رد البيع وعفت ما لزم المشتري من عقربا وقيمة ولد وقيمة شيء ان فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لا أفعل لان فعله الاول كان فيه غير جائز وكذلك لو قال المكاتب قد عفت و قال السيد لا أعفوه لم يجز اجماعا على عفو شيء منه فاذا اجتمعا على احداث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المعتق عتقا ولا أم الولد في حكم أمهات الاولاد حتى يجتمعا على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده بيعا جائزا فاذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا عتق ولأم الولد وطأ تلذذ منه كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الجائز فالعبد والامة مملوكا لا حديهما يبيعهما ولو ورثته ان مات قبل أن يحدث ذلك لهما مال الكهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغاب الناس بمثله في هذا لا يختلف فاذا ابتداء المكاتب البيع باذن سيده بما لا يتغاب الناس بمثله فالبيع جائز وان أراد السيد رد البيع بعد اذنه له أو أراداه معا لم يكن لهما ذلك لان البيع كان جائزا فلا يرد وان أقر السيد بالاذن للمكاتب ان يبيع شيئا من ماله بما لا يتغاب الناس بمثله ثم قال قد رجعت في ذني بعد وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع الا أن تقوم بينة برجوعه عن الاذن به قبل البيع فبرد البيع وان باع المكاتب بما لا يتغاب الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك باذن السيد وأنكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد البين وان وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو كثر لم يجز له فان أجاز السيد فهو مردود ولا تجوز هبة المكاتب حتى يتدثها باذن السيد فاذا ابتدأها باذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر وانما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون الا له أو لسيده فاذا اجتمعا على هبة جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب باذن سيده بما لا يتغاب الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبسه لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغاب الناس بمثله فان هلك في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شراؤه بما لا يتغاب الناس بمثله باذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغاب الناس بمثله فعلم به السيد فلم يرد السيد وسله أو لم يسله أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض
الكفار دون بعض
وقلت لمن قلت منهم
أثبت حديثنا قال نعم
حديث على ثابت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن له معنى غير
الذي ذهبتم اليه قلت
وما معناه قال لا يقتل
مؤمن بكافر من أهل
الحرب حتى يسلموا أو
يعطوا الجزية عن يد
قلت أيتوهم أحد أنه
يقال لا يقتل مؤمن
بكافر أمر المؤمن بقتله
قال أغنى من أهل
الحرب مستأمننا قلت
أفتجد هذا في الحديث
أو في شيء يدل عليه
الحديث معني من
المعاني فقال أجده في
غيره قلت وأين ذلك قال
قال سعيد بن جبير في
الحديث لا يقتل مؤمن

كما يجوز له من حر لو صنعه به لانه مال لعبده فباخذ كيف شاء واذا باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين سيده وبين حراً جنبى لا يختلف في مال كل واحد منهما ان باعه من صاحبه وكذلك ما اخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين الحرين الأجنيين ويجوز بينهما التغاير فيما باع السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وان كثر لانه لا يعدو أن يكون مالاً لأحدهما وكما يجوز البيع بين الحرين يتبايعان برضاهما وليس للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بدين وان كثر فضله فيه بحال ورهن فيه رهناً وأخذ به جيلاً لأن الرهن يهلك والغريم والحيل يفسد ولا يجوز للمكاتب في الدين الا ما يجوز للضارب الا باذن سيده وليس للمكاتب أن يضارب أحداً وله أن يبيع بخيار ثلاث اذ قبض الثمن لان البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وان لم يأذن له سيده لأن ذلك نظره وغير نظر للذي أدانه وله أن يستسلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لانه ليس له أن يتلف شيئاً من ماله ولان الرهن غير مضمون وليس للمكاتب أن يسلف في طعام لان ذلك دين قد يتلف وله أن يتسلف في طعام لان التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من اليسوع على غير النظر فهو مكره بينه وبين ولد سيده ووالده ولا كرهه لسيده

(قطاعة المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له فان أناه قبل يحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئاً غيره أو يضع عنه منه شيئاً ويجعل له العتق لم يحل له فان كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالاً على أن يبرئه من الباقي فيعتق لم يجز ذلك كما لا يجوز في دين إلى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضاً فان فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لانه أبرأ مما لا يجوز له أن يبرئه منه وان فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقاً فحدثه له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيده بالقيمة لانه أعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لانها بطلت بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فان أراد أن يصح هذا الما فليرض المكاتب بالهز ورض السيد منه بشيء يأخذ منه على أن يعتقه فان فعل فالكتابة باطلة والعتق على ما أخذ منه جائز لا يراجعان فيه بشيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يجعله دنانيراً أقل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يجز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه ليعجله العتق فكان ما يجعل منه مقسوماً على عتق من لا يملكه بكامله وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصه كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع منه شيئاً له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا ان كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئاً غيره لا يختلف ولو حلت نجومه كلها وهي دنانير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضاً يراضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزاً وكان حراً اذا قبضه على أن المكاتب يرى مما عليه كماله كان له على رجل حر دنانير حاله فأخذ بها منه عرضاً ودراهم يراضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يراجعاً بشيء ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حاله والسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حاله فأراد المكاتب والسيد أن يجعل المائة التي له على سيده قصاصاً بالالف التي عليه لم يجز لانه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضاً وكاتبه نقداً ولو كانت كاتبه دنانير ودينه على سيده دنانير حاله فأراد أن يجعل كاتبه قصاصاً بعثلهما جاز لانه حيثئذ غير بيع انما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه سيده مائة دينار فأراد أن يبيعها المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يجز ولكن ان أحاله على الرجل فحضر الرجل ورضى السيد أن يحتال عليه بالمائة جاز ويبرئه وليس هذا بيعاً وانما هو حوالة والحوالة غير بيع وعتق العبد اذا أبرأ السيد

صلى الله عليه وسلم أو
أمر لم يختلف فيه قال
فما عناء قلت لو كان
نابتاً فكان يشبهه
أن يكون لما أعلمهم
أنه لا قود بينهم وبين
الكفار أعلمهم أن دماء
أهل العهد محرمه عليهم
فقال لا يقتل مؤمن
بكافر غير حربي ولا
يقتل ذو عهد في عهده
قال فانا ذهبنا إلى أن
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي ولا يقتل به
ذو عهد لوقته قلت
أفبدلالة فما علمت جاء
بأكثر مما وصفت قال
بعضهم فأنما قلنا قولنا
بالقرآن قلنا فاذا كره
قال قال الله تبارك
وتعالى ومن قتل مظلوماً
فقد جعلنا لولييه سلطاناً
فلا يسرف في القتل
فأعلم الله سبحانه أن لولي

ولو أعطاه بها جيل لم تجز الحاله عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه فسأل سيده أن يعتقه ويؤخره بماعليه فأعتقه كان العتق جائزاً وتبعه بماله عليه ديناً وكذلك لو كانت النجوم الى أجل فسأل أن يعتقه ويكون دينه في الكتابة عليه بماله جاز العتق وكان عليه ديناً بماله. وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك على كذا حاله أو الى أجل أو أجال

(بيع كتابة المكاتب ورقبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجومه حاله أو لم تحل فلا يجوز له أن يبيع نجومه ولا شيئا منها حالاً أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري رده فإن استهلكه رده مثله أو قيمته ورد عليه البائع الثمن الذي أخذه منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم تحل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما رضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب بعثت المكاتب عتق ذلك كعتقه لأنه وكيله وانما فعله بأمر سيده وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابة المكاتب يبطل من وجوه منها أنه (٣) دين بدين غير ثابت كدين الحر الأتري أن المكاتب يجر فلا يلزمه من الكتابة شئ أو لا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز غير شئ يأخذه المشتري ولازمة لازمة للمكاتب كذمة الحر وأنه إن قال إذا عجز كان له دخل عليه أقبح من الأول من قبل أنه يبيع دين على مكاتب فصارت له رقة المكاتب ملكاً ولم تبع الرقة قط فإن قال في عقد بيع كتابة المكاتب أن أخذها المشتري والافاعبده فبطل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراماً من قبل أنه يبيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو أو في رقبته أرايت رجلاً قال أبيعك ديناً على حرفان أفلس فعبدي فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا جائز فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابة المكاتب أولى أن يرذلها وصفت وأولى أن لا يملك المشتري بها رقة المكاتب ولو أجاز هذا كما فجعز المكاتب بفعله رقيقاً الذي اشترى كتابته فأعتقه لم يكن حراً ورد قضاؤه لأنه لا يملكه بالبيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم

(هبة المكاتب وبيعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلاً لأنه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع مفسوخاً حتى يحدث له بيع بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز أو يرضى بالعجز وأخذ السيد ما لا يفسخ البيع ورد على المكاتب ماله إلا أن يكون حل نجم من نجومه فأخذ ما حل له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله إن لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصاً وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء إن شاء الذي امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أوله مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل عليه نجمان من نجومه ثم رددنا البيع فسأل المكاتب أن يتظر سنتين ليسعى في نجميه اللذين حلا عليه ففيه قولان أحدهما لا يـكـوـر ذلك له كماله وحسبه سلطان أو ظالم لم يتطره بالحبس وكذلك لو مرض أو سبي لم يتطره بالمرض ولا السبأ وكان له أن يحسب على سيده قيمة أجارة السنتين اللتين غلبه فيه ماعلى البيع

المقتول ظلماً أن يقتل قاتله قلنا فلا تعد وهذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوماً أو تكون على من قتل مظلوماً ممن فيه القود من قتله ولا يستدل على أنها خاص الأبسنة أو إجماع فقال بعض ممن حضره ما تعدوا أحد هذين فقلت أعني أيهما شئت قال هي مطلقة قلت أفرأيت رجلاً قتل عبده والعبد ابن حر يكون ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفرأيت رجلاً قتل ابنه ولا يسه ابن بالغ أ يكون الابن المقتول ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفعل واحد من هذين قوداً قال لا قلت ولم وأنت تقتل الحر بالعبد الكافر قال أما

من نجومه فان أدى ذلك عنه كتابته والارجع عليه السيد بما بقي مما حل فأداه والافهوعاخر وان كان في اجارته من الستين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواه خاصم في ذلك العبد أو لم يخصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا اذا كانت الكتابة منجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عد عليه فحبسه سنة أو أكثر فعليه اجارة مثله في حبسه فان كان الخايس له غيره رجع عليه فأخذ منه اجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد محله إلا ان شاء سيده والقول الثاني أنه يتقرر بقدر حبس السيد له ان حبسه أو حبسه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكاتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره

(جناية المكاتب على سيده)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى المكاتب على سيده عمدا فليس سيده القود فيما فيه القود وكذلك ذلك لو ارث سيده ان مات سيده من الجناية وليس له وارث فيما ليس فيه القود الأرض حاله على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنيته أو لم يموت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤد هافله تعجزه ان شاء فاذا عجزه بطلت الجناية إلا أن تكون جناية فيها قود فيكون لهم القود أما الأرض فلا يلزم عبدا سيده أرض واذا لم يلزمه لسيد أرض لم يلزمه لو ارث سيده واذا جنى المكاتب على سيده وأجنبين فسيده والأجنبون سواء في أخذ أرض الجناية من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز فاذا عجز سقط أرض جنيته على سيده ولزمته جنيته على الأجنبين يباع فيها اذا عجز أو يفديه سيده متطوعا فان عجز عن الجنايتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبين تعجزه وبيعه في جنيته إلا أن يفديه السيد بأرض الجناية متطوعا ولو أن مكاتبين رجلين جنى على أحدهما جناية ضمن الأقل من أرض الجناية أو قيمته فان أداه فهو على الكتابة وان عجز عن أدائهما مع الكتابة فلامجنى تعجزه فاذا عجزه بطل عنه نصف الجناية لانه مالك نصفه ولا يكون له دين فيما علك منه وكان لشر يكه أن يفديه بالأقل من نصف أرض الجناية متطوعا أو نصف قيمته فان لم يفعل بيع نصفه في أرض الجناية ولو كان المكاتب جنى عليهم معا جناية كان لكل واحد منهما عليه في الجناية ما لا يخر فان عجز المكاتب أو عجزاه أو أحدهما فهو عاخر ويسقط نصف أرض جناية كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موصضة وقيمتها عشر من الأبل فخير كل واحد منهما بين أن يفدى نصيبه منه بغير بن ونصف أو يسلم نصيبه منه فباع منه بغير بن ونصف فبأخذه صاحبه أو يكون أرض موصضة مقصاصة فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصضة وعلى الآخر مأمومة كان نصف أرض الموصضة للجنى عليه (٣) في نصف ما علك شر يكه منه ونصف أرض المأمومة فيها للجنى عليه مأمومة فيما علك شر يكه منه فعلى هذا الباب كله وقياسه

(جناية المكاتب ورقيقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى المكاتب جناية أو عبدا لكاتب أو المكاتب جناية فذلك كله سواء وعلى المكاتب أو المكاتب في جنيتهما الأقل من قيمة الخاني منهما يوم جنى أو الجناية فان قدر على أدائهما مع المكاتب فهو مكاتب بحاله وله أن يؤديه قبل الكتابة اذا كانت حاله فان صالح عليها صلحا صحبها الى أجل فليس له تأديتها قبل محله لان هذا يزاد من ماله وليس له أن يزده من ماله شيئا بغير إذن سيده وله أن يؤدى الكتابة قبل الجناية وقبل محل نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجناية وكفاية والدين والجناية حالان كان له أن يؤديه ما قبل

الرجل يقتل عبده فان
السيد ولى دم عبده
فليس له أن يقتل نفسه
وكذلك هو ولى دم ابنه
أوله فيه ولاية فلا يكون
له أن يقتل نفسه مع أن
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم يدل على أن
لا يقتل والد الولد فقتل
أفرأيت رجلا قتل ابن
عمه أخى أبيه وليس
للقول ولى غيره وله ابن
عم يلقاه بعد عشرة آباء
أو أكثرا يكون لابن
الم أن يقتل القاتل
وهو أقرب الى المقتول
منه بما وصفت قال نعم
قلت وهذا الولي قال
لا ولاية لقاتل وكيف
تكون له ولاية ولا ميراث
له بحال قلت فما منعك
من هذا القول في الرجل
يقتل عبده وفي الرجل
يقتل ابنه قال أما قتله

الكتابة والكتابة قبلها حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه ويقف الحالك ما له كما يكون للحر أن يقضي بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحالك ما له إلا أنه يخالف الحر عليه الدين فلا يكون له أن يؤدى شيأ عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده وله أن يؤدى ذلك إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤدى إلى الأجنبي ماله بغير مال باذن سيده وإذا وقف الحالك ما له أدى عنه إلى سيده كتابته وإلى الناس ديونهم وجعلهم فيه شرعا فإن لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال الأجنبي وإن كره ذلك السيد والمكاتب معا إذا شاء ذلك الأجنبيون وإن شاء سيده أن يدع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقوقهم واستوفواهم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده وإن شاء الأجنبيون وسيده انظاره لم يعجز متى أنظر سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقوم عليه حتى يستوفي حقه أو يعجزه فذلك له وإذا عجز السيد أو رضى المكاتب أو عجز الحالك (١) خير الحالك سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرش جنائيه وكل ما كان في حكم الجنائية من تحريق متاع أو غصبه أو سرقة أو رقبته فإن فعل فهو على رقه وإن لم يفعل بيع عليه فأعطى أهل الجنائية وجميع ما كان في حكمه آمنه حصاصا لا يقدم واحد منهم على الآخر وإن كان عليه دين أداه إياه رجل من بيع أو غيره لم يحاصهم لأن ذلك في نتمته ومتى عتق تبعه به وسواء كان فعله فيما يلزمه أن يباع فيه متفرقا بعضه قبل بعض أو مجتمعاً لا يبدأ بشئ قبل شئ وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجير على آخر تحاصبا جميعا في غنمه وإن أبرأه بعض أهل الجنائية أو صالح سيده له أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا أو يأتواهم ومن يشرهم على غنمه وجناتية المكاتب على ابن سيده وأبيه وامرأته وكل ما لا يملكه سيده كجنائيه على الأجنبي لا تختلف وكذلك جنائيه على جميع أموالهم وكذلك جنائيه على أيتام لسيده وليس لسيده أن يعفو جنائيه عن أحد منهم ولا يضاع عنه منها شيأ إن كان الجاني عليه حيا وإن كانت جناتية المكاتب نفسا خطأ وكان سيده وارث الجاني عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنائيه وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث وليس له أن يعفو حصته غيره منه وإن جنى المكاتب على مكاتب لسيده وكان المكاتب الجاني عليه حيا فجنائيه عليه كجنائيه على الأجنبيين يؤدى المكاتب الأقل من أرش جنائيه عليه أو قيمته فإن عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدى سيده للجاني عليه الأقل من قيمته أو الجناتية أو يدع فيباع ويعطى المكاتب أرش جنائيه وما بقي رذ على سيده وإن لم يبق شئ لم يضمن له سيده شيأ وإن جنى على المكاتب لسيده جناتية جاءت على نفسه فالجناتية لسيده إن شاء أخذها بها أو يعجزه فيرد رقيقا وإن شاء عفاها فإن قطع المكاتب يد سيده ثم أبرأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبرأ سيده من الكتابة أو عتق بأى وجه ما كان تبع المكاتب بأرش جنائيه وإن أبرأه منها السيد ولم يؤدها المكاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من اتباعه بالجناتية أو يعجز عنه فيباع ولو كاتب عبيده كتابة واحدة بغنى أحدهم كانت الجناتية عليه دون الذين كاتبوا معه وكذلك ما لزمه من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحد من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجناتية فهو على الكتابة وإن عجز كان رقيقا وبطلت الكتابة ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعا أو يباع عليه ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره فأما ما لزمه من دين أدائه به صاحب الدين طائعا فلا يباع فيه وهو في ذمته مكاتباً فإن أداه والالزمه إذا عتق وإن جنى المكاتب على سيده جناتية تآتى على نفسه كانت جنائيه عليه كجنائيه على غيره لا تبطل كتابته فإن أدى ما لزمه فيها فهو على الكتابة وإن عجز رذ رقيقا إن شاء الورثة وإن كانت عبداً كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشاؤا العقل وكذلك لو لم تأت الجناتية على نفس سيده المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتص منه في العبد أو أخذ منه الأرش إن كانت خطأ فإذا كاتب الرجلان عبداً لهما بغنى على أحدهما جناتية فهو كعبد (١) كذا في النسخ والمراد أن يخيره الحالك بين أن يفديه بالأقل من الأرش والقيمة وبين أن يسلم رقبته تأمل

ابنه فبالحديث قيل
الحديث فيه أثبت
أم الحديث في أن لا
يقتل مؤمن بكافر فقد
ترك الحديث الثابت
(قال الشافعي) وقلت
له فليس في المسلم يقتل
المستأمن علة فكيف
لم تقتله بالمستأمن معه
ابن له ولا ولي له غيره
يطلب القود قال هذا
حربي قلت وهل كان
الذي الأحرى فأعطى
الجزية فخرم دمه وكان
هذا حربي فطلب الأمان
فخرم دمه قال آخر
منهم يقتل المسلم بالكافر
لأن الله عز وجل قال
وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس الآية
قلت له أخبرنا الله تعالى
أنه كتب عليهم في التوراة
هذا الحكم أحكّم هو
بيننا قال نعم قلت

الرجل بكتابه ثم يحني فان حني على أحدهما خنايته بخناية مكاتبه عليه ان أدى فهو على الكتابة وان لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشر بكتابه بين أن يفدي نصفه بما يلزمه أو يدعه فيباع نصفه في الخناية فان كان في ثمن نصفه فضل عن نصف الخناية رد إلى سيده والالم يضمن سيده شيئا وسقط نصف الخناية لأنه صار الخاني إلى السيد مملوكا (٣) وصنعوا بالنصف ما شاؤا لأنه رقيق لهم اذا عجز واذا حني عليه خناية قيمته عشرين من الابل قيمة مائة فقال أو ذى نجس من الابل وأكون على الكتابة لم يكن ذلك له حتى يؤدى أرض الخناية كلها اذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يبطل عنه من الخناية شيء حتى يعجز فاذا عجز بطل عنه نصفها والله أعلم

(خناية عبيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للمكاتب عيب فحني أحدهم خناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الخناية أو قيمة عبده يوم يحني عبده اذا كان العبد يوم يحني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فيوفي صاحب الخناية أرض خنايته فان فضل شيء كان للمكاتب ولو حني عبد المكاتب على رجل حر والعبد الخاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والخناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يقتكه بمائة أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يجز الشراء وانما يكون له أن يقتكه بأقل من قيمته يوم حني بما اذا اشتراه به يوم يقتكه جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى إلى المحني عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخالف للعربي عبده ولو حني عبد المكاتب وهو يسوي مائة خناية قيمتها مائة أو أكثر ثم أتى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فاذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فان لم يفعل بيع عليه وأديت الخناية فان فضل شيء رد عليه والالم يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه ممن له ملكه لو كان حرام من ذيرحمهم وزوجة وأ غيرها جاز شراؤه لان كل هؤلاء مملوك له يبيعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه اذا ملكه لو كان حرا فحني خناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الخناية من قبل أن ملكه ليس بتمام عليه ألا ترى أني لا أجعل له بيعه اذا فاده وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا ولد المكاتب من أم ولده وولد المكاتب لا يكون له أن يفديهم ويسلمهم فيباع منهم بقدر الخناية فقط وما بقي بقي بحاله يعتق يعتق المكاتب ولا يفدي أحد ممن ليس له بيعه فيجوز له الا باذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب بيعه حني على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كالمكاتب له أن يفديه من الاجنبيين الا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بان يفديه فيجوز أن يفديه وان لم يرض السيد بيع من الخاني بقدر الخناية وأقر ما بقي بحاله حتى يعتق يعتق المكاتب أو يرق برقه واذا حني بعض من يعتق على المكاتب على بعض عمدا فله القتل فان حني من ليس للمكاتب بيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الخناية وأن يعفو وإن كانت الخناية عمدا فله القود الا أن يكون الذي حني والد المكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه وهو لا يقتل به لو قتله واذا حني المكاتب خناية فلم يؤدها حتى عجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الخناية وهكذا عبد المكاتب يحني ولا يؤدى المكاتب عنه حتى يهجر المكاتب فيصير ماله لسيد يكون كأنه حني وهو في يد سيده فاما فداءه وما يبيع عليه في الخناية واذا كان في العبد فضل عن الخناية خير السيد بين أن يبيعه كله فيكون له ما فضل عن الخناية أو يبيع منه بقدر الخناية واذا حني المكاتب خناية فلم يؤدها حتى أدى فعنت مضي العتق وكان عليه في الخناية الأقل من قيمته أو الخناية لان الخناية اذا لم يهجر عليه دون مولاه ولو كانت المسئلة بحالها فحني فأعتقه السيد ولم يؤد فعتق بالاداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الخناية واذا حني المكاتب خناية أخرى ثم أدى فعتق فعتق فيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الخناية يشتركن فيها

أقرأيت الرجل يقتل
العبد والمرأة أ يقتل بهما
قال نعم قلت ففقت عينه
أو جرحه فيمادون
النفس جراحات فيها
القصاص قال لا يقاد
منه واحدمنها قلت
فأخبر الله عز وجل أن
حكمه حيث حكم أن
النفس بالنفس الآية
فعللت هذه الاحكام
الأربعة بين الحر والعبد
والرجل والمرأة وحكما
جامعا أكثر منها والروح
قصاص فزعمت أنه
لا يقتص واحدمنها
منه في جرح وزعمت أنه
يقتل النفس بالنفس
كل واحدمنها فما
تخالف في هذه الآية
أكرما وافقتها فيه
انما وافقتها في النفس
بالنفس ثم خالفت في
النفس بالنفس في ثلاثة

والآخرا أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

(ما جنى على المكاتب فله) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج وقال عطاء إذا أصيب المكاتب (١) له نذره وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كاتبه من ماله يحرزه كما يحرز ماله قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون لسيده أخذها بحال وإن أزمته فعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يؤدي وهو زمن ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجناية كلها لمولاه لأنه مات رقيقا

(جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي كجناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأحنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبداً ان مات قبل يؤدي ولم يتبع السيد بشيء لانها جناية على عبده ان لم يعق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فسأل المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجناية قبل يبرأ نظر ما يصيبه بأداء الجناية فإن كان يعق به قال ان جعلته قصاصا بما عليك وكانت كتابتك كما وجب لك أعتقل وأخذت منه فضلا ان كان لك فإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ما ضمن هو لو جنى على عبده غيره فيعق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عبداً لان الجناية كانت ولا قصاص بينهما وبينه وان لم يختار ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فإذا بقي على المكاتب شيء من كتابته خفي عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وان كانت الكتابة غير حالة لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وان جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعق به فقال المكاتب بحالها قبل بره الجناية أعطيه جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت ثمنه لومات فإذا جاوزت ثمنه لومات لم يعطه أباه حتى يبرأ فيوفيه أباه لا لأن لا ندرى لعله يموت فتتقضى الجناية عنه سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيده المكاتب على المكاتب جناية عليه كجناية الأجنبي لا تخاف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب بل يستوفى ما فيكون له حينئذ عفوها لأنها صارت له والله أعلم

(الجناية على المكاتب ورقيقه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبداً جناية عبداً فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلم يكاتب القصاص لان سيده ممنوع من ماله وبذنه « قال الربيع » وفيها قول آخر انه ليس للكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يجز قيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أطل الأرض الذي كان للسيد أخذه ولو يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن زني أن يحده ولا أن أذنب أن يحمله وللكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لان الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فيها قصاص فأعمالهما العقل وليس للكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصلح فيه الأعلى استيفاء جميع أرض ما صلح به أو الأزيد وأذا صلح فازداد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه قد ملكها وليس له أن يملكها وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عمد أو خطأ أخذت الأرض أو القود فإن أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرض فعفوه باطل لأنه عاكف بالجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له إبطالهما

(١) قوله له نذره أي له أرضه وعقله والنذور لا تكون إلا في الجراح (٢) لعله ليس فيها قصاص ٥١ مصححه

أنفس في الرجل يقتل
ابنه وعبده والمستأمن
ولم يجعل من هذه نفسا
بنفس وقيل لبعضهم
لأنه لا يحتاج بشيء إلا
تركته أو تركت منه والله
المستعان قال فكيف
يقتص لعبد من حر
وأمرأة من رجل فيما
دون النفس وعقلهما
أقل من عقله قلت أو
تجعل العقل دليلا على
القصاص فإذا استوى
اقتصص وإذا اختلف
لم يقتص قال فأين قلت
فقد يقتل الحر دينة
مائة من الأبل وهي ألف
دينار عندك بعبد قيمته
خمس دنانير وأمرأة
دينها خمسون من الأبل
قال ليس القسود من
العقل بسبيل قلت
فكيف احتجبت به
فقال منهم فائل أتى قلت

معاً إذا كان ممنوعاً من اتلاف ماله وهذا اتلاف المال ولو عفا ثم عتق كان له أخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كالموهب شيئا مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له أخذه لأنه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدى المكاتب شيئا من أرش الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع الدين والرجلين أعني أصم لم يكن له سبيل على أخذ شئ مما صار له حتى يعجز وله السبيل أن ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الحاكم فيضع مال المكاتب على يدى عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدى عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتبه ورقيقها لا يختلف فإن كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتبه فهكذا لا يختلف وإن كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتبه قبل أدائهم ما فقد بطلت الكتابة وصار ماله ما للسيد هما فله في ماله ما إن جنى عليه ما لم يستوف المالكان الجناية وفي أنفسهما وما جنى عليهما ما لم يستوفيه ماله في الجناية على رقيقه غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبرأ منها وأخذ نصف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية يدا فصالح منها المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يد مكاتبه لأن مكاتبه ترك الفضل فلامولى أخذه كالموهب وضع عن إنسان ديناً عليه أو وهبه هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهور به إذا عجز المكاتب أو مات من غير ترك الجناية قال والجناية على المكاتب في قيمته وقيمه عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الأجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الأجنبي لهم فيمادون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك إلا أنه إن ضمنه لهم فلم يؤد حتى يعجز أو يموت سقط عنه لأنه صار ماله وإن جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدى عن المكاتب كجناية فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فإن مات المكاتب والمكاتبه حاله قبل يجعلها قصاصاً ما عبد وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالاً للسيد وإن جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوى ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته ديناراً وأقل أو أكثر إلى أجل لم يعتق المكاتب مما وجبه له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجب له نجس مائة بصلح أو غيره ولم يبق عليه إلا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فإذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فإن لم يقوله حتى مات كان عبداً وهكذا إن جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جناية تلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يقل المكاتب قد جعلتها قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وإن قال قد جعلتها قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك إن قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً مما لم يولأى كان قصاصاً وكان حراً واتبعه بفضله وهذا كله إذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فإن لم يسبق على المكاتب إلا نجم أو بعض نجم أو أكثر إلا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجزه سيده حتى جنى عليه سيده جناية فيها وراءه ما بقي على مكاتبه وفيها وفاء وفضل عتق المكاتب لأن سيده مستوف عا لزمه جميع ما عليه إذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة ألا ترى أنى لأجير السيد على دفع الجناية إليه الآن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل إليه وإن وجدت للمكاتب مالاً لم أجبره على أن يدفع إلى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حصل آخر نجوم المكاتب فعد السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب إذا كانت نجومه حالية وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالة المكاتب وجبته على المكاتب بغير إذنه عتق المكاتب وإن كانت نجومه لم تحل فرده السيد إليه لم يعتق إلا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً ويجبر السيد على إعطائه إياه إذا لم تكن نجومه حلت ولم يجبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله إذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يد على من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت أن قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أمافي هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ فحسب فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قلت أفرايت المستأمن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم تقتل به مسلماً قتله

المكاتب من الصنف الذي منه كاتبه كانت قصاصا فان كان يلزم السيد بالخناية على المكاتب غير الصنف الذي منه الكتابة لم يعتق بها ولم تكن قصاصا حتى يقبضها ويدفع من ثمنها اليه آخر ما عليه أو يصطلحا صلحا يصلح على أنها قصاص وذلك أن يجنى على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع خنطة تسوى خمسين دينارا وانما لزوم السيد بالخناية ذهب أو ورق أو ابل هي أكثر ثمنها على المكاتب فلا يكون هذا قصاصا وان كانت الكتابة حالة لان الذي على المكاتب غير الذي وجب له ولكن لو حرق السيد للمكاتب مائة صاع مثل خنطته والخنطة التي على المكاتب حالة كان قصاصا وان كرم سيد المكاتب فان كان خيرا أو شر من خنطته لم تكن قصاصا حتى يرضى المكاتب اذا كانت الخنطة المحرقة خيرا من الخنطة التي عليه أن يجعلها قصاصا أو يرضى السيد أن يجعلها قصاصا اذا كانت الخنطة التي حرق شر من الخنطة التي له على المكاتب فلا تكون قصاصا الا بان يحتال بها المكاتب برضاه على السيد وهكذا لو كان مكان الخنطة جنائية على المكاتب لم يختلف هذا وان جنى السيد على المكاتب جنائية لزمه بها أرض فجعلها السيد والمكاتب قصاصا تاخر ما على المكاتب أو كان ما على المكاتب حالا يلزم السيد بها مثل ما على المكاتب أو أكثر برضاها ثم عاد السيد فجنى على المكاتب جنائية ثانية كانت جنائتيه على حرفها قصاصا ان كانت مما يقتص منه وأرض الحران كانت مما لا يقتص منه وان اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعتق بان يصير لمكاتبه عليه مثل الذي بقي من كتابته فيكون قصاصا فيعتق لم يقبل ذلك منه كما لا يقبل من رجل علم رجلا عبدا فقتله بعد ما عتق ولم يعلم بعتقه « قال الربيع » وفيه قول آخر انه يؤخذ منه مدية حر ولا قول وضع الشبهة كما لو قتل حربيا ولم يعلم باسلامه فعليه مدية حر ولا قول وهو يفارق الحربى لانه حلال له على الابتداء قتل الحربى وليس حلالا له على الابتداء قتل العبد « قال الربيع » وقول الشافعى أصح (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو عتق المكاتب وعاد السيد أو غيره فجنى عليه جنائية بعد عتقه وقد علم الحافى عتقه أو لم يعلم فسواء وجبنايته عليه بجنائتيه على حر ولو جنى سيد المكاتب على المكاتب فقطع يده فازمه نصف قيمته وكان قد حل عليه مثل ما لزمه له وكان آخر نجومه عتقه به وكذلك لو لم يحل بفعله السيد والمكاتب قصاصا عتقه به فان عاد السيد فقطع يده الاخرى خطا فأتى لزم عاقلة نصف مدية حر بالخناية على اليد الاخرى لانه جنى عليه وهو حر واذا جنى على المكاتب فعقا باذن سيده عن أرض الخناية فالعفو جائز واذا جنى على المكاتب وعتق فقال كانت الخناية وأنا حر وقال الحافى كانت وأنت مكاتب فالقول قول الحافى وعلى المكاتب البينة وسواء صدقه في ذلك مولى المكاتب أو كذبه فان قطع مولاه الشهادة أن الخناية كانت وهو حر فبطلت الشهادة لانه ليس في شهادته ما يجزبه الى نفسه شيئا وكلفته شهادته فاذا أثبتته قضيت له بجنائية حر واذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيع بقدر الخناية واذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الخناية ولا يبيع بأكثر منها ولو جنى عبدا المكاتب على المكاتب كانت الخناية هدرالا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما اذا كانت عقلا أو عمدا فأراد أرض الخناية فليس ذلك له ولكن له يبيعه على النظر كما يكون له بعه بلا جنائية جناها واذا جنى المكاتب على عبده بعه بجنائتيه هدرالا أن تكون الخناية عمدا فها قصاص فيكون له القصاص فأما مال فلا يكون العبد على سيده بحال وكذلك لو ملك المكاتب أباه وأمه فجنى عليهما فان كانت جنائتيه فيها قصاص فلهما القصاص وليس لهما اختيار المال أن يأخذهما منه وهما غير خارجين من ملك المكاتب ولا أن يأخذهما مالا لو كانت الخناية خطأ ولو عتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاه بحال لان ذلك كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جنائتيه عليه بجنائتيه على أجنبي يأخذهما الابن ولا يكون له أن يعفوها لان الابن مملوك لغيره كهو ولو كانت عمدا لم يكن

باب جرح الجبناء جبار

« حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجبناء جرحها جبار »
« حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حرام بن سعد ابن محينة أن ناقة للبراء ابن عازب دخلت حائطا لقوم فأفسدت فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها » أخبرنا أيوب بن سويد قال

الابن ان يقتص منه وكان عليه أن يأخذ منه أو شها وليس للابن ترك الارش له فان لم يأخذ منه الارش حتى عتق الابن قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الاب أو لم يعتق لان حقه مال له لا سبيل لأحد عليه فيه

(عتق سيد المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده فأدى اليه أو لم يؤد حتى أعتقه فالعتق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفا في الكتابة كله ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال قد وضعت عنك كتابك كلها كان حرا وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتقه في أصل الكتابة بالبراءة اليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة الا ديناراً أو العشرة دينار كان بريئاً من الكتابة الا ما استثنى ولا يعتق الا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد ان قال الذي وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المقدم فالقول قوله وان مات السيد فالقول قول ورثته فان لم يكونوا يعرفون عن أنفسهم ازم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لانه قائم بذلك لمن صار الماله ولا يوضع عنه الا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو اذا وضع عنه آخرها على احاطة أنه وضع الذي وضع عنه أو ما قبله فكان الآخر بدلا من الاول وإذا وضع السيد عن المكاتب أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف فان خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما جل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومضى أقر سيد المكاتب أنه قبض بنجوم المكاتب في مرضه الذي يموت فيه أو في صحته فأقره بما تزم كإيجوز وأقره بالاجبي بقبض دين عليه وإذا كاتب الرجل عبده على دينار فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئا من قبل أنه ليس عليه دراهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار وانما قيمتها مثل ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئا لانه انما وضع عنه شيئا ليس له عليه وكذلك كل صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم وقلت قد وضعت عنك تحسین ديناراً أعني وضعت عنك ألف وهي قيمة تحسین ديناراً كان وضعها وكان المكاتب حرا ولو لم يقل هذا السيد فأدعى المكاتب على سيده أحلقته ما أراد هذا ولو مات السيد ولم يبين أحلفت الورثة ما علموه أراد وضع الألف ان قال هي قيمة تحسین فإذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال للسيد ألت قد وفيتك فقال بلى فقال المكاتب هذا آخر نجوحي كان القول قول السيد فان قال لم يوفني الا درهما فالقول قوله مع عينته وقول ورثته اذا مات لانه عبدا حتى يشهد الشهود أنه وفاه جميع كتابته أو كل كتابته أو كذا وكذا ديناراً فيلزمه ما أثبت عليه الشهود وان شهد الشهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابك ولم يزيدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعد موته لان الاستيفاء لم تثبت له ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابك ان شاء الله أو ان شاء فلان لم يكن هذا استيفاء لانه قد استثنى فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابك ان شئت لم يكن استيفاء لان هذا استثناء

(المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجلان عبدا لهما فأدى بعض نجومه أو لم يؤد منها شيئا حتى أعتق أحدهما نصيبه منه فذنبه منه حر كإيجوز وعتقه أم ولده ومدبره وعبدا الذي لا كتابته فان كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محبصة عن
البراء بن عازب أن ناقة
البراء دخلت حائط رجل
من الانصار فأفسدت
فيه فقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
أهل الحوائط حفظها
بالنهار وعلى أهل الماشية
ما أفسدت ماشيتهم
بالليل (قال الشافعي)
فأخذ نابه لثبوته باتصاله
ومعرفة رجاله قال
ولا يخالف هذا الحديث
حديث العجماء جرحها
جبار ولكن العجماء
جرحها جبار جملة من
الكلام العام المخرج
الذي يراد به الخاص
فلما قال صلى الله
عليه وسلم العجماء
جرحها جبار وقضى
رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فان لم يكن له مال فالنصف الثاني مكاتب بحاله واذا أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان الاول موسرا باداء قيمة تصفه كان المكاتب حرا وكان على المعتق الاول نصف قيمته وعتق الآخر باطل والولد للمعتق الاول وان لم يكن موسرا فعتق الآخر جائز والولد بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو كعتقه ويقوم عليه ان كان موسرا وكذلك اذا أبرأه ماله عليه لانه ماله وانه اذا أعتق فالولد له وهو مخالف للمكاتب يورث

(ميراث المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أنكح ابنته ثيبا برضاها مكاتبه أو عبده ثم كاتبه كان النكاح جائزا فان مات السيد وابنته وارثته ففسد النكاح لانها قد ملكت من زوجها شيئا ولو ماتت وليست ابنته وارثته كانا على النكاح فان أعتقه واحد من الورثة فنصيب الذي أعتقه حرو ولاؤه الذي كاتبه وكذلك اذا أبرأه ماله عليه فنصيبه حر وان عجز لم يكن له في رقبته شيء وكان نصيبه حرا بكل حال ولا يقوم عليه بحال لان عتقه اياه وابراه منه عتق لا ولاء به انما الولاء للذي عقد كتابته وانما معنى من تقويمه عليه أنه لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يهجر فيعتقه بعد العجز وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لانه لو لم يكن له فيه رق فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وآخر فأعتقه لم يهجر عتقهما لو كانا ورثا مالا عليه ولكنهما ورثا رقبته على معنى أنهما اذا أعتقاه عتق وولاؤه للذي عقد الكتابة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فعتقتها فقال أهلها نبيعكمها على أن ولاءها لنا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينعك ذلك فانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أنها كلها لانه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتقت فالولد لها وان كان هكذا فليس أنها شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشاما أو عروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينعك ذلك انما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر رضي الله عنهما والله أعلم قال فالأحاديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف الذي قد يغلط فيه منتهى الغلط والله تعالى أعلم فهذا نأخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع المكاتب والمكاتب ان لم يهجر فلما لم أعلم مخالفا في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة لم يكن هذا معنى الحديث لاني لم أجده حديثا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أحرهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط للمكاتب على سيده في شراء المكاتب أبطال الكتابة لانها وثيقة لم يخرجها من ملك سيده ولا يخرجها الا بدائها وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فاذا رضى المكاتب أو المكاتب ابطال الكتابة فلها وله ابطالها كما يكون لكل ذي حق ابطاله وكما يقال للعبد ان دخلت الدار فأنت حر فتركه دخولها ويقال له ان تكلمت بكذا فأنت حر فتركه أن يكلمه به فلا يعتق في واحد من الوجهين ألا ترى أن بريرة تستعين في الكتابة وتعرض عليها عائشة الشراء والعتق وتذهب ببريرة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة

وسلم فيما أفسدت
الجماء بشئ في حال دون
حال دل ذلك على أن
ما أصابت الجماء من
جرح وغيره في حال
جبار وفي حال غير
جبار قال وفي هذا
دليل على أنه اذا كان
على أهل الجماء حفظها
ضمنوا ما أصابت فاذا
لم يكن عليهم حفظها
لم يضمنوا شيئا مما أصابت
فيضمن أهل الماشية
السائمة بالليل ما أصابت
من زرع ولا يضمنونه
بالنهار ويضمن القائد
والراكب والسائق لان
عليهم حفظها في تلك
الحالة ولا يضمنون لو
انقلبت (قال الشافعي)
وما يشبه هذا الحديث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن

بما عرض أهلها وتشترىها عائشة فتعقها بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من وضابر بركة بترك الكتابة أو العجز في قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك العلم له مال أو قوة على الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لا أرضى بعجزه قيل ذلك له وإليه دونك فهو لك مملوك فخذ ما لك حيث كان واستخدمه وأجره فخذ فضل قوته وحرفته وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفعته عن معه في الكتابة حصته كما ترفع لومات أو أعتقه سيده وسواء عجز المكاتب نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك إلا بتجديد كتابة وتعجزه نفسه عن سيده وفي غيبة سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فعتق بالشرط الأول ثم قامت عليه بئنه بأنه عجز نفسه أو رضى بفسخ الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده ما جدد كتابة كان ذلك له ولو كانت المسئلة بحالها فادفع إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول ولا أعلم له بتعجزه نفسه ولا رضى بفسخ الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن يعتق عليه ويرجع عليه بقيمته كلها لا تحسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذ منه وهو مملوك له وأعتقه بسبب كتابته فرجع عليه بقيمته

(عجز المكاتب بالارضاء)

(قال الشافعي) وإذا رضى السيد والمكاتب بالمكاتب فليس للسيد فسخها حتى يعجز المكاتب عن نجم من نجومه فإذا عجز ولم يقل قد فسخ الكتابة فالكاتب بحالها حتى يختار السيد فسخها لأن حق السيد دون حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير موثما عليه فيها الآن بترك السيد حقه بفسخها فيكون له حينئذ لا ينهما مجتمعان على الرضا بالكتابة حتى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يبطل السيد الكتابة فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلة لم يكن السيد تعجزه ولا يكون له تعجزه الاونجم أو بعض نجم حال عليه فلا يؤده وإذا كان المكاتب حاضرا بالبلد لم يكن للسيد تعجزه الا بحضرته فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال ليس عندي فأشهد أنه قد عجزه أو قد أبطل كتابته أو فسخها فقد بطلت ولو جاء المكاتب بما عليه مكانه لم يكن مكاتباً وكان سيده أخذ منه كما يأخذ منه مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظره مدة يؤدى إليه نجمه أو سأل ذلك سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان أنظاره الآن يحضره شيئا يبعه مكانه فينظره قدر بعه فإن قال لي شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره إلى قدوم الغائب لأنه قد ينظره فيفوت العبد بنفسه ولا يؤدى إليه ماله وليس هذا كالحري سأل النظر في الدين لأن الدين في ذمته لا سبيل على رقبته وهذا عبدانما يمنع نفسه بأداء ما عليه فإذا كان غائبا فلنجمه فأشهد عليه سيده أنه قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز فإن جاء من غيبته وأقام بينته على سيده أنه قبض منه النجم الذي عجز به أو أبرأ منه أو أنظره به كان على الكتابة وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجزه لم ينبغ أن يعجزه حتى يثبت عنده على كتابته وحاول نجم من نجومه ويحلفه ما أبرأ منه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل عجزه وجعل المكاتب على حجة أن كانت له حجة قال وإن جاء إلى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه إلى أجل وقدمنى صنع فيه ما صنع في نجم من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل فبدل إلى أن لا أنظره لم يعجزه وكتب له إلى حاكم بلده فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع في نظره وقال إن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة أخيه وذكر فاطمة أن معاوية وأباجهم خطباها فخطبها على أسامة وتزوجته فأحاط العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها أو حديث جرح العجماء جبار مطلق وجرحها فسادها (١) في حال يقضى فيه على رب العجماء بفسادها ومثله نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح جملة وهو يأمر من نسي صلاة أن يصلها إذا ذكرها ولا يمنع من طاف وصلى أية ساعة شاء

(١) كذا في الأصل وفيه سقط والمراد أنه مطلق ولا يعمل باطلاقه لأنه لا يحكم بنفيه مطلقا ثم يقضى فيه في حال تأمل

والأبطلت كتابك وبعث بك إليه فان استنظره لم يكن له أن ينظره ان كان لسيدته وكيل حتى يؤدي إليه فان لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره إلى سيدته فضر به أجلا فان جاء إلى ذلك الاجل والاعجزه ما كمل بلده الا أن يأتيه مكانه بشئ يبيعه له من ساعته فينظره قدر بيعه لا يجاوز به ذلك أو يأتيه بغيره يدفع اليه مكانه أو يبيع على الغريم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن للغريم شئ حاضر حبسه له وعجزه وجعل ما على الغريم لسيدته لانه مال عبده ومتى قلت السيد تعجزه أو على السلطان تعجزه فعجزه السلطان أو السيد ثم أحضر المال لم يرد التعجز فان قال قائل فهل في قولك السيد أن يعجزه دون السلطان أثر قلت هو معقول بما وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن اسمعيل بن أسية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما كاتب غلاما له على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال اني قد عجزت فقال اذا احوو كتابك قال قد عجزت فاصحها أنت قال نافع فأشرت اليه اصحها وهو يطعمه أن يعتقه فحاجها العبد وله ابنان أو ابن قال ابن عمر اعتزل جاري قال فاعتق ابن عمر ابنه بعده (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال شهدت شريحا رما كاتبا عجز في الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فاذا حل نجم المكاتب فسا له سيده أداءه فقال قد أدبته اليك وأدبته إلى وكيلك أو إلى فلان بأمره فأنكر السيد لم يعجل الحاكيم تعجزه وأنظره يوما أو كثيرا ينظره ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأبرأه مما شهد به شاهد وان جاء بشاهد ولم يعرفه الحاكيم لم يعجل حتى يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان جاءه به من يومه أو غده أو بعده والاعجزه وان ذكر بينة غائبة أشهد أنه ذكر بينة غائبة وأني قد عجزته الا أن تكون له بينة فيما يدعى من دفع نجمة أو ابراء مولاه منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيده بما أخذ من خراجها وقيمة خدمته وان لم يأت بها تم عليه التعجز وان عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بينة بآرائه من ذلك النجم وهو آخر نجومه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا لورثته الا حرار لانه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وفيمته وان لم يكن آخر نجومه فقد مات رقيقا واذا عجز المكاتب سيده والسلطان فقال سيده بعد التعجز قد أقرتلك على الكتابة لم يكن عليها حتى يجدد له كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الاولى وقال قد أثبت لك العتق عتقك بانبات العتق وتراجع بقيمة المكاتب كما تراجع في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أثبت لك الكتابة الاولى ولم يذ كر العتق لان قوله أثبت لك الكتابة الاولى أثبت لك العتق بالكتابة الاولى على الاداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان ينأى ولم يقل قد أثبت لك الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كالخراج يأخذه منه واذا كاتب عبيد له كتابة واحدة فعجزوا كلهم عن نجم من النجوم فللسيدهم أن يعجز أيهم شاء وينظر أيهم شاء فيقره على الكتابة ويأخذه بحصته منها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له تعجزه ومن لم يؤد فله تعجزه وهم كعبيد كانوا كتابة مفترقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء على الكتابة وليس له تعجزه من يؤدي واذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيده وأنظره فمات قبل أن يؤديه مات عبدا وللسيده ماله واذا عجز الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد ثم مات السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوه لم تأت أخذه حالا كما كان لا يبيعهم أن يرجع في النظره ويأخذه حالا فان أداءه والا فلهم تعجزه وهم يقومون في تعجزه مقام أبهم واذا ورث القوم مكاتبا فعجز عن نجم فأراد بعضهم نظاره وبعضهم تعجزه كان الذي أراد تعجزه تعجزه والذي أراد نظاره نظاره فكان نصيبه منه على الكتابة وان كان في يديه يوم يعجزه أحدهم مال أخذه منه الذي عجزه بقدر ما ملك منه وترك له بقدر ما ملك الذي لم يعجزه وقبل للذي عجزه أن تأخذه يوما بقدر ما ملك منه

باب المختلقات التي عليها دلالة

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس بالحج فتنادى الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقنا لانعرف الا الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وانما يفعل ما أمر به فقد منا

فتواجره وتخدمه عليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحا لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته ما لا يكاتب على سيده والسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبدين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب رجل عبدا كتابة واحدة فعجز وأفاد تعجز بعضهم وأقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكاتب بعضه فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لأنه إذا عتق نصفه وهو ملكه عتق كله والله أعلم

(بيع كتابة المكاتب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجيز بيع كتابة المكاتب بدين ولا بنقد ولا بحال من الأحوال لأنها ليست بمضمونة على المكاتب فإنه متى شاء عجز فإن بيعت فالبيع باطل وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد فبقي برئ منها فهو حر ويرد مشترى الكتابة ما أخذان كان قائما في يديه ومثله أن كان له مثل أو قيمته أن فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب

(استحقاق الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعدما مات المكاتب فأنما مات رقيقا وللسيد أخذ ما كان له وما أخذ ورثته أن كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرض حرجع الذين دفعوا الأرض في مال المكاتب بالفضل من أرض عبد وكذلك لو كاتب على دنائير فاستحق باعياها ولو كانت هذه المسئلة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضيا واتبع المكاتب بما استحق عليه ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعدما آذاه وهو حي أخذ من استحقه فإن كانت نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب إن أدبت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وإن لم تؤده فله تغييرك ولو استحق والمكاتب غائب وللمكاتب مال أو وقف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحمل نجومه وهو غائب فإن أدى والا فللسيد تغييره ومتى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا وهكذا إذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فإن جاء رجل فاستحقه على سيده بأقرار من سيده عليه أو على المكاتب وبجد المكاتب ما أقر به عليه السيد وأخرج له من ملكه بحال فالمكاتب حر وهذا أنلاف من سيده لماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد ألقاه السيد كان هكذا وكان الذي استحقه أن يرجع على السيد إن شاء لأنه أتلف ماله أو على المكاتب لأنه سلط السيد على أنلافه ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال السيد إنما قلت أنت حر بأنك قد أدبت ما عليك أحلف بالله ما أريد أحداث عتق له على غير الكتابة وكان مملوكا وكذلك لو شهد وأعليه بعد آذاه الكتابة وقبل استحقاق المانع أنه قال هذا حراً وقد قال له أنت حر فإن شهد وأعليه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان حراً وكان هذا أحداث عتق له وكذلك لو شهد وأعليه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حراً حين يؤدي الكتابة أو بعد فإن قيل

مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفا والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عشرة فلو استقبلت من أمرى ما استدرت ما سقت الهدى ولجعلتها عشرة أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش عن جابر أنه قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحرامه حراً ولا عمرة ، أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس ليال بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الجع فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من

لم لا يعتق عليه اذا استحققت قبل له الا ترى انه حرفي الطاهر وان الحاكم يحكم بأنه حر وان قول السيد أنت حر وتركه سواء فاذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق اذ لم يسلم الذي كان بالأداء لانه ملك لغيره وليس هذا كالعبد بكتابة سيده على نحر أو ميتة فيؤديه اليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته هذا قد سلم السيد ولم يستحقه أحد عليه بملك له دونه غير أن حرما على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يقره العبد منه ولو استحق النحر أحد بملك على السيد لم يعتق العبد في النحر لانه لم يعتقه الا على أن يملك عليه فلما عتق رجع على المكاتب بقيمته ولو قال لعبد ان قتلت فلانا أو ضربت فلانا فانت حر فقتل فلانا أو ضرب فلانا كان حر ولم يرجع عليه السيد بشيء لانه لم يعتقه على شيء يملك عليه فكان كمن ابتداء عتق عبده وان كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يحل له قتله ولا ضربه واذا أدى المكاتب الى سيده ما كاتبه عليه فأعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي عتقه لانه انما اعتقه على الظاهر كما يقضي للرجل بالدار يشترها الرجل بالعبد فاذا استحق العبد رد الدار الى مالكها بالملك الاول ولو قال له سيده عند قبضه منه ما كاتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وأحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر احدث عتقه له على غير أداء الكتابة لان قوله أنت حر كصمته هو حرفي الحكم عندنا وعند حتى تستحق الكتابة ولو قال سيده أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حر احدث عتقه له على غير كتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لعلامة ان أدبت الى تحسين دينار أو عبدا يصفه فانت حر فأدى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كما وصفت في المكاتب واذا قال لعبد ان أعطيني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق ثم استحق رد رقيقا لان معنى قوله ان أعطيني هذا العبد وهذا الثوب فصاح لي ملكه كقوله لا كاتب ان أدبت الى كذا فانت حر وهكذا لو قال لسلامه ان زوجتك فانت حر فزوجته تزوجا فاسدا أو قال ان بعثك فانت حر أو بعثت فلانا فانت حر فباعه أو باع فلانا بعبا فاسدا لم يكن حرا لان كل هذا انما هو على الصحة ولو قال له ان ضربت فلانا فانت حر فضربه كان حرا لان هذا ليس بعتق على شيء يملكه ولو قال ان ضربت فلانا فانت حر فضرب فلانا بعد ما مات لم يعتق لان الضرب انما يقع على الأحياء الا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يجز أن يضربه لان الضرب انما يقع على الأحياء واذا كاتب الرجل على شيئين في نجسين فأداهما فعتق ثم استحق أحد همارد رقيقا فان كان قد حلا قبل ان أدبت مكانك فانت حر وان لم تؤده فليس لك تجيزك وهكذا لو كاتب على أشياء فأدى بعضها فاستحق منها شيء وهكذا لو كاتب على دنانير وازنة فأدى نقصا لم يعتق إلا بما شرط عليه وهكذا لو كاتب على عبيد فأداهم معينين أو بعضهم معينا وعتق ثم علم سيده بالعيب كان له رد المعيب منهم بعيه فان اختار رد العتق وان اختار حبسه تم العتق لان الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون لمن دلس له بعيب رد المعيب ونقض البيع كان ذلك له في الكتابة ولو كاتبه على عبيدين فأداهما معينين فماتا في يده أو أعتقهما ثم ظهر منهما على عيب دلسه له المكاتب علم به المكاتب أو لم يعلم قيل للكاتب ان أدبت قيمة ما بين العبد صحيحا ومعيبا عتقت وان لم تؤده فليس لك تجيزك لانك لم تؤد ما كوتبت عليه بملكه كما لو أدبت اليه دنانير نقصا لم يعتق إلا بان تؤدها وازنة أو تعطيه نقصانها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض كلها يكاتب عليها لا يختلف

لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل عليا يوم النحر بالحج بقر فقلت ما هذا فقالوا نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال أنتك بالحديث على وجهه * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس وابراهيم ابن ميسرة أنهما سمعا طاوسا يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسى حج ولا عمرة ينتظر القضاء قال فترل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من

(الوصية بالمكاتب نفسه)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجل لم تجز الوصية لانه

لا يملك أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة قال وإن قال إن مت من مرضى هذا أومتى مت ففلان لمكاتبه لفلان كانت الوصية باطلا ولو عجز المكاتب بعد موته أو قبله لم تكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجها إلى ملك الموصى له به كما لو قال متى مت ففلان لعبد ليس له لفلان فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعلم ملكه وعجز المكاتب وصية به ولو وهب مكاتبه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلا ولو عجز المكاتب في يدي الذي قبضه كانت الهبة باطلا لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضى بالعجز فجعله ولكنه لو أوصى بكتابه لرجل جازت الوصية ما كان مكاتبه وكان له إذا جعلها الثلث أن يتأداها كلها والمكاتب حر ولا مؤل للذي عقد كتابته وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابه مكاتبه فمكاتبه المكاتب فهو رقيق لورثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالي على مكاتبتي لفلان فإن عجز فهو له وهو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابه الذي أوصى له بها وإذا عجز فهو الذي أوصى له برقبته كان الموصى له بكتابه أو غيره وإذا أوصى بكتابه عبده لرجل فخلّ نجح من نجومه فمكاتبه فأراد الموصى له بكتابه أن لا يعجزه ويؤخره بنجبه ذلك وأراد الورثة تعجزه فذلك للورثة لأن رقبته تصير لهم وهكذا لو أوصى بكتابه لرجل ورقبته لآخران عجز كان للذي أوصى له برقبته أن عجز أن يعجزه لأن له رقبته وإذا أوصى الرجل أن كتبه مكاتبه لرجل أن يعمل نجومه قبل محلها فإن عمل نجومه قبل محلها فكتابه له وإن لم يفعل لم يجز المكاتب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له لأنه إنما أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجح من كتابة مكاتبتي عمله قبل عمله لفلان كان كما قال وأي نجح عمله فهو لفلان وأي نجح لم يعجله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة ولو أن رجلا كاتب عبده كتابة فاسدة ثم أوصى بكتابه عبده لرجل كانت الوصية باطلا لأنه لا كتابة على عبده ولو كانت المسئلة بحالها فأوصى برقبته لرجل ففها قولان أحدهما أن الوصية باطل إلا أن يقول ليس بمكاتب لأن كتابته فاسدة وأما إذا أوصى به وهو رام كتابا فالوصية باطل وكذلك لو باعه بيعا فاسدا ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلا لأنه أوصى به وهو رام لغيره والقول الثاني أن الوصية جائزة في الوجهين لأنه ليس بمكاتب ولا خارجا من ملكه بالبيع الفاسد « قال الربيع » القول الثاني عندى هو الذي يقول به

« الوصية للمكاتب »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى سيد المكاتب بعقده عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته كان قيمته كانت ألفا والذي بقي عليه من كتابته خمسمائة فأعتق بخمسمائة لأنه إذا أوصى بعقده فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأنه كان قيمته ألفا وبقي من كتابته ألفان فيعتق بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضعوا عنه كتابته أو أوصى له بكتابه فهي كوصيته بعقده لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو الكتابة وسواء كانت الكتابة ديناً أو حلاً تحسب من الثلث حالة ولو أوصى له بنجيم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أي نجيم شأوا متأخرا أو متقدما وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شأوا فإن قال ضعوا عنه أي نجيم من نجومه شتم فهكذا وإن قال ضعوا عنه أي نجيم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكاتب فأى نجيم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدما كان أو متأخرا وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضعوا عنه أو وسط نجيم من نجومه فأوسط نجيم من نجومه يحتمل أو سطها في العدد أو وسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرهما من الآخر فيقال للورثة ضعوا أو وسط نجيم من نجومه إن شتم فأوسطها في العدد

من أمرى ما استدبرت
لماسقت الهدى ولكني
لبست رأسي وسقت
هدي فليس لي محل إلا
محلى هذا فقام إليه
سراقة بن مالك فقال
يا رسول الله اقض لنا
قضاء قوم كأمنا وولدنا
اليوم أمرتنا لعامنا
هذا أم لا بد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا بل لا بد دخلت
المسرة في الحجالي يوم
القيامة قال فخل على
من اليمن فسأله النبي
صلى الله عليه وسلم عما
أهلت فقال أحدهما
ليلك أهلال النبي صلى
الله عليه وسلم وقال
الآخر ليلك حجة النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة أن

وان شتم فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى له غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلون ما قال ووضعوا عنه الأوسط من أيها شأوا ولو كانت المسئلة بحالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو لها أو آخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد أو المال فان أردتم وضع الأوسط من الآجال فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة نجوم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم المؤجلة وضعوا عنه أي النجمين شأوا الثاني والثالث لأنه ليس واحد أو بسم الأوسط من الآخر ولو كانت نجسة كان لها أوسط وهو الثالث لأن قبله نجمين وبعده نجمين إذا كانت نجومه وترا فلها أوسط نجم واحد وإذا كانت شفعان فلها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عدد المال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال ضعوا عنه نجما من نجومه وضعوا عنه أيها شأوا فان قال ضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا إلا العدي فيوضع عنه إذا قال أكثرها عددا وإذا قال أقل أقلها عددا وإذا قال أوسط احتل موضع المال وموضع الأوسط وان قال ضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذي أقلها ولا أكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وواحد عشر وواحد ثلاثون وواحد أربعون فقال ضعوا عنه أوسط نجومه عددا وضعوا عنه أن شأوا العشرين وان شأوا الثلاثين لأنه ليس واحد منها أو بسم الأوسط من الآخر فلي هذا الباب كله وقياسه ولو قال ضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العددين شأوا المؤخر منها وان شأوا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب وإذا أوصى له بشي يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقا ولو أوصى لمكاتب بعمال بعينه حازت الوصية فان عجز المكاتب قبل قبض الوصية بطلت الوصية عنه لأنه لا يجوز أن يوصى لعبده (٣) لأن ذلك ملك لورثته لأن الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء مكاتب فيعوه فشاء مكاتبه قبل يؤدى الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبيع وإذا قال الرجل ان عجز مكاتبى فهو حر فقال المكاتب قبل حلول النجم قد عجزت لم يكن حرا وإذا حل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعاجز طلبوا ماله فان وجدوا ووافاه بنجمه لم يكن عاجزا وان لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزا وإذا قال في وصيته ان شاء مكاتبى فيعوه فلم يعجز حتى قال قد شئت أن تبيع عوفى قيل لا تبيع الا برضاك بالعجز فان قال فترضيت به ببيع وان لم يرض به فالوصية باطلة لأنه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة وإذا قال الرجل في مرضه ضعوا عن مكاتبى بعض كتابته أو بعض ما عليه وضعوا عنه ما شأوا من كتابته وان قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشي عليه من دين حال وأجل وضعوا عنه ان شأوا من الحال وان شأوا من الآجل لأن ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ولو قال ضعوا عنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم إلا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا أى نجم شأوا ولو قال ضعوا عنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ما شأوا لأن ينافي قوله ان يضعوا عنه نجما أنه وضع عنه شي منه فان قال ضعوا عنه ما يخفف عنه من كتابته أو وضعوا عنه جزا من كتابته أو وضعوا عنه كثيرا من كتابته أو قليلا من كتابته أو إذا مال من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان لهم أن يضعوا ما شأوا إلا القليل يخفف عنه من كتابته وكذلك يشغل عليه مع غيره في كتابته وكذلك يكون كثيرا وقليلا وكذلك لو قال ضعوا عنه المائة الباقية عليه من كتابته سواء باده وضعت المائة ولم يكن قوله وزيادة شيأ لأنه لا يضع عنه ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقى من كتابته وضعوا عنه النصف وزيادة ما شأوا لأن ذلك أكثر ما بقى من كتابته ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقى من كتابته ومثل نصفه وضعوا عنه أكثر من النصف بما شأوا ومثل نصف الذى وضعوا

(٣) كذا في بعض النسخ لأن في الموضعين وتأمل

النبي صلى الله عليه وسلم
أفرد بالجمع * أخبرنا
سفيان عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة
قالت وأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالجمع
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة
زوجة النبي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
ما بال الناس حلووا
بعمرة ولم تحلل أنت من
عمرك قال انى لبست
رأسى وقلدت هديى
فلا أحل حتى أنحر
(قال الشافعي) وليس
عما وصفت من هذه
الاحاديث المختلفة شي
أخرى إلا أن يكون متفقا
من وجه أو مختلفا من
وجه لا ينسب صاحبه الى

عنه وهكذا ان قال ومثل ثلاثة ارباعه وضع عنه ما قال ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لانه وضع ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه ما شاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك له لان معقولا أن ما يوضع من الشيء لا يكون الا و قد بقي من الشيء الموضوع منه شيء ويوضع عنه كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أو كثر لان ذلك شيء من الكتابة

الغلط باختلاف (١) من

حديث أنس ومن قال

قرن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أتم عن قال

كان ابتداء احرامه حجا

لا عمره معه لان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

لم يحج من المدينة الا حجة

واحدة قال ولم يختلف

في شيء من السنن

الاختلاف في هذا من

وجه أنه مباح وان كان

الغلط فيه قبيحا مما جعل

من الاختلاف ومن فعل

شيء مما قيل ان النبي

صلى الله عليه وسلم فعله

كان له واسعا لان

الكتاب ثم السنة ثم

مالا أعلم فيه خلافا يدل

على أن التمتع بالعمرة الى

الحج وإفراد الحج والقران

(١) رواية أنس أن

النبي صلى الله عليه وسلم

لبي بالحج والعمرة معا أي

فهو فارن ولم يتكرر

رواية أنس في هذا

الموضع فتنبه كتبه

مصححه

﴿ الوصية للعبد أن يكتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل أن يكتب عبد يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقد أو كتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وإن كان لا مال له غيره ولادين عليه ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل إن شئت كاتبنا في ثلث وإن شئت لم تكاتب فإن لم يشأ أن يكاتب ثلثه فهو رقيق وإن شاء أن يكاتب ثلثه كتب على ما يكاتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومتى عتق فثلث ولأنه لسيده الذي أوصى بكتابته وثلثه رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا أعجل ثلثي قيمتي لم يكن ذلك له لانه إن كان له مال فماله لورثة سيده وكذلك إن وهب رجل له مالا كان لورثة سيده فإن قال رجل إن شئتكم ثلثي قيمته لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يعتقوا معاجلا ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابته وثلثه لا يحتمله ولو أوصى أن يكاتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكاتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبوه بألف دينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكاتب مثله على نجسين قيل إن رضى بالكتابة التي أوصى أن تكاتب بها كوتبت وإن لم ترض أو عجزت فأنت رقيق وإذا خير في الكتابة فاختار تركها ثم سأل أن يكاتب لم يكن ذلك له لانه قدر تركها كما إذا رد الرجل الوصية يوصي به لم يكن له أن يرجع فليأخذها ولو قال كاتبوا عبدا من عبيدي كان لهم أن يكاتبوا أي عبدا من عبيده شأوا ويجبرون على ذلك وليس لهم أن يكاتبوا أمة وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فإن قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكاتبوا عبدا أو أمة إن شأوا لان العبد ليس بأولي باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا أحدي أمائي لم يكن لهم أن يكاتبوا عبدا ولا خنثى في هذا الوجه ولأن أوصى أن يكاتب أحد رقيقه إذا كان مشكلا

﴿ الكتابة في المرض ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده في

المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وإن قل جاز لانه لو أعتقه جاز وعتقه عتق بنات أكثر من كتابته وإن كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة فإن أفاد السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جاز الكتابة بكل حال وإن لم يفد ما لا يخرج به من الثلث وكتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلث لانها ليست بيع بنات وجازت في الثلث وهكذا إذا كانت على أهل من كتابته مثله بطلت في الثلث وكانت جائزة في الثلث إذا لم يكن عليه دين ولا وصية وإن كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فإن كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا ولم يبدأ عليهم

﴿ أفلاس سيد العبد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان الغرماء أخذ ما عليه من الكتابة عند محله ولو عمل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن السيد منه وكان الغرماء أخذ منه ولو أداه إلى سيده عتق به وكان الغرماء أخذ منه فإن فاته فهو كفافات من ماله وتجوز كتابته حتى يقف الحاكم

ماله واذا وقف الحالكم ماله لم تجز كتابته فان كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة فان أدى لم يعتق واخذما أدى والعبد فبيع وكذلك اذا اعتقه لم يعتق ويبع وان لم يوجد له وفاء بدينه لم يعتق واذا اختلف السيد والغرماء فقالوا كاتبه بعد وقف القاضي مالك وقال بل كاتبه قبل وقف القاضي مالى ولا بينة كان القول قول السيد وليس في هذا شئ يحجره الى نفسه انما هذا حق اقربه للعبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا كاتبه فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع عينه وعليهم البينة واذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فاقر السيد بعد التفليس بأنه قبض منه شئاً قبل وقف القاضي ماله فالقول قوله وكذلك ما اقربه الغريم له عليه حق فهو برأقه وان اقر أنه قبض منه شئاً بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد او يتبعوا به العبد ديناً عليه في ذمته اذا أدى الى الغرماء حقوقهم

(ميراث سيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها فان أدى الى الورثة عتق وكان ولاؤهم للذي كاتبه وان عجز فهو ميراث لهم وان كان المكاتب زوج بنت سيده في حياة سيده برضاها ثم مات السيد والبنت وارثة لا يها فسد النكاح لانها قد ملكت مدرم ميراثها منه وان كانت لا ترث أباهما باختلاف الدينين أو لأنها قاتل لأبها فالكتابة بحالها والنكاح بحاله ولو أسلمت بعده وت لم يفسد النكاح لانها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب بمقام الميث فلكو امنه ما كان يملك ولولا ملك رقبته بعجز لم يدر يقا فان قيل فلم لا يبيعونه فسل لم يكن للذي ورثه عنه أن يبيعه فلا يبعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله لأنهم انما ملكوه عنه فان قيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقد أن ولاه ما اذا أدى له فالعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأى ورثة الميث أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقاً ولم يقوم عليه من قبل أن ولاه ما أعتق منه قبل بعجز المكاتب موقوف للذي كاتبه فلو أعتقه معه كان ولاؤه للذي كاتبه فان عجز لم يكن للذي أعتقه أو أبرأه من الكتابة من رقبته شئ وكان يبي على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة أو لا بطلت وأعتق هذا عبده ولو أبرأ الورثة أو بعضهم من الكتابة فانه يبرأ من نصيب من أبرأه ويعتق نصيبه منه كالأبرأ الذي كاتبه من الكتابة واذا ورث القوم مكاتباً فخل بنجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيزه وأراد بعض أن لا يعجزه فقها قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فن عجز فله تعجيزه ونصيبه رقيقه ومن لم يعجزه فهو على الكتابة فاذا عتق فولا ما عتق منه للذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجزه لان ولاه لغیره والقول الثاني أنهم ان أجعوا على ترك تعجيزه كان على الكتابة وان لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيزه كان عاجزاً كله ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجيزه وانما ذهب من قال هذا أن قال أجعل هذا كابتداء الكتابة وكان عبدان اثنين فلا يجوز لاحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم اذا كاتبوا معاً فعتق على المعتق واذا ورثه فولاؤه لغيرهم وهم يقومون مقام الميث في أخذ الكتابة ورقه ان عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا بمعتق ككاتبته اذا عجز انما هم تاركون حقها في تعجيزه ولا يمنع أحد تركه حقه في تعجيزه متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثة سيد المكاتب فورثته يقومون مقامه ولومات سيد المكاتب وله ابنا فشهدا أن أباهما قبض ما عليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا أصغاراً أو نساء كلهم فان كانا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر ولاؤه للذي كاتبه وان كانا غير عدلين برئ المكاتب من حصنهما من الكتابة ولزمته حصنة من أنكر وحصنة الصغار منها ولا يعتق عليهما

واسع كله (قال الشافعي) وأشبه الرواية أن يكون محفوظاً في حج النبي صلى الله عليه وسلم رواية جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لا يسمى بجاولا عمرة وطاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج محرماً ينتظر القضاء لان رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء تقصوا الحديث ومن قال أفرد الحج في شبهه والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدركه دون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحد الا يكون مقبياً على حج الا وقد ابتداء أحرامه بالحج (قال الشافعي) وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بحج انما ذهب الى أنه سمع عائشة تقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجه

لان الولد ليس لهما لانهما شهدا أو اقربا بفعل غيرهما لا اعلمهما فاعلا شيئا يلزمهما به عتق ان كانا موسرين واذا مات سيد المكاتب وأراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى يأتي إلها كم فان كان لليت وورثه صغار وكبار أمرا إلها كم المكاتب أن يدفع من الكتابة إلى الورثة الكبار بقدر نصيبهم وإلى الولي نصيب الصغار واعتقه فان كان الورثة الكبار غيبا فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة إلى عدل يقبضه لهم ان لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فاذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه فخافه إلى إلها كم ليدفعه هذا لا يدفع إلا إليهم أو وكيل لهم فان لم يكن وكيل تركه إلها كم فلم يأمر بقبضه من صاحبه الذي هو عليه لان في الكتابة عتقا للعد فلا يحبس بالعتق وليس في الدين شيء يحبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين فدفع المكاتب ما عليه إلى وصيهم وعلى الميت دين أولادين عليه أوله وصايا أوله وصايا له فالمكاتب حر واذا هلك ذلك في يد الوصي قبل يصل إلى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال لان الوصي يقوم مقام الميت اذا كان أوصى إليه دينه ووصايا له وتركته وليس فهم بالغ غير محجور فان كان فهم بالغ غير محجور وكان للميت وصيان فدفع إلى أحدهما لم يعتق حتى يصل إلى الوصيين والبالغ وكذلك ان كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع إلى الورثة حتى يصل إلى أهل الدين دينهم لان الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فان قضى الدين حتى يصل إلى أهل الوصايا وصاياهم لان أهل الوصايا شركاء بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم فاذا صار إلى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم وإلى أهل الميراث مواريتهم عتق المكاتب واذا لم يدفع بأمر إلها كم ولا وصى جماعة فلا يعتق حتى يصل المال إلى كل من كان له حق بسبب الميت فان مات المكاتب قبل يصل ذلك إلى آخرهم مات عبدا كمالو كاتبه رجلا ن فدفع جميع الكتابة إلى أحدهما فلم يدفع المدفوع إليه إلى شريكه حتى قدم مات عبدا ولو مات بعد دفعه إلى شريكه حققه مات حرا وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكانه إلى سيده فان دفعها والمكاتب حتى عتق وان لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبدا ولولم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريثا منها ولا حرا بها ولو كان السيد وكل رجلا يقبض كتابة المكاتب فدفعها إليه المكاتب عتق وكان كدفعه إلى سيده وهكذا اذا دفع المكاتب بأمر إلها كم أو إلى وصى جماعة كلهم مولى عليه واذا دفع المكاتب كتابته إلى قوم أثبتوا على سيده دينهم عتق ان لم يكن في كتابته فضل على دينهم فان لم يكن عليه دين وله وصا نادفع إلى الورثة وإلى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وان بقي منهم أحد لم يدفع إليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفع إلى وارث دون الورثة أو إلى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير إلى كل وارث حقه وإلى كل ذي دين دينه

(موت المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قال له يعني عطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر ما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل قلبه قلت أبلغ هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يقضى به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لبيته ما بقي قال عمرو بن دينار ما أرا لبيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني أنه ليس له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهلت
بمرة أنما ذهب إلى أن
عائشة قالت ففعلت في
عمري كذا إلا أنه خالف
خلافا بين الحديث جابر
وأصحابه في قول عائشة
ومنا من جمع الحجج
والعمرة (قال الشافعي)
فان قال قائل قرن الصبي
ابن معبد فقال له عمر
ابن الخطاب هديت
لسنة نيك قيل له
حكى له أن رجلا قال
له هذا أضل من جله
فقال هديت لسنة نيك
ان من سنة نيك أن
القران والافراد والعمرة
هدي لاضلال فان قال
قائل فإدلى على هذا
قيل أمر عمر بن الفضل
بين الحج والعمرة وهو
لا يأمر إلا بما يسع
ويجوز في سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأما يخالف سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وافسراده الحج (قال
الشافعي) فان قيل فما
قول حفصة للنبي صلى

أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى فلا أدري أثبت عنه أم لا وإنما نقول بقول زيد بن ثابت فيسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل مذهبنا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يبرئه سيده منه وإن كان موسرا واجدا فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيده وقد مات رقيقا لانه من مات بحال لم يحل حاله بعد الموت وقد مات غير حر فلا يكون بعد الموت حرا ألا ترى لو أن عبد مات فقال سيده هو حر لم يكن حرا لأن العتق لا يقع على الموتى وإن قد فقه رجل لم يحمله وإن كان مع المكاتب ولد وادوا في كتابته وأم ولده لم يكاتب عليهما فهم رقيق وإن كان معه ولد كبير كاتب عليهم فهم كرقيق كاتبا معا فيرفع عن كاتب معه حصة الميت من الكتابة ويكون عليه حصة من الكتابة ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولدا أحرارا ولا ولد وادوا له في كتابته ولا كاتبا معه بحال فإن كان في كتابته ولد بالغون كاتبا معه وأجنبيون فسواء يأخذ سيده ماله لانه مات عبدا ويرفع عنهم حصة من الكتابة وإذا كان معه ولد وادوا في كتابته من أمة لم يكاتب عليهما مات قبل يؤدي فهم وأم ولده رقيق وماله لسيده لانهم انما كانوا يعتقون بعنقه لو عتق وإذا بطلت كتابته بالموت لم يعتقوا يعتق من لا يعتق وكذلك لو ملك أباه وأمه ثم مات أرقوا فاما من كاتب عليه برضا فعلى الكتابة لان له حصة من الكتابة ولو كانت له زوجة مملوكة للسيد فكاتب عليها برضاها فولدت أولاد في الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصة امرأته ووفد ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل أن تؤدي رقا ولو قالوا تؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لانهم لم يشترطوا في الكتابة انما كانوا يعتقون بعنق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا

(في افلاس المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني لعطاء أفلس مكاتبى وترك ما لا ترك ديناً للناس عليه لم يدع وفاء ابتدئ بحق الناس قبل كتابتي قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج قلت لعطاء أما أحاصهم بنجم من نجومه حل عليه انه قد ملك عمله إلى سنة قال لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذ فإذا مات المكاتب وعليه دين بدئ بدئ يدين الناس لانه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولادين السيد عليه وما بقى مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجزان شاء الله تعالى لانه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لان ماله ليس لسيده وسيده حينئذ في ماله كفر يم غيره فإذا بطلت الكتابة بطل كل مال السيد عليه من مال استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك لانه لا يكون لسيده على عبده دين وإذا عزم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيده عليه دين لانه لا يكون له عليه دين إلا ما دام مكاتباً فله لا بخالفه أن يموت لان الكتابة تبطل بموته قبل الاداء

(مبرات المكاتب وولاؤه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لابن طاوس كيف كان أبوك يقول في الرجل يكاتب الرجل ثم يموت فترثا بنته ذلك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت قال كان يقول ولاؤلها ويقول ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحد من الناس ويعجب من قولهم ليس لها ولاؤه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل توفي عن ابنين له وترك مكاتباً فصار المكاتب لاحد هما ثم قضى كتابته للذي صار له في الميراث ثم مات المكاتب

الله عليه وسلم ما بال الناس حلا ولم تحلل من عمرتك قبل أكثر الناس لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمروا أن يجعلوا احرامهم عمره ويحلوا فقالت لم يحل الناس ولم تحل من عمرتك تعني من احرامك الذي ابتدأته وهم بنية واحدة قال عليه السلام أبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر بدني يعني والله أعلم حتى يحل الحاج لان القضاء نزل عليه أن يجعل من كان معه هدى احرامه بها وهذا من سعة لسان العرب الذي تكاد تعرف ما الجواب فيه فان قال قائل فمن أين ثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر وطاوس دون حديث من قال قرن قيل لتقدم صحبة جابر وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره وقرب عائشة

من يرثه قال يرثانه جميعا وقالها عمر وبن دينار وقال عطاء رجع ولاؤم للذي كاتبه فرددتهم عليه فقال ذلك غير مرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عطاء وعمر وبن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يودي المكاتب فيعتق بالكتابة ان ولاؤه للذي عقد كتابته لانه لما عقدها لم يكن له ارقاقه ما قام المكاتب بالكتابة فلا يكون ولاؤم لاله ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتبه وابنين ان الابنين ان يقتسم مال الميت حتى يصير المكاتب لاحدهما من قبل ان القسم بيع وبيع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب فاذا عجز المكاتب صار عبد الهنم ان يقتسموه وان اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب الى حصة احدهم فالقسم باطل وما اخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه والله أعلم

((باب الولاء))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق قال وقال الولاء لجهة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولا على أحد الابان يتقدمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولاؤه وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مباشرى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه الفقير اليه تعالى نسر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جملة أبواب باوسع عبارة مع ذكر الخلاف فيه والمناظرات التي وقعت بين الامام ومخالفيه فارجع اليها متى شئت ﴿ هذا وقد فرغنا من تصحيحه ولم نترك شيئا مما في الامكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التعريف والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام ومغراه ولكن بحمد الله رجع كل شيء الى أصله وهذا كله من محض فيض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا أجمعين وأن ينفعنا ببركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وخرجه آمين

من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولان من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج قبل حجه لاسلام طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبه أن يكون حفظ عنه لانه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء فيهما وكذلك حفظ عنه في غيرهما والله أعلم

بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي محمد بن ادريس مصححا حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزني وغيرهما حتى جاء بحمد الله جميع المباني راجع المعاني والله نسأل الفوز بالمأمول وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وخرجه آمين

﴿يقول خادم التجميع بدار الطباعة الأميرية محمد بن محمد البليبي الشافعي الحسيني أصلح الله منه الطوبه﴾

الحمد لله الكريم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يراد الله به خيرا يفقههم في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع كتاب الأم لامام الأئمة بالاتفاق وحبر الأمة وحجة الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مولانا ولي نعمتنا الشافعي محمد بن ادريس القائل اذا صح الحديث فهو مذهبي وناهيك بهما من هذا الامام القرني المطلي

فهو الامام به الأئمة تقتدى . وله الهدى ولغيره التقليد

وماذا أقول وفرائص فكرى ترتعد من الوجل وعلبي يتصب عرقا من الخجل وغاية ما أقول ودرس الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقلده جيدنا مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله أماتوله منها فروغ ذات ثمار عظمت بها علينا المنه طامنا تناول منها الأعلام وهدرت بها شقائق الأقسام حتى اذا درجوا مدارج الرباح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضاعوها وفي زوايا الاهمال وضعوها واستغنوا عنها بما تناولوه السلف منها ولم تجد لها أهلا يساكرها ويصونها ولا كفوا يساكرها ويصونها تفرقت أجزاءها وذبات أوراقها وقدمت على ما وهى كذلك أحقاب ونفوس العلماء تود أن تراها ولوهن وراء حجاب فاندب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير نبجل الأشراف السيد أحمد بك الحسيني جزاه الله خيرا وأجزله أجزا فلقد صرف همه في جمع ما تفرق من أجزاء في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النصار والنزمت عليه على نفقه بالمطبعة الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية وشئ منها الخواشي والطرر بثلاثة تبة كلها غرر أولها مختصر الامام أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزننى وثانها المسند للامام الشاهي وثالثها كتاب اختلاف الحديث وكلاهما برواية الربيع جعلها الله معهم في حرزه المنيع وقدينا الجهد في جمعها وتهذيبها من سقطات نسخها الخط العارية من الصبغة بل من النقط بكتاب الله هذا المطبوع أصبح منها ومن ارتاب في ثلث فليعرضه عليها ليكون عازرا فيما عساه لمن عاناه والى الله المشتكى من نسخ ممسوخة معطلة أحياها هذا السيدون أحيا أرضنا ميمه فهي له في ظل

الحضرة الفخيمة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية من بلغت به رعيتيه غايه

الأماني خديونا المعظم ﴿عباس حلمي باشا الثاني﴾ أدام الله أيامه وسعده

وأقر عينه بولي عهده وأصلح الله في الدارين حاله وأهم العدل

والاصلاح رجاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والتابعين

على منسواله

تم

وقد قرطه مؤرخا تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأريب الأديب الكامل
الشيخ محمود حسن زناقي الفسنى أحد أفاضل المعصحين فقال

العلم أفضل ما تروى ح له أنا العليا وتسعى
فاجهد بنفسك فيه طو ل الدهر تحصيلاً وجعا
لا تحسب المال يغنى عنه مهما كان نفعا
ذو المال يغنى ذكره وصفاه من يوم ينسى
والعلم ذكر صفات ما حبه مدى الأيام يرعى
انظر تجدد رب العلو م له الثنا وترا وشفعا
وكفاه من شرف علا الذكر أى حل صفعا
وبحسبه ذكر سما في الخافقين يلذ سمعا
ان حل في قوم رأو ه هو المقدم ومبى
مثل (الحسيني أجد) من ساد أهل العلم جمعا
الهشامى ابن الحسين ومن زكا خلقا وطبعا
العالم البصر الذى جمع العلوم فكان أوعى
لله منه أخوبرا ع صارم كالسيف قطعا
يا عترة المختار من عن ربه قد سن شرعا
من ذا يقوم بشكر نعمتك التى أوليت وسعا
انى جهدت له اليرا ع فضاق عند القول ذرعا
ناديت به أهلى عليه من البيان فقال سمعا
فأخذت أذكر بعض ما فى وصفكم أحبت سمعا
من منة عظمت وقد جلت لدى العلية ودعا
أحييت سفر الأمير قل فى ثياب الحسن طبعا
فالمر بما أحيته يا (ابن الحسين) فم نفعا
حليت طهرته بأستفار زهت كالزهر ينعا
من بعد ما لعبت بها حقب خلت بترا وبضعا
بجمعت كل أصولها وشعبت فى الاسلام صدعا
ورجعت فقهه الشافعى الى حياة الدين رجعى
عبر الأئمة من على أقواله فى الدين نسي

من عليه المكنون * جاء في التزويل قطعاً
 من مجمل ومفضل * يجلو الهدى أصلاً وفرعاً
 فيه الهدى لمن اهتدى * بيسانه ووعاه سمعاً
 وحديث خير الخلق من * قوعاً يحاذي فيه وضعاً
 يرويه مشفقوا بنق * رواه الحفاظ شفعا
 نقد الدنانير الجيا * دترد وجه الزيف دفعا
 هذا هو الرأي الصحيح * وغيره فامتنعه منعا
 * انى أدين الله أنك قد أتيت بخير مسعى
 فاعمل على هذا السبيل * وخلّ أهل اللهو صرعى
 وأنا الحسود أباه فاص * فعه بلين القول صفعا
 واعلم بأن الشافعي * وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قصد فعل * وقال قد أحسنت صنعا
 وخبالك فضلاً حل * يد * تا شاده التاريخ رفعا
 لله أجد نلت عزاً يوم تم * الأم طبعاً

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٣٢٦

